



المنساق المبلوط والجامعين والسير والزيادات واللوادر والفناوي والواقعات مدللة بدلائل المنقدمين رحمهاؤه

>) اليف

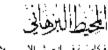
الامِلَة بِعَدِ لِالدِّيْنِ لَهِ عَلَيْهِ مَعْدِد بِضِدَ الشَّرِيعِيَّة بِنِ مَرَدُهُ الْجِنَّ رِي يعدِينُه الدِينِ الدِينِ الدِينَةِ الدِينَةِ الدِينِ عَدِينَ الدِينِ عَدِينَا السَّرِيعِينَة بِنِ مَرَدُهُ الج

> اغىزىغىداندىد ئىغىمائىتىرف ئۆرلىخاد

المجلد الثامن عشر

عب اس العيب إلى

إذارة القسؤآن



أول فينجية كاملية في العابلي الإيار البلامي ATTE - STETE

صمدع عفوق الغائم محملوطة لإمارة الذرأن والعيفاع الإسلامية عاسأ بأدرماه السنحة مسحلة بدي الخهات الفاسوب لا يحور إعادة طبع هذه السنجة بأبة فينورة أو وسياة إفكترونية كالت أو المنجس أو الجعاسة بإدنا كالسي منستر من الدائر



- ♦ ١٠٤٠ كالمرافق المنافق المنافقة والمنافقة والمنافق agreement of the property of the
- ه شرخير المشيء في برايوسي بسال ١٩٥٨/٥٠
- العالم الربيات فالمواصية بالمسوا فيسور ويتحامه



P. O. Box. J. sebangeshing QMO, South Alban Lerou Lovi to glichal de ca

al Mastel Gorden ACRES III A Jamela d Rose, • 2 Opt. Nassate Kinglig Mean, Guige exists

مشارق تومشت داشه کتا جش با شاردی با شد.

مُكَتُّبُكُرُ النَّشِيْلُ ﴿ الرياسِ، ليسودية

المستهرع بالمستكة

الفصل الناسع عشر في الصلح عن الحنوق التي ليست عال

المالات وإذا وع الساح بين لتنام و استوى ديو على وجود إدا أن بصالح على أن بأخذ عليه عليه على أن بأخذ عليه الشعري، أو تبدأ أو ربعه عا مجيده من النام إدا أصدائني عليه على أن يسلم الشعة في النام الشهرات أو ربعه على بيت سه جا بحيده من النمي الدائر في الشعر عليه المنام والمن الدائر في أن يسلم على أن يشاحه على أن يشاحه على أن يشاحه على أن سنم الشنوي وأو المنام على الذيا في المنافي كنار حالم أن ولا إسكال في حواز هذا المنام والا والمناف ما اعتبر والمناف المنافية والأن الما حواز هذا المنافعة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة

و الجواب فيه على التفصيل: إذا وجد هذا الاصطلاح سينط بعد ما تأكد حل الشفيم بالطلبي، بأن الحد من التقيع صلى الوابة، وطلب الشهد، فإنه بصبر احتاً التعيف بالتفعة حل الابتحدد فينا أحد التفية مرة أحرى، ويعيير سائل كالتهده في التعلف حلى أو كالراهد الشاهيم شريكا في اسلم، أو في الطريق كال للحارة أن تأخذ التعلف الذي قرياً علم هذا الشفيم بالشفعة.

من كان هذا الأصطلاح من وجود انطاب من السمح . قيم نصير أحدًا النصف بشراء سنداً ، ويتحدد فيسا أحدً بالتشعة ، وعاادان كذلك لأنا تحمل اسطلا موجود على

أخذ النصف في الفصلين عن له طلب النصف، إلا أنه مني طلب النصف فيل تأكد حقه بالطلب، وسعم الششري إليه النصف بصير مستما الشفعة في الكار، ويصير أحداً النصف بشيراء ميبشيارا لاناطاب التعيف منه واريس له طلب التصف بنزلة عيدم المطلب، ولو سكت عن الطلب بطل حقه في الشفعة، صنع ما سلب المشترى إنبه شيئًا بكون دلك أحلاً بشواء مبتدأ، فكذلك إذا صطلحا على أحدّ التصف، وبعد ما تأكه حقه في الشفعة، فو طلب الأحذ في النصف، لا يبطل حقه؛ لأن طلب؛ لأحذ في المصفحة وليس له ذلك نقبًا للضور عن المشتريء والمبكوث سواب وفو سكت عل الطلب لا ينطل حفه، فكف ههذا، وإذا لم ينظل حقه، صار الشتري مسلمًا النصف، وله حتى الشمعة، فيكون أخذًا بالشفعة، لا يشر ، سيتدأ.

هذا إذا اصطلحا على النصف، أو الذلك، مأما إذا اصطلحا على أن بأخد بينًا ميها بعينه عديخصه من النسن، مشر الشفعة في الماقي، كان الصلح باطلاء ولا شك في بطلان الصلح؛ لأنه إما أن يعتبر هذا أخذًا بالشقعة، أو شراء مبتدأ، وأي دلك ما كان فإنه لا يصبح متى كان ثمنه محهولاء وهنا تبين البيث مجهول؛ لأن حصية البيت لإ تعرف إلا بالحرز، والظن، ولا إشكال في عفا"، وإلهَ الإشكال في يطلان لسفحته، والجواب في بطلان شفعته على التفصيل الذي ذكرنا: إن كان هذا الصلح فس تأكد حقه بالطبين بطل حقه في الشفعة؛ لأن طلب العض قبل تأكد حقب والسكوت عن الطاب سواء، وإن كان معد تأكد حقه بالطلبين، كان على شبقت في جميع الدار، إن شاء أخذ، وإن شاه ترك؛ لأنه إنما سلم الشفعة في الباقي بعد ما تأكد حفه بشرط أو يسلم له البيت، فإذًا لو يسلم له البيت لو يصح التسليم فكان على حقه.

خاصًا إذا صباحه على أن بسيلم الشفعة بدراهم مستماده يعطيه المشتري كان الصيلح باطلاه ويصير مسلما للشعمة، أما الصلح باطل؛ لأنه عنياضي عن حق الشفعة، وإنه باطل على ماييا في كتاب الشفعة على الاستقصاء، ويعبير مسلمًا للشفعة، وإن كان النسليم بشرط العوض، ولم يسلم له العوض.

١٧٩٠٧ - فرق بين هذا وبينما إذا وقع العسلع بينهسنا على أنْ بأعداً بيقا منه بما

⁽¹⁾ حكفا في الأصل، وكان في أما وأف أو والإشكال في مذا، وفي ط أو والإ إشكال

يخصه من النمن على أل يخصه أن يسلم لاضفعه في النافي، ذكر أنه على فقصه في حميع لماة ما لم مسلم قدما شرط بإراء التسليم، وقال المنتظ أن التسليم جائز .

ر وجه العرق يشهما أن في مسألة البيت مسي جداء السنايم في الساقي ما يصلح أن تكون هرصاء الأنه بسي يعض طدات وأنه يصلح عرضاً.

ألا ترى أنه أو وقع عوضًا الصاح على أن بأحد الثان، أو التصفيه فسام الشهاء في قباض كان حائزًا، وإذا صد خهالة التمن، والأصل أنه متى سبى في العقداء يصلح أنا يكون عاضًا أنه إلا أنه فسادت التسمية للجهالة، فراه لا يحمل دكر العوض، والسكوت عنه تبزية.

ألا نزى أدامن طلق امرأته على توسد أو دانف و ملت حتى وجع الطلاق، فونه لا غو الطلاق صحافًا، ورعا عم عاصدي قها من المهراء لأد مسمى في احلم سايصلح عدماً ، فيه مسى مالا معارمًا، ولا أن التسبية فسادت للحهائف طلم بجعل ذكر الموضى فيه ، والسكوب عنولة

فكذلك ههما إنه وجب عندار العرض "كان مستنا استفاده مورض، وإذا المرسال العرض عادل على وإذا المرسال الدالعرض عندار على المراسلم الشعة بدراهم بعظيم السنوى، فقد ملى بازاد التسليم ما لا يصبح الزيادوا عن صلاحاً عنه بحال الآن قدر هم لا تصبح عوضاً عن السنيم بدول عوضاً من المستنام أن يكون عوضاً ما تحالى، كان ذكر الموضى هيه والسكوت علم يتزانه كنا فوضى مواله على حسره أو حروره و فيلت شدر، فيه شم الطائق مجاله الأه سلى بإذاء الطلاق ما لا يصلح أن يكون عوضاً مناها عرضاً ما تعرف المرابع عوضاً سناه بكان عادياً العالمة عنه سواءه وكذلك عنه المداهدة

ولر سكت عن ذكر العوض صبح النسليم، كذا هما

۱۷۹۰۸ ولير صبحته على أنا بأحساله وكلها على أنا يريده التا فارح دراه يو مسماله كان حالرًا، وكان الحائل بسواء مبنات لا بالشعمة والأبهاء بصده مستن الرمادة على الشمن الذي قام على الشفرى، والأخار بالشمعة، والابدامن لعام أحد الأمرين.

⁽⁹⁾ والى أف أن أندالكوف للتسمية عوضاً . أ

⁽⁴¹⁾ وقر الأصل إلجا أوجيها صيبار وت العوص

واعتبار الآخر ، فإما أن يلمي لزيادة على الشهن الذي فام نسي لشتري. حتر يحسو أحماً والمشفعة كما فعمدان أو بنبت الزيادي، ويلغى الأعرد بالشفعة ، لأن الأعلى بالشفعة شراء عنل الشمر الذي قيام هلي مشجري ، لا بالزيادة ، عندول " إنها بد الريادة والغناء الأحمد بالتسقيعية أدبى من أعلييار الاحيار بالشقيعة، والعياد الريادة والاندميني ألغيب الزيادة لا يحصل مناهو الغنصاء دمن فزيادة بالاختذاء شعاعة الاداللفصاء دمن الاياده فالك وأرمادة وولا يتحصل فانك لرمادة مشي واعدنا الأخند بالتسمينية واقبون الزمادة لاانساس للمشترىء ومني واعيما الربادناه واعترباه لمواه مبتدأه والغينا جهة الأحذاء وهو الأحذ بالتشعة لايقوب ما هوالقميرة من الأخمارات عمقه لأن القصود من الاخمارات عمم غلث الداراء وانسلك بحصل بالشراء البتدأء فلهذا حعلوا الاحدياة باده سراه ممتعاب وليريجها أخذأ بالشعمة.

١٧٩٠٩ - ولو أن رحالا ادعى دارًا في بدي رحاء حدُّ ادعاها كنها، فصالحه على مراهم فللماة للافعها الملاعل علله إلى تماعي وأويسكم اللاء اللملاعي عليه وفأراد الشقيع أحدها بالشفعة من تدي في بده القاراء الوبكي له دلك لأن الدي في بده الدار زعم أمه لم بطلك هذه الدار من حجه الدين ، بن فيان سلك من الأحد ، وأبه إغابتان الذان فداء عن البيمي، والسفيع بقول: لاه ما صلكت هذه الدو من حبهة الدعر، ولي حل الشمعة، فيكون نفول قول الدعى عليه ؛ لأن الفاهر بشهداله ، وإذ الدار في يده ، والبدا لغال على اللك ، و بدأ بحمل الفول قول من بشهداله الطاهر .

وهدا بخلاف منالو وقد الصنعج فالي أديعطي املاعي دراهم لبأحث الدارمن الدعى علمه، فأحله، وأراه الشقيع الدياخذها بالشفعة، صال اللهعي: اتناياهذا ملكي في الأحمل، وزعا يذلت ما يعلت لاستحلاص ملكن، والشفيه يفول: لاه بل تملكت حدد الدار عملي من حمهمة الذعلي عليمه كمان الفيول فبول الضعيع، وقع أذراحية الدار والشفعة والأن الظاهر يشهد للشعيع، فإنها كانت في باداللدعي عليه وارضاهم البديات على الماذات وأبدًا الشول فبول من يشهد له انظاها و فاللعبي الذي لعم والأجله حجلته الفول فول المدعى عب في السألة الأولى، مو حب منا أنَّ بكون القول قول الشفيع في مده اشتأنه

۱۷۹۰۱ وإذا و فع الصنح عن الكمياة بالنمس على در هم ، و نم بجر الصنح على در هم ، و نم بجر الصنح على در هم ، و نم بجر الصنح على المسلم المسلم على در هم ، و نم بجر الصنح مل والخوالة والكفالة ، وفي الصنح من رواية أبي حقص : ينظى ، ونه ينتي ، وفي الصناح من رواية أبي سليمان ، نتح : فياحة إلى القرق يبر الكفائة أبي سليمان ، نتح : فياحة إلى القرق يبر الكفائة بالنقس ، وبين الشفعة ، فيذا وقع الصلح عن الشفعة على درهم مسملة حتى لم يجز الصلح ، معظ الشفعة على درهم مسملة حتى لم يجز الصلح ، معظ الشفعة بالفاق الروايات كفها .

الفصيل العشرون في الشهادة على الصلح، وفي الصلح عن الشهادات وفي الاختلاف الواقع في الصلح، يدخل فيه بعض مسائل الإبراء

1941 - وإداده عن رجل في داررجل دساوي و أنا الم الذي في يديد الناار شاهدين أن المدعى صاحله على شيء رضي به منه ، ودقعه إليه ، فهو جنز و لآن الذي في يدد الدار الو ادعى أنه الشري منه عذه الدار بنس معلوم و دهمه إليه ، فأدم على دلك شاهدين و جرء وإن لم يسببا مقد و النمز و لأن القاصى لا يحتاج إلى القصاء الساهدي على المستوى متى كان النمن مقبوضاً عنى بحتاج الساهد إلى علام النمن و وعايمتاج إلى القصاء النمن و وعايمتاج إلى القصاء النمن و وعايمتاج بها القصاء النمن و وعايمتاج بها القصاء النمن و وعايمتاج بها القصاء النمن و وعايمتاج بشاهدا النماح والم يسلبا مقداره التموى فيض مثل النساح والم يسلبا مقداره وقبل شهدامي لا يحتاج إلى القصاء بقطع حصومة الدعى عن الدار إن وقدار إلى القضاء الذار التو فع الصلح على الكاره والدار القطعاء المذار التمور و الدار والدار والدار عام المعاره و يكان القصاء بها فقيل شهدتهما وال في يسبب مقدار التمور و

۱۷۹۹۷ - قرق بين مانا ، وبينما إذا كان حدا الدموي من باه سي ، والذي مي بده الدار بجحد ذات ، فأقام الدعي في اجتماعه الدار بجحد ذات ، فأقام الدعي شاهدين على الدهي عليه أنه صاباه محه بشيء وسي به الم بدام إليه ، فإنه لا تقبل هذه الشهادة ؛ لأن القاضي هذا بحتاج إلى أن نقضي على الدي مي بده الدار بدال الصنح ، ولا تبكن الشامي القضاء به متى لم بسبيا مقدره الأنه لا بدرى بأي ذار يقصي ، فحجز هن القصاء بهذه الشهادة فلا بشنها و وكان عنزله ما لو اعتى أنه باع منه هذه الدار بشمن معلى م الم بشهدار الشعل الفمن ، وهناك لا تقسل هذه الدار بشمن معلى م الشنوى ، والهشاء بالنس على المشترى ، والهشاء بالنس على المشترى ، والهشاء بالنس على المشترى ، والهشاء بالنس على

(1) هكذا في نسخة، وفي تسخة أخرى: القاصي

أنفسل T: الشهادة على الصلح والصلح صها

قَالَ: فَإِذْ سَمِي أَحَدُهُمَ فَرَاهِمِهُ وَلَمْ يُسْتِو الْآخِرِ شَيْئًا، وَشُهِمًا عَلَى استَيْفًا وَبَدَلَ الصلح، فإنه يقبل يقبل هذه الشهادة، ألا ترى رد ادعى الذي في يده الدراهم الشواء معه وأفام البينة على هذا الوحم تقبل هذه الشهادة فالأنهما لوالم سيميا الهبس أصلاوا قبلت تهادنهما إذا شهدا على القيض ، فإذا سمى أحدهما ، ولم يسم الآخر أولي أن يفيلء فكذا مي الصلح

فإدفيل بجداد لايقيل فاسعى أحفقت ولميسم الأخوع لايعلوستل الأخر وبالبسمي أكذر علم ماه الأخل أو أقلى أو جسم أحر عبر ما سماه الأولى، فيصير الشهوديه عقدين مختلفين؛ لأن عقد الصلح على مانة غير الصلح، عن مائة و خممين ، وليمر على كل واحد منهما إلا شهادة شاهد واحد.

والجواب عنه: أنهما شهدا بعقد واحد من حيث الحقيقة، ولو فينز الشهودية عقدين، إغابِصير إذا الخنفاص التسمية، ولم يثبت الخنلافهما في التسمية؛ لأذ الأخر لواسئل بفاسمي مثل ماسماه هدار فلا بعبير المنهودية عقدين ويجوز أنا يسمي بأكثراف سنمادها وأوأنقص فيصير المنهوديه هفدين فلايصير للنبهوديه عقدين بالشف والاحتمال بعدما كان الشهودية عقداً واحداً من حبث الحقيقة.

ألا ترى أصما أوالم يسميه قبلنا شهادتهماء وزن كانا أو سميا رها اختلفا في مقدار النمن ليصير المشهوديه عقدين، وقلك مانم من قبول الشهادة، وإن شهدا على القيض ولكن قيرزة وتبا ينتفعان على المفتار، فلا بصير المشهودية عقدين بالوهم، والاحتمال لعداما شهدا بعقد واحدامن حيت الحقيقة . فكذا فذا.

١٧٩١٣ - هذا الذي ذكرنا إذا مكتاعي التسمية . أو مسى أحدهما ، ولم يسم الأحراء فأمران سعياء واحتلعاض مقذاه المسعى شبهدا أحدهما أنه صباغه على حاثق وشهد الآخر أنه صالحه على مائة وخمسين، فهذا على وجهين إن كان للدعى لصلح، هو المدس لدفار ضابت هذه الشبهادة إداكان الندس بدعى أكثر طالين، وإن كان المدعى هو المدعى عليه الدار لا نقبل هذه الشبهادة مبراء شبهدا بالفيض على المذعى، أو لم ينسهدا، فقد أجاب في هذه المسأله على مكس ما أجاب في المسألة الأولى، فإنه قال في المبلة الأولى: إن كان المدعى للمبلح المدعى هليه الدار قبلت، وإن كان المدعى للصلح المدعى للدار ، لم يقبل ، وإغا فعل هكة ا؛ لأن الماتع من قبيول الشهادة في تلك المسألة . ليس هو اختلاف الشهود في المشهود به ، فإن المشهود به عقدًا واحدًا، من لم يختلف في التسمية، إلحة لما تعرمن قبول الشهادة هو الحاجة إلى القضاء ببدل الصلح على المدعى عليه، ولا حاحة إلى القضاء عليه بعدل الصلح مني كانت الدعوي من جهة الدعي عليه، وقد شهد شهوده على المدعى يقبض بدل الصلح، وإذا كاذ الدعوى من اللاعي وقعت الحاجة إلى القضاء ببدل الصلح على المدعى عليه؛ لأن فيضه بدل الصلح لم يشت، ولا ينري القناضي بأي قدر يقشي، فلهنذا قال في الساكة الأولى: إن المدعى للصلح متى كان هو المدعى عليه الدار فيلت، وإذا كان اللاعي للصلح المدعى للدار لم تقبل، فأما المانم من قبول الشهادة في هذه المسألة انحتلاف الشاهدين فيما شهدا به ١ الأنهما شهدا بعقدين مختلفين؟ لأن الصمح بمانة عبر الصلح بمانة وحسمين إلا أن المدعى فلصلح متى كان هو المدعى للداراء لا حاجة إلى القضاء بالعقد؛ لأن الفضاء بالعقد إما لبراءة المدعى عليه عن دعوى المدعى في الداره أو لإفيات المال فلمدعى، ولا حاجة إلى القضاء بالعقد لإثبات البرامة للمدعى عليه ؛ لأنَّ المُدعى مما يُملك برامة المُدعى عليه بمجرد إقراره، وقد أقر بيراه؛ الدعى عليه عن دعواه في الدار حين ادعى الصلح، وإذا وقعت البراءة بإقرار المدعى؛ لأنه مما يتغرو¹² بالبراء: استخفى عن الفصياء بالمعقد لإلبات البراءة ، وكفَّاك لا حاجة إلى القضاء بالمقد لإنِّبات امال للمدعى؛ لأنَّ دعوى معلق المال، والغضاء به صحيح، كما أن دعوى المال بسبب، والقضاءيه صحيح، فكأنه ادعي مالا مطلفًا عن السبب، وقد شهد له أحدهما عاله، والأخر بمانة وخيمسين، وهو ادعى الأكثراء ومتى كان الدعى للصلح المدعى عليه الدار فالحاجة إلى القضاء بالمغدع لأن حاجته إلى إفيات البراءة ، وإنه لا يثبت من جهنه ، وإغا يثبت من جهة المدعى بالصلح ، قلا بدمن الغضاء بالعقد، وقد تعذر القضاء بالعقد، لأنهما شهدا بعقدين مختلفين، وليس على واحد منهما شهادة شاهدين، فلهذا كان الجواب في لمسألة الأحيرة على المكس من المبألة الأولى.

و نظير المسألة الأخيرة ما فالوا: في باب العلق والطلاق إذا اختلف الشاهدان في -----(1) مكدا في أطاء وكان في ضارع جابنفرد، وفي الأصل: ينفرد، مقدار المسمى شهد أحدهما بهانة، والأحر بهانة وخمه سبن إن كان المدعى للعنق، والفلاق النولى، والروح، قبلت شهده نهما إذا كان يدعى أكتر المائين؛ لأمه لا حاجة إلى إليات المنق، والعلاق إذا كانت الدعوى من المولى، والزوح، وإنهما بملكان إنبات ذلك بأنفسهما، إنها حاجتهما إلى إنبات المائي، والطلاق، والعنق بمائة غير العنق بهانة وخمسين، والطلاق كذلك، فههنا كذلك.

وهذا يخلاف البيع، والإجارة؛ لأن ما يدعى أحدهما لا ينبت بمحرد إقراره؛ لأنه لا يلك إثباته لنفسه، وإنما يملك إثبانه بالعقد، فأما البراءة مما يتفرد اندعى إثباته بنفسه، فكان تطير انطلاق والعناق، لا نظير البيع.

قال: وإذا شهد نساهد على معاينة "الصنح، والأخر على إقرار، قبلت؛ لأن قوله: صناحت بصلح للإنشاء، والإقرار كقوله: حت، وفي البع إدا شهد أحدهم على إنشاء البع، والأحر على الإقرار قبلت؛ لأن صنغة الإفرار، والإنشاء ينفز هي باب البيع، فكذاهدا.

بكذا، أو كذا، ويكتم الشهادة، كان الصلح باطلاء الله أخذ عالا بعلي أن الايشهد عليه بكذا، أو كذا، ويكتم الشهادة، كان الصلح باطلاء الاه أخذ عالا الإقامة المصية، فإنه أخذ المال لإقامة المصية رشوة، وأخذ المال لإقامة المصية رشوة، وبعد حراء، فكان بمنزلة ما تو أحد مالا من إنسان لبزني، أو ليشرب اخسر، والأن الشهادة حن نصاحب الحق قبل الشاهد، فإذا أحد مالا لبكندها، فإنا أحد مالا لإبطال حق الغير الايجرر، فإن أقر الشاهد بهذا عن القاضي، لم يجر شهادته الأنه أقر نفسقه لا تقبل شهادته ما أو يحدث نوية، وإن ادعى الشهود عليه ذلك، وجحد الشاهد، وقال: ما أخذت منك مالا لأكتم الشهادة عليك، فإن القاضي يقبل شهادته الإبنيت مجرد دعوى الشهود عليه البنة أنه عليه وإذا الم يشت قسقه عجرد دعوى الشهود

 ⁽⁴²⁾ هكدا هي اطاله وهي أحداد معاينة، وهي أم الأمعانية، وهي الأصبي (حداً).

⁽۲) وفي م ارمغي عدالته

أحملا ملي لثلا يتمهد على ما يتمهده هل يقبل الفاضي بينه المتهود علمه وتبطل شهادته " فهذا على وحهيم: إما إن أقام البينة فيها أو د المال إليه ، أو بعد رد المال إليه ، فإن أقام البينة فاذروه المال إنبهم فإبه تعمل سنة المشهواه عسمه والاعفيل شهادة شهواه اندعراك لأن المشهود عشه ادعل مالا على الشاهد، وأنكر الشاهد ذلك، قالا بدنه من إنات ذلك عليه دلبينة، ورَدْ قبله ببنته في حق إنِّبات المال عليه نبت جد حه، فيلا يقبل العاضي شهادتم وإن كام البيته بعد، والمال إليه، لا تقبل ديته، وتقبل سهادة الشاهد، لأنه بهذه الشهادة ليس بتبت عليه مالا لنفسه وإغارتيت عليه مجرد الحرام ومجرد الحرام عاالا يقبل المنة عليه .

١٧٩١٥- وفي الوادر إير افيم بن رستماً عن محمداً رجار في يديد دار و ادعاها وحلء فصناحه الفدعي علياه على نصافها تا وقال العوايعين الفدعي برنت دور النصف البائي، أو قال: برئت من دهواي في النصف البائي، أو قال: لا حق لي في النصف ا البافي، ثم أقام لبينة عمر جميع الدار، لم تقبل بينته

ولو قال: صالحتك على بصفها على أن أم أنك عن دعواي في النصف الباقي، له أقام بسة أحد الدار كلها، و مرق من قوله " مرفت، ومين قوله: أبرائت.

قال: الانزى أن عبدًا في بدي رجل، أو قال له رجل: برتت منه ، كال يابُّ منه ، و لو قاق: أو أنك منه كان له أن مدعيه ، و إمّا إمراءه من ضيماته

وقال أصحابًا: إذ قاله: أنا مكاري، وأنك من بريء، كان له أن يدهي هي العبدة ولايترأمه وهوقول محمد

ويعدحنا متصلا بهذه المسائل أرجل صائح رجلاعتي نصعب درعني أذبيرأعي المعيمة الباقي، أو قال: مما لحتث على أن لا حل في في النعيف الباقي، معما حمد ثم أقام البينة على الغار كلها يعضي له يجيميم الدار إلا أن يكوب قال بعد الصلح : الاحق لى في الصف الباقر على وجه الإقرار .

١٧٩١٦ - وفي يو در اين سيماعية أمن أبي يوسف (رجل له على رجل ألف درجيره فتأقيام رسنا أنديل ببية أنه صيدالجيه منهيا على مبائة درجيره وحفا الشواساء وأقيام

المطلوب بينة أنه أبراه منها، فالبينة بينة الصلح، قال: لأتي أجيز، ""في الثوب، فإذ، أجزته قد النوب أجيز بي المانة")، لا أجيره في بعضه، والطفه في بعضه، وتو أفام الطالب بينة أنه صالحه منها على مائة فقطاً "، كانت بينة البراءة أولى الآنه ليس هها غير بالألف

قال أبو الفيضل: ذكر مساكة التوب في موضع خبر، وقال: تقبل بينة الطالب على الثواب خياصة ، وبيمة الطلوب على البراءة ، وفي اللفتفي "؛ رحل له على رجل ألف درهم، وهو مقربها، مقال الطالب: حدالتك على خمسمانة تؤديها على أنه أبرأنك من المال، وقال المطلوب: صداختني على آربعيمانة، وأقياما البيئة، ووقَّنا وقدًّا والحداء أو وفتين، أو لم يوفتاه والبيئة بينة المطنوب في جميع دلك حوالله أعديه

⁽١) وهي الأصل الاأخيرة

⁽٢) ومع الأصل وأف أأجرته في اللهة.

⁽٣) عكذا فرأ غالموكان ني الأصل وأف أو أو أف

الفصل الحادى والعشرون فى الصنع فى السلم

1991 - قال أبو حنيقة وحمد الله: لا بأس بأن يصالح الرحل في السلم على أن يأخذ نصف رأس مالله و نصف سلمه بعيده لأنه منى صافحه على نصف رأس المال، وعلى أن يأخذ نصف رأس المال، وعلى أن يأخذ نصف رأس المال، من الرحق منه بعيف سلمه، فقد أقال السلم في النصف الأن الصلح على وأس الحال السلم في الجميع جازه فإذا أقال في النصف، ولو استوفى في النصف، كان جائزا، أقال السلم في الجميع جازه فإذا أقال في النصف، واستوفى في النصف، كان جائزا، ثم إن محددًا جوز الإقالة بلغظ الصلح إذا كان الصلح" على وأس المال، ولم يجوز ثم الإقالة بلغظ البيع، وإن كان مضافً إلى وأس المال، بأن قال رب السلم؛ بعتك السلم برأ سلم المال، فإنه لا يجوز، فلا يجعل إقالة، وإذا صالحتك عن السلم على وأس المال، كان المالة، فإنه الا يجوز، فلا يجعل إقالة، وإذا صالحتك عن السلم على وأس المال، كان

ووجه الفرق بينهما أن الصلح معشيل معنى الإقالف فإن الإقالة لرهم العقد، وهي الصلح معنى الرفع؛ لأن الصلح ، والشبالة سواه.

قال الله تعالى ﴿ وَوَإِنْ جَنْحُوا لِلسَّلَّمِ فَاجِنْحِ لَهَا ﴾ " الأبة.

وفي المسمالة رفع المازعة، فكان في الصلح ما ينبئ عن الرفع فسعلج لفظة الصلح اعبارة عن الإقالة التي فيه رفع العقد، وليس في لفظة البيع ما ينبئ عن الرفع، إنما البيع الإثبات مبتدأ من الجانبين، ليس فيه ما ينبئ عن الرفع، فلم يعملح كتابة عن الإقالة التي فيها ردع العقد، طهذا جوزنا الإقالة بلفظ الصلح، وقم نجوزها بلفظة البيع.

١٧٩١٨ - قبال. وإذا كبان لرجل على رحل ثوب هروى ملم، فيصماخه على نصف رأس المال، وعلى أن يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح، فجاءها المسلم إليه

⁽١) وفي الأصل: المعال.

⁽٢) سورة الأنعال، الأبقار:

تصف ترب مقطوع، ثم يجبر على أحده الأنه أني بأنقص عاعبه، فينتغير رب السلم، كما فركان التسلم في نوب حيد، فأنه بغرب ردى، وإغافلنا: ذلك لأن من رب السلم، كما فركان التسلم في نوب كامن، إلا أنه أذاك في نصف القرب مطلقا، وتسمية النصف طلقا ينصرف إلى نعبف شائع، كما لو باع منه نصف القرب مطلقا، وتسمية النصف طلقا إلى بصف توب شائع بني حقه في نصف تدايع، وأصف ترب مقوع أنعص من تصف شائعا الأن الفرعال من نوب واحد ما يتعاوت بعصه يكون أحود من ينشرى به النصف شائعا الأن الفرعال من نوب واحد ما يتعاوت بعصه يكون أحود من الفرع في تحديد وقائلة الإن الفرعال من نوب واحد ما يتعاوت بعصه يكون أحود من الفرع في تصفي التمان الفرعال من نوب واحد ما يتعاوت بعصه يكون أحود من ولها القطوع على نصف التمان أم يكن له ذلك؛ الأنه بالقطع أحدث نقصال فيه والنساء المقطع خازه وإذا كان ما أنى به جنس ولها خمة القوم من حقه وان شامه قبل شاه قبل ذلك منه وان شاه المن ذلك منه وان شاه المن يأثيه بنوب صحيح .

1991 - قال الرافاكان السلم إلى أحل، فصدخه على أن يأخذ بصف وأس مائه ويت قد على أن يأخذ بصف وأس مائه ويت قد معن السلم أبي ويحد بمحل له نصف السلم قبل الأجل، فإن التصحيل ماظل؛ لأن حص التعجيل شرطا في الإقالة ، وإنه زيادة سرط مع نصف وأس طال، فإن المصحل أزيد من أفل جل، فيصحبل شرطا في الإقالة ، وإنه فيال مائة ، فأقاله السلم على مائل موهم ، وها لا نثبت الزبادة بالاجماع ، وتفع الإقالة على وأس المال، بالاجماع ، فيهها كذلك ، والإقالة جائزة ، وإن شرط فيها شوط فامه لا تنقيصه الإقالة ، ولا حد التعاقدين فيه مفعة ؛ لأن الإقالة لا تبطل بالشروط القاسدة ، والإقالة لا تبطل بالشروط القاسدة ، والإقالة والعرق عرف في كتاب البيع ، فالبيع يبطل بالشروط القاسدة ، والإقالة لا تبطل والعرق عرف في كتاب البيع ،

1997 - ولو كان السلم كر حنطة حيال، وكر شخير إلى الأجل، وصبورته إذا سدم إلى رجل في كرختمة، وجعل أجله إلى شهر، وأسلم إلى ذلك الرجل ليضاً في كر

⁽¹¹ مكذا في الأصل و حاأ و مأه وكان في ظ : عابلت ي

⁽⁷⁾ وفي لأصل: النصيب

ı١

تمعيره جعل أجله شهورين، فمضي شهر من وقت العقد، وحل أجن الحطة، فصالحه على أن بأعده فنطة ، ويوبد في أجل الشعير، كان جالراً و الأنه أحل ديناً لينعجل ماله تمجيله، وإنه جائز، لأنه نبرغ من أحد الجاليين، ليس باعتياض عن الأجل، ولو صاحه على أن مؤجر الحلطة، ويصحل الشعبر لا يمحور، لأنه أحل ديناً ليشمحل ما ليس له نعجيله، مكان اعتباضاً عن الأجل فلا يجور.

ولو كان السب كر حنفة إلى أحل معلوم، فنصافحه على أن راد، في الإجل منه معلومة على أن حظ عنه درهمًا من رأس الذل، ورده عليه كان ذلك باطلاء لأن هذا اعتباض عن الأجل؛ لأن لسلم إليه وددوهمًا على رب السلم ليريد له في الأحل، والاعتباص عن الأجل باطل.

۱۷۹۲۱ ولو كان السف حالاه وتفسيره ما نساز قبل هذا، فصافه على أن يرد الضفه إليه درهشا من رأس الذاء على رب السلم على أن الكر عليه كسا كان يعني أن يكون الكر عليه على حال حالاه كما كانه أو على أن أخره وب السلم شهراً ، فهو جنزه مكذا ذكر في الكتاب .

نقد جمع محمد بين مسالتين. يحقاهما، إذ المسلحة على أنا برد عليه درهماً من وأس منه ، على أن الكو عليه كما كان على حاله ، والنائية : إذا صافحه على أن ير دعليه درهماً من وأس ماله على أن أخر ورب السلم شهراً. وأجب بالجواز .

وعف الجواب يصبح جوابًا لشمسالة الأولى • الآن المسلم إليه نبرع يرد درهم من وأس الخال من عير أن استفاد مإزاء الدرهم المردود شيئًا حيث شرط أن بكون الكرعنيه سالا كما كان ، وإنه جائز ، أما لا يصلح جوابًا للمسأنة التائية ؛ لأن المسلم إليه استفاد بهزاء الدرهم المودود أجل شهر ، فيكون اعتماصًا من الأحل ، والاعتماص من الأجل باطل .

ألا ترى أن الكو المسلم لو كان مؤجلاء ها صطلحا على أن برد المسلم إليه دو همًا من رأس لمان ليزيده وب السلم في الأجل شهرًا، لا مجور ؟ لأنه اعتياض عن الأجل.

بعد مذا اختلف عبارة الشاريخ، يعليهم قالو أنّ محماةً ذكر مسألتين، وذكر جواب إحداهما، وقد فعر محمد في كتبه مثل هذا كثيراً، ويعضهم قالو: إن محمدً المداب عني المسالين، ولا أنه الحقائل حوات احدادها و وهند حكى عن عداي بن أن الدار عاد الديرة المسالين المراجعة المراجعة

ف والفيل السادق م يستقي مجانو الصفائحا على الذيرة لصف رأس طال على أما أبراه من الباني، لا يصلح الإلواء هن الدفي، ولو فلفن يعلم السام وبه ليدته عن الساني يحور،

قداد الانشكار - لأن العدر، وهن يعض رأس الن بسفن الانتزاع الله في المدار العدار ورده حال قدم الشام، لا حال المساحلة، وهذا - لأن قبض المسلم فيه والعب حال قباه المعلم، و كذلك فيض رأس الذال، ورأس الذال الله على الدالم وجد عافسنا قبل على رأس المال الفارقيف بعض المسلم فيه و الحال حال قام العقد في الأنه و عابدة الإطأف، وأس المال المبالة نظارا في نصف السعم، وقص الني طال يحكم الإفاقة الأكران المحلل عبر لدة من الشام ويده الآل فيض السعم عبد لا يبقى واجها بعد الإقالة، فكيف و عمل قبل رأس المال عبرالة كش المسلم فيه؟

٢٧٩٣٣ - وإذا بيسالح رب المعمودة أند أم إأن ماس فعمام السنم على فارد أو

¹¹⁷ مكداني ط ، وقاياني درما مرالاخل

أوضى، أو سى- من الحدوانيد، و ينضم لا يحوز ، لأنه استبدال بالمعلم فيه فعل اللمص . وإنه باطل، فإنا قبل الم لا يجمعل هذا إقالة عنى يحور ، وهذا لأن الصفح بحسال معنى الإداء. ألا تون ان الصنع عن رأس ذلك حمل إفاله

قد: الصلح بخلاف الإقالة - لأن الصلح كما بحنيا الإقالة، بحنيل اليع و لأن الصلح بوجب ونكاف المعتمل الإقالة المستح من مسي الصلح بوجب ونكاف المستحال الإقالة المستحال المستحال الأولى وكان في الإقالة وإذا كان محتمل السح والإقالة والمس أحد الاحتمام بالأولى من الاعتمام الإقالة والمستحال المستحال الإقالة عن المن تعدير السافل ولا المستحال الإقالة عن المستحال ال

1957 - وإن كان السم كرحنفه و فصافه على نصب كرحنفه على أن أبرأه عما يقي، فهو جائز و لأنه مسرقي بعض حقه ، وأثراً من البعض، وكذلك لو كان السف كر حملة حيدة، فصاحة على كر حنفه رديد، فهو حائز و لانه استوفى أصل حقه ، وأبرأه عن صفة الجودة

ولو قال السلم قراحاته رويد وصاحه على قراحه حيثة الى شهر، لا يجور، ولو كان السلم كراحاته، ويه، فصاحه على نصف كراحهم حيدة، لا يحوز مي قرال أبي يوسف الاخر، وهو لول محمد

۱۹۷۹ من قبل القين وأبر إمال عرضا، فصاح وب السبوعان وأس ماله وفهاك العرب قبل المالوونة في المسلوعات أن الافتاح في العرب في العرب في المسلوعات أن المسلوعات أن المسلوعات أن المسلوعات أن المسلوعات والمال في أن فقد أعلى به حكم العرب وإما حيل وبالمقى حكم أن المسلوك أنه قبل الأحل والأحل المحتصل بالديور، والشيء أسيد قط سقطة الاواسم أن الأواد من الأعيان باصل ويقيد عدا درين خكمو، أعضى أو حكم العوره قبادا كان عبادة المال المال

1984 - وإذا كان السم حنطة، ورأس للال مانتي درهم، فصالحه على أن يرد عبد مانتي درهم، فصالحه على أن يرد عبد مانتي درهم، أو مانة وخمسين درهم، كان باطلاء الأن الصلح عبر مضاف إلى رأس المال، يكن مصاف إلى وأس المال، وأس المال، وأس المال، ويأد لم يقل: مناف المنتوب من رأس مائك، يع المسلم فيه قبل القسض الا بجور، وأما إذا قال: عبد الحالت من السمو على مائة من رأس مائك، كان جائزاً، الأن المسلح على رأس المال في ماب السلم خمسين درهما من رأس مائك، كان جائزاً، إن كان الا يجوز بعد، كما في بع المفار ل قس الخيف على الشيفس جائزاً، إن كان الا يجوز بعد، كما في بع المفار ل قس الخيف.

مه منه التعادلة والشابخ في فويد الصالحتان من السلم على خصيبي فرهما من وأس مالك، أنه يصبر وقالة في جميع السلم أم في الشلف "أ وإن قال: صالحتك من المسلم على مائتي درهم من وأس الحال، لا يجور أن يريد بقولة : لا تجور الريادة ولأل الهسلم في اسلم على رأس الحال إقالة ، والإقالة في باب السلم إدا وقعت على أكثر من الشمل لا نشبت الزيادة، وتقع الإقالة بنفر رأس الحال تصافى بيع المعول لو نشايلا على أكثر من الشمن الأول قبل القبض ، فالاثانة تصبح عندهم بمال الثمن ، ولا تتبت الزيادة ، كلة مهنا ، هكذا ذكر شبخ الإسلام ، وأشار تسمس الألمة السرحسي إلى أنه تمضى الإقالة في حد الوحد أصلا .

١٧٩٣٠ أسلم ثوبًا في كر حنطة ، ثمان لسلم إليه بعيد ما فيض الثوب أسلم ذلك السوب إلى أحداء فيض الثوب أسلم ذلك السوب إلى أحراء ثم ال المسلم إليه الأول عبدالح مع رب إقبالم الأول على راس الثان فيهما فصلان.

الأولى: أنَّ بكون هذه الصلح معدما حاد النوب من المسلم ولبه

التامي إلى المسلم إليه الأبرل، وإنه على ثلاثة أوحه :

الأول: يمود إنه بسبب مو قصح من كن رجه تحو الرديجية. وؤية وأر بعيب، أو يشصيان أو العشر الدعل الجنس قبل قسمي رأس طال في السلم، الثاني. وفي هذا الرجم كنان على المسلم إليه الأول ردعن الشوب إلى والالسام الأول، وأبس له ود

⁽¹⁾ وهي الأمني، الصف الأول

القبيمة، ويجعل قان مداءلتو ما لويزل من ملك المسه إليه الأول، وكذلك إداكان ر وال طنوب عن ملك المُسلم إليه عمريق الهنة ، فعاد إليه بالرجر م مي الهية ، فهو مسخ منواه كالاشرجوع بفضامه أوالغير قضاء

الرحمة التالي: أن يحود إليه سبيت هو قليث سبنداً من قل وجه بحو الشرعة والهية، والبراث، وفي هذا الوجه حز رب السلم الأول في فيمة النوب، لا في عينه، فإن اصطلحا على أخذ عين الفرب، إن كان هذا الاصطلاح قبل أن يغضى القاضي طليه لضمة النواب والايجوز فباتراء ويجور استحبائاه وإلاكان هد الاصطلاء بعدامه قضي القاصي عليه بعيمة التوب، لا شك أنه لا يجوز فياسًا، وهل يجوز استحسالًا؟ فيه احتلاف بلشوخ

الوجه الذك الريمود إليه بسبب يشبه القسخي والتمليك نحو الإفالة ، والرد بالعيب بقبر قصائمه عيق هذا الدج محق رب السلم الأول في قبمة النوب، لا في حبته وإن اصطلحا على أخذ عين التوب، إن كان هذا الاصطلاح قبل قضاه لندضي هنبه نقيمة الثوب، لايجوز قمامًا، وبحوز استحمانًا، وإن كاذ بعددلت لا يجوز قمامًا، ونمتحماثا بلا الحلاف من لمقابح

١٧٩٢٧ - الفصر النامي: أن مكون هذا الصلح من المسلم إليه الأول فس أنه بعود إن الثوب من المسلم إليه الثاني، لم عاد إليه الدوب، فإن عاد بعد ما قضى الفاضي على السلم إليه الأول فبمه لشرب ولا بجوز اصطلاحهما على أحدالعين كي سبب ما عاد وليه التواسى إلا أنه إن رد عشه بالعلب بقصاء القاصي، فإنه برد الثواب على راب السلم الأول، وبأخذ منه قيمته ، وإن عاد إليه التوب قبل قضاه الفائس عليه بقيمة الترب، إن عاد بسبب هو فسخ من كل وجه برد اللوب على رب السلم الأولاء وإلا عاد سسب بليه ا التمليك والعسم، فإذ عليه فيمنا الثوب لرب السم الأول، فإن اصطلحا على أحذ العبن فيه قباس واستحساله وإلاعاد إليه بالشرطانا والصطنحا سلي أخذااهين، ففيه اختلاف الشبح على ما بيُّ في الفصل الأول.

١٧٩٢٨ - قال: وإذا كانالر حل على رجل كر حنطه سلم، وبه كسيل، فصالح

⁽¹⁾ حكما في ظ والأصل، رفي ف وم اللشري

الكفيل رب السلم على رأس ماله، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد: العبلع يكون موقوقاً على إجازة المسلم إليه، إن أجاز جاز، وصار حق رب السلم في رأس المال، وإن بطل، يطل، ويقى حق وب السلم في الطعام، وعلى قول أبي يوسف: المسلح جائز على كل حال، وصار حق الطالب قبل الكفيل في رأس المال، وحق الكفيل قبل المسلم إليه في السلم، وكذلك إن كان الكفيل بغير أمر المسلم إليه، فصالح رب السلم، فهو على هذا الاعتلاف، وكذلك الأجنبي إذا صالح على رأس المال، وضسن المال، فهو على هذا الحلاف.

17974 - وإن صالح الكفيل رب السلم على طمام سلم مثل طمامه في الكفيل ، إلا أنه دونه في الصفقة ، بأن كان السلم طعامًا جبلاً ، فصالح الكفيل رب المعلم على طعام وسط ، أو ردىء ، كان الصلح جائزًا ، أو يرجع الكفيل على الذي عليه الأصل بالجياد .

ولو وهب الطائب الكفيل كله ، كان للكفيل أن يرجع بذلك على الكفول عنه ؛ لأن الكفيل ملك ما في ذمته بالهية ، فإن قبل : حذه الهية لا يمكن تصحيحها بطريق الهية لما فيه من تمليك المسلم فيه قبل الفيض ، وتمليك المسلم فيه باطل قبل القيض ، ولا يمكن تصحيحها بطريق الإقالة عناهما؟ لأن عناهما الكفيل لا يملك الإقالة ، كما في المسألة الأولى.

قلد: يمكن تصحيح هذه الهية هية، بأن يجعل في حق الكفيل غليكا لما وجب عليه بعضد الكفالة، لا بعقد السلم، وفي حق المسلم اليه يجعل إبراء عن المسلم لا غليكا، وكان كالكفيل بالفرض إذا أجل صح المناجبل؛ لأن ما وجب على الكفيل وجب بسبب الكفائة، لا بسبب القرض بخلاف مالو وهب من الأصيل حيث بجعل إقالة.

ولو صدائع الكفسيل الطالب من السلم هلى لوب، أو على شيء من الوزش لا بجوز بخلاف ما فو صالح الكفيل المسلم إليه على شيء آخر سوى السلم كان جائزًا؟ لأن في صلح الكفيل المسلم إليه لا يتحقق الاستيفال بالمسلم فيه قبل القبض ؛ لأن المسلم إليه لا يبرأ عن طعام السلم، وفي صلح الكفيل الطالب يتحقق الاستبدال بالمسلم فيه قبل القبض، فإن المسلم إليه يبرآ عن طعام السلم، ثم الكفيل إذا صالح مع المطلوب برئ المطالوب عن دير الكه بيل. أما الابيرا عن دين افغالب بعد ذاتك ينظر إلى أدي الكعبل الطعام إلى الطالب بريئًا حميدًا، وإن رجع الطالب على الطلوب، وأخذ منه الطعام كان نه أن يرجع على الكفيل. وكان للكفيل الخيار، إن شده أوفاه ضعام السلم، وإن شاه رد عليه ما أحذ

۱۷۹۳ - وإن صبالح الكفسل وب السلم على أن زاده در مشا في وأس المال،
 وتبضه ثم يجز : الأن الزيادة نصرف في العقد، والكفيل ليس بسيل من العقد، وكفلك
 إذا صائح على أن راد السلم إليه مخترم حنظة في السلم ليريجز.

إذا جداء الكفيل للقص عا كفل به في الكيالات، والذرهبات إلى رسالسهم فقال عدد مدا وأرد (عيث عرضا، فإن هذا الابحوز من السلم إليه عند مما لكذا من الكفيل، وإن أني بأجود عا كفل به و وقال: خذ هذا، وزهني درهما، فإله الا بحور، الا في الذرعيات، والا في الكيلات، وإن كان هذا عن الدرعيات بجوز من السلم إليه، مع هذا لم يجير من الكفيل، ولو أوقاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط، فقيله كان له أن برجع به على الاصول في موضع الشرط، ولو كان الأهبل صالح الطالب عني ان يعطيه الطمام في غير موضع الشرط، ويعطيه أحر الحمل إلى موضع الشرط، لم يجر، ويرد الطائب الطعام والاجراحي يوفيه الطعام في غير موضع الشرط، لم

ولو كان الشروط إيف الطعام في في السواد ، لمصالح الطالب الخضل على أن يوفيه إياد بالكومة على أن يعطب الطائب سلك كفاء كفا درهماً لم يجزا الأن الضمام الذي يحمله في الإيفاء ملك الكهبل، وأحد الأجر على حمل ملك نفسه لا يصح ، وإن كان الكهبل أوفيه الطعام بالكوفة من غيرشرط وجع على الأصيل بالطعام في السواد لا بالكوفة

۱۷۹۳۱ - قال: وإداادعي وجل قبل وحل مائة درهم، وكر حنطة سلم فصالحه من ذلك على عشوين دينارًا، فهذ، على وجهين: إما أن يكون وأس ما لم انسلم دراهم، أو دينسوء فإن كان وأس سال السلم دواهم ، فهذا على وجهين: إما أن تقرقا بعد نصا الدناسوء أو قرل الانقداء فإن تعرقياً قبل النقد بطل الصلح فيسما يخص اباته، والسلم

⁽١) حكفا فو حوف وكان في الأصل وف. وازده

حسيمًا، فأما فيما يحصر المائة، قالا، صوف، ولم يقبض أحد المداين في المجنس، وكانك افتد الصابح في المجنس، وكانك افتد الصدح بما يحص السلم سبعًا، أو إقاله، وبدأ عبر بيعًا، وأما عبد يحص السلم بيعًا، أو إقاله، قبل القبض، وإنه اعتبر بيعًا، ورأس المال يصبر مستهدا برأس مال السلم بعد الإقافة، وقا كان بدل المحدد في العرب ألى مثل الدائم بعد الإقافة ولا يتحر المتحدد أنا، وإن تقد المتنزر، فالمسلم في الكل أما ما يحص السلم في إلى الكان المداه في الكل أنه في الكان من الله بدا أن يعتبر بيعًا، أو إن قائم ما أن يعتبر المالم، وإنى قليام، الله بدا إلى يحتر السلم،

و أما ما يحص المائة عهو فالبد عندهم جميعًا وعند أبي حققة لعلتين إحداهما. أن قدول العقدة بدا يحص السلم، وهو فاسد بعتبر نبرطًا فيما يحص لمائة بحكم الحاد الصفقة وواله لمرط فاسده فيصد حصة الماة من فعا الوحد.

والثانية أنه صار مشترياً ما عليه من المائه بالحجمة المداء، والشراء بالحجمة باطل الجهالة الشمل، وإلا فلذا، ذلك لأه ياع موجودا، وه مدرسًا، والمعدوم لا سخل تحت العشد أصلا، وما لا يدخل كن العقد أصلا لا يكون لا حصة من الدال، فيصير مشمريًا الدراهم الحصة عداد، وهذا بوجب القسام عندهم حسمًا، كما لو الشرى عندين شهن واحد، ولا الحدهد حر.

بيان ذلك أد باع المعدوم، وإن الدين معدوم من حيث الحقيقة، الله ليس في الدمة مال قالم حقيقة، والمعدوم وإن الدين معدوم من حيث الحقيقة، والمعدوم وإن الدين معدومة حكماً فالروزة جداز العقف فيعير المدارسة من حيث الحقيقة، ثم اعتبرت دوحودة حكماً فالروزة جداز العقف فيعير ويبح المدارم لا يحرز، عاصر المسلم في موجوداً في حل جواز السلم فسرورة حواز السلم فالموردة حواز السلم فالمورد كالمقبول في حل الدين في حل الاستبدال به مع من عليه، أو مع فيرم، وإنه لا يحور لا يعتبر موجوداً حكماً، وحقيقة في حواز الاستبدال به مع من عليه، ومع خروه.

و هكافا طول في سائر الترون سوى اسلم، ودن العبر ف أنه معلوم حقيظه. وإما يعتبر مو جونًا حكمًا ضرورة خواز العقاء فيعتبر موح فا في جواز الاستيفالية مج من عليه ، فإن الشرع جوز الاستبدال بسائر الديون مع من عليه ، فيعنبر موجودًا حكمًا في من جنواز الاستبدال مع من عليه ، فأما مع فيبر من عليه الدين ، فبإنه لا يجنوز الاستبدال به ، فلا بعدر موجودًا حكمًا في حل عدا الحكم

إذا ثبت هذا، فنفرل: الاستبدال في مسألتنا حصل مع من عبد، والمائة في حق هذا الحكم موجوع، عنم المعندي قوئنا: إنه اع موجوعًا، ومعدومًا، والعدوم عا لا بدخل غت العقد كا خمر والمبنة، وإذا كان كذلك موجوعًا، ومعدومًا، والعدوم عا لا بدخل غت العقد كا خمر والمبنة، وإذا كان كذلك عندهما للعلة النابية، هذا إذا كان رأس الخال دراهم، فأما إذا كان رأس مال السنم عندهما للعلة النابية، هذا إذا كان رأس الخال دراهم، فأما إذا كان رأس مال السنم المنابر، إن كان دراهم، فأما إذا كان رأس مال السنم السلم خمسة دنائير، ونقد عشرين وبنارًا، أو نقد حصة المائة، كان العلم جائزًا في السلم خمسة دنائير، وقيد عشرين وبنارًا، أو نقد حصة المائة، كان العلم عائرًا في المبلم مغذار رأس مال السلم، المنابر وقيما يخص علينا أنهما أرادا بلغك الإقالة ولائة، إذ لو كان المرادمة ألبيع "أبأكثر من خمسة، أو بأن فكنا يقدون ذلك ، فعل انتقدير يفقار رأس المال أنهما أرادا الإقالة فيما بخص بأقل فكان المرادمة ألبيع "أبأكثر من خمسة، أو السلم على رأس المال، وكفلك إن نفد حصة ألمائة مي الدنائير يكون الصلح في ذلك بالؤلة، ولم يوجدر أس ماله في المجلس، ولا أن قبض رأس مال السلم في محلس الأنالة المن حق المائة، ولم يوجدر أس ماله في المجلس، وفي حصه السلم؛ الإنالة المن بي بشرط للجوز .

قاما إذا لم بجعلا خمسة دنائير بإزاء السلم هل يجوز العبنج في الكل إذا تقد العشرين؟ نم يذكر محمد هذا هي الكتاب، وقد اختلف الشايخ فيه، كانا الفقيه آبو جعفر الهندوالي يقول. بأنه لا يجوز، والفقيه أبو بكر البلحي أستاذ المقيه أبي جعفر يقول: بأنه يجوز، ويجعل ما يخص السلم من الصلح إقالة للسلم استحمداً بمقدار رأس المان.

وجه ما ذهب إليه الفقيه أبو جعفر أن الصلح حقيقة للتمليك المبتدأ، ولا أنه يحتمل

⁽١) وفي الأصل: البيع

الإقالة مجازاً كالهيف ألا توى أن الصلح في سائر الديون سوى اسلم اعتبر استبدالاً ، وتم يعتبر إدالة ، فعل أن حجيفته للتمليث المبتدأ، وتكن يحتسل الإقالة محاراً ، والكلام الحقيقته ما لا يثبت اوادة المحاز ، ولم يثبت ارادة الإقالة حتى لم يبيناه بإزاء استلو فلا . رأس المان، فيفيت العبره للحقيقة ، والصلح في الحقيقة للتمليك المبتدأ، وإذا يقيت الحرة خفيقة صدر لعظة المسلح ، والليم سواء

۱۷۹۳۲ - ولو قال، بعنك المسموعية برأس المال، يعتبر بيعًا، ولا يعتبر إفالة، فكذلك هذا مخلاف ما لو برنا بازاء السابر القامسة، أو صناح على رأس مان السدم حيث يعتبر إفاقة؛ لأن التقدير برأس المال بدل على أنهما أراد، بذلك الإفالة على ما مرًا.

وجه ما ذهب إليه العقب أبو يكر . وهو أن الصليح حقيقة تشمايك المتلفأ لا المفسخ ، إلا أنه يصلح للقسخ مجازاً ، والأصل أنه متى تعقر العمل بعضيفة الكلام، أمكل العمل مجزء كيلا بلقي وجدم الشكلم ارادة المجار أوقع يرجد .

ألا نرى لو وهب الشنوى المبيع من البائع قبل القسص كان رفاة و حد من المشنوى ارادة الإقالة ، أو كم توحد، وإن كانت الهية حقيقتها السمليك المسلما، لا للإقافة - لأم يحتمل الإقالة مجاراً - ومتى حمل عمن الإقالة مسحت، وعلى الهية لا نصح، فعمل بمجازه، وجدمته ارادة المجاز أو تم يوجد، حملا تكلام على الصحة

فكذلك هذه بخلاف ما موقال معنك السلم فيه مرأس مال السمره لأن البيم عا الابحدسل الإذائة، الاترى أن اللسترى توابع الميع فيل القيص من الباتع لم يجعل إقالة حتى الايصبح، فحمل على التمليك البيداء فصار مستبدلا المسلم فيه قبل القيض، والاستباذل بالسلم فيه فيل القيض الايصبح، والله أعلم باللسم ب...

الفصل الثاني والعشرون في الصلح عن العيوب

هذ الفصل يتنتمل على أبواع

١٧٩٣٣ - الأول. قال محمد في الأصل وإذا لذاتري الرجل من رجل عدماً بالف درهميره وقبضه ، ونقد النمو ، ثم وجديه صيبًا، وأنكر البائم أن يكون باعه، وهذا العبيب به ""، في صباحه البائع على أن يرد على المُنشري دراهم مسلماة حالة، أو إلى فُجِ إِن صَهِمَ جِنَائِزٍ ، وذَلِكَ لأَنْ شَهَائِم إذا كَمَانَ مَنْكُرُ الفَصِيبَ ، فَقَى زَعَمَهُ أَنَّهُ حَظُ عَن المنشدين بعض القمراء أو أعطاه دراهم مسماة فلااء عن اليمين والحصومة، وإنه جائزه وفي رعبه المتبتري أنه وأخف حصة العلب من التميز وإن وقع الصلح على جسر النمر و واللمشتري أذ وأخذ حسة العبب من التمل متي وجديه عيمًا، وأعطاه البائع، تم يجور حالاً ، ومهاجلاً. إن كان حالاً، فقداميتوهي تشهري عن حقه؛ لأن حق المشتري حال إفداءهما على الصلح عن العيب يعتبر في حصة العبب في اللمن، لا في، لحز، القائب بالمبياء الأن إثباب المعاوضة بين ما يأخيه من الدلع، أوري الجوم الدنات ماتعيب متعشر بطريق التمليك ، ويطريق مشاط حقه عن اجزء الفائت؛ لأن الجزء العائت اعتم قائمًا من حيث مذكاح حتى استحده اللذم ي بالبيع، فإن للمعوم مما لا يستحق ، ولما استحق اللتية ي عصينا أبه العنبي فانتبأ حكماً فيعين عالو كان قانسًا حفيقة ، ونو كان فانمًا حقيقة كان لا يجارز الاعتباض عنه لا يطريق تسمليك، ولا يطريق الإستفاط، أما يطريق التسمليك؛ لأن غلبك الأوصياف بعوض واطل، وحفرين الإستفاط؛ لأنه بكول غبير العبن، وإنها باطله، وإذا تعلر تصحيح هذا الصلح بإثبات المناوصة بين بدل الصلح، وبين الجرء الفائف تميكًا ، واستفاطًا اعتسرت المعاوضة من بدل الصفح، وبين حصته العيب من الثمين؛ لأن الجزء الفائت وإن كان وصفًا، إلا أنه بحوز أن يكون له حصة من النمن حال فواتمافيًا للضرر عن المترى كما تواحدت به عيب أخواعند المشترى، فجاز

⁽¹⁾ حكفة في الأصل وقده وكان في من ويعملة المبر من وهي فلم فهله العبسية.

أن يعتبر له حصة من النمن حالة الصلح نفياً للضرر عن المفترى، فإنه منى لم يجر عدًا المسلح بصدر به الملتوى، فلهمنا اعتبر حق المسلح بصدر به الملتوى، فلهنا اعتبر حتى المسلح على جنس النمن يعتبر استيفاء الصطلحا عن العيب على شيء، إلا أنه متى وقع الصلح على جنس النمن يعتبر معاوضة بين المأخوذ، ومن العيب من النمن،

فإن قبل . أكبس أنه لو صالح عن العبب على أكثر من حصته من التمن بجوره ولو كان حق الشاعري في حاصة العبب من النمن حالة الصناح عن العبب أكان لا يجوز الصلح على أكثر من حصة العبب من النمن ؛ لما عبه من الزماء وحبب جوزوا ذلك علسا أن ما أخذ يعتبر عوضاً عن الجزء الفائت، لا عن حصة من الثمن .

والجواب عند: المساكة على التفصيل إن كانت الزيادة بحيث شفاين الناس في متلها، فهو حائز، وإن كانت بحيث لا يتحابل الناس في متلها على قول أبي بوسف ومحمد: لا يجوز العبلح، وعلى قول أبي حسفة: يجوز، ولسر طريق الجواز على قوله اإن الماشوذ يحمل بدلا عن الجزء الفائت، ولكن طريقة أن بجمل البائع بمقدار حصة العبب، موفياً "حصة العب، ويقدر الزيادة يحمل حطاً عن المشترى عن فس الناقي، حتى إنه يجب على البائع رد الزيادة على حصة العبب من ثمن البائي، ن كان مقد هاً.

علدًا إن كان الصلح عن يتكاره وإن كان عن إقراره يجوز أيصًا، ويكون للشتري مستوفيًا حصة العيب من اللمن في زعمهماه فيجوز.

1۷۹۳E وإن صباطه من العبب على مائة دينار ، فإن مقده قبل أن يتفرقا ، فهو جائز ، وإن افترقا قبل أن ينقده ، بطل الصلح ، وهذا لما ذكرنا أن حق المشترى حالة المملح عن العبب يعتبر في حصة العبب من التمن ، لا في الحزم الفائت ، وحصة العبب من الثمن دراهم ، فإذا أخذ مكانه دينارا ، كان صرفا بن زصههما إن كان البائع مقرآ بالعب ، وإذ كان صرفا إن قبض الدينار في المجلس حاز ، وإن لم يقبض حتى نفرقا ، بطل الصنع ، لأن فيض بدل الصرف شيرط جواز العمرف ، وإن كان المائع منكراً ،

⁽١) وفي الأصل: مؤديًا، وفي م: مستونيًا.

المعديد، فلمي الاعد الدائع أن نوالدا الله وساوك فيكون ما عله المسترى مقابلا وزاء العبد والدسر، فعا يخص الدينار يكون صرفًا ، وفي رعم المنسري أنه يأتحد العبدر مدلا عن حصة فعيد، من لشعر فلكون صرفًا ؛ لأن لتمار هراهم، وإلا صاحب من العيب على ترب بعيد، فهو جائز، ولأن الصلح وقع عن حصة من العيب، وإله دين، فيكون بع عين بدين، فيكون جنرًا،

الاعتراق حصل من عبر رئيس، فيه على عنطة بعينها حيار، ورز تضرفا قبيل القيضي و لا الاعتراق حصل من عبر رئيس، وإن كان بعير حيثه إن كان مناجات فاد الا يجرز و الا يجرز و الا يبرو و الإن يبين و الأن حالا إن كان قضل الحيظة قبل أن يند فا حاز و لأن الاعتراق حصل عن مين بدين، وإن كان حالا إن كان قبض الحيظة قبل أن لأن الاعتراق حصل عن دين بدين و لان حصة العيب من الذعن مين قام شد وي عنى النافي و النافية و الله يتبرون عنى المنافية و الأن المنافية و النافية و النافية عنى المنافية على التعرب و العيب و العيب و المنافية و المنافية و المنافية و المنافية و المنافية و العيب و العيب و العيب و المنافية و المنافية و المنافية و المنافقة و المنافقة و العيب و العيب و المنافقة و المنافقة و العيب و العيب و المنافقة و المنافقة و المنافقة و العيب و العيب و المنافقة و المنافقة و المنافقة و المنافقة و العيب و العيب و العيب و العيب و المنافقة و المن

والأصل في حمو هذه السائل أنه مني تعلم الردعاني المسترى، ولكن له الرجوع التعصيان العبيب إذا وقع العمام عن العبيب لا محوراء معنى تعقد الود على السبرى، وليس له الرجوع بالقصال العمام إذا ومع الصلح عن العباء لا يجوراه لأنافي الوجه الأول وقع الصلح عما هو حلى المشرى، وفي الوجه الثاني وقع الصلح عما أيس محق للمشتري

و عن هذا الرجه لو أغلقه بعد ما علم بالعبب، تم صائح عن العب لا يحوز؟ لأنه بس بدالوجوع بدتم الد أدبب من هذه الصورة، فإنما صاخه عسا بيس يحق 4، وكذلك لو عرضه على الديم بعد ما علم بالعبب، شرصا فه عن العبب لا يجور الما فذا .

١٧٥٣٦ - وإذ اشترى الرجل هيه أماكه ملاوهم، وفيضه نم باعد من غيوه، فم

^{. . .} (13 وفي الأصل أن تؤيد عاله ديدراً. .

اطلع على عيب يعنى المُسترى الأول، فصالح البائع الأول على دراهم، فإنه لا يجوز؟ لأن المُسترى لا يملك خصر مة البائع بسبب هذا الميب بعد ما باعه من غيره، لا في الرده ولا في الرجوع بنقصان العيب، وإذا بطل حقه في الرد، والرجوع بالنقصان بعد البيع، فإذا صالحه بعدد لك، فإنما صالحه حما ليس بحق له، فكان الصلح باطلا.

العيب، ثم إن الدائع الذاتي هدائع البدة قد مات في يد المتشرى الناس، ورجع على بائعه مضمان العيب، ثم إن الدائع الذاتي هدائع البائع الأول على صلح، قعلى قول أي حيفة الصشح باطل، وعلى قولهما الصلح جائز، وهذه المسألة قرع مسألة أحرى، وهي أن المشترى الذات بهذا وجع على بائعه، هل يوجع بائعه على البائع الأول أم لا؟ على قول أبي يوسف وصحمه وحده الله يوجع، والمسألة معروقة في البيوع، فإذا لم يكن للبائع الثاني الرجوع على بائعه عند أبي حيفة، فإذا صالح معه على نسيه، فقد صالح عما ليس بحق له، وعلى قولهما: أن كان للبائع الثاني الرجوع على البائع الأولى، فإذا صالح، فقد صالح عما هو حق له فجاز الصدح.

ذكو في المأذون إذا حيدث به عيب عند المشتبري الآخير ، صرحع على ياتعه بالنقصان ، ليس لياتعه أن يرجع على البائع ، وقع يذكر فيه خلاف ، منهم من قال هو قول أي حيفة ، ومنهم من فوق لإين يوسف ومحمد بن السالتين .

والفرق أن في تلك المسألة المباتع الأول أن يقول: سبيلك أن تقبل منه؛ لاقسل منك، فإذا لم يقبل، فأنت الذي قوت حقك، ولا يكنه الاحتجاج عنيه، بنحو، ههنا، فظفا: بأنه يرجع عليه.

۱۷۹۳۸ مونو أن رجلا اشترى توبك، فقطعه تسيعيك، وخاطه، ثم باعه بعد ذلك، أو لم يبعه حتى اطلع على عيب، أو كان البيع بعد ظهور العيب، ثم صالحه من العيب على دراهم كان جائزًا؛ لأن حقه قد تقرو في الرجوع بقصان العيب بسبب الخياطة.

ألا ترى أنه ثو كان في بده ليس للبانع أن يقول: أنا أقبله كذلك، فإن صناح عن حقه، وكذلك إذا صبغه بصبغ أحمر، تم باعه أو لم يبعه، حتى صاطعه من العيب، ولو قطعه، ولم يغطه حتى باعه، ثم صناحه عن العيب، لم يصح؛ لأن صفه لم يتنظرر في الرجوع بنقصان العيب؛ لأن القطع المعرد نقصان. ألا ترى أن الديائع أن يشول: أما أهبله كملك، هوعا صنالح عسا ليمو محق. والسواد بمراة القطع القرو عند أبي حيفة، وعندهما بمزلة الفطع مع الحياطة.

۱۷۹۳۹ وإلى كان كشين مكيلا، أو موروباً بسير عينه، وبين الكيل والصرب وتفايف أن أم رحدة بها عبداً فصالحا، فإن وقع الصفح على بعض النص من جسه فهو استيماء الا استبدال، فيجور حالاً ومؤجلاً، سواء كان النص قائمًا في يد المشترى، أو كان مستملكاً.

 ١٧٩٤ - وإن وقع الصبح على حلاق، جنس الشمن، فهو معاوضة، ففي كل موضع حمين الافتراق في عن عبر بلدين، يجوز، وفي كن موضع حصل الافتراق فيه عن دس بدين، الانجوز.

1948 - وإن كان الثمن مكيلا، أو موورنًا معينه، فهو حالر إن كان الذي أخده عوضًا عن الحرية مستهلكًا، وإن كان الذي هو نمن قائم بعينه لم يحز الصلح على بعض الثمن من دلك الحيس مو حلا، وحاز حالا، إذا أوفاه إنه قبل أن تعرفا، أو كان بعسه ؟ لأن الثمن في مذه السألة يعين في المغد بالنعين، وكان حق المشتوي في عين ما أدى، وكان ها وقع عليه الصلح عوضًا صما استوجمه عليه، و ساداء الكيل، والموزون بحنسه مؤجلا لا يجور.

وفي المسألة الأولى النص استحق بالعقد دينًا. فإغا يرجع بحصة العبد حمن فللات لا من عبن المفيرض، فحدر الصلح عن مثله حالاً، ومؤجلًا،

۱۷۹۹۶ - وإذا "كساخه من العبب على ركوب داينه في حوالحه شهراً ، فهو جائز ، هكذا ذكر محمد في الكتاب ، قالوا ، تأويله إذا شوط ركوبه في العمر ، أما إذا شرط ركوبه خارج المصر ، أو أطنق لا يجوز لمكان احهاله ، قالوا ، قد بص على هذا التفصيل في إفراز ، الأصر ، .

1998 - وإذ صدقها من عب الغلام على أن زوجت نفسها مناصح النكاح. وكان هذا إقرارًا بالعيب، ومعنى لنسألة أنها روجت نفسها منه على حصة العب، وهذا لأن النكاح لا يصح إلا عدل، فحمل حاسة العبب مهرًا يكون إفرارًا ،، ضرورة، وكان

⁽۱) رقى قا إغاد

بمنزلة ما لو باعث منه ثوبًا بحصمة العبب، كان ذلك إقرارًا منها بالعبب؛ الأن البيع لا يصح إلا بمال، فبعد ذلك ينطر إذ كان حصة العبب عشرة، فهي مهرها، لا شيء لها غير ذلك، وإن كان أقل من عشرة أكمل الها عشرة.

٤٤٤٤ - وإذا طعن المُشترى بعيب في عين الجارية المُشتراف ثم صالح البالعرمن عبيها على شيء، جاز، وإنَّ لم يسم العب، وجعر نسمية محل العبب بحر له تسمية العيب -والله أعلم- .

توع أخر:

١٧٩٤ - إذا صاحَّه عن كل عب على دراهم معلومة جناز ، ب إ، طعن المُبْير في بحيب، أو ليه يطعن ؛ لأنَّ هذا إبراء عن العيوب الجهولة بعد وجود سبب الوجوب: لأله البيع هو السبب لنبوت حق الردمني ظهر العيب، والإبراه بعد وجود سبب الوجوب جائز ، وإن كناد مناوقع الإبراء عنه سجمهولا عندما، خلاقً لابن أبي ليلي والشائعي.

١٧٩٤٦ - ولو اشتري العيوب منه بدواهم معلومة لا يجوز ؛ لأن شراءالعبوب، والصلح عنها بلراهم شراء حصة العبوب من اللمنء وصلح عن حصته من الشمن يدراهم، وذلك مجهول لا يدري.

٠١٧٩٤٧ ومن كان له على أخر دراهم مجهولة ؛ لا يعرفان قلو ذلك إذا اشتراها حنه يدراهم معلومة، لا يحور، ولو صالح منها على دراهم معلومة، يجوز استحسانًا؟. لأذ الملكع يجوز من وجهيره و يفسد من وجه واحد إن كان بدله الملح مثل الصالح عمه، أو أقلَ من المصالح عنه يجوز ، ويكون استيفاه للبعض ، وإبراه عن المعض، وإن كالزبط الصلح أكثر من المصالح عنه لا يجوزه فترجح جانب الجواز، فحكمنا بالجواز، والبيم بفسند من وجهين، ويجوز من وجه إن كان النَّمن أقل، أو أكثر من الدين لا يحوز البيع، وإن كان النمن مثل الدين يجوز البيع، فترجح حانب الفساد، قلم يحز.

١٧٩٤٨ - ولو طمن الشندري بمبيء، فيصياطه السائم على أنا أبرأه عن ذلك العبب، وعن كل عيب، فهو جائزه أما البراءة عن العبب المسمى فذلك قول الكل،

القصورات الصلح عن العيوب وأما البراءة عن العبيوب الباقيات، فدلك مذهبناه وقيه خلاف الر أص ليمي، وكان أبو حنيفة بحناط في فلك، ويقول " يكتب في صك الصلح : برائت من كل عيب سميته ، وعوفشه وأويكتب في الصلك أبه فبدياع العبيدة وخرج عن ملكه المرعبد إلى ملكه لصدقة، أو ما أشبه ذلك، أكثر ما في الناب أن هذا حيلة بالكذب، إلا أن الكندب مباح الإحباء حقه، ولدفع الظلم عن نقسه، كالشقيع بعلم بالبيع في جوف الليل، يحيث لا يجكه الإضهاد، فإذا أصمح يشهد، ويضول: علمت الآل، وكذلت الصغيرة تسترفي حواب اللبل، فإذا أصمحت قالب اللغت الأن، واخترت تصمي، ووخص فيه، كذا مهتا.

١٧٩٤٩ - وحيلة أخرى إن يعلق التشري عنفه عضاصية في عبد ببجد فيه، فإدا خاصمه عتل العبد، فلا يمكه الرد، ولا الرجوع بنفضال العبب، ولو خاصمه مي حسياء وصالحه عنده تبروجه بدعثا اخراء فندأن يخاصهه فيدر

نوع أخرا

١٧٩٥٠ - رجل اثمتري ميز رحل أمة بخمسين دينارا، وفيضها، ونقد الثمر ، أو طعن المنشري بعيب ، فاصطلحا عني أن بقيل النائع الخارية، ويرد على المبشري تسعة وأربعين ديناراء فالردجائره وهداطاهراء لأر الرداسا أديعتمر بيماجيديداه أواسمحاه وأي ذلك ما اعتمر كان حائزًا، وهوا يطيب للبائع ما استفضار من الديبار، أو بلزمه الود على المُشتري؟ فهو على وحهين: إن كان أناتم مفراً بكول هذا العبب هنده، معلى قول التي حشقة ومحمد، بلرمه الرد، وعلى قول أبي بوسف الابلرمه الرد، وهذا لأن البالع الإدكال مقرأ بكون هد العبب عنده يكون هذار كابانعيب في رصواك انعرواك عربي جميعًا، وقارد بالعبب بعد القيض بالتراضي عبزيَّة الإقالة، وثر أسهما تشايلا العقد على انسمة وأرمعين ديناراء تصمع الإقالة، ويجب على المائم رد الثمن كله؛ لأنهما لا يجعلان الإفالة تكتبر من النمن الأول، أو تأقل من النمن الأول بيمًا جديدًا بحثياء وإذا لم يكن سِمًا جميدًا كان إقالة، والإقالة لا مجوز إلا بمثل الشمن الأول، فوجب على السلمود جميع اللمن على التشرق.

وعلى قبال أن يوسف: الإقالة باكثر من الشعار الأول، أو بأق المتوبعث بسعًا جديدًا، إذا كانت الإفالة معد القنص ، وإذا اعتبرت بيه جديداً صار كأن الدنو الله: ي حبه تنسعة وأربعين ديمراً معد نقد الذمن الأول، ولو كان كذبك، كان ما استفصو البائد. من الريادة سالماً لسائم ، كذا هذا،

حكفًا ذكر لبيخ الإسلام في غرجه ودكر الفاضي المستهالي إسبيحاب. أن على هول أبي يوسف: لا يطب له أبصًا، مع أن لإفالة نأشر من لشمن لأول، أو بـ في جازة عنده؛ لأن بلعشتري حق الرد، والقباق واحب على البانه؛ لإقراره أن العيب والل عدده

ألا ثرى أن الشنوي أو إفع الأمر إلى الحاكم، فاحاكم بحير البائع على الأحذه والابحم الحراسي الإقالة، فحاز أن يعتم الإقالة بيعًا جديدًا أما فهما، فإن تار اسالم جاحماً كون هذا العبب عنده فهو على وجهور أيضاً. إن كان عبياً لا يحدث مالمومي هذه للدد، فالحواف هيد كالجواب فيما إذا كان الدتم مقرأ بكون هذا العيب عنده، وإن كافي حياً ، وحدث مصحة فإن ما استفضاء البائع من القبيم بكان طباً الموالأن هذا الراد اعتبر بيعًا حديدًا في حق البائح: ﴿ قَلَ البَائِمِ رَعْمَ أَنَّهُ لِبَسِ لَلْمُشْتَرِقِ حَقِ الرَّفَيقا العب لأباهذا العسد لمبكى عندها وأتعطالا سبرداد صارعشتو كاحاباع بأقل فالمؤبعد نقد الممني، ومن التسري ما باع مقل عابا وبعد نقد النمي، فما استفصل بطب ته بخلاف ما إذا قالله فقرآ بالعيب، لان في ؤعمه قد للمشتري حق أود بهذا العيب، فإذا فيل مته يعيو تُصاده كال فسخَّا في حقهما، لا شراء حديدًا، والفسخ لا يحدر بأقل من الثمن الأول. ولئي اعتبونا هفا الود فسبحًا في زهم البانع، فكذبك نصيب لزيادة له إبة ذاب الفين مثل حهبة العبيب الأباعي اعم أبابع أبهما فسيحا العقد في معض المبغود علته والبويفسيخا في البعض، وهو ما فات عاد النَّف عن الأناما فات عند المُشرِي لا بحكم فسح العقب بهم، وإذ الصلح العند في المغرر ، ولفار في معضر رجب على البائع رد النمي بحصة ما القسم العقدقية ، وكان له أمساك حصة ما تقرر العقدقية ، ويند الله بالله كان مقلُّ فالعبات؛ لأنه زحو أن العف قد تعميخ في الكرب والويحتسر عند الشنوي في من العفود عب حتى يسك من النبو بقدر ما يحتبس عبد المنشري، فيرد الكل، ولكن بما يكل اعتبار معنى النسم إذا قاد الدينار مثل حصه العبب، فأما إذا كان أكتر من حصه

العبب، فلا يمكن "" اعتبار مصى الفسخ في هذه الحالة؛ لأن الفسخ في الباني يشر بأقل من تمن الباني، فيعتبر في هذه الحالة وجها أخر، وهو البيع الجديد؛ لأن إنسات عقد جديد بلفظ الرد جائز، قانه لو قال: أرد عليك هذه الأمة بخمسين دينارًا، وقبل الأحر يثبت البيع، فعني تعدر اهتبار معنى الفسخ، اعتبر بيمًا جديدًا.

ولم يذكر محمد رحمه الله في الأصل ما إذا لم بقر الباتع بالعيب، ولم ينكروا العبب ها يحدث متله، وذكر القاضى الإمام المتسب إلى إسبيجاب: أنه بطب، له ما استقضل الأن العبب لأقرب الأوقات ما لم يتمين بخلاف، فيحمل كأنه حدث عد الشترى، ويكون ما أصلك البائم بمقابلة ما فات في يد المتنري.

النصن كله ، كنان الرد جنائزاء لما فكوما و وهل يطب للبنائم السلعة على أن يرد عليه النصن كله ، كنان الرد جنائزاء لما ذكوما و وهل يطب للبنائم النبوب الذي أضافه من المشترى؟ فهو على النفسيل الذي ذكرتا فيما إذا احبس المنائع سبنًا من اللسن في المسألة الأولى ، إن كان البنائع مقراء اللهيب عائلوب لا يعيب للبنائع عند أبي حنيفة ومحمد اوبلرمه الرد على المشترى ، وإن كان جاحدًا تلميب ، والعيب عيب لا يحدث مثله ، فكذلك الجواب وإن كان يحدث مثله ، فإنه لا يجب على البائع رد النوب ، ولو كان مكان الثوب دراهم ، فإن كانت الدراهم إلى أجل ، لا يجوز على كل حال، وإن تبض مكان الثوب ، فإن كانت الدراهم إلى أجل ، لا يجوز على كل حال، وإن تبض

۱۷۹۵۲ - وإذا اشترى من آخر توباً، فقطعه فسيصًا، ولم يخطه، نم وجد به عيبًا، أفر البائع أنه كان عند، فصالحه البائع على أن يقبل البائع الثوب، وحط المشترى عنه من الشمر مقدار درهمين كان جائوًا، ويجعل ما احتبس عند البائع من الثمن تبشابلة ما انتقص بفعار المشترى.

نوع أخر:

1۷۹۵۴ - طعن المشتري بعيب جحده البائع، فاصطلحا على أن يحط كل واحد منهما عشرة، ويأخذه هذا الأجنى بما رزاه المحطوط، ورضى به الأجنى، فالبيع من

⁽¹⁾ ومن الأصل؛ فلا بمكن من اعتبار معتني . . . إلخ .

الأجنبي جائز؛ لأن الشتري باع ملك نفسه ، وحط المشتري أيضًا جائز؛ لأن حقه لا في ملك تقسمه أبضًاء وهو النمن، وبكون عفا من الشمري وضي بالعبب، وحط البائع الأول لا يجوز؛ لأنه لاني ملك الغير؛ لأنه حط عز الأجنبي؛ لأنه شرط الحظ في عقد الأجنبيء وما شرطه في العقد مطلقًا يكون مشروطًا للعاقد، لا تعيره، فصار الحط مشروطة للأجنبيء وليس للبائع الأول على الأجنبي ثمنء وإفما الشمن على الأجنبي للمشتنوي الأول، فهذا معني قولنا: إن حط البائع الأول في ملك العبر، فكان باطلاء ولا أنه ليريوجب، فهذا فسياد العقد، وإن كنان مداشر طَّا فاستنَّا، شرط في العقد؛ لأنَّ الشرط العاسد متى شرط في العقد إنما يوجب مساد العقد إذا جرى بين المتعاقدين، أما إذا جرى مِن العاقد، والأجنبي، فإنه لا يوجب فساد العقد،

ألا ثرى أنَّ من قبال لأخر: بعث منك هذا العبد بألف عرض على أنَّ بفرضتي؛ فلال الأجنبي عشرة وراهم لا يفسد العقد ؛ لأن النبرط العاسد جرى بين العاقب، وبين الآجني، وفي مسألتنا الفرط الفاسد جري بين العاقف وبين الأجنبي؛ لأنه جري بين المائم الأول. وين الأجمل المنسري، والمائم الأول أجنبي عن عقا العقد، ثم الأجنب المشت وربابقسار إناشاء أخذ الجاربة شيسعمانة وتسعين درهماء وإناشاء نركاه لأف الأجنى للشنري إغارضي أن بكون ثمز هذه الجارية ألف درهم، إلا عشرين، والأن يلزمه ألف إلا عشر، فقد لرمه زيادة نمي لم برض به، فيتخبر كالشدري من الريض إذا الزمه زيادة تمني

فإن قبل: المشدري لم يلزمه زيادة ثمن لم يرض به ؛ لأن الأحبى علم أن حط المدنع الأول لا يصبع ، وحط المُششري الأول بصبح ، فكان واضيًّا بالتوام الألف إلا عشرنه ولم يزمه زيادة على هذا، وكان بجب أن لا يتحير ، وكان هما يمتزلة ما فنلوا المبسمين قبال لأخبران بعينك هذا المبسد بألف درهم على أنا يحط عنه فبلان الأجنبي خسيسانة، فإن فحط لا بصح، وبلزمه ألف درهم، ولا يتخير المنترى؛ لأن المنترى حلم ببطلان حط الأجسى، فكان راصبًا بالنزام الألف.

والحواب: هذا هكذا إذا كان بطلان الحط ظاهراً للمشتري، غير مشتبه عنيه، كما في تلك المسألة التي استشهد بها ، فإن يطلان الخط حير مشتبه على المشترى هناك ؛ لأن الحفظ أصيف إلى الأحتى، فصار يطالان حط الأجلى عبر مشده، فكان الشترى واضياً بالترام الألف، فلهذ الا يسخبر، فأما بطالان الحظ من السائع الأول مسبه الآن البائع الأول حظ المسرة معلقًا: ولم يبين من يحط له، فاحتمل من حيث الظاهر أن يكون هما الحظ عن الدام الثاني، فيكول صحيحًا، لأن ثه تمنًا على البائع، ثم البائع الثاني يصبر بانك بما وراء الحظوظ من الأحبين يسرط أن يحط عبه عشوة، قعلى هذا الوحد يشبث الرضي بالتبرم الألف إلا عشرين، إلا أنه من حيث المعنى مشروط فلاجني، الأنه مشروط في العقد مطلقًا، وما يكون مشروطًا في التعد مطلق بكون مشروطًا للماقف، الا

1950 - ويده كمان بطلال الخطامن الباتع الأول مشتربها و لا يشت الرضاء من الاجتبى بالتنام الأفساء في الاجتبى بالتنام الألف ولا عشرة، إلما يثبت الرضاعيه بالترام الألف إلا عشرين، فقد أنوسه زيدة تمن لم برصل بدء صغير لهدا، وعده المسألة ندل على أن المشترى ودا ظهر أنه مدار مدومًا على وجه لا يتغان تناس في متدأنه بشت له الليار، وأدلة الكتب متعارضة ظاهر النج الدائر لد.

1990- عن محمد، فيمن اشترى صيرة حنطة، فرجا في أسفه دكانا، فله الخيار، وهو حييز الكشف، الخيار، وإذا السرى طعالاً في حقيرة أثم علم مقداره فله الخيار، وهو حييز الكشف، وحيار الكسف، الإمام يقول: وحيار الكسف، كان الناص الإمام يقول: المنابذ عند عدامة كان يدى منوماً الخيار المسترى إذا منار مخوماً، وكان يقول: هب، كان هي المسائة ووايتان، فاحتر عادة الرواية وقاً بالناس.

1990 - ولو أقار جلا النشري من وجل توباً بعشرة دراهم، وتقليضا، وضعن المُشترى بعيب، و حجد النائع، فدخل رجل فيد بينهما على الاياخذ التوب شمانية، وعلى أنا حظ السائع الأولى عن البائع الشاني درهماً من الشمل، فإن هذا جنائر، ويكون الثوب المستشرى بيعًا شمانية، فإذا وحد الرحل بالتوب عوبًا، ردد على المنشري الأول، وأواد (*) به حديث أخر صوى العبب الذي حط المسانع عن المشسري درهاً، الإجلاء الأن الوجل علوبهذا العبب وفت الشراء، فيكون راهماً بعد فلا يردمه، إنا بود إذا وجد به

⁽١) وفي الأصل. وإذا أي يعاقباً.

عيبًا أخر لم يرضَيَه، وإقابرد على المفترى الأول؛ لأن العقد جرى بينه، وبين المفترى الأول، فكان المفترى الإول، والحصم قد قى ذلك، فإذا رده على المشترى الأول، هل للمشترى الأول أن رده على بانعه؟ فهذا على وجهين: إن قبله بغير قضاء لا يكون له الره على بانعه؟ فهذا على وجهين: إن قبله بغير قضاء لا يكون له الره على بانعه؛ لأن المرد بالعبب بعد القبض بغير قضاء عقد جديد في حق الثالث، والبائم الأول كأن المشترى الأول المنواه ثانيًا، وإن قبل بقض، كان له أن يخاصم بانعه، وأراد به عياً آخر غير العبب الذي حط عنه درهماً؛ لأن المنترى الأول الرام عن الدوماً؛

العالم المعادل وإذا الشرى الرجل ثوباً بعشرة دراهم، وتقابصا، فسنمه المشترى إلى قصار ليفسر، فجاء به متخرقا، فقال الشترى: لا أدرى أعند القصار تخرق، أو كان منحرفًا عند البائم، فاختصموا في دلك، واصطلحوا على أن يقبل المشترى الثوب، ويحط عنه البائع درهما، وعلى أن يقبل المشترى الثوب، المشترى، فذلك جائز، فقد جوز صلح المشترى مع الفصار والبائع جميعًا؛ لأن صلح المشترى مع كل واحد منهما يعور من وحهين، ويفسد من وحه، أما مع البائع فإنه بجور الصلح معه إن كان الحرق كله أو بعضه عنده، ولا يجوز إن كان الخرق كله عند القصار، وأما مع المعانع، وكان الخرق كله، أو معند عنده، ولا يجوز إن كان الخرق المنا المقرق الله عند البائع، وكذان المرق عمله، وكذان المرق المسلم على أن يقبل البائع المشترى أجرة الفصار؛ الأنه المستوفى عمله، وكذلك إذا وقع الصلح على أن يقبل البائع التوب،

قال الشيخ الإمام شمس الأثمة الحوانى: هذا إشارة إلى أنه إذا صالحه على أن يقبل البائم، ويغرم له القصار درهما، ويشرك له المشترى درهما، إنه يجوز، قال مشايختا: وهم قلط؛ لأن اشتراط ترك الدراهم على المشترى إن كان صحيحا؛ لأن البائع جاحد للميب، فانشراط الدراهم على القصار البائع باطل؛ لأنه ما كان بنه ويبن القصار سبب يستوجب القسمان به عليه، وفي زعمه أنه قلك التوب ابتهاء من جهة المشترى معد ما تخرق في يد انقصار، فاشتراط أخذ الدرهم منه هدر، إلا أن يكون تأويلا أن يضمن القصار الدراهم أولا للمشترى، شم المشترى بدفع ذلك إلى المائع ليقبل المبيم منه، فحيثة يجوز؛ لأن في زهمه أنه يملك المبيم ابتداء، وهذه الزيادة بدل ما للف عند القصار، فكان أن يأخذ إذا ردجميع الثمن.

قال شيخ الإسلام: وتأويل المسألة أن يقع الصلح على أن يقبل الباتع القوب من المشترى على أن يحط المشترى من العالم ودهما، ويأخذ المشترى من القصار دوهما، ويعطبه المشترى أجرفه ولم يرد أن يصالح المشترى مع الباتع على أن يقبل البائع الثوب، ويعطبه المشترى أجرفه ولم يرد أن يصالح مع القصار، قيأخذ من القصار درهما، ويعطبه أجره الأنه لا خصومة بين البائع والقصار، ويال البائع والقصار إجازة حتى يعطبه أجرف فأما المشترى قلم حق المنصومة مع البائع، والقصار، فيجوز صلحه معهم، نم صلحه مع البائع على أن يقبل البائع النوب، ويحسك درهما من الثمن جائز الأنه يجوز من وجدور حد، وإن كان الحرق كله عند القصار، أو بعضه عند النعمار، أو بعضه عند المشترى يجوز الصلح، ويا يجوز له أن يحسك شيئًا من النس، وإن كان الحرق كله عند البائع، لايجوز الصلح، ولا يجوز له أن يحسك شيئًا عن النمن، وإن كان الحرق كله عند البائع، لايجوز الصلح، ولا يجوز له أن يحسك شيئًا عن النمن، وكان الرحمان بلغمار، وكذلك صلح المشترى مع القصار، مصحيح؛ لأنه يجوز من وجهور، ولا يحوز من وجه، إن كان الحرق كله عند القصار، أو بعضه يحوز الصلح، وإن لم يكن الحرق كله عند النصار، لايحوز، وكان الرحمان المسلح، وإن المسلح، وإن المسلح، وإن الم يكن الحرق كله عند القصار، المحرة والمسلم، وإن المسلم، وإن الم يكن الحرق كله عند القصار، المحمدة يحوز المسلح، وإن المسلم، وإن الم يكن الحرق كله عند القصار، وتكون أحرة وإن لم يكن الحرق كله عند القصار، وتكون أحرة و ذالقصار، على المشترى؛ لأن المشرى هو المستأمر للفصار، المائية المسلم، وإن المسلم، وإن الم يكن الحرق كله عند القصار، وتكون أحرة القصار على المشترى؛ لأن المسرى هو المستأمر للفصار، المسلم، وإن المسلم المسل

نوع أخر:

۱۷۹۵۸ - رجل أمر رجلا أن يشترى له جارية يشمن مسمى ، فاشترى المأموو الجارية يشمن مسمى ، فاشترى المأموو الجارية ، وفيضها ، فظهر بها عيد ، فصائح البائع الآمو من العبد على صلح ، فالقياس أن يكون جائزًا ، وحه الفياس أن الآمر بهذا أن يكون جائزًا ، وحه الفياس أن الآمر بهذا الصلح يبطل حق الوكيل في الره بالعبب عنيه ؛ لأن الره بالعبب حق الوكيل الائه من حقق فيكون للعاقد ، وهو الوكيل ، فلا يصبح الصفح كبلا يبطل على الوكيل هذا الحق ، ألا ترى أن المركل لو فيض المشترى لا يصبح قبضه فياساً الما فيه من إيفال حق الوكيل في القيضى ، وحه الاستحسان : أن الآمر تصرف في ملكه فصبح ، وإن كان في إيطال حق الوكيل ، ألا ترى أنه لو فيض المشترى من البائع صبح استحسانًا ، وإن كان فيه إيطال حق الوكيل ، ألا ترى أنه لو فيض المشترى من البائع صبح استحسانًا ، وإن كان فيه إيطال حق الوكيل ، ألا ترى أنه لو فيض المشترى من البائع صبح استحسانًا ، وإن كان فيه إيطال حق على الوكيل ، وكذلك إذا فيض المشترى من البائع صبح استحسانًا ، وإن كان فيه إيطال حق على الوكيل ، وكذلك إذا فيض المشترى من البائع صبح استحسانًا من المشترى صبح المشعر من المشترى المشترى من المشترى من المشترى من المشترى من المشترى المشترى من المشترى المشتر

_ +4

استحسانًا، وإن كان فيه إيطال حل على الوكيل، كذا ههما.

1996- وإذا السترى الرحل عبد بنسمي وتقايضا، ثم طعن يعيب فد زعم أن الناتع قد دلسه له ، فصاحف الناتع على أن حل عنه من النبس طائفة على أن أبرأه عن كل عبيب وأقام رجل الحربينة أنه كان أمره أن يششرى هذا العبد فه، وقائل: لا أرصى بصلحه وإن الصلح يازم المشترى، ولا يلزم الأمر ولا الرياطة البيئة ظهر أن المشترى كان وكبلا شراء حذا العبد، وقد رضى بالعبب ببدل، والوكيل بالشراء إذا رضى بالعبب ببدل، والوكيل بالشراء إذا رضى العبد، وقد رضى العبد، عرف ذلك في موضعه حوالة أعلم.

الفصل الذلث والعشرون في صلح المكاتب والعبد الناجر

1997 - قال محمد رحمه أنه ، وإنه صافح المولى مكانته من مكانته على ألف
هرهم على أنه صحل أنه بعض الكانتة قبل حقهاء أو حلت الكانبة ، فز د الكانت مالا
للمولى حتى يريد له في الأحل، فإنه يحور في قول عنما مان ، وقال الشاهمي الا يجوز ،
وأحمعو أنه لو ياخ من مكانبه فرهمًا بنزهمين فإنه لا يحوز ، والأصل أن ما كان فيه
صريح الوما لا يجوز بين الولى ، ومكانبه ، وما كان فيه شمية الوما يحوز بين المولى ،
ومكانبه ؛ لما يين بعد هذا ، إن شاء أنه تعدلي ، وما دنة الأجل بالمان ليس فيه عمريح
الرباء ضجن بن المولى ، ومكانه .

قال: ولو صاحه بعدما ملت المكتبة على أداح بعضاء وعجل له بعضاء كال جائزاً والأن هذا الصلح بيما بين الحريل بحوراء فلان بحوز فيما بين الولى، ومكاتب، ويجوز بيما بينهما ما لا يجوز بين الحرين أولى وأحرى.

١٧٩٦٠ - ولو صاخه من المكاتبة ، وهن هراهم على دالير عنطها له كان جنزاه الأن هذا يجور فيما بين الحرين ، فلأن يجوز فيما بن الكولى ، ومكانبه أولى ، فلأن ولو هما لحده على دالمر إلى أحل لم يجرم الأنه دين دلين ، والأنه فسرف إلى أجل، فينجرم اللساء ، وحرمته الدين بالخيامة النسمة أمر طاهر ، ثم بختلف العلماء في باحد ذلك، وحرمته ، وما كان حرمته نامة ظاهراً ، فالمكانب في حق المولى ممثر أنه الحرم كما لو باع درهما بدرهمين.

فأما حرمة الاعتباش عن الأحل أمر عني ، اختلف المبدر الأول في حواز ذلك . وفضائده أو حوى بالحريق ، حواز ذلك . وفضائده أو حوى بالحريق ، حوره ابن عباس ، وأبطله ريد بن ناست ، وعبد فه بن عمل ، والزيا اخمى لا يجرى بن الولى ، ومكانه ، وهذا لأن المكانب حر بدأ ، علوا الرقبة ، فألحشاء بالحراص حى الربا ، لحلى ، وفي حن الرب الخفى أخشاه بالمسدو فيراً على الأمراح حظهد بقدر الإمكان .

قال: وقو كانك المكانية ورفعها، فاصطلح على أنا أبطا والمراهم، وحعلا الكتابة حدى كذا كذا ديباراً كان حائزاً . فرق بين هذا ، وبينها إذا صالحه من الدراهم على مثانس ولورأجال ذكر أبه لا يجروزه لأنه مانورها الخامه والدراه وعلى طانو وإلى أجدوه فالمنابر إفيا معلومدها عن المواهيم، فيكول مصاوفة إلى أحلء وإنه باطل، فأما في هذه المسألة فسخنا الكنابه على الفراهماء واجمدا الكنابة عثي الدينيراء فيكون الدبابيو عدلا عن الرقية، وبدل الرقية بجوز أن بنيب حالاً، ومؤجلاً.

خال ؛ وأن من مخاه مثل أن أنظرًا أنكت فاللقراهين. واجتعلاً المُكاتبة ومسقمل إلى ا لمحل، فبحل الأحل، فصداعه من ذلك على أربع مائة إلى سنة، كالدذلك جائرًا ؛ لأنه تأجيل لعين الواجب، فإن الواجب له شيسية لوصف أحيد شيئين: إما الوصف، أو القيمة، حين لو أثي بانقيمة أجر على الفيول، والقيمة دراهم أو دناس، فيكون تأجيلا لعبز الواحب، ولا يكون مبادلة، فيكون بالزاء

قال: وبوكانت المكانة أنف درهم، فادعى المكانب أله قد أداها، وجحد الموالي ولك، فصاحمه على أن يؤدي حمس مائة، ويبرته عن الفصل، كان جائزًا؛ لأنَّ فقا الصلح بجوز فساحن الحرين، فين الوثي، ومكاتبه أولى

١٧٩٦٨ - قال، وإذا إذعى الكانب على رجل ديثًا، فجحده الرجل، فصاحَّه للكانب على أن حط عنه النصف، وأخيا المنف: عل بحاوز هذا الصاحة هؤا على وجهون. إما أن يكول للدكانب على دلك بنة ، أو لم يكن ، فإن كان للمكاب على ذلك بهة : فإن الحط لا يجهوز . وبأحد منه الناقي ؛ لأنه مني كان على فلك سنة ، فقد تكل من أحذ حميم الدبن، وإذا حط العبن مع إمكان الأحفاكان هذا تبرعًا منه، والمكاتب لا يماك دلك، فأما إذا لو يكن على ذلك بينه، فليس شاكات إمكان الأخبد إها له مجبره الدعوي واخصومة، والذل وإنا فل، فهو أنفع من مجود الدعوي والخصومة. وهذا بمراه الأب، أو لوصي إذا ادمي دينًا على رجل المسحيس، تم صبالحه من ذلك على المعمل، إن كان على الدس بينة عاملة للتبسي، بالصلح باطن، لأنه تسرع، وإذ لج يكن على الذبي بينه هادلة مصبى، فالصلح جائز - لأنه ليس للصبي إلا منجره الدعري، والمال وإن قال، فهو تحير من مجرد الدعوى. 19414 - هذا إذا حط الكانت، وأما إذا أحرر فال يبحير تأخيره إذا كان النين من فير توصي، لأى التأميل من صبيع التجار، ونهذا ملكه العبد المأذرة، فيكون معتبراً بسائر النجارات، وسائر التجارات تفد من الكانب، فكذا التأخير أيضاء ثورى يصع ماحيله إذا وحد الدين، لا من تبرض، فأما إذا وجد دائموض، فؤنه لا يصح تأخيله؛ لأذ تأجيل الحرابة رض لا يصع، فكذا تأجيل الكانت، بل أولى

فيان فيل امن الخريف الايصاح ؛ الأن القرص صاحبيح من الخراء والشاحبال في المعرض باطل، فأما القرص من لكاتب الايصاح، فيجد أن يحقل الفرص منه يبطأ الأن في الشرض معنى البيع، فإنه قللك ببدل، فسجعل بيعًا من المكاتب الأنه ملك الليع. وإذا حقل بيعًا صركان باع منه تواهم طراهم، فيكون صوفًا، هذا دمع المكتب ما باع منه أجل ما وجب عليه من مثل المنسوض بكون جائزاً

المواب عنه قبط هذه "المكف أن لو أمكن أن يحمل القرض كدية عن البيع ، والايكن ؛ لأن القرض عاربه حكمًا ، والعاربه لا نصح كتابه عن البيع ؛ لأنه لا موافقة يسهد في المعنى الخاص ، فإله أحدهما لتسليث المعمة ، والآخر فتمليت العين ، والعين مع المعمد محتلفات ، ولا تسير الدويه سيبً من العير بحال من الأحوال، حتى يجمل فتاية عن البيم من حيث به سبب له ، كالهيدة في باب الكحم ، وإذا تعدر أن يجعل بيدً كان قرضًا فاسلًا ، والفائد من المعد بلحق بالصحيح ، فكما لاينت الأجل في القراص الصحيح ، فكما لا يشت في الفرض الفائد.

19978 - قال: وإذا ماع المكاتب حارية ، وطمن المشترى فيها يعيب ، فصد لحم على أن حط عمد شيئًا من النمن ، فإنه بجوز استحسانًا، والعباس أن لا بحوز ، وجه الصياس ، وهم أن هذا نباع ، واصطباع معروف ؛ لأن ما فيات بالعيب لا حصة له من النمن (داكان الردائم؟) ، حتى او أو ما المدوى أن يرجم سايه ، فصاد قميات ويسات المبيع ، بيس له ذلك بغير ، فيا البائع ، وإذا لم يكي للعالث بالعيب حصة من النمن ، كان حد يعص اكمي نبرك و (صطناع معروف.

١١) مكدا في فيه وغايا في الأعيال وفيا وما فقية الخواب عنه فكدا السائح

محمة الاستحصارات أن الخط لأجل فعيت من عسم البحاء المعافران ولك كيلاج ال علمهوء فيلرمهم البيريأفل تنابض من اللمن معدا فنطء وما تالا من صمع التجاري وإبه بَطْكُه النَّذَاتِ، كَالنَّاحِيرَ * لأنه سبب لا تكانل القيمي، وملكه النَّذَاتِ، فكانا ها، يخرِّف الحط من غير عبد الآمه نبرع محض، ولبس من صنيع انتامار، فلا بملكه الكانب، ب إذًا خط نبيقًا من النَّسن للعبيب إن كان ما حصامتها المصال العبادة أو أكان بحيث والمارد الناس في ملك الراكور، فإنه يحوذ عبدهم جميعًا، فأما إذا كان أكثم من نقصال العساء لحبث لالتعابر الباس في منعه والكور المسالة على الاعتلاف، بجررسد أمي حنيمة، ولاوحوز مدمعه اوكمانو الفنوي مكاتبه وأوياء بغيره لايبغيير الباسرفي منهاه فإنه لايوفاء ويجوزهندلمي حيفة فهذا عميادلك

١٧٩٦٠ - قال: ولو الأخرى خارصور لكاتب دينًا، فجاحده للكانب، له صالحه اسي ألوأدي أبو بعضه ، وحملا عنه بعضًا، على مما حال - لأن مداخر على الملاتب ، والنسر م على مكاتب جنائر ، إنه لا يجم، النماع منه، قاري بن هذا، وميمه إنه صالح الأسد أو توصي بشيء من مال الصغير مع ملاعي تدين على الصعيراء وليس للمدعي الهنفاء فالموال لايحول والفشرو عنك نبرغاء وجوزوا دلك من لكاتب

ورجه لهرق بينهما أن حجر المقانب عن هذا الصلح لايصد؛ لأبال أقر يما إدعاد للمنيء هاج إفوارمه فلخي حجرته عز الصلح بنبا بفلك داحجا الابقيده فجوزته اصفحه مني جوزه إقراره. فأما حجر الأب، والرفيق بفيده فيه إن يوبجز الصلح، لم يحز فرارهت على الصفير فالبدعية للدعىء فيذاله يجز إفرار دما ماني الصمير بما يسميه المدعىء المرحوصلحهما على الصعيرية الويكل للمدعى ببلة

١٧٩٦٦ - قالل: وإفاع حر الثقائب، فادعى وحل فيله ديك فاصطلحا ملي أن أحاذ معصك وأحر بعصك مربحورة فهذا مني وجهين إما أذيفي في بدا مكاتب غيي، هما كنسجه حالة الكتابة، أو لموسلًا في يده شيء، فين لموسق في بندشي. ، فإنه لا يجبون هذ الصنيع، لأنه لايجبوز الإقراء عا ادعباء وذا ليرسي في يده شيء من الكيب عدهم جميعًا، فكله لا يحور صمحه، وعالم يداة وقعا الا يجور أي لا يجور في من الرابي حمي لايواخة بدائعت للحالية فأما في حق العبدة فلكوي جائزاك سنم يديعد

المتان إذا كان بالفا سخاطبًا إلا أن يقوم عليه بينة بقالك قبل العجز، فإمه حينتة يجوز صلحه؛ لأنه يمقك أيضًا هذا الدين؛ فيلان يملك الصلح عنه وإنه يجوز بعون الحق أولى، وإن كان بقى في بعد شيء عا اكتسبه في حالة الكتابة، جاز الصلح عند أبى حنيضة، وإن كان بقى الكتابة، وإن لم يكن للمدعى على ذلك بيئة الأنه يجوز إقراره عند أبى حنيضة، وعند هذه المجزء وإن يقى في يده شيء عا اكتسبه، فكذا لا يجوز صلحه.

19417 - قال: وإن ادعى مولى الكاتب عليه دينًا، فصاحه المكاتب على أن حط عنه معنى أن حط عنه ما الله المراد وأخذ منه بعضًا، فهذا جائز؟ لأن إفراره يجرز للحولى، فيجرز صلحه مع المؤيني، وإن ادعى الكانب على مولاه مالا، وجحد الولى، فصاحه على أن حط بعضه، وأخذ بعضه، فالجواب فيه كالجواب فيسا لو ادعى على أجنى إن كانت له بينة على ذلك لم يجز، وإن لم له بينة على ذلك جاز صلحه؛ لما بينا فلى ذلك جاز صلحه؛ لما بينا في الأجنى.

١٧٩٦٨ - وإذا كان للعبيد الشاجر دين على رجل، فصنالت على أن حط عنه بعضًا، وأخذ منه بعضًا، فالجواب فيه كالجواب في الكاتب إن كان للعبد بينة لا يجوز الصلح، وإن لم يكن له بينة بجوز الصلح.

17919 - ولو ادعى رجل على العبد اقتابهر دينًا، فصالحه العبد عن جحود، أو عن إفرار، على أن حط عنه التلك، وأخر الثلث، وأدى العبد الثلث، فهو جائز، الأن إقرار، للمدعى بالدين جائز، فكذا صلحه.

ولو حجر المولى هليه، ثم ادعى رجل عليه دعوى، لم يكن للمدعى بينة، فصالح المبدمه، فإن لم يكن للمدعى بينة، فصالح المبدمه، فإن لم يكن في بله مال من كسب النجارة، لا بجوز الصلح عيربد يقوله: لا يجوز الصلح في الحال في حق الموفى، فأما في حق العبد، فهو جائز، حتى بنبع به بعد المعنى، وإن كان في يده مال من كسب التجارة، فالمسألة على الاختلاف الذي ذكر تافى المكاتب، وإذا كان في يد العبد المسجور عليه متاهًا لمولاه، فاستهلك رجل ذلك المتاع، فصالحه العبد من ذلك على دراهم، فالجواب فيه كالجواب في المودع إذا صالح عن الودعة المستهلك.

أعلم- .

١٧٩٧٠ ولو أن عبدًا محجورًا عليه ادعى على عبد تاجر دينًا، وصالحه على بعض ما ادعاه ، قيزن كنان للمدعى على ذلك بينة ، لا يجور الصلح، وإن لم بكن له بينة، حاز، ولو كان المدعى عبقاً تأجرًا، والمدعى عليه عبداً محجورًا، لا يجوز مذا الصلح منوا، كنان للمندعي بينة، أو ثم يكن، إن لم يكن له بينة لا يحرز الصلح لحق مولى المدحى عليه ؛ لأنه التزم مالا يقوله، وهو محجور عليه، فلا نصح في حق المولى، ولكنه ينبع به بعد العنق، وإن كان لنسدعي بيئة لا يجوز الصلح لحق مولى اللدعي - والله

الفصل الرابع والعشرون في صلح أهل الذمة

۱۷۹۷ كل سلح حاريان السلمين جبر فيها بن اهل الدمة، وما لا يجوريون المسلمين لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين أهل القلمة منا حيلا خيصته والدائم وهو الصلح على المسلم والعقوب والمسلم عليهما فيما بيسم.

الفصل الخاسي والعشرون في الصلح في الرهن والبيع الفاسد والصدقة

1997 - وإذا ادعى رجل عبداً في بدى رجل أنه بعد إباه عائة درهم، كانت له طلبه، فقال الذي هو بده العبدا هبدى، والماته لى عليك، ها عطلحا على أن بسرته الحربين من الماتة التي أدمى عليه، ويريد له خمسين، ويشرك المدعى الخصومة في العبد، فهما المسلح جائز الالآن هي زعم مدعى الرهن أن العبد منكه، وأنه باعه من المرتبن بخمسين درهماً، وهي رعم المدعى عليه أن العبد منكه، وبه على المدعى مائه درهم، وأنه يثرن الماتة وعلى المدعى عليه أن العبد مكه، وبه على المدعى مائه درهم، وأنه يثرن المتعلى مائه درهم، وأنه المرتبن، وكان ذلك جائز، في أنه و المرتبن به ذاك الماته عن المرتبن به يشاره الماته عن تراضى، فلا المدعى عن تراضى، فلا المدعى عن تراضى، فلا المدعى عن تراضى، فلا

1997 - قال: ولوكن العبد في يد المونيد ، فقال: رهنته مني بانه في عليك ، وفال الرحن الله على مائة في عليك ، وفال الرحن المائة ولا أي ما وهنت العبد منك ، فاصطلحا على أن زاده المرتبن خمسين فرهمًا فرضًا ، وعلى أن يكون العبد رهنًا بالمائة والخمسين ، فهذا الصلح حساز ؛ الأز من زعم المرتبن أنه رحى المسد الأن بانه عليه بنسرط أن يقرضه المرتبن خمسين درهمًا ، والرحن عا عليه صحيح ، والرحن بقسوط أن يقرضه المرتبن مالاصحيح ، فقد حمع بين أمرين ، كل وحد صحيح خالة الانفراد، فيكون صحيحًا حالة الانفراد، فيكون صحيحًا المرتبن المحتبط بنا أمرين ، كل وحد صحيح خالة الانفراد، فيكون صحيحًا الم

أم قال - ويصابر العبد رهكَ بالمالين يعنى بالفائة والحسسين، وهذا الجواب ظاهر على قول ألى يوصف الآن من مذهبه أن المركين والدفى الذين ليصير الوهن وهما بالزيادة أيضًا - مسلى قول أبى يوسف. يصبير رهنكَ بالذالين، مشكل على قوفهسد؛ الأناعلى قيله بداء لا يصابر الرهن وهنك الزيادة، بل يكون وهنك المميل الذين، وفي وُسم الرقهن ههنا أن العبد كان رهنا بمائة كنت للعرض على الراهي، وأن الحسسون وَبادة، فكيف

بصبر وهمأ فانة وحمسين على قولهماغ

واخواب أن المرتبن إن رعم أن الحسين زيادة ، فالراهن زعم أنه نيس بزيادة ، فإنه يقول ، العبد لم يكن رهنا فيل هذا ، وإثنا سيار رهنا الأن بالمائة و الخسيس ما مغي رعم آصل الدين الزعم الواهر ، وليست بريادة ، فجعلناه رعنا بالمائة والخسيس ساء عني رعم الراهر ، فقد اعتمر زعم الراهن ، ولم يعتبر زعم افرنس و لأن عقد الرهن عند يايفاء ، حكماً ، فيعتبر بحقيقة الإيماء ، ولو أوقاء الديون مائة وخمسين ، وقال ، الكل إيقاء ، وقال صاحب الدين ، المائة إيماء ، والزيادة أمانة عندى ، لا ينتفت إلى فول صاحب اللهين ، وكان القال ما يقول العندي ،

١٧٩٧٥ - وإن اصطلحا على أن يهم منه المرتهن خسسين درهما على أن يجعل الراهن العبد ورضاً على أن يجعل الراهن العبد ورضاً بالمائف عاد هذا المصلح هاسد؛ الأن في رحم الراهن أن العبد لم يكن رحفًا وإنفازه المساعة بالمائة منسوط أن يهب له المرتهن خصص درهما الأجل الرهن وحكون رهاً يجعل وبقوهم بجعل ماطل الآن عقد الردن عقد إيها، ويعتبر محقيقة الإيفاء ويعتبر محقيقة الإيفاء ويوفق المائون مائة على أن يهب الطالب منه حسين درهما كان بإطلاه الانه ولفية والمائة الإلاان الراعن الحجدة وأنى أن يعترف مذلت له خصون درجها كان عده رحف والمائة على أن المحدة وأنى أن يعترف مذلت له خصون درجها ليتر بمائك ، ومن أحد مالا ليقر بحل كان عليه الايجوز، ويكون رشوة، فقد رحما صاد عليا الصاح و فيحكم منساده، وللمرتهن أن يرجع في دهنه والله إنها وهن بشرط أن يرجع في دهنه والله إنها وهن بشرط أن يحميل له الرهن ولم يحمل ، وللراهن أن يرجع في دهنه والله إنها وهن بشرط أن يحمين له الرهن ولم يحمل ، وللراهن أن يرجع في دهنه والله إنها وهن بشرط أن

17970 - ولو اصطلحا على أن يبرله الرئيل عن خمسيل من الذانة على أل يجعل الم المن المسلول من الذانة على أل يجعل الم المن أنه رهنه إياد على الم يقتل المن أنه رهنه إياد عشرة عراصه أفرضه اباد، وأفر أنه لم يقيض الرهن، وقال الراهن: لذك على عشرة عراصه إلا ألى لم أرهنك، ماصطلحا على أن بحط المرئيل عنه ورهمًا لبردنه الراهى الشوس، مهو جائز، وكذلك لو اصطلحا على أن يقرضه المرئيل عرهمًا ليجعل الماسير وهمًا عنه درهمًا على الراهنة الماليون عرهمًا ليجعل المسلود على أن يوهنه المرئيل عنه درهمًا ليجعل

ويترضه درهماً جمعا بين الحط والزيادة، فينه جائز أيضاً، فإن لم بدفع إليه الثوب، ويدا له في إمساك، فله دفك لأن الرهن لا يصير لارماً في حق الراهن إلا بالتسليم، ولم يوجد التسليم، إلا أن الحط لايتِت، لأن الحط كان شرط الرهن، ولم يعظه الرهن، قلا يسلم له الحط.

۱۷۹۷۳ ولو رهن وجل وجلامت عالمانة درهم، وقيمة التاع مالتا درهم، وقيمة التاع مالتا درهم، وهلك الرهن في بد المرتبئ، واحتنف الراهن، والمرتبئ، فقال الترقين، همك الشاع على وقال الرهن وقال الرهن فقال الترقين عمل الرهن على أن يرد عليه الرتبئ خمسين درها، وأيراه من المائة، فالصلح باطل في قول أبي بوسف، وهذا لأن الصلح وقع عن الزيادة على الدين شار مستوفي بهلاك لرهن، والزيادة على الدين أمامة في يد الترتبئ، وصداحي الأمانة إذا صائح مع الأمين بعد منا ادعى الأمين لهلاك، لا يجوز الصلح، وقد ذكرنا المسائح من قبل.

ولو أقر المرتبئ أدياع المساع بمانة درهم، وقبال الراهن: وكانتي بالبسيم ، وقبال المرتبن: ما وكانك بالبيع، وليمة الرهن مانتا درهم، فاصطلحا على أن أبر أدمن المانة، وزاد له المرتبن حسس دوهماً، كان دلك جائزًا، فإن ظهر المناع معددلك عند الوتبن، وقال. ما كنت بعت، والصلح جائز، ولا سبيل لها حب المناع عنى المناع، ولم لم يكن شى، من ذلك ، ولكن الراهن ماك، فادمن وجل أن المناع ك، وأنه كان أعاره ليرضه، فاصطلحا على أذ أقر المرتبن بدلك، فإن المرتبن لا يصدق على ورثة الراهن

1997 - وإذا يتح السلم من السام خادمًا بخير بعينها، فاصطلحا على أن يسلم الخارية لمستشرى بهذه خمر، وعائة درهم يعطيها المشترى للبائع، عان هذا البحوز الأنه صلح شرط فيه الخمر، فيكون فاساءً كالدم إذا شرط فيه الخمر، وإن اصطلحا على أن يسلم الخادم للمشترى بمائة درهم من غير خمر، كان جائزًا الأن البائع بهذا الصلح صار بائمًا هذه الجارية بالة درهم بعد ما ياعها بخمر، فيضمي إقداهما على البيع الدني فيضًا للأول.

ألا ترى أن الأول لو شان حائزًا، ينفسخ الأول بالشاني، عاذا شان الأول هاسمًا أولى . ١٧٩٧٨ - وإذا كنانت الدار في يدي رحيل، فنادعي أن قبلانًا تصدق مها عليه . وقضهاء وقال قلان: وهبتها لك، وأما أربد الرحوع فيها، فاصطلحا على مالة درهم على أن يسلم له الدار يصدقه، فهو جائز، ولا يستطيم الوجوع فيها بمد الصلح؟ لأن في زعم مدعى الهبة أنه وهمها مته، ولم يأخذ منه عرضًا، فبهذا الصلح يأخذ عوض هبته، وفي زعم مدعى الصدقة أنه تصدق بها عليه ، وقبصها ، إلا أبه لما أبكر الصدقة ، وصالحه على مائة درهم، فقد اشتري منه الصدقة ثابٌ، والمنصدق عليه إذا اشترى العبدقة ثانيًا من المنصدق كان حائزًا، وكان إقشامهما على بيع الصادقة متصمة فسخ الصدفة، والصدقة مما تُعتمل الفسخ بعد تمامه ما دامت الصدقة قائمة في بد الفقير ، عإن المتصدق لو وجع في الصدقة ، ورضي به الفقيو جار .

١٧٩٧٩ - قال محمد عقيب هذه السألة : ولا يستطيع مدعى الهية الرجوع في الدار؛ لأن في زعم مدح الهبية أنه أخذ موص هبته، وفي زعم سدعي الصيدقية أنه استراها ثانيًا، ولا رجوع للماثم بيما باع، فقد تصادفا على أنه ليس لصاحب الدار حق الوجوع، وكذلك لو أقر الذي في يديه الدار أنها هية، وأراد الواهب أن يرجع، فصالحه عشَّى مانة حتى تسلم له الدار ، جار ؛ لأن ما أخذ صاحب الدار يكون عوصًا عن الهبه في وعنهما.

١٧٩٨٠ - وإذا حجد رب الدار الهيف والصدفة، وأراد أخذ دارم، فصاحه الذي في يديه على توب على أن يسلم له الدار بما ادعى من الصيدقية ، جياز ، ودلك لأن من زمم المتكو للصدقة، أو الهمة أنه بيهم الفار منه بما بأخذ من المال، فيكون جائزًا، ومن زعم المدعى أنه بهذا الصلح بعوض عن هبشه وإنا كنانا مدعى الصندقية مزازعم أنه اشترى الصدقة من التصدق ثانيًا، والتصدق عليه بعد ما قبص الصدقة إذا السنري الصدقة ثانيًا من المنصدق يتصمن ذلك فسخ الصدقة ، وتجديد بيع عليها .

قال: وإذا اصطلحا على أن يكون الدار بينهما بالسوبة نصفان على أن رد الذي مي بديه الدار مانة درهم، فالصلح حائز، وذنك لأن هذا الصلح جائز في زعمهما، في زعم صاحب الدار أنه لم يهيد منه شيشًا ، وقم يتعمدن خليه إلا أنه يبيم منه الدر بهذا المال، فبكون جائزًا، وفي زعم المدعى إن كان مدعبًا للهبة أن الواهب رجع في نصف

المنة. و، هست أنا بذلك لما صالحته بالتصف و عرضيت بالنالة النصف الأخراء وإن كان مذعبًا للصنفة، ففي زعمه أنه رجع في نصف الصنفة، ورضي به المتصدق عليه . والوحوع في الصدقة جائز إذا رضي مه المتصارق عليه ، والنصف الذي مقر عنده البُيزي منه فانبًا ، فانقسمت الصيدقة أيعدًا في هذا النصف ، وصيار مستربًا لهذا النصف بالماتة ، وأنه جائزه فقي وعمهما حميعًا جواز هذا الصلح، ويحكم بالجواز .

توقيل محمد في الكتاب . ويجور الصلح على النصف، وإذ كال غير مقسومه وفلك والأنامن زصم لمنكر أنه ياع منه نصه دار لدائع، وأنه حاش، ومن زعم المدعى أذاه عن الهيئية أذا الواهب وجع في تعدم نسائع، والرحوع في بصف شيائع جائزه وإن كانت الهبة لا تجوز في بصف هار شائح، وإن كان مدعبٌ للصدقف وفي زعمه أنه انتشري منه تحمد الصدفة شائعًا، ورضي يقسمنه الصيدقة في البصف الآخر شائعًا، وأنه حائز ، وإن كان لا تجوز الصدقة ينصف الدار شاشاً.

١٧٩٨١ - قال: وإذا كان في بعني رجل عبيد، مادعي رحل أبه تصديق عليه ، وقبصه ووجحدالذي قريديه العبداذلك، والاندى متدالذي في بديه العبد بتوب، فلافعة إليه ، صالحَه على أنه مرى من دعواه بي هذه العسد، فهو حائز ، فذلك لأز من وْهِمِ الْمُعِي لُلْصِدَقَةَ أَنْ الْصِدَقَةَ قَدَ غَتْ ، وَصَارَ الْعِيدُ مِثْكًا لِي بِالْصِدَقَةَ . إلا أني بايدته تُلبُّ عِا فَحَدَث مَاهُ مِن الدُّوبِ، وأنَّه جَائزَ، ومِن زَّعُو اللَّكُر أنَّه إغابِعطي بصدي عن البمين: والخصومة، وأنه جانز، فكان جائراً في رعمهما، فإن كانا مبتين، فورنتهما في ولث يقومون مقامهما والأن الوالوث فاشر مقام اقيت

العصل السادس والعشرون في المتفرقات

1994 - قال محدور صد الله المتن المنافقي أنا يرد المصومة مراوين، أو البائل إذ كان يرجو الإصلاح فيما ينهم و إن كان لا يرجو الإصلاح فيما ينهم، بأن قالون الا ريد الصلح، وطلبوا المقضاء، فهذا على وجهيل الأول. أنا لا يكون وحد النشاء مستبيناً للفاضي، وفي هذا الوحد يرهم بإلى الصلح، وإن طلبوا لفضاء، حكال الأكب المسلح الإسلام حواهر راده، قال، وهو تقلير صالو هلك المال في يدى الأجبر النشيرك بأمريكان التحرز عد، فإن الفاضي لا يقضى ، وإن فيمو المصاح، بن يأمرهم بالصلح، ودكو شمس الأنمة الحلوثي في هذا القصل: أن القاضي سسمن يقتوى الألمة، ويقصل المكب فيما ينهم.

اتو هه التاني. أن يكون رجم الفضاء مستبياً بنقاصي، وأنوا الصلح، وفي هذا الرجه الفاصي يعصى بينهم، عكفا دكو شمس الأنمة السوحسي رحمه لله، وذكر شيخ الإسلام: أن المسألة على النفصيل. إن وقعت الخصومة بين أجسرين، أعسرين، وأن وقعت الخصومة بين للحرام، أو بين أهل بلدنين، أو بين أهل قسلين يردهم إلى الصلح مرتين، أو إلاك، وإن أم المصلح.

1930/7 - وإذا كان لوجل ضله شيارعة ، الركتيف نسارع على طريق المناصة ، فحاصية إنسان في طرحه ، وما الخامرات الطلق على دراهم مساماً على أن يتوكها ، فانصبح باطل ، حتى كان لهذا المسالح وفيره أن يخاصم في رؤمها ، سو «كانت قدعة أو حديثة ، وإن كان الإمام مسالح سياحي الطله على دراهم على أن يتراك الظله حار السلح إذا كانت حديثة ، إذا كان في ذلك صلاح لمسالج، ، بضم تلك الله عمر في

1948.4 - وأما ساؤها وقع العيشج على الطوح ، إنَّ - قع الصابح حالى أنَّ بعطي صاحب الثلاثة برام منام الترالي هذا المخاصم ليرقع النخاصية لطلقاء جدر الصابح علي

كالحالب وإدالخذ صباحب الظلة دراهم من لمخاصم ليطرح الظنة بإدكيات الخللة قدمة بحور، وإن كالب حديثة اختلف الشبهج، والصحيح أنه لا يجوز، وأما إذا كان لا بدوي حال الفقلة لا يحوز أيضًا على أصح الأقوال؛ لأن ما يكون على طوبق العامة إذا لويعوف حاله بجعل حديثاء ولهذا ذاوان للإمام حق رفعها إذا كالالا يعرف حالهاء هعلم أن حكم هذه الذلكة إذا لم يعرف حالها، وحكم ما لو عرف حدوثها ميقين سواء، وإذكامت الظلة على طريق عماص، في سكة غير ناهذه، فإن وقع الصلم على أن يأخذ المخاصم دراهم مسماة من صاحب الطلف ويترك الظله لا يحوز إذا كانت الظمة قديمة. وإن كانت حديثة إن لم يكن للخاصم من أهل نلك السكة ، وليس له حرّ المرور تحت الطلة بشرقف الصلح على إجازة من له حق المرورة، وأما إذا كناب للصالح من أهل للك السكة، فإن أضاف الصلح إلى جميع الظلة، فالصلح يصح في حصيته، ويتوقف في حصة شركاء، فإنا أحاز شركاء، جاز الصلح في الكل، وإنالو يجيزوا صلحه ورفعوا الظلة لا شلك أن الصلح ينظل في حصة شركاءه، حتى كان بصحب الظلة أن برحم على المخاصم بحصة شركاءه، إن قال دفع إليه جميع مثل الصلح، وهل يرجع بحصته كالختلف المتنابح فبعاء والأصبح أنه لايرحم عليعاء وأما إداكان الصلم مصافرإني تصبيبه خاصة ، فإنه يحوز الصفح، بعد دلك ينظر إن تبرع الشركاء بترك الظلمة سلم له جميع يشأ الصنح، وإن رفعوا الطله، مل يرجع صاحب انظله عالي للخاصم بحسم بدل الصلح "٢٠ فيانسالة على الاحتيلاف، وإن كيان لا يعرف حال الظلة لا يجبور الصلح؛ لأنها في الحكم قديمة؛ لأن ما كان في سكة عير بافقة، إذا لم يعرف حاله بعمل قديمًا، احتلاف ما إذا كان على طريق العامة، والهذا لم يكن لأحد رفعها، وكان كاخدوع الشاحصة في در إلسان إذا كان لا بدري حالها بجعل قديمة، حتى لا يكون بصاحب الدارارفعها، ولكن صاحب الحذوع يمنع من الساه، كذا هما

١٧٩٨٥ - وأمسا إذا وقع الصنح على الطرح، والرفع، إذ وقع الصلح على أذ بأخذ المخاصم دراهم، ويرفع الظاف مهوج الرعلي كل حال و الأبه صار مستأجرًا له الرفع ظلته بمال معلوم، فيجوز كاما لو استأجر غيره، وإن وقار الصلح على أن يأحذ صماحب الطله من المضاصم دراهم، ويوفع حاز، إن كانت الطلة تدعية، وكانت إذا

⁽¹⁾ وفي موظ بحجرم الرف

كانت حديثة وأو لا يدري حافها.

قال مستقبل الأثمة المسرخسين رحمه قدا تأويل هذا الطفاه كالت على مثاء منتي على الطريق و وصناحت الطلة يدعى ملك ذلك المرضع لنفسه ، أو يدعى حق قرار الفلة يسبب صحيح ، فيسقط حقم عا بأخذ من المال يطريق العسج على الإنكار .

قال شبيع الإسلام: وما ذكر با من الحراب في سكة عير نافذا، فتأويله إداكان داراً منتراة، يتم داراً ورده والبيام طريقاً منتراة بينم طريقاً الحتى بكوره الطريق وحجراً ، ورده والبيام طريقاً حتى بكوره الطريق منكا الهماء وأما إذا كانت السكة في الأصل اختطت بأن موا دوراً . وذكر احقا الطريق للمرور ، فالحواف بيه كاحواب في طايق العالمة الالمقار الطريق بقى على ست حساعة المسلمين ، ولهذا كان لحساعة المسلمين ، ولهذا كان لحساعة المسلمين ، ولهذا كان لحساعة المسلمين أن بصلوا فيها حالة الرحام.

1893 - وأما إد أرادر حل إحداث طبة في طريق العامة والا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب ألى حيصة أن لكن واحد من احاد المسلمين حق التح و وحق بطرح وعلى فنون محصد: به حق الخصوصة في المح من الإحداث، وليس به حق الرعع ، وقائل أبو بوسعة: ليس له من الاحداث، وليس به حق بالسمور ، فلكل واحداث الحاد المسلمين حق الله ، والرفع جديمًا، وإن أراد إحداث الطلة في سكة غير معده فإنه لا يعتبر فيه العسور ، وعدم الضرر عشاه بن يعتبر فيه الأدام من الشركة وعدم الضور حتى إذا أن ياخل على الخلوس على قارعة الطول للاحتم حق والاحتم والاحتماء الله والمتلاحة والاحتماء المناس على قارعة الطول للاحتم حق والاحتماء بالتحديد المناس

وأما الكلام في الإناحة ، وعدم الإياحة ، ذكر أبل حفقر الطحاوي أنه يباح ، حدث الفاقة على طريق المامه ، ولا يأنم قبل أن يخاصم أحد في فالماء ، وبعدت خاصمه إنسان لا يباح له الانتفاع به ، ويأتم مترك الظمة ، وقال أبو يوصف ومحمد ، يدح له الانتفاع إذا قال ذلك فالا غم مالد مة

١٧٩٨٧ - وإذا كان للإنسان لخنة في منكم، فنخرج سعفها إلى أرض حارم، فأراد جنار قطع السعف، فصاحة رب النحلة على دراهم مسمة على أنايترك النحلة، فإن ذلك لا يجوز، وقد دكر في مسائة الظلة على سكة غير نافدة إذا خاصه أهل السكة هي ذلك مصالح صدحت الظلة معهم على دراهم مستماة ليتركوا طلقه كان الصلح حائزاً، حتى لم يكن لهم أن يرفعوا الظلة بعد ذلك، وكملك لو كان على طريق العامة، فصالح صاحب الظلة مع الإمام على دراهم مسماة ليشرك ذلك، كان جائزاً، وههد قال: لا يجوز السلح حتى كان الحار على الحصومة في القطع، وفي توضعون جميدً الصلح وقع على الهوا، مقصوفاً، وبيع الهواء، والإجازة مقصوداً بإطل

من أصحابنا من قال: في الفرق بنهما أن في الدمف إما تم يحر الصاح ؛ لأن ما وقع عليه السبح من الهوا، مجهول - لأن لسعف عا يزداد ساعة فساعة عرود الأيام، ولا يدرى أي ة نر يأخذ من الهواه ، فكان ما وقع عابه الصاح من الهواه مجهولا، ولا يدرى أي ة نر يأخذ من الهواه ، فكان ما وقع عابه الصاح من الهواه مجهولا، ولحهالة ما وقع عليه الصاح في اللي السليم يحتاج فيكون محتاجًا أبي السليم ولمناحبه ، فيكون محتاجًا أبي السليم، وفي ياب الظلة ما وقع عليه الصلح من الهواه معلوه ؟ لأن الخلاه معلومه في نفسها للحال، وينه عما لا يزاد ساعه بعد ساعه بمرور الأيام. وإذا لدن ما وقع عليه الصلح من الهواء معلومًا ، كان هذا الصلح جائزاً ، إلا أن هذا العقر لا يكاد بصح ، وذلك لأن في السعف ، وإن بنا لذلك مقداراً ، لا يصح الصلح أيشاء المام المعلوماً .

والفرق الصحيح ما حكى عن الفقيه أبى جعفر الهتدوانى: أنه القياس فى الطلة أن لا يجوز الصنح الذا به من بيع الهواء مقصودًا ولا أنا جوزا، ذلك لتعامل الناس مى الظلة لحاجتهم إلى ترك الظلة على حالها، ولا تعامل عى السعف؛ لأن حاجتهم إلى إيقاء السعم على حالها لهور كحاجتهم إلى يشاء الظلة، فرد مسألة السعف إلى ما يقتصيه القياس، وهذا لم هوف أن ترك القياس فيما لناس فيه تعامل حائز، وتركه فيما لا تعامل فيه للدس لا بجوز، وعن هذا قال: في دار بين رجلين، اقتسماها بشفين على أن يكون الاحدمات حق وضع الجدوع على حائظ وقع في نصيب الآخر كان جائزاً فلتعامل، وبو كذا كرما، فاقتسما على أن يكون الاحدهما حق قرار السعف مي حديث الاعراء كان باطلا لعلم انتعامل، هذا إذا وقع الصلح على النرك. التنفية عالى دراهم بيقط كان عائزاه الأنه من بستا مراك ليتملع بعمون ورا أعطى صحب التنفية عالى دراهم بيقط كان عائزاه الأنه منا مستأخراك ليتملع بمعمد فيموز شالو استأخر عيره وكان عندته صاحب الظلم إذا أعطى المخاصم فراهم البهام الطلق كان المناحج علاه لا لا لا يكن خواره وإن أعطى المجاورة المهاجية على المحاورة الإمامة والمحل عبورة الأنه استأجره لعمل من مستخرعت فلكون الإحارة باطلق ولا اعتبار المبعرة الأنه استأجره لعمل من مستخرعت فلكون الإحارة باطلق ولا اعتبار المبعرة الأنه المتأجرة لعمل بمحار على صاحب المخلف وقد أعطاه دراهم ليقطع صاد مشتريًا عن عصم بماله ، فكان بمحار على طريق العالم والهم بصاحب الظلم بطرحها ، كان لصلح باطان اعتباراه المنبراه المنبراه المنبراة أو يكن لصلح باطان اعتبراه المنبراة المناحة المناح

19909 - قبال. ونو أذار مبلا ادعى زرعًا في أرض رحل، فصالحه مباحب الأرض من الناعلي دراهم مستمان فالصلح جائر ؛ لأنه ادعى ما يحور الاستماض عند، ويحتمل أن يكون ما ادعى حقّاء فإنه لجور أن لكون الراع لإنسال، و لأرض للإحراء بأن كان لاحمًا للارض، حرّاع ملتاجراً، أو مستعيراً، أو مشتربًا للزرع.

1999 - الآل، ولو كانت أرض لرجلين فيها روع لهمنا، فادعاه و على محمدات مصالح أحدهما على أن أعظامه الذور على أن يسام أصده الزوع الله دعى، هل يجود هذا الصلح؟ فهذا على اجهير : إما أن يكون الروع مدرف أو غير مدرك فإن كان و عدرف الناف الإنتهار بهذا أله لم الحدهما بصف الله على عيره وهو عدد كان جائزاً و لأنه لا يتضرر بهذا ألبح صاحبه فإن المسرى حى قلع الحراك على صاحبه فإن المسرى حى قلع الحراك على صاحبه فإن المسرى حى قلع الحراك لأن عمل أحدهما على صاحبه فإن المسرى على أحدهما حرائها في المنافع الأن عدم المراح في المراح في مدرفاً و في المراح المراح المراح المراح المراح المراح المراح في المراح

وهذا يخلاف ما لر فيانج على أن يملم له نصف الأرض مع أن الرزع على مانة

⁽١) ومن لأصل الأن الإحارة

عرصوه كدن جنائزًا ؛ لأنه تو باع تصف النزرع مع الأرض كدن جائزًا: لأنه لا ضبرر على صناحيته، فياد البنائع لا يجبير المشمري على القمع؛ لأنه يترك الزرع في ملكه، وقام لمُشتري مقام الدنع، فإذ حرر البح على هذا الوجه، حاز العملج.

١٧٩٩ - هذه الذي ذكرة إذا كان الورع متنتركُ و وأم لإذا كان الورع كالعالم أحده فنجناء إنسنان، والاعي، فأعطاه اللاعي مواهية على أن يسلم له تصفت لروع من غسر أرص ، إن كان مدركًا، فإنه يحوز ؛ لأن هذا بجوز في الزرع الشترك، ففي غير المنترك أولى، وإن كان عبرمدرك، وقد صالحه على نصف الررع من غبر أرض، فإنه لا مجور ٢ لأبه لوجاع نصف الزرع من عيره، من عير أوص، لم يحز فكدا الصلح

١٧٩٩٢ - وفي الفيساوي ٢ سنل إبراهيه بن يوسف عمر له على رجل ألف ورحاه والمطاوب ينكر ذلكء فقال الطالب بلمطنوب: صاختك على ماتة من الألف النبي عليك قراء وأما أتك على النقية، أو ليريقل الرأبو أتك من النقية، قال. حواجات: وبرئ المطلوب عن الساتي في الحكوم ولكن لا يبيراً دبائة، وكيذَلك الطالب إذا أخيد الألف، وأنكر، فصالحه الفلوب على مالة. صعرفي الحكم، ولم يحل له فيما يته ولين الله تعالى .

١٧٩٩٣ - رجل الشنري من خر ضبيعه، ولم يقبضها، ثم إن البائه بالإهذه الصبيعة مزرجل احراء وسلمها إلياء فأراد الأول أنا بخاصم الششري الشاتي في الفييعة ، فعال له المُشترى التائي: صالحتي طلى ١٤٥ كنا مر الاراهيم، والراك الضمة ، على، فقعل، فقلك حائز، وتصير الضيعة ملكًا لك ني من جهة المنشري، وقيس له أنّ يسترد ما أعطاه على هذا الشرطاء وهذا على قول أبي حيفة وأبي بوسف: ظاهر الأنهما يريان بيع العذر قبل الفيض، فأما محمد لايري سم لاه قار فبل انقبض، فلا بجور هذا الفيلج فتدي

١٧٩٩٤ - وفي أ فناوي الأصغر : وذا كان ترجل عني رجل أنف درهم، مقصه دراهم مجهولة بالوزنء لايجوزه ولو أعطاه على وجه الصدح يجوزا

١٧٩٩٥ - أحد الورثة إذا أخذ حسيم لتركة بالشغلب، واستملكهه، والشركة عروض، وحيم انات، ثم إن هذا المستهلك صنائح بعينة الورثة على در هم، أو دنائير مؤسسة عدد قبل الديجور، وقد قبل: على قول أبي يوسف ومحمل الا يحور: الأن هذا الصلح بجرز من وجه، وبنسد من وجه، وحلى قبل أبي حسيمة: يجور؛ لأن هذا الصلح بجرز من وجهين، ويفسد من وجه، وما قانوا: خطأ محض، الأن على تولهما حتى السبك عليه أو أقل، ويعبير من له الحق مستوفياً بعض حقه، ومبرقا عن يعض حقه، المصالح عنه، أو أقل، ويعبير من له الحق مستوفياً بعض حقه، ومبرقا عن يعض حقه، ولا يجرز من وجه، بأن يكون بدل الصلح الخر من المصالح عنه، فكان الوجها عن يعض حقه، الحوار، وعلى قبل أبي حتيمة: حق المستهلك عليه عن العين، فيجوز هذا الصلح من جمع الوجوء، وورد فترى من بعض البلان، صورته: بعض الورثة إذا كان غائباً، وهم كبار، والمعطى حاضر، والحاضر امرأة الميت، وابن صغير له، فصالح الوصى وهم كبار، والمعطى حاضر، والحاضر امرأة الميت، وابن صغير له، فصالح الوصى المرأة عن صيبها با من الورثة الما حين إلى المنافعة المحرز، وان صالحها ليكون نصيبها با من الورثة المحرز، المنافعة المحرز، وان صالحها ليكون نصيبها با من الورثة المحرز، المنافعة المحرز، وان صالحها ليكون نصيبها با من الورثة المحرز، المنافعة المنازاء على الكبار من الورثة سواء كانوا حضوراً، أو غباً،

1991- ادعى حقّا في دار، هي ميراث لحماعة، فصائح أحد الورنة الدعى على دراهم مسدال أن يكون المدعى له خاصة، جاز، هكذا فتوى بعض شايحنا، وقد ذكرنا أن الصلح إذا وقع عن مجهول بحتاج إلى تسليمه، لا يحور، والمدعى مهد في يد حميع الورثة، فبحتاج إلى تسليم ما في يدسائر الورثة سوى المصالح، فكيف تكن تجويز هذا الصلح؟

۱۷۹۹۷ - وفي "مجموع النوارال سئل تبيع الإسلام عطاء ابن حمزه عن رجل مات، وله سال في بدرتسان بفصيه، أو عليه دين له قطلب منه الورثة تسبيم ذلك، وعلى البيت دين مستفرق ، والدعى عليه يعلم ذلك، فصائح الورثة عما عليه ، أو في يدم مقدار معلوم من مال نفسه، قال: لا ببرأ بهذا النبلع؛ لان تدبى استفرق يمح تبوت تذلك للورانة، فصدر صلح الورثة، ولا ملك لهم في التركة، وصلح أجني أحرسان

١٧٩٩٨ - وفي تركة فتاوي العصل: إسكاف سرق من حاموته محفاف لأقوام،

فأخذ الإسكاف السارق، وصالح معه على شي- إن كان ما صرق قائمًا، لا يجوز الصلح إلا بإجازة أربابها، وإنه كان مستهلكًا يجوز، وإن لم يجره أرابها بعد أذ يكون الصلح على دواهم، ولا يكون الحط كثيرًا؛ لأن للمودع، والغاصب حل الصلح، واستبقاء الضمان، إلا أن هذا كالوكيل، ولا يجوز صفحه على حط كثير.

1999 - وفي "مجموع الوارف: رجل ادعى على رجل دينًا خمسة ألاف درهم، وكرما في يديه، وأنكر المدعى عليه، فم صاف على المدورهم، جار الصلح معارضة في حق الكرم، وفي حق اللواهم استيفاء لبعض الحق حطًا عن الباقي، ويقسم الألف على خمسة ألاف، وعلى الكرم على قدر القيسة حتى تظهر حصة الكرم، فيحوز الصلح بحصة الكرم معاوضة، وبحصة اللواهم حطًا وإسفاطًا.

1990 - وفيه أيضاً سنل شيخ الإسلام عده بن حمزة عن صحة حط صلح، وبراءة، وكان فيه ادعى فلان على فلان مالا معلوماً، وأنه صالحه من دنك على تُمانية الإف درهم، وكان في أخره، وأنه أبرأة جميع دعاويه وخصوماته، قفال. الصلح غير صحيح الأنه أبسمل المال الذي كان فيه الدعوى، فقال: ادعى مالا معلوماً، وصالح على كذا، ولا بد من بيان ذلك المال لينظر أنه من حسه، أو من خلاف جنسه، ليعلم أنه صرف، أو ليس بصرف، ولينظر أنه مثل بدن الصلح، أو أقل أو أكثر، ليعلم أن فيه ربا، أو ليس فيه ربا، وقد ذكر في أخط قبض البدل في غير مجلى الصلح، وعلى تقدير كويه صرفاً، لا بدمن قبض البدل في محلس الصلح.

1800 - وقيد أيضًا: سئل عن الصلح عن الإنكار عن دعوى فاسدة، أهو صحيح ؟ قال: لا، ولا بدلصحة الصلح على الإنكار من صححة الدعوى : لأن طريق تصحيح ! قال: لا، ولا بدلصحة المصلح على الإنكار من صحح الصلح عن الإنكار من جانب المدعى أن ما يأحذ، وأخذ عوضًا عن حقه، أو هو بعض عين حقه، قلا بد، وأن يكون الحق تادنًا في حق المدعى فيسكن تصحيح الصلح على الإنكار من جانب المدعى بهذا الطريق.

١٨٠٠٢ - قبال في الأصل الرجق لدعل في عنم رجل حفّ ، فعسالت على صوف هذه الأعنام على أن يجيزه للحال، جاز في قول أبي يوسف، ولم يجز في قول محمد رحمهما اللاه ولواضاحه عني صوف ظهر غنو أحراء اختلف الشايخ فيه على غول أبي يوسف، ونو مسالح على اللعز الذي في ضرعه ، أو على الولد الذي في يطنه لا يجوز بالاتماق

١٨٠٠٣ وأمانيع الصوف الذي على ظهر الشنة في ظاهر الرواية لا بجوز عند الكورة وروى عن أبي يوسف في الأصالي الاأدابا وينسرط أن يحدوه من مساعشه يجوزه وهماأ الصوف هلي قلهر فعنم إذا سلطه هلي الجزازة يجور بانفاق الروايات، وهبه اللين في الضوع، لا مجوز في حدى رو بني كتاب الهبية ، وإن سنطه على الخلب هو الصحيح.

١٨٠٠٤ - وأما الصلح على قوائم الخلاف بجوز كلما هو بيع القوائم عند الكلاء الاكفادكر شبح الإصلام في متمرة بنا الفقيه أبي جعفراء أن على قول بعص المشايخ ابيع الغوالم لا يجوز خهالة موضع القطع.

١٨٠٠٥ - ادعى في أجمعة في ينارجل حقّاء عصالحة منها على أن يسلم صيدها للمدعى منة ، هل يجوز؟ فإن تم يكن الصيد الذي في الأحمة علوكًا للمدعى عليه. لا بجور الصبح على كل حال، كما لا يحوز البيع، وإن كان علوكًا، بأن كان أخذه، وأرسله في الأجمة إن كان بحيث بكنه الأخدمي غير اصطباد، يحوز الصلح. كمنا يجوز لبيم، وإن كان بحيث لا يمكنه الأخذ إلا مصطباد، لا يحور الصابح كما لا يحور البيع و الصلح على مخاتِم دقيق معلومة من هذه الخفافة ، أو على عشرة أرطال مده.: من لحم هذه الشاف وهي حية ، أو على أرطال مسماة من دهن هذا السمسم لا يجور .

والحاصل أناكل صلح يحناح في تسليم الصالح عليه إلى الفيض البتغاء لايحوز كما في البيع. صناحه من الدين على طعام إلى أجل، لا يجور؛ لأن الطعام تقابلة والدروم مروم ووفا كان في الذم لا يكون إلا مشماء إذ المبيم في الشمة لا يكون إلا سلمًا ، فهذا سلم رأس ماله دين ، فيكون باطلا .

١٩٠٠٦ - وإذا وقع الدعوى فيصا يتعرن بالتعيين، فقال أندعي عبيه للمدعى: صلح كن أزين مدعى برمن بده درهم كه ينودهم، فقال الدعي: فعلت، لا شم الصلح

¹⁴¹ وفي الأمني، وجيَّة.

ما بم يقل المدعى عليه . فيلت؟ لأن هذا طب البيع ، ومن طب البيع من غيره ، فقيال ذلك العبر . بعث ، لا يتم البيع ما لم يقل الطالب ؛ قبلت .

و ٢ ذ ذلك إدام أم الدعوى فيما لا يتعين بالنميين تحوالدراهم ، والدمانير ، فطلب الصنح على جسر احراء فأما إدار قع الدعوى في الدراهم ، والديابير ، وطلب الصاح مه على ذلك الخسس ، يتم المائح مقول المدعى الفعلت - ولا يجملح إلى فيبول الدعى عبد الأناهد خلب إسفاه البحض ، والإسفاظ شم بالسفط ، وإذا قال المدعى بعد ما صنالح مع المدعى عليمه وأحد منه بدل الصاح ابإلى الادن عاملا مي الذعوى ، كنان للمدعى عبد أن يرجم عذا كان الصاح .

48.14 وإذ الذعى على أحر أن ته خمصين ديناراً في بده مثال انشركة ، وعليه خسود دناراً فرضاً و المدعى عليه مقر بال الشركة ، تم اصطبحا على خمسين ديناراً . لا صبح الديلج في حصة الشركة الأن هذا الديلج في حصه الشركة معاوضة ، فيكون رباء ويصح الصلح في حسمة القرض إسفاط المبعض، وإقا أنكر المدعى عليه مثال الشركة ، لم اصطلحا ، فالصلح جائز في حصية المبركة ، والقرض حمية . الشركة والقرض حمية .

وإذ صدائح من الدين على دين، ثم إن ما نصادف على أنه لا دين يبطل الصلح، هذا هو المذكور في عامة الكنس، وروى بشو "اعن أبي برسف" في وجن ادمى على وحل ألصادرهم، وصداحه المدعى عليه على عسداله، ثم نصادة على أبي ايس عليه شيء، فالمدفوع إليه با هيار، إن شاء، ودائعيد على صداحه، وإن نداء، أصلك العيد، ورد عليه ألف درهم

۱۹۹۹ م وفي موادر ابن سمدعة عن أبي بوحف: في رجل باع عبيدا بأنف عرهم، وفيتس النعن، ولام يدفع العبلاء مصمل وحل للمشترى تسليم العبد، وطلب المشترى العبد، فصالح الصامن من المنتري على أن برد عليه النمن رملي ملى المشترى، قال: هو جانز، وتلباع النما الذي قبض والعبد

⁽¹⁴⁾ ومن الأصل: همام عن أبي توسف

قال. ألا ترى أن رجلا لو ادمي على رحا المهاعة عبده مذا بأنب درهمه وأنكر ولك الذي المسنة في يدور فصياحُه من دعوة على أن يرد عليه النمن ، وقد ضه تم أقر اللاعي عليه وليبع والصدائم والممن للدي فيضء كدا فهناء

١٨٠٠٩ - وفي فتاري القصيل " وجل التبنوي من أخر ضيباعًا، تم المنزاها رخل أخراص لبانير، واستوفي للمترى الناني عليها. وأحدها بالقهر والغلبة، ثم حضر المنتدي الأول. وأراد أن يخاصيرالمشتري التنبي، هصاخه على مال معلو و معجل على أن نبرك العبسعة في بعائمتُك ورافاتي، والا بحاصمة فيها، انشفى المُشترى الأولى المالم، وترك الضيعة في بد المشتري الأحراء سران الشتري لأحر أراد أن يسترد المال من المتخري الأولى، ليس له ذلك، وبل مه الضبعة في فينس قول أن حنيقة وحمه الله وأبي يوسفت وعن قباس قول محمد وحمدانه الدفائك، وهذا لأن للشتري الأول يهذا الصفح صبار والثما للضيعة من المشنوي الأخر، وبهم العقار قبل الفاض جائز عني قول أبي حتيعة وأبي بوسف، فصورت الضبعة ملكًا للمشتري الأخرام: جهة النَّسُوي الأول، فلا وكون للديد تران الأخر حق لرد ماني للذائري الأول، أما على قول محمد رحمه الله: بع المقار قبل القبض لا يجوز ، مع يحور الصلح : مهتب لضيعة على ملك التسري الأول، وكان للمنتزي الاخر أراير دها على المفتري الأولى والله أعلم

كتاب الرهن

حذاالكتاب بشتس على اثني عشر فصابا

القصل الأول في بيان شرائطه .

الفصيل الذني مي مسائل العدل

الفصل النافث في ملاك المرهون بضمان وغير صمان.

الفصل الوامع في نفقة الرجن، وحا شاكلها.

العصل الخامس في بيان ما يجب للمرتبئ من الحق في الرهن.

التُفْصِل الحساوس في المزيادة في الوحن، ومن الوعن.

القصر السابع في تسليم الرحن عند قيض المان.

الفصل الثامن في تصرف الواهي، والموتين في الموهون.

الفصل التاسع في اختلاف الواهن، والمرنين في الرهن، والشهادة في.

الفصل العاشر في رهن الفصة بالفضة، أو الذهب بالدهب.

العصل الحادي عشر في المتفرقات.

القصل الثاني عشر في الدحاري، والرمن، والخصومات بيه.

الفصل الأول غي بيان شرائطه

1991 - قال محمد رحمه الله في كتاب الرهن الايجور الرهن الإمام الأجل شيخ الإسلام مقد أنسر إلى أن القيض غيرط جواز الرهن اقال الشيخ الإسام الأجل شيخ الإسلام المعروف التوافر والما القيض عبرائر الاأنه غير لازم، وتا يصير لارمًا في حق الراهن بالقيض و فكان النبص شرط البروم لا شرط الجواز كالفيض في الهدة . والأول أصح الأن الله تعالى وصف الرهان كونها مقبوضة والبرهن عرف حواره بحلاف القياس بالشرح الآو الرهن إيفاء التقيمة خلاف الجنس، ومنا عرف شوعًا بحلاف الغياس براعي فيه جميع الأرصاف التي ورد بها الشرع ، وهذا عرف شوعًا بالتخلية في طاهر الروايه و كذا ذكر شمس الأنمة السواسي رحمه فيه الأن قيص الرهن بحهة الاستيفاء وعي التخلية و قلفًا القيص بجهة الاستيفاء وعي اليوبية والاستيفاء وعي

14-11 ومن شرائطه أن يكون المرهوق مقسومًا ، حتى إن رهن المشاع عدنا لا يصح ، سواء كال مساعً بحسل القسمة ، أو لا يحتمل ، وسواء رهن من أحتى ، أو من شريك ، والشيوع الطارئ ببطل الرهن ، هكدا ذكر في الزيادات ، وبه أخذ تسمس الأثمة السرخسي ، وهو الصحيح ، وصورت أن يرهى جميع العراء شهريف سخا العقد في النصيد ، أو ب أنب فلك ، وعن أبي يوسف وحمه لله : أنه وجع عن هذا ، وقال الشيوع ظطارئ لا يبطل الرهن بخلاف المقارن ، وقاس فلك يصير ورة الرهون دينًا في الدمة ، فإن من تحف المرهون ورة الرهون دينًا في الدمة ، فإن من تحف المرهون ، أو ياع المرهون يتمن ، فالقيمة أو الثمن يكرن رها في دمة من عليه ، فانتذاء عقد الرهن مضافً إلى دين هي الذمة لا يجور ، وحاز البغاء فكذا الشوع .

۱۸۰۱۲ وقو وهن أرضًا، وقبضها، ثم استحق طابقة منها، إلى كان المستحق غير معين، ينطل الرهن في الباغي، لأنه تين أن الرهن في الباغي من الإبتداء وهم شائمًا، وإن كان السبحل بعث ، على الدهن في الباقي صحيحًا ، ولا يكون للسرتين خيار فيما يقي، ولا يكون له الطالبة بشيء أحرمكان المستحق

الشعف المراقعة في معلى بدون الرهون معروزاً عن غيره، صرغا عن الشعف حتى أو رهن نسرة في معلى بدون الشعف أو رهنة المرة في معلى بدون الشعف، أو زرها، أو رهنة بلاز الأرض، قهو باعلى، إلا بجيرة، وقف إلى الشعب دون الأرض، أو الساء دود الأرض، ودلك معن معلومه فيجور، وكذلك لو رهن الأرض دون البناء لا بحوزه وقو رهن الأرض دون البناء لا بحوزه وقو رهن الأرض دون النائجيل لا بحوزه وقو رهن الأرض دون النائجيل لا يحوزه في ظاهر الرواية، وكذا لو رهن الأشجار دون النائز لا يجوزه، قال في غير الطحاوى الا إذا فصل أحدها من فيها ميه، وسنسه إليه مشهولا، أو أمر المرتب الرفيا وهي خلافيه عمر، أو أوضاً فيها ورع، ولم يشعره في للزرع، والنائر بالنفى، والاتبات حار، بداخل أمروه، والتعرفي لوه،.

فاط صبى الاكلم كان متصلا بنارهون انصال احتلاط وامتزاح، يدخل في الرمن من ديو ذكره الأن فيه تصحيح الرعن من عبر أن بلحق الراهن تتير ضدوء معلاف البيع والهيئة، أما الميع. فلاله صحيح على كل حاله ، أما الهمة، فلأذ في إفضال غسر المومود في الهدويادة ضرر للوحد

۱۵ - ۱۸ - ويو رهن ديراً ، فيها مناع الراهن لا يصح ، قال في غرج الطحاوى : وكذلك لو رهن حائزةًا فيها مناع الراهن ، والحيلة في دلك أن يودع فولاً من المرتبل ما فيه من الساع ، نم يرهن الدار والجوائق والحانوب منه ، أو يودع الماع مه معدما رهن المساع من مرهن ، فيصح أوهن والتسليم .

۱۵۰۱۵ وتو رهن المتاح الذي في الدار والجوائل والحانوت، وحمل بينه ومير. المرتهن صدرالندل. الآد المتاح لا يكون شعولا بالدار والوعاء.

۱۹۸۹ و من شواتهه أن يكون الموهول بقيل المديع، والشواء - لأن لوهن عفد إيضاء، فإن بهلاكه بصير المرئين مستوفية الدينه، وفي الاستيفاء غنيت مال بمال، فكان كالبيع، حتى يو رهن خمراً، أو حزيراً الدين عليه لا يكون المرهون مضموناً عليه. ١٨٠١٧ - ومن جملة شوائطه أن يكون الرهن حاصلا بحق يكن استيفاءه من الرهن كالديون، حتى أو وهن عا لا مجكي استيمًا مومن الرهن كالديون، كيان الرهن باطلاء كالرهن بالحدود، والقصاص، وكذلك الرهى بالأعياب

أقال شبخ الإسلام المعروف براخواهم زاده أأأال هرابالأعيان باطار مضيها فاكان الدين أو غير مضموف، وذكر شمس الأثمة السرخسين أن الرهر بالأعمان على تلاثة أوجه: أحدهمنا. الرعن معين عن أمانة كالوديعة في بدالمودع، وما الشبه ذلك ، وإنه واطلح، زاد في شرح الطحاوي على هذا فرهًا، وقال: ليس له أن يحيمه وهناجه، ولو حلك في بده قال الحبس هلك أمانة ، ولو علك بعد الحبس علك مضمونًا عليه

والفاني: الرهن يعين، هو مضمون بنفسه كالمفصوب، وعيره، وأنه صحيح، فرع على هذا في أشرح الطحاوي ، وله أنابحس الرهل بعين حتى يسترد العين، فإن هذك الرهن في بدء قبل استرداد العين، لا يصير مستونيًا للعين، ويعم م الأقار من نسمة الرهن، وتحارهن به ، ويستمره العين، ولو هلك العين قبل الرف، فيله أن يحسب الرهين بضمان العين، فإذا هلك الرحن قبل استيفاء الصمال، صار مستوعيًا للضمان، إذا كان في فيت رماه.

الثالث الرهن بعين، هو مصمود تغيره كالمبيع مي بدالبائم، فإنه لا يجوز، وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفية والكرخي في اسختصره به فإن هلك قبل الحسن خلك أمامة ووإن خلك بعد الجيبر وصار مضمونًا عليه ضمان غصب .

وذكر محمد رحمه الله في كتاب الصرف: أنَّ المُشترى إذا أخذ من السائم وهنَّا بالميم، يحوز، وله أن يحبسه حتى يقبص اليم، فإن هلك في يده قبل قبض اللبيع هلك بالأقل من قبعته ومن قبعة الميع ، ولا يصير قابضًا للعبيم بهلاكم، وله أن يقبض الميم ، إذا أوفي تُسمه، وعليم أبغنًا مُسمان الأقل بهلاك الرهن في يده، ولو هلك البيع قبل القبض، والرخل فالم بطل البيم بهلاك المبيع قبل القبض، وعلى المنترى أن يرد الرحزر. ولو ملك في يده قبل الرد هلك بالأقل، ويحب عليه ضمان الأقل للبانع، ولا يبطل ضمامه بهلاك المبيع، ويطلان البيع، والايتم الرهن يقبض المرتبن، يتم نقبص العدل.

الفصل الثاني في مسائل العدل

المحمد وحمد الله إلى المحمد وحمد الله إذا ارتها الرجل من اخر رحناً على أن يصحاه على يادى عدل، ورصى به العدل، وقبصه، قد الرحل حتى لو هلك في يد العبد يسقط دير المرتبو، كما لو هنك في يد المرتبو، ويصبر المدل نائباً عن شرتها في حق هذا الحكم، وتاثباً عن شرتها في حق هذا الحكم، وتاثباً عن الراحل في حق حكم النسسان، حتى لو استحق الرحل من يد العدل، وضمون المستحق العدل، العدل وضمون المستحق العدل، العالمة والعدل المرجع على الراحل، والا يرجع على الراحل، والا يرجع على الراحل، ولديل للعدل أن يتعم الرحل إلى الرحل الرحل المراحل ا

مكذا ذكر شبخ الإسلام، وذكر شمس الأدمة الحلواني: أن المدل إن تحمد الرفع إلى أحدهما، يؤخذ مه القيسة، ويوضع عنى يدى عندل خر، وإن أخطأ عي الرفع، وكان بحيث يجهل مثله، وبنه يؤخذ مه، فم يردعنه إذا لو تظهر منه الحياتة، فغي حدلا على حاله، وليس لفعدن أن يبيع الرحل إلا إذا كان مسلطاً على البيع، والتسليط على طبيع إما أن يكون مشروطاً في عفد الرحل، أو يكون بعد عام لرهن، وفي الوجهيل جميعاً إذا باع العدل الرهن، كان الشعن رهناً في بدء عنى لو هلك التعن في بدالمدل سقط دين المرتبن، كما له هنك الرهام في بده، وكدلك لو توى السين على النسرى، كان التوى على الرئين، ويسقط دينه يهلاكه إذ كان به وذا، ولا يعتبر فيمة الرهار بعد المبيع ، وإما يعتبر الشهر ، وإما كان التوى عني الرئين ، الأن الشهر فائم مقام الرهر ، والم يعتبر الشهر ، فائم الرهر ، والم هو المراجع ، والمراجع ، والمراجع المراجع ، والمراجع المراجع ، والمراجع المراجع ، والمراجع المراجع ، والمراجع ، والمراجع

قال شنخ الإسلام: وهو الصحيح ، ودكر شمس الأثمة السرخسي: أن التسليط إذا لم يكن مشروطاً في الرهن ، لا يجبر العدل على البيح في طاهر الرواية ، وروى عن ألى يوسف: أنه يجبر ، تم إن محمداً رحمه الله ذكر اخر على البيح ، ولم يبن تصبره ، قال شمس الأثمة : قلو بي: تضميره أن القاصي يحبسه أياماً ، فإن لج البعد ما حس قال يجبر الرهن على البيح ، فإن لم يبح ذكر في الزيادات ، والكادر أن الفاصي يبيح بصمة قبل بع القاضي ، قولهما بناء على بع مال للديون في دبه إد لم يكن موهونة ، ودين : هو قول الكل ، وهو الصحيح ، ولو عزل الراهر العدل عن البع ، أو مات الرهن ، هل يعرل لعدل الغالم المال في العدل تغير الحوب في احبر على البع ، أو

۱۹۰۱۹ - وإداياع المدن الرهن، وقع الاختلاف بين الراهن، والمرت والعدد في معدار الشعن، فالفرانية المراهن، والعدل في معدار الشعن، فالفران و تعدل إيامه بالله وأعطاها المرتبي، وقال المرتبي بالمحاب في معدار الشعن، فالقول قول المرتبي، وإذا أقاما البيئة، فالبيئة بينة الواهن، الأنه بالهي ويندة الإنسان، وشها بيئة، وإذا كان العدال مسقط على البيع، إدا حل أحل كان فقال الهرتبين، كان لأجل المرتبين، وقد دحر رمحاك، وقال الراهن، كان لأجل إلى شهرال فول الراهن في وقت التسليط على البيع، وفي وقت حلول الدين المحل فول المرتبين، ويكون القول قوله في المحلف المرتبين، فيكون القول قوله في مقدداره، والنسليط على البيع بمستماد من جهة الراهن، فيكون القول في وقد مقول الراهن، وليس من صروره حل المال بوت التسيط على البيع خواز أن مسلطه على السع

١٠) وفرالأصل رم مشروبة

⁽٢) وفي الأصل: صالح

بعد مصي شهر من حيل يحل لثان.

- ۱۸۸۶ وزي انصف على الأجل أنه سهد ، واختلفا مي مصيح، فالقول قول الراهن دلان الأجار حق الراهور، وفد انتقاعلي نيونه وعاقرتها يدعي إيقاءها عليه من الأحل والراهن يبكره وإذا بالاالعدل بالمسينة ذكراتي الاصلال أته يحوز مراعس تمصيل، ومن غير فكر خلاف، قالوا. هذه إدار، وينسينة معهدِ دة بن الناس، أما إداره ع مصبقة عبر معهودة بأناماع مسلا إلى عشر منين، أو ما أشبهه، بسغي أن لا بجور

و قال: تُقَاصِي الأمام أبو على النسفي - إذا تقدم من الراهي ما بقال على البقد، بأنَّ قال الرنهن"". يطالبني. ويؤذيني فيعه حتى أنحو منه، دياح بالتسبئة، لا يجوز، يماله ما أو قال: به عبدي، قيلي أحتاج إلى التفقه، ولو كان الرهن في بد المرتبن، ولم يكل نمة عدلء وصلط لراهل الرنهن عالي صحاء واستبقاه دينه من لمنه وعباع بالتسبيقة اجمر بيعة كيف ما كان.

١٨٠٣٠ ولو كناد في الوهل عبدل، وسنطاه على بيعه، فيفاه الدير من لسعه فياغه بالقراهيم، وكان القبل فللبير، أو كان حلى العكس، كان اه أن يصوف الذمن بحسن الذين بحلاف ما ردًا كان وكيلا بالبيع القرد: لأنَّ العندل كما هو سأسور بالبيم. قهر سأمور بقضاء الدينء والأعانية فضاء الذين في مثل هذه الصررة إلا يصرف فيدخل الصرف انعت الأمر بالبيوء بحلات الوكيل بالبيع المرده وعلى هذا إذا كان الراهن سلط الرنهل على بيعه ، واستيما الدين من تسه ، فياعه بالدنانير ، فكان الدين دراهم قانا له أن يصرف بالدراهير، ويستوفي سها ديم، وكذلك إدا ياعه بالدراهي، ودينه حنطة ، كان أنه أن يشتواي بالسراهيم حنطف ويستوافي ديمه .

١٨٠٣٠ - وإذا دفع العدل الرهن إلى أحسى وديمه من تبر ضرورة. فهو ضامن؟ لأنَّ العمد أمين في الرهن، وكان الحواب فيه كاجواب في المودع

١٨٠١٣ . وفي اللشقي بشرحه عن أبي يوسف: رحل رهن من أحر عبداً، و وضعاه على يدى عدل ، و غاب الراهن ، فقال المرتهن : أمرك بالبيع ، وقال : العدل تم

الأنا مكناهي هروج ومي الأسبر نبأن فال الرامي

بأمرني بالبيع، قال؛ لاأقبل بينة المرنهن عليه.

١٨٠٢٤ وفيه أيضًا: إذا مات العدل، وكنان وكيلا بيبع الرهن، فأوصى إلى رجل ببيعه، لا يجوز بيع وصبته . إلا أد يكون الراهن قال له في أصل الركالة : ركتك ببيع الرهن، وأحرت لك ما صنعت فيه، وليس لوصيه أن يوصى به إلى قالت.

وروي عن الحسن عن أبي حنيفة : أنَّ وصي العدل يقوم مقامه في البيع ، وكذ: روى ابن أبي حالك عن أبي بوسف، قتل أبو يوسف: وهو بمنزلة الفسارب إذا ماك، والمَّالُ عَرُوضَ، فإنَّ وصيه بقوم مقامه في البيع..

الفصل الثالث في هلاك المرهون بضمان ويغير ضمان

44.10 (144.1 - إذا هنك الموهون في يد الرئين، أو هي يد العدل ينظر إلى قيست يوم القيض، وإلى الدين، فإذا كانت قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاك، وإن كان قيمته أكثر من الدين سقط الدين أيضًا، وهو في الفضل آمين، وإن كان قيمته أقل من الدين سقط من الدين يقدر قيمة الرهن، ويرجع الوتين على الراهن يفضل الدين، عذا هو الحكم في الرهن الصحيح، وكذلك سلكم في الرهن الفاسد.

ه كذا ذكر في الجامع أوفي السرح الفدوري ، وهكذا ذكر شيح الإسلام في شرحه وذكر الكرخي: أن المقبوض بحكم الرهن الفاسنة لا يتعنق به الفسسان المشيوض بحكم الرهن الباطل لا يتعنق به الفسسان أصلاء نص عليه محمد في الجامع أو والباطل من الرهن الباطل لا يكون متعقدا أصلا كالباطل من البيوع ، والفاسدم ما يكون متعقدا أصلا كالباطل من البيوع ، والفاسدم ما يكون الرهن مالا ، والمقابل به يكون مالا مضمونا ، وشرط جواز الرهن ما ذكرنا ، ففي يكون الرهن ما لا مضمونا ، وشرط جواز الرهن ما ذكرنا ، ففي يكون الرهن ما ذكرنا ، ولفي المعقد الرهن أو يحدد شرط الاستقاد ، لكن يصفة القداد الانمنام شرط الجواز ، وفي كل يتعقد الرهن أمالا ، أو ثم يكن المقابل به مضمونا ، لا يتعقد الرهن أصلا ، فعلى مفسونا عليه هذا يخرج المسائل ، وإذا برئ الومن من الدين من خيراً داد ، ولا إيقاء ، إما بالهبة ، أو طفل يخر أداد ، ولا إيقاء ، إما بالهبة ، أو ما الرهن في يد الرئين من غيراً داد ، ولا إيقاء ، إما بالهبة ، أو المال .

وفي الاستحسبان: يهلك أمانة، وبه أخذ علماءنا الثلاثة، وأما إذا برئ الراهن بالإيفاء، ثم قلك الرهن في يد الرتين، هنك مضمونًا حتى يجب على الرتين رد ما استوفى على الراهن، والوجه في ذلك أن عقد الرهن عقد استيفاء، فإن المرتين بعقد الرهن يعمير مستوفيًا دينه بالعين في حق ملك الهذ والحيس، ويتقرر ذلك الاستيفاء بالهلاك من وقت وجود الفيض، فإذا هلك الرعن بعد قضاء الدين، وتقرر الاستيفاء بالهلاك من وقت وجوده، ظهر أن القضاء حصل بعد الاستيفاء مرة، فظهر بطلان القضاء، فأما الإبراه يقتصر على الحال، فلايظهر أنه كان قبل الاستيفاء، فلا ظهر بطلان الاستفاء

18-77 - وإذا تسرع إنسان مقضاء دين الراهن، سقط الدين، وكان المطلوب أن يأخذ وهنه، فإن لم يأخذ حتى هلك الرهن، و حب على الرئين رداما قبض من التبرع يناء على الأصل الذي قلنا، وورده على التبرع الأردما تضى لم يصر ملكًا للراهي الأنه قضى بغير أمره، بل بفي على ملك التبرع، فإذا وجب الرد وجب على المنبرع.

۱۸۰۲۷ – إذا أحالل الراهن الرئابي حلى رجل بالك، وهلك الرهن به الدفائك. يهلك مضمولًا بالدين قياسًا ، واستحسالًا ، وكان ينبغي أن يهلك أدانة استحسالًا ؛ لأن الراهن برئ من الدين من غير يهاه ، وكان بمنزلة ما لو برئ بالإبراء .

والجنواب أن الواحل برئ من الذين بعوض، وكان تبنزلة ما لمو يرئ بالإيفاء، بيانه الدالل لا يخلو إما أن بكون للراهن على المحتال عليه دين. أو لا يكون دين، فإل كان عليه عليه دين، يزول ذلك الدين عن ملكه منى استوفى المحتال له ذلك، وإن لم يكن عليه عليه دين، فأداه المحتال رجع بها أدى على الراهن، فكان بجزئة ما تو برئ بالإيقاء من هذه الوجه، ولم يذكر في " ولأصل ما إذا أراه الواهن بعد الحوالة أن يأخذ الرهن من يد المرتهن، على لم دخلك؟ قالوا: ذكر هذه المسألة في الزيادات " مي موضعين ذكر في إحدامها: أن له ذلك، وفي الآخر: أنه ليس له ذلك.

۱۸۰۳۸ - وإذا وهن من أخر عبداً بساوى الفايالف، ثم نصادقا على أنه لم يكن على الدهم من اخر عبداً بساوى الفايالف، ثم نصادقا على أنه لم يكن على المرثين أن برد الفا على الراهن؛ الأن سالة الهلاك الرهن كان مصلوفاً ظاهراً ، فحصل الاستيفاء حكماً ، وبعد الاستيفاء الحقيقي لو وجد التصادق على الوجه الذي قلداء كان على المستوفى أن برد ما استوفى ، كذا مهنا، فأما إذا تصادقا قبل هلاك الراهن أنه لم يكن عليه شيء ، ثم هلك الراهن يهنك مضمونًا ، أوأمانه .

ذكر شيخ الإسلام كل فيه احتلاف الشايع، ذكر شمس الأثمة الحلواني رحمه

الله: نص محمد رحمه الله في المجامع أنه يهلك آمانة ، وعلى هذا إذا وهن عبداً يكو حدقة ، وما يهداً إكر حدقة ، وما يهداً إكر حدقة ، ومان العبد، ثم تصادفا أن الكر لم يكن ، قعلى المرتبن فيسة الكرا و لأنه صاو مستوفيًا لذلك ظاهرًا ، وهن أبي يوسف: أنه لا شيء هلى المرتبن ، وإن قصادفا بعد الهلاك و لأن تصادقهما حجة في حقهما ، وقد تصادقا عند الهلاك أن الدين لم يكن ، واسيتفاء الدين بعون الدين لم يتن رهن الجامع أه وإذا أعطاء وهما مكان الأولى ، فالرهن هذه تفسائل في الباب الرابع من رهن الجامع أن وإذا أعطاء وهما مكان الأولى ، فالرهن مو الأولى ما يقى الفيض دود المنانى حتى لو هلك الثانى يهلك أمانة ، فإذا و دالأول حمل الثانى يهلك أمانة ، فإذا و دالأول صاد الثانى يهلك أمانة ، فإذا و دالأول

هذا هو يسان مكم الهلاك، فأسا حكم الشهسان، فإن كان التقصان من حبث المعين، بوجب سقوط الدين بقدره بلا علاف، وإن كان النقصان من حبث السعر، لا يوحب سقوط شيء من الدين هند علماء تا الثلاثة؛ لأن سبب ضمان الرهن القبض، والقبض يردعلي العين، لا على الفيسة؛ لأن القيمة دراهم، وأو دنافير، والمرتبين لم يقبض الدراهم، أو الدنافير، إلها قبض العين، وإذا كان القصان من حيث العين، فقد التقضي ما ورد عليه القبض، قبحاز أن يكون مضمونًا، وإذا كان التقصان من حيث السعر، فلم يتنقض ما ورد عليه القبض؛ لأن تقصان السعر ليس إلا نقصان القيمة، فلا السعر أسي إلا نقصان القيمة، فلا

۱۹۰۲۹ - ابن مساعة وحمه الله عن محمد وحمه الله: وجل له على وجل مال المتخد الله: وجل له على وجل مال المتخد المبعضة و عدد مع إليه عبداً و قال المقارض عندك عابقي من مالك، أو قال: مقا وهن عندك عبداً و عن منائله، أو لم يبيّ المن عندك عبداً وهو وهن عالمي الله أو لم يبيّ المنافق و هن و الله يبيّ منه شيء و وال لم يبيّ منه شيء والله وهن عدائر تهن و قلاضمان عليه قيه و الأنه لم يأخذ على شيء مسمى وقو قضاه الراحن ماله، ثم قال: خذ هذا وحنّا عباكان قيها من زيوف أو ستوقة و دهو وهن جائز عاكان فيها ستوقّاء فهو استهاء علا يكون ومنّا به .

۱۸۹۳ - وروی بشار عن أبی يوسف: إذ أحدًا رحدًا بالعيب في المشترى ، أو بالعب في اللواهم التي التنفي لم يجز . ١٩٠٣ - إن سيدعة عن محمد رحمه الله: وحل له على احر آلف درها علله : فقال اللذي عليه الذين أوب الدين ! أمسك هذا الأنف الوضح بحقت ، وإلله بدلي بالقيض فهذا اقتصاء ، ولو قال: أمسك هذه الألف الوضح حتى أتيك بحقك ، واشهد لن بالقيض، فهذا رض.

۱۸۰۳۲ - قال لاً حرز أفرصني، فقال: لا أفرصك إلا برهن، فرمنه رهنًا، فصاع قبل أن يقرصه، والمريكن سمى ما يقرضه، فإنه يعطيه ما يشه، قال محمد وحمه الله: إنه لا يستحق أقل من ديمم، ذكره في أحجم والدواول .

و في النتقى مشرع أبي يوسعه رجل رهن رجلا توباً، وقال أرجع إليك، وأخذ منك شيئه فضاع الرهن، قال أبو حتيفة رحمه الله : يعطيه الرئيس ما بشاء، وكذلك فولتا، وذكر في موضع أحر من المنشى عن أني يوسف: إذا قال نغيره: أقرضي، واخادهذا الرهن، ولم يسم القرض، وأخذ الرهن، وتم يقرضه حتى ضاع الرهن، وعليه فيدة الرهن.

وقو استقرض منه خمسين درهنگا، فقال الرئين: لا يكفيك، لكن ابعث إلى مرهن حتى أبعث إليك ما يكفيك، صعت إلبه بالرهن، فضاع في يد المرتين، فعليه الأفل من الرهن، ومن محسين درهماً.

فالحاصل أن المستقرض إدامسي شيئًا، ورهن، فهالك الرهن قبل أن يقرضه، فالرهن مضمون بالأقل من قيمته محاسمي ، وإن لم يكن سمي شيئًا، فقد احتلف أبو يوسف والحمد فيما يتهما على ما يباً.

14.75 - وفي اللتقي أيضاً ابن مساعة عن محمد المديون إذا دفع إلى رب الدين توبين، وذال الديان المساعة عن محمد المديون إذا دفع إلى رب الدين توبين، وذال الدين شيء الأنه لم بأخذ أحدهما وهنا بعد، قال الوهو بمزلة ما لوكان لرجل على رجل عشرول دوهما، مدفع إليه الديون سالة دوهم، وقال الصد منها عشرين، فضاعت قبل أن يأخذها، فإنها من مال الدافع، والدين عليه بحاله، ولوكان عالى وحت الدفع الحدة مدك نصف كل واحد منها بالدين،

١٨١٣٤ - وفكر فمي سوعهم أخير من المنتشقين (رجل وهن عال جا تهرين). و قال: أحمدهما رهن لك بعشر لك ، أو قال. حيد أبيسا للكن وهنَّا بديك ، قيال هن فاقلل وإن نساعيا حسيعًا، لم يكن عليه ضميان. ودينه على حياله، ون كان له عليه ديتار، فالعم إليه دينارين، وقال الحيد أحدهمنا فضاء عالك، فضاعا قبل أن يأخذ أحدهما يدينه وقديمه على حاله وارهو مؤتمين ولوا فال أحدمها فضاء لك كان فالضا الديلينه والإيشية هدا الرهوس

١٨٠٣٥ . وفيه أيضاً بشر عاراتي يوسف: رجا له على آخا أنهان عبرونها كفيل و فأحطى العني عليه الأصل الطالب بهارها يساري ألصًا، ثم أعطاء الكفيل بها رحاً بسنوي ألفاً أيضاء وصاع أحدهما، قال: إن صاء الأول، صاء بألص درهم، وإن حياع الناتي ضاع بالنصف إن كان حين رهن الثاني يعتم بالرهن الأول، وإن كان لا يعلم به صادربالأنت

فال أغلب أبو الخليث في أخو كتاب الرهر ... إنه إذا حدث أحدهما علك بيصف المال من غير فصل، وذكر في المتنفي عن محمد والمداو العبد هكذا، وإنا حاز الرهن ماركل وأحد منهما بجميع الثالي لأد الرهن الفاه حكمًا، فيبعثم الالإيماء اخفيقراء والوأوف أحدهما حملة المان حقيقة وجاره فكدا فاأوفاه ككما بالرهوان وإعما يهلك كالرواحة منهمه بنصف الدين والأنهما مالالدوهنا بمال واحداه فإن أصاراتك عليهمة واحداء ومزارهن مالير مدين واحداء فيحة المالين سوامه صاركل واحد سهيد رهنا ينصف الدينء فكذا هذار

٣٩٠٠٣٦ وفي المحموع النوازل الروي هشاو عن محمد الرحل به على رجي ألف درهم واجاء رجل أجنبيء ورهن بالألف عيما بعيم أمر الطبوب وتم جاء رجل أخراء ورمورمها عبداً أخرابغر أمر المطنوب ديهوا جانان والأول رهوا بالألفء والأخوا رهن بحمسمالة، وفي أخر رهن الأصل : رجل له على رجيل ألف عرهم، وهر بها رهه بسناوي ألفَّاء المرجناء فيصدولي، وزاده في الرامن رهبه بسياوي ألف درهوه فهموجا مزاه أراه أفالقتك أحد الرهنين بقضاء نصف المالي اليس له ذلك وأرمها ميك وميك تصف الدين

وروى إبراهيم عن محمد وحمه الله: أنه إدا هلك وهن المديون هلك بحميع الدين، وإن هلك رهن المتيرع هلك مصفه ، والوجه لا ذكر في رهن الأصل الأن الرهن من المبرع صحيح ؛ لا ذكرنا أن الرهن إيفاء حكمًا ، والإيفاء الحقيقي كما يصح من المابون، يصح من الفصولي ، ذكفا الرهن .

الم ۱۸۰۳۷ و إذا صبح الوهن انفسسه الدين على أصل الرهن ، وعلى الويادة نصفان كما أو حصل الواحدة من الواحدة الزيادة بوم الراحدة الأصل بوم الرحد ألف، وقيمة الزيادة بوم الريادة ألف، وهناك ينفسه الدين عليهما نصفان، كما ههما، وإذا أزاد أحدهما أن يفتك وحده بفصاء فصف اللين ، لهن تعقيل على ما وأيهما علك ، هلك بنصف اللين ، والوجه في ذلك أن الرحن من الفضولي لما صح، صاد كأن الراحن عو الذي زاد، فلو زاد بنفسه، أم أراد أن بفتك أحدهما علك بنصف اللين ، ليس له ذلك ، ولو هلك أحدهما علك بنصف اللين ؛ لاتهما عالان، ورهن عالى واحد، والخواب في رهنين رهنا عالى واحد ما ذكر ذا، والمسائلة تأثر بعد هذا،

14.484 فيإن قبيل: يحب أن لا تصبح الريادة في الرهز من الضهدولي؛ لأن النهضولي: لأن الرهز من الضهدولي؛ لأن النهضولي يه الأن يجدع الزيادة المعلوم كان يجدع الذين، وبعد الزيادة يصبر مضموفًا على المرتبن بنصف الذين، ولو هلك بعد حدا مان الراهن، ملك بعضف الذين، فللنطوع بيذه الزيادة قصد إبطال نصف الضمان عن الرهن يتصوف، عن الوهن، وفو قصد إبطال كل الضمان عن الرهن يتصوف، وكان لا يقدو؛ لأن الراهن يتضرو به، كمّا إذا قصد بنصر قه إبطال بصفًا الضمان عن الرهن يتضوف، المرهن، وكان لا يقدو؛ لأن الراهن يتضرو به، كمّا إذا قصد بنصر قه إبطال بصفًا الضمان عن الرهن، عن الرهن، وكان الراهن يتضرو به، كمّا إذا قصد بنصر قه إبطال بصفًا المنسان عن الرهن، وكان الراهن بنضرو به، كمّا إذا قصد بنصر قه إبطال بصفًا المنسان عن الرهن، وكان الراهن بنضرو به، كمّا إذا قصد بنصر قه إبطال بعن الرهن بنضرو به، كمّا إذا قصد بنصر قه إبطال بعن الرهن بنضرو به.

والحسواب عنه أنه لا مسوو على الراهن للحسال في زيادة المتصوع، إنما يتسوهم العسروي التاني، بأن يهلك مال الراهن، فيهلك بنصف الدين لا يجسبع الدين، وكما بشوهم الضور في الثاني، يتوهم المفعة في التاني، وما يشوهم من المفعة في الثاني واجع على ما يشوهم من الضرو الأن توهم العسور من وجه واحد، وهو أن يهلك منال الراهن، وتوهم المفعة من وحوه تلانة. إحداها: أن الرئين إلما يكنص رهن المتطوع،

⁽١) وفي الأصل وم: قل الضمان.

ومرد رهن الراهن، والثاني، أنه يتوهير هبلاك مال الكينعوع، وإذا هلك ماله سيقط مصف الدين، فيبقى رهن الراهن ينصف الدين إذا فضي بصف الدين بفتاك، وفيل دلك لا يفتكه إلا بقضاء جميم الغين، ويتوهم أن يقضى المتطوع حميم الدين ليفتك سأه، فيبقي وهن الراهن بعير شيء وفضايتوهم من النفقة في الثاني أرجع عايتوهم من الصروء فتكون المبرة للواجعوء ويسقط اعتمار الضوراء تظير هداءا فالوا فيمن وكل رحلا بأن يبيم عبده بآلف، فباعه بآلفين جاز؛ لأد فيه منفحة للموكل للحال، فجاز، وإن كان يتوهم الفيرو في الدني بأن يقبض الوكيل تشمن أنفي درهم، وهلك في يده، تم مجد المشتري عبيًّا، فيرده على الوكيل، فيأخذ منه جميع النَّمن، ثم يرجع الوكيل على الموكل مألقي درهم، ولو تدان ماهه بالقب كان مرجع عليه مألف، فيتوجم انضروس هذا الوجه ، إلا أن المنفعة لما كالبت راجحة : لأن المنفعة نقدر الضرر موهوم فديكون، وقد لا يكوف سقط اعتبار الضرراء ومقبت العبرة للمنفعة وافكفا هفاء

١٨٠٣٩ - وفي فناوي أبي اللبث : رهن شبجرة فيرصياد، شبوي مع الورق عشرين، فلنهب وأت الأوراق، والتقص حدد قال أبو بكر الإسكاف بينهب من اللبين لحمية النفصان، قال النفيه أبو الليت: وعندي أنه لا يسقط من الدين، وهذا هنزلة تثير. السمرة لأن الشجرة لم تتغير عن حالها، فالايسقط شيء من الدين، إلا أن يكون التغميان في النمن لنفصان في نفس الشحرة. أو لنبائر الأوراق، فحيند يسعط من الدين بحسامه، وقول الفقية أبي بكر أشبه، وأفرت إلى الصوات؛ لأن الأوراق بعدذهات وقتها لا قيمة لها أصلاء ولا بقابل بشيء، قصار عمرقة الهلاك.

١٨٠٤٠ - الحسن بن زياد في أكتاب الاختلاف ٢ رهن رجل من أخر عبدين بألف درميره فاستمعي أحدهماء فالثاني رهن بحصته ولكن لا يفتكه إلا بجميع الإلف، وكذلك إن كان أحدهما حرك أو مديرًا. وفي العبون من محمد: وحل رهن غلامين بألف درهم فيمشهما ألف درهم، ثم قال للمرشين: إتي أحنجت إلى أحدهما، فرده على، ففعل، فإن الثاني وهي ينصف الأول، لو خلك يسلك من الدين نصفه و ولكن لا يفنكه إلا يجميم الألف، وقيه أيمنًا: إذا أبق العداء الرهول بطر الدين إن كان مثل قيمة العبد، أو يوله، فإن وجه العبد هادرهما سقط من الدين بحساب عبب الإداق، إن كان هذا أوَّل إباق منه، وإلا لم يتقض منه شيء من الدين. الا ١٨٠٤ - وهي القجرد عن أبي حنيقة رحمه الله: إذا أبن الله الرهن الرهن الله وحد. يطل من الدين يقدر ما نقصه الإمال من غير تقييد عا إذا كان أول إباق منه و ولو كان القاضي جمل الرهن عافيه حين أبق المرطهر العبد، فهو رهن على حاله ا بحلاف المصرب إذا عاد من الإباق معدما قضى القاضي على الغاصب بالقيمة ، وهذا لأن جعل الرهن بالدين من أحكام الجاهلية ، جاء الشرع بتغير القولة . لا يغلق الرهن ، فكان هذا القصاء باطلاء فصار وجوده ، والعدم عنزة بحلاف غليك المضمون بالصمان.

۱۹۰۵۲ - ابن سماعة عن أبي يوسف: رحل قال لأخر: خذ هذه العشرة وهذا بالدراهم الدي لك على، ودفعها إليه فإذا هي خسسة، قال: يكون رهذ بعمه هرحم، ولا يقتكها إلا يجميع الدين، وكذلك لو قال: حذ هذا القلب، فإن فيه عشرة دراهم، فهو رهن بالدراهم الذي لك على، فإذا عي القلب خمسة، فهو رهن بعسه درهم، وعنه أبضًا وحل الشرى من رجل جارية بألف درهم، وأبي الناتج أن مدهمها درهم، وغيه أبضًا وحل الشرى من رجل جارية بألف درهم، وأبي الناتج أن مدهمها على أن رصع الشرى النمن على يدعلل حتى يدفع الباتع إليه الجارية، فهالك النمن في بدعل حتى يدفع الباتع إليه الجارية، فهالك النمن في بد الدل، فهو من مال المشرى، لأنه ثم يحل يهه، بين الباتم

و بو كنان البنائع قبال. فيع رهناً بالنسس على يدى هذا الرجل حتى أدفع إلينك الجارية، فوصمه وهناً بالنس، فهلك، هلك من مال النائم.

18-68 - إمراهيم عن محمد رحمه الله الرحل وهي من أخر عبداً بساوي ماثين مثلا بانه وأهرا في عبداً بساوي ماثين مثلا بانه وأهرا وأهب بصف المائة والأن الإعراق وهي من أخرور الأجلس إلى مثلاث أبو حبيعة رحمه الله وأبو معيد بالإعراق وهي الحسن إلى أمي مثلاث أن قول أبي حبيقة رحمه أنه المهرومة وقال أبيتوم العبد صحيحاً ويشوم أعرزه فيدهب من الذين بحساب القصاف قال المعدد مالية وكذلك قال المعدد بالإعراق المعدد على المعدد بالمعدد وكذلك قال المعدد بالمعدد والمعدد وكذلك قال المعدد بالمعدد وكذلك قال المعدد بالمعدد والمعدد والمعدد والمعدد والمعدد والمعدد والمعدد بالمعدد والمعدد والم

على الحنطة، وأخذمته الشعير، ورد من الحنطة نصفها ثم اخترق الشعير، وباقى الحنطة لمى يد الرتهن ذهب نصف الحنطة بنصف الدين، ولا ضمان عليه فيما ذهب من الشعير؛ لأن قبل ود الحنطة لا يصير شيء من الشعير وهنّا، وقد مر جنس هذا من قبل.

14.4.4 بشر هن أبي يوسف: رجل له على رجل مال، فأعطاه المغيون ثرباً ، وقال: أسبك هذا حتى أعطلك حقك، قال أبو حيفة رحمه الله: هو رهن، وقال أبو يوسف: هو رديعة، وليس يرهن، ولو قال: أسبك هذا بجائك، فهو رهن في القولين جميعاً المنطى عن أبي يوسف رحمه الله: إذا رهن من أخر عبداً فيمته ألقال بألف على أن المرتبين ضامن للفضل، فهو رهن فاسد، ابن سباعة عن سحمد: ودّ، رعن من أخر عبداً، فقال المراهن: فعم، عقال المواهن: فعم، قال المراهن: فعم، قال: المرهن جائز، والشرط باطل، وإن ضاع فعم بالمالل.

الفصل الوابع في نفقة الرهن وماشاكلها

دار من شيئًا يحتاج إلى المعتمد رحمه الله في الأصل التفقة الرعن على الراهن إذا كان الرعن شيئًا يحتاج إلى المعتمة كانص، والدانة، وعدا الأن الدعة لا تعتمه الملك، إنه المعتمد المتقدة حتى وجب نفقة المستعار على المستعير، مع أنه لا ملك للمستعير، ومفقة الرجحة تجب على الروجة تجب على الروجة تجب على الروجة تجب على الروجة وي ألا ملك المراهن؛ لأن المرئين عبد المستك الرعن حاصل المراهن؛ لأن تبض الراعن فبض إيضاء حكمًا؛ الأن المرئين عبد المهالاك يصبر مستقرضًا للمدين حكمًا، وفي الإيفاء متعمة للراهن، والمرئين، إلا أن ما يحصل للراعن والمرئين الحالين تبرأ مني استوفى حكمًا، لا منفع بالمستوفى، وإنه من المستوفى، وعنى استوفى حكمًا، لا منفع بالمستوفى، فضال مني استوفى حكمًا، لا منفع بالمستوفى، فضال معلم النفعة في إمساك الرعن للراهن، وتكون المنفعة عليه.

ألا ترى أن تفققة المستاحر على الأجراء لأن معظم الشعة في إمساكم للآخر، وكذلك نفعة الموصى له بالخدمة لرجل، وبالرقمة لأخر على نلوصى له بالخدمة والأن عظم النفعة به، كذا هها، وكذلك أجر الخمال الذي يحمل عبه العلق من السوق لبها على الراهل، وكردلك كالف على الراهل، ويستموى في ذلك أن يكون الرهن في يد المرتبن، أو العدل.

14.87 وفي أحسم مسوع النوازل : إذا أبن الرامل أن ينفق على الرامل. فالفاضي يأمو المرامل أن ينفق على الرهب م فانفاضي يأمو المرتبين بأن بنفق عليه ، فإذا تفضى الدين ، فللمرتبين أن يحسى الرهب حتى يستومى النفقة ، حياد هلك الرهن بعد ذلك لا شيء له هلى الواهن ، وهذا قول زهر ، وفال أبر موسف: ليس له أن محسل مانفشة ، وإذا هلك في يذ الموتبان ، فالنمقة دين على الرتبن .

وكر السألة مطلقة في موضع من كتاب الرعن، وذكر في موضع أخر من كتاب

- A5 -

الرهلي: أن مداراة الحراحات، والقروحي ومعالجة الأمراض تجب قسيمتها. فيما كان من حصة الغدمون، فعلى الرنبين، وما كانا من حصة الأمالة، فعل الذاهو ؛ لأنا الربير. في حصة الأمانة مودع، ولفقة الوعيمة على المودع، وهكة فكر انقدوري في شرحه، ومن المشايغ من قال: إعامجت لمن العوام، وأجرة الطبيب على المرتين ذا كنات الجمر احدة ، أو المرض حددت عند المرشور ، أمه إذا كمان حمادثا عبد الواهن بجم علم . الراهي، ومن المتسايخ من هنال. لاء بار يجب على المرتبين على كل حيال، وإطلاق محمد وحمه الله في الكتاب بدل عليه .

وعن الغضيه أبي حعمر الهندوشي: أن ما حدث عند المرتبي من ذلك، فنسس الدواء ، وأجرة الطبيب على ما تهزره وما كان عندالا اهرزين لم يردد مي يد المرتبور حتى الم يحينج فيمالي زيادة مداوات فالدواء على الراهن، وإدا ازداد في يدلل نين حتى احتبيع فيه إلى زيادة معاواته فالمداواه على الرنيون لكن لا يجسر المرتبوا عليه ؛ لأن الراهوركان لا يجبر على المناواة، إن كان يجبع على التفقة، فالموتيو، أولى، لكوريقال له. مذا أمو حدث عندك، قول أردت إصلاح سالك، وإحياء، حتى لا يتوي مالك، فلالوه.

١٩٠٤٧ وفي المدرج الطحاوي : حقط انوهو على المرتبق حتى إن تواهن لو شرط للمرتهن شيئًا على الحفظ لا يصح، ولا يستحفه مخلاف الواديحة، فإن المودع إذا شرط للسودع شيئا على الحلظ يصحه ويستحلب وأحوه الراعي يفاكان الرهن شبك يحدث والل وعبيه على الواهن، وأحر المأوي، والمربص عبر الدنين، وكذلك أحو العارس على المرتبن، وعن أبي بوسف: أنه إذ كانا في مؤل الرنبيز سعة فعنيه إذ بأوي الدابة البيها، وإن لم يكن فيه سعة، واحتاج المرتبين إلى أن يتكاري به منزلاه هالكراء على الراهن.

١٨٠٤٨ - وفي الفدوري: لو كال تهاهل أمة فولدت، فأجر الطنز على الراهل، وسقى السنتان، وتلقيح المنخبل، وحد د الفعر على الراهن، وذكر هناك أصلا فقال: كل افافة كالنت للصلحة الرهن وتنقيده ، فهو على الواهن ، وكل ما كان طافظام الرالود. على المرتهن ، أو لرد جرم منه فات فعلى المرتبين

١٨٠٤٩ - قال محمد رحمه الله في الأصل". وما أنفق المرتبن على الرهن، والراهن غائب، فهو نيه متطوع، فإن أمره القاضي أن ينفن، ويجعله دينًا على الراهن، فهم دين عليه، فقد أشار إلى أن بمجرد أمر القاضي لا تعمير النفقة ديَّ على الراهن، فإنه قال: ويجعله القاضي دينًا، قال شمس الأثمة السرخيس وحمه الله : وهكذا يقول في كتاب اللقيط، وأكثر مشابِحًا على هذا أنه لا بد من التنصيص على أن يكون ذلك ديًّا على الراهن، أما بجرد الأمر بالانفاق لا يصير دينًا، وهذا؛ لأنّ أمر الفاضي في هذا الموضع ماكان لإلزام المأمور شيئًا، فإنه لا يلزمه الانفاق، وإن أمره المقاضي بذلك، لكن المقيصودهو النظر، وذلك بتردد بين الأمر بالانقال حسبة، وبين الأمر بالانقاق ليكون منَّا، فعند الإطلاق لا شت إلا أمناهما، فلانهم دينًا إلا بالتنصيص عليه.

١٥٠٨ - وفي اللنتقي عرد الحسرين أبي مالك من أبي يوسف عن أبي حيفة وحميه الله : إذا كيان الوحن غائبًا، وأنفق المرتبيز على الرحم بفضاء الفياضي رجم على الراهن بهاء وإن كان الراهن حاضرًا، لا يرجع عليه، وقال أبو يوسف: فيهما جميعًا يرجم عليه.

افقصل الخامس فيما يجب للمرتبن من اخق في الرهن

۱۵۰۵۱ - إذا مات الراهن؛ وعليه ديون كثيرة، فالمرتبن أحق بالرهن؛ لأمه كان أحق بالمرهون من الراهن حال حياته، فكذا ما بعد وفاته .

وإذا وهن من أخر وهنا فاسداً على أن يقرضه ألف دوهم، وتقايضا، ثم تناقضا الرهن بعكم النساد، وأرد الراهن استرداد الرهن، ليس له ذلك حتى يرد على المرتهن منا أداه الرقهن على المرتهن منا أداه الدواهم مقابلا بما فبيض من الرهن، هلا يكون له ولا يتقض يد الراهن في هذه الصورة، ولا يتقض يد الراهن في هذه الصورة، وعليه ديون كثيرة، كان المرتهن أحق بالرهن من غرصاءه، كما كان أحق به من الراهن حال حيات.

ولو كان رحته بدين له عليه رحمًا فاسدًا، وسلمه، فم تنافضا الوهن، وأراد الواهن استرهادالرهن قبل أن يؤدى ديه، قله ذلك، يخلاف الفصل الأوله الأن هناك الراهن قبض بمقابلة الرهن شيئًا، فتثبت المقابلة حقيقة، أما هنا لم يقبض بمقابلة المرهون شيئًا حتى تثبت المقابلة حكمًا ففساه السبب، فكان للواهن أن يعشرو، ويخلاف الرهن الصحيح ؛ لأن هناك تثبت المقابلة حكمًا والمن يتعلق بذلك الديم، أما هنا بخلاف، خبار سات الراهن في حذه الصورة، وعليه ديون كثيرة، فالمرتهن لايكون أحق بالرهن من غرماه الراهن، كما لم يكن أحق به من الراهن حال حياته.

۱۸۰۵۲ - هذه الجملة في بيوع "الجامع": وإذا رهن من آخر أعيانًا، وقبضها المرتبى، ثم إن الراهن فضي بعض الدين، وأراد أن بقبص بعض الرهن، ينظر إن لم يين حصة كل واحد مبهما لم يكن له ذلك، وإن بين، ذكر في الزيادات! أن له ذلك، وذكر في كتاب الرهن! أنه ليس له ذلك، قبل: ما ذكر في الأصل قول أبي حنية رحمه الله، وما ذكر في الزيادات قول محمد رحمه الله،

وقبل: في السألة روايتان، وهو الأصح، فقد ذكر أن سماعة في النوادر جواب. محمد رحمه الدعال ما أجاب بدين الأصل.

أما إذا لم يبين حصة كل عين، فوجهه أن الصفقة وقعت متحدة، وفي قيضر البعض تفريق الصبغة على صاحبه، وأما إذا بين حصة كل عين، فوجه ما ذكر في الأصل: أن الصفقة متحددة الأن قوام الصغفة بالإيجاب، والقبول، وقد اتحما، ورجه ما ذكر في الزيادات: أن المفديم في بحكمه إذ هو المقصود، وحكمه يقوم بمحله، فتحد باغلاطحل، وبتعدد بتعدد، إلا إذا تعدر طفول بالتعدد.

وفيما إذا لم يين حصة كل حين تحفر القول بالتعدد؛ لأنه ثو تعدد صار البدل في كل عقد مجهولا، وإذا بن حصة كل فقد ارتفع هذا التعذر، فيتى على فضية الأصل، وقد استشهد في الزيادات البيان أن نظرين التسمية بوجب نقرين الرهن، فقال: ألا ترى أنه إذا سمى لأحد العبدين ألف درهم، وللآخر منذ دينار، فقد ما بإراه أحدهما مراطان، ملك قبضه.

وقال او ألا ترى أن من رهن من أخر عبداً بألف درهم بجوز ، ويصبر مصفه وها بتصف الألف، وثلثه ومنا بالث الألف، ولو صرّح به، فقال: وهنت منك نصف هذا العبد بخمسانة وثلثه بثلث الألف لا يجوز ، لأن الرهن قد اختلف، وعند الاختلاف الرهن يتمكن الشيرع، قال مشابخنا: والمسألة، عنوعنان على رواية كتاب الرهن.

الفصل السادس في الزيادة في الوهن ومن الوهن

1800 المحتمدة المسحسان والمعلم بأن الزيادة في الرهن حال فيام المقد صحيحة استحسان عند علماء فا الملاقة، وصورتها أن يرهن رجن عند من رجن بأنف درهم ثم يزيد الراهن ثرباً ليكون رهن أمم العبد بالعبر الذي رهن به العبد، صبحت الزيادة استحسان، والمحتمد أصل المحتمد وحمل الأملى، والزيادة عني صار النوب مع العبدرها مضموناً باندين الذي رهن به العبد، والزيادة في الدين لا نصح عند أبي حندة، والزيادة في الدين لا نصح عند أبي حندة، والزيادة في الدين الانصح عند أبي عبد المعتمد وحمد الله خلافاً الأبي واستمار حمدانه، وحمد وحمها الله خلافاً الأبي واستمار حمدانه، والاستفراض، أو بالتواء، عبداً سين له عليه، ثم حدث للمرفين زيادة دين على الراض بالاستفراض، أو بالتواء، أو سبب أخر، فجم الرهن والغالب المقدم رهناً بالدين الحادث.

قعلى قولهما: لا يصير رهناً ها بالدين الحادث، حتى لو دنك، بيلك بالدين القادر، ولا يهلك بالدين القادر، ولا يهلك بالدين القادر، وكان يستر وهناً بهما جميعاً، ثم إنه صحت الزيادة في الرهن، فوتنا يصيب رهناً بالدن القائم وقت شرط الرياد، دون المنط، والمسترفى الا لوهن إيفاه، وإيفاه الساقط، والمنوى لا يصور، وينقسم الدين على الأصل، والريادة على قدر فيمنيما، غير أن قيمة الأصل نعتم وقت القنفي بحكم الريادة، فأييم هلك بعد ذلك إما الأصل أو الريادة، هلك في فيه من الدين، وينقى النافي وهذا في فيه هذا هو الكلام مي الريادة قدا هو الكلام مي

\$4.90 - جننا إلى غاه الرهن، فنقول: غاه الرهن توعيانا النوع لا يدخل في الرهن، وهم منا لا يكون منوفقاً المين، ولا يكون بدلا على جزء من أجزاء المين، وذقك نحو الكسب، وانهمه والصمعة، وأشباهها، موع بدخل في الرهن، وهو ما يكون سنولدكمن العين كناولد والشمو، والصوف والوبر، أن يكون بدلا عن جزء من أجزاه العين كالرش والعر.

ومعنى دخمال هذا اللوام من مسماء محت الوهن أله يحيس كالما محسن الأصاراء أما لايكون مصمولًا، ولا يسري إليه حكم الصمان حتى لو هلك هذا النوع من المده فيل العكاكمة الايستقط تقايمته شهره در الدين وهذاه الأناحق الحسر اتاه في عن الأم مصفة التأثيب أما حكم الضمان ليس في عير الأم، إغاهو في ذمة طرنهن، وإعابسري إلى الوقد ما كنان في عين الأمر أما ما لم يكر في عين الأمر فلا يسوي إلى الولد، فلا يسري إليه حكم الضمال وإذا صارحنا البوعون النماء رهأجه الأصراعلي التفسير الذي قلتان بنفسه مدمى الأصل من الدين على الأصل، وعلى النماء على قدر فيعتبهما ا لأن الرهن بده لا الدين لايكون، فيجب قيسة الدين، لكن يشهر طابقاء النماء إلى وقب المكاكرة دود مقررال وقائر الفكاكرة تعفرات القساسة، وإن هما تاقير الانتفاط بقدمته شوره ويحمر كأبه ليوبكاره وإن الذين كله كان تفاطة الأمء ويعدمو فمملة الأصل برم القيض محكم العقد، وفيمة الساء برم الفكاك، إلا أنه إذا وجبت فقسمة في احتال لا يعرى فسمة الولديوم الفكاك، منفسم القين على قسمة الولد في الحالي، لكن مند في أن تبقى فينية كنذلك إلى مام الفكاك، وإن يفيت كذلك إذر به والفكات، أمريطها الخطأني القسمة وفيجم تغرير ننث القسمة ورادله ثنق فرسته كاللث إلى رقت المكاكء ففدخها الحطأفي القسمة، فيحب بفضهاء وإعادتها مني ننك لغيمة، فياحاً، الله ومن النماء إذا مبار وها مع الأنبال يعود سنسه ما كنان ساقطًا من الديل حتى إن الله هو إن إذ كنال جارية ، فأعو رائب، ويسقط قصف الدين، مم وقدت الحاربة بعد ذلك ومناً ، يعود ساكنان سائطًا من الدين ، بجمل الوقم خادت بعد العود كالوقد حادث قبل العوده وإدا صارت الزيادة المشروطة وعدُّ مع الأصل، لا يعود بمناسبا شيء من الدين و ولانجعل الزبادة انشا وطة بحدعود الجارية كالزياده المشروطة فبنرعوهدا.

والفرق أبالزيادة للشروطة إغانسير رهأ بشرمهما وتراضيها واحمة حعلاها ر هَا بِاللَّمِنِ القَامَمِ لا غَيِهِ ، أما الرَّبِادِهِ النَّولُدِةِ، إنَّا صَارِتُ رَهِنَا يَظْرِيقَ صَرَابَة عقيد الأمّ المهاد وعقد الأوبعد، لاعورار قائم كيدله، فجاز أدير ي البهاكل حكم الرهن.

الفصل السابع في تسليم الرهن عند قبض المال

10:00 - قال سحسد رحسه الله في الريادات : رجل رهى من آخر جارية تساوى ألف درهم بألف درهم، فجاه الحربين يظلب دينه، وأبى الراهن ذلك حتى يحضر المرتبين الجارية، والواهن والمرتبين في مصرهما، قالته يؤمر المرتبين بإحضار الجارية أولاء ولو لقيه في غير الصر الذي رحته فيها، وطالبه بقضاء الدين، وأبى الراهن ذلك حتى يحضر الرهى، أجبر الراهن على قصاء الدين، ولا يؤمر المرتبين بإحضار الرهن، سواء كان الرهن شيئاله حمل وهزئة، أو لاحمل له ولا مؤن.

من مشدايخنا من قدال: هذا الجدواب في الذي لا حسل له، ولا منونة جدواب القياس، وفي الاستحدان: يجير الموتهن على الإحضار أولا، لأن الأمكنة فيما لا حمل لم، ولا مؤنة كمكان واحد، ولهذا في باب السلم لا يشترط مكان الإبغاء فيما لا حمل له، ولا مؤنة بالإجماع، فصارت الأمكنة كلها كالمصر الذي وقع فيه العقاد عقدالرهن.

وعنهم من قال: ما ذكر جواب لفيه من الاستحسان، وهو الصحيح، ولو أن رجلاله على أحر ألف درهم منجم، فرهنه بالمال كله رهنا يساويه، فيحل تجم، وطالبه المرتهن بذلك القدر، وأبي الواهن أداء حتى يحتضر الرهن، لا يجسر المرتهن على إحتضر الرهن، لا يجسر المرتهن على إحتضر الرهن، إذ لا فنائلة فيه الأن المرتبن لا يؤسو يتسليم الرهن؛ لأن المرهون صحيوس يجمع أجر الذين، فإن قال الواهن؛ قد توى الرهن، وصار المرتبن مستوفيًا دين، قليس هلى فضاه شيء من اللهين، وطلب من الفاضي أن يأمره بالإحصار، ويسير حاله معلومًا، فالقياس أن لا يأمره بالإحصار، وفي الاستحسان قال (ذا كانا في المصر اللكي رهنه فيه ، يأمره بالإحصار، وإن وأي القاصي في المصر أن لا يكلفه إحضار الرهن، ويحلمه المبتر أن لا يكلفه إحضار عليه من دينه فعل ذلك؛ لأنه رعا يكون نظر المرتبن في هذا، فإنه لو أحضره، لا يأمن الغاضية، لا يأمن

وه دها مرجل رهن عن رجل حبارته، وجامها على بدي عقل، فعات العظاء،

وأدوع الرهن مندمن في دوناه، فيحتضر الرئهن بطلب فيته من الرهن، فيقاله: ﴿ أعطيك حتى تعصر الرهن، وقال تودع، أودعني فلان، والأأدري بر هو؟ فإن الراهر بجر على قضاء الدين - لأن الرئيل عاجر عن إحضار الرهور؛ لأنا بدالعدل فيحاورا، الإسبيقاء بدالراهن، وكان عاجرًا عام إحصاره، فلا بتأخر بناخه وتسليم الدين، فإن توى الرهن في يدالندل رجم الراهي على المرتبين ما أعطاء، وكذلك لو خاب العمال، ودهب بالرهوا، ولا يعري أبر غاب؟ يحبر الراهن على فصله الدين، فإنا فال الواهن! إن الدون فد ملك مي يد العدل، استحلف المرتبن عليه؛ لأب دعي عاب معني لو أفرته بلزيه و فإذا أنكر يستحلف ويستحلم على العلم - لأبه يستحاف على الهلاك في بد الغيراء وإنانكل صارمهم بانهازك والاستبهاء، فلامكون له عبر الراهز معدداك سبيا ، وإن حامل له يصر طرأ بذلك، وكان العقبص ديم.

وثو كذان الذي أوده ما العندل الوهن، حيجيد الرهن، وقبال: هو أي، الإس للمربيع على الرهن سببل، حسى رئيت كاوله رها عند الغاصي، لأنا جحود العدل لرهن تريء فإن الشرع حفل القول قولف وبالتون بنوت الاستيشاء حوالله أعسم

المقصيل الثامن في تصوف الراهن أو المرتبئ في المرهون تصرفًا

١٨٠٥٧ - إذا تصرف الرافل في الأحوث فيها اسقوط الدين موا عيم رضي الوانس تصرفًا بتحقه المسخ كالبيال والإحارة، والكتابة، والهينة، والعيافة، والأفرار، ويجوها الايجوز وتك أتصرف واحزافات أسلاه ولايطة امعه في الحسراء وإذا فضي الراهن الدين، ويطل حق الخبس نعاذ نصير فاءت الواهير، وإن تصبرف تصبر مَّا لا يطحقه النسير، كالعنق نفذ، ويطن الرهن عنديا، فيعد ذلك ينظر إن كان الراهن موسراً، معرا متعالية على العمد، وعلى الراهي الضمال، وإن كان السيم المحالا في الأصار، أو قال مؤجلان بلاأته قد عل أعله الجبر الراهل على القصاف وإلا لم يحل الأحل أحذ الرقهي فالهاه العبده وحسنها بفيئه مكان المقاه وإلا لتال اتراهن منساك طفعرتهن أن يتبعى ا العبدي وينظر في ذلك إلى قبية العبديوم العنزي وزلي فبمنه يوم الرهن، وإلى تدبيره فيستسمى العبدافي أقلهاء ألم يرحع العبدعني الراهن بالسعى إدا أيسره ويرحم الأرمين على الراهن سفيلة بينه أن فيضل الدين على السيعياية، وإن كان مكان الإعشاقي تذبير م والجواب فيه عليه الحواب في الإعتاق ، إلا في حصيتين، إحدامها: أن في فصل العنق اله كان الراهي معسواً و فالعبد بسعي في الأهل في الانه الأشياء، وفي التدبير بسعي في جسيع أندين بالعاً ما غذه والثانية: أنَّ في التدبير لا يرجع الدبر على تقولي تا سمعي " الأن بالتنديس لا يحوج من أنه يكه في منحاية سال المولى، فينمناهي في جنميم أنهيل. ولاير جوء ولا كذلك العنق.

۱۹۰۵ - ويدا أحير الفرتين من أحضى بغيير أسر الراض، فنافضة للمترتين، ويقصدق بها همد أبي حيفة وحسه الله، وهو قول محسد وحسه أقد الأله يمزله العاصب، وإن كنان الراهن أذن له، كنا الأجر تقراهن، ويتمض الرهن حتى لا يمود رها إلا بتجميد من في أليد [وكمالك لو أن المرتين رمن الرمن من عموه مإذنا الراهن

۱۹۰۱وق بورم الشام

بتشقض الرهن، ولا يصود وهم إلا شحيديد من ذي البيدالان قبل الروك كان غرتين الديهاك فيدالعدة فالمنه، وإن هلكت في يده، فلا ضيار عليه، الأنه وكيل بالإجارات واحواب في الوكيل بالإحارة إذا قبض الأحراعي هذا الوحد

رب قدر الرهن و بغد أو عداً ، فركب الرئين الدامه أو استعمار العبد بغير إذا الراهن ، فيسته في حالة الاستعمال ، وبكون الراهن ، فيسته في حالة الاستعمال ، وبكون القبيمة رها عنده مشام الدين ، كما الرائدة أجنى أخر ، وإن تواد الاستعمال الدوماً كما ثال ، حتى لو عنت في هذه الحالة همك مضمول بالدين ، وإن ثان الراهن أذا له في ظلك ، فهاك في ياء في حال الاستعمال هذا عير مها موت حتى لا يستقط بشيء من الدين الان استعمال الراهن بإذا الراهن كاستعمال الراهن بإذا مرتهن ، وهاك الجواب كما قات مهاك عرفها ، وهاك

وكذلك لوأعمره الرحل بوذي الرئيس من أجنبي، وأعداد الوثين بودن الراهن من أجنبي، وأعداد الوثين بودن الراهن من أحيي ، وقدل للمرتين أن يعيده إلى ينده والخاصل أن يعدد إلى ينده والمراة بتعدم ضمان الرهن ، وذكن لا يرتفع عقد الرهن عنى كان للسريس أن يعدد إلى ينده فلم ولدت ولذ في يد المستعير واها كان المستعير ، أو أجد بكاء أو ها بكيارة والموهن ينطل عقد الرهن وويد لوديمه لا ينطل عقد الرهن حتى لو أودع المرتبي الرهن من وجل بإذنا الراهن أن يعيد وإلى ينده الرهن من وجل بإذنا الراهن المواق أو أودعه الرهن من وجل الردن الراهن الرهن ويند الرهن من وجل بإذنا الراهن المواق أو أودعه الرهن والراهن إلى ينده الرهن من وجل بإذنا الراهن المواقلة الرهن المراهن الرهن من وجل بإذنا الراهن المواقدة أو أودعه الرهن والدائمة الرهن الرهن الرهن من وجل بإذنا الراهن الرهن الرهن الرهن من وجل بإذنا الراهن الرهن الرهن الرهن من وجل بإذنا الراهن الرهن الرهن الرهن من وجل بإذنا الرهن الرهن

١٥٠ - ١٨٠ - وإذا كان التصحيح وعلى وأذن الراحي سترتهن أن نفراً عيده فالمسخف على حالة القدارة الوحلال عندت بعيد غيره وإذا عرج من القراءة عداد وهنا كسا كان ويعي عارفة الراقعات أن رجع وهن عند وجل حافة و وقال للمرتبئ الخديم به على عددم من وقال في حافة الدخيم إن أمر وأن يتحتم به عن اختصر يبلك أساف والدين على حافة و الدين عارض عن يت أن يكون وهنا مضمولاً وقال أخراجه من الأوسيع والما مضمولاً وقال أخراجه من الأوسيع والما مناك علك وأدير و الأنه عناه وسيمالا الرهن و وإن أمره أن يتخشم به في التصير و فيهناك في حيال الدخ وم يهدى والذين والأم كون عاوية الإنجدا أسر والتصير والمائية والدين الدين وعال الدين عاوية والدين الدين والمائية والأنجدا أسر والدين الدين وعال الدين المناك والدين الدين والدين والدين الدين والدين والدين الدين والدين الدين والدين والدين

و1) أنبِ من ط

بالاستخفاظ، لا بالاستعمال، هو الصنحيح، فلو أمره أن بتحت مه في الخنصر، ومجعل القص من حالب الكف، فهفا وماكو لم يأمره أن يجعل القصر من الجالب الكف سواء. هو الصنحيج، ذكره فينغ الإسلام في داب إجازة الحني.

١٨٠٦٠ ورذا باع أحدهما، إما الراعن، أو المرتبن الرعن بإجازه صاحبه، خرج من أن يكون مناجه، وكذلك إداباعه أحدهما بعير إحازة صاحبه، فاجازه صاحبه بعد ذلك، حرج منه أد يكون وعنّا، وكان الشمن رهنا مكامه فيعس من المسترى، أو لم يغيض، فإن ثوى النس على المسترى، أو توى بعد ما فيض منه كان النوى على المرتبن من الحيس في الشمن ما كان له من الحنس في الرهن، الذي بعد إلى أن يعدر دينه، كان ذكر الكرجي في المعتصرة.

وقال القندوري: وهذا على وجهين ابن كان البيع منسروطًا في حفد الوحن، قائمن رهن الأن الليم حينله من حقوق الرهن، فلا يوجب بطلال الرهن، كالإمسان، والأن المرتبين إنها شيرط البيع في الوهن ربادة في الدرائق، قلو أرال ذلك حقد من اللسن عطل مقصوده، أما إذاك يكي البيع مشروطًا، فإنه يوجب النقال الحق إلى النمن عند محمد رحمه الله.

هال الطفحاوي هي الختالات العلماء . الم بجدائي ذلك حلاق، وذكر القدوري روية بشر عن ألى يوسف، رحمه الله: أن المرتمن إنا شرط في الإحارة أن الشمن رهي، فهوارهن، وإلا فقد خرج من الرهن، وفي شرح الطحاوي: أن الشمن رهن من ضير فصل، وهو الصحيح «الأن التمز بال الرهون، فيتعلق له ما يعلق المرهون

13-14 موفي أمجموع النوازل : إذارهن من غيره ثوبًا يساوى عشرين درهمًا بعشرة درهم، تمإن الراهن أدن الف تهن في ليسه، فلسه، وغصه سنة دراهم، ثم لمسه المرتين بغير إذن الراهي، فنقصه أربعة تراهم، ثم صاع التوب، وفيمته عشره دراهم، فالمرتين رجع على الراهن بدرهم

و وجهد أن التواب لما رهن بعشرة، وعيمته عشرون صار كل دوهسوز رهمًا عدوهمه . فإذا ذهب سنة بلس المرتبئ بإدد الراهن، فقد وحبت للمواتس على الراهل الإثقاد الأن على السنة ذهبت باستعمال الراهن معتبر الأن استعمال الرابق بإذا الزهر كاستعمال الراهن بنصبه. فضيعان السنة الداهبة تكون على الواهن، وذلك ثلالة دراهم بقابلة كل درهمن والمستوقع المستوقع المراهق بنيس المرتبي بغير إذن الراهن، فهذه الأربعة كلها تكون مضمونه على المرتبي الأنها ذهبت باستعماله، فنما علله ، وفيمته عشره عار المرتبي مستوقع من دينه على المرتبي المستعماله، فنما علل المرتبي أبعث وللمرتبي على الراهي درهم، فيستسب على الراهي درهم، فيستسب على الراهي درهم، الإنهاستوفي حمدة بهالالد الرهاب وتقيي تكان تقليل المتعمل المتعمل المتعملة واحتباب عبه درهم عاهاك باستعماله، فجملة ما حصل له سيخة، في اللي عام حقة درهم، فيرحم بقاهاك باستعماله، فجملة ما حصل له سيخة، في له إلى عام حقة درهم، فيرحم بقاك على الراهن

۱۸۰۳۴ - رزدا أنسر البخيل، أو الكرم، وهو رهن، فخاف المرتبن على النصر الهيلاك، فيناعه من غير أمر الفاضى، الهيلاك، فيناعه وكنان ضاملًا، وإن جز الشوء الفاضى، أو باعه الفاضى، تقلل البيع، ولا يجب الضمان، وإن جز النسوء وقطف العب بغير أمر القاصى، لا بضمن استحمالًا؛ لأن هذا من باب الحمظ، وحفظ المون حق المرتبن، وكذلك إذا حلب الغنم، والإبل لا يصمن استحمالًا، ولو كالت المرتب فلوجها، وهو يخاف الهلاك يضمن عاملًا واستحمالًا.

والخياصل أن كن تصوف يؤيل العين عن ملك الراهن كالبيع، والإجازة، فقالك نيس عملوك للمراتين، ولو فعل يضمن وإن كان فيه تحصين، وحقط عن الفساد، إلا إذا كان ذلك بأمر الفاصي، صحيته لا ضمان عليه، وكل تصوف لا يؤيل العين عن ملك الراهن كان للمراتين ذلك وإن كان يغير أمر الفاضي إذا كان فيه تحصين، وحفظ عن الفساد، فعلى هذا يغرج جنس هذا المسائل.

وعايتصال بهذا القصل:

۱۸۰۹۳ و آذن الراهن من أخر شاه نساوي عشرة بعشرة، وأذن الراهن للسرتين أن يحلب لينها، ويشرب منها، فقعل المرتين ذلك ، لا ضمان عليه ؛ لأن فعل المرتين باذن الراهن كفيل الراهن لنقسم، ولو فعل الراهن دلك ينقسه، لا ضمان على المرتين، فكانا إذا قمله المرتين بإذنه، فإن حضو الراهن بعد ذلك ، يفتك الشاة، أفكها بجميع الدين- لان فعن الدنين بيادن الراعن في كان كفال الراعن، صار الراهن عند أحد التماة مسترداً كل الراهن، وكان عليه إذا كل الدين، فإن همكت الشاة، وفي مد الرتين قبل أن يحضر الراهن، تم حضر الراهن، قبل: يقسم الدين على قيمه الشاة يوم قبصت، وعلى قيمة اللهن موم غرب، ويسقط حصة الشاة، ويقى حصة الدين.

وكذفيت فو ولدت ولذك للرئين الولد بوق الراهن عنائ الجدول المراهن عنان اجدواب ديسه كالجدواب في التي وكذفيت وكذفيت لو التي بوق كالجدواب في التي بوق التي ولد كان الجواب في التي بوق الراهن الولد بوقي التي بوق الراهن والتي بوق كان الراهن أو التي بوق كان الراهن أو المولد المولد ولا كان المولد ا

الفصل التاسع في اختلاف الراهن والرنين في الرهن والشهادة فيه

13 - 149 - إذا الخطف الراهن والمرضى، قبقط الراهن ، هدت على يديت ، وقبال الراهن ، هدت على يديت ، وقبال المرتبى : قرصته منى بعد الرهن ، وهلك في يديك ، فالقبل فو قبل الرائبين مديمي عليه ، استرها أو عارضا ، وإن أقاما الربية ، فالبينة بها الراهن أنضأ ، وحسر الرائبين ضاماً ، وإن قال فقرتهن : هلك في يدالراهن ، فيل أن أقبصه ، كان القول قوله الإنكار ، دحرك في ضمانه ، والبينة بهة الراهن لاتبنه إلها الذين

إذا قال الرامن و منتك هذه الجارية بخميسانة ، وقال الربين و هنتي بأنف ، فالغول قول الراهن مع تينه ، ولم يكن وهنا إلا يخميسانة ، ولو قال أراهن (رهندكه ، بألف ، وقال الرئيس ، لا ، بل رهنتها بحميسانة ، روى الحسن عن أبي متينة وحمه الله ، انهها بتحالفان وينو ، ذن

٩٥ - ١٨٥ - وروى عيسى بن أدن عن محمد رحمه الله: إذا كان الرحن ثربًا ، وأدن شراهن للدرجين في ليسه فليسه ، وهلك. واحمقا في هلاك أنه في حالة اللبس ، أو بعد ما درعه ، وهاد إلى الرحن ، والقول فول المونين ، لأميم فد اتعقا على خروجه من الرحن ، فلا يصدق الوحل في خوده إلى الرحن .

14.-31 وعنه أيضًا: وهن من أخر هيئاً يساوى ألف درهم بالف درهم، وصلط الله هن المرتبعة وصلط المرتبعة على المرتبعة بالمرتبعة بالم

١٨٠٠٨٠ - بشر عن أبي يوسف رحمه الله . إذا كان لوعن ثوبًا ، وقد أذن الراهن

للمرتهن في لبسه يومًا، فجاه المرتهن بالتوب إلى الراهر، وهر متحرق، فقال: إنه منخرق في لبسه يومًا، فجه المرتهن بالتوب إلى الراهر، وهر متحرق، فقال: إنه لبسك، فإن النوم عير أنه قال: لبسك، فإن القول قول الراهن أنه لبسه في ذلك البوم عير أنه قال: أصابه هذا الحرق قبل السهر، أو بعده، فالقول قول المرتبن إنه أصابه في لسه؛ لأبهنا الفقاعلى حروج النوب من الفسان ملبس المرتبى، وكان الفول قول المرتبن في مقدار ما عاد إلى ضماته و محلاف المسألة الأولى؛ لأن فيها قد اتفقاعلى دخونه في الضمان ضمانًا صحيحًا، ولم يعترف الراهن بخروجه من الضمان، ولا يقبل قول المرتبن في فلك إدا كان الرهن بينه أنه أبل عند المرتبن، وأهام المرتبن بينه أنه أبل عند المرتبن، وأهام المرتبن بينه أنه أبل من بالراهن بعدما رده عيه .

خال ابن سماعة (قال محمد وحمه الله) أخذ بينة المرتهر ؟ الأنه قد ألق علامه الم يحدو ليردو، فيكون دنه على حاله ، وهو مرى مسه .

14.174 بشرعن أبي يوسف. إذا وقع الاختلاف بين الرئعن، والمرتبن في ولد المرعبة، فقال المرتبن: ولدته عندي، فالقول قوله ؛ لأنه في يده، ونم يقر أنه اتخذه من حيره، ولم قال المرتبن: رهنت الأم وحدما، فالقول عيره، ولم قال المراعب: وإذا أذكر الراهن نارهن، فإلى كان المرتبن اعبى الرهي مع القيض، تقبل بيئه عنى الارتبان، والقيض، وإن كان أنه الهمي محرد العقد، لا تسبع منه البنة عليه ؛ لأن مجرد المقد ليس بلازم، وإن كان المرتبن جحد الرهن، لا تسمع من الراهن البيئة عليه ؛ على المرهى؛ لأن المعتد في الإزم من قبل المرتبى، وسواء شهد الشهود على محاينة القيض، أو على الحاينة في الفول الأخر، وهو قولهما.

19. 19. - إذا أقدام الراهن بينة أمه رهنه عديناً بسناوي ألمي درهم بالف درهم، وألكر الرئيس الرمن ورهم بالف درهم، وألكر الرئيس الرمن ولا يدري ما صنع بالعبد، صمن فيمة العبد يحتسب له من ذلك مقدار الدارين، ويرد البافي على الراهن، ولو أقر المرئيس بالرحن، والموت عنده هلك عافيه، ولا يضمن الزيادة؛ لأنه أمين في الريادة، ولم يوجد مه جمحود، قالا يضمن الريادة.

الفصل العاشر ضرحن الفضة بالفضة والذحب بالذحب

١٨٠٧- ما يحب اصنباره في هذا الفصل أن الإناه المستوع إذ قوس بجنسه رهنا، فعلى قول أبى حنفة وحمه الله: يعتبر الوزن في الاستيفاه عن الهلاك، ولا يعتبر الصبعة، والجودة، وعلى قولهما: كذلك إلا إذا أدى اعتبار الوزن وحد، إلى إلحاق الضير بأحدهما، أما الراهن أو لرقيس، فحينته بعتبر الصنعة، والجودة كما يحتبر الوزن، وإذا وجب اعتبار الصنعة، والجودة عدهما، ولا يحكن جمل الرتين مستوفيًا مع اعتبار الصنعة، والجودة عدهما، ولا يحكن جمل الرتين مستوفيًا مع اعتبار الصنعة، والجودة عدهما، ولا يحكن جمل الرتين مستوفيًا مع اعتبار الهاء أو غير ذلك، يجب القيمة من خلاف الجنس.

۱۸۰۷ - بيان هذا الأصل فيعالدا وهن من احر قلب عضة، وزنه عشرة، وقيمته عشرة بعشرة بعشرة دراهم، فهلك الغلب سقط جميع الدين الاخلاف الأن بالورد وهاء بالدين، وكذلك بالقيمة، وإن كانت قيمة القلب ارداءته ثمانية فهلك، على أول أبى حتيمة رحمه الله: يسقط جميع الدين الأنه يعشر الموزل في الاستيفاء عند الهلاك، وقي الوزل وفاء بالدين، وعادهما يغزم الرتين قيمته من خلاف الحشي، ولا يهظا بالدين؛ لأنه إن علك بالذين بوزنه يتضره به المرتين قيمته من خلاف الحشي، ولا يهظا بالدين؛ شمانية، وإن علك بالذين بوزنه يتضره، وإنه الرباء، ويصير مستوفية ديمة ثمانية بشي، وإنه عشرة، وإن علم الرباء، ويصير مستوفية الأن الراهن ما رضى تقبض عشرة، وإنه الخين الجان العتبرة ضمان الورن اعتبرة ضمان الغيمة من خلاف الجنس تحرزاً عن الرباء.

۱۸۰۷۲ ومن رهن من أخر قلب نفسة وزيه ثبانية يدين عشرة، فهلك القلب، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله : بصير مستوفياً من دينه ثبانيه سراء كانت فيمة القلب مثل ورنه، أو أقل، أو أكثر، وسراء كانت قيمته مثل الدين، أو أقل، أو أكثر منه الأنه يعتبر الوزن عند الهلاك، وعندهما إن كانت فيمته مثل وزيه تماية يصير مستوفياً من دينه تماية، وإن كانت فيمته أمل من وزنه سبعة يصمن المرتهن فيمنه من خلاف جنسه الأنه لا يمكن جمعه مستوفياً فلدين؟ لأنافو جعلناه مستوفياً باعبار الوزن وحده؛ لأن فيمته أقل من الوزن، ولا يمكن جعله مستوهباً باستبار الوزاد، إما تدفع ضرر المرتبى، أو للتحرر من الوباء فتعين التضمين من خلاف اجس، وإن كانت فيسته أكثر من ورنه ، وأقل من الدين، أو مثل الدين، فكذلك الجواب يصمن فيضه من خلاف جسه والأنه لا يمكن جعله مسبوعياً للدين والأن فو جعلناه مستوفياً باعتبار الوزن وحدد يتصور به الراهن، وتو جعلناه مستوفياً باعتبار الصحة والجودة، يؤدي إلى الربا، ويتضرر به الراهن، فتعين النضمة من خلاف الحتم .

وزل كانت قيمته أكتر من الدين اثنى عشر بنيسن قيمة خسمه أسداس القلب من خلاف الجنس عدامها إلى القلب من خلاف الجنس عدامها ؛ وأنه تعذر اعتبار الاستيقاء، ويحب القيمة وإلى أنها القسارة الأن ما رادعليه أمانة ، ويجبر اليد، ويكون رها ، مع ما صمى من فيمة خسمة المناسق.

* ۱۸۰۷ - ورة رحم قلب هسته وزنه خسمه عشر معلونه فهلك الفلب، فعلى قول أبى حبيبة رحمه الله بعيبر الرئين مستوحيًا دينه بظلى القلب على كل حديده سواء كانت فيسته مثل وزنه أو أكثر من وزنه عشرين ويصبر الرئين مستوحيًا دينه بطلى القلب، وإنه أو أكثر من الدين التي عشر صمن الرئين الغلب، وذلك قدر الدين من حلاف حسمه وإن كان فيسته مثل الندين عشرة أو أقل من الدين شمائية ويصمن فيمة جنسه، الألبس في القبيبة فصل على الندين عشرة الاستهاء.

هذا هو الكلام فيما إذا هدت، وأما إدا الكسر القلب، وفسد، فلا يستط شي، من الدين بالإحماج، لأنه لو سقط صار الرئين مستوفي شيئا من ديته بالجود،، ولا وحه المشبعة لأن الاستيفاء لا يقع بالجودة، وإنما يقع بالوزن، وإذا لو يسقط من الذين ماذا يعينم؟

قدل أنو حقيقه وأبو يوسف وحمهم، الله " لا يجبر الواهى على المكافّ" محميع الدين؛ لأنه يؤدى إلى الإضرارية ، فإنه يصل إليه ماله نافضًا من غير أن يسقط على مس ديمه ، بل يحير إن شاء أفتك ما قصّا بجميع للدين، وإن شاء ضمن الفرتهي القيمة، وقرت

¹¹⁷ هكانا بي ظاود .. وفي الأصل وم " على الأكاند

لغلب عليه بالفيحة ووعيس الكبيور منكا للمرقين بالغيجان ووبكون الضبيان ومثأ فالمأامغام للرهوان وأن كيف بصبته الفيمة الجنلقا فيما يسبسان

أقال أبوا حشقة والحميه القار الضبهته قمر الديرارين الراهار بوزايه وأوسيعته بالخافيا للعتاء وليسار فسمان الصنعة، والخود، عندهما حاله الالكسار بطريق الأصالة، بارسما اللوزان، والمُصلمة في نظر بق الأصافة فدر الدين يوزانه اليوليا صناء الوزاي مضاعراتُ صنارتُ ا الصنعة ومالحادة مصبونة تنعار

بهاته . فيهم إذا كيان أوزال منها الدين بأن كان الدين عشرة، ووران الفقب عشرة، إلا أن قيمته أكثر من وززه نهي عشواء فالكبير الرهن، فعلى قواء أبي حبقة راجيه الله: كالافراهن أنا يصممن المرتبين فسمت من خلاف جسمه التي عشر الأناعشه العمرة اللورق وأبس فيه فصارعني الدين وفصير كارالوري مصموفاه وياداصلوكل الوزن مضمونًا صار الجودة مضمونة بطريق السعية .

وقبال أبوريا منفس حيسه الفاريضينية فيبعية قدر الديين مزرانا هرر مرزاله ورب والصيدة جديدات حتى إن في السائة التي قلنا لأبل حيفة واحمه فله ا يضمنه فدمة خيسه أسداس الفلب مرخلاف جسمه وانصمان الصنعة والحوادة عده حالة الانكسار بعريق الأسابة كضمان الوراني

فالصماني، والإمالة لشبحالاً" في الدرن، والعائمة عندو، وقدر قلمة حمسة أسداس الفلب قدر الدين وحصمي دلك القدر

وأما على قول محمد وحمدانه : إن تم يفت بالانكسار ضيء من الحودة ، أو قات شير يامير فخيردة المرزحي أمانة. لا يلمفت إليه و ويجدر الواهر على المكاكريج عارم الدين، وإن فات بالانكسار بعص لوزان، أو عات سيء من الحودة لني هي مضمولة و محريتها وخير الردهن إناشاه أهتكه وجموع الفيورة وإنا شاء تركه بالدين والاعالقيمة و

فالأصر عند محمد وحميه الله في مبياني اللهاء اله إذا كياد في وزنه وفاه بالدين. كان في فيمته وفياء بافلين، وزيادة نصرف النهن يعني تسمان الدين إلى الوزان، و الإسانة إلى الصماعة والخوده. وإذا لم يجم في الورن، فنه مالدس، وكمال فيمه الادة

⁽١) مكيا من فقوت وم، وكان في الأصل بسقطور.

صنعة لها قيامة ، ضم إلى الوزن من الصناعة ما يتم به مقادار الدين ، وجعل فاك مضمونًا ، وصرف الأمانة إلى ما نفى من الصنعة ، «الجودة للصرورة» لأما لم تجد فى الوزن ما يعى بالدين ، فصم إليه من الصنعة التى عى قيمة نمام الدين .

فهدة هو بينان مدهب محمد وحمه الله وصار الكلام في قصل الانكسار في موضعين : أحدهما : أنه ادا لم يفت شيء من الورث، ولا من الجودة التي هي مضمونة بالانكسار ، هل بجمر الراهن على الفكاك بجميع الدين؟ على فولهما : لا يجمر على بغير ، وعلى قول محمد : يجبر على الفكاك محمديم الدين ، والشائي : أنه إذا فائه بالانكسار شيء من الوزن - أو من الخودة لتي هي مضمونة ، وثبت للواهن الحيار ، إذا الختار ترك القلب على المرتبن بتركه بالدين ، أو بالقيمة ؟ على فول محمد يتركه بالدين . إلا أنهما يختلفان في كية ضمان القيمة على نحو ما بينا .

14.74 بيدن مد دكوساؤذا رهن من أخر قلب قضة، وذله هشرة، وقيمته عشرة بعشره، وقيمته عشرة بعيشره، فاتكسر القلب، وفيمته عشرة بعشره، فاتكسر القلب، وفيمته عشرة بعيض الفكاك بلا تحلاف، لا وجه أن يدتكه بجميع اللين من اللين في مقابلة التقسان؛ لا ذكرنا، في جبر كما أو انكسر القلب في بدالفاصب، وإذا خيره قبل أبو حيفة، وأبو يوسف رحمهما الفن إن شاء أفتكه يجميع الدين، وضي بالنقصان، وإن خندة فيمن المرتبية وإن خيمة ولان النقوي من خلاف الجنس للنحرة عن الرباء ولا رباء ولا

وقال محمد وحمد الله . إن شاء أفتكه مجميع الدين، وإن شاء جعله المعرتين يديد، وإن كان قيمته قردادته أقل من وزنه لهائية، وانكسر، قالواهن بالخيار إلى شاء أفتكه مجميع الدين، وإن تماء ضمن الرئين فيمت من خلاف حسه بالاتفاق، فهما مراً على أصوله، وصحمه نوك أصله، حيث له يثبت حيار الجعل بالدين لتعفره الأنه إن جعل بالدين بورنه يتشرر به المرئين، وإن جعل بطدين بفيمته يزدي إلى الربا، وإد تعذر الجعل بالدين بعذر صمال النيمة، وإن كانت فيمته أكثر من وزم التي عشو، فانكس في يذ الرئين، فعلى فول أبي حنهاة رحمه أله: الراهن بالخيار إن شاء أنك بجميم الذين، وإلى شاء ضمير الرتين فيمة الرعن سواء كانت فيمة القلب مثل وزنه ثمانية ، أو أقل من وزنه سبعة ، أو أكثر من وزنه ، وأقل من الدين تسعة ، أو مثل الدين عشرة ، أو أكثر من الدين ، أو التي عشر ، وتعتبر القيمة بالغة ما بلغت في الوجه الثالث والمرابع والخامسي ، وتعتبر العسمة ، والجودة عند مضمونة نبعًا لموزى ، غير أن في الوجه الأول تعتبرالقيمة من خلاف الجنس لتحقق من جنسه الانصفام الرباء وفي الوجه الفالي تعتبر القيمة من خلاف الجنس لتحقق الزباء .

وعند أبي يوسف وحمه الله الجواب كما قلنا لأبي حتيفة وسمه الله : في الرجه الأول، والتاني والثالث والرابع، وفي الوجه الخامس إن شاء أفتكه يجميع الديء، وإن شاء صمن الرتين تهمة ضمسة أسعاس القلب من خلاف الجمس؛ لأن عنده المضموط قدر الدين من الوزن، والصنعة جمعيمًا، وخسمة أسداس القلب موف، وصمعته مثل الذين

وعند محمد رحمه الله: في الرجه الأول، وهو ما إذا كانت قيمته مثل الوزن، وإن شاه الرهن أفتكه بجميع النبي، وإن شاء جعمه للموتين بقماية من دينه، وفي الرجه الثاني، والذالث، والربع إن شاء ضمن الرئين قيمته من خلاف الحنس لنعفر الجعل بالدين، وفي الرجه الخامس إن فات بالانكسو درمي، أو درهمان بجبر الراحن على الفكك بحميع الدين، وإن فات أكثر من ذلك يخير إن شاء أفتكه مجميع الدين، وإن شاء ضمن المرتين من القلب ما يساوى عشرة، وليس له أن يجمله بالدين المعدر.

١٨٩٧٥ - وإذا رهن من أخر قلب قصة، ورنه حمسة عشر بعشرة فلنكسر، فعلى قول أبي حنيفة وحمه الله. الراهن ماخية إن شاه أشكه بجميع النبن، ورد شاه ضمى الموتهن قيمة ثلثي القلب على كل حال، غير أنه إذا كانت قيمته مثل ورنه ضمه قيمة ثلثيه من جنسه، وفيما عدا ذلك بضمن قيمة ثلثه من خلاف جنسه.

وعند أبي يوسف رحمه الله: إن كانت فيمنه مثل ورنه فكذلك ، وإن كانت فيمنه أكثر من وزاه عشرين مثلاً ، فإن شاء أفتكه بجميع الدين ، وإن شاه فسمل المرتبن فيمه

⁽١) وفي الأصل. فتحفق الوما عند أمي حنيفة

أصافه من حالاه اجتماعه لآن عنده بشيع الأمانة ، والفصال في الوزق والجودة، وهذر الذين من الورد والجودة مثل نصفه ، وإناكات فيسه أقل من وزنه ، وأكثر من الذين التي عشر ، وإدارته أفتك ، وإذا شاء صمن فيسة خمصة أسدال القلم من خلاف حسم .

وإن كانت قيمته مثل وزله عشرة، أو أهل من وزله لمائيه ، فإن شياه أهلكه يجيميع الدين ، وإن شاء صحته قيمة جميعه من خلاف جسم .

وأن عند محمد و حمد الله: قال كانت قمده مثل وزنه إن شاء أونكه بجميع الدين، وإن غن جعق لديه للمرتبى بديم و وإن كانت قبمته مثل وزنه إن شاء عشرين، قون المقصل بالانكسار عشرة. أو أقل بجبير أو العل على الفكاك بحسيم الدين، وإن كان أكثر إن شاء أفتكه بحسيم وبنه، وإن كانت قيمته أقل من وزنه، وأكثر من الدين التي عشر، قان شاء أفتكه بجميع وينه، وإن شاء ضمنه قيمة خسمه أسماس القلب من خلاف حضمه وإن كانت قيمته مش ورمه حضرة، أو أقل من ورمه نسايه، وإن شاء وينه حييه من خلاف حضمة.

14.9% حقال محمد وحمد الله في الأصل . إذا ونهن " من أخر فلب فضه وزنه عشود الله ونهن " من أخر فلب فضه وزنه عشود الكلم وجم علله ويكون القلب وال قدر عليه غرم فيسته مصنوعاً من اللهب، إذا احت. الرامن النوث طلبه ويكون القلمة وهما عند المرتبي يقى بنقاء جميع الدين، وإن لم يقدر عليه فالجواب فيه كالحواب فيما إذا الكسر عن المرتبين الأن لمربين لم يكن من حهد، فكان الكسر عند، من ضر صبح أحد، وإن أبي الرامن ، والمرتبين أن يادهم إليه القلم، ورصياً أن يكرن وهذا، وهو مكسور، فلا صبيان هلي الرجل؛ الأنه لو صبين بمهابلة الجودة بالفرادها.

هال سميس الأنبه السرخيس: ذكر محمد رحيه الله إنه الربعن والمرتبن، والعبر إماء الربعي الدرسة والرامحية رحيم الله في الأعمل أيضاً الرئين من أخر خاتم فضة، فيه من القصة درهم، وهيه فعن بساوي تسعة معشره دراهم، فهدك الخاتم، همك بما فيه عند أبي حميلة رحمية المدعش كل حال، وعلى قول أبي يوماعا، ومحمد رحم بهم أالله.

١١٤ومي غ أرهر

وأما إذا الكسر المفعل دون الحلقة ، يسقط من الديل الذي كان بإراد الفعل بغدر ما التقفل الفعل بغدر ما التقفل الموادد وإن التقفل الفعل المرادد وإن الكسر الحلقة ، فالوحن باحبار عندهم جميعًا ، إن كانت قمية الحلقة درهمًا ، أو أقل ، فإن ختار الترك بعلى قول أي حنية رحمه الله : يترك بالقيمة ، وعند صحمد رحمه الله : يترك بالقيمة ، وعند صحمد رحمه الله : يترك بالقيمة ، وعند صحمد رحمه الله : يترك بالقيمة وصف درهم ، فعنى قول أي حنيفة رحمه الله : إذا اختار التراد بضمنه جميع قيمته وبعد عند مند عند تنفي الحلقة بقيمته درهمة الله ، ولكن من الدهب ، وعنى قول أبي يومنه . يترك عديه تنفي الحلقة بقيمته من اللهب .

وعند محمد وحمه الله: إن أوجب الكسر نقصها لصف درهم قدر الصناعة، قإنه يجمر الواهن على لفكالله يجميع الدين، والا يخبر، وإنا أوجب الكسر نقصاناً أكثر من نصف درهم، يخبر الراهن، وإذا اعتبر البرك، يتركه عليه بالدين، الاباكتيمة

14.44 قال في الاصلى أيصاً وجن رض عند رحل طبيقاً أو توراً و أو كوزاً الدولاء أو توراً و أو كوزاً الدولاء وقصل عند رحل طبيقاً وأو توراً و أو كوزاً الدولاء وقل الدولاء فإن كان عند دولاء تكسيل الآن الجودة لها قيمة هلى الفرادة في عبر مال الرباء وإن كان مورواً ، هون الراهن بالحيار إن شاء أفتكه بجميع المبيز ، وإن شاء تراك عليه والقيمة عبد أبى حنيفة وحده الله ، وعند محمد وحده الله : بنرك بالدين ودكر قول أبى يوسع وحده الله في هذه السائة مع أبى حيفة وحده الله

قال شسس الاتمة السرخسي : وما ذكر من قبوله ابن يوسف رحسه انه مع أبي حيمة رحمه انه في هذه للسلاة لا يستقيم على ظاهر رورة أبي بوسف رحمه انه ويما إدا كان بي الرهن" فضل « لأن عنده يشيع الأمانة في الرون والحودة . الاحداد الله الكراء على في الزيادات : وإذا وهن رجل عند رجل كر حنطة يساري ماثني درهم عانة درهم، فهلت الكراء هذر المرتبي مستوفياً دينه منصف الكراء الأن بهذا القدر وقاء بالدين مراحبه الله الكراء الأن بهذا القدر وقاء بالدين مراحبه الله الراحي ما قيار إن فسه الكراء أو أصابه ماه، فعلى قول أبي من بصف وحمه الله الراحي ما قيار إن فشاء أسكر بحسيم الدين، وإن شاء أسمن المرتبي من في الكرامي بالصمال عنزلة المصف الأحراء ويكون رحاً مع ما فسمن المرتبي وعالم معالم المراجب وينبغي على فياس الدين، وإن شاء توك نصفه للمرتبي بدينه، هكذ ذكر في الكتاب، وينبغي على فياس مسألة القلب أن يقال على فول محدد رحمه الله : إذا لم يدمن القصال في فلفسون بأن التفعيل من فيمة المكر ماتة ، أو أقل أنه يحمر الراحن على الفكاك بجميع الدين؛ لما مراء وتم يذكر فول أبي حتيفة رحمه الله في الكتاب، والصحيح أن فوله نظير قود أبي يوسف وحمه الله.

الفصل الحنادي عشر في الذعاوي في الرهن والخصومات فيده وما يتصل بدلك

18.74 - قال محمد رحمه الله الوزد الدمي الوهن الواحد رحلان من واحد، كل واحد منهما يلك على وجهين المواحد منهما يلد على المراحد منهما يلد على المراحد الله على المراحد المراحد المراحد المراحد المراحد على المراحد المرا

الشائي: أن يكون الرحل في أيديها ما الشائث: أن يكون في يدائر هن، وفي الوجهان بسبطان أردي والمائة المراد وفي الوجهان بسبطان المراد والرجهان المراد أرام أرادا والمراد والمراد في الفياس أن لا منطقي بشيء من الرحن أو احد مسهاء وفي الاستحداث: يقطي بنصفه لكل وحد منهما بنصع حقه، وبالقياس أخذ لقوة وجهد.

هكذاذكو في رواية أن سليد الداد وذكر في رواية لبي حفص : أنه لا يضصى الواحد متهما يشيء من الرهن قيدما واستحساناه لانالو قضينا بلك. إما أن نقضى لو حد تنهما بعد بينه، ولا وحد إليه . إد ليس أحدهما بأولى من الأخر، وإما أن نقصى لهما ، ولا وجد إليه أيضاً و لانالو قضينا نهما إما أن نقضى معقد واحد كان رهن منهما بعقد واحده ولا وحد إليه الان بينة كل واحد منهم أنبت الرهن منه بعقد على حدة ، فمني فضينا بعقد به الشهود، وإما أن نقضى لكل واحد منهم بعقد على حدة ، واحد منهم بعقد على حدة ، كما شهد به الشهود، وإما أن نقضى لكل واحد منهما بأولى من الاخل خفينا بقائد واحد منها بالرائل وتضينا بقائد على المحاج إلى أن نقضى الماصه بعد دلك، إذ ليس أحده ما بأولى من الاخر، فيتمكن

سينته الشيوع فيه ، ووهن المتباع باطل، ولو كان مكان دعوى الرعل دعوى الشراء في حقد الصورة شفني لكن والحد مصف الشترى ، وطريقه أن نقضى شيراء كل واحد منهما في الكل، كما لو شهديه شهود، ثم تنبت الدصفة في المعل بصكم الزاحمة، وإنه تمكن فيه الأنابع النباع صحيح.

الوحه الثانى: أن يقع الدعوى بعد موت الراهن، وإنه على ثلاثة أوجه أيضاً. ومن الوجه الثاني: أن يقع الدعوى بعد موت الراهن، وإنه على ثلاثة أوجه أيضاً. وإن ثم يؤرخا، أو ترخا، وتدريخهما على السواء، فقيما إذا كان الرهن في أيديهما، أو في يد الراهن القياما أذ لا يقضى لواحد منهما أسرة للفرمان، وعداحد أو يوسف رحمه الله، وهي الاستحسان: يقضى لكن واحد مصمه الرهن ينصب حقد، يباع الرهن، ويقضى حقد، يباع الرهن، ويقضى عن كل واحد مصمه الرهن يناهم من نصف بين كل واحد ملائمة في المراه، وإلى المرتبعة المراهن من نصف بين

وبالاستحمان أخذ أو حندة وحمد انه ألا محمد وحمد انه مضطرب في الكتب، فأبر يوسف و حده أنه مضطرب في الكتب، فأبر يوسف و حده انه اعتبر وابعد وفاة الراهل بحل حياته، وأبو حنيفة وحمد انه فال عبال حياة الراهل بعلى بالمحال المحال المحال

⁽¹⁾ وفي الأصل: للرهن ــ

⁽٢) رهي الأنهال: استحمالًا على روية أبي حقيمة: لأما لوقصينا = إليه ..

التيوع و الأنه كما تحكن الشيوع ياحب الشبية ، فهذا سيوع لا قرار له، فكذا هذا، ويدما إذا كان الرجل في يد آخذهما بقض لصاحب اليار، كما في حال الحياة.

التربي، وأقاما البيئة، والرحن في بدأ ودعما فهذه المبالة على أربعة أوجه الأرحن من والحد، وأمارة الدعبا الرحن من بكرار الراهنان غالبان، راهن الخارج، ورحن ذي البد، وعي هذا الوجه يقضى بالرحن بذي البد، وعي هذا الوجه يقضى بالرحن بذي البد، وعن هذا الوجه يقضى بالرحن لذي البد، والأرجاء أخرج أسبق الأوده بقضى خصماً للحي للخارج الأله ألت ببيئة أنه مرتبن في ما في بده، والمرتبن لا بشصب خصماً للدعي المرتب في حالى غير خصم، فصاد كأنه أنه يقع البيئة، وحاك يقصى لذي البد، في حن فذا العني لا في بن ذكر التاريخ، سبقه، وعدم ذكر، وبخلاف لذي البد، في حن فذا العني لا في بن ذكر التاريخ، سبقه، وعدم ذكر، وبخلاف لذي البد، في حن فكان المناه، وعدم فكر، وإن كان البائحان غيائي، الأن هناك وساحب الساحب حصل الأنه يذعى الملك لنفسه، والتناف بناه بناه بناه المناف المناه، وكان المناه حصر، وأقاه البيئة على الملك المعمد، وهناك يقضى قدم الهذال يتصب خصماً للمدعى على ما مر،

التاني. أن يكون الراهان حاضرون، وبدّ ضي به رمثًا لتحارج و الأسهما إذا كاما حاضرين، فكل واحد منهما ينصب حصمًا لصاحب بأنه يدعى أنه ملكه رحمت و فيجعل إلى الم البينة من المراهبين عند له إقامة البينة من الراهابين، وأو أشام الواهبان البينة على الملك المطلق، وأحدهما حاضراً أي أحد المراهبات، والاخراعات، فإنه لا يقضى لتخرج من لم يحضو الراهن الأحراء وهذا الجواب ظاهر فيما إذا كن من الحارج حاضراً، وراهن دي البد غائلة أما إذا كن راهن مي البد عاضراً، والآخرج والمنادي البد غائلة أما إذا كن راهن مي البد عاضراً، والأخر غائلًا ينتصب خصمًا للخارج والأنه بدعى المنه لتمسه والراهن من في البد، وإذا انتصب خصمًا عجارح قبلت بنا أخرج في إثبات لللك لراهن و لأن المالج مرابي و والرئين عنزية المودع ينتصب خصمًا فيما بستحق لصاحبه لأراهن والمن المعط، فيما بينة الخرج، ويقصى بالرهن فه وكان الأدرج ويقصى بالرهن فه وكان الخراج ويقصى بالرهن فه وكان الخراج ويقصى والرون كان مودع الخرائل المنادج، وإن كان مودع الخرائلة ولانه وقائل أولان وقائل مودع الخارج ويقائل مودع الخارج ويقائل مودي كان مودع الخارج وينان كان مودع الخارج

غات ما قال موضع صاحب البد حاصراً ، وطريقه ما قلنا ، والخواب وهو الفرق بين مسألة الموضع صاحب البد حاصراً ، وطريقه ما قلنا ، والخواب وهو الفرق بين مسألة الموضع الحين المارح الخدرج بلد ، الدال لموضع ما ودعه فيئًا ، والموضع بسعب حصيدً في إثبات الفلك لموضعه ، أما الموتين طارح ، فكما يثبت الملك لمواضعة ويتبت على واهنه الدين لسمسه ؛ لأن المرض دون الدين الايكوب وليس عن واهمه خصم في حق إثبات الدين ، فلم تقبل بية في حق إثبات الدين ، فلم تقبل بية في حق إثبات الدين ، فلم تقبل في حق إثبات الدين الايكوب المنظمي المواضعة المالة بالموضع بالمواضعة المالة بالكوب المنظمي المناسعة عما الدين عصر المواضعة المالة واذا حضر الأن يقضي للخارج .

قال من الكتاب والا أنظر في هذا الاإلى الأول، والاإلى الأخراء الان الرمن ليس من قبل إلسان واحد. بريد ميث أن، لهارج، وما البد في هذه الصورة إذا ارحاء وتاريخ أحدها، أسبق الا يقصى الأمينهما تاريخا، وإلا يقضى اللخارج، هكذا ذكر محمد وحمه ألف، وهذا الحواب إنا يستقيم من محمد وحمه الله على طروى عنه أنه الا عبرة المنازيخ في دعوى اللبت الطفق، ويكون خارج أولى على كل حال، أما على الدواية الني روى عنه أن الدويج عبرة، وهو فول أبي حريفة وحمه الله يقضى الأسبق الراحاس تاريخا بفضى عارهن عن ادعى الرهن مه.

14/41 - قال عبد في مدى وجل، ادعى وحل أنه عبده، وأنه رحم من فلان المائب بالف درهم، ونه بقضى به المائب بالف درهم، وفيضه فلان مه و فاواليد بقول العبد عبدى، فيه بقضى به المدعى، لأن صحب البدائه العبد حصماً له الآن كن واحد مهما بدعى الملك بنفسه في السبب، وإنا قصى به لمسلمى، ذكر أنه بوحد منه، ويوضع على يدى عدل حتى يحتبر المائب، فإنا صفقه، بشت الرهن، وإن كلبه لا ينبت الأم إقرار بحق في ماله، فيقف على تصميفه وتكفيمه كما لو أقر بملك هذا العن للغائب، ثم مرض بن هذا، وبينما إذا أقر بالملك للفائب، فوله لا ينزع من بده ما لم يحقيم المترانه رهاً دكر أنه يؤخذ مه و برضع على بدى عدل.

والمرق أنه إذا أفر بالرهن عمد أفر أنه ليسن له حق ومسالته • الأو الراهن لا بصلح عسكًا للرهن علوبق البيامة عن الرئيس ، فهوا عد بإفراره ، وإذا أفر بالملك للضائب ، فيما أفرانه ليس له حق ومسالته هذا اللبند • الأنه يتعسن أن يكون عسكًا لملك النور بحكم البنوة

عنه

١٨٠٨٧ - ولو غاب الراهن، وقال المرتهن: هذا العندرهن في يدى من قبل علان مكذا، وأن هذا الذي في يدى من قبل علان مكذا، وأن هذا الذي في يدى من قبل علان على ذلك بينة، وأن هذا الذي في يدى من قبل ذلك على ذلك بينة، فإنى أدفع العبد إليه، هكذا ذكر محمد رحمه الله في. الأصل : قال شمس الأندة السرخسى: القائس لا يقصى له بالرهن الأن فيه قضاء على الغائب بالدين، وليس عنه خصم في ذلك، ولكن يقضى بأن وصول هذا العين إلى يد في اليد كان جهة المدعى بالعصب، أو الإجازة، أو الإعارة كما شهد به شهوده، فيقصى له يعقى الاسترداد، وذو البد خصم في ذلك، هذا الخلاف عالو لم بدع على في البد الأخذ من يده، فإن ذا البد الإجتمع، حصاً.

۱۸۰۸۳ - وهي حيل اختصاف : رحل في يديه رهن، والراهن غائب، فأراد المرثين أن يديه رهن، والراهن غائب، فأراد المرثين أن يتبت الرهن هند القاضى حتى يسجل له بذلك، ويحكم بأنه رمن في يديه فأطلخ في دلك أن نآسر المرتين رجلا غربيًا حتى بمعى رقبة هذا الرهن، ويقدم المرتين يبنة عند الفاضى أنه رهن عنده: فيسمح الفاضى بيئة هنى الرهن، ويقضى مكونه رهنًا عنده، ويدفع عنه خصومة الغرب.

فهذا تنصيص من الخصاف أن البيئة على الراهم "أمسموعة، وإن كان الوهن غائبًا، وهكذا ذكر محمد رحمه الله عي دعوى المجامع، وهي الأصل " في معنى المواصع، وذكر في موصع أخر من رهن الأصل"، وشرط حضرة الراهن لسماع هذه البيئة، ونشابغ فيه مختلفون، بعضهم قافرا: ما ذكر في رهن الأصل أن حفيرة الراهن شرط وقع غنظًا من الكانب، والصحيح أنه لا ينسترط حضرته، ألا فرى أنه لو أفام ذي البديئة أن هذا العن عنده وديعة من جهة فلان أو غصب، أو مضاربة، قابه لا بشترط حضرة فلان لسماع هذه البيئة، فكذا ههنا، وبعض مشابخنا قانوا: في المسألة بشترط حضوة فلان المراهى كارمت منه، فقد استحقه، ولا يمكنه الحفظ عند خصومة غيره إياه هيه إلا ياقامة البيئة، فصار خصباً فقد استحقه، ولا يمكنه الحفظ عند خصومة غيره إياه هيه إلا ياقامة البيئة، فصار خصباً في ذلك كما في الوديعة، وأنباهه، وفي الرواية الأخرى الفاصي لا يقبل هذه البيئة في ذلك كما في الوديعة، وأنباهه، وفي الرواية الأخرى الفاصي لا يقبل هذه البيئة

قال نسمس الأنمة المرخسي في أشرح كتاب الحيل! وهو الصحيح؛ لأنا في قبول هده البيئة على الرهن قضاء على الغالب، ولا حاجة لدى البداؤل إليات وقك لدقع خصوصة المدعى عن نفسه، فيان بإليات وصول العين إلى بده من جهة فلان يتدانع لمحصوصة عنه، كما لو أقام بينة أنه وديعة عنده من جهة فلان.

قال رحمه الله : وقد أجاب محمد وحمه الله يهذا في نطائره في اللمبير الكبيرا"، فقال: المدد المرهون إذا أسر، ثم وقع في الغنيمة، فوجده المرتبين قبل القسمة، وأقام البيئة أنه رهن عنده لفيلال، وأخذه لا يكون هذا فيصياه على الغالب بالمرهن 3 لأمه لا بحتاج إلى إثبات المرهن - لأن إثبات الوديعة كان فه، قبن بهذا أن قبول هذه النبنة لإثبات المرهن لا وجه إليه .

١٨٠٨٤ - وإذا قال الراهن؛ وهنتك هذا التوب، وقاد في تعمير ب وقال الرئين؛ وهنتني هذا العبد، وفيعيت منك، وأقاميا البينة ؛ فالبينة بنية له تهراها كان العبد، والتوب قائمين في يدالم نهرة لأن المرتهي بشك الحق لنفسه ، والراهار شب الحق لغيره ؛ والأنه لا فياندة في قيمه أن مية الراهارة الأن بلعد نين واذلك ؛ لأن الراهار في حيفه غير لازم، وإن كانا هالكون، وفيمه ما يدعى الراهو: أنه رهنه أكثو، وأفاما لبينة، فالبينة مِنةُ الرَّهُورُ ؛ لأنه بثبت زيادة إيقاء، ولو قال المرتهن: وهشي العدد، والنوب جميعًا: وقبضتهما منك، وقال الراهن: لاء ما رهنتك ألتواب وحده، فاسبنة بينة المرتبين، وإذا أقدم الراهن بينة أنه راهن هذا الرجل عبداً سياوي أنهين بألف، وقبصه ونه وارأتك الرئين ذلك، ولا يسري حافا فعل بالرهن؟ فالمرنهن ضامن لقيمته؛ لأنَّ الثابت بالبيئة كالمتابت عبات ولو عابنا الوهن والقبص، ثم جسم بعد ذلك يصبر ضامنًا مالجمود فيمة الرهن، كفا ههناه وإداصمن فيمة العبد بحسب له منها ألف درهم، وبرد الدائي على الراهر، ولو أفر المرتبور، ولدعى المرت، قالا فيسان عليه؛ لأنه أمين في الزيادة عني الدين، ولم يوجدمنه جحود حئي يضمى الزبادة بالحجوده ولوائم يجحد الرهنء وحادبعبك يساوي خمسمانة، وقال: هو هذا العمد، لم يصدق على ذلك؛ لأنه ثبت بالبينة أن الرهن عبديساوي أنبرت والذي أحضره لسرينت الصفةء والظاهر يكذبه فبما فالرء غلايقيل قرقه⁶⁰. إذا جحد الراهن ذلك. 14.48 - وإذا كان الرنفن رجلي، وادعى المرتبن عليهما رهنا، وأنام البينا على أحدهما أنه رهنه، ونيضه، والناع لهما جميعاً، وهم بجحدال، فإن للدى الرهن أن بحلمه الذي نم يقم عليه البينة؛ لأمه ادعى عليه رحق، وقد أنكره، ولا بينة به عبيه، فيستحلف رجاه النكراه، فإن نكل بثبت أرهن عليهما يسبين محتفين، عنى الناكل بالنكول، وعلى الأخر بالبينة، وإن حلف رد الرهن عليهما؛ لأن الرهن النفى من الأصل في نصيب الأخر، لم يثبت الرهن عليهما؛ ولا يقضى جفه، ولا يقضى بالرهن بتصيب الآخر، لم يثبت الرهن في حفه، ولا يقضى بالرهن بتصيب الآخر؛ لأنا لو قضينا به لقضيا برهن المثناع، وإن كان الراهي واحدا، والرئين، فقال أحدهما: ارتبنت أنا وصاحبي هذا الثوب منك عالة درهم، فأما ملى ذلك بنة، وأذكر الرئين الأخر، وقال: لم يرتبه، وقد قبضنا النوب، وأدكر الرئين الأخر، وقال: لم يرتبه، وقد قبضنا النوب، وأدكر الرئين الأخر، وقال: لم يرتبه، وقد قبضنا

فيال أبو يوسف رحمه الله . لا يقتضى بالرعن أصلاء وبرد الرهن على الراهي. وقال محمد رحمه الله : يقصى، فأبو يوسف رحمه الله يقول: تعقر القضاء بالرهن على الجاحد لجحوده، وتعقر القصاء يرهن الكل من الدعى؛ لأنه لم يدع ذلك، وشهرد، لم يشهدوا به، وتعقر القضاء برهن التصف منه لمكاذ الشيوع، فلا يقصى بالرهن أصلا.

وم حدد لدوحه دافع بقول الدين أثبت الرهن موسا، ولد ذبك والأن لا بمكنه إنسات الرهن من نفسه ، إلا بالبات من صاحبه والأن من وهن شيئًا من النبي، وقبل أحدهما دون الآخر ، لا يصح الرهن في القابل ، فكان الرهن منهما حميعًا بيئة المدعى ، الرهن منه ، وللإنسان أن ينب سبب حقه ، هبنيت الرهن منهما حميعًا بيئة المدعى ، فيعتبر بها لو ثبت عبالًا ، وهناك بجوز الرهن ، ويتناويان الحمظ إذا كان الرهن شيئًا لا يحتمل القسمة بعفظ هذا يرمّاء وهذا يومًا ، إلا أن في نوبة الحاحد لا يجعل الرهن شيئًا لا يده الإقرار، أنه لاحق له في إمساكه ، قبوضع على يدعدل و لأن مدعى الرهن مفر أن الراهن له يرض بحفظه وحده ، فيجعل مكف إلى أن بصل الدي ياني مدعى الرهن ، فإذا وصل ، وفرغ الزهن من حقه ، يرد على الراهن ، وإن هلك في يدى مدعى الرهن ذهب ، من المال .

⁽۱) هکند در ط درگای در الأصاروف او ام استند.

۱۸۰۸۱ - وإذا استعار من أحر ثوبًا؛ برهنه بدينه ، وقصه ، ورهنه ، ثم إذ رب الثوب مع الراهن احتلقا ، وقد هلك النوب ه فقال رب التوب : هلك قبل الفكاك ، وقال الراهن مع يبيه ؛ لأن رب اللوب يدهى أنه قصى من المستعبر من مالله وله حل الرجوع بما قصى على الراهن ، وهو منكر ، وكذلك أو قال المستعبر من مالله وله حل الرجوع بما قصى على الراهن ، وهو منكر ، وكذلك أو قال الراهن : هلك بعد ما رهنته أن أرهنه ، وقال رب النوب : هلك بعد ما رهنته أقبل أن تأمينته وقال بينته ينق رب النوب ؛ لأنه يثبت يبينته إيضا من الراهن مع بينه ، وإن أقاما البينة ، طالبية بنة رب النوب؛ لأنه يثبت يبينته إيضاء من الراهن من ماله ، والراهن بيسته ينفى ذلك ، هكانت بينة الراهن أولى بالنوب.

وإن حلك النبوب في يد الرتها في هذه المسألة ثم اختلف الراهن، والمرتها، ورب النوب في قيسة النوب، فالموتها، لأن يسكر زوادة صدائه، وقو اختلف رب النوب، والمرتها، لأن يسكر زوادة صدائه، وقال الراهن: رب النوب، والمرتفى أن أرحه بعضرة، فالمقرل قرب النوب؛ لأن الإذن يستفاد من جهته "، وإذ أفاما البيئة، فهي للواهن، وموئ عن ضدال المهمة الأنه يتبت بيته دعواه على رب الثوب، ورب النوب، يشبت إقواره له أنه أدن له أن يرحه بعضوة، والبيئات مشروحة الأنسات الدعوى على الإنسان مشروحة الأنسات

۱۸۰۸۷ - وإذا تسهد أحد التساهدين على الرهن عادة ، والأخرطي بالتين، فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله ، ولا يقضى بالرهن أصلاه الان الدين بهذه الشهادة لم تلت عنده؛ الأمما لم يتنفأ على شيء لفظا "، وإدا لم يثبت الدين لم يثبت الرهن؛ الأن الرهن بدون الدين لا يكون، وعندهما بقضى دارهن عادة، وإذ تسهد الرهن؛ الأن الرهن بدعى المائة لا يقبل شهادتهما؛ لأنه أحدهما بحائة والخمسين، وإن كان الرئهن يدعى المائة لا يقبل شهادتهما؛ النه الشهادة عد شت على المئة والخمسين تقبل الشهادة على المئة وويقصى بالرهن بنالة، وهذا عندهم جميعًا؛ لأن الدين بلده المشهادة فد ثبت

⁽¹⁾ وني الأصل: معد أبدار نبته.

⁽¹⁾ وفي ط (من حصته .

⁽٣) وفي الأصل أملا

يقسر المانة عندهم؛ لأنيسما الفضاعني المائة لفظاً، وإدائيت الرهن بهذا المقدار أمكل القضاء بالرهن بهذا القدار، ثم فرق ين الرهن وين البيع، فإنا في ياب البيع، أن شهد أحد الشاهدين بالبيع تبانة، والأخر بالبيع بمائة وخمسين، وأنبائع بدعي البيع عائة وخمسين، فإنه لا يفيل شهادتهم أصلا، ولا يقصى بالشرء بمائة، وإن اتفق الشاهدان على نفائة.

والعرق أن عي باب البيع قو فضينا جانة لاتفاق الشاهدين على المائة في الابتداء المتجنا إلى نقضه في الانتهاء، فلا يقضى به عي الابتداء قصر المسافة؛ لأما إذا قصينا في باب البيع بالرهن " بما الفقا عليه، وهو مائة على المسترى للبائع، لابدوأن بقضى على البائع بالمبد للمشترى بما انفق المساحدان عليه في العبد، وإما العقا على العبد على قدر ثانيه؛ والذي شهد بمائة قلم ثلثه؛ لأن الذي شهد بالمائة يقول: جميع العبد للمشترى بائة، وإلى الفقاء بالفقاع على قدر ثانيه، وإذا وجب القضاء بالفقاع عليه بإزاء المثلوب من المبد، وإما انفقا عليه بإزاء المثلوب من المبد، وإما انفقا عليه بإزاء المثلوب من المبد، بالمقياء بالفقا عليه بإزاء المثلوب من المبد، بالمقياء والذي شهد بالمائة بقول. ثلث العبد بالمائة، وإذا وجب القضاء طائى وإذا وجب القضاء من العبد بالفائة، فيحب القضاء طائى المائة، وإذا وجب القضاء من العبد بالفقاء عليه طازاء ثلثى

الفصيل انفاني عشر في المنفرقات

المدادة المرتبية الله المرتبية المرتبية وهنت الرحن في يداوتين و الدادة عقد ونسان بالبيدة الله الم المرتبية المدادة المسائل سابقة المدان بالبيدة الله المرتبية الدارة المسائل سابقة المدان على المرتبية الدارة المسائل سابقة المدان على المرتبية الدارة المرتبية الدارة المرتبية الدارة المرتبية الدارة المرتبية الدارة المرتبية المرتب

الرهن، <u>دين قبيصيم؛ فيلآنه شيرط أن يكون الرهن عند الرتين سناصة، نديكون عند</u> الراهن، فهو جزئة مانو قال: رهنك يومًا ويومًا.

الشامي. إذا شيرطا ذلك بعد قام الرهن، فإنا لم يقيض المرتبن الرهن لا يصبح. وإذا قسصه صح، تدولاً قيضه، وباء مالراهن إن باء مه وهو عي بدالرتبن، فالقمس للمرتبن، وإذا أخذه من يذ المرتبن، ثم باعه، فالشمن للراهز، ولا يكون الرنبن أخص مه.

1899 - الأب أو الوصلي إذا رهي مناع الصعير بدين نفسه الفياس أن لا يحوره وهي الاستحمال: بجوز، وهذا قول أبي حملة ومحمد , حمهما الله

وألما علم أنوال أبي يوسف رحمه الله : فلا يجوز فياساً واستحساماه وهذا الأل الرهن إيضاء حكمي، والأب، والوصي بمثكان إيضاء دينهما من مال الصخير حكماً بالريم معاهما حتى إبهما لو باحا من مال البتيمومن رب ديبهما بحثر موعليهما من لدين يحوزه ويقبر القياصية بور مناكان للمشترى عليهمنا من الديوس وبين ما وجب للصبي على المشتري، وعند أن يوسف رحب الله ﴿ عِلْكَالَ ذَلِكَ ، وَلَا نَقَعَ الصَّاصِيةُ فَكَذَا الْإِيضَاءُ بالرهوري وأجيره واخلى أنهما لوأرادا إيفاه درنيها على الحفيقة مررمال الصغيرة لا يمنكان ذلك، وإذا صبح الرهن بدينهست، وهلت الرهن في بدالرتهن هلك عا فسم، ويضمن الأرب والوصل للصغير قبمة الوهن إذا قالت القيمة متل الدين، وإن كانت أكثر مبه يضيمن مفدار الدين، و لا يصمن الربادة؛ لأنَّه فيما زاد مودع مال الصخير، وذلاب. والوصم هذه الولاية، وإذا كانت على المبت دين، وله وصيء فارهن يعص مال المبيت من بعض خرما مه لا يجوز ، وكان تباقي الغرماء نقصه ! لما ذكر ما أن الرهار ايفاء حكمي، ولو أثر الوصي بعض العرماه بالإيقاه الحقيقي لا يحور فكذا إذا أثره بالحكمي، و ذا رهن لوصي حادمًا لليتيم من مال تقسه مدين له على البتيم، أو رهن حادمًا له من النيتيم، لم يجز، ولو رهن الأم مناع نفسه من ابنه الصغير، أو ارتهن متاع الصغير بدين ال علمه بجوز إدا لمنتجار ثومًا لمبرهم بدينه جازاء وإذا رهنه بدينه بأي شيء ما كالذه ويأي قدر ما كان، فهو جائز لحصول الإعارة مطلقة، فهو بمرقة حصول الإعارة للانتقاح معللتة

۱۸۰۹۱ - ولو سندي له شيئًا فرهنه بأقل من دلت. أو أكثر فهلت ، فننسألة على الإنه لوجه

لأول: إذا كانت قيمة النوب مثل الدين استمي بأن كانت القيمة عشرة، والدين عشرة، وفي هذا الوجه إذا رهن بأقل من عسيرة، أو التشرين المشرة يصيير صامةً للناب

مثاني: أن يكون فيمة النواب كنو من الدين النسمي بأن ثابت القيمة فني عشراء والذين للسمي عشراء، وهي هذا الرجم إذا رهن بأكثر من المسمى، أو أقل يصمل قلمة القراب

التمالات أن يكون فيدة النوب أفر من الدين استنبي بأو كانت تسعة ، والدين المسرة ، وفي هذا الرجع إلى الاعلى المسمى تصدن قيسة النوب ، وإن نقصر ، إن كان التفصال إلى شام الفيسة بأن وهم بتسعة لا يصامن ، وإن كان الده ما ان أكل من دات بأن وهذه بصالية بضمن قيمة النوب ، وإن أهاره ليرهنه بشيء مسعم، فرعته بعشي المن ، أو أهاره ليرهنه من رجن مساهد فرهنه من وجن التر فسنه .

والخدصل أن م كان مقيداً من التقييد بحب اعتباره، وفي كل سوفيع لم يصر المستمير مضائفا، وطلك الرحق في يداخرنين براسع المدر على المستمير عدوات صار المرتبن سمتو فد الله المرتبن سمتو فد أنه قصى وينه من ماله المرتبن سمتو فد أنه من هذا أنه قصى وينه من ماله بأمراه وقيا المرتبع بقصر ما حصل الفصاء، وإن لم يكن أسابه عبد وهب من الفير محسميه ووجب لرب الفيل منله على فراهل الأن القضاء حصل خلك القدر، فلو مستميم المستمير الرهن الفوب فير أنا برهاه أثمر وعا بفيه مرئ عن المراهدة أنه رعا عن مرئ عن المستمير الرهن الفرب في فرحه أن المستمير الرهن الفرب في المراهدة أن المستمير الرها عن المراه على أن المستمير الرها المراه على أن المستمير الرها عن المراهدة المراهدة المستمير الرها عن المراهدة المراهدة المراهدة المراهدة المستمير المراه على المراهدة ال

14.99 وذكر شدس الأثمة السرحس ، أن شنعير الإيم "بالعود إلى الوعاق ، وإعايم أ استسعم هما مارض و التسليم إلى المرتبى ، فإذ يد الرس ههنا مو حيث العني ، كيد العيم حيث تعقق منصوده ، وقال ذلك عمرالة الرد على الذلك حكمًا ، فيمراً بهائه الا بالعود إلى الرفاق، وإن كان فتكم ، فم استحمله صمته ، فلو ترك استعماله ، نم

هلك مأفة أخرى لا ضمان عليه .

هَال شَمِسَ الأَنْمَةُ السرخِسي: الأنه بعد الفَكَكُ مودع، وإنه ببرأ بالعود إلى الموفاق، وأشاد شبخ الإسلام في التعليل إلى أنه مستعير، وإيراء، بالعود إلى الوفاق.

١٨١٩٣ - قال في " الجامع" : رجل استمار من آخر جارية ليرمنها بدينه، نفعل ذلك، ثم مات المستعير ، ولم يدع مالا، وطلب الرئين من الفاضي أنَّ يبيعها بعينه ، وأبر صاحب الجارية ذلك، فالقاض لا ببيعها؛ لأن المعبر إنما رضي بالرهن، والبيع ليس من موجبات عفد الرهن، ولكن بقال للمرتين؛ احبس الرهون حتى يقضي اللعم حقه؛ لأن المعمر رضى مكونها محموسة عند الوتين حقًّا للمرتين، وعلى القاضي إيفاه الحقوق ، لا إبطالها ، فإن قال المعير ، وهو صاحب الجارية للقاضي: بعها بالدين ، وأمي المرتبيز ذلك، فإنه ينظر إن كان في ثمنها وفاء بالدين، لا يلتقت إلى إماء المرتبين، وإن كنان فيه إزالة يده عن الرهون، وإن ليوبكن في تُعتما وفياه بالدين، لا بماع بدون رضي الموتهن، فإن كان في شعشها وفاء باللجن، فبيعت به في الدين، واستوفي الم تهن ثعنهاه ثم ظهر للمستمير مالء فإنه يرجع فيه المعير بالمخذه المرتين؛ لأنه لما استعار المشعير الجارية منه ليرهنها باللبين مع علمه أنها ربما يبلك، وعلى الاعتبار الهلاك يصير هو قاضيًا ديته بها، وصار طالبًا من المبر إن يقفين دينه بها، وصار المبر راضيًا بذلك، أكثر ما في الباب أن القضاء ههنا بالبيع، والراهن ما رضي بالبيع إلا أنه رضي بالقضاء، والبيع طريق القضاف ولاعبرة لقطريق، وإقا العبرة للرضاء وإنه حصل رضا المعبر، فلهذا كان له حق الرجوع في مال المشعير ، ولو لم يحت المستعير ، ولكن مات العير ، وعليه ديون كثيرة، فإن كان المستعير موسرًا قادرًا على قضاء الدين أمره القاضي بأن يقضى دينه ، ويصبر الوهن لغوماه المعبو ، وإن كان المستعبر معسرًا كانت الجارية وهنا على حالها؛ لأن الرئين كان أحق بالرهن من المعبر حال حياته، فكذا بعد وقاته أحق به من غرماه ، فإنَّ اجتمع غرماه المعبر ، وورثته على بيعها لقضاه الدين، وأبي الرتين بالجواب فيه على المعير الذي فلنا: فيهما أراد المعير ذلك حال حياته، وأبي الرتين، وأجناس هذه السائل في رهن الجامع .

كتاب المضاربة

هذا الكتاب ينشمل على ثلاثين فصلا

الفصل الأول في بيان سرائط الضاربة، وحكمها

بالقصل انتاني فيما يكون وضاربة بغبر لفطون

الفصل الثانث في ميان ما يحور من مصاوية من غير تسمية الربح، وما لا يحور .

القصل لرامع في بدلاح لا يكون مضارعة مع لفظها.

الفصل الحامس في اللشارية يشترط فيه الربح لأحلحما، ويسكت عن الأخر.

الفعيل السادس في شرحا طريح لذلك

الفصل المشم في الرجل يدفع المال بعضه مصاراته. ويعضه لا .

الفصار الثامل في بيانا ما يملك الضارب على رب المال من التصرفات، وما لا يملك

للقصل النسع فيما يشترط على للضارب من السروط

الفصل العاشر في المسارب بدفع الذكر إلى عيره مضاربة .

العصل الحادي عشر في المصاربة بالشيء بكون على عبر ما أمر به بحوز ، أو لا يحور .

لفصل لتاني عشرافي نهي وب الذل الضارف هن العمل، وفي العزال المعارب،

الفصل الثالث عشر في المصارب يمنع عن التفاصي، وعن البيع حتى بجد رمحًا.

القيمين الرمع عسير في دفع الفينارب بناك الفيناء بة نفيناه فإلى وب الثاناء وحي بيم أحدهما ماذ الفيارية من الاخر

الفصل الحامس عشرافي نفقة اللضاراب.

القنسل السادس عشرافي دفع لنصارات بال المضارية مرابحة

القصين السابح عشرافي المفسارات بشهد أفه بشتري لنفسه وأوكان فالك بعدالشراء وأر

وف الشراف

العصل لمناس عشرافي وقع المالين مضاربة على التراوف

القصل الدميع عشر في عنل عبد المضاربة، وفي كتابته، وفي بعواه ــــ، ولد جاربة المصاربة

العصل المشروق في هلاك مال الضاربة قبل الشراف أو بعده.

التصل الحادي والعشرون في جحود الصارب مال الضاربة

الغصين الثاني والعشروان في قسمة الربح

العصل النالت والعشرون في موت الخيارت.

المفصل الرجع والعشرون في نصرفات الفضارب مم من لا يقبل سهادته أم.

النصل الحامس والعشرون في العبت وخيار الرؤية .

القصل انسادس والعشرون في دفع مال الصنغير مفسرية ، وفي أخلة المال مضارية القصغير .

المصل السالع والعشرون في الاحتلاف الواقع بن رسالتان، والقصارات، وإنه سمعة أنواع: فيما إذا احتلف في شراء الخيارات، هل هو للمصارعة؟

فيما إذا احتلفا في العموم، والخصوص في لفضارية.

في احتلافهما في مقدار الربح المشروط للحمارب

وعي احتلافهم في جهة فيض المال.

عن احتلافهما عي وصول وأمر نكان إلى رب المال فال انتسامهما الربح ، وفي اختلافهما في مقدار وأمر المال والربح في منفرقات هذا القصل.

المصل النامل والعشر ول على تغيير النفط في المضاربة ، وعنو ، المضارب عقد احريتوى عن المصرية.

الفصل الناسع والعشرون في جدبة عيدا لمصارنة

الفصل الثلاثيان في المغر قات فيه ، ثم الكتاب

الفصل الأول في شرائطها وحكمها

فنقول: شوالط حوارها خمس:

14.98 إحداه: أن يكون رأس لمثل دراهم، أو دمانير عند أبى حديقة وحديد الله وأبى يوسف وحده الله، وعند محمد وحديد الله أن يكون رأس المأل دراهم، أو دمايير، أو فلوساً والنجة، حتى إنه إنه كال رأس مان المضارية ما سواء الدراهم والدنامير، والفنوس الرائمة، ثم تم تموز المصارية إجماعاً.

وإن كان رأس مال النهيارية فنوساً والحة ، لا يجوز على أولهما، وعلى قول تحمد: يحوز.

وظوجه في ذلك أن حواز الفيارية بخيلاف الدياس بالدية و الآثار وردت بنجويزه الإدار الله الله وردت بنجويزه الإدار الله الله والمهم الودناس الدينة فلان قبل الإسلام كان ينزاهم الودناس قو دالير ضربت على عهد هو قل وكسرى و الناس كانوا بحطول دلك وأس ما المصاوبة بعث التي يخلف ووحدهم على ذلك فقرهم عليها المكان تقرير الشرع بإلهم عليها تقرير: فهم عليه بالدراهم والدناني، وأما الآثار الفلانها وردت بنجويزها عملان الما المال يقع على الدراهم والدنانير الآثار الفلانيان السه فا بشفع به واحمول والمفعمة إنها تكمل بالدراهم والدنانير الانه عايف صل بها إلى كل منفعة والتصول عادة بي الماس فا يكون بالدراهم والدنانير وإذا تب أن أنائلهم والمنانير والمنانير وردة المالية على الدراهم والمنانير وردة الله المناسوة والمنانير وردة بعوازها بالدراهم والمنانير وردة بدول المسامة الأناس والأنام والدنانير وردة بعوازها بالدراهم والمنانير وردة بن كل وجه الله الدراهم والدنانير ما كل وجه الأن الدراهم والدنانير ألمال من كل وجه والعروض ليست بأنسان أصالا والمكيل ورفون المدوض ليست بأنسان أصالا والمكيل ورادة من من رجه والمؤون المنان أصالا والمؤون المدوض ليست بأنسان أصالا والمكيل ورادة عرادة المنان أصالا والمكيل ورادة من من رجه والمؤون المنان أصالا والمؤون المنان أسالا المراهم والدنانيات أنسان أصالا والمؤون المها والمؤون الماليات بأنسان أصالا والمؤون الماليات بأنسان أصالا والمؤون المها والمؤون المهاليات المهاليات المؤون المهال المالا والمؤون المهاليات المهاليات المهالا والمؤون المهاليات المؤون المهاليات المهاليات المهاليات المهاليات المؤون المهاليات المها

واما العلوس الرائحة، صحيد رحمه الله يقول، هي في دهي البراهم والدالوة الأمها أنسان من قل رجمه والدالوة الجسر المساع، وعند القبابلة وبخلاف الجسر بالإجساع، وعند القبابلة باحضى كالدراهم والدالوب بخلاف المكبل والموزود، فالهما لجسابتين أميزه ألا ترى أنهما يتعينان بالتجين، وبالا بجسهياء أو بحلاف حسهماء وهينا بقولان القلوس لبست في محى العراهم والدنا بولا لأنبعه أنسان من في وجه يقوم بهما أهديه ما وغيرهماء والمعلوس الوالجة إن كان يقوم بها غيرها، فإن المتلف لا يقوم بالفلوس الرائحة إلى كان يقوم بها غيرها، فإن المتلف لا

المال وقب العقد، والسع حجور بدرها مناسار الهيه الابعرف والهياس حسير حاله ا فالتسارية مع مده حالها أولى ، وهذاه الأر الخهالة هذه وهي جهاله الوود لا وفهيما السرامة للحال، وإذا يسوم وقوع المازعة بسبب حهالة الورد في الثاني ، بأن يسترى المسارات برأس الحال فيرشا قبل أورد وباع وربح ، ته احتاج الراقة سمده ، وإدبيت حهالة الرزي في الشائي ، بأن يسترى سهما منازعة في منظار راس خاله ، وقد الالقع بهيمت مدرعة بسبب حهالة الرزي في الثاني بأن وولا وربا الصراب موقوع الشارعة الشائل بالدورة الصراب موقوع الشارعة والمدين بالدورة من منظار المدين المالية الراقة والمدورة بالشائل المدين المالية المالية المدائلة المالية المالية المالية بالدورة والمدورة المالية المالية من دراهم مشار الهيد حراء ورث يبغال الذراهم في الشائع مال أورث وقي يد الأحراء في يجد المشائلة من دراهم منظار الهيد حراء ورث يبغال المالية ويوسته دا وقع بالمالية وفي يد الأحراء في يجد المشائلة من مقداره والكن في كانت هذه المالية والمالية ويوسته في يكون والموالية وفي والموالية وفي والموالية وفي والموالية وفي والموالية وفي والموالية وفي وقيارة المسائلة ومن المالية وفي والموالية ولم المحالية وفي والموالية وفي وفي وفي والموالية وفي والموالية وفي والموالية وفي وفيالة وفي وفيالة وفي وفيالة وفيالية وفيالة وفياله وفيالة وفيال

قرق به حيفة وحمه الله بن هنا وبين السمرة الإناهان إلى أسليز دراهم مسار اليب الانموت مشارها في أسليز دراهم مسار اليب الانموت مشارها في الدولة في الناوعة للحال وإنما بترقم وقرع المنازعة بسمة في النابي في متعار المسته في النابي في متعار المسته في النابية المحمل على نفسه و تجريجا بالياني عبداً وجواء معارفة منه منازعة بسيد عمارة بالمنازعة بسيد جهالة الوزي في وهذار المستهدة وقد الانفع بسيد جهالة الوزي في وهذار المستهدة وقد الانفع بسيد جهالة الوزي مدرعة في المارعة بالمارية المارية المارعة المستدرات المارعة المارية المارية المارية المارية المارية المستدرات المارية المستدرات المارية المارية المارية المارية المارية المارية المستدرات المارية المستدرات المارية الما

وراه رق أن القراس في المنظرات الناؤه الوهومة في الدين في المديم في مداوت المهائة مقد روات النافرة المدود المدي حهائة مقد روات المنظومة المحرف العياس ، فإن النص جمل الوهوم في إدار السلم في المساد المدود في إدار السلم في المساد المعقد، إد أمكر الاحترار المدوفي فساد المعلدة والمسادة والمدون المدون في أساد المعقد، وعلى المسادة عجز موجوع و وإنه والمعلدة المسلاة والمساحة عمر أمان الدالية أذهب الله تعالى بشوعه بريستجل أحدكم مال أخبه بالباطل الله

ودهاب تصرقه كالشاء وهوم، وليس مدحقق، ثم اعتسر النسرع فلما الموهوم المشحقة في إفساء السلم، لأن التحرير عنه مكن ، بأن لا يصف المسلم فيه إلى مكان يتوهم دهاب ثمارته، فصدر مدا النص لما أصلا في البائليم، أن الموهوم فيه يجعل كالمتحقق في إفساء العقد إذا أمكن الاحرار عنه، وما ثبت بخلاف الفياس لا بقاس عليه غيره، والنس الوارد في السلم لا يعتبر واردًا في حبوه بضاً أخر بحلاف، فيه النبي الله حود بيع انساوإدا بدا صلاحها الله وان كان يتوهم ذهاب ، ولم يعتبر دلك منعاً، علما لذ إنا حمل الموهوم هائد على في إفساد العقد إذا أمكن الاحتراز عنه في السفو خاصة، فيرد غيره من العفود إلى ما يقتصيه القياس.

٩٦٠ - ١٨٠ - السرط الشائب: أن يكون رأس المان عيدًا، لادبًا، فالمضاربة بالديون لا تصح . حتى إن من كان له على الخوافيق درهم دينًا، فأمرة صاحب الدين أن احمل مها مضاربة، لا يجوز، وإقالم تحتر المصاربة بالديون؛ لأن سبيل حال المصاربة أن يكون أن المؤون للضارب أدينًا فيما عكون المضاربة أن المؤون المفارب أدينًا فيما عليه من الدين ، لا قبل قبطه من نفسه والا يحد قبطه من نفسه وأما قبل قبطه من نفسه والمن الدين الدين الدين لا يصح وكمالا عن صاحب الدين في ضغر ما عليه من الدين والدين والأن الديون لا يصح وكمالا عن صاحب الدين في ضغر ما عليه من الدين والأن الدين المنابة من الدين والأمن الأمرين من الضاد .

وإدالم يتصور أن يصير أمينًا في حق الدين، لا بعد القبض، ولا قبله، كان رأس مال مضارة مصمومًا على الفيارت قبل للضارفة وبعدها، وسير رأس مال الصارة

⁽¹⁾ أسوح الطحابي في الساح معاني الأثار (2/2) تعقظ الإنامع أنه و (السلة أحرامها العرامها) مع (السلة أحرامها العرام) (2/4/19) والسيقي في الكبري (2/4/4) (2/4/4) ومقال اللغط الدين في الكبري (2/4/4) (2/4/4) ومقال اللغط الدين في الكبري في السبة الرابة (2/4/4) (2/4).

 ⁽۲) أنبر جدد الدراس صحيحه كتاب البيرم (باب البي عن بع النمار مان ها و مثلاً حها حدث (۱۹۳۶) به و ليبيش هي الكترى المدت (۱۹۹۵) و الطحاوى بي المعاني الآثار (۱۹۹۵) و الطحاوى بي المعاني الآثار (۱۹۹۵) و اللهنشي هي المجمع الروائد (كالما السواء) بالباسع فالمرقة في بدو اسلامها

٣١) وهي الأصلي الإديكون.

أن يكوان أصانة عند المضيارات بعيد فلضيارية والعيدًا لما يجير أن يكوان الديرا وأسراسان المضيارية ر

وهذا يخلاف مالو غصب وحل من أخر ألف درهم وحل قائمة في يدالغاصب. فقال له للغصوب منه . اعلم ربها مصاربة بالنصف، صبحت المضاربة، وإن كان رأس الذال مضمونًا قبل عقد المضاربة ؛ الأمه صار أمانة بعد عقد المصاربة ، فرنه لا قال له : اعمل: بها مصارعة، ومن حكم وأس مان المضاربة أن يكون أمانة في يشالفسارات، فقد أبر أه خن صمان الخصب، فصار أمانة في ياده، فقد تحقق جواز الصارية أما هها، فيخلافه ر وبخلاف ما إدا كان لرحل على رحل دين، فقال رب الدين لرجل اخراد اقبض مالي من فلان، واعبماريه مضاربة بالتصف، قإنه جائز ؛ لأنه وكله بقبض دين له على فسرود وأصاف المضارية إلى ما يعد قبض القبل، وبعد فيضه يصير أمانة هي يذه، وهو شرط جوازائص اربة ، أما فهم، فمخالافه ، وإذا لم تحرّ الله اربة بالدين علاهم، فلو المدرى اللديون بعد ذلك ، وماع وربح، أو خسر كان الربح له، والحسران عليه، والدين عليه على حاله ترب الدين، وعدًا قول أبي حيفة رحمه أفه، وعندهما ما ياع، وانستري وكون جائزًا على صاحب الدبر، والربح له، والخسران عليه، وقال الديون يريدًا عن الدين ولدأجر مثله على رب الدين

١٨٠٩٧ - وهذا الحيلات فوع لمَّا ذكرت في كنفات البيوع أن رب الدين إذا فيال اللمديون: المنز لي عبدٌ بالدين الذي بي عليك، وتم يعين البائع، أو قال: أسدومالي عبيك في كراء ولما يعن المملم إليه، فعلى قول أبي حنيفة رحمه النال لا يصحر التوكيرات وإذا الشعري، أو أسلم كان ذلك واقعًا للوكبل، والايسرُ عن المعن، فكذا هذا، وعلى قولهما: النوكين صحيح و وما اشترىء أو أسلم فإنه يكونا لصاحب الدين، وإذا نقد الشمر، أو رأس المال برئ عن العين، فكذبك هناء إلا أن المضاربة فسيدت • لأنه وأس المال دين، والمضارب في المضاربة العاصدة إذا تصرف ورسم، أو تحسر كال الربح لرب المال، واحتمران عليه، ويكون تُلمضارف أجر من عمله في الحائين، فكمَّا فقا.

وذكر في الأصل . إذا كنان لوحل على أخير ألف درهم دين، فيصال الأخير. اقتض ديني من فلات، واعمل به مضاربة، فقنض بعضها، وعمل فيه جاز، ولو قال: اقتص ديني من فلات، فأعمل به مضاربه، تعيض بعصها، وعمل فيه، فإنه لا يحوز.

١٨٠٩٨ - والمرق أن كنسة العام الكريب والتواجي بخةً، فعمار الإذن بالعمل مصدقًا إلى ما يعد القيض - كأنه قال له " فيض الدين و ثير عمق بعد المبض ، ولو قال . حكذالا يعمير سأذونا في العسل فسل فبض الكل؛ لأنه أصاف المساريه في الوفيد المستميل ، فيما ليروح والوقت المضاف إليه والارتبيت الاذن، والأن قوله : أبو اعتمارته مصاربة فولا بستقيم الابتداد بدر فيعبر منعلقا فالفله كبلا بلغواء وإدا تعلق أحدمها بالأخر صار أحدهما بمنزلة الشرط، والأخر بميزله الجزاء، فأما كالمة "الواوا في اللعة: فلا يوجب الترتيب مين العطوف والكعلوف عليما ويقا بقتضي وحودهما كبف ما رجلنا معاً، أم على النعاقب، وإذا اقتصر وجودهما مطلقًا لا على سبيل النرفيب، لم يتأخر الادب عن القبض مقتصم ذكر الواول وزفا عناجر بسرورة أنه لايكن العبدر فيذ القيضرية فإداوجد فيض البعص ، وأمكمه العمل ، فلو تأخم الإذنافي المفموض، فإنما شأخم بالواود وحرف الواو لأبوحت دلكء وكذلك إفاعالنا افض وينرع لتعمل بعمضارية مالتصف، أو تعمل ما، وذلك لأن قوله . لتحمل به ، أو تحمل ما^{ن،} فما لايستقيم الانتداء رده والفائذي بناه على مانفذم فيعتبر متعافاته كبلا يلغواء أو إداءهتير متعلقاته و حمارتمز لة الشرط والجراء وفحعلنا القمض شرطاء والعمل جراءله الأل الفيض بصفح شرطًا للتمل، والعمل لا يصلح شرطً للقيض، وإذا صار العمل جزاء، والقيض شرطًا صوره كأنه قال: إن قبضت الدين، وأعمل به مضاربة، ولو قال: حكة اما لمربة بص الكل لا يتبت الجراء، وهو الإذن بالعمل، فكذا هذا بخلاف نوله. واهما بـ ﴿ لأنه عَا ستقيم لان اديم قلا يعتبر متعلقًا بما قبله حتى يعيبو احدهما شرطًا، والاخر جزاء، ليتأخر الإذن عن الفيص من حدث إبه حزاء، للوثاخو إثنا يتأخر بدكم الواواء والوار لا يوجب والتأحر

1899 النشرط الرابع ، أن يكون وأس سال المفسارية مسلماً إلى المضارب ، ولهذا قالوا: بو شرط وب الله ان بعمل مع الصارب لا يحوز مع " المضاربة : لأنه لا يشحلف حينه با نسايم وأس المال إلى المصارب، وإنما كنان تسلم وأس المال مسرها لوجود: الحديما " أن في الفسارية معنى الإحارة من حيث إنه شرط فسنسارب بدلا بإزاء عمله: وهو الربح ، فيحب العمل فيه يمنى الإجارة ، فعمك به في تسليمه وأمن المال إلى المعارب ، لأن تسايم محمل العمل في الإحارة شرط جواز الإجارة" !

التالي: أن جواز الفدارية بخلاف القياس بالنص، فإعا بجوز إذا استجمعت الفدارية جميع الشرائط التي ورديها النص، ومها دفع المان إلى المسارب، فإنه روى في الآثار عن الصحابه وصلى اقد منهم: أنهم دفعوا المال مضاربة، فإذا لم يوجد تسليم رأس اقال إلى المعارب رد إلى ما يقتضيه القياس.

الثالث . أن الفيارية العقلات على , أس إقال من كل جانب ، و لعمل من الجانب الاحر، فيبعب أن يخلص البد تلمضارت على إدال ، و خرج على المحاتى الثلاثة قصدا السركة فإن يدرب إلى فاتم عند الشركة ، وصحت . أما على العنى الأول: طائه ليس في الشركة معنى الإجارة، بل فيها معنى الوكانة ، ونسليم ما دخل تحت الوكانة إلى الوكيل ليس بشرط، وأما على المحتى الغلى الثنائي ، فلان النص ورد بجوز عقد الشوكة مع قيام يدرب الثال، وأما على المحتى الثالث فلان الشركة استقلات على المحل متهما ، فحتى شرطنا انتفاد بدرب المال عنده لم يتعقد الشركة أصلاء وصواء كان الملات عاقلاً ، أو غير عاقد إذا شرط عجمه مع الضارب لا نصح المصاربة . كالأب ، أو الوصى إذا دفع ما لم الصغير مضاربة ، وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح المصاربة . هناؤكم المناز إذا دفع مال المشركة مضاربة ، وشوط عمل شريكه مع المضارب لا تصح المضاربة .

أما الأولاد فلأن الصغير إذا كان سابكاً كانت بده على الذل بجهة الملك كيد الكبر، وبقاء مد المالك على المال عنع التسليم إلى المضارب، وأما الثاني: فلأن الشريكة في المال مسكاً، فيستع صحة الدفع مع فيام يد المالك، وإذا لم يكن العاقد مالكاً، شرط عمله مع القسارب، فإن كان العاقد من يحوز له أن ياخذ المال مصاربة بضمه كالأب، أو الوصى إذا دفع مال الصغير مضاربة، ولمرط على نفسه أن يعمل مع المضاربة بخره من الربع، جازت المضاربة، وإن كان العاقد عن لا يجور له أن بأخذ الذل مضاربة، فشرط عمل أيهد موم باعدار ما فيما المقداء وولك كالأدول بدمع مالا مصارية ويتصاط عمله مع الصدرب، لأد المادول وول بدمكن مالك قلسان الآآل بدائتصرف فيه نابلة له معرب مرالة المالا، فيما يرجع إلى التصرف، فكان فيم يده مالك صعة التسليم، فيكون ماتت صبحة المضارية ، وإن شرط الأدول عمل موالاه مع الصيادات، الاهل ملك، بالمضاربة عالمادة، وإن كان عابد بي حارث العالم، في قرار بي حبية رحمه لله

وامنا التكالب إذا شرط عمل مولاه فالإنصية المصدية ، ومن دفع إلى حروا دلا مصد الله وأمره أنا يدمل ومهر أيده فعام المصارب إلى غيره مصاربه وضرط أسيمول عن مع الثاني ، فسندت ، وكذلك الصدر بإوا والع المان إلى رب المال معارفه ، فالحدارية مدائلة والربح بين المضارب ورب الباراعلي ف شرطا في المضاربة الأولى ، ولا أحر ومدائلة

الدارة الشراط الخراص الخراص أن يكون بصيح المبارب من الرابع معلومًا حرى وجه لا ويقطع به السراقة في الرابع معلومًا كذار بشع في الدارجة في النازجة في الرابع المبارب مباركًا لا يقطع السراكة الأن المقدومة في النازجة للمباربة المباركة القياس والنص بطريق النازكة في الرابع ، فيادا شراط المدهد الراب واليقطع الشرائة المبارك المباركة في الرابع ، فيادا شرائة المباركة بالمباركة ويرد إلى ما يقتصيم القياس .

بيان هذه أنه ديم إلى وحل ألف ورعه مضاؤره على أن ما رؤق الله تعالى مي ذات من شيء فالمستعدي من ذلك سيدًا معاول الأ من شيء فالمستدار عالى إنقال مانا فوهم، أو لحرها للمي من ذلك سيدًا معاول الأ من أدام من أن أقل عاشوط بالله على في الرحم، أن لا يقي تراك فلا من الأقل من و فكانت كالراحة إذا شرط ليستدن من ذلك، فلا يقي تراك فائل شيء و فكانت كالراحة إذا شرط ليب ذلك و مانة و الناقي للمضارب بالكان المستدار المنافق المستدان من المنافق المنافق المنافق المستدارة والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة و الناقي المنافقة من المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافق المنافقة والمنافقة والم

والمروع الأمال البرط بصحة الإحرة

ولم شرط لأحدهما ربح مانه درهم لا بعينها من رأس المال، جاز و لأن اشتراط ربح مائة درهم لا بعينها وقال رأس المال ألفا، واعتراط عشر الربح سود، ولو سرط لاحدهما ربح هاء المائة بعينها، أو ربح هذا المدهف بعينه من وقال فسنست الأنه كاقت بغينه من وقال فسنست الأنه كاقت فيكون كن ونداد للسخسارب، وربحا لا يربح على هذه المائة المعينة، وعلى هذا النصف فيكون كن ونداد للسخسارب، وربحا لا يربح على هذه المائة المعينة، وعلى هذا النصف المعين، ويربح على منا سواهما: فيكون كل الربح ترب المال، ورنا شرط لاحدهما نصف الربح ولا عشرة دراهم فسدت المنسارية و لانه يجوز أن لا يربح إلا عشرة دراهم فسدت المنسارية و لانه يجوز أن لا يربح إلا عشرة دراهم فاللاحر شره، ويجاز أن لا يربح الإحداد عشرة دراهم فالينا

1834 - وذكر في أخر الفيارية، وفي القدوري، إذا قال رب الحال للمصارب: لك لك الربع عشرة دراهم في كل شهر عملت فيه للمصاربة، فالفساوية حائزة، والشيرم باطل، وفيال في مزاوعة أا لاصل أنا إذا ديه أرضاً مزاوعة بنصف الخيارج، وحمل لزارع أخر عشره دراهم كل شهر عمل فيه لمعزز عنه فالدارعة باطلة.

و كنان هيسمي من أبان بطعي على محمد، وكان يقو له: يتبغى أن يستدى بين التسائنين في الصحة والقساد، فيقال: يصحان حميمًا ﴿ لأن في كل واحد من العقدين معنى الشركة، ولهذا جنازت، وإن كان البدل مددومًا، والشركة لا يطل بالشروط القاسدة، أو يقسمان جميمًا ﴿ لأن في كن واحد من العقدين معنى الإحارة، والإجارة بعقها الشروط القاسدة.

والحقوات من المسابخ من قال: في المسألة روابتك، وجه روابة الفساد أن هذا منرط يوجب فطع الشركة في الربع ، ورجه روابة الجراز أن هذا عفد على ربع معدم لا يوجب قطع المنوكة في الربع، في الحق به شرط فاسك، فيصح المقد، وبيطل الشرط، إلا أن هذا الفرق إعايتائي على قولهما، لا على قول أي حنيفة رحمه الله، فإن عنده الشروط الفاسدة بعد العقد تلحق المفد، ويعاسده، خلاقًا فهد، وإنه معروف واثر في الشروط الفاسدة بعد العقد تلحق المفد، ويعاسده، خلاقًا فهد، وإنه معروف واثر في

والفرق اذالكل واحدمن لمقدين معني لشركة ومعنى الاجارة، إلا أنامعني

ي المحارة واجع في طرارعة على الشركة ومعاهدة استحقاق البلك، ولهذا قالوا الا يصح من عير ما قيت " و يعمر نسامل على العسل، بفسعة بالشروط العاسدة، فأساء من اشركة في المدارية واجع معني الإحارة فيها عقا تسليم وأس المال إلى لمصارب، ولهما منع من قير توهيت " ولي يجبر انصارب على العمل، والا يضماد بالمروط الفاسدة به عنا المديحاني الدال، فيعتبر إحارة في حق هما حكم اعتباراً لمراجع، والإحرة تبض بالشروف الفاسدة ما عنا بسليم وأمن المال إليه، فنعت و المصاربة شركة في غير هذا الملك، والمراكة الالتص بالمروط الفاسف، فإنا عبل المصارب على هذا الشرط، فإنه الابستحي أحراً والانا عمل في سيء، هو فيه شريك

۱۸۸۱ - دل محمد رحمه الله فيدن ديم ألماً مصارة بالنصف على أن بلغج به المال أرضه إليه ليزرعها سمى أن بلغج به المال أرضه إليه ليزرعها سمى أن بلغج به جرائرة. وقو كان المضارب عوالدى شوط عليه أن يدفع رضا لله بررعها وب الحل سمة . أو يدفع داره إلى وب طال بدكم مسلة و سدت المصارمة والأدراب الدل جعل بصح الربع عوضا من عملة وأبرة دارم العسارت حصة المعل مجهولة.

1836 قال في الفدوري عن لني يوسف ويمن وقع مالا مضاربة على أذ بين عن دار دب الذي أو دار التصارب. كنا حائراً والو شرط أن سكل المصارب دار و با القال، أو يسكن رب المال دار الفضارب، فهذا الا يحدور و الأمه إذا شرط المبع في أحمد الفارين، فقد حص البيع مكان العشد، وإنا سرط برب الذار أسكن، فقد جعل نصف الربح على العمل، وعلى منافع المار، وإذا شرط للمضارب السكن، فقد جعل ذلك أحرب فال المداورين ويشغى أن يكون العمده في تشرط معده يشغى أن يكون العمداد على المساد على مناه المشكن، أن يكون العمداد المساد على المشارب المساد على المساد على المشارب المساد ال

دار الفدوري في كتابه أيضًا. كل شوط فاسد في المضاونة يوجب حهاله الربح. أو قطع الشركة في الربح بوحب مداد المصاوبة، وما لا يوحب شيئًا من فلك لا يوجب مسادها بعد أن يشترط أن تكون الوضيعة عليهماء لأن في المساوية مدني الوكالة.

 ⁽¹⁾ مائدًا بي جميع الساح ، وقائل الصحيح الرب

والوكالة لا تنطقها الشروط القاسدة، ولان صحة عقد الضاربة موفوفة على القدهن قصارت الضاربة من هذا الوجه كالهبة، والهبة لا يبطلها الشروط الفاسدة، هذا الذي ذكرنا كله بيان شرائط جوار الضاربة

144.0 جند إلى بيان حكمها ، فقول: حكم الصاربة شرعًا صبرورة المصارب وكيلا بعد تسليم وأمر المال إليه ، لأنه أمره بالنشراء ، ومكون وأمر المال في بده أمالته الأنه قبضه بإذى مالكه يرده صليه ، وكان بمنزلة الموقع ، وفي الاستهاء إذا ظهر الربع يصير شريك ، لأنه مستحق بعض الربع ، وإنما سستا هذه الاشباء حكم المضاربة والأن حكم الشيء ما يتبت به ، وإنفاى يثبت بالمضاربة هذك وفهفا قال متنابختا: أن فلضاربة في ابتداءها بهاع ، وعند الشروع وفي العامل وكالله ، وإدا ظهر الربع في الانتار ، ويصير شعبك ، وإذا ضائف المهارب يصير غصبك ، وإذا فسندت صارت إجارة فاصدة ، فيضة

وان كان الدمى تعمله هوفياً ، وهو ما شوط له من الربح كانتصال ب. وهدك ، لأم إلى عمل في دار به وهدك ، لأم إلى عمل في شيء هو ديه شديلاً ، فإنه الإيسوجي، أحراً ، وإن كان متعى تعمل في أحراً ، وإن كان متعى تعمله موضاً ، كاما تو أجر نفسه ، فأما العبار ب نبيا يعمل في شيء هو فيه شريك ، وإن عسله فيه لا شركة له ، وقد التنقي لعمله عرضاً ، فإذا تو يستم له با موط له ، استوجب فيهة عمله .

وهذا للذي ذكورنا حسرات طاهر الرواية، وذكر النستوري عن أمي يوسف: أن الشارب إدالم يربح لا يستحل نسأ في تضاربة العامدة.

ر جه هذه الرواية أن الصارية القالدة و لا تكون أقوى من الصارية الصحيحة، تم في الصحيحة إذا لم يربع لا يستحق نسئًا، ففي الفائدة الأولى.

الم ١٨٩١ مم في قاهر الرواية إذا كان له أجد من صفه . قبل يجب بالقام بقع أم لا جواراً أن مد شرط للا الدوران على قلا بحول أن يكون على الاحتلاف على قبدال السالة التي فقرها في أحد كتاب الشركة في بات الاحتشائي، والاحتطاب ، قبل أو وأن انتوا استركام الاحتشائي، والاحتفاب ، قبل أو وأن انتوا استركام الاحتشائي والاحتفاب ، قبل أو وأن انتوا استركام والاحتشائي والاحتفاد ، قاشركة المستوع ، وللمعين عنى العامل أصو من عمله الاجواز به على قصف الخرو الله عليه المحتوى ، وللمعين عنى العامل أصو من عمله الاجواز به على قصف الخرو الله عليه المحتوى منا أنشر وط عند محمد رحمه أن المكون هذا على ذلك خلاف وجدير أن الايحاور على الشروط عند محمد رحمه أنه أيضكا - المشروط الدومين المحتوى من الرحم العلم في نفسه . إحلانا - المشروط أنه وإلى من مدم الجموع الأنه مجهول في نفسه ، فيحت أجر المثل ما لمغ والما أن المحتوى المنا المحتوى المنا المحتوى المنا المحتوى المنا أخر المثل المنا أخر المثل المنا أخراء الأن المحتوى المنا المحتوى الإنه المنا أن خالف كلم المنا أجراء المنا المحتوى المنا المنا أن المحتوى المنا المحتوى المنا المحتوى المنا المنا أم المنا أم المحتوى المحتوى المنا المنا أم المنا أم المنا أم المحتوى المنا المحتوى المحتوى المنا المنا أم المحتوى المنا المنا أم المحتوى المحتوى المنا المنا أم المنا أم المنا أم المحتوى المحتوى المحتوى المحتوى المحتوى المنا المحتوى المح

الحيس به أوقع عملة مسملًا إلى صاحب الحمل الحتى لو تكسر لدى المعمول قبل الصيم إلى المعمول قبل الصيم الدي المعمول قبل الصيم المراب المرا

وه جده الماد أن نفضا بقامتي مددت صدرت إحداد الدعائد الآخل دا الدعائل على المحدوث المحدوث المحدوث المدائل وإلا صدرت المحدوث السنة عدو الذي تفسيوك عليه الدائم مثل مثل المحدوث المحدوث

وحكى عن المعيد أبر حمص الهندواني؛ أما تناك يضول الما ديم الاصل ا فوتهمنا حميكا، والايكوك المال معيمولاً على المصادب عمده حميك، وإن تستخد المساولة، وهو الظاهر، فوله أم يحت فيه خلافا، فعلى هذا يدناج أبو يوسف ومحمد إلى الدق بي هذا وإلى الأحيد المشاراً وحاوة فاسدة، والنوق دريما أن المضاية من فسات، فهي إحاره معي والأحياضي تعمله عوضه الالفظاء فيجب العس بالعمى و والقطاء المكان كما في الهذا شارط العوامل عامانا الأموان وكما في الإدارة فعمدا بالمنى وأوجب له المرمثل عمله ورام أو لديريم، كما لو مشاجرة وعدما بعملا المصاربه ، وجعلنا المال أصانة في ينه علمالا باللفظ ؛ الأن المال أمانة في يد المسارب ، قالط حارى عمل بالمعنى ، ولو يعلم باللفظ ، فإنه لم يعتبر لفظ المصاربة في حكم ساء ويجب العمل باللفظ ما أمكن كما يجب العمل بالمعنى ، وهي ظاهر اثرويه عمل بالمعنى واللفظ جميعًا ، وكان ما ذكره في طاهر الرواية أن المال عدد أمانة في قرلهم جميعًا ، هو الأصبح بخلاف ، لإجازة الفاسدة ؛ الأنها إحارة "المعظّ ومعنى ، وكان أجيراً مشتريًا معنى ولفظًا ، فيكون المال مضمونًا عدد ، إلا أن يملك عدد ، أمر لا يكن العرز عن .

الفصل الثاني فيما يكون مضاربة بغير لفظها

١٨١٠٧ - دفع إلى غيره ألف درهم مقاوضة " بالنصف، قالك جائز، وهي مضاربة؛ لأن المُغارضة والمصاربة لفظان ينبئان عن معنى واحد، إلا أن المُضاربة لغة أهل المرافى، والقارضة لغة أهل الحجاز، وهذا كالمزارعة مع المحادثة، فإنهما ينبشان عن معتى وأحدة، كالمعاملة مع المساقاة، فإنهما ينبئان من دنع النحيل بالثلث، أو محرم، إلا أن المزارعة، والمعاملة لغة أهل العراق، والمحادثة، والمسافاة لغَّة أهل الحجاز، وإذا كانتا كنثين ينبئان عن معنى واحد، صار ذكر المفارصة، والمضارية سواء، وكان كمن قال الأخر : هذا المَّال لك هيف أو عطية كانا سواه؛ الأنهم ايتبنان عن معنى واحث فصار ذكر الهبة وذكر العطبة سواء، فكذا هذا، ثم إنما سميت المضاربة مقارضة؛ لأن قيها سعني القرض (٢٠٠ لأن المصارب أخذ من رب المال وأس ماله ؛ ليتفعريه، ثم يرد عليه مثله، وهذا هو معنى الفرض، وكذلك لو قبال: خيذ هذه الألف معيامة بالصف يكون مضاربة؛ لأنَّه لما جاز أن يسمى هذا العقد مضاربة لما فيها من الضرب في الأرض للتقلب والنصرف جاز أن يسمى معاملة لما فيها من العمل، وهو البيع، والشراء، بل أولى؛ لأن المضاربة لانتفك عن البيع والشراء، وتنفك عن الضوب في الأرض؛ لأنه فديت حفق البيم، والشراء بدون السفر، وإذا صلح لفظة المعاملة كناية عن المضاربة صارت المضاربة مذكورة بما يصلح كناية عنها، وذكو اللي، بالكتابة كذكره بالتصويح، وكذلك إذا دفع إلى رجل ألف درهم، وقال: خلاهة، الألف، واعمل بها على أنَّ ما ردق الله من شيء فهو بيننا نصفان، كانت مضاربة جائزة؛ لأنه إن لم يذكر المضاربة لفظاء فقد ذكر جميع معنى الضاربة، فإن معناها أن يشتري ، وببيع ، ويكون للمضارب بعض الربح بسبب البيع، والشراء، واسم العمل يتناول البيع، والشراء كما يتناول غيرهما من الأعمال،

⁽۱) وفي أظأة مقارضة.

⁽۱) رنی ف : الفرض.

وإذا صار النبع، والشراء مذكوراً باسم العمل كان بولة ما لو دكر البيع، والشراء نصا. وقد ذكر للمضاوب نصف الربع نصع ما ذكرنا أنه ذكر معنى الضاربة كله، والعقد كما يفيت بذكر اللفظ يثبت مذكر حميع معناه، كما في البيع، والإجارة، فإنهما كما يثبنان بافظ البيع، والإجارة، يشنان مذكر جميع معانيهما بأن يقول: ملكنك هذا العبد مألف، ملكنك منافع دارى هذه شهرا بعشره دراهم، فكنا هذا.

وقو قال: خذ مذه الألف، واعمل بها بالصف، أو بالثلث، أو بالعشر قالفياس أن تكون الضاربة فاسدة، وحارث استحمالًا، وجه القياس أنه لم يذكر الضاربة افظاء ولا جمعيع معالى الضاربة، إنه ذكر بعض ما ينظم به المضاربة، والعقد إنا يشيت باللظ، أو يذكر جميم معانيه، فأم يذكر بعض معالى العند، فلا يثبت العقد.

ألا ترى لمو قال: منكنك مقا العبد لم يثبت بعاليع، وكذلك في المضاربة لو قال: عد عده الألف، واشتر بها عروبًا، أو وقيف بالنصف، وإنها فلنا: ذلك إس لم يذكر المضاربة لقظًا، فلا إشكال، وإما تم يذكر المجمع معاني المضاربة و فلار معني المضاوبة السيع، والشراء إن صدارا السيع، والشراء إن صدارا مذكورين بذكر العمل و لأنه يتناول كل عمل لم يصر الربح مذكوراً، فإنه لم يقل النصف من الربح، وإنها ذكر التصف مطلقاً، ومطلق الصف كما يحتمل أن يكون من الربح، يحتمل أن يكون من الربح، وختمل أن يكون من الربح، وختمل أن يكون من وأس المال كما في مسألة الشواء، وإذا لم يذكر النصارية، لا فبكونا الأحر مجهولاء فكالت إجارة فاسدق فكداهدان

وهدا بخلاف مدانو قدان: عدل ها مصدارية بالتعبق حيث حازت، قي لمداً ال واستحمالاً، وإن مريدكر النصف من الرسع الأنه ذكر لفظ الفدارية، فصاد التصف من الربح مذكوراً منتصى المسارية، فحارت فياساً، واستحساناً لاستحماعها شرائط الموازه وبخلاف مدالو ذال: العمل بها على أن مداوزق الدندلي بينت أو مكان من قضل فهو بهما، جنزت المضاربة فياساً واستحمالاً والأنه إن لم يذكر المسارية الفظ، فقد ذكر جميع معانيها، فإنه ذكر البيع، والشراء لذكر العمل والمقدم كما يثبت بصورح الفظ يثبت بذكر حميم معاني الصويح، فأما ههنا بخلافه.

وجه الاستحسان أنه ذكر حميم معاني للضاربة إن ليريدكر لفظهاه لأن حميم ما ينتظمه المساوية الديم والشراف فإنه لا بدمن الشراء أولا يرأس اذال، ثم من البيم بعد ذلك حتى بنحفق الربح، فإن الربح لا يتحقق ما لم يبع المشتري لجواز أن تكون قيمة المشتري ألفين بوح الشراء لغلاء الممراء فيكون للمضارب ربحاء تم بوم البلا تصير فبعته اللَّمَاء فلا يحصل الربح، وإذا كان كذبك كان أمراأرتم موقوفًا على البيع، والفيارية العقد الحصول الربح، وكان متطَّمًا للبح والشراء، وبعض الربح للمضارب. فجمع ما ينتظمه المصاوية هذاء وقد صار البيعء والشراء مذكوراً بذكر العمل ومصيب المتمارب من الربح صنار مذكر رًا عرف إن لم يذكره وب المان نصاء لأن النصف مني ذكر عقيب الشراء، ودفع الألف إليه، فإي يراد عرفًا النصف من الربع، والثابث عرف كالثابث أصأله ولموانص على أناله تصف الوابع وصحت وضاربة والكذلك فالما وخلاف مسألة الشراء والأنه للم يدكر المضمارية تمنة لفظاء والارشكان فيده والويذكر جميع معتى الفيارية البيع والشراء، وأن يكود للمضارب تصيب من الربح، وقع يذكر البيع، لا تعبأه ولا ذكر اسعًا أخريفال على البيع، إفا ذكر الشراء، وأنه لابتناول البيع، والنصف امتي ذكر عليب الشراء خاصة ، لا يراد بالنصف عرفا من الربع حتى يصير البيم مذكورًا مقتضى ذكر الرمج من حمت إن الرمج لا يتحقق من غمر سم : وإد الم بذكر حسم معني القضارية ليرتنبت المضارية موبقيت إجارة فاسدة لجهانة العسراء والبدلء فأساهنا ذكرا التعبق عقبت البيع، والشراء، وعقبت دفع الألف إبيه يراديه عرقًا النصف من الربع، فصار حميم معاني المضاربة مذكورة. ٨ ا ١٨١- وإذا دفع الرجل إلى الرحل للله الرقالين خيد هذه الألف، والتعربها مناعًا، فما كان من فضل، فلك التصعيم ولم يزد على هذا شبكًا، فالفياس أن تكون المصاربه فاسللقه وعي الاستحساناة حالرقه وجه الاستحسانان أبه ذكر حميم معني المضاربة اقصحت الصاربة وأما ذكر انشراه ولصيب الخصارب من الربح فضعره وأما وكم البيع " فالأن تحديب الفسارات من التربح ذكر البيع افتضاء ا الأن الفصل والربح لا وتنحقل إلا بالهبوء فصدر البيع تابقا مقتصي بصيب الصنارب أأمن لقضارا والتابت الانفراء كالتالث نصًّا، ولو نص طفال: حلاهذه الألف، وأشتر بهم، وبع على أن يكون كَفَلَكُ مِنَ الرَّبِعِ كَانَ جَائِرُكُ، فَكَذَا هَذَ يَخَلَافَ قَدَلَهُ. النَّيْمِ بِهَا هُرُوفًا بالنصف لأنه لير يفكر البيد لاعمآناه ولامقدصي ذكر فضربه طاه المرفل الثان حالي أدئك نعاما ماعدما عضل، ولو قال. فلك، حازت الضاربة، كما حا جا مهما، وهما لو لم يقل. قب كان من فصل ، فلك التصف، لا تجوز المشارية، كما في نشراء، فأما إذا قال: المدهدا الذات على النصف أو قال الالصف. ولم ولا على هذاه الفياس أن تكون الصارية فاستؤه وحارث استحمدتك لأمه ذكر جميع معني الضاربة مقتضي ذكر التصف مفرونا بكلمة الماء وأربكامة على ورأسهما بطاحتان الإنقاب فاقتضى ذكر النعيف وغرولًا بحرف البدل سببًا بستقيم استحقاق البدل عليه، وذلك العمل لا الأحدمه، هميار العبيل مذكر وأصفتني أدكو التصيب وإداحيار العبيل مدكو وأحفدنني ذكو التعاميات صار عقير ما فان. كأم قال: حقاهما الأنف، واعبل بالنافيف، أو على النصف، ولو قال: هكفاء جارت الصاوية استعمامًا، فكفاهدا

۱۹۹۰ و وافا دهم رجل إلى احر أفف درهم، وفاق، حدهده الألف و بشتريها حرورًا بالمعلم، أو قال الشتر به رفوه بالنصف، وأم يزد علوم فدذكره أو الصاربة مسلم، ديل السرى بها هروبًا بالنصف، والسرى بها وفيلًا بالنصف كان الشتري للاس الأم اشترى له بإجارة فاسده، والمسلم من العقود في الأحكام ينحق بالصحيح، ولو الشتري له برجارة جائزة مان كان الأجر معلومًا، وبين الماة حتى صحت الإحارة، وكان لأنه لم يؤمر بالبيع، فكفا هذا، فإن تلف ما باع، ولم يقدر على المشترى، فالمضارب صامن لقيمة ما باعه قرب المال؛ لأنه معلم حاله إلى المشترى بغير الإذن فضمن.

ألا ترى تو كان مقدر بقدر عني المشترى كان له تضمين المضاوب"، وإذا كان لا يقدر حليه أولى، والثمن الذي باحه به المضارب له ؛ لأنه بالضمان ملك ما باعيه، فيفذ بيعه، وصار الثمن للمضاوب كالغاصب إذا باع المعموب، ثم ضمن.

١٨١٠- طعن أبوالقاسم الصفار في هذا الفصل، وقال: يجب أن لا يصح ببع المغسارب، وإن ضمن تجيمية صاباعيه لرب المال، ويكون للمنضارب أن يرجع على المُشترى، فبأخذمته ما باع إلا كان فانمًا، وإن كان هالكًا، فإنه يضمنه تبعثه، ويكون للمشتري حلى الرجوع على المضارب بالنمن ؛ لأن الشمن لم يصور ملكاً للمضارب، فبتفاضان الثمن بالقيمة ، فإن فضل لأحدهما على صاحبه شيء رجم عليه بالفضل ، وذهب في ذلك إلى أن سبب الملك للمضارب فيساباع تأخر عن البيع، قبلا يصحوبيع الفسارب قياسًا على ما لوباع شبيقًا تغيره، وسلم، ثم اشترى بعد ذلك، وإنها ذلنا: ذلك؛ لأنَّ سبب المنك للمضارب فيما باع تأخر، وهو تسبيم ما باع إلى المشترى، فإنه من وقت التسليم بصير غاصبًا لما ياع. أما قبل ذلك لم يوجد منه سبب الضمان: فملكه من وقت التسليم، والبيع وجد قبل ذلك، حتى لو كان المضارب سلم البيع إلى المشتري أولاء شرياهه منه ينفذ بيعه والأنه صار ضامنًا له بالتسليم، فعند أداء الصمان يملكه من ذلك الرقت، والبيع كان بعده، وعلى قياس ماروي هن ابن سماهة عن محمد رحمهما الله في النوادر": المودع إذا باع الوديعة بغير أمر صاحبها، وسلمها إلى المنشري لاينفذ البيع - ينبغي أن لا يتفذ^لبيع المضارب ههنا ، كما فاله أبو الفاصم .

والجواب عن الطعن مأن تخلك المضارب بسبق البيع، وبيان ذلك من وجهير،

أسلاهما: أن المضاوب عندأداه الضيمان مالك البيم سابقًا على البيع متصلابه: لأنه يصبر ضامنًا حين قصد اليبع، وأكد قصده انبيع والتسليم، والبيع وجد بعد ذلك، وهذا رجه معروف.

⁽¹⁾ وفي الأصل فقط: كاناله أن يصمر الغيارب

والثانى: أن ذلك البيع لا ينفذ من المسارب؛ لأنه يسبق الملك، بل يتعقد بينهما بيع أخر بالتعاطى، وإنه مسأخر عن الملت، بيانه أن الفسارب صبار ضاماً بالبيع، والتسليم، ومعناه رفع الموابع، وقد كين المنشري عن قبص البيع، ويقبض المشترى البيع بعد ذلك، ودعمه الذمن إلى المواج يعقد بينهما بيع أخر بالتعاطى، وفيض المشترى البيع غير تسليم البائع، ووقع القمن إلى المواج يكفي لنبوت البيع بالتماطى، وإن لم يوجد من البائع تسبيم، وإذا كان البيع يحد بينهما يقبض المشترى البيع، وإعطاء التمن البائع، فتقول: هنا تأخر سبب العسمان عن الملك فيحقد، وإذا العقد بيع المضارب ههذا صبار التمن ملكا للمضارب، وعلى المضارب أن يتصلق بما فضل من التمن على الميسه، وهذا عند أبي حيقة ومحمد رحمهما الله، أما على قول أبي يوسف. لا يتصادى به ويناعني فياس مسأله المودع إذا تصرف في الوديعة، وبع ثم صمن، والمسألة عرف في كناب الوديعة

فإنه أحاز رب المالييع للضارب، جارت إجازته منواء كان النبع قائماً بعينه ، أو كان لا يقرى أنه قائم ، أو هالك ، أما إذا كان قائماً بعينه ، وقد خلم فيامه فلا شك أن إجازة رب المال جنزة ، لأنه يصبع من ابتداء البيع في هذه احداثه ، فتجوز الإجازة أيضاً ،

يع الهائك ابتداء، فكذا الإجازة.

١٨١١٠ - ولو قال: خذهده الآلف مضاربة، وأشتر بها هرويًا بالنصف، أو رقيقًا بالنصف، هل تحوز مصاربته بالنصف أم لا؟ لا رواية لها في الكتب.

وكنان العقبية أبو مكر منجمد بن عسد الله البلخي يقول: بأنه يجب أن لا تحوز المصاربة فيبات على ما دكرنا في الزارعة، إذا دنير أرضًا وبذرًا، وقال خشها مزارعة، فاسقها بالتصفء أوقال اخد هذه النخيل معاملة وفاحفظها بالتصفيره فالزارعة والمعاملة فالسدة، وإن ابتدأ الكلام بالعموم؛ لأنه رده إلى الحصوص يفوله: ` فاسقها والنصف أن أو أحفظها والنصف أعلى مخالفة ما يوجيه حكم العلم، وإن حكم مأن بكون جميع النصف مقابلا يجميع العمل، وقد قابله بإزاء عمل واحد مها في الأجرة، وذكر بعض ما اشتمله العام على مخالفة حكمه، فأرجب تخصيص العام، وإذا أرجب تخصيص العام صاركاته لم يكلم بالعام، وغالكلم بالخاص لاغير، ولو تكلم بالحاص، بأذفال: استرهذه الأرص بالصف، واحفظ هذه النخيل بالنصف، كانت فاستناه فكذا ههنا ابتدأ الكلام ينايرجب العسوم حيث ذكر المضاربة، وإنها تنناول البيع، والشراء، واستحقاق بعض الربع بهما، إلا أنه لما قال: واشتر بها هرويًا بالتعيف، فقد رده إلى الخاص على مذالفة ما يرجيه حكم العام؛ فإن حكم العام أن بكون النصف في الأجرة بإزاء البيع، والتراء، لا بإزاه الشراء وحدم فإذا قال. والشتر بها هر وباً بالنصف، فقد جعل النصف بمقابلة الشراء لا غير ، فلما وجب تحصيص المام صبار كالله لم يتكبر بالعام، وإنما تكلم بالخاص، ولو تكلم بالخاص كالت المضاربة فأسدته كذا ههناء

قال: كان يقول رحمه الله: ولقائل أن يقول أيضًا: إذا لم يحفظ مسألة المرارعة أن النصارية جائزة؛ لأن توله: واشتريها هرويًا بالنصف على المضاربة، فيجعل ذلك كالمصرح به، ولو صرح به يجوز ١ لأنه لا يوحب ذلك تخصيص العام، فكذا عذا، إلا أن هذا يشكل بمسألة المزارعة والمعاملة، فيانه لم يقل بأن قوله: واحفظها بالنصف، واسق الأرض بالنصف يحدمل على المعاملة والزارعة، ولم يحدمل"، كأنه صوح يفلك، ولو صرح به جاز

القصل الثاقث في بيان ما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيبا تصّاو لا يجوز

۱۸۱۱ - ومن دقع إلى غيره ألف درهم مصارية على أن ما رزق الله تصالى في ذلك من شيء، فهو يسهد، ولم يزه على هذا شيئًا، فإنه بكور، مضارية جائزة؛ لأن كلمة - بين أفي اللغة كلمة التنصيف، قال الله تعالى: ﴿ وَيُسِّمُ ال الْمالْ فِيمِنهُ بِينِهُم ﴾ "ا الآية، أي بين قرم صالح وبين الماقة، وكان ذلك على الماصفة بذليل قوله عروجل: ﴿ لُهُ شِرِبُ وَلَكُ شَرِبُ إِبْنِ مُعَلِّمٍ ﴾ "الإية.

ومن أوضى نقلت ماله بين فلان وفلان، وأحدهما مبت كان للحى نصف القلت، كانه قال: أوصيت بنصف القلت لقلان، بنصمه لقلان أخر، وأحدهما سبت، وإد، كانت كلمة بين للتصبيف لغة صار كأنه قال: حلى أن الربح بيننا نصمان، ومناك تصح الفصارية، كفا هذا، وكذلك ثو دفع إليه الف درهم مضارية على أنهما شريكان في الربح، ولم بين مقدار ذلك، «المشارية جائزة، والربح بينهما نصمان الأر مظلق الشركة يقتضى الساوية، كما قال لفة نعالى: في الإحواء والأحوات لأم، فهم شركا، في النفركة يقتضى المنافية، بنهم بالسوية، لا يقضل الدكر على الأننى.

٣٠ ١٨١١- وإذا قال الرجل لغيوه أشركتك في هذا العبد، كان العبد مشتوك يبتهما نصفان، وإذا افتضى مطلق الشركة الساواة صدر كلّه قال: دفعت اليك هذه الأقف مضارية على أن يكون لربح بينا نصفان، وذلك جائز، ويكون الربح بينهما على المناصعة، كذا هذا، ولو قال: على أن للمضارب شركا من الربح، فالشركة والشركة واحد، ويبتهما بصفان عنذ أبي يوسف، وقال محمد رحمه الله: قد فسدت المضاربة؛ لأن الشرك عبيسارة عن مطلق التعسيب، قبال الله تعبائي: ﴿ أَمُ لَهُمْ شبوكُ مِن

⁽۱) رقی م اکولجنل

⁽³⁾ دورة الفسرا ولأبة ١٨.

⁽٣) سورد الشعراب الأبدة ١٥٥

أنسيموات . . . يُخاطَ الآية ، أن معينيات وذَلَكَ ليس معلوم، فقسدت المنشاعة، ومن دفع إلى عبره أدب يوهم معيدوله على منل ما شرط هلال قماد من الرح، فهماعلى ثلاثة أوجه . إن علم رب المال، والمصاوت ما شرط قلال تعلاد من الرح تحرز المضارفة، وإن لما يعدد لا تحرو القمارية؛ لأدرش واحد منيا، حهل مفصودة وقا المعد، وهو الربح .

درى أبر توسف دى مده مسأله ، و بن مسأله دكرها في احراكت الشمعة ، و في دار بن جماعه باخ أحدهم نسيمة من رايس نأهم فرخم ، والدكع ، والمشترى لا يعلمان مشده الصميم ذكر أن ليم جائز مع هميق حاله ، وهنا قال : الغما الذة مسافاته ما ما ه حالها

المادة الم التسمية أن البدل في العاد في العاد في العيبر معارضاً بأحد أسمات الاتفارات المنتسبة أن أو بالإشارة الهياء أو بالإشارة إلى العقوف لذي فيه البدل، في الملك أن كمن للجوال، وإن كان حاملين بحال البدل، فإن العقوف لذي فيه البدل، في المدل في المدل في المدل المعال المدل في المعلوف المعلوف على المدل في المدل المدل في المدل في المدل المدل في المدل المدل في المدل المدل في المدل في المدل في المدل المدل في المدل المدل المدل المدل في المدل المدل

⁽¹⁾ سور والأحقاب الأرفاد

التناوفي لأملوار فيناو وأبالالمهمة

٣١) وم الأحمل الإدادكر بلك

⁽⁴⁾ وتي الأسن المعبود عيد.

عليما فلم يحز فكفا مذاء

٥٩١٥ - هذا إذا جهلاً عمرط لفلان من الربع ، فأما إذا علم أحدهما ، وجهل الآخر إسارب المال أو المفدري، فإن المفارية لا تحرام الآل فحاهل بذلك جهل القصواء بالمفارية ، ثم أبو حديثة رحمه الله لا يحتلج إلى الفرق بن هذه المسألة ، وبن مسألة الشفعة منى جهل رب المال المشروط لفلان وعلم القدري و هذه المسألة ، وبن مسألة الشفعة منى جهل رب المال المشروط لفلان وعلم ما عرام من رب المال المشروط الفلان وعلم ما عرام ما أو جهل المال بعض الربح ، فإذا جهل رب المثال وهو ينزله المشترى ، كان عمله من رب المال بعض الربح ، فإذا جهل رب المثال وهو ينزله المشترى من مسألة كتاب الشفعة عقد و المصبب وسد المبع أبض ، فكذلك هذا ، وإنما يحتاج إلى المرق إذا علم رب المالي وحهل المنارب ، فإن المدق إذا علم المنترى جاز السع هذا على المسترى بقدار المعبب و وعلم المنترى جاز السع هذا على المسترى بقدار المعبد ، وقد قال : المفدرية قاصدة ، فيحتاج إلى القرق بين المسألي في مدا الموض .

والغرق له طاهر، وهو أن مي مسالة الشفعة حهالة البائع بقدار النصيب إذا لم يدم حواز البيم - فاته لم يجهل مقصره من البيم، فإن مقصود النائع من البيع الشن، ومقصود المشترى المبيع، والبائع يعلم مقصوده من النسن، واستنرى علم مقصوده من المبيع فجاز البيم، فأما هذا المضاوب وإن كان بالماء فقد جهل مقصوده من المصارفة الأو مقصوده من المضاربة الربيع، وقد حهل مقصوده من الربع إذا جهل تمشروط فلاب، فإنه لا يدرى مفدار ربيعه، فأوجب دنت فساد المضاربة، وسار قياس مسأنة المسارية م البيع أن يو حهل البائع مقصوده من النس بأن باع نصيبه من هذه الدار بمثل ما باع فلان، و لم يعلم السائع بما اغ به فلاد، والمشترى عالم، وهناك البيع لكون عاصامة، وإن كان الحاصل هو السائع بما اغ معمل مقصوده بالبيع، فودن من حبب المعنى الا فترى بين المسائين، فإنه في ناسألين جميد متى جهل المبائع مقصوده بالعمد كان العقد فاساً

الفصل الرابع في بيان ما لا يكون مضاربة مع لفظها

1881- قال معمد رحمه الله من وقع إلى عبره ألف ورهم مضاربة على أن ما ورق الله تعالى من شيء في ذلك، فلك كله بالمضارب، فقيض المصارب فقيل أن يعمل معتقا الشرط، وربع م أو وضع م أو هلك ثال بعد ما قبصه المضارب قبل أن يعمل معتما الشرح للمضارب، والوضيعة والهلاك عليه و لأن هذا المقادل كان مصاربة لفظ، فهو قرض بعني و لأن وب المان شرط حسيم الربع للمضارب، ولن يصير حميم الربع للمضارب، ولن يصير حميم الربع عنولة الولاد من الأم، والتسمرة من الشيعوة و لأن الربع المان، والشعر فرع المسجرة، عنولة الولاد من الأم، والتسمرة من الشيعوة و لأن الربع المان، والترك يحرج على منك النبيرة و الكذا الربع ، فؤلا فسرط وب المال جميم الربع للمضارب، فقد ملك جميع وأس المان مقتضى الشيرة لوحان الجميم الربع للمضارب، فقد ملك جميع وأس المان مقتضى الشيرة وعان الهيئة، والقرض، والكرص أدنى، فكان شائه أولى حالة العرض، والتبرض والمان والمائة عليه كذا المستفارب،

قاد قبل أهل منا العقد إن كان قرضاً معنى، فهو مضاربة لفظًا، فلم كان `` اعتبار تعلى أولى من اعتبر الفظ

قلنا: نحن نعتبر النفط والمنى جديمًا، فنعنبوه مصاوبة إنقاء قرصًا انتهاء، إذًا القرض يردعلى المصاوبة، فإن من دفع إلى وجل دراهم مضاربة، وسنمها إليه، ثم إن رب المار قرض ثلك الدراهم من المصاوب جازه وتصيير الدراهم قرضًا، فحملانا بالنفظ، والعني، وفئنا: إن مدا العقد بتعقد مضاربة في الإنداء، تم يصير قرضًا بعدما قبضه المصاوب، فهذا من باب العمل بالعني، وانفظا، الا من باب الترجيح للمحي

⁽¹⁾ ومي الأصل. فإن كان.

على الفط، هذا كما قالياً في لهية يشوط الموض: إنها تتعقدهية ابتداء عملا باللفظ: ويتم بيعًا بعد اتميال القبض بالمدلين عملا بالعني، وأمكن العمل باللفظ والمعني، ثم كما أمكن عهنا؛ لأن البيع برد على الهية، فإن من وهب إنسانًا شيئًا، وأبي التسلم إلى لموهوب له حتى باعد من المرهوب له، يجوز، فعملها باللفظ، والمعني على بحو ما قلتًا، كمّا ههنا.

فيان قيل. اليس أن محمداً وحمه الله ذكر في كتاب المزاوعة أن من دمع إلى وجل أوصاء وقال له الزوع أن من دمع إلى وجل أوصاء وقال لله الزوع أوضى سقوف على أن يكون المعلوج كله كله، مفعل، كان كل المشارج للسزاوع، ولا شيء لرب الأوض على المرازع، وحمل رب الأوض علكاً منافع الأرض من المزارع بغيب عوض، ولم يجمل صاحب المال مهنا علكاً وأس المال من المضارب من غير عوض.

قائا من الفرق بين المسألتين أن في المسألتين حميعًا لما تم يتسترط رب الأرض ورب المال العوض فيضه احتمل أن يكون العمليك بعوض، وأن يكون بغير عوص الآأنا لو جعلها رب الأرض مملكًا مناقع الأرض بعوض، ققد قومنا الماقع حالة الشاك، ولا وجه إليه ولأنها غير متفومة في الأصل، وإذا جعلنا رب المال علكًا وأس المال بعوض أن فومناه على المضارب حالة الشكه وهإنه جائز و لأن وأس الحال متشوم في الأصل، ولو كان خط بساعة و لأن هذا إن كان مضاربة أن ما رزق الحه تعالى في ذلك من شيء فكله في كان خط بساعة و لأن هذا إن كان مضاربة نفظًا، فإنه أيضاع معنى و لأن المضارب لم يتخ لحمله عوضًا كما وضي أن يكون حميع الربع لرب المان، والمستصع من لم يبنغ لعمله عوضًا وكان هذا إيضاع معنى و أو وصع عوضًا والربع إذا وبعه أو وصع كان الربع لرب المال، والوصيعة عليه أيضًا.

الفصل الخامس في المضاربة يشترط فيها الربح لأحدهما، ويسكت عن الأخر

الم ا ۱۸۱ - إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضارية العني أن للمضارب حسف الربح : أز قائل. للمضارب حسف الربح : أز قائل. ثلثه ، ولم يشعرض لجانب رب المال، قائمارمة جانب وقدمضارب ما شرط له ، والباقي فرب المال، لأن البيان والشرط إعابيتيران في جانب المضارب ، لا في حانب رب المال، كان المضارب إعابيت قالي حالي ما وكه ، فأمارب عالي ما وكه ، في حاليه المفارس ، والبيان في جانب المضارب ، وقد وحلل فلا حاحة إلى ما وراء .

وعلى هذا القياس والاستحسان: المزارعة إذا بين صاحب البقر نصيب نفسه خاصة ولم يبين نصيب البقر نصيب نفسه خاصة ولك يقين أم لي عصف الربح، ولك خاصة ولا يقلب المائد، فللمضارب النائد، والباقي لحرب المائد؛ لما ذكران أن البيان إنها يحتاج إليه في جالب المسارك، لا في جانب رب المائه، وقد بين للمضارب ثلث الربح، فيكون الباقي فرب المائل ضوورة.

۱۹۹۱ - ومن قال لعبره: خدمة والألف مضاربة بالنصف، أو قال: والنظين، أو بالثلث، أو ما أنسيه ذلك، وللضاربة جائزة؛ لأنبيا ثو لم تجز، إنما لم تجز، لانه لم يبين تصبب المضارب، وقد بين تصبيب المضارب؛ لأذ ما دكرمن النصف، ونحود مشروط للمفدرب دلالله والثابت دلالة، واشابت تصاً سواء، ونو تص على أن للمضاوب بصف الربح، أر ثلثه، أو ما أتب ذلك، ألبس أنه يجوز؟ كذا ههنا.

وبينان الدلالة من وجهين: أحدهمنا: أنه قرد التصف، أو النف دحرف الباء، ومو إما يصحب الأبدال، وبلقي يستحقه بطريق البدل، والذي يستحقه بطريق البدل، والذي يستحقه بطريق لبدل الفضارب، فإنه يأخده بدل عمل، فأما رب المال، قلا يستحق الربع بطريق البدل عن شيء، وإنما يستحقه لملكه وأس المال؛ لأنه فرع مذكه، وثان كصاحب البذر عي افرادعة ما يستحقه؛ لأنه فرع ملكه لا بشلا عن شيء، وكذلك هذا.

والتالي. وهو أن المضارب هو للحتاج إلى الشرط، وإنه لا يستحق ربح الخال بغير شرط، فأما رب المال، فإعالاً يستحقه يغير الشرط، لأنه مرع ملك، ولهدا كان جميع الربح متى فسدت المصاربة، وإذا كان المحتاج إلى الشرط هو المصارب، لا رب المال، فإدا شرط النصف في المصاربة، وإذا كان المحتاج إلى الشرط هو المصارب، لا إلى من لا يحتاج إليه، فكان كمن الشيرى هشرة دراهم، وتوباً بعشرين درهما، فنقد عشرة ولم يختاج إليه، فكان كمن الشير هو المحتاج إلى قضه في المجلس لصحة العقد، الفيض في للحلس، فأما حصة الثوب فما لا يحتاج إلى قضه في المجلس لصحة العقد، فصوف العشرة المعارب دلالة للوجهين الذين محتاج إليه، فكذ لك هذا، وإذا انصرف المشروط إلى المضارب دلالة للوجهين الذين محتاج إليه، فكذ للصحة على الشيرة طبي الشيرة المنازب دلالة الموجهين الذين

۱۹۹۲ - رئو نص، فقال: بفعت البك مفاطال مضاوبة على أن يكون العبف طك، أو النظام في يكون العبف طك، أو النظام نظام نظام أو النظام الشركة في الربح، فكذلك هذا، فإن قال رب المال. عبنت الثليل تنفسي، لم يصدق الأز الثليل صار مشروطًا للعضارب دلالة، والتابت دلالة كائتابت بصاً، ولو بص أن للمضارب النظين في يصدق، فكما مذا.

فإن فيل: كالأيجاب أن تصح الضاربة ؛ الآنا من إحدى شرائطها أنا يكون تصيب المضارب مناوات من الرمح حتى لو شيرط له النصف من رقس الماله، والربح كنائت

⁽٦) وفي الأصل و أم أ : فإنه .

الضاربة فاستنف وهنا إن صار نصيبه معنومًا بالنصف لو يصر معلومًا أنه من رأس المال. أو من الربع؛ لانه فكر النصف مطلقًا غير مقيد بالربح، ومطلق التصف يحتسل الأمرين جميعًا.

ذلك: وما الذان إن لم يتبد النصف بالربح نصاً ، فقد تقيد النصف بالربح دلاقة الأد ذكر الشارية والمستحق للمضارب بحكم المضاربة الربح ، لا رأس المال ، فيصير النصف متيناً بالربح مقتضى ذكر المصاربة ، والذابت النضاء كالذابت تعاً ، ولو نص ، فقال: خفال: خنال بالنصف مشروطا فقال: خف مضاوبة بالنصف مشروطا المصارب من الربح ، فكذلك هذا ، إن قلنا: إن النصف تقييد بالربح مقتضى ذكر المضاربة ، ونن قلنا : إنه لم ينفيد النصف بالربح مقتضى ذكر المضاربة ، فقول: فكر النصف مطاقاً ، ويحتمل أن يكون من الربح ، حملا لنعفذ على الصحة ، كما أن باع بألف درهم ، تصرف أي نعد البلد حملا المعتمد على الصحة ، وان احتمل ذكر الدراهم مطاقاً اند بالدات أخر ، فكذا ههنا .

الفصل السادس في شرائط الربع لثالث

١٥٩٣٦ - بداستراط في تلفيلة بمبعض الربح لعبر اللصارف ورب طالب فهو على مجاهة

أصابها: إدامستارة دلك لأحمى، ومن ها أذالاج الالاستارة علمان الاستهارة المدارة بالإدارة والشارة جائزة ويصير رسافيت د فعا المار مضارة إلى رحدان، وإذالم يستاره عالمي الاحتواء فالمفتارية أيضاً جائزة والشارط المن ويستعل المشروط الاحتى كالمستكوب عدد فيكون أرب المال، وما الالأم الايكل المستبح عدالات ط الأحتى إدالي يشتره عبداله الأذ الربح أنا يستحق ما برأس الساء والإلحسال، ولذات وجدادي من ذاك من حق الأجمى، فاستحمل كالشكوب عنه.

كسى روه شرط بعض الوج بعسسد رج النال أو المساد الفيارات. قرن سراة على المراد الفيارات. قرن سراة على المراد و المساد على المراد على المراد المراد على المراد على المراد على المراد على المراد على المراد المراد على المراد المراد على المراد المراد المراد على المراد المراد المراد على المراد المراد على على المراد المراد على المراد المراد المراد على المراد المراد المراد على المراد المرد المرد المراد المراد المراد المرد المراد المرد المرد المرد المرد المرد المرد المرد

القالت إرد منزط بعص الوبح لنعض من لا نقبل الهاهة لخيارت له أو عيمادة

رب الذل له تحو الابن، والرأة، والكاتب، ومن أشهيم، والخواب فيه كالجواب فيما إذا شرط بعص الربح لأجنبي.

الرابع. إذا شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب، أو لقضاء دين رب المال، فهو ا حائزاء ويكون المشروط تهادات منفعته تعود وليما

الفصل السابع في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا

1917 - إذا دفع الرجل إلى هيره ألف درهم، وقال الصنفها عليك قرض، وتسفها عليك قرض، وتصفها معال معاربة بالتصف، فأضاء على ذلك، فهو جناز على ما سمى الآناد جمع بن المقدير على المسمى الآناد جمع بن المقدير على المساع يجوز، فياد لو فال المنفسلين على المساع بجوز، فياد لو فال الاقت بصف هذه الماك تصف هذه الألف ترضّ بهيما، وهذه المسألة نص على أنا قرض بلشاع حائز، والا يوجد لهذا راية إلا ههنا، ويه طمل أبر القاسم الصفار، وإذا جارها العكد كال لكن واحد نصف حكم غيسه، ومن حكم القرض أنه إذا هلك في بدالشين بهاد القيض يهات على المنترض، ومن حكم القرض أنه إذا هلك في بدالشارب يهاد أمانة

18177 وإذا قبال: خيد هذه الالف على أن مصفهها فيرض عليك، وعلى أن تعمل النصف الأخر مضارية على أن الربح كله أنى، فإنه يحوز ويكره؛ لأنه قرض حر يفعًا؛ لأنه غير عدم المثل تنفيه عملا في ماله، ولو قبل. الحدّ هذه الألف على أن نصفها فرض عليك، وتصفها مضاربه تعمل به بالتصف، فهو جائز، ولم بذكر الكراهة ههنا.

نسئ منابختا من قال: ذكر الكراهية لما ذكر ههناه الأن الفرض في التوضيين جر الغالم، وصهم من قال: سكوب محمد رحمه فله عن ذكر الكراهية ههنا دليل على أنه لا كراهة ههناه وإنها حاء الفوق لاحتلاف الوضيع ذكر في هذه المسالة أما دفع إليه ألف درهم، وقال: بنسمها قرص طيئ، ويصفها معك مضاربة بالنصف، فقد عطف اللغاء به على القرض، وكم يجعلها شرطا في القرض، وإذا كم نصر المضاربة شرطاً، كن هذا نفعًا حصل للمقرض من عبر شرط في القرض.

رمى المسألة النقادمة حمل المضاوبة شرطًا في الفرض، فإنه قال: وعلى أنا تصل بالنصف الآخر مصاوية، وكلمة على المشرط، فصاوت المصاوية شرطًا في الفرض، وكان هذا فرصًا جرائفكًا شرطًا في الفرض، والمكرو، منفعة شرطت في الفرض، لا

مطفق المنفعة ، والكن هذا ليس بصحيح .

14178 - فقد ذكر القدوري في ضرحه: إذا دفع إليه ألف درهم على أن نصفها خوض عليه على أن نصفها خوض عليه الله ويعمل بالنصف الآحر على الربح لندافع، وذكر أنه مكروه مع أنه لم يجعل المضاربة ضرطة في القرض، ولو قال: على أن نصفها مضاربة بالنصف، ونصفها حدة لنسفارب، وقسسها المضارب على ذلك غير مضمونة، فهذه الهبة فاسدة، والمضاربة جائزة، فإن هنك لذال في يد المضارب قبل أن يعمل به، أو يعدما عمل به، فإن ضامن لنصف المال حصة الهبة، والإيضمن حصة المضاربة.

وهذه المسألة نص على أن المغيوض بحكم الهية القاسدة مضمود على الوهوب له، فإن ربح المال ربحًا، كان تصف الربح للمضارب، وتعبثه للمضاربة، لأن نصف الدراهم صار ملكاً فتستضارب بالهيئة، فحصته من الربح يكون له، والنصف الأخر للمفارية، فحصته من الربح تكون بين رب المان والمضارب على الشرط.

ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب أن حصه الهبة من الربح ، هل تطبب للمضارب ، أو يتصدق به عند أبي تطبب خدمة الهبة من الربح ، هل تطبب خنيفة ومحمد رحمهما الله ، وهند أبي يوسف رحمه الله : لا يتصدق به الأن القبوض بحكم العقد القاسد كالمنصوب حتى يجب رده بالزوائد المتصدة والمشعمة ، ولو كان المداهم مغصوبة ، فتصرف فيها ، وربح كانت المسألة على الحلاف ، كذا مهنا .

وذكر الفقيه أبو استحاق الحافظ: أنه لا يتصدق؛ لأن الدراهم ههنا صارت عبوكة، ولكن يعقد فاسد، والتراهم منى صارت علوكة، وتصرف فيها المالك، ووبع يطيب له الربح عند الكل، سواء ملكت بعقد صحيح، أو يعقد فاسد، تص عليه محمد في مضاربة الأصل، وفي "خامع الكبير"، وإغا الحلاف في اللواحم المحسوبة إذا تصرف فيها، وربح، وفي المبع بيعًا فاسعًا، إذا تصرف فيه، وربح، ولو سمى صفها بطاعة، ونصفها مضاربة بالتصف جاز، فإن هلك المال تيل العمل، أو بعده هلك على رب فارب المال، وإن ربح، فلوبح، فلوبح، والمحد الله على على المحاربة بالتعف جاز، فإن هلك المال تيل العمل، أو بعده هلك على الدين المال، وإن ربح، فلوب المال المالة أوبع الربح، والمحضارب ربع الوبح.

۱۸۹۳ - ولو سمى تصفها وديمة، وتصفها مضارية بالتصف، فهو حائز، فإن قسم المُسترب رب المال تصفين، فسمل بأحد التصفين على انتصارية، ووضع، قال ضبعة علي وعلى رب المال بصفال الأن قسمة المسارب لا تصح الأن القسمة الا تنصح الأن القسمة الا تقرع بالراحد، فإذا شعرى شبئاً بنصف الدراحم للمضاربة ، وبقد الدراحم، فقد نقد نصف نصف النمز من مال الوديعة ، ونصفه مضارعة ، وإذا أمر عز بالشراء بالل المضاربة ، لا بالوديمة ، قصار ضامناً حصة الوديمة ، وكانت الوضيعة عليهم من هذا الوجه ، ويان ربح ، فالربح بيتهما بصفائه ، إلا أن ما كان من حصة الوديمة تصدق به المضارب من حيمة الوديمة تصدق به المضارب عن

ومحايتصل بهذا الفصل:

۱۹۹۲۸ - إلا تصف مناعه من غيره، وأدره بأن يبيع الناقي، يعمل بالنص كله عضارة الإاحاء إلى رجل بحراب هروى، فياع نصف خراب مد بحمسمانة، وأشهد عبد بذلك، ثم أمره أن بسع النصف الباقي، ويقبص النمن، يعمل بالنمن كله مضارية على أن ما رزق الله من شيء، فهو ينهما، فقد المضارب الخمسمانة التي كانت عليه لرب المان، وأخد الخمسمانة التي على الأجنى منه، وعمل بهما جميعًا، فهده المسألة عبر ثلاثة أو حدا

1417 - الأول: إذا شوط صاحب الجواب أن الوبح بينهما نصفان، وفي هذا الوجه الربح سهما نصفان، والوضيعة كذلك في قول أبي حنيفة رحمه أنه، وفي قول أبي يوميف ومحمد وحمهما الله لرب المال ثلاثة أرباع الربيع، وللمصارب الربع، والوضيعة كلها على رب المال.

وجه فول أبى حنيفة وحمه الله: إن المضارعة في مصف ثمن الجراب الذي كان فينًا لرب المان لله وجه فول أبى حنيفة وحمه الله: إن المضارعة في مصف ثمن الجراز المان من إحدى ضرائط جواز المضاربة أن الإيكوذ وأمر المان دينًا على المضارب، وأما فاسداً؛ فلان المضاربة الفاسدة صناعة على التوكيل، ومن مدهمه أن صاحب الذين إدا وكل المديوذ بأن يشتري له شيئًا عا عليه من الدين، ولم يعبن من يشتري منه، فإنه لا يصبح التوكيل، وإن سمى حنسه، وإذا المشرى المديدة على المضاربة في المحسمانة التي قبضها من

الأحتى بصقة الجواز ، وإنه ظاهر ، وإذا لم تصع المبارية في احمدمانة التي فيضها من الأجنبيء وقبدغمرط رب المال للصفحارب فصعم الويحاء صار كتأذارب المال قمال للمضاوب : اعمل في خمسمانة لمن مالك؛ ليك ناما ومحم كنه لك، ووضيعته عليك، وكنان هذا مشورة منه في ماله، وإنه لايأس به، واعتمار في مالي كله، فيكون هذا استعانة مه ، ولا يقمل بالاستعامة ، فقد أشار إليه في ماليه يشروه ، ودفع ماله إليه بضاعة ، فإن ربح يكون بينهما نصغين، وإن وضع، فالوصيعة عليهما نصقال؛ لأذ النصف والرائضارمين والنصف مالروب الذرار

وجه تولُّهما: إن الضاربة في اختصحانة التي كانت على الصارب إنَّ لم تتعفد جائرة العقمات فالمبدة؛ لأن التوكيم بالشواء بما على المقبون من الدين جائز ضدهما ه وإذا لم يعين من يششري منه ، وهي الحسسسانة التي قبضها من الأجنبي ، فانضارية حائرة، وإذا صحب الضاربة في إحدى احمسمائين قسدت في الأخرى، وقد شوط للمضارب لصف الربع لعمله في المالين حميمًا يكون نصف النصف مشروط لعمله في إحداق الخمسماتين، تصف النصف مشروطًا لعمله في الخمسمانة الأخدى، إلا أن تعيف البهيف الذي شارط لعهته فيها فيندت فيه للهيارية عندهما تبرينيس ووشت تعلقه النصف مشر وطا لعمقه في الخميمانة التي صحب المقيارية فيهاء وهي الحميمانة النبي قبصها من الأحتيي، وكان له ومع وبح جميع المالي؛ لأن تصف النصف ومع الكل، وكنان للمضارب ربع الربح، ولوب المال ثلاثة أوباعه عندهما.

وهن يستحل عسى رجا فلال أحر المئل في الخمسمانة التي فسلات المضارية فيها؟ قهذا على وجهين الماين خلط إحدى الخسمسائين بالاخرى. ثم تصوف وربح، أو لم يخلط وتصرف في كل واحد مهما قبل الخلط، وربح، قان خلط إحداهم بالأخرى، تُهريبو، قليس له أحر مثل عمله؛ لأنه صارعاملا في نبيء هو فيه شوبك لا يستوجب أحرًا، وإن لم يخلط إحدى الخمسمائين بالأخرى، وربح على كل واحد من المانين و فله أجر مثل عملته في الخمسيمانة التي قسيلات الفسارية فيهياء هذا إذا شرط أن يكون الربح يشهما نصفين.

١٨١٣٨ - الوحم الشائل: إذا شرطا أن يكوي للمضارب لف وبع ظائين، ولوب

الذل ذات الربح، وفي مدَّا أوجه إلى ربح قديا الوبع بينهما على منا اشترطاء في أراس قول ابي حيقة راجمه لله اللغاء للمضارب، وللماء بالماللة وإنا وضع كالته الوصيعة عبيديا أيفكاه عادكرنا أن للصاربة عنده في إحدى الحبسمانة ببرنتعقد أصلاء وصحب هر الأحرابي، هياده مسرط وب المال فلني ومع المالين، وإحمدي حسم مسائنين معط الفيارسان والخميسانة الأحرى منكاوب المان صاركاته قالوله الحلوص مالك ليكون ماك كلوه والهمر من مالي، وهو العمسمانة التي قبصتها من الأحتيل البكولدرمات ب نائاداً ؛ نانه لك ، ونلتاه لي

ولل صواح مهذه كالد للمضارب ثاننا أرمع ، كمه اشترال ثلث رباح ماأه ، ونات وبح من إلى الله وكان للمصارب نشا الربع، وترب المان نثث الربع، وفي قباس فول المي حيفة رحيدات والرصيعة مديها سنعان الأواللل بيهما بصفاء لصمه ملك الأصارب وأصفه ملك رب أثاري

وعلى قول لي برسف " ويحمد وحدهما فله اللعصارت أبضًا للت الوجره إلا عسل من المالين وربع ، وترب المال ثلث الوقع، والوضيعة كالهاجلي إم، المال؛ لأن التصارية عندهما المفلسا في إحلى الخمسمائين توصف الصحة ، وفي الحسسمانة ولاخرى المفلدك وصف المستدر وقد شرط للمغارب الذوريح حميع المال أعمله مي وللذوره ويكون كارافلك مشروطة همده في الخمسمانة التي فسلت فيها المسارمة، والثلث وغيا وطأ لعيلة في الليد سمانة الني جارات ميها المحاربة ، فالنظث الذي قات منروطًا لعديه فيما حارث في المضارعة ، والثلث الذي كانا مشروطًا لعماء فيما صاح فيه العمارية بطال وإلا بطل أحد البلتين، وقيت الأحر كان للمصارب أنت الربح، ويراب الثالي تدن الوبح

وهن له العر المثل في الحميدة، قال فيدوب قدوا الضارية 9 ما يُحواب فيه على التقاصيل الدي دكرت إن شلعام عاليس له أحرء وإند لم يخلطه ، فنه أحمر المثل فيها أنى عي الحبيب إذا ولي فيبلاك فيها المضاربة، والوجيعة كنها على رب الفال،

١٨١٣٩ - الوحية الترابث وفاشيرها أرجكون برب النوائلت الربح، وهي هذا

والمهان لأميل وعقرف برغوباأن يوسف

الوجه على قول أبي حنيفة وحمه أنه: الربع مين رب المان والقصارب تصفاله، وكذَّ الرضيعة يبتهما نصفان، وعلى قولهما: لرب المال خمسة أسداس الربع، وللمعمارب البدس.

رجه قول أمى حنيهة رحمه الله: إنه الفسارية قد العقدت في إحدى النصفين لوصف الصحة، وثم نعقد في العمل النصفين موصف الصحة، وثم نعقد في المعمل الأخراء فإذا عبرط رساطال لفت ثاني الربح، صار رب المال كالفائل له: اعمل في مالي، فيكون ربحه كله لي، وإنه استعامة بنهما، اعمل في مالك ليكون ثمث واح مالك لي، ولم يعبع هذا الشرط على الفدارات الأنه ليس كرب المال في ذلك عمل، ولا رأس مال، ولا بدفي استنحقاق الربح من أحمد هذين، وإن وضم، فالوضيعة عنهما نصفان،

وجه قولهها: إن المصاربة في إحدى الخمسسائين انعقاب فاسدة، وفي الخمسسائين انعقاب فاسدة، وفي الخمسسائة الأخرى العقاب جائزة، وقد شرط النمقيار بالمك الربح بإداء عمله في المالين، ويكون نعمة مضوطاً الإداء عمله فيما فسيات المساربة فيه، فيمس الشرط، وإدا بقى في المشروط نصفه وشروطاً الإداء عمله فيما يجب المضاوبة فيه، فيمسح الشرط، وإدا بقى المشروط الثلث السدس، وقال المصارب سدس الربح، وترب المال حمدة أسداس الربح، وعل له أجر مثل عمله في التفصيل الذي قسدت المسارية فيها؟ فالجراب على التفصيل الذي دكرة.

الفصل الثامن في بيان ما بملك المضارب على رب المال في التصرفات وما لا يملك

۱۸۱۳۰ و رداوتع ما لامضال به بالاصف ولم يزد على هذا ، و به نساط أربه مطبقه ، وقد أن يشتري بها ما بداله من سائر انتجارات ، وقد أن يحمل ما هو من عادات انتجار كالإنصاع والإنشاع واستنجار الآجو للدمل عن ادال، واستنجار البيوت لحفظ الأموال ، واستنجار السفن والدوات تمجمل، مقامو لفظ القدوري .

يجب أن يعدم بأن المسارب بالك حلى رب المان ما مو تجارة من كن وجده أو ما هو من صنع الشجار ، بأن له يكن للشحار منه بشأ ما ما قيس بشحارة من كن وحد، وهو بشحارة من وجه دون وجه ، وليس دلك من صنيع الشجار ، فلا يملكه المصارب على رب المكان

وعن مذن فلفاء الفضارب لا يلك تزويج علام الخدوبة؛ لأنه لبس بتجاره مبادلة الدل بالمال ولل مو مبادلة ما يس بال بنا له

وليس من صنيع السجارة الأنهم الايرواجون الفلام فافيه عن استهلاك رقبة العمة ينظير والنفذة ، وأما ترويح الامة : فقد ذكر في مصاربة الالصل بروامة أبي حقص: أنه ليس له ذلك في عول أبي سنيفة وسحمد واصفهما الله ، ولم يذكر قواد أبي يوسف واحمه الله في الأصل .

وذكر الفدوري: أن المصارب عملك تزويج الأمة عند أبي بوسف رحمه الله . ولد أن يبيع بالبغد والسبخة . وأن يوكل بذنك، وكن ما كان لمضارب أن يفعله ، فله أن بوكل به ، ولد أن برهن من مان المضاوبة عنين عليه في المضاوية ، ولذلك "لد أن يومين بذلك : لأن الرهن إيضاء ، والارشيان استبعاء ، وله الإيعاء والاستيفاء ، وله أن يرمين

⁽١) وفي الأصبي: وكفالك.

بالشعن على من هو أبسر وأعسره وبجور ذلك على رب الماله ولا يصمل رب المال شيدًا والأو قبول الحوالة من صنع التجاره بخلاص الوكيل الحاصر اللميع، إذا احتال بالنسمن على غبير الشنوى حيث لابصح عبد أبي بوسف وحمه فه كيف ما كالله وعندهما: يصح كيف ما كان وإلا أنه يصمن النمن للآمر، وله أن يستأجر أرضاً بيضاه، ويشتري بيعض المال طعامًا، فيزوعه، وكذلك إذ تقيلها ليفرس فيها بخلا أو تسجرًا، الأن الاستنجار من التجارة، وهو من عادات النجار.

۱۸۹۳ ولو آخد الفساوب نخلا أو شجرً معاملة على أن ينفق من المال لم يجز على رب المال، وإن قال له: اعمل برأيك، لأنه عقد على مباهع نفسه، وإمها غير داخلة تحت العقد، وما شرط من الإنفاق، فذلك تابع للممن كالحيط في الخياطة، والصلح في الصباغة.

وقوله - اعمل مرأيك يعبد تعميم التقويض في القصوف في المال، ومنافع المضاوب -لايحوز أن يستحق بدلها رب المال.

ولو أخذ الأرض مرارعة، واشترى طماماً بيعض مال الضاوبة فروعه، فإنه يجور، إن كان قال له الضارب: اعمل يرايك، وإلا دلاء لأنه ينب حقاً نوب الأرضاً ال في صال الضاربة، وهو مال رب المال، والضارب لا يلك الاشتراك، وإن كانا المدر والبقر من قبل رب الأرض، والعمل على الضارب، فما حصل للمضاوب يكون له حاصة؛ لأنه بدن مناقعه، ولا يمتحقه رسالمال.

وكدلك إن كان اليقر من قبله الأنه الفالمسال والعقد على التفعة، ولمو دفع أرف تعمير مقر مزارعة ، جاز ، سواء قال لعراب المال: اعمل وأبك أو لم رقل الأنه موجو لأرضه ، والإجازة داخلة تحت المعاربة .

18177 ولو استدان المضاوب لم يجز على و سالمال ١ لأن العقد انعقد على مال مغارًا ، ومنى نفلات الاستدارة عليه ، وداد لمحل على ما بنناوله العقد، وإنه لا يجور، فإن رهن به من مناع المضاربة شيئًا بصبته ؛ لأن الذين لومه عاصه ، فإذا و من به شيئًا من حال المفسوية ديئًا ، لؤمه حاصة ، فيصبر ضيامًا له ، ولو كان رب المال أذن له مي

⁽¹⁾ وفر الأصل فرسالة ل

الإستدارة وكان الدين عليهما نصفون

ولو رهن به: وقيمته والدين سواء، فهلك، كان هلى المضارب نصف قيمته ؟ لأن الإذن بالاستدانة هفد أخر، وهو شركة الرجوء، ولا يكون ذلت من مال المضاربة ؟ لأنها لاتصح إلا في مال هين، وهذا شركة وجره مضمومة إلى المضاربة، فلا يتغيّر بها مرجب المفسارية، وكان الربح الحاصل عن مال المضاربة على ما شرطا، فأما ما حصل بالاستدانة إن كان مطفقاً، التبضى النساوى، سواء كان الربح في المضاوبة نصفين، أو أثرت لا تعلق لأحدهما بالآحر، و لا يتفاضلان في الربح المحاصل بعقد الشركة إلا أن بنفاضلة في المضاحة على ما على ما على في كتاب الشوكة.

وإذ ثبت مفاكان الدين عليهما من غيير مضاربة ، خلاعة ك أن يرحن بعمال المصاربة إلا بإذن رب المال ، وإذا أذن له ، فقد أعاد المصف الرحن ليرحنه بدين عليه ، فيكون مصمونًا عليه .

وليس المنضاوب أن يرهن بعد نهى وب الحال إياه عن العمل في المضاوية ، أو يعد موته ؛ لأن ما يتضمنه المصاوبة في الوكانة نبطل بالموت إلى أن يتصرف تصرفا بؤدي إلى النيض "أوأمن المال؛ لأن وب المال لا بملك عزله عن فلك؛ لأن حقد قد تعنى به ؛ لأن الربع لا يظهر إلا بعد أن يعض" وأمن المال، والشواء والرهن لا يؤديان إلى أن يتض"" ولمن بعد ذلك.

1817- وإن باع شبئا من مال المضاربة، وأخر الذمن، جاز على رب المال، ولا بضمن المضارب شبيئا؛ لأن تأخر الشمن إن لم يكن تجارة، فإنه من صنع الشجار، والمضارب يملك التجارة مرة بعد أخرى، في ملك ماكان من صنع النحار فيه، وهذا بلا خلاف، والمضارب يعالف الوكيل الخاص في مذا؛ لأن الوكيل الخاص بعد ما باع مرة أخرى، فلا يملك ماكان من صنع التجار فيه أيضًا، فلم يصح التأخير عند أبي يرسف،

⁽١) مكذا في أنذ أو أف أه وكان في الأصل و ام أن أجازه .

⁽٢) مكفاني ألا وأف وأم، وقادني الأصل؛ يتغض،

⁽٣) مكذا في أظ أو أف أو أم"، وكان في الأصل: يتقض،

⁽٤) مكفا في ظار أب أو م أروكان في الأصل: ينقص،

وعدهما: صحّ بشرط الفسمان. وصعى أخر في الغرق أن المفساوب بملك أن يقاس لبيع، ويبيع بالسبة أنبًا، فلا يفيد إيطان تأخيره، والوكيل الحاص لا بملك ذلك، فيفيد بطال تأخير عند أني يوسف رحمه الله

الله به يؤخر، ولكن حطابهمن النسن، فإنا كان ذلك بعيب، طعن فيه المشترى، فإن كان حصة العيب من النهن من ما حطاء أو أكثر بحيث يتغاين في مشه جاز، إلا أن هذا الجاره؛ لأنه بدل بعص الثمن بإراء اجزء العائث الذي استحق طليه، فسلمه بحكم ليرم، وإن كان من حا أكثر من حصة العيب، بحيث لا يتغاين الناس فيه يصبح عند أبي حيفة رحيم الله ومحمد، ويضمن ذلك من مائه لرب المال، وكان رأس المال من ذلك ما القي على المشترى، وما حظ الضارب لم يبق رأس المال؛ لأنه صار ضاماً كرب المال على الخمارب، والدين الابتماح رأس مال مصاربة، وعند أبي يوسف رحمه الله، الا بصح الخمارة، ويكون حميم التمر على المشترى على حاله، ويكون حميم ذلك رأس مال المضاربة.

1410- وليس للمضاوب أن يطأ جارية من جواري المساورة، سواه كان بيها فضل على ولس الحال، أو لهم مكن، وكذلك لبس له أن شياها أو يمسلها بشهوة، أما إذا كان في الجنارية فيصل على وأمن الحال، وكذلك لبس له أن شياها أو يمسلها بشهوة، أما إذا لا كان في وأمن الحال، فيكن وطاء بخارية المشتركة وهواعمه، وأما إذا أن بكن فيها فضل على وأمن الحال، فلأن حميمها ملك وب الحال، لا شركة للمضارب فيها، وزنما له فيسبب احق، والله لا يحل الوطاء والذواعي، ألا ترى أن المرتهى لا يحى مه والمه المؤمرية، ولا شيء من فواعيه، وإلها لا يحل، لا قلنا.

وإن أذن به وب المال في وطعها، فكنشك لا ينحل له وطعها؛ لأنه لا ملك فلمضاوب في الجاربة لا يملك عليه فلم ملك فلمضاوب في الجاربة لا يملك يمن، ولا يملك نكاح، ويمجره إذن المالك من غير ملك في الحل الا يحل لوماء، ولا دواعيه، وأن يزوج الصارب جاربة من المضاربة بنزويج يب الله إياده منه وقول كان في الجاربة فيضل على وأس المال لا يحوز الدكاح، وإنه ظاهر الأن لممضاوب فيها ضركة، والشركة وإن قلب، منعت جواز التكاح، وإن لم يكن فيها فعل على رأس الحاربة عن الصاوبة

حنى لو باعها المفارف معددلك، لا بجور بيعه.

وهذا الجدواب لا يشكل على رواية القصارية الصحير ؛ لأن على روايتها ليس للمضارف في الجارية حقيقة ملك، ولاحق مثك على ما يأتي ببانه بعد هذا (لا شا-الله - فيحور النكاح، لكن كما لو روجها من أجنبي، وخوحت الحارية عن المضارية على هذه الرواية بقصص "الجنواز النكاح، ولأن الحرف أن الروجة تحصر عن الخروج والروز، ولا تعرض على البح، وإذا كان العرف هذا، فقاء أحمع المضارب ورب المال على أن الكاح من المضارب يثبت فسخ المضاوية عنهما بحكم العرف.

وبطير هذا ما فالواز فيسن ستولد أمنه اللةوبة، تحجرت استحسانا بحكم العرف، إن أم الولد تحصر، وتحج من الخروج، قبلت اخجر قصية للعرف، كذا هذا.

قان قبل على قول هذه الرواية : يجب أن لا يحوز النكاح منى روجها رب المال من المصارب على أن يمقى على المصاربة ؛ لأنه فساد النكاح ، فلنا: لا يتست جواز النكاح إدا حسرحا بما يوجب العساد ، كما لو فال لغيره : أعنق عبدك على حلى أن لا أملكه .

فإن قبل: ما دكرتم يشكل بما إدا تزوج رجل جارية نفسه لا يحور، ولا يلبت عنفها مقتصى حوار النكاح، وكملك إذا نزوج أمة من اكتساب مكانسه، لا يجور النكاح، ولا

⁽¹⁾ ماتذا بي ط ، وكان في الأصل الاستص ، وفي ف و م الابتضى

يتبت انقب م الكتابة ، وعنق الجارية مقتضى جواز نكاحها

فننا ما يتبدا مقتضى المصوص عليه تصحيحاً له، فإغا يثبت إذا كال دون المصوص عليه و الأن المنتفى تابع للمصوص عليه و الأنه غير مذكور ، وإغا يجعل مذكوراً تصحيحاً للمدكور ، وإغا يجعل مذكوراً تصحيحاً للمدكور ، وإغا يتعل مذكوراً تصحيحاً للمدكور ، وإغا يثب إذا كان دون المذكور ، الاترى أن البائم إذا أجر ما باعه من المنتوى قبل الفيض لا يجوز ، ولا يتنسخ البيم ، وإن كان من شوط جواز هذه الإجازة الفساح البيم ، لأن البيم قوق الإجازة الأن الإصارة قليك المنفعة ، والمبيم للمصوص عليه ، فلم يثب مقتضى المصوص عليه ، فلم يثب مقتضى المصوص عليه ، فلم يثب مقتضى المصوص

1848 - إذا ثبت هذا، فقول: إذا تروج بحاوبة نسبه لو اختار العنق مقتضى المكام نصحيحًا له فقد أثبتنا ما هو موق النصوص عليه المكام نصحيحًا للمنصوص عليه الأن العنق أقوى من النكام، قوال العنق لإيجاب الملك في الرقبة والمنقعة للسعنق، والكام لإيجاب الملك في التصمة، والعنق بعد وموعه لا يحتمل النمص والرفع والنكح يحتملهما.

أما في مسألة المضاربة الغرائيت العساح المضاربة ويطلان ما للمضارب في الجاربة من خن مضعف تصحيح البكاح، فقد أشتنا ما هو دون المتصوص عليه الآن المصوص عبيه و وون المتصوص عليه الآن المصوص عبيه و وهو التكاح يميد حقيقة الملك في بغيمها و الذي تلمضارب مجرد حق الملك والذي تلمضارب مجرد حق الملك الإقدام على النكام و الآن الفساخ الكتابة مقتصى الإقدام على النكام و الآن الفساخ الكتابة في هذه الجاربة إذا الشرع لم يرد بنبوت حكم الكتابة في عذه الجاربة إذا الشرع لم يرد بنبوت حكم الكتابة في العض الإكساب وفي يعض النصرات دون المضيد و منى فسختا الكتابة في الكل و يعفى النصرات والمنافق عليه و المحالب ويبطل ما للمكالب في هذه الجاربة ويطان ما ثبت له من حرية اليد يالولاده وهذا المنابعة مقاطى الكاربة من إكسابه حيث لا يجوزه ولا تنفسح هو التحريج فيما إذا تزوج المكانب ميجاربة من إكسابه حيث لا يجوزه ولا تنفسح هو التحريج فيما إذا تزوج المكانب معجودة أد.

أما مي مسألة المضارعة: فإنا تنفسح المضاربة في هذه الجارعة، وطسخ المضاربة في هذه الجارية دون غيرها جائز، آلا ترى أن ابتداء المضاوبة على ما عدا عده الجارية جائزة، وإذا أنبت فسخ المضاربة في عده الجارية لا غيره، فقد البندا نصحة الذكور، وهو دون النكاح"؟ لأنا فلتكاح يقيد حقيقة الملك في نصيبها، ونم يكن للمصارب في بمصها حقيقة الملك، فهذا هو الفرق بين هذه لمسائل.

قال: وتخرج الجارية عن المضارية، ويحتسب في فلت على وب المال من وأس ماله ؛ لأنه أخرج هذا الفارية عن المضارية، فصار في معنى المستود لهد، وليس له أن يشاوك به ؛ لأنه رب المال وضى بمشاركته، أما ما رضى بمشاركة غيره، فإن كان قال له: اعمل بركيك، فله أن يشاوك به ؛ لأنه عم كه المصرف، فصار واضيًا بشركة غيره، وكذا ليس له أن يخلط مال المصاوية بماله ، أو صل غيره، إلا أن يقول لمه وب لذل: اعمل فيه برأيك.

1A161 - وفي فتارى أبن اللبث : إذا دقع رجل إلى اعر ألف درهم مضاربة وثم يقل له : اعسل برأيك إلا أن مصاملة التجارفي تلك أبيلاد أن الفسارين بخلطون، وأرباب الأصوال لا يميونهم عن ذلك وضعمل في ذلك على مصاملات الناس إن غلب المحرف بينهم في مثله، هذا رحوت أن لا يضمن ويكون الأمر في دلث محمولا على ما تعاوفوه، ولمستشارب أن يأذن لدبيد المضاربة في التحاوة في المشهوو من الرواية ؟ لأنه من عادة التجار.

وعن محمد وحمه الله : أنه لا يملك ذلك مؤطلاق العقد ؛ لأن إذن التجارة مثل المضاربة ، هلا يملك بقتضاها ، وله أن يبيع عبد المضاربة إذا خُفه دبن، سواء كان الموقى حاضرًا أو غائبًا ؛ لأن ولاية التصرّف له ؛ هلا يعتبر حضور وب لمال ، وله أن يسافر بالمال في قول أبي حنيفة وحمه الله ومحمد وحمه الله ، هو الصحيح من مقعيهما .

وروى عن أبي حليفة رحمه الله : أنه ليس له أد يسافر به ، وهو قول أبي يرسف ، وزرى عنه : أنه فرق بينما قه حمل ومؤلف وبينما لا حمل له ، فحوز المسافرة بما لا حمل له ولا بؤلة .

⁽¹⁾ وفي أظ . وهو والنكاح ماهو دون النكاح.

وروى عبدرواية الحرى . أنه إذا كان برجع إلى منزيه لى يومه ذلك ، فله أن يسافر به وليس به أن يعمل ما فيه ضور ، ولا ما لا يعمل به التجار ، ولا أن يبيع إلى أجل لا بيبع التجار إليه ، ولا أن يحمل في المنفر المخوف الذي يتحاماه النجار ، لأن مطلق الأمر يتعمر ف إلى التحارف والهناد

۱۸۹۳۷ - وفر دقع إني رجدين ما لا مصاربة، وقالا: احملا فيه توأيكما، أو لم يقل: ذلك، طبس لاحدهما أذ يسع، أو يستوى يغير إذا صاحبه، فإن أدم الشريك حار.

1997 - ونو اشاراي المضارات بمال الفيدرية حسراً ، أو حقوباً ، أو ميشةً ، أو دماً ، وهو يعلم أو لا يعلم ، فهو ضاص للدراهم الني دفع ، ونو الشرى بيعاً فاسداً مما يمك ، إذا قبص ، فليس بحالف، وما اشترى، فإنه على المصاربة الأن الأمر بالتصرف عامً، فلاخل فيه العبجيج والقاسد .

ولو اتشرى عيدً ما لا يتغابن الناس في مشه ، قهر محانصه سو ، قال له رب المال. اعمل فيه برأيك ، أو لد بقال ، ولو باع ما لا يخابن ف من في مثله ، وله جائز في قول أمي حنيمة وحميه الله ، وهالا * لا يجوز ، وليس له أن يقرض؟ لأنه تبرأع ، ولا يأخد سفنجة ؟ لأنه استفارة ، ولا يعطل سفنجة إلا إد نصار على ذلك ؛ لأبه فراض.

وهما يتُصل بهذه العصل إذ الشترى المضارب برأس المال، ثم أعل في الكوم، أو في الصبغ ومحودة من عنده.

۱۸۹۳۹ و من دوم إلى غيره أنف درهم مضارية بالتصف، فانشتري بها متاخاه وحمله يونة درهم من عنده أو فصره، هو منطوع فيما صناع سراء قال له رب المال: عمل فيه رأيك و أو لم يقل، وإن صبغه أحمر، فهو ضريك بما زاد الصبح، ولا يضمن المنبات إن كان قال له رب المال (اعمل فيه يرأيك، وإن له يقل: ضمن .

و الأصل أن ما كيان من عمل التحارف وتوابعها بمك المصارب مطلق الضمارية ، و الا يشترط فيه أن بقول له وب طال: احمل صهر أبك، وذلك نحو الإيصاع و الإيفاع وتحوهما على ما يبنا في صدر الفصل، وما الا يكون من أعمال التجارف وبلحق رب المال بذلك دس لا يمكه المصاوب إلا بالتنصيص عليه من جهه وب المال، سواء فال: العمل برأيك أوانم بملء وتدذكره فصل الاستدامه فلا يعيده.

وإذا تبيد مدا، فنقول إذا اكترى مائة من صدد، أو مصر النياب، فقداسند تا عنى المساورة إحداد النقول، إذا اكترى مائة من صدد، أو مصر النياب، فقداسند تا ولا ضدان ملى المصاورة إحداد النقولية ولا ضدان ملى المصاورة إلى مصاورة والانتظارات الإيكان أسوأ حالا من العاصب، والماصلة إذا قصر النوات العصد، إذا قصر النوات وليس تقييماً عبده عبان مع المصاورة إلى المصاورة والمدين عبان مع النوات عبى النوات عبي الملك مدينة والمدين النوات عبي الملك مدينة المنافرة والمدين النوات عبي النوات المنافرة والنافرة النوات عبي النوات عبي النوات عبي النوات عبي النوات عبي النوات عبي النوات النوات عبي النوات عبي النوات النوات عبي النوات عبي النوات النوات عبي النوات النوات عبي النوات النوات عبيد بالنوات النوات عبيد بالنوات النوات النوات عبيد بالنوات النوات عبيد النوات ال

أنا فرى أن العاصف إذا قصر النوب، أو فسنه كان لما احت النوب أن مأخذ من غير الا يعطى الداصب شبئًا الأنه لم يقصل بالنوب عن مال فالم لنفاصف، وإننا لمتصل به أثر العمل، وإنه لا يتقرأه من عبر عقد، ولا شبهة عقد ولا أنه إن رمح بأخذ رصا المال وأس مالف وسائقي من الربع بكون بينهما على ما شرطا شما قبل الفصارة باع المضارب النباب وربع.

۱۹۸۹ - وإن كان الفضاوت صدغ الزامل سوداً من مااهم والاحسان عليه مكتا وقع في يعفى روايات الجامع الهيغيراء ووقع في بعضها أنه لا فسمال عليه وإن م يشمه ودور ورده ويه وقوره والايتام ورحلس الشرطين لفي الصحاد عن المصارب عدهها وحوال لا يفصها والايزيد فيها الأنه من توينفيها ولم نزد صهاء كان هو والقصارة سواء ، علم إنا نفسها كان صاحاً الايا استهلت يعض مال احصارة عبارة في رب إنال، فيصيل عدهم جسماً.

و قدلك إذا زاد فيب ينسس إذا لم يكن قال تعرب المسال العمر فيه برآبك . الأبه خلط مناه عالم فينضمن كمستانو خلط وأني سال الكسارية عالم، وإعا يكود الجواب فيه كالجواب في الفصارة عناهم إذا لم يواحب للمواد نقصاً في التوب ولا

الذاكا وفي الأصل بالمرافعات

زيادة فيه.

وفي آنگندوري : وتو صبعها سوفا من مانه : وتلصها فلا ضحال حليه و سواه قال كه رب المال : اعمل فيه و آيك ولم يقل ، قال : لان هذا مستفاد بالعقد، ألا تري أنه كو كان في بده فقيل ، فصبخ للباب سوفاً وتقضها لم يضيمن ، فكذا إذا صبخها بنال نفسه ويل صبغها أخر يزيد في النوب، مؤن نفسه ويل عفران، أو صبغ أخر يزيد في النوب، مؤن كان كان كان في دوان لم يقل له : فلك خسمن ؛ لأنه خلط ماله يمال المفارية : لأن الصبغ عين مان قائم يري ويشاهد.

ألا ترى أن العاصب تو صبغ التوب أحسر واصفر. فأراد رب التوب أن بأحقه، والايعظر النصب تبعة ما زاد العسغ فيه، لم يكن له ذلك الأن للفاصب عبر مثل قاتم منصص بالثوب، فهذا معنى فولنا: خلط مائه بمال نفسارية، و هناك الحواب على منصص بالثوب، فلا فسماذ فيه، وإن التفصيل، وإن كان قائل رب الذل له في اقضارة: اعمل فيه برأيث، فلا فسماذ فيه، وإن لم يقو رب المال: ذلك، فهر رب المال: ذلك، فهر رب المال: ذلك، فهر رب المال: المعمل فيه برأيث، كان رب المال: فكان هو المعمل فيه برأيث، كان رب المال: فكان هو بمنظ فيه برأيث، كان رب المواب المعمل فيه برأيث، وإن أنه وكان هو كذا هو المعمل فيه برأيث، وإن شاء والمال شاء وب المال ضمن المفارب فيه أبياه بيفاً يوم هميفها، وإن شاء المفارب والمياب، والمقارب، والمالة كان فيه فضل، في مال المفارب، فقيل: والمالة كان فيه فضل، فيتقدر ما المفاصب، وهذا إذا لم يكن في مال المفارب، فقيل: والمالة كان فيه فضل، فيتقدر ما يقعل حصة المفارب عن المباب لا يضمته ؛ لأنه بهذا القدر صبغ مثك نفسه، فإن نم يقعل المفارب عن المباب المناب المباب بهاز يعه، ومرئ من الصمان، ونهى وب المن المفارب عن المبار المناب المفارب عروض، ونهى وب المن المفارب عن اليم لا يعمل حتى كان مال المفارب عروض.

ا ١٩٩٤ - ويجوز بيع المضاوب، وإن صار ضاعنًا مال المضاوبة بالخلط؛ لأن كوبه ضياعنًا لا يمنع أبشدًا الأمر طالبيع، صلا يمنع البيقياء من طويق الأولى، وبهيئن ولك أن المنصبوب منه إذا قبال للغناصب: مع المفيصوب حيث الأمر، وبقى العناصب ضياحًا

والكوني الأصني؛ يقل.

للمفصوب ما لم يبعد، وإذا باعد مرئ من القسمان؛ لأن البيع إدا كان يؤذن المالك يصبر الشمل مسلكاً لممالك، فلا يجوز أن تبقى العين مضموناً، فيستحق دفين بإزاء مال واحد، وإذا ((كان كونه مخالفاً وضامناً لا يتنع ابتداء الأمر، فلا يتنع البقاء من طريق الأولى، فأما إذا باع، فقد باع، والأمر بالبيع عنى القسارية، ويبرأ عن الفسمان على ما يناً.

المال وبن المضارب على فيمة النياب غير معبوعة، وعلى قيمتها مصبوعة، فتداوت المساوية وبقسم النمن بين رب بينهما تكون قيسة المصبوعة، فتفاوت ما بينهما تكون قيسة المصبوعة، فتفاوت ما بينهما تكون قيسة المصبوعة وبينت بألف وماثين، فالألف للمضاربة والمائتان للمضارب ملل صيغه وإن باعها مرابعة، فإن هذا النمن بنقسم على النهي الذي اشتوى المضاوب النباب، وعبى قيمة الصيغ الذي صبغ المضارب النباب، وعبى قيمة الصيغ الذي صبغ المضارب النباب به وهذا لما عرف أن النمن الأول، والنمن في بيع المرابعة يلاقي النمن الأول، والنمن في بيع المرابعة يلاقي النمن الأول، على قدر قيمته ما كان المضاوية والمضاوب ومنى بنعها مرابعة الفسم النمن على على قدر قيمته ما كان المضاوية والمضارب في العقد الأول لا على قدر قيمة ملكهما، على المضاربة و ملكهما، فقد قامت النباب على المضاربة وعلى المضارب في العقد الأول لا على قدر قيمة ملكهما، وقد قامت النباب على المضارب بي على المضارب بي وربح ده بازده على ذلك كله كان ألف وحصتها من الربع، وهي ما تذهر والمصاربة ومات الدوم الربعة وقد باعها مرابعة والمساورة والمنازب والمنازبة والمناز

14184 - وفي "المنتفى: رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة، خاكشرى منفينة بمانة درهم، والمال عنده على حاله، ثم اشترى بالألف كله طعامًا، وحمله في السفينة، فهو بنطوع في الكراء، ولو كان اشترى بنسعمانة منها طعامًا، وبفيت في يده مائة، خأذها في الكراء، تم يكن منطوعًا، وباعه مرابحة على الكراء، وكذلك لو بقد

⁽١) وفي الأصل وإنمار

المالة من الكراب فم الشتري بالتسعيدية متاحًا، ولو كان بقد المنت في الكراء). فم اشتري والمنف ووهو مشاعك وقد أحره وب المال أن يعمل يوأيه . فإنه يبيعه حرجعة على ألف وماثق ماثة منها للمصارب وأعباعلي للضاربه

القصل الناسع فيما يشرط على المضارب من الشروط

١٨٩٤٤ قال محسد، فيمن دفع إلى احر الف در مم مصارية، وهما بالكوفة، دام سارط على فاصارت أن يعيمن بالكوفة، فله أن يميع بالقال، وقد دك تاحذاء وإن سرط عنيه أن يعيم بهادي الكوفة، ديس له أن يعيم بهادي غيرة.

والأصل أن رب المال من شرط على الصدرب مرطاعي المدارب في طاعي الشاهة إن كار ضرف المرب المال فيه فائدة الجارية بصح إليه المدارب على المصارب عراعاته والواعات و فرائم أما يه صدر محدلما و عاملاً بعراء أمر وإن كان نبرطاً لا فالده فيه لوب الدار عبه لا يوب الدارة عن المدارة فيه المرافق المالية والواعات ولا يرافق ما لا المرافق المالية والمرافق المالية والمرافق المالية والمرافق المالية والمرافق المالية والمرافق المنازب المحدد ال

تم يحتاج إلى معرفة ما يصبر شرطًا في المضاردة من الأنشاط ، وما يكون سفوا قد الا شرط ، هسايت إلى معرفة ما يصبر شرطًا في المضاردة من الأنشاط ، ومع يكون سفوا في الماسيف المن أن تعمل بها مالكوف الشائلات التوليق المعرف بها مالكوف المالكوف الم

بالكوفة.

والأصل في معرفة الشرط من الملسورة أن يقول رب المال: إذا ذكر عقبب لعظة المضاربة لفظًا لو احتبر ابتعاء لا يستقيم التعاية مه و متى اعتبر متعلقًا بما تقدمه يستقيم ا فإنه يعتبر متعلقًا بما نقدم، ولا يعتبر ابتداء كي لا يلغو ، وإذا ذكر كلامًا يستقيم الإبتداء مه لا يعتبر متعلقًا بما قبله ، ويصير كلامًا مبتدأ ، فلنا : فالألفاظ السنة عا لا يصبح الإبتداء بها لا يستقيم الإبتداء بقوله : على أن يعمل بالكوفة ، وكذلك في أخوانها .

لا توى أن بعد ما دفع المال مضاربة لو سكت زمانًا، ثم قال. على أن يعمل بالكوفة، فإنه لا يصحّ، ولا يستقيم، فاعتبرت مندلقة بما قبلها، قصارت بمنى الشرط، وقرله: واعمل بها بالكوفة -بالوار- اعسل بها بالكوفة -بغير وار- بما يستقيم الاشداء به.

ألا قرى أنه لو قال بعد ما عقد عقد الفيارية: اعمل بها بالكودة على سبل الإبتداء يصبح، وكذلك إذا قال: واعمل بها بالكوفة بعد ما عقدا عقد الفيارية على سبيل الابتداء، يصبح لما حرف أن الواو مما يجوز الابتداء به، فاعتر كلامًا مفيدًا غير متعلق بما قبله، فيقيت المضارية معلقة عن الشرط، فكان هذا من رب المثل مشهورة، أنهار على المضارب كأنه قال: إن فعلت كذا، فهو أحسن وأنفع.

ثم في كل موضع لم يكن له أن يخرج بالمال من الكوفة، لم يكن له أن يدقع المال بيصاعة إلى من يخرج به عن الكوفة، وإذا خرج بالمال من الكوفة في موضع، لم يكن له أن يخرج به فلم يشتر به ، ولم يسمح حتى ردّه إلى الكوفة، برئ من الفسمان، وعاد المال مضاربة على حالم، حتى لو المشترى بعد ذلك بالمال، و باع جاز ذلك على المضاربة الأنه أمين خالف من حيث القعل، تم عاد إلى الوفاق، وإن اشترى به خارج الكوفة : وباع وربح - أو وصع ، فالربح له ، والوضيعة عليه ؛ لأنه صار مخالفاً غاصباً متصرفاً بغير أمر المالث، فيكون الربح له ، والوضيعة عليه ؛ لأنه صار مخالفاً غاصباً متصرفاً بغير أمر المالث، فيكون الربح له ، والوضيعة عليه .

قبال في الأهل في هذه المسألة: ويتصدق بالربح عند أبي حتيفة ومحسد وحمهما الله، فأما عند أبي يوسف رحمه الله: فيجب أن لا يتصدق، وأصله اللودع إذا تصرف في الوديمة وربح، وكان ينبغي أن لا يتصدق بالربح عندهم؛ لأن وأس مال

المفيارية الجازة تكون وراهين أو وماني ، فإنما ينتري للفيارات بها عرضاً ، فلكون بدل كنواهم العرضيء وقد ضمر لرب الحال دراهم أو دبانيراء والربح لا يتحقق بن العرص والدراهين فكالريحب أز لابتصدق بالفصل في قولهم جميعًا، هذا كما قال محمد وحمه الله فيمن دفع هده إلى أخراء وقال يعده : واعمل بثمته مضاربة بالنشف، فباع العبد بالعرض، تم ضمن لوب المال قيمة عبده ذكر أنه لا يتصدق بالفضل، ولم يحث ا خلافًا؛ لأنَّه ضمن قيمة العبد قرب المال، وبدل العبد قرب المال قبل كابيبم المضارب العوش بالدواهم، ثم بالله بالدراهم، فلا يتصدق بالعضل لأنه فيل بيع للعرض لم يظهر الربح؛ لأن الجنس كناذ محتلفًا، وحين باع العرصي بالدراهيم، وظهر الربح كالاباتعا عرفٌ، هو ملكه من كل وجه، وإنه في ضماله، فحل أه الربح.

وتأويل ما ذكر ههنا: أنه باع العرض الذي اشتوى برأس سال المصاربة بدراهم، وظهر الربع، ثم ضمن بعديم المرض، فيتصدق بالعصل عند أبي حنيقة رحمه الله ومحمد وحمد نفاه لأذبيع العرض بالدراهم حصل والعرض طك له من وجه دون وجمه لما عوف أن النك في المضمون يستند إلى وقت صبب الصحاد من وحمه ولا يستند من وجه و فلا يطبب له الربح، فهذا تأريل ما دكره محمد في الحمالتين حميعًا.

قال وإنكاد اشتري مصف المان شيئًا خارج الكوفة. وبالنصف الأخر بعد ما وجع إلى الكوفية ، فيما اشتراه خبارج الكوفية صيفه. والمشتري للمضيارب له وسعه، وعليه وضبعته ومارجع به إلى الكوفة ، يعود إلى للضاربة اعتباراً للبعض بالكل.

٥١/١٨ - وفي القيدوري : إذا دفع إليه ألف درهم، وقبال: خذهذه الألف مصاربة بالنصف على أن يذتري بها الطمام، فهذا على الحنطة ودقيقها، واعتبر قويه على أن يشتري بها الطعام، حتى لو الشرى بها غير هما يصمر ضاملُ، وما فكر أنا هذا على الحنطة ودفيقها، فإنه على عرفهم، فإن لهم سوقًا يسمونها سوق الطعام ساع فيم الحنطة ودقيقها.

قال: وكذلك إداقال: خدهد الألف مضاربة بالنصف فاشتراها الطعام، أو فال. خذ هذه الألف مضاربة بالنصف تشتري بها الطعام، أو قال: في لطعام، فهذا كله تعسير وتتفيّد المصارية بالطعام حتى لو اشترى بها عير الطعام بصير مخالفًا ضامنًا، قال. وله أن يشتري بها الطمام في الصو وغيره، وأن يبصح في الطعام؛ لأن التخصيص إلها لبت من وجه واحد، وهو المشترى، ففي شير ذلك من الكان وأشباهه ينفر على العنوم.

18487 - ولو قال. خذ هذه الألف والدنر بها الطعام، أو قال: اشتر بها الطعام، ذاء أن يشتري الطعام وعيره. وكان قوله - والمنز مشورة.

والحاصل: أنّ الحواب في تخصيص المسترى نقير الحواب في تخصيص المصر، فكل ما اعتبر شرطًا في تخصيص المصر يعتبر شرطًا في تخصيص المُشتري، وكل ما اعتبر مشورة ثمة، يعتبر مشورة هنا.

الامادة و الكوفة، ولكن المناوة الكوفة، ولكن الكوفة، عدمل عن الكوفة، ولكن غير السوق جاز على الفهارية استحساناً والأوسوق الكوفة يذكر ويراديها الكوفة كله عرفاً ويراديه جميع الكوفة، عصار كله عرفاً ويراديه جميع الكوفة، عصار قول عنى أن يعمل بها بالكوفة في سوقها، أو غير سوقها تقيد على المصارية، كذا ههتاه والإبلام ما إذا قال له: لا نعمل لا في سوق كوفة، فعمل في الكوفة في غير السوق، حيث لا بتعد على المصارية؛ الأنابي، جعانه ورفة، فعمل قي الكوفة في غير بالعرف، وقد بصل بغوله لا تعمل إلا في سوق كوفة، أنه لم برد بسوق كوفة حميم بالعرف، وقد بطرة أنه لم برد بسوق كوفة حميم الكوفة، ولا عرة المادو، منى وجدا الصريع بخلاف، وإذا دمع لله ألف ودهم مضارية في الوقيق، طيس أن بشترى بها غير الرقيق، وله أن يشترى الرقيق في المصر الله وتعل الطعام، وله أن يتساحر يعفق، قال المطعام، وله أن

۱۸۹۶۸ - و كالك له آن يشتري بيعض افتال طساماً . أو كسوة المرقيق الأنه الابعة الترقيق من طعام وكسوف ومن دواب يحمل عليها ، والأمر بالشيء أمر به ، وزعًا لا بدًا تذلك الشيء منه ، ولان ما أنفق على الرقيق بلحق بتمل الرقيق ، فإنه بضم ما أنفق على المرقيق إلى ثمنه ، ويباع مرابحة على ذلك كنه ، ثم له أن بصرف مال المضاربة في ثمن الرقيق ، فكذا عيما كان تعنى ثموة الرقيق .

⁽١) وفي الأصل: ويكنوي دوات العل الرقيق.

١٨١٤٩ - ومن دفع إلى غيره ما لا مفيارية على أن يشترى من فلانه ويبيع منه هني أن يشترى من فلانه ويبيع منه هني أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيره فهو بينهما نصفان، فليس للمضاوب أن يشترى من غير ذلك، ولا يبيع من غيره الأن رب المال شرط عليه في الضاوبة شرطا مفيدًا الأن الربع كما يختلف باختلاف البندان وباختلاف الأموال، بختلف باختلاف تغير حال البائع.

إذا كان سهلا في البيع والشراء، كانت اقتصارة منه أربح هما إذا كان هماكساً سائساً، فكان ما شرطه شرطاً مفيلاً من هذا الوجه، والأن الناس بنفار تون في الإيفاء والاستبغاء والأمانة، وفي الملاء وفي الإفلاس، فكان تقييد من بيابع سمه شرطاً مفيداً، فيجب على المفرار، مواعدة ذلك، كما في الوكيل المفرد، إلا أنه في الوكيل المفرد هرق بين البيع والشراء، فيذه إذا قال الوكيل الفرد: بع عبدي من فلان بألف درهم، فباعه من غيره لم

الماده ولوقال له: اشترالي عبد فلان، فاشترا، عن باعد فلان مند، كان جائزا، وسوى بين السيع والشراء في الفسارية، وإنما سوى مهنا لان انقصود من البيع والشراء في الفسارية عن البيع والشراء في الفسارية غصيل الربع، وربما يكون الشراء والبيع من فلان أربع من البيع والشراء في الفياد في المسهولية في المبايعة، وكان التعيين مرقا مفيداً في البيع شرط مفيد؛ لأن الفسود من تحصيل الثمن لا غبر، والناس بتفاوتون في الإيقاء أو الاستيفاء والملاءة والإفلاس، وكذلك ربما يكون بعد من فلان عن فعل العبد، وكان التعيين في حق البيع مقيداً، فيجب مراعاة، فأما التعيين في حق الشراء فلا يفيد؛ لأن القصود منه تحصيل العبد من وقصيل العبد من الذي عينه وومن غيره بالثمن الذي سساء سواء، فالتعين في حق الثمان في حق الثمان في حق الناس في حق الناس في حق الناس في من فلا يفيد؛ لأن القصود منه تحصيل العبد من والذي عينه ومن غيره بالثمن الذي سساء سواء، فالتعين في حق الشراء في حق الشواء، في حق الشراء في حق الشواء في حق الشواء، في حق الشواء، في حق الشواء في الشواء في حق الشواء في الشواء في الشواء في حق الشواء في حق الشواء في حق الشواء في حق الشواء في الشو

فإن راع، واشترى من عبره صار مختلفًا وعاملاً بغير أمر، فيكون الربع له، قال: ويتصدق بذلك أويد به على قول محمد، هاما عنى قول أبي يوسف رحسه الله، قلا يتصدق كالودع، إذا نصرف في الوديعة، ومن رفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن يشتري بها من أهل الكوفة، ويبع، فاشترى بها بالكوفة من رجل ليس بكوفي كان جنائزًا، ولا يصير مخالفًا بخلاف ما لو أمره أن يشتري من فلاك بعينه، فاشتري من عيره حيث يصير مخالفًا.

۱۹۱۹ - والدوق أن رب المان قا أمو المضاوب بالمباهدة مع أهر الكوفف فقد أمره بشبتين بالمباهدة مع الكوفي، وبالمباهدة في كوفة، وتعيين كوفة لشباهدة نبوط مفهد يجب مراعاته، فأما تعيين جميع أهل كوفة بالمباهدة معهم شرط لا يفيد؛ لأنه لا يتصبور أن يكون الشراء مع جميع أهل كوفة أربع من الشراء من عيرهم؛ لأن السراء مع إنسان إن يكون أربع لسهولته في مباهدة وصعاملته، وإنما يعرف سهولة الإنسان في معاملاته بالاختبار، ولا يمكنه اختبار حميم أهل الكوفة وغيرهم في معاملاتهم، حتى يعرف سهولتهم في المباهدة، وصعوبة غيرهم، فكان تعين أهل لكوفة لتحصيل الربح بطايعة معهم دون عيرهم شرطاً لا بفيد، فلا يعتبر، فأما تعيين رجل يشترى منه مقيد؛ لأنه يمكن لوب المال اختبار المسكى في معاملاته، فيقف رب الحال على سهولته في المباهدة وكان تعين الواحدة في المباهدة على المهادب على المسترب على المسادب

به، فيس له أن يشترى، ويبيع إلا بالنقد، وهذا اخواب قي اسع لا يشكل؛ لأن اشتراط به، فيس له أن يشترى بالنقد، ويسبع المن فيس له أن يشترى، ويبيع إلا بالنقد، وهذا الخواب قي اسع لا يشكل؛ لأن اشتراط النقد مي البيع شرط مغيد؛ لأنه فصد بهذا الشرط صبانة ماله عن خطر التوى؛ لأنه متى باع بالنقد بأخذ النمن أولا، ويسلم المبيع، وإذا ماع نسبته يسلم البيع أولا، ويشحر قبض التستري بأن يفلس، وكان اشتراط النقد في حق السم شرط معمداً شرط في المضاره على المضارب، عبد علمه مراعاته، فأما الشتراط النقد في الشراء لايقيد؛ لأنه لامنفعة قلامر في هذا المسرط، متى الشرط، متى الشرط، متى الشرى، ولا بخرج الشي عن ملكه، فيمكذ النقلي والتصرف في انتمن المشترى جميعًا الشرط، فكان الشرط عبر مفيد.

فين مشايخنا من قال: إنما يصير محالفًا إذا لم يشتر بالسبينة بنق ما يشترى بالمقد لا قيم من تقليل المتدري، فإن ما يناع بالمسبينة أقلَّ تما يدع بالنقد ، فأما إداكان ما المسترى بالنسبته مثل ما انسوى بالنقد كان جائزاً، ومنهم من قال: لا يجوز في الماثير، وظاهر ما أطلق محمد رحمه الله من الحواب بدل على أنه لا تقصيل.

ووحيه ذلك أنه رب لم يكن فسيمنا صبح نهبرر على وب المال من حسبت نفليل «المشترى» فقيه ضرر عليه من وجه أخره فيذا الناس لا بيابعونه متى علموه أب في مال المفيارية وينًا، فيفل الربع، ومنى ليه يكن في المضاربة دبن بيعه الناس، هيكتر الربع، ففي الإنبال بهذا السرط نوع مفعة لرب المال، وفي تركه نوع ضرر، فيجب مراعاته.

١٩١٥٣ - ومن دفع إلى عايا وه أأنه دوهم ما ضاءرنه بالنصاف وده أن يرابع بالمسينة ، ولا يبهم بالتقد، فباعه بالنقد، فإنه يجوز .

\$4.00 - قرق بين هذا وينتهما إذا قال له الا تم إلا في سوق كوفه فياعه في خير سوق كوفه دكر أن البيع لا يحور، قفد اعتبر الهي ثبة ، ولم يعتبره عها، وإغا عمل كذلك الآن اشتراط سوق كوفة في الشارية شرط مفيد من وجه الآن الإسدار المحتف احتلاف أماكن المعر، والانقيد من وجه من حيث إن المعر مع شاين أطرافه وحتف احتلاف أماكن المعر، والانقيد من وجه من حيث إن المعر مع شاين أطرافه وحتف بحمل كمكان واحد من حيث الحكم، كما في السلم، فإنه إذا شرط الإيفاء في المصو صبع، وإن ثم بسى محله سها، فهذ الاعتبار الايكون الشرط مفيد بهذا الاعتبار، ولا كان ما ذكرتم من المناه في المكان الواحد، فكن الشرط عبر مفيد بهذا الاعتبار، ولا كان وحم، عمن حيث لفظ غير مفيد الا تعتبره مني لم يقرته باللغي، ومن حيث إنه مفيد تعتبره مني فرته بالنفي عملا بالنالبان بقدر الإمكان، فاشتراطه النسية في البيع، والنبي من البيع مالفة، شوط الا يفيد أصلا، إذا راع باللف بحقدار ما يدع بطالب سيئة بأن كان نسبة بياع بأف وخمسمائة، والنفرط إذ كان عبو مفيد أصلا، فإنه الا يعتبر، قرنه بالنبي أو الم بقره.

1990 - وفي أقوادر بشيرين الوليك "عن أبي يوسف رحمه الله " إذا قبال المسارب: لم يسمّ لي كورة، وقال رب المال، سميت لك الكوفة دول ما سواها، فإذا كان دنع المال إليه بالكوفة، وهما من أهل الكوفة، فإن أبا حيدة وحمه الله قال: ليس له أن يساف المال، وإن كان الدفع في مصر غير الكوفة، فللمضارب أن يحرج به حيث

شاه من قبل أن رس المّال قد أقرّ بالسفر إلى وجه من الوجرة، وكان لفول قول المصارب، وإذا لم يفرّ، فهو كرجل دفع إلى آخر ألف درهم، يشترى فه بها قوباً أو طعاماً، فليس له أد يسافر بها، وقال أو يوسف رحمه الله: استحسل في هذا شيئًا لا أحفظ عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا كان بذهب ويرجع من يومه، فله ذلك.

الفصل العاشر في المضاوب يدفع المال إلى غيره مضاورة

١٨٦ - ١٨٦ - الأصل في جنس هذه المسائل: أن الحضارات لا يلاقع المثال مضاربة إلا أن أدن له رب المال في ذلك لعث، أو دلالةً بأن يقول لعن اعسل فيه برأيت؛ الأن بدفع المال مضاربة يشترك الشابي في مال رب المال الأن يشركه في الربح ""، وإنه لوب المال لكونه منغراً عامل مائه، فلا يملك دلك إلا تقويض من جهة رمه المال.

1819 - وقرق مين المسارب دين الشويك شركة مقاوضة أو عنان، فإنهسا يمانان مغالف فأنهسا المشاوية الم عنان، فإنهسا يمانان مغر الله إلى غيرهما مضاربة مع أن الشريت يدفع المال المضاوبة بهوقة الزيرج، وهذا لأن دفع سال المصاوبة داخل تحت الشركة ؛ لأن المسركة لإثبات الاشتراك في العرج والأصل جديمًا، والمضاوبة لإثبات الشركة في المانع دون الأصل، فدخلت المصاوبة تحت الشركة ، كما دخل التوكيل، فكان الأولى، فلا يدحل تحت فكان الأولى، فلا يدحل تحت المأول كما لا تدعل الدول مشاولة ألمان مثلها.

وإذا لم تاخل المصارعة الثانية تحد الأولى كانت الثانية بعير أمر رب المثال، فلا يجود، فإن المترى به الثاني، وياع وربع ربحا، أو وضع وضيعة، قم يكن رب المال أذن أم مذلك أبه لا أصار ولا دلالله فإن رب المال أبا خيار إن شاء ضمن المصارب الأول رأس ماله، وإن شاء ضمن المصارب الأول رأس الحاله، وإن شاء ضمن المضارب الأول واحد منهما جان في سقه، أما الأولى الملائه أنبت الشركة للشائي في الربع إن ربع الشائي، وأثبت له حق المنع إن نم بربع، واثبت له حق المنع إن نم بربع، أو دلالة، فصار ضارة في مال رب المال، أما نصاله ولالة، فصار ضمان، وأما الثاني: قلامه أحدث تصرفنا في مال رب المال، فعر إذا الم

 على الأوقاء حتى يعمل به افتائي، ويربع، فإنا حمل ولم يربع، فلا ضمال، وقال أبو يوسف ومحمد. إذا عمل التابي فمسل، ربح أو لم يربع، وقال زفر، بضمن باللفع إليه، عمل أو لم يعمل، وهو رواية على أبي يوسف.

وعن أبي برسف رواية أحرى: أنه إذا عمل التالي، ضمس الأول إن كناذ فيمما الشرى وبع دولا لم مكن فيما اشترى ربع، فلا ضمان على راحد منهما.

1841 - والحاصل أنه لا نسسان على واحد منهما قبل عمل التانى في ظاهر رواية ساساه نا تشلالة وحمها التانى في طاهر والإصاماه نا تشلالة وحمها الته الأنه إذ وحمه الصمان، قما أن يجم بحراد العصولي ولا وجمه إليه الايؤثر في المال، ولهذ لا يصمن المصولي بجود مع مال الغير، ولا يجوز أن يجب الصمان على الأول التسلم لاحل المصرف، وعلى النانى بالغيم لاحل المصرف، الالهما فلك، ألا ترى أن لنمصارب أن يدفع وعلى الذي الم خبر و بضاعه، والنام والغيم والغيم مضاعة، وعم وقيض لاجل المصرف.

ويها مسلم الشنى بالمال إن عمل عسلا لم يدخل عنه الفسارية بأن وهب المصارب طناس طال من رجل و واستملاكه و فالصمان عمل الناس دون الأول، وإن عمل صملا دحل تحت الفعارية بأن اشترى بالمال شيئاء فإن رسع، فعليهما الصمان، وإن له يربع، ولا غيمان على واحد منهم.

فايو حيفة وحمه الله شوط للصيدن نصرف الفائي مع الربح لا مجرّه التصرّف الابه متى يوبع الفائي. فقد لبت له الشركة ف لابه متى يوبع الفائي، فقد لبت له الشركة في الربح فالوحود محرّد التصرّف، وإنه لبس الشركة في مال الغير سبب الفسان، وأما قبل الربح قالوحود محرّد التصرّف، وإنه لبس سبب القسمان، ألا ترى الله متى دفع الدل بصاعة إلى الثاني لم يضمن شبقًا والأنه لا شركة له في الربع، وهما تكفيا عجرًد التصرّف

وقالاً عبداً لا سبب الصدان التموقة في الربح إلا ان بجيرة التصرف لبت للثاني الشركة في الربع اعتباراً وحكمًا والأنه تبت له حق بع ما اعترى تمال المضاء له على وحه لاتبلك الأول الإطفال عليه، ودليبع يظهر الربح عسى، فكانت الشركة فابتة حكمًا من هذا الوجه، والشركة في الربع سبب لوحوب الضمان .

وذكر شيخ الإملام خواهو زائدقي أشرامه أأأ وجمل ويجوب الصسان بمجارد

العمل ظاهر رواية أصحابنا، وحمل المشراط الربح مع العمل لوحوب الضمان لرواية إلى يوسف

١٨١٦٠ - ولو غصبه أحد من الفيارب الناني، فالغيمان على الغاصب، ولا ضيمان على المضاوب، تم إذا وجب الضيمان كان للمالك الخيار إن شاء ضمور الأول، وإن شاء ضمن الثاني في قولهم جميعًا على نحو ما يتّنا عند علما فاء وهدا الجواب ظلعر على قولهما لاتهما يقولان: بوجرب الضمان على المودع الثاني مشكل على قول أم حنيفة رحمه الله الأبدلابوي وجوب الضممان على المودع الثاني، وهمها أوجب الضمان على المضاوب الثاني، وإنما كان كذلك؛ لأن المساوب بعمل لنفسه، والمودع لا يقبض لفسه، قال: فإن ضمن الأول صحب الضاربة بيه وبين الثاني، والربح بيتهما على ما شوطا؛ لازه لو كان مكان الصاربة بيعًا أو هيةً من المصارب الأول، فقد ذلك منه متى ضيمر؛ لأنه مودع في وأس المال والمودع منى باع الوديعة ، أو رهن، أو وهب، ثم ضمن، بغذ بيعه ورمنه رهبته على ما عرف، فلأن يصح الصاربة الثانية مني ضمن، وإنها أسرع تسونًا من الرهن والبيع على ما لين بعد ذلك إن شاء الله فعالى أولى، ولا يرجع الأول على الثاني، وإن ضمن الثاني كان له أنابوجع على الأول؛ لأن الثاني كان عاملا فلأول؛ لأنه عمل له مأمره، فلا يفيد له الرجوع، وإن فسس التاس رجع هو على الأول؛ لأبه عمل له بأمره، فإذا لحقه ضمان سبب عمله للأول، كان قرار الضمان على الأول، وكان كالوديعة إذا كانت عبدًا، فأبق من بد المودع، ثم استحق وضمن المودع، ظه أن يرجم على مردعه ؛ لأنه ضمن بمسب القبض، وكان فيه عاملا لمودعه ، فيكون عليه قرار الضمال فكذا هذاء

وإذا رجع الثاني على الأول، صبحت النسارية فيما يسهما، لأن تضمين الثاني وقرار الشهما، لأن تضمين الثاني وقرار الشهما، طلى الأوللا على الثاني كتضمين الأول، ولوضمن الأول، صحت المضارية بيه وبين الثاني، فكذا إذا ضمن التاني، فرق بين مذا، وبيتما إذا رهن من أخر عبداً، وأبن المهدمن يد المرتبن، في استحق العبد، فإن صمل الراهن، صبح الوهن، وسقط دين المرتبن؛ لأنه ملك العبد بالضمان المس وقت التناول، والرهن كان بعد

⁽١١) وفي الأصار: بأداء الضيون.

ذلك، فيظهر أن العبد حين رحته كان طكاله، فصح الرحن، وإن ضمن المرتبن، فإنه يرجع بما ضمن على الراحن بما ضمن من لم ضمن على الراحن بها ضمن من فيسة البيد للمستحق وبالدين، وههنا جوز المضاوية فيما بين الأول والثاني متى اختار تضمين الثاني، والملك في الموضعين جميعاً تأخر عن العقد؛ لأن الأرل إلها بملك من جهة الثاني، ولهذا كان للناني عن أن يحبس العين منه، كأنه الشرى لنفسه، ثم باعه منه وانفرق بيسما أن الملك في الموضعين جميعاً وإن تأخر الملك عن طفد المضاوية لا الموضعين جميعاً الأول إنها بملك من جهة الثاني إلا أن نأخر الملك عن عقد المضاوية لا يومسحة المضاوية.

ألا ترى لو دفع إلى رجل دراهم مضصوبة ليعمل بها مضاربة، ثم إن الغاصب اشتراه من المفعوب منه صحت المضاربة، وإن تأخر الملك في رأس الملك عن المضاربة، وهذا الأن قيام الملك في رأس الملك عن المضاربة، وهذا الأن قيام الملك في رأس الملك عن المصاربة المفصوبة المضاربة؛ لأن دفع المال مضاربة ليس إلا توكيلا بالشراء، والشراء بدراهم مغصوبة جائز أيضًا، وأما في باب الرهن فيام الملك وقت الرهن شرط نصحة الرهن، فإنه لو رهن من أخر عبداً مفصوباً، ثم اشتراء الغاصب عن سائك، فإنه لا بصح الرهن؛ لأن الملك تأخر عبداً مفصوباً، ثم اشتراء كنا جوازه؛ لأن الرهن في معنى البيع لآن العبد بالرهن بصير مضموناً على المرتبن بالمقد، كما لو الشترى، ومن باع شيقًا لا يلك، ثم ملكه بعد ذلك لا يصح يبعه، كذا

قإن قال رب المال: أنا أجيز تصوفكما، وأخذ من الربع ما كان مشروطًا لي في الفعارية الأولى لا يقام على ذلك؛ لأن الإجازة من رب المال لغو؛ لأنها لاقت عشاءً نافقًا؛ لأن شراء المضارب الثاني نفداً على المضارب الأول؛ لأنه صار مخالفًا "بشراء الثاني، فيعتبر ما لو اشتراء الأول بنفسه على وجه، يصير مخالفًا لوب المال، حتى مغذ

⁽³⁾ وفي الأصل: لرب عقد الضمان.

⁽۱) وفي قار ف انقد

⁽٣) وفي خاأو فيأوام : مخالفة.

الشراء عليه، ثم أجاز رب المال، وهناك لا تعسل إجازته؛ لأب لاقت عقداً للفلاً، كذا. هها، وإذا لنت الإجارة صار وجودها وعسمها بمزلة.

ولو عندمت الإجازة من رب المال لم يكن له حنصة من الربح، وكنان الربح بين المضارب الأول والتاني، فكذا ههذا.

الرجل، وباع وربح ربحًا، أو وضع وصيعة، قلرب المال الخيار، إن شاه، ضمن الرجل، وباع وربع وبالا الفيار، إن شاه، ضمن الرجل، وباع وربع ربحًا، أو وضع وصيعة، قلرب المال الخيار، إن شاه، ضمن المضارب الأول، وإن شاه، ضمن المسترب وأيهم ضمن، مدحت المسارية فيما بين الأول والشاس إلا أنه إن ضمن الأول، فهو لا يرجع على الأول، وإن ضمن المستبضع، فإنه يرجع على الأول، وإن ضمن المستبضع، فإنه يرجع على الأول، وإن ضمن المستبضع، فإنه يرجع على الأول،

۱۹۹۱ - ثم المضارب إذا دفع نلال إلى غيره مضاربة ، ولم يكن رب المال قال للأول : احمل فيه برأيك ، فعمل به الثاني ، وربح إقابيجي الغيمان عليسما ، إذا كانت المضاربتان جائزتين ، فأما إذا كاننا فاسدتين ، فلا ضمان على واسد منهما حتى أو هلك المار في يد الثاني ، فلا ضمان ؛ لأن الضمان على الأول بسبب اشترك الثاني في الربع .

وإدا كانتا فاسدتان فعا أثبت الأول للثاني شركة في الربح، بل استأجر الثاني ليعمل في مال المضاربة، والمضارب إذا استأجر أجبراً ليعمل في مال المضاربة، فعمل الأجبر فيه، فلا ضمان على واحد منهما، وكذلك إن كانت الأولى جائزة، والثانية فاسدة، فلا صمان؛ لأن الثانية إذا كانت فاسدة لا يثبت لنشائي شركة في الربح، بن يكون أجبراً ليعمل في مال المضاربة.

وكذلك إن كانت الأولى فاسدة، والثانية جائزة؛ لأن الأولى منى كانت فاسدة تكون المضاربة الثانية فاسدة أيضًا؛ لأنها لا تقيد الشركة في الربح؛ لأن الربح كله لرب المال، منى كانت الأولى فاسدة، ملا تفيد الثانية شركة في الربح، وكل مضاربة لا نقيد الشركة في الربح تكون فاسدة، وإذا كانت المضاربة الثانية فاسدة، لا تثبت للثاني ضركة في الربح، والضمان إنما يجب إدائيت للتائي شركة في الربح.

مود قبل: إذا كانت الصنارية النائبة تقسد عند فسناد الأولى لا يتأتى هذا القسم،

وهو ماباذا كانت الأولى قاسفت والتانية جائزة

قائلا: معنى جواز الثانية في هذه الصورة أن يكون المشروط للناس من الربح مقالر ما حدوث مع المضاوية في الجملة ، بأن كان المنسوط الالأول من الربع مائة أرتصف الربع مع زيادة سائة، والمشروط للشائي نصف الربع ، أو تلثه ، أو ربعه ، ثم إذا كانت الأولى على رب الشائة ، فان شرط للاول سائة درهم من الربع ، وشهرط للشائي نصف الربع ، فعمس الفسارب الأولى على رب المال أجر مثل عسفه الأن عمل الشائي منقول إلى الأولى ، فكان الأولى على رب المال أجر مثل عسفه الأن عمل الشائي المقارب الأولى ، فكان الأولى عمل المنائي الذي ربع في مال المصارب الأولى و لأن الأولى صدار مستأجراً المنازية ، والأحير متى السائح أحيراً لفعل الذي السؤجر عليه يكون أحر الثاني على الأولى ، والأولى ، والأحير متى السائح أحيراً لفعل الذي السؤجر عليه يكون أحر الثاني على الأولى خاصة .

فإن قيم : إذا كان انفاس أحير يعب أن يكون له أحر مش عمله لا مثل بعيف رمح هذا المال، كما في الإجراء المحضة : لأنها إحارة فسدة ، وأنا من استأخر رجلا ليبع له ، ويشتري بهذا المال نصف ربح هذا المال، فسنات الإجارة ، وأنو مع والسفري، كان له أخر مثل عمله ، لا مثل بصف الربح الذي خرج من فدا لمال .

قفتا المفسارية الفاسدة إن كانت إجازة معنى، فهي مضارة للطّن المن حيث اللفظ صبح نسمية نصف الربح ، ومن حيث المعنى وحب ذلك في مال المفسارب الأول، ويكون هملا باللفظ والمني جدرةًا

1417.7 - ومن دفع إلى عيره ألف درهم مضاربة، وقال له: اعمل فيه برأيث، فما ربحت من شيء، فيهني ربيك جميعاً تصمان، فدفع الفعارب إلى أحر مضاربة يعنى بالنصف وربح الأخر، فللمضارب الثاني بصف الربح، والنصف الأحربين رب المان والمضارب الأول نصفان.

وقو كان بال له رب المال: فيما لال من فضل ، فيهنى ويمك مصفات، أو ظال: فما كان من الربع ، فيهنى ويهنك نصفان، فتصف الربع للمضارب النانى ، والنصف لرب المال، والقرق أن في الفصل الأول رب المال فوط لنصه نصف ربع بنسب إلى المضارب الأول، حيث قال: فما وبحت من شرره، فهو ببننا، واشتراط المضاوب الأول الصف المطبق للشاني لا ينافي شرط وب المال ، لأنه قد يقي نصيف منسوب إلى المضاوب، قإن تصف الربح للمصارب الشاتي والنصف الأخربين الأول ورب المال تصصان مزاعذا الُو جود ،

أما في القصل الثاني تبرط رب الحال لنفسه النصف المطلق، ولا يسلم له النصف المطلق، إلا وأن ينصرف شرط انفسارب الأول النصف للثاني إلى نعسيب محاصّة : فانصرف إليه، وصار النصف لرب المال، والنصف للثاني، وخرج الأول من البين.

غرع في القدوري على العصل الثاني؛ فغال: ولو شوط المضاوب الأول للثاني للث الربع جاز، وكان لرب المال نصف الربع كنما شرط، ولله ها ادمه الثاني ثلث الربع، وللأول مدس الربع؛ لأن شرط الأول الصوف إلى نصيبه خاصة.

وإن شرط الأول للشاني ثلثي الربح، جازت التسمية، وكان نصف الربح لرب المال، والبصف للمصارب الثاني، ويضرم له الأول سندس الربح؛ لأن شرط الثلثين للفائدي إدافتم يصبح في سن رب المال، صبح في حل المصارب الأول ، وقبل التزم الأول الله في ذلق الربع، والم يسلِّم له ذلك، قيرجع عليه بقدر ما قم يسلم بحكم القيمان.

وقرع أيضًا على القصل الأول، مقال: لو شرط الأول للثاني للث الربع، أو أقل مَنْ ذَلَكَ، أو شُوطَ له ثُلَقَى الرِّبح، قهو جائزً، ويكونَ للمضاربِ الثَّانَي قدر مَا شُوطُ له الأول، ومبابقي، فإنه بين الأول ورب المال بصيفاته؛ لأن في الفصل الأول المشروط لرب المال نصف وبع منسوب إلى المضارب الأولء والمتسوب إلى الأول من الربح سا وراء المشروط الثاني.

١٨١٦٤ - وفي اللتعفي : بشرين الوليد عن أبي يوسف رحمه الله : رجل دفع إلى رجِنْ ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيه ، فنعمها المُضارب إلى اخر مضاربة، وقال: ما وزقتي الله ، فهو بيني وسنك نصفال، فنصف الربح لرب المال. والنصف الأخر للمضاريين لكل واحد متهما نصمه ولأن الضارب الأول شرط للثاني نصف ما رزقته الشانعيالي، والذي رزق الله المغسارب الأول نصف الربح، فسيكون النهضارب النائي تصف دلك . ۱۸۱۹ - و من دفع إلى غيره ما لا مضاربة ، وأسره أن يعمل في ذلك برأيه ، مدفعة المضارب إلى رجل مصاربة ، وقال المنائل : عمل مه يو أيك ، كند للتاس أن يدعه إلى النتالث مضاربة ، وكان الثاني عن ذلك جزلة المصارب الأول، وهذا لخلاف الوكيل إذا النتالث مضاربة ، وكان الثاني عن ذلك جزلة المصارب الأول، وهذا لخلاف الوكيل إذا المال له الوكيل الذات الوكيل : اعمل عيه برأيك ، كان له أن يوكل عيره ، ولكن لا يملك أن يقول له كيل التالي يدنت وبرأن قبل له الركيل التالث يدنت وبرأن قبل له الركيل الثانية ،

ومن مشايختا وحمهم لقه من قال أبس بن المسألتين فرق، بل فيهمنا جسيعًا الخشلاف الرواية ما فكره من الوكيل الحاص يكون رياية في المفسارب، وما دكر هي المفارب يكون رواية في الوكيل الخاص

وجه الرواية التي ذال عبها، إنه الايكون فالأول أن يقول التانى: اعسار فيه برأيك أن الفعارات والوكيل المحاصر ما موران ما تصوف من كان وجه و ليسا عالكيل الاوقية و المستفعة، والأصل أن المأسو، من كل وحه الاعلك أن يقوض إلى عيره مشوص منك، ألا منفعة، والأصل أن المان وب المان المصارت الاعلان أن يدمع المعال إلى غيره مضاورة إنها أنه يقل وب المان المصارت المانك والمنازلك تسركة عناك أو مفاوضة. فيه برأيك المنازلك تسركة عناك أو مفاوضة. كذاك الاعلان الماكل، ولو فوضوا دون ما ماكوا، جار عي المسائل كلها، فلو علنا: بأن الأول يملك أن يقول المنائي: اعسل فيه برأيك، فصاد الأول معاول معاشر.

وجه المروابة الأنحرى أن الكاسور ببلك أن يقرض إلى عبره مثل ما منت بإذن الأمر. ألا ترى أنارب المال نو قال المالول: عقع مضاربة ، وقال المثالي احتى يعمل فيه برأيه ، يمنك ذلك، وقد ملك المامر وأن يفرض إلى قبيره مثل ما ملك بإذن حين وجد الآمو . خسمن الأمر ذلك لأمر بذلك تعلم ، فكفا إذ وحد دلاله ؛ لأنه أظف للأول العمل فيه برأيه ، فالأول بشوله للشاني: اعمل فيه برأيك ، فوص إليه مثل ما ملك بإذن المالك دلالة ، وإنه جائز كما لمو أذن له بذلك نصل .

⁽٢) مكذا في أط أه وني عبرها النالني

⁽¹⁷⁾ مكادا في ط ما وفي غيرها إلى النائي.

ومي مستايحنا من قبال. بين المسألتين فترق ، وأيس له الحسالاف الرواية ، وهو الطاهر ، والعرق بين المضارب والوكين الخاص أن ، بأ المال لما قال لمعضارب : عمل في برأيك ، فقد فوض إلي المعع إلى غيره مضاربة ، فصار الدفع إلى غيره مضاربة والخلا غن المضارب الأول سبب هذه الزيادة ، فيصبر ما ملكه المضارب الأول سبب هذه الزيادة بما كان محلك معترى المضارب الأول سبب هذه الزيادة بما من التوكيل البيع والتراه والاستنجار والإيضاع ، كما يخلك معاشرة هذه النصر فات من التوكيل البيع والتراه والاستنجار والإيضاع ، كما يخلك معاشرة هذه النصر فات من الشر مغيره حتى يوكل ، أو بيضع جازه كما لو الشر نقسه ، فكذلك ما مالك من مالك من دفع المال مصاربة إلى غيره بقوله . العمل فيه برأيك مائن ملك رياده كان لا مملك عطلى التوكيل من عر هذه الزيادة ، وما كان يطك الوكيل من الريم لا إلماك عطلى التوكيل من عر هذه الزيادة ، وما كان يطك الوكيل ما يمكه الما يملك من توكيل غيره مؤلك العمل فيه برأيك ملك مباشرة دلك بغسه ، ولا يملك ما يملك من توكيل ضره مؤله : اعمل فيه برأيك ملك مباشرة دلك بغسه ، ولا يملك من الريم لا يمل فيه برأيك ملك مباشرة دلك بغسه ، ولا يملك من الريم لوكيل أمام يملك من الريم وريادة .

1883 - ولو كان الأول ديم إلى الفاني مصارية، ولم يقل له " اعمل فيه برأيك. فليس لدناني أن يدنهم مصاربة لما ذكرنا أن المضارب لا يجلك دفع مامل إلى غيره مضاربه ما للم يأدن له الداهير شالك، إما لصاً أو دلالةً بأن يقول له : عمل فيه ترأيك.

القصل الحادي عشر في المفارية بالشيء يكون على غيرما أمريه أيجوز أم لا يجوز؟

1851 - قال محمد وحمد المحمد المحمد المحمد الريادات والدائر فال فرجل حد مقد الأأف دوهم مغد الراة بالمحمد و فأخ مها المقالات والدائر والمائرة في المصاربة بالعد درهم حيد كما فتصاه مطلق التسبية مم بغرار في المواهدة طإذا هي ربوف أو شهر جذا على يعلما بالمتمار إليه وعند الدفح والأخذة أو علم أحدهما دون الأخرة أو عساء وقد يعدم كل واحد منهمة بعدم صناحه و فالشراء جائز على المساربة او هذا الأن في المشاربة أمراً بالتصرف وتوقيلا، وقد دكر في كناب الوكالة الدائو كالة في هذه الوجوء الغائرة تعلق بالمسكى، فكذبك المساربة.

 فإن قبل الإفاد وقف المساوية بالسائي، وقامل السائي لم يوحد، فمم يوجد قبص وأس المان، والسراء فس قبض راس المان لا يكون للمصارية، بسيمي أن لا يقع الشراء في المسارية.

قلتا. بني الم يوحد قبض السمان الكن يقيض الزيوب عكن أن يجمل قايضًا. فلمسمى لكونه من جنس مسمّى ، فيصير فابضًا رأس الذل يقبض الزيوف من هذا الوجم فحصل القراء بعد قبض رأس الذلك وكانت الجارية على الصاوت

قيصة دلك إن أعطى المضارب بانع احترية لك الدر هو، وتجور بها البائع لا يرجع المعسارت على رب الحال بالمين، ويكون أمن المال النوبوف الأنه وأمن المال، والشن حرج هن ملكة الزيوف ويكون إلى يتجور بها البائع ورده على المسارب عله أن برده على وب المال، ويكون وأمن على وب المال، ويكون وأمن ملل المعارب المال أو بأخذ منه الجياد؛ لأنه المنزاها بالخبلا بأمورت المال، ويكون وأمن ملل المعارب من المعارب المعاربة المعارب المعاربة المعاربة المعارب المعاربة ال

أما مفصود رب المال الربح لا عين الجارية ، والربيع حاصل حصل الشراء ما لجياد ، أو بالزيوب ، وإذا نقدُ على المصاربة ، كان رأس المال ألف دو هم زيوف ، كما ذكرنا .

الفسارب جاربة بالف درهم جياد، فهى لرب المال، ولا يكون المستارية في رصاصة، فاشترى المفسارية بالف درهم جياد، فهى لرب المال، ولا يكون المستارية في الوجوء المنازة التي ذكر تاها؛ لأن المضارية تعلقت بالسمى، ولم يوجد نيض المسمى لا بنفسه، ولا يقيض السمى ولا يقيض السمى لا بنفسه، المال، وقيضه لصحة المضاربة، فإذا لم يوجد لم تصع المفسارية، ولكن إن لم تصع المفسارية، ولكن إن لم تصع المفسارية، ولكن إن لم تصع بحكم التركيل لا يعكم الفناوية، فكان المفشري لرب المال، لا للمضارية، ولنعضارية، يحكم التركيل لا يعكم الفناوية، فكان المفشري لرب المال، لا للمضارية، ولنعضارية، ووقع بحصل له المعوض لا بطلت المضارية، ويمن له أجر المثل،

والوقم يكن الخال المنفوع ستوقا ولا رصاصاً ، ولا زيوفا ولا نبهرجة ، بل هي جيد ، إلا أنها أنفس من المبشى ، بأن كانت خمسماته ، فاغترى المضارب جاربة وألف درهم ، فنصف الجاربة فلمضاربة ، والنصف ثرب المال في الوجوء الثلاثة التي ذكر ناها ؛ لان المضاربة تعلقت بالمسمّى في هذه الوجوء وإنحا وجد فيض المسمّى بقد والنصف فصحت المضاربة ، وفي النصف الأخر إن لم نصح المغاربة ، صح التوكيل ، فلهذا صح شواء العمل على المساربة ، والنصف على رب المال ، فإذا باع المضارب الجاربة بعد ذلك ، وحصل الربح ، فأحد التصفين لوب المال خاصة ؛ لأنه لا شركة للمضاوبة فيه ؟ لكونه وكيلا في شراء ذلك العصف على

وأما النصف الأعر: فيستوفى منه رب المال فيما اشترى لرب المال؛ لأنه عسلا عملا عو ضريك فيم؛ لأنه شيء هو عملا عو ضريك في الربع بحصة المضاربة، ومن عمل في شيء هو شريك فيه لايستحق الأجر؛ لأن عمله لا يقع مسلماً إلى من عمل له من كل وجه، والاستحق إلا بعد السلم" من كل وجه، وأو كان المضارب ورب المال بعلمان بكون اللاراجة زوقة، أو ناقصة، وبعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه شلك،

⁽١) وفي الأصل: إلا بعد قام التسليم.

فالمضاربة تسلق بالمشار إليه ، قان كانت الدواهم زيوفًا أو نبهر حة ، فانسرى بها جاوبة : حالفراء للمضاوبة ، ولو اشترى بالجياد بصير مشتركا لفسه ؛ لأن باجنساع هذه العلوم كند يتعلق المضاوبة بالمشار إليه تنعلق الوكالة مالشار إليه على ما ذكرنا .

و يسايدًا كانت الدراهم ستوفة ، بطلت الضاربة حتى لو اشترى بها شبئًا كان لوب المان ؛ لأن الستوقة والرصاص لا يصححان رأس الذان و فسص وأس المان في المجنس شرط لصحة المضاربة ، فإذا لو يوجد بطلت المصاربة ، ولكن لا تبطل الوكالة ، فيصير مشتريًا لرب المان ، فكان للعامل أجر منه فيمه عمل المام أ، وفيما إذا كانت الدراهم القصة ، فالمضاربة على ما قبص من المال حاصة ، والوكالة كذلك حتى لو اشترى جاربة بأكن ، والقابر ض حمد مناه فتصف الحاربة على أنه عربة ، والمحد شهف ترب المان إكرنا أن اجتماع العموم الأربعة ، كما ينفي المضاربة عمل زاد على المنفود تندقي الوكانة ، فقد منفر إلا لعدم لهذا .

الفصيل الثاني عشر في نهي رب المال المضارب عن العمل وفي انعزاله

الم ١٨١٩٩ ومن دفع إلى عبود أنه ، دره و مصاربة بالتعلقات أنه تهاه معد ذلك أن يبيع ريشتري، عمل فيه به كان أن أن المال دراه و على حامه وحي أو الشرى المضارب معد ذلك تبرياً و مناو محالف و المتى صار وأمن المال عرضاً لا يعمل نبيه للحال و بالرافعة إلى أن يصبى مان الصاربة بالصاربة بالمال الحرب الحرب الحرب المرافعة إلى أن يصبى أن إلى من جيس رأس المال لا يعمل النبي و ولو يا عداما هو من حسل وأمن المال لا يعمل النبي و ولو يا عداما هو من حسل وأمن المال الا يعمل النبي و ولو يا عداما هو من حسل وأمن المال الا يعمل النبي و ولو يا عداما الموامن

والأصبر في جس مقد الشائل: أن ما الصدرة من كان من جس وأس المائر من والإصبر وأس المائر من المسروف وألى كان وأمر المائل مناجرة ومن المصدرة مني كان من جسي لا يصبح أمن المصارب وعد ذلك على المصاربة ما هو أسرة من كل وحد المن منتي لا يصبح أمن المصاربة ما هو أسرة من كل أو دالية وإنا كان كدفك والا ما هو أسرارس وجه بعلى المصاربة والدين المائل الذي عن التصرف فسح المحسارية والرب المائل الذي عن التصرف فسح المحسارية والرب المائل الذي عن التصرف فسح المحسارية والرب المائل الذي معنى الشركة في المستحر المعسارية والاجراء والمائل والحد من السريكين وسح الشركة في من المستحر المعسارية والمائل من المركزين وسح الشركة في من المحلومة والمائل والمد من السريكين وسح الشركة في على مستحر أعمالية والمائل المائل المعلومة والمائل المنافق والمائل المنافق والمائل المنافق والمائل المنافق والمائل المنافق والمائل المنافق والمائل من المنافق من المنافق من المن والمنافق من المنافق من المنافق من المنافق من المنافق من المنافق من المنافق والمنافقة من غير نقوي والمنافقة من عبد المنافق من المنافقة من عبد المنافقة من عبد المنافقة من غير نقوي والمنافقة من عبد المنافقة من عبد المنافقة من عبد المنافقة من غير نقوي والمنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة من غير نقوي والمنافقة من غير نقوي والمنافقة من المنافقة منافقة المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة من المنافقة من المناف

 عاد الأمر إلى ما كان قبل المضاربة ، وقبل المضاربة كان لا يملك على رب المال ما هو شواء من كل وجه، فكذًا يمد الفسيح، وإن كان مال المصاربة من خلاف جنس وأس المال من كل وحده بأن كان مال المضارية عرضًا ، فسياه رب المال ، فإنّه لا بعيما رئيسه للحال ، بل يقف إلى أنا يصمر فاضًا، حتى بجوز من المضارب بعد النهي ما هو بيع من كل وجه، وهو يبع العرض بالدراهم، ومناهو ببع من رجمه شراه من رجم، وهو بيع العرض بالعرض؛ لأن النبي فسخ للمضاربة، وهو لا يلك فسخها على الضارب إن كان رأس المال عرضاً بغير رضا المضارب؛ لأن المصاربة إن كان فيها معنى الإجارة، فعيها معنى الشركة، والرجحان للشركة، وفي الشركة التي ليس فيها معنى الإجارة إذا فسخ أحد المشويكين الشركة بغير رضا صاحبه، ومال الشركة عروض لايعمل فسخه، فكذا في المضاربة إداكان معنى الشوكة فيها واجحاء وهذا لأن فسخرالشركة في هذه الهالة يتضيفن إنطال حق نسخ على الشويك؛ الأنه إذا الفسخت الشوكة، والشويك الفاسخ يأخذ رأس ماله باعتبار الغيمة، وإنها بما يختلف فيه المفوِّمون، فريحا يدخل على الشريك الذي لم يفسخ ضرر في ذلك، ولأن حق الشربك الذي لم يفسخ الشركة في الربح، إنه عبيارة عن الدراهم حنس رأس المال؛ لأن رمع المال إما يشحيفن في الجنس الواحد، وإدا كمان حقه في الدراهم، والفاسخ يريد أن يعطي صاحبه الذي لم يرضُّ بالفسخ مكان الدراهم عرضًا، فلا يقدر على ذلك بغير رضا صاحبه، وإن كانت الشركة وكالة؛ لأن مسخ الوكالة قد يتنام إذا تضمَّن إبطال حق مستحق على الغير كالعدل في باب الرهور، إذا كان مسلَّطة على البيع، فعزله الرامن، قإنه لا يعمل عزله ؛ لأن البيم صارحفًا للمرتبن، حتى بصل إلى حقم، فكفا في الضاربة، وإذا ليربعهل الفسخ للحال، صار وجود هذا الفسخ وعدمه بمزلة وقوعتم الفسخ أصلاكان بجوز للمضارب بيم المرض بتواهم وبيع العرض بالعرض، فكذلك ههنا إلا أنه إذا باع بالدراهم ورأس مال الضاربة مثل ذلك جودة وهمربًا، فإنه يعمل نهيه ا لأنَّ رب المال فسخ المضاربة، وهو من أهله إلا أنه استنع فسخه لحق المضارب، فإذا صار العرض دراهم، فقد زال المانع من الفسيخ، فيعمل الفسنخ علمله ، وكنان كالراهن إذا عنزل العندل، فم فيضي الدين علمل عنزله لروال حق الرئين، فكذاهذا.

• ١٨١٧ - وإذا كنان منال المتسارية من جنس رأس المال من وجم، ومن خيلاف

حييان أبي ميزل من والعبدو بأن كيان وأب المائل هدنت والإمال المُعربوبة فراهين. أو عالي العكت والفيدورات الذياء فإنه يعمل بهيره فرهاهم شراء من كالروجه استحصالاه والا يعيبه الهيبة عيها هواشواء مرا واحده وإثنا حمل بالبالعما إية بي همه الصوارة هن حنس وأنها فاللياس وحفر ومراجعا فاستندس وحده فوقونا على الأسرين خطهماء فقعان من حيث إن مثل المفيارة من حدس وأمر المال من واحمه فعمل بهما عن الشواء من هي وجاء حثى يا التشوي به هوائك للم يجراس حبيث إله حلافها خنس راس لهايا من واجها فيريعها ومينه عبدا هواب من يرجعه شراء من وحرب وهو المسرف تناهو حشي وأمر مال المفدرية توعيا عمي الاسرين حطهما بعمر الأمكان

وكالرامي فيرعيا فيراه الفصوال كلها إفاحر لروات الأل الفعد والدحل المسرفان مهم الجليوات إذا ملاحرة بالكائراء فقي كل سوطيع أمعوّل بعق دوب المالية المعول تمواته ومن كارسوف ولايمعول بعربه ولا يتعرف عوله عبد سوي بين لعد ل الفصيدي في حتى اللعدة رب وبين الحرق المكسي، فنني كل موضع ليربطح العرق القصيدي لووصح العزن لخلفتني والهذاب فلاف مومد الموكن فراأه كبل الخاصرك وإنه بوجب عزاءه وإم كان الواتيا الايعلم موريلوا عاله فصلاً والموضوعة والارجراء

والعرق أن العرال القطاءي في المصارعة إعاامانهم له فيه من يطال حق مستحل للمصارب مزابلوجه الدي مذم وإيطال احل مستحل كسالا بحوز كصداء لاحجوا حكيدًا لا في الالوكيد الخدم ل علين في لم والمنتوث حكث إيطان حق مستحقًا الداكبان؛ لايه ليس بوكيل عن مستحق، وإنما الشع العرال الفصادي؛ ما تنه من أولاً م الصارب بأن يتصوف عالى حسيان أنه يتقد على موكله ، والمتم انعزالا القصدي بصرية موهوم، فديهم، وفد لا يقم، مأد لا مدم ولا يشريء والصرر الترهوم دول 1. حالي، وندرا المتي قدر الصور موهومًا ولا محمَّقًا يُعِنمُ العرار الفصيدي، ولا يُتبعُ الحكمي، ومتني كال الصبوء متحققا امسع العرق بالبوسين حسيقا التطهر فرية الفيري المحفق على الصور الموهوم

غال كان مثال الصبارية فلو مكل في دراب الذال، والحواب فيه كاحراب بسما أو كان مال المصنة به ديانيو ورأس مال المصاربة دراهم بعمل بهيم عن الشراء من كان واجمه حمل

لو اشترى بالقلوس عرضًا فبريجز على رب المال ، ولا يعمل نهيه عما هو بيع من وجه، شراء من وجه، حتى لو باع الفلوس بالعراهم يجوز؟ لأنَّ مال الضاربة مال من جنس وأس مال المضاربة من وجه، ويخلاف جنس رأس المال من وحه، فؤته لو أواد أن يأخذ رأس المال بأخله باعتبار الفيسة والنقربب ما ذكرناء

الفصل الثالث عشر في المصارب يتشع عن البيع وعن التفاصي حتى يجد ربحاً

۱۸٬۷۷۱ و برفایاخ المصادات مال المهارت بالسید، قان کان می طال راح و أجیر المضارب داری الفاصی و برد ام یکر افر انقال رمع و الا یحیر علی النقاسی و بعدا الأم یدا کار می المال ربیع و فقید سفر لفیصر رات با لد مواجد فرج بر علی یقام العسر و بوس وقاع قواعل مدنیا عاد ما وجیر الممقدر به می الدیون علی الباس و ولهد الاجیر علی انتقاضی .

فالما إذا توسكر في المال ربع مسويسلم للمضارب من عسم فكان مثيراً عالى للماس الديون، فلا يجب ، ألا ترى أن الركير بالسع ، السيضع بعد ما مما الا يجبران على الدغائلي ، وطريقه ما فقاء ، ولكن يعبر أناصوب على أن محل رب المال على الوقيل بالسع وتلفظت إلى المنافض الإ والمحل بالمال على الوقيل بالسع وتلفظت بعداء بالمال المنس المنافض الجبرا على أن يجبلا صاحب الوقيل بالسع وتلفظت بعداء بالمال المنافض في التفاصي الجبرا على أن يجبلا صاحب على التفاصي و المنافض الجبرا على أن يجبلا صاحب على المنافض من المنافض من المنافض على مال المسارية إبنا كان الدين مصوب على المنافض من مصوب المنافض المنافض في مناف المنافض المنافض المنافض في المنافض المنافض

18477 - ومن القنديري (إذ القسيمية المصادية (على الدس ديول) واب كان في المال ربح أحير المصارب على الناسقيم ، وإنّا لم يكن ديدريج أجريجيو ، ويقات ومصارب أحد رب المال على العرماء . 1817 - وإذا ياع المضارب شبدً من مال المضارة بالنسبية في غير مصره، وآواد المصارب أن يكون موره، وآواد المصارب أن يكون مو المتناصل حتى تكون لفضه من مان المصاربة، فقال رب المال. أنا انقاض حتى لا يحب لك نفقة في مثل المصاربة، فإن لم يكن في مثل المضاربة ويع، فإن المضارب بعض قريد المصارب، وإن المصارب على مثل المصارب من حيث إنه من حقوق العفدة الأنا راعينا حق المضارب أبطن على رب المال يعض ماله.

ولو ؛ اعينا حق وب الحال أيطلها على الفسارت مجرد حقه في التفاصي ، فكاذ الترجيح لجالب رب الخال، وإن كان في مال الفسارية وبح ، فالفسارت هو المتفاضي ، الأن التفاضي وفي يصدر إلى رب الحال إذ أمكن جبر المفسارت على أن يحبن رب الحال به بوجت من الديون، وتعذر الجرهها؛ الأنه إساأن يحبر ليحيل رب الله بجميع الدين ، و لا وجد إليه ؛ الأن بعض الدين طلك المفسرت، والإنسان الا يجبر على أن يحبل غيره علك ، والا رجم إلى أن بحيثه بسمض رأس المأل، وحصدة من الراح ، الأنه بولاكي إلى قسمة الدين قبل القصل، وإنه باطل.

كثيراً وأوادرب الديعه، مهدا على وجهين إما أن يكود في مان المضاربة فضل، كثيراً وأوادرب الديعه، مهدا على وجهين إما أن يكود في مان المضاربة فضل، بأن كان رأس المال ألفا، والمشرى بها مناط يستوى الغن ، أو لم يكى عي مان المضاربة عضل، مان كان وأس المال ألفا، والمشرى بها مناط يساوى الغن ، وهم يكى عي مان المضاربة يكون للمضاوب حق إمساك الشاع من عبر رضه وب المان إلا أن بعطى رب المال وأس المال إلا أن بعطى رب المال والم يكون للمضاوب عق إمساك الشاع من عبر رضه وب المان إلا أن بعطى رب المال وأس حلى المساكه، وإذا لم يُعط وب المال فلت، ولم يكر أنه حق إمساكه على المجبر على المساكه، وإذا لم يُعط وب المال فلت، ولم يكر أنه حق إمساكه على يجبر على المساكة والمان عمله عبد وبجبر على المعمل إلا أن يقول رب المال أمال المال وحصنت من الوسع إذا كان في المناع فضل، أو يقول: أعطيك الأس المان في المناع فضل، فإذا المناز والمان على قبول فلك على أمرا الماليو، ومراعاة المان ومراعاة

⁽١) مكياس أطار أب أن وكان في الأميل إرام أ. أعطيت .

لكلا الطرون.

و إن لم يكن في المال فيعيل لا يتجسر على السنع : و يقدل لرب المان المناع كله خااص ملكان، وإما أن تأخذو برأس مالك، أو تبيع حتى تصل إلى رأس مالك.

الفصل الوابع حشر فى دفع المضارب مال المضاومة بضاعة إلى رب المال وفى بيع أحد حما مال المضاوية من الأخو

فاشترى بها رب المال، أو باخ، فهي مصارة على حرابا المان بها عقد، أو كله فاشترى بها رب المال، أو باخ، فهي مصارة على حرابا، ويصبر رب المال معبنا المسماو و عمل المعرفة أو يصبر رب المال معبنا المسماو و عمل المعرفة ألى المستعين، كما المراب عمل المعرفة وألى المستعين، كما المراب عمل المعرفة وألى المساوية والمان والمائة المساوية والمائة والمائة المساوية والمائة والمائة المائة والمائة والمائة والمائة والمساوية والمراب والمائة والمساوية والمراب المائة والمائة والمائة والمائة والمائة والمائة والمائة والمساوية والمراب المعلقة والمائة والمائ

1.3.141 ألم يفاكان مان الصاربة عرضاً، وباع رس المال العرض بالني در عم، ورأس الدل كان ألف درهم، مواشئري بالألهى عرضا أسر يساوي أرسة ألاف درهم، والمستوي المنطق المستوي المستوي المستوي المستوي بحول المستوي بحول المستوي بحول المستوي المستوية منتقضة والمستوي المستوية المستوي المستوية والمستوية منتقضة والمستوية المستوية والمستوية والمستوية المستوية المستوية والمستوية المستوية المستوية والمستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية المستوية والمستوية المستوية المست

عبرانه مني بلح رب المال من المضارب بعدت الصيارية، ومني باع الضارب من رب المال المرتبطن المصاربة، ويكون رب لمال للخوار، الدشاء دفع النمل إلى المسارب، ويفيت المنتبرية ، وإن شاء أصلك السن ، ونقض العما بة لأماء أمر الذل عبار في عالفسارات في الإشهام، فيعتبر بمالوكان في بده في الابتدام، وهنالله هو بالخبار إن شاء ديم حتى ينقى الصائريف وإلايتانه أمساك ويقص اللضاريف كالاحها

القصل الخامس عشر في نفقة المضارب

١٨٦٧٧ - قال محمد رحمه الله في " الكتاب" في المصارب يصرف بنال الصاربة في مصرما وعلته في مال نفسه ، وإن سام جال الفسارية ، فالفياس أن تكون نفقه أرضاً في مال بعسه ، وفي الاستحسان ، التعقة في مال المضارية ، أما ما دام في مصره فعا مثر من جوات فوات مثر الجوات فوات علما ذا

وقال بعض العلماء بحد أنه في مان نضارية بعد أن بشترى داك بأقلى، والعشاء في ساق المضارية، وذه والعشاء في ساق المضارية بعد أن بشترى داك بأقلى، والعشاء في ساق المضارية والمحارية و ذاك المحارية و المحارية المحارية و المحارية

طَّمَا فَا مِنافِرَ قِبَالِ الْمُسَارِيَّةِ: فَالْقِيَاسِ أَنْ تَكُونَ نَفَقَةً مَنْسَارِبٍ فِي مَالَّ تَفْسَمُ لَا فِي عَالَ الْفَسَارِيَّةَ ، وهو أَحَدُ قُولِي النَّسَافِيّ ، وفي هوله الأَحَرِ: تُحِبَ مُقَبَّه فِي مَالَ الْمُضَارِيَّةُ مَالِمُ وَهِنَ، وهو الاستحسان الْفُنِي أَضَةً بِمَعْلَمَانَهُ

وجه الفيباس طاهر ، وهو أن الفضارب إما أن يعتمر أحيرًا، أو شريعًا • لان في الف اربغه ملي الإجارة، ومعنى الشركة - أو مستبنات من حيب إنه ضرط له بدل علي

حطر الوجود، وهر الربح، وما كان على خطر الوجود، فكأنه غير المتروط من وجمه فكان بمنزلة المستبضع من هذه الوجه ، وأيامة عنبرتا كانت نعقته في صله ، لا في مال الأصارية

وحه الاستحسان اثنان

أحدهمان أن القياس كما فلتم، إلا أنا تركناه بالمرف، فإن المرف قيما بين التحار أنَّ الضارب إغا يتفني هلي بعيبه من مال الصارية في حالة السعر، لا من ماله، ويتعق من حناله منادام في منصيره و وطعاه واللعروف كالمُشر وطاء شعب وكنان رب المال شوطا في المصاربة، بأن ينعق الصارب من مال المضاربة حالة السفوء ومن ماله هي حالة الخضراء ولو خرج فقد يرمح، وقد لا يوبح، فجعلت تعقته مي مان الضربف إذا سام تعسم لعمل اللصيارية من كاروحيه حتى إذا لم يربح لا يصيع همله مجَّأتُه، وقيد سلم لفيمه لحمل المضاربة من كل وجه حين سافر الأجل المضاربة، والمربحين بفقته في مال المصاربة حال

فرة الهوان عفد الفيارية كالزمقيدًا في وطنه مانكًا من تسليم نفسه لنحمل وكونه في وطنه يحوز أن يكون مانعًا من التسلير في الحملة ، هذا كالحياط إذا كان مخيط مي حاموته، فإن هممه لا يقع مسلمًا، وإن قان يخيط في بيت رب لنوب وقع مسلمًا، وكفلك الله أذ بعد ما زوحت نفسها ما دامت في وطبها ومتر لها، فلا نفقة لها، ران كانت التعمل فرزييتها يعهن أعيمال الزوجاء ولواذهبت إلى منزل زوجهاء وسلمت نفسها استحقت التفقة بخلاف الأحير ؛ لأن لمسأخر قديتمن عليه، و إن سنم نفسه في بيمه، وقدالا ينفني والعرف في استحقاق الصارب الفقه مثى سلم نفسه لعمل الضاربة تنهت من كل رجمه والعرف الذات من كل وجمه لا بعدير واردا في الأجير دلالة دالان ما شوط للأجيم من بدل عمله، وهو الأحو ليس على حطر الوجود، بل يستحق ذاك لا محالة مني عمل، وما شرط للمضارب من بدل عسله على خطر الوحود، فالعرف التالت في حقه متى سلم بعسه للعمل من كل وجه كم لايضيع عمله مجَّلُ مع عمله، وتم بربع، لا يعتبر والرادا في الأجير دلاله. دردالا بير إلى ما يتفضيه القياس باخلاف الشربك؛ لأن العرف فسما من لشركاء أبهم يتفقون من الدل المتشرك، لا من مال

أحدهما تعامية ، والعرف الشابت في حق المضارب بإيجاب الفقة ، متى سلم نفسه للعمل في مال الغير من كل وجه لا يعتبر واراداً في الشريك ولالمة ؛ لأنه عمل في ماله ، ولأن فيه عرفًا بخلافه ، قرد الشريك إلى ما ينتضيه الغياس ويخلاف المستبضع ؛ لأنه لا عرف فيه أنه ينفق من مال المستبصع ، وإنما العرف أنه ينفق من مال نفسه ، والعرف الشابت في حق المتسارب لا يكون وارداً في المستبضع ولالة ؛ لأنه رضى بذهاب عمله مجانًا ، وقم يبتغ لعمله عوضاً أصلا ، فأما المضاوب فقد ابتنى لعمله عوضاً هو على خطر الوجود ، مرأى التجار له تفقة في مال المضاوية متى سلم نفسه لعمل المضاوية من كل وجه ، بأن سافر بمال المضاربة حتى لا يهذب عمله مجانًا ، حتى يربع وقد ابتغى لعمله عوضاً وقد ابتغى

١٨١٧٨ - وإذا استحق المضارب النفقة في مال الفضارية منى سافر بالعرف على ما بيناء فإنه يستحق الملبوس والمطعوم، وما يحتاج إليه في غسل ثبابه، وفي أجوة الحلالق والحمام.

أما المطعوم والملبوس عما لا بدللإنسان منه في عسوم الأوقات، فكان من جملة النفقة، فيصبر مشروطاً في مال الفسارية، وكان كالوجة تستحق المطعوم والمنبوس على الزوج، هأما ما يحتاج إليه في غسل الثياب وأجرة الحلاق والحسام، فالذكور في الأصل الله عنه عنه المفارية، فكان ينبغي أن يجب في مال المفارية الأولى مناجعة الأوقات، لا يكون هذا عا لا يحتاج إليه في عامة الأوقات، لا يكون من جملة النفقة كنمن اللواء وأجرة الحجام والفصاد إلا أن الجواب عنه، إنما أوجب هذا في مال المفارية، وإن كان عالا يحتاج إليه في عامة الأوقات؛ لأنه من صنبع النجار، في مال المفارية، وإن كان عالا يحتاج إليه في عامة الأوقات؛ لأنه من صنبع النجار، في مال المفارية، فإن الإنسان منى كان طويل الشعر وصنح النياب؛ قائم لا يبايع الناس معه مخافة أنه يتفلس، فكان أجر الحلاق وغاسل النياب، والحمام داخلا تحت النفقة؛ لأنه من صبح النجار.

فأماما أتفق على نفسه في دواءه وحجامته رنحو ذلك محا يتفاوي بع، فإنه يكون

⁽١) وفي الأصل و أف أو أم أ: فإنه الأصل.

هي مال المصادرات والا بكوان في حال المصادرة و هكدا ذكر شيخ الإسلام في اسرحه والأمال المصادرات والا بكوان في اسرحه وقاد الله في الإنجاز الله في عامة الاوقات ورفنا بدناج الروا للمراص، وقد يمرض و وقاد الايراض، فلايكوان من جميلة النفشة والربي فيه تنظيف ظاهر البدن حتى عصير من المسيع البجارة فلايانات قدوى مال المصاورة، وقال كالزوجة لا نستمق أحر احجام، ونيو الدواء على الروح .

وكدلك المأسور بالحج، وكدلك تدفيه الرهن على الراهن، وثمورا لأدوية على الراهن، وثمورا لأدوية على الراهن، وثمورا لأدوية على الراتين الدواء عزلة الصلح عن دم المسلم، بأن قتل الفسارب وجلا عمداً، فصالح ولي الدنيل بشيء من مال العسارية أم يصح دوان لم يكن له من ذلك ما لإحبياً، شاء الأله عالا تحدث والبيه في عام وم الأولان، وطم يكن من جمعة النفية

وروى الحسن عن أبي مسفة رحمه الله: أن الدراء في مان الصورة: الآم الإصلاح الديم ، وعكمه من العمل، فكان من جمعة المفقية ملم يستحق بقفة مثله بالمعروف، الان استحفاق المفقة في مان الضاربة لحكم العرف، والعرف أمثة الذل

1819 - ومن آلفت ورى آر إدا مبادر الفيار ب بالرافقيارية، فنفته فيما بكترى الركوبه، وما ينفى على مصه من كسوة وقعام وماه يشتريه، وقرائس مام عليه، معلقه دينه الري يركبها و مسل ثباته وشراء دابه يبراكبها في حال العمارية، والتبين في حال الفيارية، والتبين في حال الفيارية، والتبين في حال الفيارية، والتبين في حال الفيارية، وقال محمدر حمه الفاء الرهن في مان المفيارية، وووى احميل أنه رد احتجم، أو طبى وأو احتفيت، أو أكل فاكهة من مان المعارية في حال أبي حبيقة وحميدافه وأبي يوسيه رحمه الفاولية والمي والمية وحميدافه وأبي

وقبال أبو الحسن الكوسي" وليس في الخنادات روايه عن أبي يوسف رسمه تقد مستحد ومدارجا بدائمه والطاهر أنه كالحجامة؛ لأنه غير معتد في حق الرحال، وروى من أبي يوسف رجمه الله أنه ممال من الحجم فقال: كما كالدياك

۱۸۹۸۰ و إدانشقىرى جىرية ليطاما، او لنخده، دكان دىك عاب في صاله ماسة، قاشترهما للوطاء، قالان لوطاءها لا يحتاج إليه في عامة الأوقاب، والإنسان مه بدّه الله يحتى بدونه ، وربه عبر محتاج إليه لتنظيف طاهر البدار، وما لا ند اللإسمان عنه كذمر الدولة لم يكن من جملة انتصة فاكنان لا يحتاج إليه في سموم الأوقيات، فما للإنسان مدملة، ويحيى بدويه ، لأن لا يكون من جملة انتفقة أولى .

آلا ترى أن الفرد والساحق النفقة على الفرد والم الساحق على الفرد المرافقة والم الساحق على الفريد أن يواجه المراق ويشترى له جارية يطأها وكفلك لبس من صنيع الشجارة لأسر لا يشترون في سمرهم الجواري اللوطاء، وإذا لم يكن هذا من جملة المنقفة ولا من صبيع التحار لمو يقت في يقتل أما والتحار لم يعام، وكنان عنزالة ما والشرى جارية للوطاء، ولوى نصبه، والنان يعلي مشتريًا لسبه، فكذا هذا

المؤد استأجر أجبراً لخدمه في منفره ، في منصره اللي أناه أيدفيز له ويصلح ويعلمل ثيابه ، ويعلمل منا لا بدّفه لته ، فناك ذلك من المسارلة "؟؛ لأنه فقا عا لا لا لاً تالإسان ما في عامة الأوقاف ، فكان من مدلة العقة .

1899 - وكذات في كان سعة غلسات ويعسلون في غالبه كانت فيفتيم في سعرهم وفي الله كانت فيفتيم في سعرهم وفي الصراطذي وتولد من طعامهم وكسولهم وشمل قيامهم، ودهيم ودمارا للهائم من المضارفة الأن عمل عبيده، وإنه تعلوك له من وجه يمرك عمل الصراب المساحد ألا ترى أن حمل علام الأجرر المشترات والأحر القالمي الاكام كان عمل علام الأجرر من كذا هذا الكام أن المهلد بالستحي التعقية في مال

الماكا أي من مال المُصارِب

المضاربة حالة السيفراء فكدا غدمانه ودواآه

قال القا وري أي كتابه " وسبيل النفقة أن يحتسب من الربح إذ كال دورنالم يكني، فهي من رأس المال

۱۸۱۸ ما ۱۸ دولت مساكنان الأصل : وو ربح الفيدرات في المال ربات يدي برأس المال، تم بالفنان وهنا مساكنان اباد أن يكون الفق المسارات من مال تدمه ليكوند دياله على المفيارية، أو السيدان على الفيارية كنفيارية في تصرف بعد دلك وربح ربعاً كنفيراء أو المفارية على معيده الواسطة والمالفقية ويدم عن كان أندق من مال نفسه وأو استدال على المضاربة وكان به أن برجع خلك و وربح و مال المضاربة وبدأ أولا و من المال، أو وي عال المفارية و بدأ أولا و من المال، أو وي بالعامة الوبقك بقسمة الوبح و

أما انسالية أو لا يوشن الماز وإلى شاذعي المضاوية دين ، وقضاء الدين مضام على الدر وأمن الماؤ ، وذلك لا أل المعقبة سال عمل المضاوب، وبعد عمده من الويع و فكسا المارة أمن المائن شال تتفقه الويعد أحد وأمن المائن يسا المائية ، ثم بالربع و الأن المفقة دين وجب من المالمسرية ، فيكون المقدما على الويع الاستراك وبدا وكان بعيب أن يكون المقال على وأمن المناز المعيون المنازم من الكيون إلا أن أصورتها من إلى النازة الما وكون أن التعلقة بدارة ومن المصارب وبعدا، عمدا، من الربع الموسعة على المنازم على المنازم المنازم المنازع عمدا، من المنازم على المنازم على

١٩١٩ - وإن ملك منال المضارية في هذه الصورة لو يرجع المسارية على وبالنابشي، يعني بد أهمية الأن للشفاء بدل عمل اللشاء ب، وبه ل عمله في المال وإلا ذن الفراء على وب الفراء في المال وإلا ذن الفراء من المال وإلا ذن الفراء من المال الفراء في الفراء على المساولة ألل الموادة ألل على المساولة ألل الموادة ألمي على المساولة في الفراء والمالية المساولة من إلى المال ألمه الفراء براي والمال والموادة ألمي والمال الموادة ألمي والمال الموادة المساولة المحدد على المال المالية المساولة المسا

وجب استيفاء ذلك من الربح أولاء منهفا فالواز بأبه يأخذ وأس مال ألف هرهم.

وقال أبو بوسف رحمه أنه ومحمد وصد أنه : إذا تحرج المضاوب من مصره إلى السواد لشراء العلمام، وذلك المكان مسبوته أقر من ثلاثة أيام، فقام في ظلك المكان ومنع من فالله في ذلك المكان على المال؛ لأنه خرج من وطنه لعمل المضارمة، وإنه يستوجب الفقة في مال المضاربة ومالمو عن خرج من وطنه لعمل المضارمة، وإنه يستوجب المفقة في مال المضاربة كما لو كان بيته وبين المقصد مسبوة سفر، بخلاف ما لو كان في معم عظيم أمل المصارب في المحالم، والمكان المذي يبيع فيه ويشتري في الجالب الآخر من نصره، فإنه لا يستحق النفقة، وإن خرج من مؤل لعمل المضاربة الأنه لم يخرج من مال عمل المضاربة والله لم يخرج من مصره، وهذا إذا أقام فمه، وإن كان يغدو، ثم ما لو خرج إلى السواد؛ لأنه خرج من مصره، وهذا إذا أقام فمه، وإن كان يغدو، ثم يروح، ويسبون في ماذا لهم، حلا يكون نفقته في مال للصر بشجرون في المسوق بالنهار، ويبيسون في ماذا لهم، حلا يكون نفقته في مال المصر بشجرون في المسوق بالنهار، ويبيسون في ماذا لهم، حلا يكون نفقته في مال المصر بشجرون في المسوق بالنهار، ويبيسون في ماذا لهم، حلا يكون نفقته في مال المسربة.

الكوفة، وأهن بالبصرة، ووظنه فيهم جيعًا، والضرب مع رب غالبالكوفة، قحرج من الكوفة، وأهن بالبصرة، ووظنه فيهم جيعًا، والضرب مع رب غالبالكوفة، قحرج من الكوفة بريد البصرة، فإن بعقته في الغريق في مال الفضارية، فإذا بالغرافية بالعرف، في مال الفضارية، فلائه حرج من مصره لعمل الفضارية، فكانت نعفته في مال الفضارية بالعرف، ويقفته بالبصرة في مال الفضارية المكوفة بالبصرة في مال الفضارية بالعرف، ويقفته بالبصرة في مال الفضارية بكوفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة في مصره ووطنه الله المؤلفة المؤلف

(۱) وقي ظ : ووطئه

يستحق النفقة، كما الوكانت الكومة وطناً له، فإن سافر بمال المساومة ثم صاد إلى المناوعة ثم صاد إلى الكوفة وغيرها من الكوفة وغيرها من الكوفة وغيرها من المبادن سواء في حقه؛ الأنه خرج من وطنه اللهى كان فيه ، ولم رسم إلى وطنه وصوله إلى الكوفة كانت وطنا له سكنى ، ووطن السكنى ينتقض بصد، وهو الخروج، فإذ الخرج من الكوفة بعد هذا في حضورة من الكوفة بعد هذا في حضورة من الكوفة بعد هذا في حضورها من البكان سواء.

1814 - وإذا سافر المضارب بالمثال، وقد أعانه عنيه رب المال بطلعانه يعملون معه في المقدرية ، وأعانه يدواته خمل المناع الدى شرى للمضاربة ، فإذا المضاربة لا تفسد المؤاف المضاربة لا المضاربة لا تفسد ، وإذا استعان بعيده أولى ، وتكون نفقة الغلمان والدواب على رب المآل، لأن عمل عبيده وهو أه كعمله ، ولو عمل نقف على سبيل الإعالة للمضارب تم تكن نفقت في مال المضاربة ؛ لأنه معين فلمصارب ، وتعالى على مطل والعمل على المضارب .

وقد ذكرنا أن تفقة النبي في ساله ، لا على المستعين بحلاف ما نو عسل غنسان المنظارب، فإن نفقتهم في مان الفدارية؛ لأن عمل عيده، وإنه عموك المشاربة من كل رجه كعمل القبارب، وهو يستحل النفقة بعمله للمقاربة خارج الصرء فكذا غلساء، فإذ أنفق المصارب من مان الفعاربة على عبيد وب النال ودواب، فالمصارب ضامن؛ لما أنفق.

وكان يجب أن لا يصمر ما أنفق على عبيد رب الحال؛ لأن ما أنفقه عليهم بمنولة ودّ الحال عليهم، ألا ترى أن العاصب إذا أنفق المنصوب على عبد الحالك، فإنه بيراً عن الحسمان كما لو ردّه على المعصوب منه، فيجب أن يكون ههنا كذنك، وتو ودّ شيئًا من مال المُضاربة على عبد رب المال لم يضمن، فكان يجب أن لا يصمن ما أنفقه عليهم.

والجواب هنه أن يقال: القياس فيما إذا ردّ مان المفداوية على بد من كان في هيان وب المال يضمن كما كان الفياس أن يقسمن المودع منى دفع الوديمة إلى من هو في عياله إلا أنا لم توجب الضمان استحمالًا للضرورة؛ الآنه قد لا يشهيا له الردّ على صاحب الأمانة، وكان له الردّ على من هو في عياله كم، كان للمودع أن يدفع الوديمة إلى من هو في عياله ضرورة أنه قد لا يمكنه الحفظ الفسه أثاه المبل والمهار، وهذه انضرورة في حق. الرد صبيح

وأماعي الإنفاق عليهم إبلاف المالومن نمو ضرورة مردابلي ما يقتصبه الغباس

و يظهر هذا ما سالوا إلى المودع له ألى يواع الوديمة أن هو على عياله والوكيل بالسيخ ليس له أن يوكل بالميم من هو في عياله والأن في الشخدط صرورة في الدفع إلى مر هو في حياله ؛ لأن احداثا يذوج موالديم إله يكان في ساعة واحداث ماستعني في البيع هن الاستعانة بين هو في عياله ، فأخذ في حتى لديم بالقباس ، فكذلك هذا ، وكان كالودج إذا أرد الوديمة على مر هو في عيال رب لها الايصمان ، وإن أمثل عليهم بغير إدما رب الوديمة ضمن ، فكذا هذا .

وإدا صدار صدائل عليان ربيع على المثال ربيعًا مدى بو آمل الدارية تحد رب المثال وأمل المثال كله و يعاوشي عن الربع ، مقسم يشهد على ما المشرعوا، عليه أصاب الخدارس من الربع ، عليه يحسب نصيبه من الربع تما عليه ، فإن كان بصيبه من الربع مثل ما عليه من الشهدان لا مو تحدمه شيء ، ولا يأحد شيئًا ، وإن كان عسبه من الربع أقل تما ضعور ردً الزردة ، وإن كان بصيبه من الربع أنشر أحد الزيادة في عام نصيبه من الربع .

و إن كان رحمه المال أمر مدالتفقية على وقيقه ودواية حسب ذكاء من مدان وحد المال و الأن إنعاق على عبيد رب المال دوايه مأمره كإنفاق رب المان سمسه على عبيد، ودواية من مال المشارية .

ولو أنفق رب اقال ينفسه على عبيده ودوابه من مان الصاربة، فإنه نصير مسترها لمذلك القدر من وأس الثال، فإنه نصير مسترها لمذلك القدر من وأس الثال، الامن الرجع الاارب القال بقاليسترفى لربع بعد استيماهم رأس اعال، فأوسط وأوسالا إليه من وأس اطال، لامن الربع، وإذا اعتب واصلاص وأس المان بحسب ما أغلى عليهم من وأس المان، مهريا تحد أن في عليهم من وأس المان، مهريا تحد أن في عليهم عنورها المان، مهريا تحد أن في المن المان والمرافق في المن المان والمرافق المن المان والمرافق في المن المحد المنافق المنافق المنافق المنافق المن المان والمرافق المنافق المناف

١٨٩٨٦ - وإذا حرح الضارب مقال إلى مصر من الأمصار بشاري به ماءةً الو شيئًا من أساف الجاوم، فالتهي إلى ذاك الصراء فقو يشتر فيت حتى وجع بالمال إلى مصره، وقد انفق من المال، فإن تلك النفقة تكون في المال؛ لأن انضارت منى خرج من وطنه لعمل الضاربة، كانت تفقته في مال المضاربة، وإن وضح حنى ذهب المال كله، فلان تكون نفقته في مال المضاربة، وقد ردّ بعص وأس المال أولى، وهذا لأن استحقاق المضارب الفقة هرفًا منعلق يتسليم نفسه لعمل المضاربة من كل وحه في وسعه، وليس التصرف، وهو البيع والشراء؛ لأن تعليم نعسه للعمل من كل وجه في وسعه، وليس في وسعه البيع والشراء؛ لأن لا يتم به وحده، وإغايتم بغيوه، ووعا لا يساعات الغير على البيع والشراء، وهذا كما تعلق تأكد عن المرأة في الهو عافي وسعها، وهو تسليم على الوحة لا يحقيقة الوطء الذي ليس ذلك في وسعها، نكذا هذا.

قال القداروي: ومسبل النفقة إنها بمعتسب من الربح إن كان، وإن لم يكن، فهي من رأس الملك؛ لان النفشة جراء هالك، والأصل في الهالك أن ينصرف إلى الربع، والانا⁴⁵ متى جعلناها من رأس المال خاصةً، أو في نقص رب المال من الربح ازداد نصيب نلف رب من الربح على نصيب رب المال.

۱۸۱۸۷ - ولو نوى الضارب الإفاقة في مصن خمسه فشر يومًا: فله النفعة في مال المضاربة، ولاتبطل نفقت إلا بإقامته في مصوء، أو في مصر يتخذه دارًا؛ لأن الإقامة إذا كانت للتصرف، فهو يحتبس بمال الحضارية.

وأما إذا كان ذلك موطئا له ، فإنه متوطّن بوطنه الأصلي ، وتحذلك إذا برئ التوطن في بلد أخر ، فلا يستوجب النفقة .

وما أطلق للمضارب من النفقة، ففلك على ما هو المتعارف بين النجارة، فإن تجاوز ذلك ضمن القصل؛ لأن الإطلاق كان ياعتبار العادة، وقد مرّ هفا، وسواء سافر يرأس الماء أو بمناع المضارية ؛ لأن السفر لأجل المال.

١٨١٨٨ - قال: ولر سائر الفينزب باله ومال المضاربة، أو بالون لرجلين، فنفقته في المالين باخصيص؛ لان المبشر وجد لأجلهما، وإن كان أحدهما بضاعة، فنفقته في مال المضاربة؛ لأنه منبرع بالمعمل في البضاعة، فلا يعتبر السفو في أفعاله إلا أن يتعرغ للعمل في البضاعة، فينفق في مال نفسه دون البضاعة؛ لأنه ترك العمل هم مال

⁽١) رور الأمل و عاوام ، آولا.

المضارية ، وليس على رب البضاعة شيء إلا أن يكون إذن له؛ لأنه متبرّع .

۱۸۱۸۹ - وإذا رجع المسافر إلى مصره ، ودَّ ما فضين عند، من تباب الكسوة والطعام إلى المهارية؟ لأن السفر قد انقطع ، فانقطعت نقته .

۱۹۹۹ - قال محمد وحمه الله في "الزيادات" : وجل دقع إلى وجل ألف درهم مضاوبة بالنصف، قاشتري الفساوب بها جارية تساوي ألفي درهم، واحتاجت الجارية إلى النفقة ، فإن تفتيا تكون على وب المال، ولا تجمل على المضاوب نمقة حصته.

وروى الحسن عن أبي حنيقة وحمه الله : أن النفقة على وب المل، والقصارب على قدر ملك هماء الأنها مؤنة الملك، فيتقادر بقار المات، وصار كالقسن والفداء، وفي ظاهر الرواية قرق بين النفقة والشمن والفعاء .

۱۹۹۹ - والفرق أن مؤنة الملك تبنني على ملك متفرد ومثك المضاوب في الربح غير متفرد والفرق أن مؤنة الملك تبنني على ملك متفرد والفرق أن المضاوب في الربح غير متفرد وإلا يستقر بالتسمة أنه ألم كانت ملكا له ترب المال خاصة ولم يكن للمضاوب فيها شيء قضيت أنه لبس له ذلك، بخلاف الفعاء وتضير كالقسمة وفيتفرد ملكه وكذا بصمان الثمن يخرج نصيبه أيضاً عن المضاربة ، فتصير كالقسمة ، فيتفرد ملكه ، وخذ شرط وجوب النمن والفداء .

أما بالتفقة فلا تخرج الجارية عن المضاربة ، حال قيام المضاربة لا يظهر الملك في الربح بصفة التقرر قبل القسمة ، فيؤدي إلى إيجاب نفقة ملك الغير، وإنه محال، أما ملك رب المال في الجاربة متقرر في الأصل ، والربح تبع الأصل ، فيستقيم إيجاب الفقة عليه ؛ لأنه إيجاب على الخال على كل حال ، فلا يؤدي إلى المحال ، ولأنا إذا جملا نفقة الربع على المضارب ، صار غرمًا محضّ ؛ لأن النفقة لا تقابل ملكه حتى يصير بذلك مستخلصًا له عوض من وجه ، وهذا لأن النفقة لبست بيدل عن الرقبة ، إني المستخلصًا له عرض من وجه ، وهذا النفقة لبست بيدل عن الرقبة ، إنه المستخل من الانتفاع ، وهذا تجب نفقة العبد الموصى بخدمته على الموصى له بالمنادة ، لا على مالك الرقبة .

وكذلك تفقة المستعار على المستعير بخلاف الهداء والثمن؛ لأن كل واحد منهمة

⁽¹¹ مكة اللي أط أو أفعال وكالاللي الأصل والع : بالعيمة .

معالم عنكه؛ لأبه بدل عار الرقية، ألا ترى أبه بصير مستخلصًا ملكه في الربع، فمكون بدلاء فيلايكون غرماء حامان بخلاف الضفف ألاتري أداللغفة قدتكوه درهما فصاعداً، فكيف يلك به ربع الجاربة، وليس للمضارب أصل مال يلحق به التعقه، فكان غير مَّا ما يَعْ شَا المِخْلَامِ ، رَبِّ النَّالَ: الآنه قه أصل صال، يلحل ما كيانَ في توابع الشحادة ، والنفقة من تو بع التجارة حيى بلحق بالسمن في مع الرامحه ؛ ألا ترى أن الفصرب بملك الإتماق على هذه الجارية من مال الضاربة، فلم يكن غرمًا محفُّ في حق دب المال، على يلحق والم الثال، فكان إمجامها عمله أولي هذه الحملة في الزيادات .

وذكر هذه المسألة في الصدوري إن وقال: الحاصل من مذهب أبي حيفة وأسي بوسف رحمهما غة أن النفة عليما.

و بال محمد وحمه افت النفقة على رب المال، قال إبراهيم. وقد روى أما عن أس لوسف وحمله الداأن البقيقة عليهما على قدر حصنه ماء ويخرج حصبة النفقة من الضارية

ودكر في المنتقى أبعد هذه للسالة بالسطر عن محمد رحمه (44) وقال إذا أب رب المال النعقة ، فالنفقة عليهما أرباعًا

١٨٩٩٣ قال في الزيادات : وفي القدوري) : والجمل في مذا نظير النعمة على الخلاف، حتى إن عبد المصاربة إذا أبق وردَّه رجل من مسيرة السفر، فاتجعل عمي رب المال عبد محمده وعلى قول أبي حيضة وأبي بدسف رحمهما الله على ما ذكره القدوري: الجعل عليهم أرباعًا.

فرم في "القدوري" على مسألة الجعل:

١٨١٩٣ - فقال على قول أي حيَّمة رحمه أنه. مخرج العبد عن المصارمة ، ويجبركل واحدمتهما على أذيعلي حصته مز الجعل؛ لأبه لما وجب الجعل بفدر الحصة، فقد تعين حن كل واحد منهما، وقن يتعبن حق المضاربة في الربح إلا بعد تعين وأسرالمال وكاناهذا فسيمي وعزراني بوسف: أنه لا يحتسب بإجعل في بيع المرابعة، وبحتسب فيحاين المفعارب وبرب المالء فتين كال هناك يربح، فالجعل فيه، وإلا فهو من رأس المال.

١٨١٩ - و إذا كانت الفيارية فاسدي فلا يفقة للرضارات في مثل المبارية؛ لأن المضارب في هذه الصورة أحير، والأجير لا يستحق النفقة على المشأجر

٩٨١٩٥ - وإذا الله عند عبداً ، وأنفل الفضارية ، ومألف من عنده عبداً ، وأنفل عليه. فهو متطوع ، فإن رفع الأمر إلى القاضي ، أمره بالنعقة ، ويكون ذلك قسمة ؛ لأنه لمَّا أَمِ مِبَالِمِقَةُ عَلَى تُصِبِ الْغَالَبِ، فَقَدَ أَفِرْ تُصِيبِ، وهذا منه قَسمةً .

الفعيل السادس عشر في بيع المضارب مال المضاربة مرابحةً

1819 - قال محسد رحمه الله في الجامع الصغير الله: إذا باع الفسارب المشاع مرابحة بعدما الفق حسب ما ألفق على الشاع من الحملان وغيره، ولا يحتسب ما ألفق على الشاع من الحملان وغيره، ولا يحتسب ما ألفق على نفسه بريد بهذا أن من دفع إلى رجل ما لا مضاربة ، قساط المصارب با المال، فأنفق على نفسه في كسوته وطعمه وركوبه، ودهنه وغسل فيابه ، وما لا بذأته منه نفقة تبنغ مائة درهم، ثم قدم بناع ، و قد اشتراه بالف درهم، فأراد أن يضم ما أنفقه على نفسه إلى الاكسالتي هي نسن شاع ، ويسهمه موابحة على ألم وماثة ليس له ذلك من غير بيال، ووالا ببيعه مرابحة على الأنف الذي الشراه به .

الامام ولو المسترى متاها المتضاوبة، فانفق في حمله أو الشترى هبيداً المعضاوبة، فانفق في حمله أو الشترى هبيداً المعضاوبة، فانفل على حمله أو الشترى هبيداً المعضاوبة فانفل عليه في كسونهم وطعامهم، وما لا ينالهم منه نفقة مثله والأصل في يضم ونك إلى النمو أن يضم فلك إلى وأمر المال، ويبيعه مرابحة بالكل من غير بيان، وكل مؤنة ونفقة لم يتعارف التحر، إلحاقها برأس المال، ويبيعه مرابحة بالكل من غير بيان، وكل مؤنة ونفقة لم مرابحة على الكل عن غير بيان، ألا ترى أنه يضم أجرة السمسار ونحوها إلى رأس المال، ويبيعه مرابحة على الكل عن غير بيان، ألا ترى أنه يضم أجرة السمسار ونحوها إلى رأس المال، الم جرى المتعارف به فائل الله وقد تعارفوا إلى مان في المتعارب على المتاع برأس المال، وما تعارفوا إلى وأس المال، فلايلحق به أو المتعارفوا إلى وأس المال، فلايلحق به أ

والأصل العقهي في ذلك أن كل منهوجب زيادة في العين حقيقة أو حكمًا، فهو عمني رأس المال، فيضم إليه، وكن ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة أو حكمًا، فهو اليمو في معني رأس المال، فلا يضمُ إليه .

بيناته أنه إذا أصبغ التواب أحسر ، وقد كان قال قدوت المال : اعسل فيه برأيك ، لم (1) وفي الأسل: في الأمس أ كان : هي الخام الصغير . باع التوب موابعة باعد موابعة على النمور. وعلى ما زاد الصبع فيه و آلان الصبع أوجب زيادة في العبن، وذا لبت هذا، فنمول: إذا اكتبرى للمستاع دواب يصد دات إلى داس اختال و لا النبية النفل إلا بالكراء، صوجب ذلك زيادة في العن حكماً، فوجب الضم، فأداما أنفن على نفس، فلا موجب زيادة في العن لا حقيقة ولا حكماً ، فلا يجب الضم، وإذا وجب الضم يقول المفتارات عند بيعه مرابعة الفام على حكماً ، ولا تقول. النبريات بكذا المراكزات والدعم الله على المباريات والمدارات عند المعام البيوع.

الفصل السابع عشر في المضاوب يشهد أنه يشتري لنفسه وكان ذلك بعد المشراء، أو وقت المشراء

عدل أنه اغتر ها لنصه شراء مستملا بنل ذلك المال، أو بريح، أو بوصيعة ، وقد كان رب المال حاربة، ثم أشهد بعد
عدل أنه اغتر ها لنصه شراء مستملا بنل ذلك المال، أو بريح، أو بوصيعة ، وقد كان رب
المال أدن له أن يقعل ذلك، أو تم بأذلت و فإن شراء ولفسه باطل، ويكون على الضاوة
حتى لا يحن الممصارب وطء هذه الجارية بعد النبراء لنفسه، وقول محسد وحمه الله.
أشهد أنه اشتر ها لنب يحتمل وحين: أحده هذا أن بشترى جاربة للمضاوية من نفسه
لنفسه بخض للاول، أو بريح، أو بوضيعة من النسن الأول، والناس أن بشرى
الخارية تاباً من المالم الأول لنفسه عنل الثمن الأول، أو بأكثر، أو بوضيعة، فما قال
محمد وحده الله: بحض كلا لوجهين.

فإن كان أردنه الوجه الأولى، فإنه لا يجور، سواه انستواها بش التمن الأول أو يأكش، أرباقل، وأن له رب الحال مانك أم لم يأدن في ودلك لأن الواحد لا يلى المقت من الجانبين في البرم والشراء، إلا الأم في مال وقد على الانقاق، والوصي في مال البيم على الاختلاف، وهذا نبس بأب، ولا وصي، فلا يجوز أن يكون بذما ومستويًا من الجانب، كف ما كان.

وإي أراديه الرجه الذني قعلي ما عليه إشارة محمد رحمه الله لا يجوز أيضًا * لأن محمدًا رحمه لم يفصل.

وحكى عن أبي القاسم الصعار، أنه كان يقول: منى اشتراه المضاوب لنفسه ثانيًا من الترابل وية برمح، أو موضيعة لا يتغايل الذمل في مثلها، فونه يجود ضراء انضارب لنصمه الآن المسترى منى اضرى من البائع قانيًا بأكثر من الثمن الأول، ويأقل من الشعن

⁽١) وهي الأصل: بريعيل مكان المهالات .

. الأول، بحيث لابتخابل الناس في مشه، فإنه صبح للهم الأول، والمفيارات يملك فسخ البيع الذي وقع للمصاربة، فيحجل فأنه فسح البيع الأول بع بالنه بالشهر اها للمسه تابك ولو فعا المكدا حال شواء، بصب الكدادة.

وحه منا ذكر في طاهر الرواية الله لا يحود في الأحواب كلها الديرية أن يعسخ البيع الذي وفي للنصارة لنسب حاصلة الأه صحح لهم وحم بليه خاصة أو لا للمصارفة المحكود بالمحك يبعًا وفع للمصارفة لنفسه خاصة ويحلاف ما لو قسح البيع أولا مع البائع. تم النسر ها تنفسه بعد دلك الأه صار فاسخًا ببعا وفع للمصارفة لأحل الشارفة لا لنفسه وزعا بنك فسح يم وفع مسهارة لأحل المساربة و وإذا صح المسخ للمضاربة بالدراء وها أن بعد والا أن من ويكل إليات النسخ لد يمكن تصحيح البيع الذي وقع للمصارفة بدون والمكارفة بالمحارفة بناء ما ذكر وفي الكتاب إلا أنه متى حمل على الوحه لذا ي. بحوز هذا يون رب المال والدن أن يفسح البع به البائع لنفسه تحاصلة وجهة القسخ ليجوز هذا يجوز وأن لا يجوز وأن أذا له وبالله الدن أو المحارفة الله والدنا المحارفة الله والدنا المحارفة الله والدنا الله المحارفة الله والمحارفة الله والدنا المحارفة المحارفة المحارفة المحارفة الله والدنا المحارفة المحارفة الله والدنا المحارفة المحارفة

1839هـ وان كان حين اشترى الجدرية عمل العدرية أشهداته بشتريها مقسه على العسر مشترياً لنفسه والا العسر مشترياً لنفسه والا العسر مشترياً لنفسه والا العسر مشترياً لنفسه والا العسرية النفسة والا العسرية النفسة والا العسرية النفسة والا العسرية النفسية والدائم والدائم والمحدد والتعريب التعريب المتحدد والتحديث والله المحدد والمحدد والتحديث والمحدد والمحدد

١) هاكذا في العالم وفي غيرها، التشريب

١٣١ فكدافي ط دوفي غيرها البنتري عدأن

قال قبل الصير مشترياً للمضارية بإصافة الشراء إلى صل المصارفة وقالك إلما يكون إذا صلح إضافة الشراء إلى الدرامي، وإصافة الشراء إلى الدراهيم نفوه حتى لر هنك الدو هم المشار إليها، فود لا يبطن الشراء، ولو دفع المسترى غيرها له دلك، ورفا لعن الإضافة إلى الدراهيم المارا إليها، صدر تلم الشرى ولم يضعه إلى مان المضارفة، وأسها، أنه يشتريه يصده ، إلى كان كدات، حدار مسويًا نصده ، فكذلك إذا لغب إصافة الشراء إلى الدراهيم.

قال الإضافة لعو في استحفاق الدواهم الشاو إلا به المهالة حتى تعاد المساوي الدياء الإصاب على المساوي التيوت عبرها مثل الشاو إلى كأله لديش الأنه فيما عدا استحفاق المساوية العبرت الإشارة حتى أو ثان الشار إليها دراهم وضاعك حداد حكاء عنم الشراهم المحدودة ولو صححح ولو كانت مسكورة ويقع السواء بمثل الشار إليه من الدراهم المحدودة ولو الأشارة أصلا أكان ينصرف الشراء إلى مقد البلد عبد لوالم بنشر أسلاء عدل أن الإشارة أصلا أكان ينصرف الشراء إلى مقد البلد عبد أو لم بنشر أسلاء عدل أن داخلا قد المعدودة وأن بكون هذا السراء والحلاقات المعارضة عكم أخر سوى استحداق المتار إليها بعيدة فيكون للإصافة عبرة أن عام هما أخرى وإذا اعتبر صدر مشتر بأبال المصارفة والشراء بمال المصارفة داخل في عن هما أخرى المعارضة أن المعارضة أن المعارضة أن المعارضة أن المعارضة أن المحترسة عن المعارضة أن بحضر من تعبيدة فلهذا في الوكيل الشراء بمحضر من بعيدة فلهذا في الوكيل الشراء بمحضر من راك مدل والمسهد المسارك أن يكون أن المسرف مشتويًا لتصده ويصدى ما نشرة المسارك أن مشترية المسارة المسارة المسارك المسارة المسارة المسارة والمسارك المسارك المسارك المسارة المسارة والمسارك المسارك المسارة المسارة المسارة المسارك ال

الفصل الثامن عشر في دفع المالين مضاوية على الترادف

۱۸۲۰ قال محمد رحمه الله: ومن فقع إلى غييره ألف درهم منفسوية بالنصف، قم دفع إلى غييره ألف درهم منفسوية بالنصف، قضا دفع الميان في النصوب الألف الأصل في حتم هذه النسائل: أن المساوب منى خلط مال رب المال و بالكال يضمن و منى خلط مال لصاديه بال نصم أو الاراب المال لا يضمن و منى خلط مال لصاديه بال نصم أو الاراب المال الميان عبد المسلم.

وهذه المسألة في الحاصل على ثلاثة أرجه إما أن قال " رب المال في كل واحد من التصاريعين العمل فيه برأيك، أو لم يقل الخالف بهما، أو قال اما خالف في إحداهما دون أخرى، فأما إن خلط العسارب مثل المقاربة الأولى بالناسة فيل أن يوسح في المالس، أو بعد ما ربح في أحدهما دون الاخر، فإن قال له رب المال في المقاربين جميعاً: اعمن فيه برأيك، فخلط أحدهما بالأخر، فإنه لا بضمن واحلاً من المقاربين جميعاً: اعمن فيه برأيك، فخلط أحدهما بالأخر، فإنه لا بضمن واحلاً من أحدمها دون الأخر، فإنه لا بضمن واحلاً من أحدمها دون الأخر، فرات أن يربح في المالين، أو بعدما ربح في المالين، أو بعدما ربح في المالين، أو بعدما ربح في أخلل بهائل، وإن الم يقل له العمل فيه برأيت، فإذا قال له: فلك فيهما أولى، أن لا يضمن، وفي بعض هذه الفصول خلط مال رب المال بال بال تعلى فيهما أولى، أن لا يضمن، وفي بعض هذه الفصول خلط مثل رب المال بال بال تعلى فيهما أولى، أن لا يضمن، وفي بعض هذه الفصول خلط مثل رب المال بال بالد المعلى فيه من الموجم إلا أنه أذن له رب المال بها الخلط لما قال له: اعمل برأيك.

ألا ترى أنه لو خلطهما بمال آخر خاص للمضارب لم يضمن، فلأن لا يضمن وقد حلطهما عال مفترك بينه وبين وب المال، وهو حصلته من الربح أولى .

وإذ لم يقل له في الفياريين جميعاً " اعمل فيهما برأيت، فإن خلط آحد المالين بالأخر فين أن يربح في واحد منهما، فإنه لا ضمان عليه؛ لأنه حلط مال رب المال بمال رب المال، ولم يخلط بمال نفسه، ولا بمال عيره، والا يصمى، ألا ترى أن الووع لو حلط (حتى الوديمتين بالأخرى، وكاننا لرجل فإنه لا يضمن، فالمصاوب أولى، وإنه أعلى (١) وني م : بأنفال مكان إما المفال. حالا من المردع، وإن حلطهما بعد ما ربح في المائين، فإنه يضمن المائين جميعًا، وحصة وب المثال من ربح المائين قبل الخلط، لآنه خلط كل واحد من المائين عال مشترك بنه وبين رب المال، فيضمن المائين جميعًا، وحصة وب المال من ربح المائين، واعتبر بما أو خلطهما المضارب بمال خاص كنفسه، وعنك يضمن المائين جميعًا، ويضمن حصة وب المائل من ومع المائين، فكذا إذ خلطهما عال مشترك بنه وبين رب المال.

وأما إداريع في أحد المالين دول الأخراء فإنه يضمن المثل الذي لا ربع فيه ، ولا يضمى الحال الذي قيه رمع فيه ، ولا يضمى الحال الذي ويرن رب الحال مال رب المال المريان للمضارب فيه ، وقاء خلط بمال مسترك بينه وبين رب الحال، وهو حصيه من الربع الأحرو فيضمن كما لو خلطه بمال خاص الفسه ، ولا يضمن الحال، وهو حصيه من الأنه و ضميه ، فإن يضمن الحال بفسمى الأنه خلط الحال الذي فيه ربع بمضى ماله ، فهو حصيه من الربع ، أو نصيمن الحال الذي فيه ربع بمضى ماله ، فهو حصيه من الحال الذي فيه ربع بحصيه من الربع ، لأن هذا خلط نفسما عقد المضاربة الربع ، ومتى ربع اختلط ربعه موأمل الحال المدى فيه ربع بحصيه من الربع ، لان هذا خلط بالمال الذي لا يربع فيه ؟ لأن ثلاله أوباع المال الذي فيه ربع بعضه بالمال الذي فيه ربع المنال ، وقد خلط بالمال الذي لا يربع فيه ؟ لأن ثلاثه أوباع المال الذي به ربع معلى ، فإنه لا يضمن تلاثة أوباع المال الذي فيه ربع بعنطه بالمال الذي لا ربع فيه ويع يعنطه بالمال الذي لا وبع فيه ويع يعنطه بالمال الذي المنال الذي لا وبع فيه ولا يضمن المال الذي فيه والربع من ذلك حصية فضارب من الربع ، فيكون ملكا له و لا يضمن المال الذي لا وبع فيه ، و لا يضمن المال الذي لا وبع فيه ، و لا يضمن المال الذي فيه وبع .

هذا إذا لم يقل له ويهما : اعمل فيه برأيك، فأما إذا قال له في إحدى المضاربتين : أعمل فيه برأيك، ولم يقل له : ذلك في الأخرى، فإن قال له في المضوية الأوبى : اعمل فيه برأيك، ولم يقى له : ذلك هي المصاربة التانية، فخلط مال المضاربة الأولى بالثانية.

فالمسالة لا تحلو من أربعة أوجه: أما إن خلط أحمد الدّلين بالآخر قبل أن يربع في أحد المالين، أو بعد ما ربع في أحد المالين، أو بعد ما ربح في مال الأولى، ولم يربع في مال الثانية، أو بعد ما ربع في مال الثانية، ولم يربع في الأولى، وفي الوجهيز منهما بضمن مال النائبة الذي مويقل له رب المال. اعمل فيه برأيك، و لا يصمن مال الاول. أمدهما إذا خلط أحد لدلين بالأحر بعد ما ربع في المابين حصفاً

أما لا مقيمين منال لأم لي على هذه الوحم، وإن خلط بمال مشترك بهم ويون ب المالا مقيمين منال لأم لي على هذه الوحم، وإن خلط بمال مشترك بهم ويون ب المالك. وهو حضيته من الراج من مالك الذات المناسبة و حلط مال الأم لي عال خاصل بنفسه و لمرسسين و فكما إذا حلط تمال الشرك بي ويين رب المالك، ويصمن مال الشابة و الأم تخلط بحصيته من الراج من مال الشابة و في مال الشابة و في المربع المالك، في مالك الشابة و في المربع المالك، في مالك الشابة و في المربع المالك، في مالك الشابة و في المالك، في مالك الشابة و في المربع المالك، في مالك الشابة و في المربع المالك، في مالك الشابة و في المالك، في مالك الشابة و في المربع المالك، في المالك، في المالك، في مالك الشابة و في المالك، في مالك الشابة و في المالك، في المال

والوجه الذائي ابدا خلط المنطقية ، وقد رسح في مال الأولى الذي فالدله فيها الذي فالدله فيها . اعجل فيه برايك وفيه لا يضبس المال الأولى و لا دكرنا ويضبس المال الذي ولم يؤذن لا دكرنا ويضبس المال المورد ولم يؤذن لا منطقة عن رسح مال الأولى و ولم يؤذن له ماخلط عالى منظرة . وهي وجهين سهسا لا لما خلط في الذالية في المالية فيضمن كما لو خلط عال خاص المالين مثالين في أن يربح في يصمن لا خلل لأول و لا التنبيء أصدهما إذا خلط أحد المالين مثالين في أن يربح في بالا تحر قد أن يوبح في واحده في فئال لا يضمن و قال في المضارف الأولى بالا تحر قد في حال الثانية الذي المضارف الأولى عليها عمل هيه برأيك أولى وأحرى و فذلك إلى ربح في حال الثانية الذي عبها اعتمال فيه برأيات وقد إلى الذي فان له فيها اعتمال فيه برأيات وهو المورد المؤلل الذي فان له فيها اعتمال فيه برأيات واحرائا من المالي

أب المال الاولى فيسياً " دكوما أن رب المال "ذن ما خلط في نقال الدائي، لكنه خلط المال الذائل بمال ومن المالي، وإنه لا مراح في المال الأولى، وكمال خالطًا الال النسي عمل حاص أرب المال، وإنه لا يوجب الصيبان.

۱۸۲۱۱ - هذا ادا قال له می المضاربة الأولی: اصبر هیه برآبال، ولد یقل. فالک می الأولی، فائلسالة لا تحلو عن أربعة أوجه أيضًا علی ساليت، وهی رجمهان منها. وهما إذا خلط أحد اللان بالأحر بعد ما، بع فی الماس جمعت ، أو بعدما، بع می مال

القدوقي فالراف الفحار

النانية الذي قالدله: اعسل فيه برأيت، ولم بربح في مال الأولى الذي لم يقل له. اعسل فيه برأيك، وضعن مال الأولى، ولا بضعن مال الثانية؛ لما فلنا في المسألة الأولى.

وفي وجهين منهاء وهما ما إذا خلط أحد المالين بالأخر قبل أن يربح في المالين، أو وبح في مال الأولى، ولم يربح في مال الثانية، قانه لا يفسس شيئًا لا مال الأولى، ولا مال الثانية.

القصل الناسع عشر في عنق عبد المضاربة. وفي كتابته وفي دعوة سب جاربة المصاربة

۱۹۷۰ - ومن دفع إلى أحر ألب درهم مصنوبة بالمعيف. فاشترى الضارب بها عنداً بساوى ألف درهم، فاعتفه الفيدرس، دهمه باطل دالله أعنق ما لا بجلك، فإن حميم العملة مشعول برأس للاب وإلنا للمصارب فيد محرد عنى، وهو حق الميم، وصاحب معرد الحق بق اعتق لعمد لا يقد إعناقه كالربين، إذا أعنق الرهون كالبائع إدا أستن ما ياعه فيل قبص النمي، فيه لا يتقد إعناقهما والأنه لا ملك بهما في العمد، إما انهما مجرد عن و هو حر الجمل، فلم يتند إعناقهم، فكذا هذا .

وإن أعنفه رب المال عنق، وأطلب الضاربة، ولا فدمان على إب المال

أما مفاد العشور، فلأم أعشى ما هو ملكه خاصة الله لا فصل فيه على رأس اغال إلا أن الغير فيه حقّاء فإن المصاوم، فيه حتى الدم عمر أن الماللة لا اصر محجوراً عن الإعتاق، وطعق النسوي الاعتاق، وطعق المستوى على المستوى على المستوى على المدر، حتى في العداء، فكذلك على ال

فيان قيل " ينجب أن لا يضد إحداق رب الدن و لاله منى المد إعداعه صار المصارف مع جيراً عن النحراف في العدد حكما لا عدد العائق و الداود الدا لا يجوز أن يعدبر محجراً فصداً لا يحرز أن يصير محجوراً حكماً و كما ير مات رب شاره و دار المصارفة الوينص

قلاد الاد بن يحوز أن يصبر محجوراً عن التصرف حكما لاستهداء رب المال أس الذات وإن فال مدى المصاربة عرضاً اللال في أدال باع رسالمال سال الضدورة، وهو عروض بمثل القريدة مواشدوى في فهام أس مثل حارد وصار المصارب محجوراً عن التصوف والأدائث الحصور حكماً الاستهماء رسا المال رأس المال، فكذا ههنا، صدر المضارب محجوراً عن التصرف حكماً لاستهماء رسا المال أس لماله لأناد الإعاق صار مستوه بارض لما الدلاد العد حبس حقّه باعتبار المالية ، وقد عدم مستهدكا إله مستوفيا رض المالية الأم بحوله الا يعير مستوفيا رض المالية الله بحوله الإعداق من وحالف من الوحال والمالية بالمحير مستوفيا رض المالية والمالية المستوفيا والمن المالية والمستوفيا والمن المالية والمستوفيا والمن المالية في المحيد والمستوفيات المالية في المحيد والمالية المستوفيات المالية والمناوية والمالية المستوفيات المالية والمالية المستوفيات ال

قال فيل وبل أرب الحال إن أعنق مالك نفسه الملامضارب في العدا حق مستحق وهو عق البيع حتى مغير الربح والهداء إن المال نفسه الملامضارب في العدار البيع لا يعمل نبيه المدال أن للمضارب في المداحظ مستحق وهو حي البيع وقد اللف وب المال حق المعارسة في عدا العدار في حيث المصارب إن لم يعسل لغدت كالراهن إذا أعنى العدا المرهون وإن كان المساد الأهار أبور وإن كان المساد المكالم المال وقد العارب وإن كان المساد المكالم المسارب أن الراهي لا يمث إنطال حق الرائي عن الرهي بالمبع والمهادب في المبع بغير رضاء بالمبعد عن يعمل إلى وأمر ظال وقائه أو باع وسائل من المعارب في المبع بغير رضاء بالمبع والمرابع المبعد عن يعمل إلى وأمر ظال وقائه أو باع وسائل بها العد عنل المهمة واستوفاء واستوفاء المبعد عن يعمل إلى وأمر ظال وقائه أو باع وسائل عن عبر عواس .

1989 - ولو كان الفدرب اشهري محمسه أنه من أنف الضاربة عيماً يساوي الفال والمحدودة عيماً يساوي الفال والمحدودة عرائل فال فضل حسيما، وإن كان على وأس المال في قولهم حسيما، وإن كان على وأس المال فضل حسمسانة ورهب، ولذاك الأو الأمول عدهم أن سال الفسارية، إذا كناك من منسين مختلفين، وأوردة الله وحد من الجسين مثل وأس المال، فإنه يعتبر وأس المال محدودة والا يعتبر وأس المال مدنعاً في المالي، ويكون عدما لل واحد مسهما مسقو لا وأس المال، فيرقى المنسر من كل واحد منهما في المالي، فيرقى المنسر من كل واحد منهما في المالي، فيرقى المنسر من كل واحد منهما في المالية المالية إذا كان عملاً وتراث،

خيمه كالواحد منهما ألف ورأس المال ألف وإنه يعتبر كالراحد مشعولا يحميع رأس المال كأمه ليس معيه غيروه ولا يعتبر وألبي المال شائفًا فيهيدا وفيكون متبق كر واحاد منهما مشعولا بتصف وأس الذان، ويصنفه ويعك، حتى قالون إذا حال الحول على الذان، لا بجب على المصدر من زكاة الربع، وإذا كان توبين من حسن واحد، وقيسة كل واحد منهما أنصاء ورأس مال المصاربة ألفء فإنه يعتمر رآس قال شانعًا، فيكون نصف كل واحد منهما مشغولا برأس المال، وتصفعه محُند حتى قانوان إدا حال الحول، كان على المصارب وكاة الربع ووإقا فعلوا حكدا

و دلك لأناطه اعتبرك رأس المال شائعًا في اجتمال للحتلفين ، إذا قالت فيمه كل والعدامتهما منزا وأمر الذل يؤدي ذلك إلى أمر غبر مشروع، ودلك لأنه من اهلك أحد وقالين بعيد دلك، ويقي الأخر، أنه أن لا تقل حق وب الذي في وأس الذال العالم بسبب مخالفة اجنس، ويبقى حقه في القائم بقدر التمعاء، وأن بشر حروب المال، فوأس مثال إلى الاله الفائم، ويجمل ثال الفائم مسخولا بجموع رأس نذل، وكلا الأمرين غير حضوم فوإن للبرنتش منز وب الثال في وأس المال إلى العن القائم، وليم يجعل المال القائب مشم ولا يجميع رأس لكء وكناب المعسارات ربع طال القاتم، فيؤدي إلى أن يصير المصارب سنتوفيا للربح قبل أنابسوهن ربائلاك رأس للنا بتسامه عهدا غبر مشروع

وإن نقالًا حق رب المان في رأس المال إلى الفاتم، حجل المال الفاتم كله مشعولًا مرأس المالية للقائا حق رب الفال من حدس إلى جسن أخر بمير وضاء فضارات و وإنه عبر مشروع، ألا ترى أن العبد والشوب إذ كانا بن التين. فأراد أحدهما أن ينقل حقه من الثوب إلى العمد لغير واضا الأخرى لا يكون له دلك، وإدا كان جعل وأس الثال شائعًا في المالين، يؤدي إلى امر غير مشروع، لم يحمل وأس المان ضائعًا في المالين، مل حملنا كال واحد مشغوط بحميع رامل المان، كأنه ليس معه عيرات وعند دلك لا يطهو الربح، فإذا كان المال من حنس و حدمتي اعتبير نا وأس المال شائكًا في المائين، وحجما بصف كل واحبد مشخولا ينصف رأس المال ووالنصف ريحك منبي فللك أحبد الذئين يعبد ذلك لا مؤدي إلى أمر غسر مشاوع ؛ لأنا إن بقلة حق وب النال من وأس المال إلى العن القانو: وجواند العبن الفائم مشغولا مجميع وأمل المال حتى لا بصير المسارب مستوفيا الربح قابل أن يستوفي وب المثل، كان له فيه نقل حق رب النال من جسس إلى جسس منثه بغير

رصا الضارب، وهذا متبروع.

آلا برى أنه إذا كان توبير بين رحيس أراد أحدهمها أن يقل حقه من أحدهما إلى الأسراء ورجمع تصيده في في أحدهما يغير وفعا الاخراء وطلب الفسعة من القاضيء كان له ذلك .

فإذا ثبت هذه الأصل عنده مجمعيكا ، نقول: بأن مثال الفضارية هها جنسان مختلفات دراهم، وعدد، فالعبد مع الدراه و جنسان مختلفات دراهم، وعدد، فالعبد مع الدراه و جنسان مختلفات دراس اللال ، كانه ليس معه هيره ، ولا يعتبر رأس ادل شائعًا فيهما ، وإذ اعتبر اللهد كله مشغولا بجسع رأس المالى كأنه ليس مع العبد خمسماته لم يظهر الربح في العبد ، فكان لعبد كله ملك رب إغال، علا ينقذ عنق العمارية .

قرن قبل: متى اعتبر كل واحد من المالين مشجم لا يحجج وأس لمال. صيار وأس مال الصارية العي درهم، وكان واحد من المالين الفء، وهذا نجو مشروع.

قند: متى يعمل كل واحد من النايل مشغولا مجميع وأس المال، تم يجعل لوك المدل الاستيف، من أحد هما، فلا يزداد حقّه في رأس المال، وهدا كالدين إذا كان له كفيل، صار كل واحد مهما مطالبًا لحموم النابل، تم لا يستوفى حسبع الدين إلا من أحد دهما، فشعل محلال بأنف واحد على أن لصاحب اخر الاستيفاء من أحدهما، وهذا مشروع،

أما استيماء الربح قبل أن يستوفي رب الذل رأس غال بنصامه، أو غل الحوامن جس إلى أخر بعد رضا أحدهما، هذا غير مشروع من الوحه الذي يناً

ولو قبان رب المال هو اللتي أعشق العبد جانى عشافه ؛ لأن حسيع العبد طكه ، وصار به مستوفى وأس ماله تسامه ، بتى حسسانة ربحًا ، فتكه فا بين المسارب وبيته بساوى التى درهم ، فأعشه المشارب ، فإن إنتاقه جائر في ربع العبد ؛ لأن مال المساربة بنس والدرمن حيث الحقيقة والعلى ، فيعشر نصف الديد سفولا برأس طاله والنسف رسال والا يعشر كن نصد عمله مشغو لا برأس الخلاء كما تو كان مال المضارة مكيلا أو موزول ، فيمنه أنفا درهم ، ووأس المان الفاد هم ، وهناك يعتبر الصف مشعولا برأس الهاف، والمصحف يبكال فكذا هذا، وإذا أعشر النصف ربحًا، كان للمضارب ربع العبد، فهذا رحل أعمل عبداً له ربع، والأخر فلالة أرباعه، فإن كان لفيارت موسواً، فلرت الهان خرارت اللالة عند أبي حنيمة رحمه الله، وإن كان معسرًا، فله خياران على ما عوام. في كناب الخلق.

ومندهم : بعنق العبيد كلف موسودً كان الفدريد أو مصدرًا، إلا أنه وا كان موسرًا، فإنه يضمن أرب الحال فيمة ثلاثة أرباع العبد، نصف العبد وأس ماله، والوبع حصاده من الربيع ، وإن كان مصدرًا؛ مسعى العبد في ثلاثة أوباهه لرس الحال، ويكون الولاء كله للمضاوب في الحالين عدمها على ما عرف هي العاق .

قان فيل: المبدالواحد وإن كان جنسًا واحدًا إلا أنه من حيث الحكم بمتزلة أجناس مختمة ، قانه ما لا يحتمل القسمة كالأجناس الخنفة .

تشاد إنها تم يحتمل القسمه لا لاختلاف الجنس، بل لأنه من الإنلاف. فإنه مس حرأ العبد من حيث الحقيقة تلف، فلا يغيد القسمة؛ لأنها لتحصيل المقعد، فأما حقيقه معنى ذاته جنس واحد.

147.4 عندا إذا اشترى المسارب بحسيع الألف عبداً يساوى ألفين، عاما إذا المشترى بخسسانة منها إذا الشترى المسارب بحسيع الألف عبداً إساوى ألفين، عاما إذا المفسادية من حسين محتلفين مراهم وعبد، ومال المضاربة من حسين محتلفين مراهم وعبد، ومال المضاربة من كان من حسين مختلفين، يصير كن واحد مشغولاً بجميع وأمن المال، كأنه نيس معه عبره إلا أنه منى لم يكن مع العبد خمسمانة، وكانت قبمته الفي دوهم ورأس المال أنف مرهم، يظهر الربع بخلو الربع مها ألم من لا متى حملاه كأنه بيس معه غيره لا بظهر لربع، وإذا ظهر الربع ههنا، فالمضارب أعنق هذا العبد الربع ماكمه فهذا اعتدين شريكين لأحدهما ربعه و وللآخر ملائة وباعد، وقد أعنقه صاحب الربع، فنفذ إغناقه شريكين لأحدهما ربعه و وللآخر ملائة وباعد، وقد أعنقه صاحب الربع، فنفذ إغناقه عربها.

وإذا صبح إعناق المصارب، نقول: بأن على قول أبي حبيقة وجمه الله، يستوفي رب المال الخمسيدة القائمة في يد النمارب برأس ماقه الأن رب المل أبداً يستوفي وأس ماله من أقرب مال يجدوه وأقرب مال بجدورب المال من مال المضاربة ههذا الخمسمائة الباقية في يد المضارب، فيستوفيها برأس ماله، وإذا استوفاها برأس مائه، صار المعلوك للمنضارب من العبد قدر مسجمانة وخصصين درهما لا لأنه يقي إلى قام وأس المال خصصافة، فيقي الربع من العبد آلف وخصصانة بينهما نصفان لكل واحد منهما مسعمانة وحمسون، قفد حدث للمضارب وبادة ملك في العدد، لم يكن ملكاً يوم أمنن، ولا يعنق ما حدث له من الزيادة في العبد على قول أبي حتيفة رحمه الله.

وإذا لم يعشق ما حيدك كدمن الزيادة في العبيد على قوله، تقول بعد هذا: بأن المقضاوب متى كان موسراً علوب المثل خياوات فلاثقه إن شاء صعن المصاوب أقفًا وماتين وتحسين درهنا والأن حصة رب المال ألف ومائنان وتحسيون تحسيمانة رأس ماله ، ومستمانة وخمسوق حصة من الربح، ثوكان للمصارب بالغيمان من حهة وب المال، وقد حدث لدزيادة ملت في العبد بقدر مانين ومحمدمانة بعد ما أعنق، فبكون جملة ذلك ألفًا وخسيمانة، فكان للمصارب أن يستسمى العبد في ذلك، ويكون الولاء كله بُلِمِهِــارِ مَا وَ لِأَنْ الْعِيدَ كُلُهُ عَنِقَ مِنْ جِهِهُ الْقِبَارِ فِي وَإِنْ شَاءَ وَمَا الْمُالِ، استسعى العبد في المناومانتين وحمسين؛ لأن المملوك له من العبيد هذا الغذر، وللمصارب أن يستممني العبدني مائنين وخمسين إن شاء، وإن شاء أعنق هذا الفدر من العبدا لأنه حيدت له هده الزيادة في العيد عدما أعنق العيد، وما مملك المعنق بعد العنزر من الزيادة، فإنه لا يعنق هند أن حتيمة رحمه الله . ويكون الولاء بينيما على نمانية أسهم الخمسة أسهم لرب المال، وذلاته أسهم للمصارب؛ لأنه عني من جهة رب المال من العبد خمسة السهير، ومن حيه المضارب ثلاثة أسهير؛ لأن حقارب المال في العبيد في ألف وماتين وخمسين، وحق المفيارب في مسجمانة وخمسين، فصار حوّ رب المالوقي خمسة أسهم، وحل المضارب في ثلاثة أسهم، وإذا أعنى من جهة رب المال خمسة، ومن حهة التعبيرات ثلاثة ، كان الولا ، يشهر على هذه السنهام التصائبة أيضيًا ، وإن شاء رب المال آهنق بصيبه، وعند ذلك يعنق من العبد حمسة أسهم، وذلك ألف وعائنان وخمسون. وينقى للمضاوب خيار في فدر سهم واحل، وهو ما حدث له من الزيادة بعد العنق، فإذ شهاء أعتى، وإن تماه استسعى، وأي ذلك فعل كان الولاء بينهما على فعالبة أسهم، وإن كان المضارب وعسراً، طرب المال خيباران، إن شاء استسعى العبد في ألف و ماشين و حميين و وإنَّ شاء أعنق هذا القلو من العبد .

ويكون للمصارب الحيار فيما حدث له من الزيادة، ويكون الولاء بيتهما على نماية أمهم من الوجه الذي ذكرناء وهذا كه قول أبي حيقة وحمه انه.

دامًا على قول أنى يوسف ومحمد وحمهما الله الما أعن المضارب العبل، والربع ملكه عنق كله على المضارب؛ لأن العنق لا يشاعزاً عندهما، ثم يستسوفي رب المال الخسمانة الثانية في يد المضارب برائي ماله الآنه أفرت مال يجله، ثم يستسون المصارب إلى كان مرسراً أيضًا، وماثير، وخمسين؟ لأن هذا الله وحصة من العبد، وإذا كان المصارب معسراً، فإذا رب المال يستسعى العبد في ألك وماثير، وخمسين، ويكون الولاء كله للسضارب؛ لأن جمسيع العبد عنو من جهة المضارب.

١٩٧٥ - وإدادهم وجل إلى أخير الف درهم مدهما ودوبالنصف و قدة وى اللهارب بها عبدين كل واحد منهما يشارب بها عبدين كل واحد منهما يساوي ألف درهم، فأعتقهما الضارب جملة، فهذا الاعتاق باطل فيهما، وهما على الضاربة على حافهما.

وهذا الجواب لا يشكل على قول لي حنيفة رحمه الله؛ لأن الرقيق عنده أحاس مختلفة، فصار كل واحد من العبدين مشعولا برأس المال؛ لما كان قيمة كل واحد منهما متل رأس المال، فلا يظهر الربح.

بكذلك عقوم عندهما على روابة هذا الكتاب الأناعلى روابة هذا الكتاب الأناعلى روابة هذا الكتاب الوقيق عندهما أجدهما من الثين، فطلب أحدهما من القاضى القسمة، وألى آلأحر، فالقاضى لا يقسم بيهما، ولا يجمع تصيب كل واحد منسا في الهمض، إلا أن ترى الصلاح في القسمة، فأما عنى روابة كتاب العبي والذين، وهلى روابة كتاب الصوم، فالرقيق عندهما حنس واحد قبل رؤية الفاضى الصلاح في ذلك كالدواب والنياب، فإنه فان في كتاب العبن والدين. إذا أوصى شلت ثلاثة أعبد لرجل، وقيمتهم على السواء، ثم هلك اثنان من العبيد، أو استحقاء وبقى عبد واحد، ثم مات الموصى.

ذكر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله " لا يسلم تلموضي له جميع العبد الباقي ، وإن كان يحرج من نك ماله ، وإنه يسلم له ثلث العبد الباقي ، كما لو أوصى شلت عبد وثلث كر حملة ، وتلت ثوب، وقيمة الكل على السواء، ثم استحل الكر والثوب، ويقى العبد، قإن فعم جميعًا، فكذا في العبد، لا كله عندهم جميعًا، فكذا في العبد، عنده

وقالا: يعطى الموصى له جميع العبد الباقى إذا كان يخرج من ثلث المال، كما لو أوصى بشلانة أكرار حنطة، ثم هلك الكران، أو استحقا، وبنى الباقى، عزاه يعطى الموصى له جميع الكر الباقى، إذا كان يخرج من الثلث، فقد جملا الرقيق على رواية كتاب العين واللين جنسًا واحدًا قبل رؤية القاضى الصلاح فى القسمة، والجمع فى حق الرصية، فكذا في حق المضارب ينبغى أن يعتبر جنسًا واحدًا.

وكذلك ذكر في بعض روايات كتاب الصوم: أن العبيد والإساء إذا كانوا بين النين، قبضي يوم القطر، فإن على قرل أبي حيفة رحمه الله: لا يجب على أحد منهما صدقة القطر، وعلى قولهما: يجب على كل واحد منهما صدقة القطر، وعلى أحد منهما صدقة القطر، وعلى أحد منهما كل واحد منهما صدقة القطر، واعتبر انصيب كل واحد منهما مجتمعا في البحض قبل رواية كتاب العين والدين، وعلى رواية كتاب الصوم بكون مال المضاربة جناً واحداً عندهما، فيصير كل عبد مشتركًا يين رب الخال والمضارب، للمضارب ربعه، ولوب الخال ثلاثة أوباعه، تصفه رأس الخال، وربعه حصة من الربع، ويكون الجواب عندهما على هذه الموابة، كالحواب في عبدين مين النين عاجب الربع، مقاء أو متفرقًا، وثمه عني العبدان جديمًا عندهما، وقد أعتقهما عاجب الربع مقاء أو متفرقًا، وثمه عن العبدان جديمًا عندهما، وضمن المعنى فيمة لملائة أرباع كل واحد من العبدين لصاحبه، إن كان موسراً من غير خبار، ولا يرجع مذلك على العبد، وإن كان معسراً، استسعى العبد في ثلاثة أرباعه، وكان ولاء العبدين على المبدئ عندهما، وكذا مفسراً، استسعى العبد في ثلاثة أرباعه، وكان ولاء العبدين عبدياً للمعنى عندهما، وكذا مفسراً، استسعى العبد في ثلاثة أرباعه، وكان ولاء العبدين عندهما، وكذا مفسراً، استسعى العبد في ثلاثة أرباعه، وكان ولاء العبدين عبدياً للمعنى عندهما، وكذا مفلاً،

١٨٢٠٦ حدًا إذا أعظهما المضارب، وإذا أعظهما رب المال، فهذا على وجهين: إما أن أعظهما مناً بكلمة واحدة أو متغرقًا بكلمتين، فإن أعظهما منا بكملة واحدة عتمًا جسيعًا، وضمن رب الحال خمسمانة للمضارب حصته من الربع، موسرًا كان أو معسرًا، والإبرجع رب الحال بذلك على العيد. وهذا الجراب على قول أبي حيفة رحمه الله. لا يشكل الأنا على قوله: كل واحد من المبدين مشغول برأس المال، إذا كانت قيمة كل واحد منهما مثل رأس المان على ما يبناً.

وإذ اعتبر مشغولا برأس المال كان العبدان جميعاً ملك رب المال؛ لأن رأس المال ملكه، وقد أعتهما، فيضد إعناقه فيهما، ولا يجب على العبد معايدة الأن كل واحد من العبدين ملك العنق على الكمال، ويصمن رب المال تضضارب حصته من الربح خصيماته، مرسراً كان أو معسراً.

قابى قبيل: يجب أن لا يضمن رب المان للمنضارب شبشا؛ لأن كل واحد من المبدين بكساله ملك رب المال لا شركة للمضاوب قبيما، حتى قاتا: لا ينفذ إحتاق الضارب فيهما، وإذا لم يكن للمضارب شركة في العبدين، فكانا بكمالهما ملك رب المان، فلاي معنى بضمن رب المال للمضارب شيطًا؟

قلنا: لا شركة للمضارب حال وقوع العنق؛ لأن مال وقوع العنق لا يكون رب الغال مسرفيًا وأس المالى، وما لم يستوف رب الحال وأس حاله لا يثبت للمضارب شركة في الربع، وإنحا صاورب لمال مستوفيًا وأس عالم بعد تمام العنق، فإذا لم يكن فلمضارب شركة قبل استيفاء رب المال وأس ماله، نقذ إعتاق فيسما مجانًا من غير سحاية، ولم ينفذ إعتاق المضارب إلا أنه بعد العتي ثبت للمضارب شركة في الربع؛ لأن رب المال بعد الإعتاق صار مستوفيًا لألفي ورحم، فتكون ألف متهما وأس المال، وأقف وسعًا.

۱۸۳۰۷ - وإذا ثبت للمضاوب شركة في الربع حين صاد رب المال مستوفياً رأس المال مستوفياً رأس المال ، وقد المستهلك رب المال حصته من الربع ، فيصمن حصته كما لو كان مال المضاوب الفي ورهم ، فيأخذها رب المال ، واستهلكها ، وهناك يضمن للمضاوب حصته من الربع ، وذلك خمسمانة ، وقد يجوز أن لا يكون للمضاوب شركة في مال المضاومة قبل استيفاء رب المال وأس ماله ، ثم ثبت له الشوكة إذا استوضاء رب المال وأس ماله ، ثم ثبت له الشوكة إذا استوضاء رب المال وأس ماله ، ثم ثبت له الشوكة إلى النا المضاوب إذا الشعرى بخمسمانة من وأس المال عبداً يساوى ألفاً ، ويقى في يده خمسمانة لا يكون للمضاوب شركة ، لا في لعبد ، و لا في الخمسمانة ، فكذا هذا

١٨٢٠٨ وألاتري الزمن أرصي لرجل بثنث ماله، فمات واترك مالا وقصاصاً

على المسابق ا

لم يصدور وسالما أن موسوا تنان أو معسواً ، والأيوج على العبد الأناما وجب على العبد الأناما وجب على العبد الأناما وجب على العبدين وقت إعتاق وب القالم حتى يكون الضمان ضمان عتى ويدا لم يكن المحل العبدين وقت إعتاق وب المقال، حتى يكون الضمان ضمان عتى ويد لم يكون لم يحل أن محمل ممان عتى الانتفاء الشركة وقت الإحدى وقد شك له الشركة بعد الإعتاق اعتبر صمان استهلاك والمعالم والارجوع فيه على أحد، وكان ها عنزلة الما عنزلة على العبد المدون، فإنه يقسس العرض، موسرا كان أو معسراً والإيرجع على العبد الانتفاء الدين من ماله، وقد استهلاك المراني ذلك عليم بالإعتاق ويصمن العبد على التبدء بالإعتاق ويصمن على المعسراً.

4/ ١٨٣٠ - وكذلك الوارث إذا أعتق عبداً من الشركة، وفيها دين مستعرق، فإنه تضمن فسته للعرماء، موسراً كان أو معسراً - لأنه ضمان السهائك، لا ضمان إعتاق، فإنه لا شركة نلعرماء في العدر، فكما هذا .

قإن قبل: كيف إدال: مأن هذا ضامان امن بالإلك، وإنه وحد وبسبب العند بصير ضاعات استهاؤك لا نسمان هنز و بالمهاكن من يعمل له العنمان شوكة في العبد وقت الإعاد فق، كسما قبالوا: في المكره على العنق، إذا أستن ، وجع على المكره حكم الاعاد فق، كالمدخوم على المكرة حكم الاعاد على المكرة على المكرة على المكرة على المكرة على المكرة على المكرة المراد فق المراد على المراد على المراد على المراد وقت إعناق الموالي . لا ضمان على قالم يكن المراكن المن وجت له العمان على المراكن ال

فإن قبل الجداعشر في واحد من العبدين ما كمّا لدت المال هر حل غاذ المنتق، على حق الركاء ينجب أن يعتبر الجميعًا ملكُ للمولى، ولم يعتبر الجميعًا منكّا للمولى في حق الزكاة، حتى قادوا: ينجب على رب الدّل ركاة فلانًا أرباع العبدين لا يكاه الكور.

قلبا: العبدان حميعةً ملكًا لوب الذل لا شركة للمصارب فيه وقت إساق رب المال، إلا أنه إن المركل المضارب شركة للحال، فهو بعرص أن يتبت له الشركة هي الثانى متى استوقى رب المال وأس ماله ، وإذا كان بعرض أن ينبت الشوكة للمضاوب فى الثانى ، التان ملك رب المال وأس ماله ، وإذا كان بعرض أن ينبت الشوكة للمضاوب فى الثانى، الثانى ، كان بستحق فأشيه من هذا الوجه مال المديون بكتفى لشاذ العتى ، ولا يكتفى للؤكاة ، لما كان يستحق على المديون فى الثانى ، وكذا هذا ، هذا الذى ذكرنا قول أبى حنيفة وحسمه الله ، وهو قولهما على رواية كتاب المضاوبة .

فأما عنى رواية كتاب العبن والدبى والصوم. فيصح إعتاق رب المال فيهما ، سواه أعتفهما معاً ، أو مغرقًا و لأن وأمن المال على رم اية كتاب العبن والدبن يعتبر شائمًا فيهما عندهما ، فيكون نصف كل واحد منهما مشغو لا بتصف وأس المال ، ويصعه ربحًا ، فكان تلاثة أرباع العبدين لرب المال التصف وأمر صافه ، والربع حصته من الربح ، و ربع كل واحد من العبدين للمضارب ، وإذا كال كذلك كان الجراب عندهما فيه كالجواب في عبدين ين رجلين ثلاثة أرباع العبدين لاحدهما وربعهما للاخر ، وقد أعتق صاحب ثلاثة الأوباع العبدين حميعًا معًا أو منفرقًا ، ثمة يمثل كل واحد من العبدين و لأن العنق عندهما لا يتجزأ ، في المعتبرة ، في العبدين وقت إعتاق ، فإن للمضارب شركة في العبدين وقت إعتاق المولى ، ولا يرجع به على العبد ، وإن كان معسراً سعى كل واحد من العبدين في ربع فيسته يرجع به على العبد ، وإن كان معسراً سعى كل واحد من العبدين في ربع فيسته يرجع به على العبد ، وإن كان معسراً سعى كل واحد من العبدين في ربع فيسته يرجع به على العبد ، وإن كان معسراً سعى كل واحد من العبدين في ربع فيسته كل وحد العبدين في ربع فيسته كلية العبدين وكان ولاء العبدين للمعتبر ، فكاه هذا .

قان أعنق رب المال أحدهما قبل صاحبه، فإن الأول حرّ لا سبيل عليه، وولاءه كله قرب المال، وقد أعنق جميع المهد، فيصنا مبكنة و بعد أعنق جميع المهد، فيصنى مبكنة و لا يكون له على العسد سعاية، فإنه أعنق الآخر بعد ذلك بعنق نصده، وذلك لأن وب المال لا أعنق أحدهما أولا صاوحت وفياً وأمل ماله الأن ما يستوقيه وب المال من عال المضاربة، يعتبر أولا من وأس ماله وإفا صاوحت وفياً وأس ماله بالمناق الأول، تعين الفائل وبحاً، وصاوبينهما أنصافاً، فحين أحتق وب المال العبد الثاني أعنق وب المال العبد الثاني أعنقه المتعمل فكل جواب عرفته ثمة على قول أبي حقيقة وحمه الله فهو الجواب في عبدين الجواب في العبد الثاني عنده عهنا، فقد اعتبر ما وحب من الفسمان على وب المال في العبد الثاني من العبد التاني عنده عهنا، فقد اعتبر ما وحب من الفسمان على وب المال في العبد الثاني منذه عهنا، فقد اعتبر ما وحب من الفسمان على وب المال في العبد الثاني منذه عهنا، فقد اعتبر ما وحب من الفسمان على وب المال في العبد الثاني منذه عهنا، فقد اعتبر ما وحب من الفسمان على وب المال في العبد الثاني منذه عهنا، فقد اعتبر ما وحب من الفسمان على وب المال في العبد الثاني منذه عهنا، فقد اعتبر ما وحب من الفسمان على وب المال في العبد الثاني منذه عهنا، فقد اعتبر ما وحب من الفسمان عني قال به منظف بالبسار

والعسارة ويرجع بدلك رما الذي على العبد في قول أبي حيفة رحمه الله و وديمه إذا أعتقهما وساءلان معالم يعند على ما وحب مزوب لل صمان هنق، وإلى الفتيره ضمال الشبلاك حتى قال. مصمى والمالقال، جوالم؟ كان أو العلم؟، ووقيا فعا العكذار. لأنه مني أعتمها معًا لم يكل للمضارب فيهما شرقة وفن الإعتاق، فيعنبر فيامان سنبيلاك لاصمان عنق كما برانعيدالمليون والورث، فأما إذا أعتقهما على التعاقب، فكان للمصارب شركة في العبد الثاني وقت إعماق الثاني، ومتى قالت لم: يجب له الفيمان غركة وف الإعاق بكون غيبان إعاق.

وهذا كله فرال أبل حنيفة رحمه الغاء وأما على قول أبي يوسف ومحمد ومسهما غه: فكذلك؛ فوات عبر روالة منا الكنات.

مأما على والبة كشاب العيل والدين، وإلواية كشاب السبوح الفلامضارات شرافة في العبدين جميعًا وفت عناق رب المال، فإنه له الربع من كل واحد منهما: الأنه أس بالل يمتبر شائماً بيسهما على وواية كتاف العين والمين والصوحة وإذا اعتبر وأمر المأل حافظًا فسيمناء كان الرَّبع من الحدَّين ملك المضارف، وثلاثة أرماع الحدِّين لرَّب الماء... ولكون الحواصرفية عني فولهماء كرجوات في العددين بع النين وتعهما لأحذهماء و للافة ارباعهما لآخراء فمأعلق اللش المثلاثة أرباع الماديل ملفرأناه وهداك يعلق العمالة حميعًا، ويضمن لصاحب الربع وبع قيمه العبدين. إذ كان موسوك والإيرجع يذلك على العاديات وإلى كان معسر أحمدهن كالراحة من العنفين في رام فيمنه ، والولاء كله للمعمل في الحالس، فكذا فأن فإن زادت فيستهماء أو فيمة أحدهما بعد ذلك كان العنق ماطلاه لأنه حين أعتل الجيكل للمضارب ههنا فيهما سركه وإغا حدت الشرقه فيهمان أوافي أحدهما بعد العنق، وإيفاع العنق لا بفف على ممك محدث من بعد.

١٨٢٨٠ - هذا إذا انتراي لعبدين بألف در ميرقيمة كل واحد منهما ألف و فأمر إدا التبتري عمدين بأأف درهم، قيمة أحدمها ألف درهم، وقيمة الأخر ألفًا درهم، فيمون المصارف أعظهما معا أو متماكًا، وهو موسوء إنهال عالى قول أبي حيفة رحمه طه: لا مصبح وعناق العبد الذي فيمته ألف درهم والمراه أعيقهما معا أو منعوفاه وناعجه فهميا معًا ، فعز إشكال ؛ لأن العبد الذي قيمته ألف درهم كله مشخول برأس لفات ليس سيء

مه أنه غارض وأمر المال، فسكران كله ملكاً فرف المال، لا تدرك الدخد ارده في من فلا يصبح إمتاقه وداء وكذلك إلى أعنقهما صفرات إلى أعلى الملق قيمته أخد والاء فلا تبث أنه الأبولة إدنا بنا

١٨٣٦٠ - وكان إن أشيفه الخوأ ؛ لأبه إعناق المضارب العباد الدين قيمته ألله وإهار أولا لويصورت المان مدار وأوراس والله الاحفيقة ولا حكماه لاحاله يعنق إتما أعتق ملهارات وفاذ ألويهم مستوفيًا . أمن مالوليم وأن المام أن عمر القان قامته ألف درهم و ومفرزكات مشعولا وألمي الثال بمعاومتاني القضارب العبد الذي قيمته ألفا مرهمه عاما يكور ولمصورات شراكة حين أعيل الذي فيحده ألف درعيها فلهدا ليربطح إعتاق الصدرب والعبد الذي فسيته ألف درهيده أعتفهما مما أو مصرافاه ويصم إعناقه في ربع العبد كن غيب ألفا يرحهن المفهما معًا أو متعرفًا والأن العبد الذي فيت ألفًا فرهم نصف مشغولا ي أمن الذل و وعلقه بمراة عن وأمار المال، فيكون بيموسا أصفان، فمصعب ب- مع هذا والعبيق فينصح إفتنافه فيف وإداأسنتي يعد إناه فداه لتعصب انصاريه فبدد لابه صدر لحال يكور للمصارب التصاف في فيم كسانو مات. مطي طعيد اللكي فيمته ألف درهم عير النبية في فإذا أو دود النال أن سيوس وأب النان سمة المسرات، فسينوفي من المساورات الطال والأرم أبدأن بمنتها في والعن منافه من أقيا سيامات بجاءه و فلت تسن العباسا و لأنه عبي وما وحد، في ذمة الفند ب دين، فإذا استوفى ترأس ماله العاء صدر العبد تلذي فيبيته أيفا فيراعًا عني السغواء وكالقرابحًا كله وتهما بعالة الإرافقة أحق الصارف عبيدًا فرات غال بصفه ، والتصورب موسود فللشاء والثال حية التا تلاقة عند أبي حملتة والحديد أنغاء وإن فللمامل من أفضائوك أأعاد دوعمرة الأن حجمة إصابالمان من هذا العملم يصهده ونثقه أتها دوهوه فيعسمها الصارب وتوارجو ضن لعسديد بالساء بألف والعماليين والمرافز والأفاحي ورافيها والميها لراب بالذال والعمارا وهيوب والمساكل متكاكم والميساك بعيد العنول، ومها بدكه العمق بعد الإخساق لا بعض مند أبي خدعة وحمه الله. فكان مه ال استهماء وياهادا الأثمروان يستنسبه أبضا وياحسسان والأن مدت للعصارب بعدم المستوفى والسائلان وأس مباله وبادة ملك في العملة لظاهر الرابع قو لكن طلكًا فه وعها الإعداق

⁽١) مقدا في طال وتناشقي لأصل والعبار أم أأشعل

وقد ذكرنا أن ما دلكه النصل مدا لإصنى، وتم يكن سكة حداً الإعتاق، وإذا له أن يستسعى العبد في ذلك إن شاء ، والا يستسعيه في الربع الذي كان ملكه وصن إعتاقه . و تكون الركالة للمصارب؛ لاذ الكل عنق من حية العسرب.

1971/1 هذا إذا اختدر رب للدن نصيب طنيارت و فإذا احتدو سعاية العماد بستسبعيه في نصف فيصده الآن حديدة و ما الله منه الصحف و لم يعنق بإعضاق النصارية و يستسمى التصارف العيد في حسيسة في الربع الذي ملك ملكه بعد ما استوفى و الله الله الذي ملكة بعد ما استوفى و الله الله الله المنتق و يكون الولاء بيسما بعمون الأنه و ولا يستسميه في الربع الذي كان ملكة بعد ما استوفى وب المال الإختان في تقصيات أن يستسم في أصيد في الربع الذي ملكة بعد ما استوفى وب المال رأس ملكة و وان شاه أعنق وأي ما فعل كان الولاء جيما عيمان.

۱۹۳۱۶ - وهذا الندي دا رناكت فرال أني حنيفه وحمد فقد فأما على قراد ابي يوسف ومحمد وحمهما فقاء عملي رواية مذا الكتاب الايضح إمتاق العمل به مي العمد الذي قيامته للف الأنه مشعول برأس المال تعمد ولم يكي للسفمارات فيه شركة يوم المنق، فلا يضح إعدائه ، أمتفهما مدًا أر مسرقًا وأما إعتاقه العبد الذي قيمته ألقان قجائز والآه يوم أعتقه مشترك بينه ويين رب المال أرباعاً، فانتقضت المضاربة فيه، والقي العبد الذي قيمته ألف على المضاربة، وإذا أراد رب المال أن يأخف رأس ماله يبيع المضارب العبد الذي قيمته ألف على المضاربة، ويستوفي رب المال رأس ماله من قعته، وبعد ما استوفى رب المال رأس ماله من قعته، صمار العبد الذي قيمته ألفان كله وبحاً تصغه المضارب، ونصفه لرب المال، فإن كان المضارب موسراً، ضمن ترب المال تصفه قيمته ألفاء والا يرجع المضارب، على المضارب، المهال على المضارب، وإن كان معسراً معى العبد لرب المال في نصف قيمته، ولا يسعى للمضارب في شيء الأن الكل على على حين أعتقه لعدم تجزئ العنق عندمها، والولاء كله في الحالين للمضارب.

١٨٢١٥ - هذا على رواية هذا الكتاب، وأما على رواية كتاب العين واللين: فإذ على الخيار والدين واللين: فإذ على الخيارب في الصيدين جائز؟ إلأن رأس المال يصير شائمًا في المبدين عشيفولا برأس رواية كتاب العين والدين عندهما، فكان ثلث كل واحد من العيدين عشيفولا برأس المال، فيكون ربحًا بينهما نصفان، فضار لوب المال من كل عبد للثام، ثلثه رأس ماله، وثلثه حصته من الربح، وللمضارب من كل عبد ثلثه من الربح.

۱۹۳۱۱ وإذا كان للمضارب غركة في العيدين بقال الثلث، فقة إحتاقه فيهما عندهما، أعنفهما معال منفرة الإلا أنه إن كان المضارب موسراً ، بضمن ثلثي قيمة كل واحد من العيدين لرب المال من غير خيار ، ولا يرجع بشيء منه على العيد، وإن كان معسراً ، فإن رب المال يستسعى كل واحد من العيدين في ثلثي فيسته ، و ليس للمضارب أن يستسعى أحدهما في شيء ، ويكون الولاء كنه للمضارب.

۱۹۷۱ - هذا إذا أعتقهما المضارب، فأما إذا أعتقهما رب المال، فإن أعتقهما بكلمة واحدة، فعلى قول أمل حنيفة رحمه الله: العبد الذي قيمته ألف حر كله من غير معاية ؛ لأنه مشقول كله برأس المال، ليس شيء منه فارضا هنه، فكاذ بتمامه ملكاً لرب المال، ويعنل كله بإهناقه إياه من غير سعاية ، والعبد الأخر عنق منه ثلاثة أرباعه لا غير ؛ لأن بصفه مشغول برأس المال، فيكون فقك النصف منكاً لرب المال، ونصفه فاوغ من رأس المال، فكان وبحاً بينهما تصفان، وكان لوب المال ثلاثة أوباعه، وللمضاوب وبعه، فعن ما كان نصيب وب المال، ولم يعتل ما كان للمضاوب؛ لأن العنق عده يتجزأ.

ما ۱۸۲۱ وإذا أعتق العبد الذي قبعته ألف، وحتن من الآخر ثلاثة أرباعه، صار رب المال مستوفياً عن مال المصارية الذي وخمسهانة مستهائا فلمال كله إلا أن ألفاً من دلك وأمر ماله، وألف دوهم حصته من الربع؛ لأنه بنا استوبي أنف دوهم وأمن المال، فظهر أن الربع كان أنفي دوهم، فيكون نصفه لوب قال وخمسهائة من ذلك حصة المضارب، وقد استهائتها رب المال، فضعنها للمضارب، موسراً كان أو معسراً؛ لأنه ضمان استهائك لا فسعان إعتاق، فإن المضارب لم يكن مالكا لفرم" وموسراً كان أو معسراً؛ لأنه المال إنما حدث له الملك فيه معد الإعتاق حين صاورب المال مستوفياً وأس ماله، والربع المال إنما المنال وسيترفياً وأس ماله، والربع أخمه من رب المال فوصراً، إن شاء استسعى العبد، وإن شاء أشاء، فضعن رب المال فيمنة هذا الربع خمسهائة، وإن شاء استسعى العبد، وإن شاء أعند من الربع الذي كان ملكاً للمضارب يوم الإعتاق، وإغا حدث له الملك في من بعد ذلك؛ لأن الربع الذي كان ملكاً للمضارب يوم الإعتاق، وإغا حدث له الملك في من بعد المنال، من جهة المضارب بالفسمان بعد العنق، فكان له أن لا يزيل ملكه عن هذا الربع حدثًا من غير معاية

قاما الربع الذي لم يكن ملكاً للمصارب يوم الإعتاق، وإغا حدث له الملك فيه من حين صاروب الله مستوفياً وأمن ماله، علم يمكه من جهة المضارب؛ لأن دلك الربع عنق من جهة رب اماله، وإذا عنق بإعتاقه لم يكن له أن يستسمى العبد فيه، ويكون الولاء كله لرب المال؛ لأن الكل عنق من جهته.

وإن اختار الاستسماء، فإنه يستسعى لعبد في الربع الذي كان ملكاً لديوم الإعتاق؛ لأن هذا الربع لم يعنل بإعتاق رب المال، ويغي ملكاً للمصارب، فكان له أن يستسعى العبد في ذلك، وليس كه أن يستسعيه في الردم الذي لم يكن ملكاً له يوم

⁽١) هكد في "ظ"، وكان في الأصل راف و ام"؛ لهما الربع.

الإعتاق؛ لأن فلك الربع عنى من جهة رب المال من عبر سعاية ، فلا يكون المحصارات أن يستسعى العبد ديد، ويكون ولاء العبد الذي فيمنه ألفًا درهم بينهما أرباعًا : ألما فه أرباعه فرب المال، وربعه للمحارب؛ لأن هكذا حصل العنق من جهتهمة.

والداخفار العينق، فإنه بعين الربع الذين كال ملكا له يوم إعتائي و ب الحال، و لا يعتق الربع الذي لم يكل ملكا له يوم إعتاق و ما المال و لأن ذنك عنق من حمة رب المال، و والاء العيد ينسما أرباعًا: ربعه شمضار ساء والسافي لرسائلال، هذا الدي ذكرة كله قرال أبي حيفة راصدائه.

وأما صبى قول أبي يوسف ومحمد وحمها الفاء عالى وواية هذا الكتاب: العالم الذى قيمته ألف حراكفه الأن حميم متنفول برأس المل على هذه الرواية ، وليس شيء مده ارعاً عن رأس المال، وكان كام ملكاً الرسالمان الاشركة للمضارب فيه، فقد أعتقه، فيمتن كله من غير سعاية ، وكان حميم والاء أنه، والعبد الذي قيمت ألماً هراهم، ثلاثة أرباع، لرسالمان، وربعه لتمصارب، وقعا أعتقه رب المال، فعنن كله الأن العنن لا يحراً عدمه،

۱۸۳۱۹ وإذا أعتق العيدان، صار وب المال مستوفياً رأس ماله، وذلك ألف درهم بوعتاق العبدالذي قسته ألفات، وذلك ألف عدم بوعتاق العبدالذي قسته ألفات، كان ربحاً العبدالذي قسته ألفات، كان ربحاً العبدال وتصغم إلا كان موسراً، ولا ترجع به على العبد، وإن كان معسراً، كان للعضار ب أن يسسمي العبد في معشق قيمته وولاء العبدين كنه ترب المال على قولهما

فأما على رواية كتاب العين والدين الرأس الله بكون شائعاً في العيدين أللالمًا، ويكون نشاءكل واحد من الدلدين مشغو لا برأس الحال، فيكون سكّا لوب المال، وثلتا كل عدد يكون الرغًا عن رأس نقال، فيكون رمحًا بينيف، وكان لوب المال من كل عبد نشاد، وللمصارب نشاء، فإذا أعتقهما وب المال، منذ إعناقه فيما، وكان على رف المال فيمة تلت كل عبد للمضارب إذا كان موسواً، وإذا أدى لا يرجع به على العيف، وإذا كان معسرًا بسعى كل عيد في نفث فيمنه للمضارب، ويكون ولا العدين كد مرب المال

وأماإذا أعتقهمنارات المال منفرقا أحدهما فلل صاحبه افهذا على وحهين الإمال

أعنى أو لا السد الذي قيمت ألمان، أو أعنى أو لا الذي تبعد الله، قإن أعنى أو لا الذي ويمته الله، قان أعنى أو لا الذي ويمته الله، بعنى من الأول ثلاثة أرباعه، ولا يعنى ويمده الله، يعنى من الأول ثلاثة أرباعه، ولا يعنى ويمده الله المناف وتصفه فارغ عن رأس الذي فيعنى، فيكون ومنكا قرب المال، وتصفه فارغ عن رأس الذي فيمتى، فيكون ومنكا يشهده الله، فيمتنى ته تصبيه، فيمان ثلاثة أرباعه، والربع للمصاوب، وقد أعنته وبالملك، فيمتنى ته تصبيه، ولا يعنى وبع الملك، فيمتنى ته تصبيه، الإعمان المناف أن المتل عناه يتحزأ، ويعنى من الذي قيمته ألف وقت الإعمان النصف، لا أول صار مستوفيًا وأمن حاله وزيادة، فيقى العيد الأخر وبحًا ينهم، تصفان، وكان لوب المال نصفه، فحين أعنى وب المال العيد الذي يم كان نصفه أوب المال، والنصف للمفيارب، فيعنى تصف وب المال، ولم يعنى نصف وب المال، ولم يعنى نصف الشارب

 ١٩٣٢ - ثم تلمضارب خيارات ثلاثة في العبدين ، إن كان رب المال موسراً ، إن شاء ضمت ربع فيسمة الأول ، ونصف فيسمة الشائي ، وإن نساء أعش ربع الأول ونصف
 الشابي ، وإن شاء استسمى العبد الأول في ربعه ، والثاني في نصفه .

فيان تعتبار تضمين رب المال، فرب المال يرجع على العبد الأولى يربع قيسته ، وعلى الثانى بنصف فيسته ؛ الأن وب الحال صلك بالضعون ما كان نصب المتساوب من المستين ، وقع يعنق بإصناق رب المال، فكان له أن لا يزيل ملكه عنه إلا يبدل، فيرجع بذلك على فعيدين، ومثى وجع بفلك عليهما كان ولا معما كله فرب المالي ؛ لأن الكل عنق من جهة .

وإن اختار المضارب السماية، فإنه يستسمى العبد الأول في ربع قيمته، والعبد المثاني في ربع قيمته، والعبد المثاني في تصف فبحه المهم للانة أرباعه أرب الحال وربعه المضارب؛ لأن العبد الأول هكذا عنل من جهتهما، وولاء العسل الثاني بينهما نصفه من المبتبن، كان ولاء العبد الأول بينهما نصفه من المبتبن، كان ولاء العبد الأول بينهما نصفان، هذا الفي ذكرنا كله قول أبي حنيفة.

وأما على قول أبي يوسف وصحمه وحميهما الله على رواية هذا الكتاب نقول: لما

أعنق العبد الأول كان لوب الذان ثلاثة أرباعه، والربع للمضاوب، وعانق كنه، ولذا أعنق العبد الأخر، كان لوب المال بصفه، ويتمضاوب بصفه، ويعنق كنه أيضاً عندهما.

18771 - ثم وب طال إل كان موسراً، فإنه يضمن المضاوب وبع قيمة العدد الأول ونصف قيمة التامي، ولا برجع رب الأل تا صمن على العبدين، وإن كالأوب المال معسراً، معمل العبد الأول للمضاوب في ربع قيمته، والتالي في نصف فيمته، وكان ولاء العدير فوب المال.

وأما على رواية كتاب الدين والدين على قولهما نقول: كل واحد من المبدين مشترك بن رب الآل واحد من المبدين مشترك بن رب الآل والمسارب، ارب المال للثناء، وللمصارب تلقاء فعين أعنق العبد الذي فيسته أنف أ أعنق عني كله، وجن أعنق العبد الثاني أعنفه وقد صار كله ويحاً بشهما بصفين، فقد أعنقه ونصفه له، قمل كله، وإن كان وب المال موسراً، صمن للسميرب ثلث قيمة البد الأول ونهيم فيمة العبد الثاني، وإن كان معسراً، سعى العبد الأول للمضارب في ثلث قيمته، وللداني في الشاني، وللداني على العبد وللداني في

۱۹۲۲ مند الذي دكرت كله إذا أعنق العند الذي فيمته الفند الذي فيمته الفند أولا. فأما إذا أعنق اللذي فيمته الفن أولا. فأما إذا أعنق اللذي فيمته ألف أولا نفول المي وينف ألف أولا ، عنق كله من غير سعاية الآن كنه منسعول برأس المال، لا شركة فيم للمضارب، فعنق كله على رب المال من غير سعية، وجور أعنى الفالي عنو منه نصفه الأن بإعناق الأول صار العبد النالي ربحاً قنه بينهما نصفين، فيكرن الحواب فيه كالحوات في عبد مسترك بين الني أعنقه أحدمه، وكل جواب عرفه تدة، فهو الحواب فيه كالحوات في عبد مسترك بين الني أعنقه أحدمه، وكل جواب عرفه تدة، فهو الحواب فيها.

وأما على فول أي يوسعه ومحمد وحمهما الله على وواية هذا الكتاب لل أديق العمد الأول عنو كله و لأن حسيمه مشغول برأس المال على هذا أرواية ، وحين أعنق التاني كان بصفه ترب المال؛ لأن بإعدق الأول هر فالتامي عن شغل وأمي المال، قصار وبحّ كله يتهما تصفان ، فيكون الجواب عنه هما في العبد الثامي كالجواب في عهد بين شريكين أنصافا أعتقه أحدهما ، وأما على رواية كتاب العين والدين عنفول ؛ أعنل الأول وثلثا ولوب المال، وأمنه للمضاوب، وأعنق الناني ونصفه للمضاوب، ونصفه فرب

ىللال..

المنازبة والاعتباء المضارب عبداً أو آمة من المعاربة ، فهذا على وجهين إما أن يكون قيسة العبد أو الأمة مقل رأس المال ألف درهم ، أو كان في القيسة فضل عن رأس المال ألف درهم ، أو كان في القيسة فضل عن رأس المال ألف ورهم ، فإن كانت القيسة مثل رأس المال ألف ورهم ، فإن كانت القيسة مثل رأس المال ألف ورهم ، فإنه لا نجوز كتابه المضارب ، وإذ أدى العبد المكانبة لا يعنى ، ويكون ما أدى من الكتابة على المضاربة ، ودلك الأن الكتابة البست من التجارة ؛ لأنها مبادلة مال بح نيس بحل ؛ لأنها عقدت على العننى ، والمعتى ليس بحال ، ولا من صنبع التحار ، ألا ترى أنه لا يمكنه من هو أعم تصر قا من المضارب ، وهو العبد المذون له ولائن لا يملكه المضارب ، وأن حال المضارب ، والمحار ، أن المضارب ، والمحار ، أن المصروحات ما لا يملكه المضارب ، والمكانب مأدون من جهة المضارب ، ولا يجوز أن يعير حال المأذر وقوق حال الإذن ، وإذا لم تحديث الكتابة غت المضارب ، صار احال بعد المصاربة كالحال تبلها ، وقبل المضاربة لو كان عبداً الرب المال الاصد كانه .

1477\$ - وإذا ادعى العبد بدل الكتابة قبل إجازة رسا لمال، لا يستق، وتكون الكانبة كسب عباس فكذلك إذا لم تصبح كنابة الضاوب كان ما اكتسبه العبد كسب عبد المضاربة، فيكون على المساربة.

" ١٨٣٠ - وإن كان في القبيمة فيضل على وأس المال، مأن كانت القبيمة ألقي
درهم و وكاتبه على ألف درهم و فرد تصبح كتابته في حصده وعو الربع علد أبي حبيمة
رحمه الله و لا نصبع الكتابة فيما كان مه فصب رب المال و لأن للمصارب شركة مي
المبد نقدر الربع و فتصبح الكتابة بقدر حصه وهو الربع لا عبر عند أبي حبية رحمه
الذو لأن الكتابة عنده تتجزأ و إلا أن لرب المال أن ينقض الكتابة دهما للنسر و عز نفسه و
لأن الكتابة تحتمل الفسخ و بخلاف العنق والشديير و لأنهما لا يحتملان الفسخ و
وبخلاف البيع فإن لا ضرر فيه على الأخر و فيد فويني يقص رب المال الكتابة حتى أدى
العبد جميع بدل الكتابة وقائد تعنق حصة الفسارات عند أبي حديثة رحمه الله لا غير و
وعندهما يعنق الكل وصا فيض المضارب من بدل الكتابة و فياه يسلم كورم قلك و

و ثلاثة أرباح الكتابة تكون على الضارب عندهم حميمًا.

أما على قول أن حسفة وحمه الله: ولا التركيل؛ لأن الكتابة عنده تتحر أن وعا صحت الكتابة يقدر الربام لاغيراء وهواحصة انضارت وبالثلاثة الأردع بقي عملك فلكون كتب عبد الصدرية وعلى فوالهماء إن سار الكا مكاتاً إلا أن الكتابة لم تكار مستشرفه قول رب القال فسنجها، وبالالاء إن استشرت المال!" إلا أن الاستشراء في تصيب للصارف استنفازني وانت الكتابة الأمها حصيت مدا لقالك في حصه الصارف، وفي الثلاثة الأرباع لم يستند الاستغرار إلى حالة الكتابة ربار افتصر على حالة العدرو لأبه ليوبحهم مراطائك ووإذا ليربسنند الإقراراري وقت الكنابة فيسا كانا حصة رب الذال عندهماء واستند الإقرار إلى وقب الكنابة فيما كان حصة للضراب، طهو أن ربع ولك إلا حصل منه حيال منتقرار الكتابة، فكان قسيد الكانب بسلم أستصارت من جهوتها ولما الميسنده الإكراز إلى وقت لكنابة في حصة رب المال. كان ما اكتسب من التلانة الارباء حاصلا مثل مكان الكتابه غير مستناث فللا بكون كسب المكاتب، فيكون على نضارية.

١٨٣٢٦- وإذا عنق حصة الصارب متقصت النشارية: الأبه خرج العبدس أن بكون مبحلة للتصرف فسنشوص ربائلا وأس مالهمن تلانا أرماع الكاتبة؛ لأنه بستوفي أللة وأمن ماله من أقرب مثل بجده من مان المتمادية، وهو ثلاثة أدباع المكاتمة -لأن العداء الذاالسي وجنب على النصاعر منه أو الساء الوه عالى العاب الدوري واللائة أرباح الكانمة عن ، فإذا استوعى وأمو ماله من تلاثه أوما والكائمة بفي خماسمالة ، والعماد كله وبعرا فيكوذ الحميماتة بينهما بصفاده والعابد بنياما بصفاف وكادائرات الذل حبف العيف واللمضارات تصفه عقد حيامه للمضارات زرادة شركة أقا و الراح ألم يكل بالكا له يوم الإعماق، إنما حمدات له بهمده الزيادة بعمد الإعماق حين استوفي رب المال وأس مناما والايعاق هذا القندر على ذول أبي حيامة وحسم التاحلي ما عرفت ويكون أوباء الملل في بصبيبه عنه أبي حنيمة واحمه الله خيارات ثلاث إن كان المصارب موسواً.

فأما إذا أمثق المصارب عيما مو المضاولة فيمنه مثل رأس لذك وأوالعي على ألسي

⁽١١) عكِدُافي طاف ومن وكان في الأُصل السنفر المان .

هرهم، فإن عنقه باطل كما لو أعتقه بقبر مال، وقد مرك السألة من قبل، وإن كان فيمه العسد أكثر من وأس قبل، وإن كان فيمه العسد أكثر من وأس المال العبد وهم، فأصفه المضارب على أنف درهم، عنق من أنصا، نصبب الضارب خاصة عند أبي حنيفة رحمه بغير مال، تقد عنق نصيبه لاغيره لا لا للسفارب شركة في هذا العبد حتى لو أعنقه بغير مال، تقد عنق نصيبه لاغير عنده، وعندهما البعث الكل، فكله إدا أعنقه على مال وصلم فلسفارب من بدل العنق حصته، وهو الربع، وما يقي سلم للعبار، ولا يكود على طال المنظر الربدل الدين كسب المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله حصل في حال المنظر الرائكة في في دريدة الله حصل في حال المنظر الرائكة في في دريدة الله حصل في حال المنظر الرائكة في في حال المنظر الرائكة في في دريدة الله حصل في حال المنظر الرائكة في في حال المنظر الرائكة في في دريدة المناسبة المكاتب عند أبي حريدة المناسبة المكاتب عند أبي حريدة المناسبة المكاتب عند أبي حريدة المناسبة المكاتب عند أبي المناسبة المكاتب عند أبي المناسبة المكاتب عند أبي حريدة المناسبة المكاتب عند أبي المناسبة المكاتب عند أبي حريدة المناسبة المكاتب عند أبي حريدة المناسبة المكاتب عند أبي عند أبي المناسبة المكاتب عند أبي المناسبة المكاتب عند أبي المناسبة المكاتب عند أبي حريدة المناسبة المكاتب عند أبية المناسبة المكاتب عند أبي المناسبة المكاتب عند أبية المناسبة المكاتب عند أبي عند أبية المناسبة المكاتب عند أبية المناسبة المكاتب عند أبي المكاتب عند أبية المناسبة المكاتب عند أبية المناسبة المكاتب عند أبية المناسبة المكاتب عند أبية المناسبة المكاتبة المكاتبة المكاتبة المناسبة المكاتبة الم

قائوا: هذا إذا قال الضارب للعبد: أحتقتك على ألف مرهم، وقبل العبد ذلك حتى صارحاً بنفس لقبول، أو مكاباً حتى يكون ما اكتسب معد ذلك كسب مكالب، أو كسب حو مديون، فيسلم للمضارب فدر حسنه من ألفي درهب، وما يقى معد حصته في يد العبد يسلم للعبد، ولا يكون على المضاربة عندهم جميعاً ولا أه كسب المكالب عند أبي حبيمة وحمد الله حصل منه في حال استقرار الكتابة، فإنه ليس لرب الملك فسخ هذه فكناية عند أبي حبيمة وحمه الله، فيكون كسب المكالب، وعندهما كسب حزم مديون، فأما إذا قال الصارب للعبد، وإن أدبت إلى ألفين فأنت حرء فأدى العبد ألمي درهم، وعنق حصة المقدارب من السد، فإن جميع ما أحده من العبد يكون على المضارب، لأنه كسب عبد المصاوبة، فيكون على المساربة، فيأخذوب المال من ذلك وأس ماله، والباقي وبح، فيكون بينهما عني ما غيرط،

مضارة التصف، فاشترى اصدد في المجامع تصحير الرجل دفع بلى رجل ألف درهم مضارة التصف، فاشترى الصارب بسجويه تساوي ألف درهم، قوطتها فولات ولذا يساوى ألف درهم، قوطتها فولات ولذا يساوى ألف درهم، قوطتها فولات ولذا يساوى ألف درهم، فاضلوب موسوء فإن شاه رب المال استسعى الفلام في ألف ومانين وتحسين، وإن تناه أعنقه، فإذا فيض رب المال ألف دوهم من لفلام، ضعن المصارب عصد فيمة الخارية، مكذا ذكر المسألة في الجامع الصغير، فقطول: تتكلم أولا في المالية، شربن عليه ما زماه فيمة المعلام، المنافة في الخارة، شربن عليه ما زماه فيمة العلام،

قال محمد وحمدانه في مصاربة الأصال في باب عنق المصارب العيد ، وإذا دفة الرجل إلى وحن أأف فرهم مضاربة بالنصف فصدري بها حبرية فساوي ألفّاء موادمت والله بساوي ألفًا ، فندعته للصارف ، وكفيه رب لتال ، فإن دعوته باطلة ، والمصارف ضيمه الحقر الخارية معبقون في الضاربة وللمضارب أن سيم لخارية والوقده قولما دعوة الخشارت باطله قول الي حنيفه رحمه فتاه وها قول أبي ياسف ومحمد وحمهما الفاحلون وابد مضاربا الأمسان ودفاك لأن لحمرية والولد كل واحد متهما مشعمال برأس الذال والأن الرقبين بمنزقة الأحماس للحناعة على قول أبي حنيقة وحمه القاعني الروايات كلهماء وعلى فولهمما على رواية مضمرية الأصل الرفيق أجناس مختلفة، إلا أن ياي القاصي الصلاج في الحميم في القسيمة، فحيثند بعنب حنياً واحداً، أما قيا أوابة الفاص وأنكرتها بأحتام مستلمة

والاصل عديما أناسال للضاربة إداكان من حبسون مختلفين، وقبيلة كل وأحد منهما رأس لذل، يعتبر كل واحد منهما بشعولا بحسيم وأس اذل كأله بيس معه عبوده الذمان فصار الجارية معالولة مشعولين رامر النالي فلمريكي للمصارف سركة وقت الدعوة، لا في الحاربة ولا في أولد، إيماله مجرد حيَّ التعبر قد صهمة لا تحر، ، هر حيَّ أ الربوء وقدكك للمضار فدحي فلك فيهماء كانالا بصح عفوته أمصاسها الطال حي صياحت الحارية والولد عميسا كديا قالوا في غالي : إذا ادعى وقد أمة مكانية لم بصح وعوت ، وإن كان للمولي فيها حقَّ مات، لأنه على صحت وعوته بطال حقَّ الكانب على الولد وعن الحاربة؛ لأن أندعه وعلى فسافت سمنا فلك اليمين، يثب للحاربة حيَّ الخريمة وصار الوقد تشرحنال الوالدة واستنولت فهناجرة فيصبر الوقد تام حاله حراه فببطل حنَّ ربِّ الذَّالِ عن الحاربة والولاد، وإذَّ لم تصبح دعوة مولي المكانب، لد أمنه ودا كدية الكانب الأنه ينصب ويطال حق الكانب عن الرئك فلأن لا يصح دعوه الصارب و فيد تضمين وعوته بطلان حنّ الواني من الوالد، وليس فلمصار ب حنّ بعال، وإنماله حق التصرف فيها أولي أن لا يصبح دعونه.

١٨٣٤٨ - في في بين المفضارات والعباد التأدول. فإن العباد الألاول إذا الامل والدائدة من كسيم، صبحت دعونه، وللعبيد الأذون في كسيم من التصرف وأبد كما في للنظر من مناه حقلًا اللهمان فيماني النهير فيه والباسأة شمي حقَّ المسلام لأن منا المسلمانين التهارف والباراي تالك الموالي لايطان مهده بالحبير وفاتها يدوم أثلو فبارت مر المعارف لا يمات رب الذال الإنصال بالنهرار، ويتبث للمضارب شركة في الربح بالتصوف ولا نشت للعباد مركبه في الربح بالتصرف فكان حقَّ للضارف النصر في والبيد أكشف حزّ العبدي يم حوز دعوه للأفهال وقم لحرًا فعرة عصا ب.

١٨٢٣٩ - والداق أن دما ذائعه لأ دمر حتى انصاف والياس الحربة والواليد لا بصيبوا أأدعوبه إبعيان حراكولي عراطاته والولدة لأفاكد موة مبي صحب الساب مات الديس، ومرور الوالد بجراء حال السائر قدم إلا أن الأستوالد عرف المصبر الوالد بحق حركه عيدًا ، ولا يبط أحورًا لله بل عن إله للده والإعل اجتزية مني سند نسب البراء العملاء وصحت وعواته فالدور الدووفك التصوف في تسبيعه وبوقو فيبع وعوه الصبارات فالم من حقَّ الرعم فيام ليد في " في به والتولاد أدى إلى وبعال حقَّ رب الذَّل في طولك الأب الدرعور متي صحت بسبب ملك ليموره يصير الرقة تقل حال المستواده والمنتوع حراء والخزأ الملك لاتصبح دعوم الدعي بأبا تصبص إيطال حؤأ ساحب الرادعن الوادكه الرا كسب الأكانب هها أونيء ويوالم بعيم وعوه العبارات إذا أكدته وجائلاله صحرا على بالخبرية والارد بالدعوة حصنل مدآ لوط والحارية والوهاء حراوهي شرا لإسلام لا يحلوا عود حداً والبهار، ولا يحد الحدثالة من حل منشحاً في العلاء وعواحل التصوف، ڪينا ٿو. کان به سو گو جي اخترية

وإفاميقط الجنا للشبهية واصها العقراء وبكون العقرافي القصرمة االأب العابرالم جِي عَمَرَ أَمِنِ الدَالِحِ أَنْ فَا فَيكُونَ لَكُ هَدَارِيقًا ۚ كَاللَّهُ عَنِ وَلَكَ تَصَارِفُ أَدَيبِهِم الحدرية وويدها فاؤار الندعوة فالبويصيع من الكما يرمياه تماده فلادقيا واقتاعيم الصيارت س التصروب مشياعتي السارية وكالاللمصرع يبعهم وقادعزة ماك أحتفهما المشاوب والعس إعناقه فيهما كال للمضارات بمعهما ولأكما هما

وإدالم يبع واحدا متهما متراز دت فيدة الجاريء وعمارت مماوي ألعيراء فرد الحارية تصبير أم ولم للمصدرات، وهو بساس حصة وب سال من الحارب، ونظك ألف

والاستخداني طاءونانا فرخان فايتصمر (17) مع الأصل المجرية

وحميمانة، وذلك لانه ما صارب بيستها أنمي درهم، فقد حدب فلمصارب فيها شركة بغدر لريم.

• ١٨٢٣ - وتو ادعى هذا الوند أجبيء وأسهم الدعموم، لم حدث له من الجارية شراكة بقاهر الروج والصدرات الجارية كمها أم والقائمة والمدمى حصاء شم يكمه وإان الم يكان للأحسى فيها حقَّ النصوف وقت الدعوق، وحسر قوله إدا كالت مبينة على أنه استولدها بدكاح أو شبهه بكام وفإذا مدتت الشرافة فيها للمضارب بعد الدعوة بفدر الربع والدعوة من المضارف كانت مسهمة والأن تصيير الجاربه أم ولد لعر وكان للمصروب حق التصرف فيها وقت الدعوه أوقي وأخرى، وإدا صحت دعونه بعد ما حدث فيها شركة بقدو الربع اصدرت الحارية كمها أم وقداله والأنا الاستولاد لابتجرأ عندهم جموعة إذا كانت الجارية بمعل النقل من ملك إلى ملك؛ لأنها بشيعية النسب، والنسب لا يشجه أن فكذا الاستجاب فنهيارت الحاربة كلها أووك لها وغسار حصرة صاحب الجارية، وذلك للاثة أرباعها ألفًا وحسيمانة موسراً كان المضارف أو معسرا عبدهم حسمان الأنه ضمان اللك، لأن الصارب يملك تصبب رب الحال رفيه وصمعه ، أما وقيه فلأنه تو أعتقها ينفد عتقه في الكتاب وأما منفعة فالأنه يمك وطامعا وترويجها وإحارتها، فكان ضمان قلك من هذا الوجع، وإنه لا يحتلف بالبسار والعسار، يحلات صماق العبق؛ لأن المعلق إن كان يُمَلُكُ تَصِيبُ صِمَاحِيهِ وَقِيهُ عِنْدُ أَبِي حَيِعَةً رَجِمِهِ أَنَّهُ لا يُمُلُكُ مِنْعَةً. فإذه لا يُملك الانتفاع بعد والمقصود من ملك الرفية الانتماع، فكأنه أنم يتملك شيئًا باعتبار اسعمة، فسم بكن فيمان علنك وعندهما لاعدت نبرئاه فاحتلف بالرسار والعساراء وأماالوفدرفيق على حدله ما ليامة والمصاوب ما عليه من قيسة الأجء أو بالحذوب الماني فيتنا من العقورة الأنغ أحاله بمنازف ماعلى اللصارب من قيمة الأم والعفراء الابحدث لتمضارب شركة في الوقد، فيبيض لولد رقيقًا على حاله و ركان عبرلة ما أو ادعى اجبي هذا الولد تو علك الجنارية، ولم تبلك لولد، صدرت احبارية أم ولد له، ويفي الولد وفيضًا، فكذا حذب وإذا بقي رقبًا كان المضارب بيعه ، فإن لم ينعه حتى صار يساري ألدي، فإن الواد يصبر الرائهماري، وبعنو ربعه في قول أبي حيفة رحمه الله، وعندهما رحمهما الله. معتق الكلء ولا ضامنان علمي المضارب في الولده وإنماعاني الولد السامانة، وإن كان

١٨٦ هكدا في طاء وكان في عبرهة . الأنه لم يستوف .

المضارب موسراً.

وإغاكان كذلك؛ لأنه لما صار قبعة الولد ألفي درهم، فقد حدث للمضارب شركة في الولد يقدر الربع، فعنق ربعه؛ لأن فلك الغريب يعتنى، فعنق لرب الملك، وإن كان موسراً؛ لأن الولد إغا يعنق على انضاوب بالدعوة والملك جميعًا، بضاف المشرائي أخرهما وجودًا على ما عرف، وأخرهما وجودًا اللك، وقد شت بغير صنع في العنق، لم يضمن طبيئًا، وكان بمنزلة وجلب ووثا عبدً وهو فويب الحدهما، وعنق على القريب نصيه، فإن القريب لا يضمن نصيب الأجنبي موسواً كان أو معسرًا، ولكن يسعى الولد عنهما، وكذا هذا.

فالحاصل أن المصارب في على المصورة يضمون لوب الذل قام قيمة الجارية ألفي هرجه، وعقرها مائة دوجم، فيصبر وب المال حستوفياً من فالك أنف دوجم وأسر ماله، ويصير مستوفياً ألفاً ومائة ربحاء تم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفي من الربع، وذلك ألف ومائذ، ويعنق من الولد بقدر مائة وأنف، الأن مائة وألقا من الولد حصة المصارب، فيعنق على المضارب من ضر سعاية، بقي من الولد تسعمانة ويحا، فيكون بين وب المال والمضارب تصفال، فيكون للمضارب من ذلك بصفه، وذلك

⁽¹⁾ هكذا في ناء وكان في الأصل وم المن مال الضاربة أوجب على المضارب .

أربعمائة وحمسون ويعنق من الولد بقدر أربعمائة وحمسين من غير سحاية ووفات عشرا لولد وربع عشره الآن عشره مائنان؛ لأن فيمته الفان وعشر أنعين مائنان فأربع مائة تكون عشوى الولد وخمسون ربع عشره، ويسعى الولد في أربعمائة وخمسين درهما لرب المال، وفظك عشرا الولد وربع عشره.

وإذا أدى الوقد ذلك إلى رب ثال، هنى الوقد كله، وكان لوب الله من والاه الولد عشره و إله الولد عشره و المستساوه و للمضاوب سبعة أعشاره و ثلاثة أرباع عشره ؟ الآن الولد عشره عميهما من جهتهما أن كذلك عند أي حيفة رحمه الله عنى على المضاوب سبعة أعشاره و وبع عشره و قلالة أرباع عشوه ، وعنى على رب الثال من الوقد عشر ادور بع عشره ، فيكون الولاه بينهما على هذه السبهام ، وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله الولاه كله لنسطارب الآن الولد عن كنه من حهة المضاوب الآن العتى عندهما لا يتحزأ ، فقد جعل من بقى من قيمة الأم والعقو من لربح قرب المال، ولم يحعل ذلك بن رب المال وبين المصاوب أنصاف ، وحعل من ذلك من الوقد تشيفارب ، ولم يحعل حمل مقا ذلك من الوقد تشيفارب ، ولم يحعل حمل مقا المالة

قيمة الأم من الربح بنهما تصفي، ولم يجعل رسالك الدى مرافقي، وجعل ما يعي من نصفين، فإنه قال مي أحر الناس الذي من نفيفة المضارب إذا استوى برأس مال العسارية نصفين، فإنه قال في أحر الناس الذي من نفيفة المضارب إذا استوى برأس مال العسارية جارية تساوى ألغًا، واحدي المشارب الولاء، فإن دعوته باطافه، والمضارب ضامن للعقر، فإن كان المقرماتة، واستوفاها رب الحال من المضارب باطافه، والمضارب من أمن المال من المضارب فقي الجارية في الجارية في كل واحد منهما مضم حسيس الأن تسعيماتة من كل واحد منهما مضفول برأس المال ومائة فارعة عن رأس المال، فيكوف تسميانه من كل واحد منهما مضغول برأس المال، فيكوف تسميانه وفي الولد وفي الجارية بقار حصيين، وفي الولد وفي الولد وفي الولد وفي المال، فيكوف يقدر حصيين، وفي الولد وفي

⁽¹⁾ وفي الأعبل أحصيها .

ودناك تسعمانه من قيمة الأم ربحًا، وبغي من تمام قيمة الأم مانة.

قال. هذه الخانة مصفان بنهم لكل واحد مهم حسوب والوقد بنهما تصفان، فيعن مصف الوقد، ويسعى من نصف قيمته و وقلت حسساتة لوب الخال، علم بمعل ما يقى من قيمة الأم من الربح ، وقلت مائة لوب النال خرصة حتى يصير الموضارية من الوقد بضار مائد، ثم يكون ما يقى من الوقد بينهما، فيحتى من الوقد بقد حسساله و العسيل، وإن كان في وقال تكثير العلق الوقد، وتقليل السعاية عنه، وحمل وب المال هها أحق عايقي من قيمة الأم والعمر من الربح لتكثير حرية الوقد، وتعلى فسعاية عن العالمة .

حكى عن ديسي من أيان رحمه الله قال: الصحيح ما ذكر في مسألة أحر الباسه وما ذكر هها خطأ لا مستقدم، وإليه دهب العقيه أبو جعمر، ورحه ذلك أن ما غي من قيسة الأمر العشر ربع، والوقد ربع، رسوحه خضارية أن يكون كل جزء من أجواء الربع بين رب لمال والمضارب على ما السيرطا، والايكون أحدهما أحق بسعفو الربع بعيد دون أحر، فلا يجوز نغير هذا الوجب.

ومن مشايخت من فال بعد هدافي نسألة رواددان، ما داور في مسألة أخر الداب لكون رواية ههذا أن ما يقو في مسألة أخر الداب لكون رواية ههذا أن ما يقي من فيسة الأم والعفر من الربح لا يحتص به رب المال، بل الكون بينه و من الفساوب بصفيل، والوحد كذلك، وما دائر ههذا يكون روايه في مسالة الحر الداب أن ما يقى من قيسة من الربح يحتص به وب الحله، وبحثو الفساوب ففي المسألتين حميث من الولاد، ففي المسألتين حميث والبنان، وكنا الفقيه أبو بكر محمد بن عبد ته الملخي بقول في المسألة فياس واستحسال، المهاس أن ما يقى من فيمة الأم والعفر من الربح بنهما لا يحتص به وب المال، ومن الربح بنهما لا يحتص به وب المال، ومن الاستحسال المحتص به وب المال، والعمار بالمحتص بهذا الفسر من الربح بنهما الا يحتص به والدلا

وحه القياس في ذلك أن ما على من قيمة الأم والعفر وبع، والوف وبع، وموجب القشارية أن يكون حميع الوبع شائعًا بين رب المال وبان المتساوب على شرطهما، والا يخص أحدهما يدمص الربع دون الأخر، فعلى جعانا أحدهما أحدًا بعض الربع عليه دون الأخر، فقد هيونا موجب المضاربة، وهذا لا يجوز، فهذا رجه القياس، وإنه ظاهر

وللاستحسان طريقان: أحدهما: أنه يس في المضاربة نص من جهة الشرع، ولا من جهة المتعاقدين يوجب أن يكون حقهما في الربح شائمًا، وإنما يستبر حقهما في الربع شائمًا يحكم المعارضة قيما عداهذا الموضع من حيث إنه ليس يعض الربع يعينه، بأن يجعل الأحدهما بارلي من الآخر، فيعتبر حقهما فيه شائمًا يحكم المعارضة والمراحمة، وقد وجد هما ما يوجب اختصاص رب المان بما بقي من قيمة الأم والعقر، فيختص به.

بيانه الإالمني جعلنا ما مقى من قبعة الأم والعفر من الرمح لرب المان خاصة ، تكثر حربة الولد، ونقل السعاية عنه الأنه حينتل بعنق من الولد من غير مسعاية سبعة أعشاره وقلاقة أراع عشره، ويسعى الولد الفي عشريه وربع عشره، ومتى اعتبرنا حقهما شاتعًا في جميع الربح، وقسعنا ما يقي من فيمة الأم والعقر بينهما تصفين، والولد مصفين، يعتق منه تصفه ، ويسعى في تصف فيمنه ، فكان جعل ما بقى من قبعة الأم والعقر لرب المال معنى بكثر حوية الولد، وتقل السعاية عنه ، ولم يوحد منه العسم بالتزام السعاية أولى.

و نضر هذا ما قال علماء تا وحمهم الله فيمن باع كر حنطة وكر ضعير بثلاثة أكرار حنطة رثلاثة أكرار شعير بشلانة أكرار خنطة رثلاثة أكرار شعير بهصرف الجنس إلى خلاف ، وإن كان فيه تغيير موجب العقد في فسمة البلك الآنه ليس في العقد نص من جهة الشرع ، ولا من جهة المحاقدين من حيث المنسمة على سبيل الشيوع ، وإلا قسم سفن الأبدال على البعض شائك في غير هذا الموضع بحكم المعارضة والمزاحمة ، فإنه ليس بعض الأبدال بأن برزع عليه مدل بميته بأرلى من الأخر، فإذا صار القسمة على سبيل الشيوع نساد العفد ، اعتبرنا القسمة على سبيل الشياد ، اعتبرنا القسمة على سبيل الشياد ، عليه المنابع المنابع المنابع ، عليا المنابع ، عليه ، عليه المنابع ، عليه ، عليه المنابع ، عليه ، عل

وكان الفياس والاستحسان نظير القياس والاستحسان ثمة ، وإلى هذا ذهب الفقيه أبو يكر محمد بن عبدالله البفخي رحمه الله ، فأما مسألة أخر الباب ففيها جوابان

⁽١) في الأصل: ولا يسعى الولد".

على هذا الطريقة أصد هما الأن إدال ما دكر في مسئلة التراقبات حواب العياض و وما ذكر في هذه العالم حواب العياض و وما ذكر في هذه العالم حواب الاستحصال وفي الاستحسان من مسئلة أخر الدالما بني من المائة من فيسلة الجارية من لرح يختص به رب المائل، كسيا في هذه العبالة والقالم براك الغائلي : أن في مسئلة أخر الدالم براك أخر الغائلي : أن في مسئلة أخر الدالم براك أخر بني الغلام من ما لمائلة من المسئلة الخالوية الان ما يحتص تقولد من رباكة حربة مني احتص رب المائل عالمي من المائلة من خيستانة وحسيران ومني لم يحتص رب المائل بنياك المائل بالمناف من الوقد العسيمائة وحسيران ومني لم يحتص رب المائل بنياك المائل بعني من الوقد العسيمائة والدالم وما بنياك في المائلة على المائلة عالم بنياو موجب المسارية المائل من مسئلت هذه ومني احتص رب المائل بالمياء في المهائلة والعمر ويعتق من الوقد على طريقيا من المائلة من المائلة المائلة المائلة المائلة المائلة المائلة المائلة من المائلة المائلة من المائلة المائلة المائلة المائلة من المائلة مناؤ مناؤلة من المائلة مناؤلة مناؤلة من المائلة من المائلة مناؤلة من المائلة مناؤلة من المائلة مائلة من المائلة من المائلة من المائلة من المائلة من المائلة من ال

والطويق الثاني للاستجماع من معنى مسابقيا، أن في هذه المسالة إلى جُعل و م شال أمن تالقي من قيمة الأم والعقر مينهما تصعيل ويسعى الوسطوس عن رب المال وذلك لأما إذا جعلنا ما يقي من قيمة الأم والعقر مينهما تصعيل ويسعى الوسطوس من ويسعى عليه قيمته عيزواد حقه عن السعاية قبل الولاء ومتى جعما لرب شاء ما عنى من قيمة الأم والعقر والموجعين فالله بو إما مسعول والوطايقية المسعود وتقتر حقل إلى المال على ماخر عن العمار ما معمول وهو عادر على الأدارة الهال موسوا والقال في تكثير حقه عن المرحمة قبل الولد فيس على وب الله وفي تلاير حقه على المعتار من المساوسة الولاء وما يوجد من من ما الربع بعبل إليه للحال وهذا العمر والحاليات من المالولاء وما يوجد من من ما الربع بعبل إليه للحال وهذا العمر والحاليات من المالولاء وما يوجد من من المالوليات الولاء والماليات المالاء والماليات والمناطق من المالولاء المناطق في المناطق المناطق المناطق المناطق المناطقة المناطق يكلاف مسألة آخر الباب، فإن هناك ما يقى من الربح من قيمة آلام يكول بينهما مصفين فيمانة آلام يكول بينهما مصفين فياسة و مستحسانا، وإن كان يزداد حق رب الحال مى لمسحابة قبل الولد، ويقل قبل المضاوب، وفي ذلك ضرر على رب الحال من الوجه الذي بينا، وهذا لضرو إنحا يلحقه بسب عنق الولد، إلا أنه وجد من رب الحال مشع في تحصيل عنق الولد في مسألة أخر الباب، فإن الولد إنما عنق يسب فيضه العفر أو لاء وأنه نختار في ذلت، وقسص العقر صنع من رب المال، ولما وحد صنع في تحصيل العشر، حاز باخاق ضرو العنق ما فله فا عنل في مسألة أخر الباب قياسًا واستحسانًا أن رب الحال لا يصبر أحق بما يغي من فيمة الإلم.

المعدد وحمهما الله عنى رواية هذا الكتاب فأما عنى رواية كتاب الله، وقول أبى يوسف ومعمد وحمهما الله عنى رواية هذا الكتاب، فأما عنى رواية كتاب العين و الدين فدعوة المضارب صحيح الآن له شركة في الجارية، فإن رأس اقال يعتبر طائعًا، فيصير نصف كل واحد عنهما مشغو الابرأس الآل، ونصعه فارغًا عن الشغيء فيكون ريسًا بينهما نصف به فيكون للمضارب فيكون للمضارب في الولا والجنارية بشدر الريح، فسعم دعوة الصارب، ويضمن نصيب وب المال من الجارية موسوا كان أو معسوك ونصفه من المعتمر، ويعتن الولا كنه والآن المتنى عندهما الا يتجرأ والمضمن المضارب شبئًا من قبعة المولد وإن كان موسوك الذكران، والاسعاية على الولاء فإده ادعى ولد جارية مشتركة الآن لولا حدث ستشركا متى اعتبر رأس المال شائعًا فيهما، ومن ادعى ولد جارية عشيركة والمارية لمن المنارب شبئًا من غير سعاية والا

۱۸۲۳۶ هذا ناذي دكونا رداكان الفسارب موسراً، فإن كان معسراً لا بقسر على ا أداء ما نزمه من ضمان فيمة اجاريف فأراد رب المال أن يستسعى الجارية في رأس ماله ، وستسته من الربح، تم يكن له ذلك؛ لانها أم ولد، ولا سعاية على أم الولد يدين وجب على ناول، ولم يكن متعلقاً بها نوجهين:

أحدهما: أن كسب أم الولد علوك لسولي، فبكون في إيجاب السحاية عليها

بدين على المولى نعيين " أشىء لفضه الدين لم يكن حقّه متعلقًا به ، والتعيين إلى المدبون لا إلى رب الدين

والناني: أن إيجاب السعاية على أم الوقد عا يؤدى إلى إلحاق القدر و إن بالجارية أو بالمحالية والمستولد و وذلك الآب إذا سعت لا يخلو إما يعتق نصيب الساكت بأداء السعاية على أو المستولد و وذلك الآب إذا سعت لا يخلو إما يعتق نصيب الساكت بأداء السعاية حصل قها حقيقة العتق وإن عتق نصيب الساكت للحال تضرر المتوقد من وجهين عند أبي حنيقة وحمه الله: أحدهما الذا تصف المستولد منتى من غير سعاية والألم الولد مني عتق يعضها عتق كلها بغير سعاية عند أبي حنيفة وحمه الله والناني: أن المستولد المستولد منى عتق منها نصيب الساكت و فكان في إيجاب السعاية صرراً من و حهين عند أبي حنيفة وحمه الله وعندهما من وجه واحد وحم الوحه الناني، فنهذا لم يكن على أم الولدسستاية بسبب ما حصل لها من حق الحرية بخلاف معتى البعض و فل الناسرة أوجب عبه السعاية و في ذلك تحصيل حقيقة العنق مه وليس إذا وجب السعاية التحصيل حقيقة العنق مه ولد على أنها أبو يسبب عنى غير تحصيل حقيقة العنق و فلهذا لم يكن على أبه بخرية سعاية .

وإنها كانت السعابة على الولد؛ الأن الولد معنق البعض ، وعلى معنق البعض السعابة ، وإذا وحيث السعابة على الولد في كم يستسعيه ، ذكر أنه يستسعيه في ألف و خمسمانه ، ألف وأس ماله وخمسمانة ربع ، الأنه تعذّر استيفاء وأس المال من المساوب لكونه معسراً ، وأمكن من الولد ، فبستوفي دينه وأس ماله ، وحصته من الربع ، ودلك ألف وخمسمانة .

۱۸۲۲۵ - فرق بين هذا ويينم إذا كان المضاوب موسراً، فإنه ذكر أن الولد يسمى على طريقي الاستحسان في عشريه وربع عشره، وذلك لأنه مش كان المضاوب موسراً يستنوفي رب المال رأس ساله تما وجب على المضاوب الآن سا وجب على المدادرب مستجل، وأده قيادر على الأداء إذ كيان موسراً، وصا وجب على الولد مؤجل، فإذ

⁽١) ولمن لأصل "ينعيين وقيم: يقدر . .

⁽۲) مكذا مرط ، وكان في شرها : - وب الجارية أ ...

است، في وأمن عامله على أنف درهم من ويمه الخارية، وعفر الخارية عاله دوهم ويحال الولد ويح يجعل منا وقلم ويحال المستحدات المنافق من في المفاولة في المنافق من الولد المستحدات الله جهود المفاولة المنافق من الولد ويجهد المنافقة في المفاولة ويحال من المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة

ما ۱۸۳۳ - وهداكله على قول أبي حيدة وحمه الله وأما على قبلهما : فعلى رواية أشاب مصدرة فكذف الجوب والله عيدة وحمه الله وقر أن الرائد إذا سعى في تلاك أباع فيمنه فرات الدل، كان غولاً والدعل أباع فيمنه فرات الدل، كان غولاً والدعل أباع فيمنه وهو أن الدل علي مدهما لا شجراً والدعل ويده عدا فلك والجد عدا فلك والجد عدا فلك والجد كان العبل والنبين على فولهما : يعتبر وأمن اقال مدنك فيهما الهيكون لرب الما من ويحاب العبل ويقرية ثلاثة أراعها ويما الولد كلمات والأن لصعد كل واحد مهما مشعراً والرب الما من وتحت وجود المهما المعرف كل واحد مهما الربع وقيبا والمداول واحد مهما الربع وقيبا والمائل واحد منهما الربع وقيبا والرب المائلة أربع كان واحد منهما الربع وأم يجب على الولد سعية والأن الولد مشرك بيه والدراب الكال والجارية كلداك وقيبا والمشرك واحد عدل المناز والمحتار الكمازات ولكون تولد حرالا فيمار الكمازات ولكون تولد حرالا فيما وعلى الصدارات المناز المناز والد حرالا فيمان وعلى الصدارات الكان والمداولة المنازية وتلاتة أنسان عشر احرابه إلى رب المائل من أيسر والكون تولد حرالا في وعلى أيسر .

¹⁴⁾ فكان في مدير كان في الأسهل بعد الوف جنوبية

المستورد المستورد القالم المستورد الفاصح الصحير المؤخران موضوع تفاد الدائرة أما والا ويمه الوساء بعيثرات الفاوحسيمانة ولم يزد ويسة الحارية عشول لا هسات فيها الولد الها وحسيمانة وقيد الها وحسيمانة وقيد المهارب للمساول المقالم المن الولد المساول المن الولد المساول المناوب الإيماني تصدير الما المناوب الإيماني تصدير الدائرة المناوب الم

وفي مسئلة المصلح العراصل بفرال. وأخد رس الذال وأس عاله من مدها فالوائد وإلى حيادت التصورات والأدام صدع مسئلة الأصل الدراداد تبسه الحارية أولا ورد زاون فيهم اخارية أولاء عهد الربح الى احارية ، واعلت الديارات من احاريد قدر حصت من الربح ، وظهر المه الوقد في ذلك القدر ، فصيار متسكا عصد بديال من الحاريد فراءة وأس فصار ضاماً ما يقي من وعمد الحارية ، واستها وأس الذال عبد أيسر ، فيستوفر الدراس الذال

وموضوع مسالة الطامع الهيجران أنه أبه بالانتصاصريف وإما رفاه أيه له الراف فقه رافرج من أولد، وعثل نصف المصارب مو ، وعثل تصبيب رب المالاء أو ما يدافق إيجاب الضيدن على فتصارب وأوجاء الدماية على الواد و والسعاية متعان في هذه المنالة باستيفاء وأمن لمال سور مجلاف مسألة الأصل ضهذا الفرقا

⁽¹¹ يعني لاصلي عاملون

⁽¹⁾ مكيفة في فقد وكان في الإصل وم العالم التصورت

٣١٨٣٣٨ - ومن دفع إلى أخر أنف درهم مصارية بالنصف، ماشنري بها حارية تساوي ألمًا، فولدت ولذ يساوي ألغًا، فإدعاه رب المال، فإنه به ، وتصبر الجارية أم ولدله؛ ولا يعر والمحصار ب شيئًا من فيهمة الحاربة. ولا من الدولا من العشور أما صحة دعومه وشوت السبب منه فلأن الخارية والدلد ملك رب الالله والدلم همارت خيهما والواكال للمضارف فيه شرائة صحرده وقارات الأال فإذا الويكي للعضارت فيع المبركة أولهن. ولا يغد ورات المال شبرتُ من قيمة الحارية والولد؛ لأمه لا شبركة للمتصارف فبهماء الاترى لو أعتفهما رب المال، لويضم للسف رب شيدًا؛ الله ما أبط عب ملكًا، إنَّا أطل عليه محرد حنَّ تعبرف. وإنه ليس عان ، وما ليس بال ، لا يصمون بالمال، فكمَّة إذا ادعى ولدهم، ولا يعرم العقواد لأنه وصورت كالها منكم، لا شوكة المشارب فهار

وكذلك لو قال الدليساوي العيل، كان هذا تنولته ، لا يضمر الشيئا مو اضعة الخاربة والوائدة بخلاف مالو اعتفها واسالماك وبالابضيام الحصة المضاربة من الربعية موسرًا كباد أو معسرًا، فإنه لما فيح دعوة وب المال، تكود الحيارية ملك رب المال، صنارت الحادبة أم ونُذاله من حين العلوق، فالتفضيت المضاربة فيها مور حان العلوق، فحون ولدت والحارية حبرحة من المصاربة بالعلا يتعلق حي المصارب.

وقواكات الأم لساوين ألفين وادعاه رف المال وصحب دعواته وأوسارت الحاربة أم ولداله واليئيت بمنت الوصاحيه وعرم ومسالمال رمع قيمة الجنازية للمصارف موميراً كالذأو معسرآه ولديضمن من فيمه الولد شيئاه وعواد ثمل عمر الخارية كممضارب وأمة وعوته مسجيحة ؛ لأنَّا لرب المال شركة في الحبرية . قان تلاقة أرب إجبرية لرب نمال و للمفها وأمراهاهم ووبعهة حصته مزااويح

وإناكان لراب لالل شركة في الخارية ، صبحت دعوته ، وغلك تحبيب الفضارات بالغلجان موسور كنات أو اعسراً ، والمريعيسن من فريعة الوائد تبيتًا ؛ لأنه له صحبت دعوته عِمْكَ بَصِيبَ الْتَصَارِبِ مِن وَقِتَ الْعِلُوقِي ، وَالْوَلِدُ حِدِثُ. وَالْحَارِبَةُ كَلْهَا مَلْكُ وَفَ الْأَلِ فلا يضمن للمصارب شبئا من فيمة الولد، وكان الحواب فيه كالجواب في جارية بين لسريكين جنامت بولد ادعاء أحدهماء والحاربة تمحل النفل مل طك إلى مثكء وهناك الضمل قيمة لصب مناحمة من الجارية موسراً كان أو معسراً والم يضمن من فيمه الوام شيئاً ، كذا ههذا والصمل تمن العمر للمصارات، مكنا ذكر واضمل في الحقيقة رمع العفر والادرام الجارية كان ملك المقارات إلا أنه إدا ضمن ربع العفر والمار ربع العمر ربحاً ، فيكون ويهما تصفيل، فيسقط منه حصمة ، وهو النسراء فيسقى نمر العقر

فارن قبل . إذ كنان ربع الخارية للمصارات، وحب أن يكون ربع العقبار للمصارات حاصه ، ولا يكون ينهما نصمان كجارية بين شريكان لأخذهما نائلة أرادعها ، وللأحر رامها ، وطنيا صاحب ثلاثة الاردج، وهناك بقيمن ربع العقر قصاحب الربع .

هذا القصم الراح للمصارب إلا أن الجارية على المضارعة حين وجب ربع العنفراء الأن وبع العفر وحب تأول الملاقاة و كانت المصارة بيهما قائمة في ذلك الرقاب فما وحب من العفر ، كان ربعكا منهما نصعين محلاف ما أو كان يسهما شرعه على هذا الوجه من قيم مصارفة ، فإن ما وحب من ربع العقر بكون مصاحب الربع خاصة ، الأنه ليمن الصاحب الربع خاصة . الأن ليمن فأما فيام المضاربة في الحاربة أفاد لصاحب التلاك الأرب والشاكة في ربع عشر الجارية .

ولو كان ناضار باده و الذي وطن احاريه وفيسلها أنفان، فجاءت بولفاء فادعاء المصارب بعدها ، لدنه، وفيمته أنف، فإن الجارب لتبير أم والدله، ويضمن فيم للاثة أرباعه ذارب طال، وثلاثة أنمان العقر موسواً كنان أو معسواً، ويكون الولم عبداً سمعارته، سبع لنضارت، والاينت نسه ماه.

كما مسير وره الشارية أمولته له قالان المصطارب سركه في الجارية بقدر الربع والا ترى أنه لو أعدتها صبح اعدائه بقدر الربع، فسصح دعوته وتسير الجارية أمولة له ، ويصمن تصف رب الفال، وذلك ثلاثة ارباعها موسراً كان أم تصبراً والانه فسان قدت ، ويضمن تلاقة أنسان المقر لوب الآل، هكذا فقره وفي احديثة الواحد عليا ثابات أرباع المعراة الأن ثلاثة أأراع الجارية ملك رب المال، إلا أن بلاية أرباع العقر وحب في حال فيم الضارات فكان ربعال مكان برايا با ورسفط مصاعد ويرفى عدمه ورفعا ، ثلاثة

أذا وبرغا اثلت

الأرباع ثلاثة الأتعان، فيضمن المنظرة الأثعاد العقر لرب المال مع ثلاثة أرباع الجارية موسوا كان أو معسوك وقد يضمن من الولد ديده عيث الأن الولد بقى عبداً عنى المضادية، ونو علق الولد حراً الأصل، كان لا بعدهن شيئًا كما في الحاوية المنتركة، وإذا بقي الولد عبدًا عنى المضارب أولى.

وبين العسارية، ولهذا صارت أم ولداء، وإذا كانت الجارية مشتركة بين رب المان وبين العسارية مشتركة بين رب المان وبين العسارية مشتركا، وإذا حولت الولد مشتركا بجب أن تصبح دعوة العسارية في حق يحدث الولد مشتركا، وإذا حولت الولد مشتركا بجب أن تصبح دعوة العسارية في حق الولد، والثاني. أنه إن لم يشت للمصارية شركة في الولد؛ لأنه صار كله مشغولا برأس المال، يجب أن تصبح دعوته في حق الولد؛ لأن العلوق كان، وللمضارب شركة في الجارية بقد را لوبع، وقيام الملك كاف نصبحة الدعوة، وإن كان الولد وقت الدعوة ملك الغير، كالمائح إذا ادعى وقد الجارية المبينة بعد ما ولدت لأقو من سنة أشهر من وقت البيع، صبحت دعوته في حق الولد والجارية، وإن لم نكن الجارية والولد في ملك وقت العمومة؛ لأنه كان الولد في ملك وقت العلوق، فيهنا أولى أن يصبح دعوته، قال المناه في ملك المناه في ملك المناه في ملك المناه في ملك وقت العلوق، فيهنا أولى أن يصبح دعوته، قال المناه في ملكة المناه في المناه في المناه في العلوق، فيهنا أولى أن يصبح دعوته، قالد

إلا أن الجواب عن الإشكان الأول أن القياس ما فلت: أن يحدث الولد مشتركا لل كانت الجواب عن الإشكان الأول أن القياس ما فلت: أن يحدث الولد مشتركا لل كانت الجواب متى كان من جنسين مختلفين ، وفيمة كل واحد منيما أو قيمة أحدهما مثل مال المضارب متى كان من جنسين مختلفين ، وفيمة كل واحد منيما أو قيمة أحدهما مثل أو أعتفه المضارب فإن الذي قيمته مثل المسارب الوكان وإذا صاركا مشمولا بوأس الحال ، فقد انقطمت الشركة في الولد من حيث الحكم، فيعتبر بما لوكانت متقطعة من حيث الحقيقة ، مأن كان الولد حادثا من جوابة لم تكن للمضارب شركة ، وقيمته مثل رأس مال المضارب شركة ، وقيمته مثل وأس مال المضارب ، وخذا دعاء المضارب ، وحناك لا تصبح دعونه للحال ، بل يقف صححة دعونه الدحال ، بل يقف صححة دعونه الرأن يصب الولد ماكنا له) فكذا هذا .

وأما الجواب عن الإشكال الشاني فيهيو أن العلوق وإن كتان في ملكه من حيث (١) مكفّا في ظرف وم، وكان في الأصل: أفيضمن تلالة أرباع التقر لوب المال وللائة أثمان الجلاية موسرا الله إلى أر

الخفيفة الإأأره مي الحيام الفكل كأن العلمين والولادة وأجدا وأبيد اللبصرارات فيهما شركة ول حيَّ أن أن يعلم أن الولدكلة ملك رب المآل مع قيناع من كنة للصيارب في الجنارية حالة العلوق والحالة الدلادة، فقال أنَّ صبرورة الولد مشغولًا لوائد الله قاطع للشرافة في من والدمن حيب الحكم، محلاف النائم؛ لان الملك وقت العلوق كان قائمًا لا، ولم لوحا بعده ما يغطع ملكه عر المبعا وفت العلوق، وإنمال بعندت أولد ملكاً له يخوج المبيعة عار ملكام، لا قد حرد ما يقطع الشيرائة وفت العالوق ورقت الولادة بصبورورة موالد مِنْ هُولاً وأمن الدال مما يَمْعُلُم الشراقة في الدالد من حيث حكم، وقو اتفطع من حيث مغيقيقية بأن كيان الوابد حيادثا من حياوية لاخراكية للمخساوب فيبهتاه أم نصح دحوة بالا الرب، مكذفات عذا، وهذا بخلاف منا أو الاعلى مُضَارِب وللدهذه الحَارِية فَسَال الدلادة، غربه بسبت سبب الرائد ، ويكون حو الأصارة لأن قبل ولادة الولد لم يوجد ما بمضرعم لامداق حق الولدة لاذ السبب القاطع للشركة في حل الولد صبورته مشعولا وأس الداري وهد بعد الاعصال، عاما في الانتصال فهو ديع الام، والإنسير مشعولا برأس لان، معيت نشركة في من الولف فصار مدعاً وللدحارية مستركة، ويخلاف م لو كانت الحاربة من تم يكين حامت بولك هادعاه استدهما العباه يصمح دهوكه وينبث لهيب الوابده ويكون حر الأصل والأبه بمايو عداما مقطع الشركة في حق أمولدهن حب الخذب نصار مدعد ولدجار يدمشنركه وبحداف مانحر بوعلي مابينا

وهل ليحلاف ماالوادعي رت الفال والدالحربة بعد الانفصال، فإنديصح دعماته ويكون الوالد مم الأصليء لأنه لم ماحاة في من رب المال سايقطع الشركة عن الواهاء عبابه فبيل البولاده كنان إلانة الرباع البوياد ملكا لرب المال، وعلى ذلك تسالك تماوك أنه والإداد ملكه. قبار الكل صدار سكًّا له، وإذا الجيوجة ما يقطع التعركة في حَلَّ الرَّبُّ ، صيار ميدعيًّا والدجارية مستركة من حمل الحكم، بل قان من حبث الحكم مدعمًا ولد جارية، لديكن له فيها شركة.

وإدابقي الولد عبلاً إذ قبض والدفاري ما وجب على الضارب من فيعة الخارية وتلافه أقدان عفر الجارية، تبت بسب الوقد، وعن بصفه ؛ لأبه لما استوفى رب المال ما والحيب عمل المصادف مورقتها الجارية وقالاته أتمال مقر الحارية وأثبت للسنا الولدة واعتق الصنعة؛ لأنه لما استرفي رب المال ما وجب على المصارب من قبعة الجاربة للائة أرباعها

و فلاقة أنَّمان العقر، همار مستوفياً وأس ماله وزيادة، فقرع الوقَّة عن شعل رأس المال، فكان بيتهما أتصافه فقد حدث للمضارب شركة في الولد بقدر النصف فنصح ه عدائه . وثبت تسب الولدمته ، وعنق تصفه ، وسعى في بصف فيعنه لوب الحال موسواً كان أو معسورًا، وإن كان هنق الولد بإيضاء الضارب ما عليه، وذلك تصفعه إلا أنه كان مجيرًا على الإيفاء، فسقط اعتبار صُنعه، وإذا سقط اعتبار صُنعه لم يضمن، وكان فني الولاد أن يسيعي في نصف قسمته وأوولاء الولد من الفضارات ورحما المال بعيضان في قول أبر احتيقة رحمه الله، وفي قولهما الولاء كنه للمصارب؛ لأن الكل عثق من جهته، فإله العنار عماهما لابتحاأ

المفصل العشرون في هلاك مال المضاوية قبل الشراء أوبعده

 ١٨٦٤ - وإدر هلك مال الضرارية قيس التنصوف فيه در نشات المصارية و لأنها استدارت على المال المعين، قإذا هلك المال قبل التصرف، فقد خات محل العقد، فيطل المقد ضرورة، والقول في الهلاك قول الفسارب مع يبدو لأنه عنز لة الموقع.

وقال أصحابنا وحمهم الله فيمن دفع إلى عيره ألف فرهم مضاربة ، فاشترى القيارب بياعيدك فلم يتفقحا حتى ضاحت افإنه يدقع إليه رب المال ألغًا أخرى، ويصير وأس المال ألغي درهم. وكذلك أو هلك هذه الألف، يدفع وب المال ألمَّا أخرى • لأن المتسارات فيهما انستري للمخسارية كان عباسلا ترب الحال؛ لأنه كان وكبيلا عنه، فإذًا غيف بيبس ما عبدارلوب المال عهدة وضعاف كان فراو ذلك عني وب المال، واعتبر بالركيل الخاص بالشراء إذا كان الثمن معفوعًا إليه، فالمترى وهلك ما عنده قبل النفت، فإنه يرجع على الوكل بألف أخرى؛ لأنه لزمه ضمان بسبب ما عمل للموكل، وكان عَ إِن ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَمَا كَانَ قَيْمِهِ فِي النَّفُواهِ عَلَكُ وَقِيلَتُ أَمَانَهُ، وإِنْ مَلْكَ بِعَد الشّراء، وجب له الدين على موكله ؛ لأبه قبل الشواء كان أمانة في يده، ومعد ما اشترى وجب له دين على موكله بالشراء، لم يُحدث الوكيل ما يرجب أن يصير ما قبضه مضمودٌ عليه، فيقي أماية كيما كان، فيهلك على المركل، وكان كالمودع إذا وجب له دين على المودع، والوديعة من حنس الدين لا يصير مضبيونًا على المردع ما لم يتملكه يحقُّه، وإذا ثبت هذا في الوكيل الخاص بالشراء، فكذا في لمصارب، والمصارب في هذا والوكيل لخاص بالشراء يستويان في المرة الأولى، وإنما يغشر قان في المرة الفانية، فإنما يقسف الوكيل. بالشراء في الله والثنائية يصبر مضمونًا هليه حتى إذا هلك في يده قبل النقد يبلك من مال الوكين، ولا يرجع على الوكل بشيء، وما فيضه المضارب من رسالمال في المرة الثانية يكور. أمانة في يده، حتى إذا هلك في بنه بهلك من مال الموكل أعنى رب المال، وكان للمضاوب أن يرجع بالثالثة على وب المال ورابعًا وخاصًا إلى الأبد.

١٨٣٤١ - والفرق بيهما أن الوكيل الخاص ما قبضه من موكل في الرء الثانية قبضة تلاقتصات والفيض على جهة الاقتصاء قبض نسمان

ورغا قابا: دلك لأن الوكيل بالقيراء في حن الحقوق كأم انسرى النفيد، تم باهم من موكله، ولهذا قابا: إن للوكيل بالقيراء أن يجبس الدين النشرى دلتس حتى يستوجه من موكله ولاية حيث بالتي على موكله الفشراء، وإذا وحب للوكيل على موكله دين المؤافة فيضا مع أم الله على حجة الاستيماء قابه، لا على وجه الأمانة، واقد في احجة الاستيماء قابه الأستيماء الإياني الوكافة، وألا ترى أن الفاصل إذا توكل جبال قيمه على الاستيماء والم بصر أمية ما المنتيماء في الاستيماء والمبصر أمية على المنتيماء والمبصر أمية على المنتيماء المستيماء في منازعة على على وكاف، فم باعد منه بعد فلك من أخد مه النسى، فماز مقتصياً للبيم، وصارم قيم الموافقة على مصمولًا عليه، فأما المصارب ما فيص في الموافقة في الرة الأولى.

ويده قانا الخلد لأن الاسترب متى شدرى المحدود فدينًا ، فيه لا يصداء فدين ويده قانا الخلد لا يحد له دين على الباقل ، فكف بكون قنضه على وحه الاقتضاء الدال . أن الخدار الا يمكن أن يجعل مشترى الفلسار بالا يمكن أن يجعل مشترى من رب الذل للمضارب لا يمكن أن شده من وجه الان من يبعه للمضاربه ، شترى من رب الذل للمضاربه يصبر مانعًا من نصه من وجه الأن ما يبعه للمضاربه ، فإنه يشتر في من رب الذل المعضارب عنى جعده بانعًا المغضاربة متى اشتراه للمضاربة من البيع الم يعمل نعيه وإذا كان البيع قيما يبعه المعضاربة متى الشراء المعضاربة من المجال المناب المعضاربة من المجال من الأحوال المناب في المحل أن يجعل الإنسان بانعًا من فصه بحال من الأحوال، المختر في من بانب المكاح و حانا الوكيل وسولا عن الوكيل عن الوكيل مساك، والا يكل حلى رجعت الحقوق إلى المركل و تمانقال منه الي الوكيل و فاعتبرانه وسولا من المكل حلى رجعت الحقوق إلى المركل و تمانقال منه الي يكن أن يحمل الفسارات ما المناب المناب

الذال دين، فلم يكن قبص المضادب في طرة الثانية قيص افتضياء ، وبديجب له دين على رب المال، بل كنان قبض أمانة. و شان فيضاد في المرة التانية، و لا دين على رب المال، وفدغمه في المرق الأولى سواء، ونهله صار الألف النائية مان المضارعة كالأولى، وقد كان قبصه قبص الفضاء في المرة النامية لم يصر الألف الثمية وأمر المال • لأن سبيع وأمر المال مضاربة أنا يكون أمانه ، و لا يصلح أن يكون دياً لحال بن الأحوال ، وإليه أشار محمد في الكتاب، فقال: لأن المبدأرات أمين، يعمر هو أمن فيسما فيصر في المرة التذاب و والوكبل فيتماغه ضه بعمض وليس بأمين وفهدا موالفرق بين القصارب والوكس الخاصراء إلا أن المعمارب إذا أراد أن بييعه مراسعة بعد ذلك، فإنا بيبعه مراسعة على الأافياء لأمدنده هي تدمالا عيره وإن بين الأمر على وحمد وأراد أن بياءه مرابحة على الكلء فبه ذلك؛ لأنه مني بيّن لأمانة على وحهجه لتنعي الخبائة، فإن ربع الصيارات ويحُّهُ تَنْهِرُكُ مَنْكِ وَلَسِ مَالَ رَبِّ لِمُلِكُ فِي ذَكِكَ اللَّمِي دَرِهُ وَ* لَأَنَّ مَا فَمَضَهُ في طرة النَّقَائِية صار وأس مال الشدامة، وما يقي فإنه بينهما على ما سرطًا في المفدرية من الربح

١٨٢٤٣ - ومن دفع إلى طبرة ألف مرهم فاصارية ، فاشترى بها مدينا مداوي أنوي وفيضه ، وتقد نُمنه ، ثم ياعه بأنفس نم النين ي بألقين جارية قيمتها كفيان ، ولم يقد الاتفين مستي تساعشاه فبإن المصارب يوجع على رب الذل بألف وخسيسمائه وعيرم خسسمانة في ماأه حاصفه العدر نا قبص النمي أو شراء اجلزه فان اعدر با قبص التمزي فقد قبص كفي درهو فعن العيد العدادرهم وخمسمانة لرب المال، وحمسانة فنصلها المصمة، وقد لحقة ضمان بسب قدًا القيض، قالة بو ضاعت الألفان قبل شراء الخاوية. المريضيج شبراه الجنارية على المفسنونة ، فيرجع بضفر مناكنان عناصلا لرب الذال في فيبض الإلهين كالنودم، وينك ما هان عاملا للعلمة لا يرجع عاضا من سبب القبض على أحمة كالغاصب، وإدااعتمونا شراء الجارية، فكذلك أيصاء لأبه المترى للالة أردع الجارية أرب المال، فيخول أمن وأنك على رب المال، وقا الدائري الوام مام الخدم، فيكون تمن امدا الربع على المصارب، فبإذا نقيد المضارب البيائع أكفي درجماء وقبيص الحاربة ، مع باعبها لحسسة الاعددرهم وعإلى ربع خمسة ألاف درهم نكون للمصارب وداناه ألف ومانسان ومحسسون وتلانة أرباعها وهي تلانة ألات وسيعتمانة ومحمسون تكون للمضاربة، وقالك لأذ ربع هذه الجارية للمضارب، وثلاثه أرماعها للمضاربة؛ لأنه كان عَدَّ نَسَنِها آلَتَى قَرَضَم، أَلَّهَا وَ حَسَسَها لَهُ مَنَ مَالَ رَبِ الدَّلَ، وَحَسَسَالَة مَنْ خَالَتُهِم مَالُه ، فيما كان المتفود من التمن أدباعً، كانت الحديثة كذلك، وإذه كانت الجدوية ين الفشارب وانتضارية أرباعًا، بكون لمن ربع الحارفة منى يبعث للمنضارب حاصة، وذلك ألف وماكان وخيسون، وثلاثة أرباعها للمضاربة، وهي تلاثة ألاف وسيعمائة وحسون، يستوفي دب الحال منها وألى مالة ألفين وخمسمائة الآن وأس مال هذه المضاربة أنفاذ وخمسمائه، فيأحذ رب المال ذلك، بقى ألف ومثان وخمسوت، وإمه ويع، فيكون بن المضاوب ودب الحال على الشرط.

الا ۱۹۳۶ ومن دمع إلى غيره أنف درهم مصارية النصف، ماغسرى بها جارية، فضاعت الألف قبل أن يقدما، فقال رب المال ضاع المال قبل أن يشيرى الجارية، وإلله الشريتها نقط أن يتفدعا، فقال رب المال ضاع المال قبل أن يشيرى الجارية، وإلله الشريتها نقط أن يقسريتها، وأن المشريتها، وأن الخلك بالنص، ولا يعلم متى ضاع المال، فالمتول الرب المال؛ لأن المضارب أفر على رب المال عا أفراء المصارب، فيكون القول قواده الأن المضارب أفراعلى رب المال المشراء، وهو لا يمد استنتافه للحال الان المصارب، في المناف المتناف المتناف المحال، وإن أفرها جبيها البية فالبية بية المصارب؛ لأن المصارب؛ لأن يتناف ما هو غير نبت، فكان رب المال المصارب؛ قال المتناوب أفل هيئا المال، ويقع المتراب فوقع النوا، ويقع المتراب أن يكون لمسه، فيجب الممل لي، فالقول لاصل حتى يعند حلاف.

۱۸۳۹ - وثو انشوی المصارب جاربة تساوی الفین نامة تساوی آلفاله وفیض اتنی انشواها، ولم یدفع آمته حتی مانته فوله یغرم من قیمة التی انشراها حسسماللة، والمافی علی رس المان ؟ لأنهم الماهلكنا فقد الفسخ العقد، فیحب خلیه رد ما اشتری، وقد عجر، فیفوم القیمة وهی أنعان، فكان المفسول أنفی، ویصیر كأنه انشری بألفین، بیشمور ربعها،

ذا أومي الأصل: حالك .

١٨٢٤ - والوا كانت قيمة التي انتهاها ألعاً والأمة التي كانت عنده قبيتها ألعال و وقد قال له رب المال. الشتر بالقليل والكنير حتى حاز هذا السراء من الضارب، فقيض التي اشتراها، ثم هنكتا، رجع على رب المال؛ لأن المضمون هنا تبعة لتي ضراها، ولا فضل في ذلك على رأس المال، فقيد أشار أبو الحسن إلى أنَّ محمدًا رحمه أنَّه بعمير اللضيمون على المصارب ما يعرمه ، قإن كان ما بلزمه من للغرر زائدا على رأس المال، كان على للضارب حصة بلك، وما لا فلا ، وأكر عن محمة رواية أخرى بخلاف هذا.

الفصل الحادي والمشرون في جحود المضارب مال المضاربة

۱۸۲۵۱ - عن أبي يوسف رحمه الله في الفصارات إذا قال لرب القال: فم تدفع إلى شيئًا، ثم قال: قد دفعت إلى ألفًا مضاربة، فهو صامن للمال؛ لأنه أدبي حجد الأمالة، والأمالة نضيس بالحجود، قبل: وإن الشترى بها مع الجحود، فهو مشتر تنفسه؛ لأنه صامن للمال، فانتفى حكم الفشارية باعتبار الضمان.

وإن اشترى بعد الإقوار، فالغياس أن يكون مشترياً لنفسه الأنه ضامن للسال، وفي الاستحسان يكون على الفضارية، ويبرأ من الفسال، الأن الأمر بالشراء قدم بعد المحدود، فإن الضمال لاينافي الأمر، ألا ترى أنه ثو أمر المناصب ببيع المعصوب أو بشراء، صع الأمر، وإلى كان المحل مصموناً عليه، فإذا اشتراه يم حب الأمر، وقع الابتمار، ومن صرورة وقوعه انتهاء الفسال، كما في الغاصب إذا مع بإذا المالك، وسلم يبوأ من الفسمان، وكذلك لو دفع إليه ألفًا، وأمره أن يشترى بها، فجيعد تم الشرى بوياً من الفسمان، وكان الشراء واقعاً له على ما بينا.

۱۹۳۶۷ - قال: وقو أمره بشراء عبد بحيته والمنزاء مع المحرود فيه أقر، فإن للعبد فلامراء لأن الوكيل بشراء شيء بعيته لا يملك شراء، لنفسه، فوقع للامراء كأنه أفر لم اشتراء، بخلاف المضارب؛ لأنه يجلك أن بشتريه لبعسه، فلم يحصل على الشراء لرب المال، إلا أن يقر بالحال قبل الشراء خال أبو يوسف رحمه الله: في المأمور ببيع العدارة: حجله وادعاه لنفسه وضم أقراء قباعه، فالبيع حائز، وبرئ من العسال، وكذلك المأمور بالهبة والإعتاق؛ لأن الأمر قائم

ولو ماع العند أو أعنقه أو وحيه : ثم أقر بعد البيع ، قعلى فيامن مسئلة الأمور بشراء العبد بعينه ينبغى أن يازم الآمر ؛ لأنه لا يملك أن يبيع للعسه كمنا لا تجلف الشراء لنفسه

١٨٢٤٨ - ومن دفع إلى فيره ألف درهم مضارية بالنصف، فدكر المصارب أنه قد

ربع فيها ألف درهم، وجاء بألفين، ثم إنه جحد، تقال: لم أربع إلا خمسمانة درهم، شم حلك ألفان في بد المضارب قبل أن يقبض منه رب المال شبقًا، وقد قامت البينة على إقرار الفيارب عا قال: من الربع، فإن الفيارب يضمن الخمسمانة التي أفر أنها ربع، ثم أنكرها، فياخذها رب المال من وأس المال، ولا ضمان على المضارب فيما بقى من المال، وحدا المناب على المضارب أكبر أول مرة أن عند، أكفى درهم أمانة؛ لأن وأس المال مع الربع أمانة عند المضارب، ثم جحد خمسمانة منها، ولو جحد الكل يعدما أقر بها، شممن الكل، ولو قم يجحد شيئًا منها حتى هلك في يده، لكان لا يضمن، فإذا جحد البعض دون المبعض، كان لكل بعض حكم تفسه، فإن كان أنكر أن يكون ربع المال شبئًا، والمناب المناب المبعض حكم تفسه، فإن يضمن الألف الربع كلها، ولا بضمن المنائر، المالة عنهاء ولا بضمن المنائر، المالة عنهاء ولا بضمن المنائر، المالة عنهاء المالة عنهاء

الفصل الثاني والعشرون في قسمة الربح

١٨٢٤٩ - قال محمد وحمدانه: إذا عمل المضاوب بمال المضاوبة، فوبع ألغًا، هَافِئِسِمِ الرَّبِعِ، ومان المُسَارِيةِ في يدالمُسَارِبِ على حاله، فأخذ رب المال من الربح خسسانة ، والمضارب خسسالة ، فم ضاع ما أعدَّ لرأس المال في بد المضارب قبل المعمل أو بعده ، فإن قسمتهما باطلة ، والخمسمانة التي أحدها رب المال تحسب من رأس ماله ، ويؤدي المصارب الخمسمانة التي أخذها نغسه من الرمع إلى رب الذل إن كانت قائمة بعينها، وإذ هلكت في يده رد منفها على رب المال حبتي ينم أوب المال رأس مناله ، والألف التي مفكت في يد المضارب هي الربح، وذلك لأن قسمسهما الربح قبل فيض رب المال رأس ماله مو قوفة؟ لأن حال المقسوم قبل قبض رب المال رأس المال موقوفة إنّ بقي ما أعد لرأس المال في بد المضارب حتى فيضه وب المال، كان المقسوم وبحا كما التسبياء وكانت القسيمة جائزة، وإن ملك ما أعدادُ أس إمَّاكِ في يدالمُصارِب، كانت القسيمية باطلة، وتبين أن المقسموم لم يكن ربحنا، وكناك رأس المال؛ لأن الأصل في المضاربة أن بعض المال مني هلك عي بد القصارب، فإنه بصرف الهلاك إلى الوجع، وإذا كان الهلاك ومحًا ظهر أن المفسوم كان وأس المال، وف يكن ربحًا، فكانت قسمة الربح باطلة، وصاروت المال أعمل الخمسمالة وأس المال لا ربحًا، والنصارب أخذ حمسماته من وأس المال لا من الربح، فصار ضامنًا لذلك، فإنه قبص خمسماته من رأس المال، لا من الربح، فصار ضاتُ لذلك؛ لأنه قبض حمد مانة من رأس المال قبضه مغير إذن رب الثال؛ لأنه إلىٰ آذن له عللك هذه الحمسمانة بشيرط أن يكون المرجود ربحًا، قاذا ظهر أنه لم يكن ربحًا، بل كل وأس المال، لم يكن واضيًا بالنماك"، وكان الضارب قابضًا هذه الحميسمالة تنفيه يغير إفاروب المال، فعمار ضامناً كالخاصب، فعليه ودها إذ كانت فالمبغير وردَّ مثلها إن هلكت، حتى يتم لوب الال رأس اللال وأس مالم، والألف التي

⁽١) وفي الأصل : بل كان

أسانت تراس الحال تبلث أسانيه الأنه غهر أنها كالنب بريل لا أمر المال، وبها يكل لمصار بدائيصها لنفسه الحتى يصير ضاماً لها، فيني فيها أميناً ، وإذا فلكت في بدء تبلك أبالة

قلوما قبل: هذا حجل المصارف وكيفا عن رئية المال بصفل الألف التي أعدت لواس الدل حتى لا تنفض للمسجد منى هدكت الألف في بدوكتما لو وكان رئية الله أجسيًا تقصمها، قصر ما مو فكك بعد ذلك

قلدا الضاوية الايصاح وكالاعن والمنظل بالمنظل وأبن المال الأنه إما ألا يعتبر المنظرات المبلك في حقور رأس المال كالمعتبر المنظرات المبلك في حقور رأس المال المنظرات المبلك في وحرائز بعد وبأي دلمة بدا المنظر الايصلح وكبلا عن إن المال بشمل وأس المال المسلح وقد الأنهاء المنظر بالزوع حين فساحب الوديمة مني وكل مسلم الوديمة عند الايصلح النوقيين والأنهال يتسلم من المنظرات والمنظرات المنظرات المنظ

الاستهاد والحريبة لحوار ما فصد ما فكر محمد رحمه الله أن يعدروى رب المال رأس عاله أو لا ، ورفسيدن الربح ، ورأس عاله ويعرب من برحميه من الربح ، في المعرب على والمداروة الله وتقديم المال إلى المصاربة تبياء ويقول له ، اعسل بها عبى المصاربة الله كانت حتى بوطال وأس عال في بد المصارب ، لا تصل الشدة والأنه هات الله ما فرفض إلى المال وقد اسهب الأولى ، و لأل بنسب مضاربة مستملة بقرله ، عمد بها على المصاربة اللي كانت و وهماه بالشرط الدي كان في مضاربة الأولى ، هذه كمن اجر داره من احر شهراً كانت و معاه بالشرط الدي كان في مضاربة الأحاره الله كان إلى الدار للمستأخر المكن فيها على الإحارة الذي كان مدر وقا في الإحارة الذي كان مدر الحياة من فصد فسمة الربع والفاء المضاربة .

الأحدة الم ١٨٣٠ - هذا إذار مع المساوات ألفًا، فأما إذا ربح ألفي دو هذا والمستدا الربع ، وأحدة الم وحد منها حصاء من الوبع أحد فرهم البراسط المال على أبد بهما والم يقدص وب المال من المصاوب ما أحد الرائل الحال، فإن الألف التي فيص ود المثال الكون من حساب وأس طال، و وتكون بوب المال، وتكون الأبف التي أعدات لوأس المال، وتكون بوب المال، وتكون الأبف التي أعدات لوأس المال، بطلب وبهناك أمانة الأدن فيهم أن إحدى الألف التي أعدات أو أس المال، وأما الاينطل المستدة في إحدى الألف الأحرى و كانها له بدر وبحًا كما اقتسما و وإنا بطلك القسمة في إحدى الألفين دون الأحرى و كانها له بدر والأنف التي تصدد والمحد الذا يكون وبحر الألف التي قبيمها اللها وبعد يكون وأس المال، والأنف التي قبيمها وب المكان بحرار أس المال، والأنف التي قبيمها وب يكون وأس المال، والأنف التي قبيمها وب يكون وبحًا ثلها التي المحدد والمحدد والمدار بكون وبحًا ثلها التي قبيمها وبالمنا يكون وأس المال، والأنف التي قبيمها المناوب يكون وبحأ ثلها المناوب ا

1870 - مذا إذا شراع في يد نصاوب الألف التي أهدت كر أمر المال و فأما إذا لم يضح في يده حتى المشرى به أمالاً بعد قسمة الربع ، وربح فيها و بحاكث كدراً الكر أن الألب التي في سنسها رب المال تكون رأس ادار ، ويأحد رب المال الفحوهم من يد المساود من حساب الربع حتى بصبر مساويا للمصادب، ثم ما يقى من ذات ربع ، في سنمار على ماك توفاق أما نصوم الصارب فيما عد، وأس لمال فتافذ على كل خال على رب المال على نفضه بة والأن المشارب إنا يصير محجود اعلى الصرف في رأس المال شود الماري، إما المالي أو مسترداد وأس المال، ولم يوجد أحد هدين وكان

تصرفه جائراً على المضاربة.

طعن القاضي أبو حازم عنى محمد رحمه الله ، وقال : يجب أن لا ينفذ نصر ف المصارب على رب المال و وذلك لان محمداً وحمه الله قال . ما قبضه رب المال من الألف الربح يكون وأس المال ، وإن صبار قابضًا لم أس المال ، لا ينفذ تصرف المسازب بعد ذلك ، لأن المضارب كما يصبر محجورا عن الشعرم، بالنبيء وصبر محجورا عن التصرف بالنبيء وصبر محجورا عن التصرف بالنبيء وصبر محجورا عن التصرف بالنبيء والمسائل .

والجواب عنه أن محمدًا رحمه أن إقا يريد بقوله ما قبضه رب المال وأس المال إذا أرادا عند القسمة النائية بعد ما ربح المصارب وبحًا كليرًا أن يحملا ما فيضه رب المال من المضارب رأس المال، فيعمير قابضًا لرأس المال حال اتفاقهما على ذلك، لا من حين قبص لم يقبضها من رأس المال، وإنما فيضها من حساب الربح، فيصير من رأس المال إذا اتفقاعلى ذلك عد القسمة الثانية.

۱۹۳۵ منظير هذا ما قائوا: أن رب المال إذا اشترى شيئا مى المضارب بألف درهم، وهى مثل وأمن المسال، إن قال رب المال: أنا أسبك من وأمن المسال، النقض المفسارية، وإن أدى الشمن، بقيت المضارية على حسائها؛ لأن ما حصل فى بدرب المال من ألف درهم حصل على جهة الشراء، لا على جهة قبض وأمن المال، فكذا ههنا حين قبض ألف درهم قبصها من حساب الربع، لا من حساب وأمن المال، فلا يصبر من وأمن المال إلا باتفاقهما على ذلك على أن يكون من وأمن المال، فليصبر عن وأمن المال، خلك انف قهما على ذلك، فيكون المهارية قبل دلك قائمة على حالها.

والدليل على صبحة هذا التأويل ما قال محمد وحمه الله أن المصاربة الأولى على حالها لا تستقض إلا بقيض رأس المال، فقد بين في أخر المسألة أدحا فبعس وب المال من الألف حين فيض كم يكن وأس مال المضاربة ؛ لأنه فبضها من حساب الرمع، فإعا صار وأس المال بعد ذلك إذا أرادا عند القسمة الثانية أن يجملا ذلك من وأس المال من حين انتقاعل ذلك ذك كانت المضاربة قبل ذلك قائمة بينهما، وكان ما ذكر محمد صحيحا

على هذا التأويل.

وتخذا الناأويل على صحه ما ذكر ابن سماعة في أنوادره عن أبي يوسف، فيمن دفع إلى أخر ألف درهم مصاويه صحيحه ، فجعل رب طال يأخذ الخصص والعشوين والعشرة الفقاع، و فضارب كذلك يرمع في النائي ، فإنارب المال يأخذ بأس ماله ألف درهم ، ولايكون ما أخذ، رب المان للمعة محمويًا من رأس لمال.

473% ومن دفع إلى آخر ألقد وهم مضارة بالنصف فريح فيها الفضارة بالنصف فريح فيها الفضارة الفي ورهم، في النصارت إلى رب ادال رأس ماله ألف ورهم، ويفي ألفا درهم، والمنتجب حصارت المصارت الفي درهم، والمنتجب حصارت في يد المصارت، فالألف التي صاعت في يد المسارت صاعت في يد المسارت منادت بينهما جديدًا في والمسارت المائم الربح التي والمسارت منادت والمنتجب المنادة والمستدلة، والمستدلة الأن تصابب رب المائه من الربح لم هنك قبيل المنتجب المنادة من الربح لم هنك قبيل المنتجب المنادة من الربح لم هنك قبيل المنتجب المنادة والمنتجب المنادة والمنتجب المنادة والمنتجب والمنادة والمنتجب والمنادة والمنتجب والمنادة والمنتجب والمنادة والمنتجب والمنادة والمنتجب والمنادة والمنتجب والمناذة والمنتجب والمنتجب المنتجب والمنادة والمنتجب والمناذة والمنتجب والمناذة والمنتجب والمناذة والمنتجب والمن

١٠) ويراف أبال للمستوا

مددنة حفيقة وحكما من وجود بسن حيث إنه إفرار لعين أأنحى حكماً بركان لاتشفض الفسمة بهلاك بصباحات المال فالع للنظرية فينقطع حق رسا المال عن الالصا التي فيصما العبارتياء وباعسه فأنت تعي مراحيت الباجيدة مزاوحه تتقص بيلاته بعصارات المال قول الذيف إلى ولا يتفاطع حمه عبر الألف التي فيصها الصارب واكس المتري عمدا بحاربة ، وقيص مشتري العبد العبد، وبديسية الحالية حتى فتكلمه قمد التسلمون فإن طبيه ينتفص ويعود منز المناتع العمد إقمة حتى تعداله استردادت وإذاك تاكادمت طأحد الاعتبارين نقهم حورب ذفرعن الألف التي فيصفنا الضارب وبالاعسار الأخرالا ومعامرة ويرجرون ودالال كالزائات في الكان فألا يطل ويشك وإلا حشجال فلهج قالوال بأن الفسمة فيما بكان ويوؤن بنفص مني ملك أحد التسوين قبل العيص فت يعارانيج

ة د١٨٢٥ - هذه إذا صداع الأعماليق في حيصة رب لذن فعل القمض، فمأحد إذا خريري الألف البرزي حجره الفراري والمناطعة جهاللج البطاري النصف فإرواللمسة لأ بتنفيران وبكوارد هلث حصة المسارب ومايقي حصة رساسال باحذه هراء ودلث الأوازا والان للمواصر وبذالت بمعر وأبويهاك عبر الفابوص وعااتك بصوض لا يوحب لتقامل الفسيمة إدائني عبر الفيوض والأسا إقرار لعبر الخل حكماءن وحماء ومددرة مرا يرحه وأبي الأمرين ما عشيرنا لإبتشف مهداك مصوض إذا يغي غير المهبرص بالصبار التدافيان لاملك والمامته أتهابيع كدلك الوباءي السويي حلأا محاربة وارفيض مشتري العبد العبداء وافالك في ياده والتويسلم لجارية وافاد البيع لاستقص ووعلى منتك بن العالم، أنَّ وسللو حاربة إلى منتشرجها و ويسمو الدح، فكفت ههناء وإذا تُو ينتقص المسمة بهلان العدوص، حمل هلاك القيوص في حم الفسمة اعدما يتولف والوالي لهانك الفادر فيراد بقبت الفادرمة علمي حالهاء وأأمة أرمه المال حصته وافكالها فلده يخلاف والواهلك مصيب رب لأل قس القبض الإد القسمة تسقص على الأب وعرج المصاوب خيستمادون ساطان الأن أصار الصبيدين وهو لصيب راجالان اللك قبل القبصيء وفيك يرحب النفاص الفسعة حيى ما جناه ورذا مقصت الفسعة ذها احالياهم

⁽¹⁾ وي م العبر التي

ج ۱۸- كتاب الفسارية (- ۲۷۱ - الفصل ۲۶. فسيم الربح كاخال قبلها، وقبل السيمة لو أخد تلفشارات من الربح الله للفسم، وملكات في بدد، غرم خيسيمانة لراب لال والأبه قبصها لنفيته على سباء التبطلك وقصار ضاءنًا لا قبضها والأأف الأحرى منكان أماله والأنه أبارح فالدافهما وجعفها مضمونة وفهلكت فيربلته المالة مكان وفا المنصاب القسيبة بيلاك أحد المسيبين أأكور

⁽¹¹⁾ مكتافي طاوف، وكان في وأصل وم الصفرن .

الفصل الثالث والعشرون في موت المضارب

۱۹۲۹ - وإذا مات المتساوب والمقيارة دراهم في يند المتساوب، وهي معروفة أنها مضاربه، وعلى المضارب وين المتساوب والمقيارة دراهم في يند المتساوب، وعلى العوصة، وهل يأخذ الموجع إن كان الربح طاهر؟ وقد عرف وصوله إلى المضارب، كان الربح بكون بين يأخذ نصف الربح أيصا قبل الغوماء، ثم ما بقى من حصة المفساوب من الربح بكون بين غرصاءه، وإعاكان كذلك لأن مان المضاربة إذا كانت معروة أنها مال المصاربة مى بد المضارب والربح كذلك، فهو عنزنة وديعة معروفة لغيره، ولو كان عند، وديعة معروفة الميره، كان حق غرماء الموديمة أن يأخذه الآبل القرماء الأن حق غرماء المريض إنحا بتعمق بمنا للبح يكون مقسومًا بين غرماء الالله عالمه فيكون مقسومًا بين غرماء الالله عائم مالله، فيكون مقسومًا بين غرماء الالله ماله الميكون مقسومًا بين غرماء الماله المناه فيكون مقسومًا بين غرماء المناه المناه فيكون مقسومًا بين غرماء المناه المناه

وإن قال غرصاء الضارب وورثه إن الدين الدين الدي على المصارب دير المصارب وأنكر وب الماله وقال: الاه بل الدين دي المضارب الادين المصاربة فالقول لوب الماله مع يبنه على العدم، وعلى غرصاء المصارب، وورثته السنة على العدم، وعلى غرصاء المصارب، وورثته السنة على ما ادعوا، ودلك الآن رب المال منكر والغرصا، وورثة المضارب يذعونه وإلى قننا: ذلك قا غرف في كتاب الدعوى الرائمكر من كتاب مستسك بما هو الشامل والمنحل من بدعى أمراً المعرف حدونه ورب المال يتمسك بماهو الأصل والأن فراع ماله عن شغل انغير حوائلات في الأصل والشخل عارض، وهذا كمن ادعى على أخو دينًا، وأذكر الآحو كان الذين قدم الدين منكرًا والأنه نمسك بما هو الثابت في الأصل وهو فراغ ذمته عن شغل الذين منكرًا والمناب عارضًا وكان الشمن والبيئة العادلة كالناب معاينة ولو على دعواهم كان دينهم في مال المضاربة والأن الشات بالبيئة العادلة كالناب معاينة ولو واينا الدين على المصاربة وكان الشات بالبيئة العادلة كالناب معاينة ولو

⁽¹⁾ وفي الأصل: حيوناً.

ه إن لو قتم لهم بناء على فا الدعوة استجيف رب المال؛ الأنهم بدعون عبّ حقًّا لم أمر به يمراسه وارهما عا يجري فيه المقال والأباحة ، فوذا أنكر يستنجلك على ذلك ؛ إلا أسم يستحلفونه ملي عسمه الأنه استحلاف على قعر الغيراء وعرافعي مفدرت وافإلا حات برئ عن الدموي. وإذ بكل لزمه الدعوى كبد لو أثر به، وإن كاد مال المصارية عروصاً عوادفيةً ﴿ أَوْ مَنَانَيْنِ مَا وَهِمْ مِعْمُ وَهُمْ يَعْلَيْ أَمَهُ مَا مَالَ الْقَمَا آوَيَهُمَا فَإِنْ فَلْبَيْ يَلِي بِيعِ فَالْمُمُ وَعِيلَ للصارب دوبارب الذلء نزياكات به وصي قيباء وإلا حس القاصي له وصُلَّا حتى يسم وبوقي رحالان وأمل مالهم وخفصته ماراتريج وحفية المندرب تقييم بن عوماءهم مكذا دكر في المهارية لكبراني

ودئر هي تنضاريه الصفيرة وقال الرب قال ووصى عضاريه يتصرفان معَّاه فرجه عاذكر في التسارية الكبرة أن وصلى البت بقوم مضاء البت فيما صحر الإحساء به وبنعه قد حيمٌ؛ لأنَّ البيم كان حقًّا مستحفًا للمصارب لا يُلك ربِّ أمان أن يُنعه حمَّ فيصمُّ الإبصياءية وكنجا يصح بغبيره مراحشوقه وإداضح الإيصادية فام الوصي مقام مصارب، فكما أنَّا للصارب حال حياته هو الدي يلك بيع " ذلك، فكفا وصبه الذي فام مقامد واليس فالعمل في بالمالوجي إذا مالماء فإنه لا يقوم وحيه مقامه في البيع -الأن الإيصاء سبعه لم يصبع والأنه لمريكن حقاً مستحقاً له ، إنما كان حفاً مستحقاً للمرايس بدليل أن الراهمي مع الرتيمين، انفضا على عنول العناب، صبح الك منوه الدوياة لم يكن البيع حثَّة مستبحقًا لطمرنين بدليل أنَّ الراهن مع الرئين إذا انفظا على عول العدل صبح ذالال مسيناه وزدائم يكني البيع حقا مستحقا للعدار لعربصح الإبعيا وبعاه فلم يشو الوصي مؤامون

ورجه ما ذكر في الممارية الصغيرة أن الرصى بمني المسارب من وحب والتعلي لُوكِيدٍ مِنْ وَحِدُهُ أَمَا يُعِمَى الْصِيارِتِ مِنْ وَجِهِ قَلَاقَ الْوَصِي قَالَتِ مِشَامَ الْوَصِي في حميم ما قال للموصي، فمن هذا الرجه يكون الوصي تعني مصارب ثانا، ومن وجه تمزية الوكين والأنه لا شبك للوصى شركة في الربح ، كمنا لا بشك لموكيل حال حياة المصادب شوقة في الربع، وموكان بجؤلة المصارب التالي من لان وجه و لم يصبح مصرفه من عبر

⁽١١) وكدن في الأصل وف وم: المائم دئان

إذن رب المال، ولو كان بحرلة الوكيل من كل وحد، لم يكن له منعه عند، فإذا كان بينها فإذا رب المال، ولو كان بحرلة الوكيل من كل وحد، لم يكن له منعه عند، فإذا كان بينها فإذا لا يكون لوب المال أن يمنع وصل المضارب عن البيع كسا لا يجتع وكيله بالبيع حال حياته عسلا بمعنى المضارب من وحد كان لوب المال أن الخياة؛ الأنه لبس تعنى مضارب قال يوجه ما الأنه لم يقع مقام المضارب فيها كان له الخياة؛ لأنه لبس تعنى مضارب قال يوجه ما كان له قال، وإن لم يكن له وصل المحال وصلى القالم، عنا معال مقال المنازب إلى المال أن المال القالم وصلى المنازب إلى المال أن المال المنازب إلى المنازب إلى المنازب عالمال المنازب عالمال أن الوصل خال المنازب المال والمنازب ولو المنازل المنازب المال من من والو المنازل المنازب المال من المنازب المال من المنازب ولو المنازل المنازب المال من المنازب المال من المنازب المال من المنازب المال من المنازب المنازب المال من وكان المنازب المال من المنازب المال من المنازب المال من وكان المنازب المال عناز عال عالمنازب المال وكان المنازب المال وكان المنازب المال من المنازب المال من وكان المنازب المال وكان المنازب المال المنازب المال المنازب المال من المنازب المال من المنازب المال المنازب المنازب المال المنازب المنازب المال المنازب المال المنازب المال المنازب المال المنازب المنازب المال المنازب المال المنازب المنازب المال المنازب المنازب المنازب المنازب المنازب المال المنازب المن

هذا الذي ذكرنا إذا كان مال الفسارية معروفا ظاهراً بعرف بعيد في يد الضارب، فأما إداكان لا بعرف في يده دعيته، وعليه دين انصحة، قرب المائه أسوة لمغرماه في حميع ما في يد المضارب؛ لأن رب الخال غرير من غرماه؛ لأن المضارة كانت معروفة عند المضارب في الأصل، فكان مجزئة وديمة معروفة عند، وفد مت الموقع محسلاء ولو كان كدلك كان صاحب الوديمة غربا من غرماه؛ لأن الموقع بالتجميل بعمير ضائاً؛ لا يصير مسئها كما الأمالة بالتجميل.

قال قبل . بجب أن لا مكون رب الذل أسوة لغرماه الصحة فيما في الدي الضارب نوجهين : أحتصاد أن دين رسالك إغار جب بالتجميل في أخر جزء من أحزاء حياة المصارب ، فيكون دين الرص ، هإنه مؤجر عن دين الصحة ، والثاني ا أن المضارب إلى تضمن بالتجميل إدايقي مبال المصاربة إلى وقت المرت ، وقيمات إلى وقت المرت باستصحاب الحال، وأنه يصبح حجة للدفع لا للإبطال، فمشى عنفنا حق رب العال في يد الضارب ، أبطلنا حق عرماء فصحة في دنك القدر باستصحاب الحال، وإنه لا يجوز .

عَلَيًّا؛ الحواب عن الأول أن دين وب الذل وجب في الرض ، إلا أن سببه وأجد في

⁽۱) وتي م : باد

حال الصحة، وهو المصاربة، فإن الفيارية حالة الصحة كانت ظهرة، والدين وجب يسبها، والدين متى وجب على الريض سبب ظاهر في حالة الصحة، فإنه يساوى دين الصحة كما لو كفل عا ذاب ته على فلان في حال الصحة، ثم داب له على فلان شيء في مرض الكثيل، فإن المتكفول له يساوى غرماه الصحة في الكفيل * لأن سبب وجوب هذا الذين إنما هو الكفافة في حالة الصحة، وإنه كان أمرًا ظاهرًا

وأما الجواب عن الثاني فتفول: نحن اعتبرنا القيام الثابت باستصحاب الحال حجة فلدفع؟ لأنا وقعنا بالقيام الثابت من حيث الظاهر تعلق حق غوماء الضارب عقدار وأس مال المضاوية، فإذ التعلق لم يكن ثابتًا، وإنما يثبت صرض، فنحن بالقيام الثابت من حيث الظاهر وفعنا ثبوت حقهم؛ لا إنا أبطلنا، بعد الثيوت

1879 و وفهها السوى دفع إلى آخر الف درهم مضاربة بالنعيف، فاقر المضارب عند موده أنه قد باع بالمال، واشترى فريع الفاء ثم مات المضارب والمضاربة وحد وفقه وللمضارب مال فيه وفاه بالمصاربة والربع، فإلى رب المال بأخذ من مال المضارب؛ وأمن على الفاء ولا شيء له من الربع، أما بأخذ رأس حاله من صلى المضارب؛ لأنه مات منهما لال المضارب؛ فعمار صاحة إلى والم بضي حصته من الربع؛ لأن الربع لم يكن عبيده في الأصل، ووقع النتك في وصوله إلى يته إن تبضيه بثبت بده على الربع، وإن بنيض لا يثبت بده على الربع، فلانبت بده عليه بالشنت والاحتمال ما لم يقر به بفي الربع، كله يتم على مدالًا كسن عرف مالى إنسان في مكان، وله يخر صاحبه، لا المهمال عليه، على هده ال

فإن قبل: لما ضمى وأس الذال؛ لأنه بالتجهيل عجز رب الذال عن الوصول إلى وأس ماله، فصار كأنه استهلك وأس المال، فيضمه، حدًا المعنى موجود في حصة رب المال من الربع؛ لأنه لما تم يبين من عليه الربع، فقد عجز رب المال عن الوصول إلى حقه من الربع، فيجب أن بصير ضائدً لها.

طنا : إن التجهيل لوأس المال إلها كان سبدا للصدمان ؛ لأنه استهاكه بالخلط، فإن وأس المال صدار مخلوضا بماله منى لم يعن بحيث لا يمكن تُهيز مال الصارية من مداله ، والخلطة استهمائك، فيكون صبب صدمان، أو لأنه ترك الحيفظ ؛ لأن حالة الموت حال نبوت بد العيم على ماله ، فإذا لم بقد الغير عن إثبات أبيد عليه دابيات فيسن كما إذا وأن الصارب إسمالاً بأخذ من مال المصاراء ، فيسكت فكان التجهيل سبب حسال وأمل المال بهدال معيرة . فكان التجهيل سبب حسال وأمل على يعين ، فكان هذا معيد عنى يعين ، فكان هذا بعد وهان في حصاله من الربح الأنه أنه الله المن المن منظم بسبب احتفظ والاستمهالاك ، وأد يصدر ناوك الله معلم بعد التزامه - لأنه إنه بالرم الفيارات والمواع احسط بالمقبل ، وأد يقدس ، وقم الإبداع والموابقة حتى سرقه الم يفسس ، وقم انتبت علم عنى الربح المعين عرب بعد على الربح الألبان بدائا من أمر يقين ما أمر يقسمن حصنه من الربح الألبان على المال المن أمر يقصم الربح الألبان عبد المسالاء فيضمن حصنه من الربح م رأس إدال من أمر يقص الربح عرب المسالاء فيضمن حصنه من الربح م رأس إدال من أمر يقص الربح عرب المسالاء فيضمن حصنه من الربح م رأس إدال من أمر يقص الربح عرب الشيارات المناس والمعالاء فيضمن حصنه من الربح مع رأس إدال الدال من أمر يقص الربح مع رأس إدال المن أمر يقص الربح على الربح مع رأس إدال المن أمر يقص الربح مع رأس إدال المن أمر يقص الربح مع رأس إدال المن أمر يقص الربح مع رأس إدال المن أمر يقد المناس المن أمر يقد المناس المناس الربح مع رأس الدال على المناس المناس المناس المناس المن أمر يقد المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس الدال المناس المناس

4470.4 - ولو أن القصارب قال في مرضه القدريجي في المضارة ألفا، ووصلت إلى وصاح الذل كله ، وتحددوب الذل، ودال الان بل عندال وصروت فيدمنا بالضعود ، فابقول قول مضارب مه يهيه لا إب الماريدي على المضارب صمانًا وهو يبكره فيكون القول قول مم اليمين كما في الموقع ، وإذا مات صل الاستحلاف فياه يستحلف الورثة في العلم ؛ لانا رب العالم يدعى دياً على مورثهم يسبب الحدود .

1935-1935 مومن ادعان هنأ على الشتا والنكر الوارث، هيئة يستحدف هاى الملم: فإن حلقو، برغواء ورن تكل والحد منهم عن اليسين، درمه رأس الذل، وحصة وب طان من الربع من بصيب شامية، الأنم أقر بدارين على سورك، في سنوني كله من بصيبه حاصة، وكذلك برقال المصوب في مرجمة فلا فغيت وأس العال إلى رب ندال، وحصه من تربع، وكذبه رب طائب فإن العوال قول الضيارة مع يجيمه ولا فسعان عليه

1877 - ويز مات الفيدوب قبل أن يستحلف و قبرب المال أن يستحلف والرود المال أن يستحلف والروتة ماي دايدا مي الفصل الأولى إلا أن هذا بخالف الفيس الأول في سيء و وهو أسما في لد القصار ب من حصته من الربح في زعمه و قبل رسالة وأحد مع رأس المال و فإذا نفي شراء التسميد بينيس على ما سوطاء رهبه لأد الإمرن المسدق فيميد بدعي من براء معسم عن الفسالا، والا يصدق فيما بدعي من البض الأمانة لتسمه الأله بدعي أن جميع ما في يدوله جاهبة و فلا يصدق في قلك، والمربط من من الفضارة إلا هد النفار اسمومي وإذا كان على المضارب دين يحيط بهاله، وحصة انصار مد من الرابع غير معروفة ا وقد علم أن المصارب فدريح ألف درهم، ووصلت إليه و فردوب المال يحاص العراماه وبما في يشافصارب من الربح، ولا يحاصهم مقابار رأس ماله وحصته من الربح : لأن الفضاوب صاكر في قرله . دفعت وأس المال إلى وما المال وحصته من الربح في أنه لا صحال عليه، ولا يصال فيحا يدعى من استحلاص ما في مذا الفساء وإذا كان كذلك، لم يظهر من مال انضاوته إلا هما الكثر، وكان رب المال أن يأخذه تراس ماله.

1981 - ومن دفع إلى غيره الف درهم معياز أد المصادر فأقر عبد موتد وعاليه دين محيط عاله أنه قد ربح في الآل أنف ورهم ويأن المصارية والربح دين على علان ثم مات المضارب من مرضه دلك، وإن صدقه المترماء في دلك، فيح تعيين القيارب، وينيت أن ما على فلان مال المضاربة الصادفهم على ذلك، وإن كذبوه في ذلك، وقالون ما على فلان ليس من مال المضاربة وإلى هو مان المصارب، لم يصبح تعيين الريض إذا لم يعرف ما على فلان لسنضارية ولا يافر أوه، وإما كان كذلك، لأنه عين سداً من مائه للمضاربة وعليه دين الصحة، ولم يعرف ما عيل المسابق الا يقوله، فإن فسدافه الغرم، في ذلك صح تعييه والمار الدت بتصادفهم كانتاب عابدة.

وقو عاينة أنّ ما على فلان مال القدارية والربح يستوفي رسائل أولا وأمر ماله وحصته من الربح، قم حصة المضارب من الربح، تقسم بين غرمامه، فكذا هذا.

وإن كديوه في دلات، والم يعرف ما على قلال مثل الفصارية إلا بإقراره، لم يصح تعييد الآلة قصد يهذا التعين إيطال حلى العراماه من حيث الظاهر والآلة إذا لم يعرف ما على دلاك من صال الفصارية، فقد تعلل بجا على فلان حق عرصا، الصبحة والآن حقهم يتعلى محسم مال المريض عباكان أو ديا، فهو مهدا التعين بريد يطال حق الفراء ، فلا يصح تعيينه إذا لم يصدكه العرفاء في ذلك، وكان بمن لا ما لم آخر بمثل بعيد أنه مال الفيارية، وربحها وعليه ديون الصحة، ولم يعرف ذلك إلا تقوله، إن صدّة الغرماء في

⁽۱) رقی ظارم د امیزایده

ذلك صح تعيينه، وإن كذبره لو يصح التعين، وكان رب المال أسوة لفعر ماء في مثل المضاربة عقدار وأس المال يضرب به مع الغرصاء، ولا يضرب بالربع، وهذا إذا كانت معروفة في الصحة إلا أنه لم يعرف مال المصاربة إلا بعوله؛ ودلك لأن المضاربة إذا كانت معروفة في حالة الصحة، قرب المان في مثمار وأس المال بنزلة غريم الصحة؛ لأن رأس المال إنما صار دينًا في توكة المضارب بالقضارية والتحهيل والمضاربة وجدت في الصحة، والتجهيل ويرفض ويرد معاينة، فصار بمنزلة عربم من ظرماء الصحة بحدار وأس المال، فيصرب مع النعرماء بقدر وأس المال في مال الحضارب، ولا يصرب بشيء من الرحو؛ لأن الرح لم يعرب بقياره في الرضيء وزين الموض مؤخر عن دين الصحة، واعتبر بما لوكانت المصارب، غير معروفة في حالة الصحة، وإنما عرفت مؤله هذا لا يصرب وب المال برأس المال مع غرماء الصحة، وعاماء المسارب و معروفة في حالة الصحة، وإنما عرفت مؤله هذا لا يصرب وب المال برأس المال مع غرماء الصحة، فكذا مغذا.

هذا إذا كانت المقسارية معروفة في الصحة، وأما إذا كانت غير معروفة، ولم يعرف إلا بإكراره، فإنه لا يضرب برأس المان مع غومة، الصحة؛ لأن النفسارية إذا لم تعرف إلا يقوله، فهو بمزاة دين الوض، وإنه مؤخر عن دين الصحة، فكذا هذا.

الفصل الرابع والعشرون في تصرف المضارب مع من لا تقبل شهادته له

١٨٣٦٦ - وإذا اشترى الضارب عرا لا تقبل شهادته له سبب القرابة أو الروحية، بأن المُسترى من أبيه أو أمه أو ولله أو من امرأته أو المُسترى أو ماع للسفياوية عن لا تقبل شهدته له بسبب الملك كمكانيه وعبده المديون، وكل وجه من ذلك على ثلاثة أوحه : إن أنَّ يَشْتَرَى، أو يبيع من هؤلاه للمضاربة بما لا يتخابن الناس في مثله، أو عا يتخابن في مثله أو عشر القيمة ، فإن ماع، أو الشترى عن لا نقبل شهادته له بسبب الفراية أو الزوجية ، إذا باغ، أو انستوى بما لا يتخابن الماس في مثله، فإنه لا يجهز عندهم جميعًا، أما عند أس يوسف وصحمه رحمهما الله: فلأله لوجاع أو السترى من أجنبي لا يشغابين الناس بي مثله، لا يحوز عندهما، والأملاك منبايئة بيه وبين الأجنبي رفية ومنفعة، فلأن لا يحوز من هو لاء بما لا يتخاص الناص في مثله والأملاك سصلة مشعة إن تباست رقبة أو من فأما عند أبي حنيفة رحمه الله في الشراء فلابه لو الشري من أجنبي بعين فاحش للمضاربة، الم يجز فمن هؤلاء أرلي، وهي البيع قلان بيع المضارب مقن فاحش من الأجنس إن جاز عند، فلانتفاء التهمة تمة ، ووحدت التهمة ههنا في البيع منهم بغين فاحتي فلاء فإن الأملاك متصمة يبنه وبينهم منفحة، فيشهم مني حصل البيع والشراء منهم، وإن كان بما يتغلبن الناس في مثله ، لا يجوز دلك عند أبي حتيفة رحمه الله ، كما في الوكيل الخاص ، وعندهما يجوز ذلك من الوكيل الخاص، فلأن يجوز من المصارب، وإنه أهم تصرفا منه أولى، وكل واحد منهم سوى بين المضارب والوكين الخاص.

قاما إذا ياع أو الشترى من حؤلاء للمضاربة بنل القيمة ، فيجوز عندهم جميعًا ، أما عندهما قلا إشكال * لأنه يجود بغين يسير ، فيسئل النهمة أولى ، وكذلك عد أبى حنيقة رحمه الله اتفقت الووايات عنه ذلك ، واختلفت الووايات عنه في الوكيل الخاص بالبيع والشراء إذا باع أو اغترى من حؤلاء للموكل بمثل القيمة ، ذكر في كتاب البيوع أنه لا يحوز ، وذكر في كتاب الوكالة أنه يجوز ، فأبو حيفة وحمه الله يعتاج إلى الفرق بين المضارب والوكيل احاص على رواية كتاب البيوع.

والعرق أنه طهر للمضاوت فضل مزية على الوكيل الحاص في حق التصرف حني خان سمصارب التجارة مرة بعد أخرى والتوكيل والإيداء من الغير، وليس للوكيل الخناص وآبك ووظهوا بقصران وتبية للضيارات عن البرصي حشى كان قلب صور دفيه المال المصاربة، وأن بشارك في مال لينهم، وأن يكانب به ويزوع أمة البئيم، والمصارسة لا إنفك ذنك للأطهر فضار مزرة للعصارات صلى الواكبيل وتقيدان رتبه للقيناوات صلى الراصي في التصرفات يجب أنا يظهر فصل مؤلة على الوكيل الحاص، ولفصيال مرتبته عن الوصى معرس يعافده أعتباراً عن تعافد معه بالتصراف، وإنما نظهر مرتبة الوثين في حقّ من يعاقده، ويتصرف معه إذا ملك المضارف البيع أو الشراء من هؤلاء غتل القبحة، ولا يَمُلِكَ الْبِكِيلِ الْحَاصِ ، وَعَايِظُهِرِ مَعْسَانَ رَبِّينَهُ عَنِ الْوَصَلَى فِي حَقَّ مَنْ يَعَاقُفه إذا ملك الوصي البيع والشراء من هؤلاء بما لا يتعابى الناس في منه ، والفصوب لا يمك ذلك إلا بُنن لَفِيمة. فهذا هو العرق لألى حنيفة رحمه أنَّ على رواية كتاب البيوع.

فأصاره إباع الواشيري عن لانقيا المشهادته بسبب الملك كمكاتبه واصده الديرة، فإداباع أو شتري تصفيريه من هؤلاء بمن داخش، فإنه لا يحور على الصاربة عناهم حميدًا ﴿ لأنَّه لوزيام أو اشترى للمصاربة عن لا تقلي شهادته له بسبب الفرية معن فاحش ، لم يجز عندهم جميعًا، وإدافم يكن كسفسارب حل الملك في مال هؤلاء.

وكادا إداباع أو استرى مبهما بغيل بسيره لا يجوز عندهم حميعًا أيضًا، أما عند أم رحيفة رحمه انه: فلأنه لو نام أو اشترى للمضاربة عن لا تقبل شهادته له بسب القرابه با يتغلبن الباس في مبله، لم يجر عده، وإنا لم يكن سمضارت حق ملك في سال هؤلاء. فلان لا يحور من مكانبه وعبده للبود وته حن ملك في سأبهما أولي وأحرى.

وأما على قول أبي يوسف ومحمد وحمه الله : فهذا يحلاف ما لو ياء أو اشتري للما فمارية عن لانقبل شهددته لديسمب القرابة وذلك لأناسيعه وشراءه على لا لغبل شهادته له سننب انقرابه، وليس للمضارب في مال هولاء حق ملك ، و ليم و نشرا، من لأجتم سوات

۱۹۳۱۳ - ولو اشترى، أو باع من الأجنبي مال الفضارية عابتقابي الناس في مثله، جاز على الضارية، فكذا إفانشترى، أو باع للمضارية من هولام، فأما إداياع، أو المشترى مكاتبه، فهو كالبيع والشراء من نفسه من وجه الأن ته حق ملك في مان هؤلام، ولو باع، أو اشترى من منسه للمصارية من كل وجه، لا يجوز على كل حال، فكذا إذا ياع أو اشترى من هؤلاء بما يتخابن الناس في مثله، وإنه بيع وشراء من نفسه من وجه لا يجور.

فأما إذا اشترى منهما بمن الفيعة فإنه يجور (" عندهم حميمًا ، أما عندهما فلا إشكان؛ لأن هذا يجوز من الوكيل الحناص، قمن المصارب وأنه أعم تصرفا منه أولى، وأما عند أبي حتيفة رحمه الله: فعلى وواية كتاب الوكالة: لا يحتاج إلى الفرق بين الخصارب والركس محاص على مذهب ، وإنما يحتاج إليه على رواية كتاب البيوع، والقرق له على ما ذكرنا فيما إذا أشترى عن لا تقبل شهادته له يسبب القورة جاز

وحاصل الجواب في هذه المسألة أن القضارب إذا بدع أو اشترى ثمن لا تقس شهادته أنه الذكان بمثل القيامة جاز هندهم جميعاً ، وإن كان بنا لا يتخابن الناس في مشه الا وجوز عندهم جميعاً ، وإن كان بما بتخابن الناس في مشاه اللم يعز عند أبي حنيفة رحمه الله ، وهندهما : بعوز إلا من مكانبه وعيد الذيون.

⁽١) وفي الأصل وم) "لا يجوز".

القصارا لخامد والعشرون في العمب وخدار الرؤية

١٨٢٦٤ - ومن ديم إلى حياه ألف درهم مصارعة، ماشيم ي مها هيداء له طعن الصيارت بديت في العبد ، كان الحصير في ذلك هو المصارب دون إب الله ، و إذا أتمام البيعة أداهما العبب تبادعها الدفعاء فإبدار دوعاليدا الأر المتمارت في حشافي العند تمرات سالك ، والرد العسب من حلف في العقبة؛ الأنه يحب به ، فيكون النهياه ب في ذلك ا كالمنك، ولم كالرمالكُا، وقد أقاويها على ما الاعلى من لعيب. يود على باتمه، فكذا الشارب

مإن دعى أبائع فرحمه بالعيم عمى الصارات وافاته يستحصو فان الألك بالله ما واصلمت مهنا العبب والاحرصنه على بعاء لأن الوكيل الخاصر بالدبراء تواأراه الردا بالعبياء واحي البالغ إصا الواتين بالعبداء وصلبا بيناء فإنه يستحلف الضبارياء فإبه اهم تعبرها من الوكير ، خاص ، ويه حق فيسا استرى أدلي ، فإن أفر بلغبارت أنه فيد وصبي بطعيده وأمراه فته وأو عرفيه عمي يتم متدواه عباه لا برددعاني بالعاه كالوكيل الحاصرات إلا أبه إذا أبد يكنه الراد خلي بالعدار فإبه يكوب ما الممراه على المصاربة ولام مارح

و ذك في كارب الوكالة في الوكيل الخاصل أنه ادار صلى بالعيب و قال: إن كالو قبل الفيصيء ولوم"" الموكل، وأن كان بعد الفيص، يعرم الوكيل، إلا أن ينسم ماكنا أن بأحده كالمك معييبك وعي للمحارب المحصل بالمازات وضي بالعبب قبل الغمص أوا

فيس متمايخة وحميهم الله من فعال " الجواب في منظمارت كتاجوات عني الوكيل الحاصرَاء الأن المسارب، قبل بالسراء، فيكون احراب به على لنفصيل الدي ذكره في لوكايل الخاصلُ والإشرى لو الشائدي اللصاءر مدامين في احش و لا أو أنه بن مه خياصيفًا. (١) وهي الأصلي. عوبه بترس واعتبره بالوكيام الخرص في دلك، فكدا في حق الرضاء بالعب يعنب به

ومنهم من يقول: الخسارب إذا رضى بالعبب، فإنه لا يلز مد، وإنه يسرم الصاربة، منواه وضى بالعيب، قبل القبض أو بعده، بخلاف الوكيل الخاص، وإنه إن كال معد
القبض يلومه، ثم احتلفوا في القرق بيهما ، وأصبح ما قيل فيه أن الرضى بالعبب من صنيع التحار، فياتهم يرصون بالعبب إذا راداربع عنى العبب، وقد أمر المفسارب
بالتجارة مرة بعد أحرى، فيدخل للوضى بالعبب بحث المفسارية لأجن البيع مرة بعد
أخرى، وإن قال تبرعاً قالناجيل والإعارة، وكان بإذك رب اظال، فجار على رب الله
غاما في الوكين الحاص مما صنع إن كان من صنع التحار، إلا أنه لم يزمر سائجارة مرة
بعد أخرى، فلا يكون الوضى بالعبب داخلا كن الوكالة، فيكون بعير إذن رب المال،
فيلوم، ولا بلوم المؤكل .

14770 حمدة ودادعي السائع الرضى بالعيب على المصدارات، فأما إذا ادعى الرضى به على المصدارات، فأما إذا ادعى الرضى به على وب المال، وأنكر المصدارات، فأراد أن يستحصر رب المال والمصدارات ولا رب المال، أمارات المال فلكونه أحنيها والأن المشارات، حق محقوق المسد، فيكون المشارات، فيه جنزلة المالك كأنه الشرى فنضيه، فعلى هذا الاعتبار باكون رب المال أحبيها.

14771 - ولو ادعى الرضى على أجنى، وأراد استحلاقه لا يستحلف، فكذا مذا، وأما الطهارات فالأنه لم يشوب على مذا، وأما الطهارات فالأنه لم يشوب على مقدا الدعوي، فإذه لم يشو الرضى على القهارات، فأولى أن لا يستحلف، وعليه هذا ما إدا ادعى رجل على صبى محجود أنه المسيهاك مالله وأمكر الصبى فإنه لا يستحلف العبي و لا وصبه، أما العبي فالأنه محجود، والخصومة مع المحجود لا نصح و واليمين على المدعى عليه إنه يجب بعد مسعة الدعوى، وأما الوصى فالأن الصبى الذي توجه عليه الدعوى لم يستحلف، فالوصى ولم الدعوى أولى.

قاية فيق : إذا ادعى البائع رضى الأحنى إنّا لا يستحم الأجبى ولا المسارب؛ لأنّا وضى الأجنبي بالجب لا يصح ، ألا ترى أنّ المسارب أو أقر بذلك لا يصح ، وهنا رضى رب الذل بالعب صحيح حتى تسمم البنة على ذلك، ولو أقر به المضارب لم يكن له من أنا ديايع لا يه وكاني جير ان ساه جاء به القرارة بن على اللك ؛ لأنه بلاعل عليه معلى لو أفراء لرمه ، فإذا ألكر يحمد أن يستحلف على ذلك.

فلفات إن وعبد الذال بمنوالة الأجنبي عن وجهر وعن لمة المتمنول لنصمه من وحيس أمنا المزلة الأحدى من وحه فلأن الصارب في حق حقوق العقار عناية المالك، كأبه النهايي مقسمه فاكها ورسا الكال بيعا الاعتدار أحنث واوير احدث إيدناني عوارات الالهاش حزا عَلَكَ فَإِنَّ الْمُلِكَ عَلَمَ لُو مِنَا الدِّنِّ وَ بِكُونِ وَمِنْ الذَّالِي كَانَسَتُ فِي يَعْدَيُهُ مِنْ فَلِكُونِي الوصي بالمبيت حاصلا من المشتوى ، فا فرما على الأمرين منظهما، فلكوله أجنتُ من رج المريضة مده الدعوى في حل استخلاف الشارب، كما لو ادعى رضي الأحيى، ولكومه بحنزلة المشتري مرزوجه فسح الدعوى فراحق إقامة البينة على رب اغال توجيرا على الأمرين حطهما غش الإمكان، إلا أنا أظهرنا صحماله موي في مساع لبينة وفساد الدعوق في حل لاستحلاف؛ أبلكننا أممل بالأمرين؛ لأنامتي أظهونا صحة الدعوي في حن الاستحلام، فأند أن تعتبر صحيحة في حل النبيعة لأنه لا يستحلم؛ إلا الأميل في لمفوي، ومني فهر صحة النصوي في حو إقامة البينة، لا عنهار في حق الاستحلادة؛ لأن البِينة مستسمع على النشب الالزي أن في مسأة ة العسري ثو أقام مقدعي البينة على الوصل سمعت ، وقوله الماست الوصلي للومكن له ملك

١٨٣٦٧ - و من دفع إلى عبره ألماء درهم مغيدرية، فاشترى به سبعاً بساوي أبعاً. وقيا وأمرت المال ولم براء مصارب، فالمضارب بالخيار بدرأه؛ لأنه في حفوق العفد كالكالك، كأنه المشرى تضمه ، وفي حق المكامات، عن مسالمان فأنَّ رسالمَّال الشيارة ينفسه ، و أي الأمرين ما حسريا طبيب له حيار طرؤية إن اعسرنا أصالة عصدر بدلقي حق الحيف في بلبت له حيس الديزوم؛ الأبدالية برأوه وبان عشيرات البيناية وحميسا كالأراب المال اختراه منصمه من وحمه نبت له حيار الراؤية الأناوب الدل لو اغترى ينفسه ، ولم يعمران المنشقري مرغية ، يكون له حيار الروبة ، لأنه لايشت مه الرصي بذلك.

ألا تري أباحي أشتري ثوباً منفوفا فدر أما إلا أبه لم يعلم ليمشتري أنا وأما كال له حبار الوزية، ورب المال إن جعل هذا مشتريًا بنصه ، فإنه ليم يعمو أن ما اشتراه مرتبة ، فكان ، خيار الرؤية بالاعتبارين. وها البخلاف ما لو عقد المنظرية على أن يتسري عال المصاوبة عبد قلان بعينه أم يبحه ، فعا كان فيه من فضل ، فهو بينهما حضان ، فاشتراه المصاوب و دعل لأن خيار الرؤية المصاوب و دعل لأن خيار الرؤية إن ثبت من حيث إن المصاوب في حق الحقوق بمنزنة الأصبى كأنه التشراه بنفسه ولم يرم ، لا يشت له الخيار من حيث إنه نائب عن وب المال مي حق الخلف الأنه على هذا الاعتبار يكون وب المال هو المسترى ، ولو المسترى ولي المسترى بالمال بنفسه . لا يكون له خيار الرؤية الأله الشرى من وأه وهو عالم به ، فكما إذا المسترى نائبه ، علما ههنا بقد أمر ، بشراء عبد يغير عينه ، فلم يعلم وب المال أنه الشرى له ما وأه ، وإذا جنهل بحال المشترى ، صار كانه عينه ، يغيم ، ولم يعلم أنه رأه .

وكل جواب عرفته في المضارب، فهو الخواب في الوكيل الخاص إذا اشترى ولم يراء، وقد رأه موكله، إذ كان وكيلا بشراء عبد بغير عبته، يثبت له حيار الرؤية، وإن كان وكيلا بشراء عبد بعيه، لا يثبت له خيار الرؤية؛ لما ذكر لا في المضارب.

وكل جواب عرفته في خيار الرقية، فهو الجواب في حيار العيب في الصارب، والركيل إذا الشرى عبداً معيناً، وقد علم رب المال، إن كان مأموراً بشراء عبد بغير عبد، ثبت خيار العيب، وإن كان وكيلاً بشراء عبد بعيته، وقد علم رب المال بالعيب، لا يثبت له حيار العيب، لما ذكرتا في خيار الرؤية.

قبان كان وب المال لم يرا، ورآه المضارب فاشتراه، فليس فلمضارب حيار الرؤية والا لرب المال، وذلك لأن عيار الرؤية إذ ثبت باعتبار أن رب الذل مو المشترى بنصه في حقوق حكم العقد؛ لأنه لم يراه، فلا يثبت جيار الرؤية، وكان عنزلة ما لو كان المضارب مأموراً بشراء العقد؛ لأنه قدراً ه فلا يشب حيار الرؤية، وكان عنزلة ما لو كان المضارب مأموراً بشراء عبد يعينه والدوب المال، ولم يره المضارب، لم ينبت خيار الرؤية، لأنه من حيث إن رس المال هو المشترى بنف م من وجه الم ينبت له خيار الرؤية، الأنه اندترى ما رأه، وهو عائم به، وناهنيار أن المضارب هو المشترى للقسه في حق الحقوق، ولم يره، فلم بنبت خيار الرؤية، فكذلك هذا.

والجواب في الوكيل الخاص بالشراء كالجواب في انفسارب؛ لأن الوكيل الحاص هي حق احقوق كالمشترى لنفسه ، والموكل كالمشترى بنفسه من حيث إذ الوكيل نائب

. . .

1873.4 وإذا يدع المضارب عسداً من المصاربة و ثم أحر أثب عن المشاربة و بم أحر أثب عن المشارب نبيناً لرب بعين طعن فيه المشارب فيداً وإن المالية و المستمن المصارب فيهناً لرب المالية و لانه أحر شكاراً إلى المستمن عدم تسايم من وكان تحارف معارضه و المفسارات بلك السجارة عن و الله المداردة مرة بعد أضرى، الانوى أنه أو حُط عن المشترى بعين المستمن النس بعيد طعن عن المشترى، حاز ذلك، فلان يجور التأخر بعيد طعن فيه المشترى، حاز ذلك، فلان يجور التأخر بعيد طعن فيه المشترة، و المستمن بعيد طعن فيه المشترة، والمستمن المن المعراب وحده عاد، وحده، يصعم، وعصر النمن للعراب.

والفرق الدائمين معيد صعوفيه مستنزى بإلا تداد تحارف التركير ، إلا أنه الوقيق بعد ما الدع والنهب وكالتده و لا بمالك الشجارة مرة أخرى في نسر ما باع ، فكان ما صفع حاصلة بذير إذا الموقل، فيصلح على فولها، ويصلس ، وعلى فإله بن بوصف رحمه الله لا يصلح ، كما أبر أه عن النسر ، فأما المسارب في النمن من التحرة حاصلة بادن أنه في النسري بدمرة جواز ، فيكون ما صنعه ليصارب في النمن من التحرة حاصلة بادن وب شال ، فينج من غير منما عشدهم جبهاً

1873.4 و يعلى بحث مناه ، فأقر المساوية المصاوية ، وطعل فيه الشغرى بعيب بعد ما فسعت والمعين بحيب بعد ما فسعت والمعين بحيث مناه ، فأقر المساوية أنه كال معاده عودة الفاضى عليه بإقراره . او فيله المام الراء المساوية أن المساوية أن المساوية أن المشارك المساوية المساوية المساوية المساوية المساوية المساوية المساوية المساوية ما ياع من ما المساوية ، إلا أن في حيث المساوية المراوة ما ياع من ما المساوية ، إلا أن

ولو نم يقو المصارب العيب، بل أنكره، نم صححه المنسوى وزاء يبرد على شيء، فإن كان أبهة المسالح منه مثل حصه العيب وزائدي و أو أكثر محبث يتعاس الناس فيه يجوز، وإن كان يحيث لا يتعاس الناس فيه لا يحود دكر السأة في الأصل من غير دكو ندلاف، فقيل: ما ذكر في الأصل قولهما، وأما على قود أبي عنفة وحمه الفي فيجد، أن معود على كل حال، وقبل : ما ذكر قول الكل

الفصيل السيادس والعشرون في دفع مال الصعير مضارية وفي أخذ مال الضارية للصني

1879 - قال محمد في الأصل الدينج وجن الي أخر مالا مصارة لابه وهو صغير في عباله على أديدمل الأما منه باذال، فما رزق القامدي في قائد من في، فللمضارب تماه، وللاب للله، ولاب لمنه، فالضارة جائزة بني هذا الدولان ومواد محمد رحمه لقاصي بعقل ويقدر على المعل.

أما لو 2 أن صابيًا لا رقيد على العمل، فلا تحرو الضارة للصني العقد دكو القدوري في كتابه . إذا أخد الرحل لايه الصغير لا يعقل مالا مصابية ليعجل هو ا فالصارية الأساء والا شيء للاس الإسالونج سناحق ما بنقال أو بالمعل، والم بوجاد واحد ميسا في حل الصني، وفي رضع شائلة في الأصل إشارة إلى هذا، فإن محملة واحد ميسا في حل الصنيء وفي رضع شائلة

قدل القدودي، وإذا كنان الأمل طبير على العمل، فالفصارية عاين، والربح له يويد مه إدافه بدار وفاضعون الأمام معه وقويتشاره العشيء من الراح ، فيل مصالة الأصل به قال الفعادي، وإن عمل الأمامه عامر الاس، فهو منطوع، وإذا كان يغير أمرة، فهو بمولة الفاصات.

١٩٧٥ وإذا دفع الأب مال إبه التبخير مضاربة إلى نفس، فهم حائز ، والعامشكان والاردوال يداند على مشكل والدول والدول والدول والدول المستخدم المستخدم الله الله والدول المستخدم المستخدم المستخدم المستخدم المستخدم المستخدم المستخدم المستخدم المستخدم والدول المستخدم ال

⁽¹⁾ وفي الأسم عن ثو وحه

وكذلك إذا أخد الوصى مالا مصارية على الصغير الذي في قياله على أن يعمل معه على أن يكون لموصى الثلث، وللصغير الثلث، ولرب الذل الثلث، فهذه المضاربة جيزت

١٨٢٧٢ - وإذا دفع الرصي مال الصغير إلى نفسه مضاربة، فهو جائز؟ لأن للصغير فيه نفعًا ظاهرًا؟ لأن بالمضاربة يستنمي ما عمن غير حوض بــــُحِنُ من ما ثم؟ لأن ما يستحقه المضارب من الربع بعتبر حائزًا من عمله الذي هو رأس ماله. لا من مال الصخير ، حن إلا إصار إجارته فكان هذا الدموف نفعا في حق الصغير من كل وجه ، والوصي يملك مثل هذا التصرف في مال الصغير مع نفسه، ثم الأب إذا أبحد مال ابته المدة إر مضارية لنفسه أو الوصي إذا قعل ذلك، وشرط عمل الصغير مع نمسه، والصغير يعقل التجارة، ويقدر عليها، قسنت الضاربة؛ لأنَّ الصغير يصير مأذومًا له، والصغير للأذوناله في ماله عنزقة البالغ، ورب المال إذا كالذبائفًا، وشرط حمل نفسه مع ونضارب وألس أته لفسفاته المضاربة وكفا هفاء

الفصل السابع والعشرون في الاحتلاف الواقع بين الضارب ورب لمال

هذا العصل للسمل على مسعة أتراح

١٨٢٧٣ - الأول: فيما إذ احتلفا في منشران المصارب، عن مو تسمضارية؟

الاستهام وقيم يقل عدد الديرة الم الفيد المستهارية بالصحة والمنتوى عداً بالقد ورسم، وقيم يقل عدد الديرة الم الفيد المستهارية و في يقل عدد الديرة الفيد و الله المستهارية و في التسوية الواقات و الله المستهارية والمستهارية و في المستهارية و في المستهارية و في المستهارية و المستهار

وفي الوحد التمين: لا يعدلي المسارات من حيد بنية ، ويضين المسارات تنبالع الف درهم ، ولا يرجع على رب الثان شيء الأنه حكى أمراً لا يمثك استعده الان بعد هجات مان المسارية العراق المسارات، وإذا العراق لا يمثك ينشره الشراء على المسارية ، فعد حكى أمراً لا يمثل مستاقة للعراق، فلا يعمل في في الحكى من شرائية كالوكل والبيع ، هد. العراق إذا قال ، كنت عند ولا به الموكن ، فلا يعمل في الوكيل إلا بيئة ، وكالوكي معاملاً بلغ الصغير إذا قال " كنت بعث قبل البعوع.

وكذلك الجواب في الوحه الثالث، وهو ما إذا هلك مال المضاربة، وبقي العبد في مده لا بصدق و الأنه أخسر عن الشهراء بعا الله ولى الأل الأف اود، ينه ول وبالله مال المضاربة، ورأس الثال ههذا هالك من كل وجه، فالعزق المضارب، والمضارب بعد العزب وذا أفر أنه الشرى فيل العرال، فإنه لا يصدق من عير بينة، وكان كالوكيل الخاص بالشراء إذا كان التمن مدفوعًا إليه، فقان بعد ما ملك المال المدفوع إليه : إلى اشتريب حذا العدد، وقديه الموكل، لم يصدق في ذلك، فكذا هذا.

وفي الوجه الرابع. وهو ما إذا كالاحال المضاربة قائمًا، والعبد هالكَّا، ذكر أن اللغ الرب يصندق على رب المال في حق تسليم منا في يقه من وأس مبال المضاربة إلى الدائم، وإذا هلك ما في يده، وأراد أن يرجع على رب المال بألف أخرى، فإن لا يكون مصابقًا الدودلك الأن رأس الذل هائد من وجه هالك من وحه فانته من حيث الحقيقة م هالك من حيث المعنى، فإنه مشعول بندن عبدهالك؛ لأن المُصارب فيحا يخبر من النيغل في وأس المال يصيدق، لأنه ماثك للشعل بدأ للحال، فإنه لو اشترى به شوعًا صح ذلك، فيمنك الإفرار بالشيغل، فصار رأس المال منتقرلا بنمن عبا. هالك، فيكون هالكا معتى، ولو كان مانكًا حقيقة بأن هلك رأس المال، لم بكن المضاوب مصدقًا قدما حكى من الشراء قبل ذلك؛ لأنه بحكي عن الشراء على الصاربة وهو معزول.. وثو كان وأس الذال فانها حفيفة ومعلى بأن كان وأس المال مشخو لا يشمن عبد قائم، صُدَّق فيما أخبر من الشواه في حق نسليم مه في يده إلى البائم، وفي حق الرجوع بحشه على رب المال، مشي حلك مال المصارية في بده قبل النسليم إلى ناباتع، وإداكان فانمًا من حيث الحقيقة عالكًا معتى صَدْق فيما أخبر من الشراء على وب الله في حق تسليم ما في يده إلى الواتع، والم يُصِينَ فيما أخير في حق الرحوع بمثله على رب المال منى هلك المال في يده قبل التسليم إلى البائم توفيراً على الشيمين حظهما بقدر الإمكان، بخلاف ما توكان (أس لمال حالكًا، والعبد قائم؛ الأنه أخبر عن اللواء، ورأس المّال هالكَّا حضفة ومعنى، فلم يكن مميدةًا وبها أحبر وجمل كأنه اشتري العبد للحال، ولو اشتراه للحال نفذ الشراء على

⁽٦) وفي الأنبي. "مصدقًا في ذلك

الصارب لاعلى الضاربة، فكدا هذا

من ماله و بيفيت الألف الصدرة في يده و فضارة فالتدري بها مساً و نه نقد نعته من ماله و بيفيت الألف الصدرة في يده وقضا الفضارية (عالما المساوية المجد للفسيء وقال و ما فعال الفضارية و المدال المساوية وقال و ما فعال الفضارية و المدال المساوية وقال و ما للفضارية و المدال المساوية وقال على وجهيل المنازلة أصاف المساوية والمدالة المساوية و المال المساوية و المالة وقال والمدالة مال المساوية و المالة وقال المدالة و المالة وقال المساوية و المالة المساوية و المالة والمدالة والمدالة والمدالة والمالة والمالة والمدالة والمالة والمساوية و المنازلة والمالة والمدالة و المساوية و المالة و المساوية و المساو

فإن قبل: إعا عميير مقراً أنّ الشراء للمضارة سقتصي إصافة الشواء إلى مان المدارية أنّ لو صحب الإنساط، والإنساطة إلى الدراهم سافقة الاعتبار حتى كاداله أنّ يعطى عبرها.

قهد: الإصباعة إلى الدراهية سافطة الاعتباد في حي التحييل ضرورة أن لا يستدر الشور متمثاء فأما في حي أن يحمل المسارب مقرأ أن التراه للسفيارية، فلا صرورة إلى أن تلفى الإضافة إلى الدراهم، معتبرها تبها اعتبرنا الإصافة في حق الجواز إذا كان في المدنقود محتفقة، وفي حل الحواز لا يؤدى أن أن يصبر السن متمثاء فكذا اعتبر الإصافة في أد يحمل المسارب مقرأ لا يؤدى إلى أن يصبر التبي مثمثاء وكانت الإصافة مصرة، وإدا وقع الشرة المسارب عواز الشرة للمضاربة الإصافة مندة منه من ماله، لا يتحمول الشراء الشراء إلى المصاربة المنازب، كما أو اشترى للمصاربة النصار والمدان والفدان

⁽٦) مكتابي طاركان بي هرهان النسم ...

كان الثمن مداوعاً إليه، فاشترى للموكل، ثم يقد الثمن من مال نسبه، كان له أن يحبى مال المؤكل لنضبه، كان له أن يحبى ماله المؤكل لنضبه، فكذا هذا، فأما إذا لم يضف النبراء إلى مال الفضارية ، ولا إلى ماله، فالقول قول المضارية ، لا نصا اشترى للمضارية ، وذكك لأن المضارية ، لا يصل مقراً أنه اشترى للمضارية ، وأن للمضارية ، لا اقتضاء ، فوجب الرجوع في البيان إليه ؛ لأنه أهلم بدلك من غيره ، ولأن الحر عامل لنفسه ، فيجعل عمله له ما لم يجعل حمله فنيره إما منا أو لا لا أخلص نصا أو لا لا أن الحراب الناكاذب ، ومن الوكيل الخاص يحكم النقد حال التكاذب ، ومن الوكيل الخاص يحكم النقد حال التكاذب ؛ لأن تحكيم النقد يوجب أن يكون الشراء للمضارب الأنه يوضم المناذب النسراء للمضارب الأنه

هذا إذا تكاذباء وإن انفقا أنه لم تحضر للمضارب لية وقت الشراء، فعلى قول أبي يوسف: محكم النقد إن نقد من مال للضاربة، كان الشراء فلمضاربة، وإذ نقد من مائه كان الشراء له، وعند محسد رحمه الله: يكون المشراء واقعًا للمضارب، نقد من مائه أو من مال للضاربة، كما في الوكيل الخاص على ما عرف في كتاب للبوع.

نوعمته

فيما إذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة:

المتحاربة بالتصف، ولم يسمّ شيئًا، وقال اختلفا، فضال المضارب: عقمت إلى مال المضاربة بالتصف، ولم يسمّ شيئًا، وقال رب المال: إنما أفقت لك في الشراء، وقال في الطعام: إن كان قال التصرف التصرف في المطام، إلى حال المصوم. واعلم بأن التصرف في المضاربة كما يثبت بالتصبص عليه يثبت بمقتضى لفظ المصاربة، فإذا اعتلفا على الرجه الذي فكرنا، وكان ذلك قبل التصرف، فالقول لوب المال، ويجعل إنكاره العموم نبياً له عن المعوم، ولو تبت العموم بالنص أو ماتفاقهما، شياء رب المال عن العموم بالنص أو ماتفاقهما، المناسبة وسائل عن العموم، فالقول قول المصارب مع بين استحمائه، وعلى رب المال على البينة، وبالاستحمائة، وعلى رب المال مع المينة، وبالاستحمائة، وعلى رب المال مع المينة، وبالاستحمائة، وعلى رب المال مع

مجينه ووالغياس أحذه فررحمه انهار

ورن كان و ما مان يدعى الخصوص بعد التصرف. ف أقبرك لوب الدن قبيات واستحساناً ، وعلى المشارب البيئة ، وأحمدوا على مهما إذا الدنيا على احصوص ، واختلف في الحيس الذي وقع فيه الخصوص ، بأن قبل وب المال : أفلت لك في البراء وقال المصارب ، الدت في في الطعام، وكان هذا بعد تصرف العماوب أن الخول فول وما لمان

وبعد تقيياس: أن الإذن يستفاد من جهة رب المال، حتى لو أنكر الإن أصلا ورأسا، كان القيل فوران بعد إن أثر السهما وأنكر الدعور وبكره الفول قوله بهذا لفرس، لو احتيفا من الفيل القيل وقع فيه الحصوص، كان الفول فول رب المال، ودام العارف وإنه تقيل مده وداله العارف كان الفول فول العارف والمالة والمرابسة مكاناً وقال صاحب الدالة أقت الله في مكان كذا كان الفول فول المهام ومن يستم الأن الإن يستماد من جهته ودالها البصاحة والمالة إن المستفاح في العموم والخصوص بعد المصرف؛ قال المستفاح أي العموم والخصوص بعد المصرف؛ قال المستفاح أي العموم والخصوص بعد المصرف؛ قال المستفاح أو المستمادة من على العموم والمنابسة المساحب المرابع تهذه المساحد المرابع تهذه المساحد المرابع تهذه المساحد المرابع تهذه المساحدة في أنهود كان العمل مهند المكان العالمة المدالة المنابعة المنابعة المنابعة المالة المنابعة المنابعة

وحد الاستحسان أو مدعى الحصوص ادعى نعبير مرجب العقد، وأنكر صاحبه المبايدة الاستحسان أو مدعه وعلى الحصوص ادعى نعبير موحب الدورد او بنه فياساً على المبايدين إذا الانلها في شرط الأحل أو اخبار، فقال أحدهما وكان في البح أجل وشرط حبار، وأمكر الأخر الانارك المدهما وكان في البح أجل وشرط الله الدى ادعى الأجل وشرط البعدة لأل الذي ادعى الأجل وشرط البعدة الأله الدى المعدد في موجب المعدد في أموجه المضاحة بالامن والحد المعدد في الحدوم الأله فيها وجب عقد المعدد في المحدوم الأنه متساقة من عقد المعدوم الأن في لله المعدومة في الأوفى كله إنا المحدوم الأنها متساقة من المعدوم الأنها والمدوم الأنها متساقة من المعدوم عبد المعدوم والمداوم عبدا الامن المال اختصوص المعدوم المعدوم

المقالد فلا يصدق إلا بينا، بتدلات ما في انفقا على المصوص والجنعاني الموا الذي الم في المرا الذي الما يسترو ما حد العضاء فإلى الموا الذي المفا على المصوص والمهدا المفا على المصوص فيها المحدو الما المعالد المفا على المصوص فيها المحدود من المحدد والما المعالد المفا على مكان المدين المعالد الما المحدود والما المدين الما المحدود من المحدد والما يتراك ما أو انقل الميان والمحدود والمحدد والما يتراك ما أو انقل المحدود والما المول قول من المحدود من المحدد والما يتراك الما أو انقل المحدود والما المحدود والما المحدود والما المحدود والما المحدود والمحدود والما المحدود والمحدد والمحدود والما المحدود والما المحدود والما المحدود والما المحدود على المحدود والما المحدود على المحدود المحدود والما المحدود على المحدود المحدود والما المحدود على المحدود المحدود والمحدود والمحدود

وقر الداما جميدًا البيته فيتما إذا ادعى الفسارية قدم ود، ورساله الدعى الفساوس أدم ورساله الداهي القسوس ، أو على المكس ، إن وقت البيتان وقدًا إحداد، قبل الأخرى، فإله الفشل بيئة الدى ثبت أخر الأمرين، وذاك لأن احمل بالبيتين مكن لجمل قال الأمرين كان أدم فيسالهم أولاً، تدليه من الديموء أو أدن له بالقصوص أولاً، تدليه مأذن له بالصوص أولاً، تعم أذن له بالصوص أولاً، تعم أذن له بالمناعل بالعالم على المناعل على الأخرى .

وهدا نظير منا فائوا: فينمن قال: من هذا الله الممن فالانا بألف فرمم في سهر وعفيان منة خمس وسين، وأقام الآخر بنة أنه الشراء مع في شوال سنة خمس وسفي لخميسمانه در من فإنه يقملي بالعقدير والأن العلماء بالعقدين محكل إذ علم الأراب من الأخراء للحال كأنه باعد منه أولا بألف در هم في شهر ومضال، ثم باعد منه نشيًا في

⁽١) وفي الأصل أالخواب

غوال بحمسانة درهم، فيكون لناتي تاسحًا تالإول، فكذا هذا

وإن مع توقف البيئان وقد الووقنا والوقيان على السواء أو وقد إحدامها ولم توقف الأخرى، وقع يعلم الأول من الاخراء فراء يقصى سنه الدي يدعى الخصاء هيء وهناك لاذا فتى أم نعام الأول من الاخراء تعدر القصاء بالأمرين الآنه تعدر القصاء بهما معاد لان العموم والمعموم لا يعمل معاد وقفا على الديس بأن يقدم إحداهما على الأخراء بأولى المعموم القصاء بهماء وإذا بعقر القصاء وجب تاحيم إحداهما على الأخراى الاجراء حاليات الخموص فرج حدايده من بدعى الخصوص على بناة من بنيت العمومة لأن مدعى المعموص ينبت ما لمس بنيت، والتي الخطوص وكان البنة أولى بالقوال.

و نظيره في مسالة النوع : أن ما أقدم النائع الذيبة على البيع بالله ما والمسترى الدم الشنة أنه استراء منه بحمد سنة ، ولم توقت واحده من ليستين وقتًا حتى تعلق التمام المستردة أنه استراء معناك المسعف بالترجيع ، فقد سيرية البائع ، الأنها أكثر إثباتاً ، فكدا عدا بعد المدافعة المائع الأواء من الاخراء ومهمة المكن العمل بالبينين يعمل بهماء والا يتشغل بالترجيع وقائمة والمكن العمل بالبينين يعمل بهماء والا يتشغل بالترجيع، وقائمة والكون العمل المكن العمل المكن العمل المكن العمل العمل العمل العمل العمل عاداها، عكد ذكر في الأصل .

وعي الفدوري: إذا الدما البيد والفيارب يدعى العموم، فإن يص شهوده أنه أعطاء مصارية في كل تحارف فالبية بيند وإن لو يشهدو بهذا الخرف، فالبيد بيناه أ المال، فإذا الله، على الحصر ص، والحتاف في الوح الذي رام فيه الفصوص بعد ما تصوف تصاريب في الدي، فأفات جميدً البينة ، فالحراب فيه على التفصيل الذي ذكرت فيمارة المتنفا في العموم والخصوص إذا أدما حميدً البينة .

وإن وقت البيمان وقدا إحد هما قبل الأخرى، قيم بعمل بسماء ويكون أخراهما المسحد للاولى، وإن لم يعلم الأولى من الاضرابات وقدا على السواف أو لم يوقدا، أو وعد إحدامها دول الآخرى، وجار الاشتقال بنوجيح إحدامها دون الأخرى، وكانت يبتة الصارف الربي بالنبورية الأب أنبت ما هو عير نابت، وكذلك هذا. وعن أبي يوسف رحسه الله: إذا قبال المضيارات: أسولني أن أخرج إلى جسيع البلدان، أو قبال: فيم تأسرني منبيء، وقبال وب المال أسرتك أن تبخرج إلى السصيرة وحدها، فالقول قول المضارب، ولو قال المضارب. أمونني أنا أخرج إلى البصوة والكوفة ، وقال رب المال: أمرتك أن تخرج إلى البصرة وحدها، فالفول قول رب المال.

النوع الثالث ("في اختلافهما في مقد ار الربح المشروط للمضارب وفي اختلافهما في جهة قبض المال:

١٨٢٧٧ - وإذا دقم الرجل إلى رجل أنف درهم مضاربة، وربح فيها ألفًا ، نم اختلف المضارب ورب المان، فقال المصارب: شرطت لي تصف الربح، وقال رب ١٤١١ - شرطت لك للث الربح، فالقول قول وم المال؛ لأميما انفقا على المسارية، هإن المضارب ادمي زيادة ربح، وأنكرها رب المال، فيكرن القول قوله؛ لأنه أو أأكر شرط الوبح أصلا ورأساء وقال. ما دفعت إليك المال مضاربة ، بل أيضحتك، كان المقول تول رب المال، فكذ إذا أبكر وبادة شرط في الربح، وإن أقاما جميعًا البينة، فالبينة بينة المصارب لوجهين، أحدهما أن بينة المصارب تلبت زيادة شرط في الربح لا تشبها بينة وب المال، والبينات شرحت للإثبات لا للنفيء فكانت بينة المصارب أولي بالقمول، و والثاني. أنَّ رب غلال بيت ينب ما هو قابت، فإن القول"" قول رب المال أنه شرط تلك. الربح، والمضارب ببينه بنبت ما هو غير تابث، فكانت أولى القبول.

ولو كالذرب المال قال: شرطت لك مائة من الربح، أو قال: وقعت إليك المال مضارية، وقم أشرط لك شيئًا من الربح، ولك أجر مثل عملت، وقال المصارب: لا، مل شرطت في نصف الربح ، فالقول فرل رب المال مع ثيبه .

وكان ينبغي أد يكون القول قول الفضارب؛ لأمه مدعى الحوار، ورب المال بدعي الفساد، والقول قول من يدهي الحوار لا اللساف كما ذكره في الكاح والسلم والبيع إدا لدعى أحدمها انفساد والأخر الجواز

⁽٦) وهي الأصل: أالفصل السامع والعشروب في اختلافهما أ

 ⁽٣) وهي الأصل: ` قإن الفول قوله لأن بينة رب الثال . . إلخ ..

والجواب هذا هكذا ودالتطا على بوع العفده واحتلفا في صحه وفساده، فالثول هوال من يدعى الصبحة. خيبا في السائل التي أورهانها ، فإسهما النفاء على فكاح والسلم والمبعء فأما إدا اختلما في موع العقد، وإنه لا يجعل القول فول من بدعي لجدار، وإنا بكراد العول قول فساحب اطال، وإنا ذان يناهي عقداً فاستأه اكتما إذا أدعى فساحب المال إجارة فاستقاء الأخر ادعى مراءحاتك فانقدل فوراصاحان للاوز لأنهم احتمانا في بواع العقب أحدهما يدعى بيعك والاخر يدعى إحارف وهما عصان مخشمان فكفالك هها اختلفا في ماء العقد، فوت الإن ادعى إجازة فاستدة الأنه لويقر به تكفي لصحة القضارية وكناك بشوأ تصدرية فاصدفه وهي في معتى الإحارف والقضارب ادعي الضاربة والصاربة مع الإجارة سقفان محتفيان فقد احتماط في توع العقف فكان الكنوار قوال صاحب البال مع بجيمه ولا أسما لا بمحالفات في هذه الصورة، وفيسا إذا بال لحيروة بعت مثك هذا العمد بألف درهم وإذالي دلث العبوا ابل وهدته سيء يتحالمان ورانك لأن هماك كل والحا منهما يدعي على صاحب عبقاء له أقرامه يلزمه وخردا أنك يستحفف على دلك الأن الاستحلاف بفيد تمريده رهو المصدم بالعفد أماي وقع النواع افيده وحما المحالف لاحفيد نمرته أنزالم بالحقد الذي استحلف عاليه بالنكل وهمامتي ارجت انتحالف على دعدي العقد إذا لكن أحدهساء لا بدامه العفدا لأن المصارب ودعى مقدورة جائزة لو أنو بها رسالمال ، لا يلزم، فإنا " له فمسحها خصوص إذا كان وأمر إدل بافضاء والمصارب إذ مكن لرب المانية لا يترمه مدادعة وب شارة لانه ادعى رجارة فالمدقد والزحرة الهاصلة غبو لازمه وفتعفر إيعنات التحالف عثر دعوي العقداء فاعتبرنا حاصن الذعوى والإنكاراء والضبرات في الحاصيا بدعي تعيرات المال ويحفونه هلي احواللتان ينكرها وبداكال ميكون الفوك فول رمدا اللدمع تبيمه وقو كَانَ المُصِيارَ مِن قَبَلَ مِن صِبْ لِي تُلِيَّهِ ﴿ وَقَبْلُ رِبِ الْأَنَّانِ مِبْرِطُتِ لَكَ تُمِثُ الرَّبِحِ ﴿ وَبَادَهُ عشره فراهم و ولك على أحر مش عسل فإن القول فواء النسارية و وله لك الربح ، ولا مصدق رب مان على ما ادعى من الصناد، وذلك لأنهما الفقاهها على موع العشاء، وهو الصنارية، فإذارب طال أقراف بكفي الصبحة الصدرية، قبايه أقرا أنه شباط له لنث الربح، وهذا كالقانصحة مصاربة، والمضارب دعي تلك الربح أيضًا، فعد الفقاعين

الفصارية، (لا أن أب المال بدعواء أبدنسوط العرباء فاعتموه فراهم على للت الربع الاعلى شرطا زاته بوحب وساه العقدم وأنكر الفسارك دلك فكون القول فول المضارك كما في أسم إدا تفيّا على البوم، و دعل أحلقها أجلا مجهولاً وتجاراً مجهولاً بوجب فساد أيمقده وسكر الاحو الشرط للهاصلاء فكداهداء بخلاف مالو قالدوب الألباء شرعت بن مائة ، و قال الفيارات: شرطت لي ثلث فريح، أو قال: (فعمت إليك المان مصارعة ، وله المنظرط شبك و لأن وب المال لم يفر بالحاربة. وإنه الهرية و بما يكمي لصحه المضاربة حيل بجعل مقوآ ي هو مصاريه ، وكان مذعبًا إحارة فاصدة ، ولفضارب ادعى نفصارية ، يناه الجيلها في نوع العقاب فكان القول فول صاحب الثان، وإن كان مدهياً للعقبة العاسد عني ما بياء بخلاف ما تحل فيه.

وإن الالما حميعًا البنة على ما ادعى، كالمن البينة ب رب الله الموجوين اللغيو ذكر ناهما في السألة المقدمة في حالب الصارب.

١٨٢٧٨ - ولم الدرب لدل ادعى أنه سرط للمصارب للمباذريج إلا عضرف وقال اللها ارتبار متريقت أي تلت الربان. كان القبول قوق و سائلته و فلك لأفا دعوى وب للل أنه تسرط له تلث الربع إلا عبسرة در هم دعولي منه أنه شرط له بعص لثلث ؛ لأمه المتاتين المنسرة من الثقياء، فيكوف متكلف مجاوراء للمنتني منه وما وواله المنتشي وهو المعشوة من التبث محهول، لأنه إلا قال ثلث الوسج عشومن، كان المشروط له لصف والداران وهو سنعس المااءه وإفراقيان بلت الربح أربعين وكاناه الاشتروط له تلاته أراغ المثلث، وذلك ربع¹¹⁹ لربع، فذبت أن ما وراه اللستني بن الثلث مجهول، فصدر تعدير ما قال رب المال شرطت لك بعض الثلث من الروح ، وإنه لا وكني لصحه الخداريه ؛ لأمه شرط إله وبها أشهرها لان وكان هذا وقاله لم أشترط لك فيهُ من الرابع صواء

١٨٨٧٧-وق قال وب الثان. لو أشتارط لك شبيلًا من الربع، والقصارات بنه له: ه، طلب ألى تلك الربع، قال القول عول رب المأل، وإن قاله جنبيتُ البنة، عاليبة بنة المصارب توجهين على ما دكارية

⁽¹² هائله على طاء وحنال على هندوم - وذلك عمر البريخ مثال تما هذا أماء - (غ م وكانا: عن الأصل): وملك عن الربح مثل صنة

• ۱۸۳۹ - ومن دفع إلى غيره ما لا مضارية ، فاسترى به وياع ، فوضح وصيعة ، فقال وب الثال الشوط الله نصر المساوية والم تربح شيئًا ، وقال المضاوية : فنرطت بن وبع مائة ، أو فان المضاوية : إلى الما مضاوية ، ولم نشوط في رسطا ، فلي أحر الله فيما حملت ، فالقرل قول وب المثال مع تبده في ربع مائه ، أو فائد الاعتمال إلى المضاوية عددًا ، حائزًا ، والمصاوية بدعى عضاً فاسطاً أولى.

وإن أقاما حميمًا البيد، فالبيد بيدرب المال، وإذا أقام الفعارب المبيد أن دفع اليد الله دخيارية، والم يشتم طاقه شيئًا والأن العمل بالبيشين محك بأله بجمل كأد الأمرين كانا، يحمل كأنه دفع الحاراتية وشيارية، ولم يسترط له شيئًا، ثم قال: دفعت إليك مصارة وشيرطت لك تنت الربح، وقبل ذلك المصارب، ومهم أمكن من العمل بالبيشياء الابشتعل بالترجيع، وإنما قدت المضاربة العائدة على الجائزة؛ الان الحائرة تود

فأمة الفادعة على الوجه الذي العدام المبارية لا يرد على الخائر، فرد دعم إليه أولا مصارية بالنصف، ثم فارد وهمت إليا مشارية، فإنه لا يشب مهذا مضارية فاسادة ويكون إنحما إلا يقلما المبادة على الجائزة، ومنى وجب تشدم الماسدة على الحائزة، كانت البيد ورد الشخائياللم على الجائزة، ومنى وجب تشدم الماسدة على وله وحمد، وهو أن ية ب المال مشتة صورة من كل وصع وقلابه ودمت على يتنات على واسات شرط في مصارية، وهم المسقد، ومشتة أجو مثل من وجه الألها لأنت بصف الربح وفد بحد بعض في المربح أحو المثل المنت بصف الربح وفد بحص و وهم الاجتمال، هان حصل كان في الربح أحو المثل والمدون مبينة ونافية من حيث الصورة، وذلك الأساقات على إليات عقد مصارية، والمدون من وجه والمنات على المنت بية المصارب من حيث الصورة مشتة من وجه والله من عامن حيث المنارية من المسارية والمنات على والمال من عامن حيث المنات على والمنات على المنات على المنت على المنت على المنات على المنت المنت على المنت المنت على المنت على المنت على المنت على المنت المنت على المنت على المنت المنت على المنت المنت على المنت على المنت المنت على المنت المنت على المنت المنت على المنت على المنت على المنت على المنت على المنت على المنت المنت على المنت على المنت على المنت على المنت على المنت المنت على المنت المنت على المنت على المنت المنت على المنت المنت المنت على المنت المن

⁽١) حكد من طاء و هال في حرمه (اوبكون إحداد) عن المصاربة القاسمة على الخائزة

سلهر، بالإنبات صوره من كل وحد من بينة رب المال بعارس الإباث معنى من كل وحد من بيئة رب المال بعارس الإباث معنى من كل وحد من بيئة رب المال بعارس الإباث معنى من كل وحد من بيئة رب المال بعارس الإباث معنى من كل وحد نرى أن بدة لوالع على وه أن وبيئة مضاولة وإن كانت باهية لوحوات الصحال من حبث المنتى و الأبيئة أنه لم يود الأنباق المناه على الإباث مساورة وهو إليات الوه و إنها قامت على الإباث معنى والمناه أنه لم وجاه عن البيئات كالإباث معنى من وجاه و أنتى من وجاه و من بيئة المصاوت بيئى من بهة وب المال الانسات منصى من وجاه و أنتى من وجاه ومن بيئة المصاوت في بيئة الإباث المناه من وجاه و المناه وبالمناه الأنهاء المهامة المناه المناه وبالمناه وبالمناه والمناه ولا تنى في بيئة وي المناه والمناه والمنا

وهذا بحالاف سارته الدي وبالمال الإبساع، والمساود الدي أن دفع إليه منه الرباء والمساود الدي أن دفع إليه منه الرباء والديند والدنية الشارد مع أب ذفع الرباء والديند والديند والديند المالية والمالية المنابعة والمورد على المساود المالية والمالية المالية والمالية المالية والمالية المنابعة والمنها المنابعة والمنابعة والمنابعة المنابعة المنا

⁽۱) وفي تروف المداد

الإيضاع، ولم تثبت شرطًا، ولكنها نافية من كل وحد، فإنها تنفى وحوب أحو المثل من كل وجد، وبينة المضارب من حيث الصورة فافية من وجد، هثبتة من وجد، من حيث إنها أثبتت عقداً فهى مثبتة، ومن حيث إنها أثبتت نفى شرط كانت نافية صورة، إلا أنها معنى منتنة من كل وجد، والإثبات صورة من كل وجد مناوض بالإثبات صورة من كل وجد، من بيئة وب المال، بقى من بيئة المضارب الإثبات صورة من وجد، والمفى من وحد، ومن يبئة رب المال النفى من كل وجد، فترجح الإثبات من وجده دول وجد ملى النفى من كل رجه،

والشاني: أن رب المثل يقبت ببينته ما هو ثابت، وإن القول قول وب المال فيسا ينص، والشاني: أن رب المثل يقبت ببينته ما هو ثابت، وكانت ببنا المضارب أولى بالقبول. وقد ذكر في كتاب المزارعة أن من دفع أرضاً والمرا إلى أخر لبزرع بالتصف، فعمل الزارع ولم تعزيج الأرض شيئًا، فاحتلفا فقال رب المال: شرطت لك نصف الخارج والا شيء الك، وقال المزارع . شرطت في عشرة أفقزة منها ولى عليك أجر مثل عملي، وأقاما جميعاً النبية بنة صاحب الأرض والرفر، الابية لعادق، وهنا قال البينة بنة العالى.

قال عيسى بن آبان : مجب أن يكون الجواب في مسألة الزارعة كالجواب في مسألة المصاربة : لأن الزارع آليت شرطًا في الزارعية ، ومو الستراط عشرة أقفزة كالمضاوب آثنت اشتراط مائة فى المضاربة، وكان مسألة الزاوعة نظير ما إذا أفام المضارب بيئة أن وب المال شرط لمه من الربع مائة من الدواهب، لا نظير ما إذا أقام المضارب بينة أن وب المال شرط له من الربع شيئًا، وكان بطعر من هذا الوجه، ريفول: لا معنى للفرق.

من مشايخيا من قال: لا فرق بين المبالتين، بل فيهما روايتان، ما ذكر في المضاربة بكون رواية في الزارعة أن بينة العامل أولى، وما ذكر في الزارعة بكون رواية في المفسارية. أن بينة صدحب المال أولى، فشي المسائنين روايدنان'''، إلا أن رواية كتاب المفارية أصحرمن روابة كتاب الزارعة كماقال عيسي وحمه الله وكالز العقب أب جمع فريقون: ليس في المُساكَة الحدلاف الرواية، وإنَّا احداث الحواب لاختلاف الموضوع، موضوع مسألة المزاوعة أن المزاوع أمام البيبة على أنه شرط له عشرة أقفزة أو عشرين قفيزاء وموضوع مسألة المضاربة أله شرطاله ماثه درهم فإعا الحنظب الجواب لاختلاف الموضوع مزعلا الوجم وبياد ذلك أد العامل إذ أقام البنة على إنبات ضرط في الوارعة (لا أنه من حيث المعنى كيأنه أفاع البينة على أنه بشرط له نسبتُ، وذلك لأنه أنبت النبتراط عشرة أففزت وإنها عالا نستحل بحال أحرجت الأرض نبيشًا أو لم تخبرج، إغا استنحق أجبر الثار، وإنه دراهم أو دبابيير، وليس في الغراهم والمناتبير فغيزان، فإذ كان ما يثبته المزارع من الشرط عالا يستحله المزارع يحال، وهذا حكم النفي صار من حيث النعلي ، كانه أقام البنة على أنه لم يشترط شبئًا ، ولو نفي الشرط من حيث اختيفة كانت بينة رب الأرض أولى، فكفا إدا تفي من حيث الفني، وفي مسألة اللف وبة أذام للضارب بينة على أنه لترصاله مائة درهم ، وفعا يستحق هذا الضرط، وإن قسف المالجي الثار؛ لأنه أثبت المستراط دراهم وفي أجر المتار دراهم، فكانت بيئة المصارب فائمة على إنبات المغروط من حبث الصورة والمعنى حصيماء ونحتها إيحاب أجر الثال على كل حاله، فصار أولي من بهذرب المال، وتحتمها هي أحر المتل بحال، وهي مهما" لم يظهر الوبح.

قبياس مستألة نلائة من المزارعة أن لو أقام ننزارع البينة أنه نسرط له مانة درهم،

⁽١) حكمًا في ط، وكان في غيرها : ﴿ فَنِي الْسَأَلَةُ رَوَابِنَالِ أَ.

⁽١) وفي الأصل: أعال:

ورب المال بقول: شرطت تصف الخارج، ويقيم على ذلك بينة، ولو كان كذلك كان بيمة المزارح أولى كتما في المضاربة، وقياس مسألة المزارج على القفزال من مسألة المضاربة أن الو أفام المضارب البينة على أنه فبريشترط له ضيفًا، ولو كان كذلك كنان بينة رب المال أولي. وإذا ادعى المضارب أنه دفع إليه الذل مصاربة، وشيرط له ربيع ماتة، أو ادهى أبه المرتشعر طالع عبيثًا، أو إدعى أنه عبوط له نصف الرمح، وقال رب المال: إنما ومعت إليه المثال بصناعة بالظهال قوال رميا المال مع فيته بالوذلك لأنهمنا احتطا في نواع للعمد إذا ادعى المنسارات المسارية ، إن ادعى أنه شرط له النصف ، أو الإجبرة العاسمة إن ادعى أنه شرط لعربح مناتف أو دفع المعال إليه مصيارية، ولم يشتوط له سيفًا، وادعى رب المال البضاعة، وأسما عقدان مختفان.

وقد دكونا أن الاختلاف مني وفع في نوع العقد، كان الفول فول رب المال، فإن أقاما جميعًا النينة، فالنينة بينة المسارب؛ لأنه ينيت ببينته شركة في الربع إن أثبت مصاربة جائزة، أو أجر الثل إن أثبت الفضاربة القاسفة، ورب النان ينفي دلك ، فكالت يهة المضارب أولي بالفيول، وإذا كانت بيئته أولي بالفيول، فإن كان شهود، شهدواله لتصف الربيح، فله ذلك، وإن شهدوا أنه شرط له مائة درهم، أو قم يشترط له شيئًا، فله أجر المناك لأن التابث بالبينة كالفابث معاينة .

١٨٢٨١- وإذا قال للضاوب بعد ما تصرف وربعي أقرضتني هذا المال ، وربعت فِ وَ قَالُ بِحَ كُنَّهُ لِي . وَقَالَ ، بِ النَّالُ : وَقَعْنَهُ إِنْهَاكَ مَفْعَارِيةً بِالنَّالِثُ م أَو قَالُ : وَقَعْنَهُ إِلَيْكَ بضاعة ، أو قال: فقمه إليك مضاربة ، ولم أسم لك ربحًا ، أو قال: يربح مانة درهم ، عائقول قول رب المال وعلى الضارب البيبة؛ لأنهم قد حنالفه في نوع العفد، العامل ادمني القرضيء ورمحالمال دمني الفضارية، وذا ادمني أنه شرط له ثابت الرمع، أو الإجارة القاسدة إن الاعي أنه سمي له مانة من طريب، أو لم يشترط أنه سمي له مانة من الربح، أو لم يششرط له ربحًا أو البضاعة، وفي من هذا كله القول فول مساحب المال، وإذا كان للقبول قوالمعم يمينه في الفاصول كنهاء صار النابت بقوله كالنانث معاينة، ولو عاينا أنه دفع إليبه بضياعية كنياذ الربيع مع وأس الخال كله قرب الذل، ولا شيء على رب الخال. للعامل، فكذا إذ أنبت البضاعة بقوله، وإذا كان قال رب الحل: إنه مضاربة بالتلث، أخد الضارب للت لريم، وذلك لأن الضارب مع رب الذل تصادقا على التلت، غيير

أن رب الله أدهى أن التنك له بحقية المفسارية، والعنامل ادعى أن الربح كما له بحكم القرض، ومن صرورة ذلك كول الثلث له، فقد تصادق على كول نلك الربح له، واختلفا في جهته فيه لاعتبار الجهة لاختلافهما، ووجب القضاء بما تصادقا هليه، وهو نفذ الربع، وكان العامل مصارية بالثلث

ران كان قال رب المان: دفعت المال إليه مضارية بغير تسمية ربع: أو بربع مائة درهم، والمال كله لرب المان، وللمصاوب أجر مثل عسله؛ لأن العامل رعم أن جميع الربع ملكه، وأن رب المال أقر له بأحر مثل عسله، وأنكر أن يكون الربع له، فكان للعامل أن بأخذ أجر متل عمله من رب المال تضاء عما وجب له من ضمال الربع على وبإنشال يرعمه.

وإن أفاما جميعًا البيئة، عالبيئة بنة العامل الآد العمل بالبيئين محكور بتعنيم المسارية على الفرض، فإن القرض بردعلى المشارية، وهى لا فردعلى الفرض، مكان تقديم المضارية على القرض، وفيه حمل بالبيئين أولى من تقديم القرص على المضارية. وإدا وجب تقديم المصارية ضرورة، والمثابت ضرورة كالثابت معاينة، فصار كالدعاينا أنه دفعه إليه معسارية أو بقدعة تم أقرضه إياد، وهناك بصح القرض، وجمع طريح الفيضاري، فكذا هذا

14747-هذه إده لم تشتيعل بالشرجيع، وإذا تشتيعنا به فيانسرجيع ليبتة الفسارب، وظلت الأن بنة رب المال يشتيع الموانات، وإنها تشتيعنا به وظلت الأن بنة رب المال يثبت ما هو ناسته هإنها نشبت بقاء ملكه عن رأس المال، وبقله إلى نفسه، وإده تم يكن نابشا، فكانت بنة الفيارب أكثر إتبانا، فكانت أولى بالقبول، وكان كمن ادعى عبداً في يده أنه الدن درامس فلان، وفالان بقول: لا، ين أعرنك، أو أحرتك، وأفاحت جبداً السنة، فانبغ منه مدعى الشراء؛ لانه بنيت زوال ملكه، وتعلم إلى نفسه، وإنه لم يكن نابشا، ولانت بينة النسراء أولى بالنساء والانتراء أولى بالقباء ولانت بينة النسراء أولى بالنساء والانترائب بقاء ملك فيه، وإنه كنان ثابشا، فكانت بينة النسراء أولى بالنساء الإن النساء أولى النساء النسراء أولى النساء النساء أولى النساء أولى النساء أولى النساء أولى النساء النساء أولى النساء أول

وإن هلك المال في بدالضارب بعد ما اختفاء فإن العامل ضامل جميع ما في بدء قرب الذل، عنمل أو لم يدمل - لأنه ادعى تنفسه ما كان أمالة عند، فصار جاحدًا، والآمانة نضمن بالحجود، وكان كالمودع إذا ادعى الوديعة لنفسه صار ضاماً، لم ما قال إنه بضمن جميع ما في بعد لرب المال، إذا بستة بم إذا ادعى وب المال أبضاعة أو للضاوية الفاسدة؛ الأن جميع المال أمانة في يد العامل في هذه الحالة وأس المال مع الربح كلم، وفنا أدعى الكل لفسم. فحصار ضامنًا الكل بالحجود، فأما إذا قال وب المال: إنه دفع إليه المال مضارية بالنات، فإنه لا يضمن جميع ما في بنه لوب المال والأن قفر الطث ملك المامل في وصمهما، فلا يضمن جميع ما في بنه لوب المال والأن قفر الطث وراه المامل في وصمهما، فلا يضمن ما وراه المائة في بده، وقبل جمعندها، فيضمن ما وراه المائل، وإنه أمائة في بده، وقبل جمعندها، فيضمن ما وراه المائل.

الم ١٨٢ حراة فال المضاوب: وفعته إلى بصارية، وقال رب المال: وفعته إليك غرضاً، فالقول قول رب المال: لم ينا أجما اختلف في بوع العفارب، بعد حدًا بيفر إن هلك قبل المعل فلا ضمال على المضارب، لا هذا بيفر إن هلك قبل المعل فلا ضمال على المضارب، لأن المضاوف على أن صمن قبل العمل فإنا بيفر بيان مغاوة على أن الفيض كان بإذن رب المال دفعه إليه مضاربة أو قرضاً، والقيض متى كان بإدن صاحب المفرل بيان صماحب المفارض عمل الفيض عنى كان بادن صاحب المفار في كتاب الوديعة : إذا قال المودعة الحدث منك على المال وديعة وقال رب المال المال نبيل العمل، لا ضمان عليه : الأنهما المادة أو المنارب بعد العمل ، كان المضاوب المال أخذه وديعة أو قرضاً ، فكذا هذا ، وإن حلك المال في يد المضارب بعد العمل ، كان المضاوب ضاحاً للمال .

وكان يجب أن لا يكون الضارب ضاعنًا؛ لأمهما تصادفه على أن العمل في المال حصل بإذن رب الذال، وإن كان قرضاً كما يدعيه رب المال، لكون العمل حاصلا مسليط رب المال؛ لأنه له ملكه، فقد سقط على العمل، فيكون العمل حاصلا بتسليط.

الجواب عنه أن هذا هكذا إذا ثبت الإذن بالعمل ، ولم ينبت الإذن "*؛ لأن صاحب المال يقول: أقرضتك ، وإنما عملت في ملكك لا يإذبي، والمضارب يقول: عسلت في (1) ومر الأصل: أنتها .

 ⁽¹⁾ وفي الأصن : وقم يشبت الإفاد لعساحت المان بشرقه . أفر مستند ، وإذا عسمت من ملكات الا بإفادي ...

مالك وإدنك، فلم يتصادقا أحنى أنه كان مأذوك في العمل من جهة وب المال، فلم ينت الإدن، يحلاف الفرض؛ لاب التسادقا أنه قبض وإذن رب المال مصارية أو قرصاً

ورن أقامة جميعًا البنية على ما ادعيا من دلك، فالبيئة بنية رب المان في الوجهين جميعًا، صاع المان قبل العمل أو بعده، ويكون الصارف صامعًا؛ الأن العمل «لبيني» عكن بشقيع المصافية مة على المقرض صبورة الأن الفرس يوجب حلى المضاربة و والضاربة لا ترد على القرض، وإذ وجب نقدم الضاربة وتأجير القرض ضرورة إمكان العمل، صار كالمات معاينة.

والو عاينا أنه دفع إليه مصاربة، ثم أفرصه بعد ذلك، إذا هلك المال في يد العامل مضمن عمل أو نم يعمل ، وكذا هذا ، وليس تسغله بالترجيح بيمة رب المال ، لأنها أكثر والبائة الإنبائية على المضارب ، وهو القرص ، وقبضًا بإذل، وإيحاب ضمان على الحضارب، والمصارب أست عقداً ، وهو المضاربة ، وبيشًا بإذل وشركة من الربح ، فتى حق إليات على المعقد والقبض بإذل استوت البيئان في الإليات ، بقى هذا من بيئة لمضارب ويتات شركة على الربح ، ومن بيئة رب المال إليجاب ضمان على المضارب إلا أن الضمان أكد والزم من شركة الربح ، وإن النشركة فيه قد مكرن وقد لا تكول ، والصمان بجب على المضارب على كل حال، وكان بيئة رب المال أكام إليانًا ، فكانت أولى بالقبول من بيئة المصارب ، فإن بالقبول من بيئة المصارب ،

1878 - وقد ضاع المعارب وهمت إلى الذن مصارب، وقال رب الخال، الحقالة من تحصيب الخال، الحقالة المن تحصيب وقال رب الخال، المن تحصيب المصارب الذات المن تحصيب أو الحمل في على المند الرب، الأنه الم يقر بسبب، النسمان، فإذ سببه قوص أو صصيب أو الحمل في مائه، ولم يقر بواحد منها، ولم يقر بالعمل والفرض، وإله ظاهر، ولم يقر بالخصيب؛ الأن الفصيب نقل وتحريل، ولم يقر الصورب بالمقارب التحويل، بل قال: حوال ونقل إلى رب الأن له أمان الفعل، فقال: وفعته إلى، ولا يجعل كينونة المال في يده حكماً على أنه هو الذي نقل وسوله، وإن كان كينونته في يده أثر النقل و تنحوس؛ لأن كنونة المال في يده أثر النقل و تنحوس؛ لأن كنونة المال في يده أثر النقل و تنحوس؛ لأن كنونة المال في يده أثر النقل و تنحوس؛ لأن كنونة المال في يده أثر النقل و تنحوس؛ لأن كنونة المال المناسبة على ذلك عليه المناسبة عليه المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على عليه المناسبة على المناسبة على

 ⁽١) ومن ألأصل عاد بصادقا

اللهذا توبجعل فينونه المال في يده حكمًا على أن النقل والتحويل وأجد من مضارب.

العبير المسلمة المرافقة المسلمة المسلم المنطقة المراب المسلمة الأن العسام في من العبير موجب للضاء في العبير المرافقة الموجب للضاء في العبير المرافقة المرافقة الموجب للضاء في كتاب الرويعة المواقعة المرافقة الموجه المحكلة المرافقة المرافق

وإن أدما جمعيًا أنبه على ما أدعيا من دلك، فالبنة بنه المصارب في أنو حهان، مسوله فلك المال بعدا أم عمل أو فعل أن بعمل فيه، ولا فسمان على المضارب في الطالبين، هفه جعل البنة بهنة المصارب في أنو جهان جميعًا منى أدعى رب المال أنه أخذ، منه غصبًا، والمهاز ب يقول: دفعه إلى مضاربة بالنصف.

18881 فرق بين هذه وبين ما إذا ادعى رسالك العرض، وتلصيار مديعول: وفعته إلى مصاربة بالمصف، وأغاما حميمًا السبة، ذكر أن استة بينة رسالك في الوجهين حميمًا، ذلك المال بعد ما همل أو قبل العمل، ويكود الصارب فنامنًا في الحابن، فقد فرق بن دهول القرض وبن دعوى العصب من رب ذكل.

والصوق من وجدين السدهيد الربية رجانا وإلى تسانت أونى في دعوى الفرض والأسالت أولى في دعوى الفرض والأسارية والأن المسارية والما الفيارية على الفرض والفيارية كانت أولى و عيدا البيتين، ويذا فيمنا الفيارية صباحاً على الثان عيامًا براهيا أن المسارية كانت أولى والقوس أخراء قال المسارية كانت أولى والقوس أخراء قال المسارية والقوس أخراء والقوسارات بفول والما أنه أحده منه غصبيًا والقوسارات بفول وقدت إلى مفسارية والمساب على الشاوعة الألمانية بي مفسارية على الغيارية المسارية المسارية المسارية المسارية المسارية المسارية والمسارية المسارية المسارية والمسارية المسارية المسارية والمسارية المسارية المسارية

الانه وقراط والراء البعدل حكاد العد

لأن الخيارب لا يصير خاصبًا مال المضاوية إلا بالخلاف، ولم يقع رب المال غصبًا على المضارب لا يصير خاصبًا مل الغضاري بالخلاف، ولم يقع رب المال غصبًا على المضاوية المحكودة إلا كالخلاف، وغيراً المخلودة أم جعله مصاويًا المضاوية ضوورة إلاكان العمل بالبنتين، ولو عاينا أنه أحقه منه غصبًا، ثم جعله مصاويًا في ذلك بالمنافق في يده قبل العمل أو بعده، لم يكن عليه ضمال ، فكذا هذا و عالمي الذي لاجله أو جبنا الصمال على المضاوب في دعوى الفرفس في الحالين يوجب هنا أن لا يكون على المضاوب في الحالين.

والثانى أن بينفرد المال في دعوى الفرض إداكات أولى التم إليانا من ابتنا من المتاولي الأنها أكثر إليانا من المتنا المتنارب الخرا المتازلة وقيضاً بإدن وسالمال وشركة في الوسع وبينة المصاوب أكثر إليانا الانبية وبينة المصاوب أكثر إليانا الانبية وبينة وبينة المصاوب إليان وهو المصارب وبينة على المعارب وبينة على المعارب وبيان عقد وهو المصاربة وفي بينة المصارب إليان عقد وهو المصاربة وبالله إليان الغيض استوت البينان، يقي في بينة المصارب إليان عقد وهو المصاربة وبالله إليان عقد وهو المصاربة وبالله إليان شيء واحد، وهو المصامان على المصارب والمحان وإن كان أكد وأخ والإله أنه أن وحد أن والمحان وإن كان أكد وأخ والإله أنه أن مسألة دعوى المعاب في الوجهين جميعاً، فصارت أولى بالقيول، وإليه أشار إليان في مسألة دعوى المعاب في الوجهين جميعاً، فصارت أولى بالقيول، وإليه أشار الحدث مضاوبة، وقال وبالأن المعاب المحال المخارب المعال المعاب المحالة والمحالة و

١٨٢٨٧ - وفي "المنتقى أعن محتصد رحمه الله - إذا قبال العيامل: أخيفُته منك غصبًا، فالربح لي بالقيمان، وقال رب المال: إنما أمرتك لنعمل به، فالقول لرب المال.

⁽١) وفي الأصل: أفكان

⁽٢) مكذا من ظه وكان في عبر هذه إلا إدا قال الودع ... بالخ

١٨٢٨٨ - ولو أقام رب المال بينة على إفراد الجامل أنه أخذه بضاعة ، وأقام العامل يبة على إفراد رب المال أنه أخده فحياً ، فالبينة بينة المال ، علل ، فقال الأن الفصيد يكون بضاعة بعد أن كان غصباً ، وهذا إذا لم يعلم أي الإفرادين أول، فإن علم فالبينة بينة صاحب الإفراد المثاني

ولو قال المضارب: أخذته سك مضاربة، فصاع قبل أن أهمل فيه، وقال رب المال أم ضاربة فلا مصاربة فلا رب المال المصاربة فلا ضمان على المضارب؛ لأجما تصادفا أن القبض كان بإذن المالك لا يوجب ضمانًا على القابض إلا من القرص، والقرص لم يتبت لما أنكر المضارب، وإن هلك الملك معدما عمل بالمال ضمن الأن العمل حصل بغير إذن رب المال من الوجه الملى ذكرنا، وإنه سبب ضمان إلا أن يكون بإذن رب المال، وفي يثنت الإذن؛ لما أنكر رب المال الإدن.

النوع الرابع في اختلافهما في وصول المال إلى رب المال قبل اقتسامهما الربع:

بالتصف، فويع فيها أنفًا، فقال قرب المال: ومن دفع إلى أخير ألف درهم صفيبارية بالتصف، فويع فيها أنفًا، فقال قرب المال: قد دفعت إليك رأس المال ألف درهم، وبقيت هذه الألف درهم ربحًا، وقال رب المال: قم أقيض منك شيئاء طالتول فوق رب المال مع بينه؛ لأن المضارب يدعى لنفسه الشركة مى الألف القائمة في يده، فإه يقول: الألف الباقية وبع، وإنه بيننا على الشركة، ووب المال أنكر ذلك، فيكول القول قول رب المال مع بمينه، فيحلف بالله م قيضت رأس المال من المضارب، فإذا حلف، أخد الألف الباقية، ولا ينتظر إلى استحالات المنسارب؛ لأنه لا يخلو إما أن يحلف المضارب، أو ينكل، فإن حلف، وانعى عن الضمال ضمان وأس المال، كان لوب المال أن يأحد الألف البافية برأس المال؛ لأنه لم يطهر للمضاربة مال أحر سوى الألف الماقية، وأس ماله، وإن نكل عن وتم بثبت قبض وأس المال لما حلف هو، فيأخد الألف الساقية برأس ماله، وإن نكل عن اليمين، طهر ألف أخرى للمضاربة، وقد ضمنها المضارب بالجحود، عظهر أن مال القدار بة أيابا و حيد أنب عن و أحد بين على انفساره.. و كان لرب المائر أن يأه أن الأساء بة أيابا و حيد أنب عن و أحد بين على انفساره.. و كان لرب المائر أن يأه أن ياه و ألك العين برائر والمائر وبالمائل وإذا الألف البياغية في بد المغارب حاصه الفسارسة والمكل الا معنى تذا هير المائل أن ياضا الألف البياغية في بد المغارب و الأدرب المائل من حلف بأخد الألف البياغية برأس مائله في مستعلق المعارب و الأدرب المائل بدعى عبيه ومائل أن المائل المن المائل عند المغارب و قد مسته المائل إلى مائل مائل من المائل والمنافل والمنافل والمنافل والمنافل والمنافل والمنافل والمنافل والمنافل والمنافل المنافل المنافل والمنافلة في يد المغارب والمنافلة والمنافلة

المحافظة المراق التنظيم حين أواد، بالمثل المناد الأه على الأغارات وفعها إلى المحافظة المحافظ

١٨٣٩ - عدارة؛ تم يكن لهيما يسف وإن أفرسا حسسمًا النسبة على مدادعها من

ذلك، قالبينة سنة المفسار ب؛ لأنها أكثر إثباتًا، وإن أقام كل واحد منهما بينة على إقوار مساحيته عاادعي عليه وأفام الكفيارب البيئة أثارب الكالي أفرأته فيضرروأس صاله ألف ورحم، وأقتام رب المال البيئة أن المضاوب أقر أن رب المال ليه يقبض منه وأس المال، عبان علم أول الإقرارين وأخرهما بأن أرخاء وناريخ أحدهما أسبق، فالبيئة بينة الذي يدعى الإقراد الآخر، سواء كان إفراد المضارب أو إقراد دب المال، علَّل في الكتاب، عضال: لأن الأخر ينفض الأول، فبكون العبرة للآخر، وإنما قلنا: بأن الأخر ينفض الأول، أما إذا كان إقرار المفسارات أولا أنّ رب المعال قع يقيض منه رأس ماله، فرب المال لما أغر أنه فيضه منه ، فقد زُهم أنه ليس له عنده أمانة ، فصار مكفياً للمضارب في إقراره ، وتكذب المقر له ناقض للإقرار، فكان كم جل يقر، فيبقول: لفلان عندي ألف درهم أمانة، والمفر له يقول: لبس في عندك أمانة، وهناك يبطأ رافرار المقر، فكذلك هذا، وإن كمان إقرار وب المال أولا أنه قبض منه وأس المال، خلال وم المثال أقر أنه ليس له عند المضاوب وأمن لمثال، خلما أثر المصاوب معد ذلك أنه لم يقبض منه وأمن المال، فقد أقر أنّ له عند درأس المال أمانة عنده، ومن أقر أنه لا أمانة له عند فلان، ثم أقر فلان بعد ذلك بأسانة له عنده، وصيدق المقر له في إقراؤه، فإنه يصبح، وتكون الصرة للإثرار الأخر لا للأول، فهذا معنى قول محمد وحمه الله: إن الأخر منهما ينقض الأول، فتكون العبرة للأخر، فيقضى به.

هذا إذا علم أول الإشرارين من الآخر، فأصا إذا لم يعلم بأن ثم يؤرخا، أو أرخا وتاريخها على السواء، فالبينة بينة المضاوب ترجهين: أحدهما: أن بينة المضارب أكثر إلباتًا؛ لأنها قامت على الإثبات صورة ومعنى، وبينة رب المال فامت على النص صورة إن قامت على الإثبات معنى.

والشانى: أن فيه العمل بالبينتين بتقديم بينة دب المال، بيانه أنا متى قلعنا بينة دب المال على إلى العمل بعد ذلك بدينة وب المال على إلى المسلم بعد ذلك بدينة المساوب الأن دب المال متى لم يفيض وأمن المال أمكته القبض بعد ذلك، فيحصل العمل بالبينين متى قدمنا بيئة المضاوب أنه قبض مته وأمن المال، لا يمكن العمل ببيئة دب الملك متى قان مقبوضاً لا يتصور أن يكون غير مقبوضاً لا يتصور أن يكون غير مقبوضاً بالبيتين، فتشده بينته،

ويجعل كأن الضارب أقر أبه بم يقبض مبه رب المال وأس ماله ، لم أكر أنه قبضه منه .

المتوع الخامس في اختلافهما في وصول وأس المَالُ بعدُ اقتسامهما الربح:

المعدد على واحد منهما المصارب ورب المال، وأقرابها، وأحد كل واحد منهما حسب، ثم احدث و فال المن ارب المال ورب المال، وقراره بقسمة الربع إفرار بقبض وأس المال إلى رب المال، ولا يكر وه فالقول قول رب المال، ولا يكون إقراره بقسمة الربع إفرار بقبض وأس المال، ونكر وه فالقول قول رب المال، يعنى فيما يدى المفدارب على رب المال من خلوص الخبيسيمانة التي قبصها لنفسه والأن المفدارب بدعول ردراس المال من خلوص الخبيسيمانة التي قبصها لنفسه والأن المفدارب بدعول ردراس المال ينكره من يراه المفدارب ون المسائلة ورب المال ينكره من واسمان وأس المال فالقول قول الماس ورب، وهذا لأدوب المال بقول وأس المال في يد الصارب، وقد جمعه، فصاء ضماحاً له، والمفدارب ينكره ولهذا كالوا: يحلف كن واحد منهما حصل ولهذا كالوا: يحلف كن واحد منهما المفدارب ورب المال، والمفدارب يدعو حلوص مدعل ومدعى عبه ، وب المال يدعى صمان وأس المال، والمفدارب يدعو حلوص المفدان أن يقل المعارب يحلفه، وادعى عنيض رب المال والمدال والمنازمة قد هلكت، فيصر بعض رب المال والموارب من وأس المال وصاد على وب المال المفدارية على والمنازمة قد هلكت، فيصر بالله يتبعد إلى المن المسائلة من وأس المال، والمنسمانة المن والمال المفدارب من وأس المال أيضان فيود على وب المال إن كالت فائمه : وإلى كان هائمة والمال المنازمة في مهال المفدارب من وأس المال وضائلة في مهال والمال، المال، حتى يتم به وأس المال.

وقوله في الكتاب: ولا يكون إقوار ، من ملال نفسسة الوبع إفراداً منه بة إص وأمر. المال قياس ، وهي الاستحسال: يكون إفراداً ، وجه الفياس : أن ، ب المثال أفر بقسمة الربع مطلقاً ، ومطلق الاسم مصرف إلى الكامل، والكامل من قدمة الوبع هي الفسمة العدقيص وأمن إذاك، فأما فسمة الربع فيل قيص . أمن أمال ناقسة لكومها موقولة .

وحد الاستحسان. أن لمرف الظاهر فيت بين التجار أنهم يعسبون المال مع المسارين، وردعود رأس المال في أيديهم، ويقتسمون الربع، فصرف اطلق اسم القسيمة إلى نسمة ما قصة بحكم العرف، وصرف مطلق الاسم إلى الناقص محكم العرف جائزا.

وأما إذا الخالفا قبل فسمة الربع، فقال الضارب: دفعت إليك رأس المال، وهذه الألف" التي في بدي ربح ، وقال رب المال: لم أقبض منك نسبقٌ ، هوته بحلف رب المال؛ لأنَّا المضارف بدَّعي لنفسه شركة في الألف الفائمة لما ادهي أنها ربع، ورب الدُّلَّ يتكر و فيكون القول فيه قول رب المال مع بينه ، فإن حنف رب نقال باقه ما فيضت وأس المال من المضارب، أخذ الألب العاتمة برأس المال، تم يستحلف المضارب على دعوى و من المان ، لأنه بدعر عليه فيستان وأمن المال، فإن حلف ، برئ عن انضماد ، ولكن ثم يتبث فيهن رب المال وأحر المال، ويأخذ رب المال الألف الفائمة بوأس المال، وإن نكل المضاوب عن السمن، فقد كو مضمان وأس المان، فيأخذ و سامًا لو الألف الفاتعة بوأس الذارر والألف النبر على المفيسارات تكون ربحُساء فسرجه راب الذل على المقسارات مخمسمانة منها حصته من الرامع، وإن أقاما البينة على ما ادعياء قضى ببينة رب المال، وإن أقام كل واحد منهما على إفرار صاحب به ادعامه فإن عدم أول الإفرارس وأخرهماه مأن أراخا وتاريخ أحدهما أسبق، فالبيئة بهة الدي بدعى الإقرار الأحر، وأما إذا لم بعلم بأن يُهربه رخياء أو أرخا وتاريخهما على السواء، فالبينة بعة الضارب.

النوع المسادس

في اختلافهما في مقدار رأس المال والربع:

١٨٢٩٣ - في القيموري: إذا اختلف رب المال والمصمارب في رأس المال وفي الوبعي فشال وببالمال: وأمر المال ألعان، وشوطت لك ثلث الربع، وقال تلصارب: رأس المال ألف وشيرطت في نصف الربع، فبالقول قول المصارب في قدر رأس المال، والقول فون رب النال فيسا شرط له من الربح، وكنان أمو حنيفة وحمه الله أو لا يقول: القول قول رب طال فيهماء وهو قول زفر رحمه الله؛ لأمهما انفذ على أن جميع ندل مضاربة، فالمضارب يتحي استحقاقًا ورب المال يبكر، فكان القول فوقه .

وجه قوله الاخروم هو فولهما الإستلاف وقع في قاموالم وصر أولاء والمصارب بنكر زيادة الفامس، فيكون القول قوله، ألا نرى أنه فو أكر القصر أصلا كان القول قوله، فأسا في مفتاه ما شرط أنه من الويح القافون قول رب الماله الأد الربح يستفاد بشرط، وهو منكر فلشرط في الزيادة، ولو كان عي بد المضارب قدر ما دكرة الهي من قبض من وأس المان، أو أفي، فالقول قول الصارب عندهم جميعةً.

ولو حاد المساوب بنيلادة ألاف، فقال. ألف وأس الذال، والالفورج، وألف وليجة أو بقت من والالفورج، وألف وديمة أو بقت من أو بقت الفورد ألفساوب في الأقويل كيها؛ الأل كل من كان في يده شيء فالقول فيه قوله: إذا أقراً به لعيره أله وعنيه الهوين. ومن أقام منهما بينة على ما ادعاه من فضلا في بلب بينه، الأدوب المال يدعى فيضلا في رأس ماله، والمساوب يدعى فيضلا في الربع، والبينات ضوعت للإناد، وإله أعدم.

النوع السابع في المتفوقات من عذا الفصيل:

۱۹۳۹۵ - في أنوادر من سماعة المن أبن يوسف: إذا فال نشاوس. أعطيتنى أنف درهم زبوف أو بهير جة مصارية صحيحة ، وقال رب المال: أعطيتك جباداً ، فإن كان المصارب ثم يعمل بها ، فهى كالوديمة ، فيصدق المضارب على الزبوف وصل أو فصل ، وفي السترفة الايصدق إلا إذا وصل ، وإن كان عمل بها ثم نصدي على الزبوف والشيرجة ، وهو على الجباد .

18750 وهيه أيضاً عن محمد واحمه الله: في مصاوب في بديه مال لرجل يعمل به في الفصارية، فأقو الحصارية أن الألف التي على خلاف بدسم في الصلاف بعني هي فراب المال، وقدات المضاوية بأنف درهم، فاقال المنساوب معد ذلك قراب المال: بان في بذي هيه سمانة من المضاوية، والأله والتي أقروت من المضاوية، وقال وب المال: ألف في خراصة ويسب من المضاوية، فالقول تراب المال، وإن كنان المتساوب وصل إقراره

⁽١) هكان في خل ، وكان في هيرها الإقاريم به لعبره

بدلك، صُدُق.

وكذلك رجل غصب ثوب رجل ، فأمره صاحب النوب بيعه ، ثم أثر الغاصب أن الألف التي باسمه على فلان هي للمغصوب منه ، ثم قال : هي لمن النوب .

18747 - ومن كان في يديه ألف درهم يتجرمها ، فريح حسسانة ، فقال الأخر :
هذه الأنف ألقك أفرضتها ، وريحت أنا فيها خمسمانة ، وقال رب المان : دفعت إليك
الألف مضاربة ، وهذه ربحها ، فاختصما في ذلك ، وقد ضاعت الألف، ضبين الذي
كنان المال في يديه ألف برهم ، وحصة رب المال كنان من ربح الألف؛ لأنه لما جحده أن
يكون مضاربة بمنزلة الفاص ب .

العلائية أنها قرص يتوتق بذلك حتى لا يذهب المصاورة بالنصف، وأشهد عليه في العلائية أنها قرص يتوتق بذلك حتى لا يذهب المصاورة بالده فيقول: إنها هلكت عدى كافيا، ويذهب باله إلى المعرب بالده فيقول: إنها هلكت عدى كافيا، ويذهب بالد ويدهب بالحفظ محافة أنا يأخذ رب الحال بالمفرض، فتوثق رب الحال بالفرض، من هذا الوجه، فعمل المصاوب بالحال، هربح أو وضع، فإن تصادفا جميعاً أن القرض كان تلجئة في الطاهر، وأن التالت في المحقل من المصاوبة كان تلجئة، المناسبة كان تلجئة، وأنه لا يع يتهما في المجاهبة كان تلجئة، وأنه لا يع يتهما في المجاهبة كان تلجئة، وأنه لا يع يتهما في المحقيقة و كما تصادفا عليه، كنا عنه، وإن تكاوب في ذلك، فقال رب المال كان قرضاً حقيقة و لم يكن تلجئة، وأنه الا يع يتهما في الحقيقة و لم يكن تلجئة، وأنا المشارب البينة على ما قاله، فالجواب فيه ك يجوب فيما لو تصادفا أن القرض كان المعرب فيما لو تصادفا أن القرض كان عصادة الإن رضاً الأن المتابت بالبينة تلمياه قبياً المناب عضيقة هو المصاربة كانت مضاوبة لا قرضاً الأن المتابت بالبينة تلمياه قبياً المعاونة على ما قاله، فالجواب فيه ك يجوب فيما لو تصادفا أن القرض كان المعادة الناء المتابث على المنابث بالمينة تلوية على ما قاله، فالجواب فيه ك يجوب فيما لو تصادفا أن القرض كان عصادة المناب عصادفا أن القرض كان عصادة المناب عصادقا أن القرض كان المعادة المناب عصادة المناب المناب بالمينة على ما قاله، فالمعاربة كانت مضاوبة لا قرضاً الأن المنابت بالمينة على ما قاله و المعاربة كانت مضاوبة لا قرضاً الأن المنابت بالمينة على ما قاله و المعاربة كانت مضاوبة لا قرضاً الأن المنابت بالمينة المناب بالمينة على ما قاله و المعاربة كانت مضاوبة لا قرضاً المناب المناب المناب المينة هو المعاربة كانت مضاوبة المناب المناب

وإن شهيد شاهدان بالقرض، وأخران بالقسارية، ولم يؤيدا على ذلك. فيإنه يقضى بالقرض، ويكون هدا من باب العمل بالبيئتين، والعمل بالبيئتين واجب ما أمكن، وقد أمكن العمل هنا بالبيئتين 1 لأن القرض برد على المضاربة، ولاترد المضاربة على الفرض، وإن المتخلفا بالترجيح فله وجه ؛ لأن ينة من يتبت الفرض أكثر إثباتًا؟

لأنه يوجب الضمان، وبيئة الأحر تنفي.

هذه إذا اقتصر الشاهدان على المضاوية والفرض، فأما إذا شهد شهود المصاوب أن القرض كان تلجئة ، وكان الثانب حقيقة هي المضاوية كان بينة من يثبت الأموين أولى ؟ لأنه عرف ما عرفه الفريق الأخر، فكانت هذه البيئة أولى بالغيول.

١٨٢٩٨ ومن دفع إلى أخبر ألف درهم سقيارية، قسسل المقيارة ويعم فاختلقا، فقال رب المال: شرطت ألك مدس الربع، وقال الشارب: شرطت في نصف الربع، كان القبول قبول رب المال مع بينه على ما مر من قبل، وإن جاء المفيارب بشاهدين فشهد أحدهما أنه شرط تلث الربع، والآخو أنه شرط له نصف الربع، إن كان الشارب يدعى النفث فإنه لا يقضى بهذه الشهادة عندهم جميعاً و لأن المفيارب أكذب أحد الشاهدين، وهو الذي نسهد له بالنصف، فلم يين إلا شاهد واحد على الفلث، وبالشاهد الواحد لا يشب الحكم، وكان الملواب فيه كالجواب فيما إذا شهد أحدهما بألف رالآخو بألفين، والمدعى بدعى الألف، وإن كان المضارب يدعى النصف، عملى مدمن الربع، وعلى قراب المهادة على الثلث، والجواب فيه كالجواب فيما أن له رب المال من مدمن الربع، وعلى قولهما تقبل الشهادة على الثلث، والجواب فيه كالجواب فيما لو شهد أحدهما شهد أحدهما بالك والأخر بألفين، والمدعى بدعى الألفين، كانت المسألة على المنافذة على النصف، فكذا حذا.

ولو قال رب المال: إنما دفعت إليك المال بضاهة، حتى كان القول قوله على ما مر، أقام المضارب هاشى دوهم من الربح، وشهد الخدهما أنه شرط للمضارب هاشى دوهم من الربح، وشهد الآخر أنه شرط له مائة، إن كان المضارب بدعى المائة لا تقبل هذه السهادة، والا يكون له ربح، والا أجر المثل؛ لائة أكذب شاهده المذى شهد له بالمائين، علم يبن له إلا شاهد واحد، وإن ادعى المائين، فالمسألة على الاختلاف لا تقبل عند،، وعندهما تقبل على المائة، ويقضى له تأجر المثل.

١٨٣٩٩ - ومن دفع إلى رجلين ألف درهم مضاربة ، قمملا بها ، وريعًا ربحًا ، قادعي أحدهما أن رب المال شرط لهما نصف الربع ، وادعى المضارب الأحر أنه لسرط لهما ذلك الربع ، وادعى رب المال أنه شرط لهما مائة من الربع حتى كان القول قول وب

المال؛ الأنه يشكر الشركة في الرمح، فإن أقامنا شناحة بن شبهد أحداهما بنصف الربح، والآحر بشنث الربح، فإن قياس قول أبي حنيفة لا تقبل مذه الشهادة، ويكون لهما أجر مثل عملهما بإقرار رب الذل كما لوالم يقيما البيئة أصلاء وأما في فولهما فالذي ادعى النصف يكون له سندس الربح، وليس له أجر مثل عمله، والذي يدعى الثلث له أحر ميثل عيمله بإقبرار وب المال • الأن الذي أدعى فصف الرمع أدعى لتفسيد رمع الربع. ولصاحبه ربعه وقد شهدله شاهد التصف يربع الربح وشاهد اللاث بسمس الربح و فيبقيص بمبالسدس عندهما لاتفافهما على ذلكء وانذي ادعى النلب ادعي لنفسه سعس الربح، فصار مكفيًا شاهده الذي شهدله بالربع، ولم يبنُّ على السدس إلا شاهد واحدد والشاهد الواحد لايفطع الحكم، فيكوناله أجر مثل عممه بإقرار رب المال، كما لولم يقم البية أصلا - والله أعذب-.

الفصيل الشامن والعشرون في تعيين البقد في المضاوية وشراء المضارب بنقد أخريتوي عن المضاربة

درهم، وقال لد: اعدل بها، وبألف من مالك على أن الربح بسنا نصفانه وخمسمانه درهم، وقال لد: اعدل بها، وبألف من مالك على أن الربح بسنا نصفانه فيذا حاز، ولو لاهذا الشرط لكان الربع بنهما أحماساً على قدر نلائون، فإذا شرطة الماصفة، صار كان صدحب الدنائير شرط له سيس ربحه، فيكون ذلك مضاربة سيدس لربح، وهما لاز هذا وإن خرج سخرج الشركة يكون المال مشروطاً من الجانين، إلا أنه لا يمكن تصحيحها شرخة لاختراطهما المعل على المدفوع إليه المال لا غيره وفي الشركة يكون مشروطاً عليهما، فكان هذا شركة صوره مصارمة معنى، و فائشة قول صاحب المنافير ويكف من مالك الطاء الضمال عن الفسارب إذا خلط مال الفيارة عالم تصاحب المنافير

و عن زهر رحيمه الله: أنه فالل الله المضاربة فاسبادًا؛ لأن المضارب يستدخل ما يسامحل بطريق الأحراق، والهيذاك إلى أحر المثل عند فسند المضاربة، والا يمكن المقول باستحقاق الأجرة هنا عند خلط المال الأدامهما وبعا شريك قيد.

وعندان الثلاثة فالواد المصارية في حكم الشركة، فيذمن أحد الجدسين «الا» ومن الجدائية في وحموه التجارات، ولما كان هكذا، فكون الصارب شريكة في المصرفات، وحداثة في وحموه التجارات، ولما كان هكذا، فكون الصارب شريكة في عمل لا يمع استحداث الربع، ولما عبار عبار عبار عبار المصاربة إلى المصاربة إلى المصاربة إلى المصاربة بهذه بهذه ويند، ولا يششرط وخشار الدراهم، فإن ملك أحد المارن فيل الشراء، هنك من مال مناجعه عبر أنه إن هلكت الدنائير بطات المصاربة وإن هلكت الدنائير بطات على حالها، فإن المعاربة على حالها، فإن المنطقات فيدة الدنائير بطات كان ربع كل واحد شهما خمسمانة والأن لربع إما أن يكون المصاربة على المالك في المشتري المحاربة على حالها، فإن المنازية والمدائمة الملك في المشتري المحاربة على المالك في المشتري

والمنت في المشترى أيضاً سراء على فيمة رائي المال يوم الشراء، غير أن الخمسسانة التي عن ربع الدرائير حساء أسلامها أصاحت الدرائير، وسلاسها فعيدجت الدراهم على ما شراطا، والحمسمالة فتي في ربع الدراهم عما حد الدراهم بحدث لا أنه ثم يشترط ربع ماله تغيره.

۱۸۳۰ - الورنستيري المفسارات بكل مان سنمة على حدة، قد باع ما انستري بالشراحم، فقم بورج فيه و بعد الشري بالشراحم، فقم بورج فيه خسسانة، فيه من هذا لرح صدامه معكم الشرط، الشرط، وقو كان ربع فيما الشري بالدراهم ومسلمانة، ولم يربع فيما الشوي بالدراهم أو بالمدراهم أن المدراهم أن كان المضارف المنشل و بالخابل عبداً و قيسة الداليو موم الشواء أنف ورهم مه باعم فريع فيه وكان الحواب ما قلت إن المسلم با يعتمى بتمس أربع و بالمدرات الآخر بيشير ربهما أندائياً.

وم كانت النظير مفهيت فيستها قبل شراء العيد، فهمارت الساوي نما قادة ا فاشترى الهمارب بها عبداً ، فخمسة انساع العبد للمضادات ، أرامة أنساعه على المساربة الأن فيسة الديابير فوقوع اللك في الشنوي بمتبريدم الشواء، والقيمة برم النبر المنافذة درعم، ومان الشارية ألف درهم، فتعاوت بالنهد والثال ، فيجعل كل ماتجار سهدًا ، فصور الألف حبسة أسهم، والتساعات أسهد، فلهذا كان العبد ساوما أنساءً

ورد ماع المصدوب العبيد ، وربح فيه ، أحد كل واحد ميهم رأس ماله ، وأخذ الله ارب خمسة أنساع الروح حصة وأمن ماله ، ويكون أه حاصة ، وأربعه أسمع الربح حصة الشنون بالدياس ، وكون مقمولًا بيهما أسداماً ليسرط الدي شرطًا في العقد

ون أن العبد لو ينده المصاوب حتى صاوت فيمه الدنير الماء تم ينع بثلاث الإن در هم النسب النيان من تسمة أسهم الأن المنسري يهما من تبعة أسهم الامراء عقله يكون كذلك خيمه أنسامه ، وهي ألف ومشاك وسنون وتئان حصة مشارب، فيكون له المهامي ذلك وأني ماله ، والبناقي ويح ، فيكون له خياصة ، وأدبعة أنساع النمان وذلك ألف وثلاثمالة وثلاثة وثلاثون وثنت حصة الصاوية أكم دوهم من ذلك يؤخ فبوالم إطاق المحصيل وأسوالال يعتبر فيسة الدنائير يواو القسسة، والباقي ربح ه فتنسر عنهما أعداث

١٨٣٠٢ - وقي أنك في أن وإذا كانت الضاربة دراهم بيضاً ، فاشتري بدراهم مواديونية من الفضارية فيوا من المفارية ، وكذلك إذا شراي بدناني بماييا من المُضاررة ، كان المُدنة في يكون للمضاربة استحسالًا، وثو النشري بتر ذهب أو فصة موصوف حتى يحوز أن يكون نبئاء أو شري بفلوس دفقة كالدمشر أانفسه .

ه از، كانت الصارية ألف در هم ، فاشتري خستًا فالله فيناري و فسمة الدوسر أكث من الألف، حاز على الصاربة خوصة الألب، ولوم العضو للمشدري، وكانا شرمكا في اللنبيارية . وأو كانت فيمة الدياب ألقاً ، والنبق ي بالدينير يبوي عن اعصارية ، مه خلت الذنائي قباران بقدر فصارت فلمنها ألئا وخمسمانه وفهذه وصريعه دخلت على الماليه فينشري بالألف فعائد وينفقه نم يبيع التائره فينفد بغية الفاهب وقواكات المصربة أنف درهم صود، فانشري أنها درهم مص مالاً بنوي عن المُضاربة، جاز السحسالًا

و من أن الوسمة و حيد الله : أنه إذا كان إنها المال في هم، فاشكري مناسبة وترى أن تصرف الدرامير دنايي ، فيقده ما ليريكن دلك الدراء عنى الضارية ، وكفات ك شيء السفري على المضاربة ، وكذلك كل شيء استرى بشمن عبير المراهم -والله آما ۾-

الفصل التاسع والعشرون في جناية عبد المضاربة

١٨٣٠٣ - قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير . في المساوب يشتري بألف الضاربة فبطأ بساوي ألمينء فقتل العملأ وجلا خطأه فالدية عليهما أرماعك بعنر إدا المحتبارا العماء وهكفا ذكرني في الكتاب، واعلم أنه لسن لواحد متهجا بعين رب المال والمسارب آب يدفع بدون حضرة صاحبه إذا كان مي رأس المال فضيل الأن العبد مشترك سبماء والعبد المتنزك إذا جي جالة إ فلس لأحد الشريكين أن يتقرد بالدفع، يحلاف ما لحو كالت فيممته مثل وأمر المال، واحتياد وب المال اللغم، وأبي المضياوب سبت له المدفع؛ لأنه لا شركة للمضاوب في العبد، من العبد كله كرب المال. و كان له الدفع، وإن كان أحدهما غاتبًا ، فقداه الحاصر ، فهو مصوع في القداء؛ لأنه في حصة الغائب قضي حمًّا وجب عليه هو غير مجير عليه، حش يكون م ضطرًا، فإنه لو أفام الدينة على الشركة ، لا يطالب بحصة صاحبه ، لا بالدفع ولا بالمداء ، ولا يحير ، ملكه يوجه ما . فكان متمرعًا كالأجنبي، وإن حضرا جميعًا قيل لهما . ادفعا أو اقديا الأن العبد مسترك وسهماء قإن اختبارا الفقاء كان ذلك هلسهما عفي قفر منكهما ؛ لأن القداء وجب علسما بسب النبك وقبجب عليهما يقدره وملك رب المادي والانه أرباعه وملك المصارب في الربح، فيكون الفقاء عليهما أرباعًا، ثلاثة أرباعه على رب شار، وربعه على الضارب، وإناشاه دفعاء وأيهما احتارا بطفت الضاربة، فإنه اختارا الفداء، حصل من بملك الدفع، فيجعل كأمه دفعه، ثم اشتراه من المحمى عليه، ولو دفعة إلى المجتم عليه، تُم انْسَدَرِياه، بطالت المَضَارِية، فكذلك هذاء وإن اختيارا المعقم، فكذلك: لأن بالعقم مات العملاء ولم يخلف بدلاء فكان بمتولة مالو هلك العمد، وإن اختار أحدهما الدوم والآخر الفذاءه كنانا لهمما ذلكاه لأناكل واحدهمهما ممك يعصمه فيصار كالمبيد المُشترك، إلا أن بي العبد المشترك إذا حضر أحد الموليين خرطت الحاضر بدفع نصيبه أو الفذاء وهناك لامخاطب واحدمنهما حتى بحضراعن قبل أنابتصوف أحدهما بتصمن قسمة تصيحه فإن المال لايبقي على المصاربة بعد الدفع أو الفداء والماسمة لا نصح إلا بعنصرتهما، وفي أمنا الشريكين دفع أحدهما، فا الدلايوجب حكمًا في حتى الأخر. دلا يترقف على حصر ».

مرق بن هذا ربين العبد المرهوب بألف إذا جني جابة وقبسته ألفًا درهم، فاختار احدمها الدفار، والاخر العداء، لا يكون لهما ذلك، ويقال لهما: إما ادا تدفعا أو تعديدا لأداللك والاعتداد احداء واحق لواحده فبيم الهماأد يقوفا اختراطي الجني عبيه، وهما الفيضارب فيه ملك كيما أن ترب المان فيه ملكًا. فإذا احتلف اختبار فسا ﴿ بطاق الحتراكما فرا العبدالمشترك

وإداكنان لأحدهما الزيدم، وللآخر أزيماني، فإن احتبار وب الثال الفداء والقصارب الدعم، فدي وب المال تلانة أرباع المدر شلانة ارباع القدام؛ لأن له ثلاثة أرباع العبداء فكان عليه فازنة أوباع القداء ودفع الصدوب ربع العبداري وفي الحابث وقاد خوج بصيب رب المال من المضاربة ، حتى تو الصرف فيه الصارف لا يصام تصرفه ١٧٠٠ أن تحقق منث المضارب في الربح و الأن المعرع حصنه ، وإنَّا بكوف للدفوع حصنه من الرمح إذا أحقق ملك حصته من الرمع، وإنما يتحقق ملكه في حصته من الربع إدا قبض رب الذار وأس ماله وحصيته من الربح ، فعيدر رب الذل فيضاً وأس ماله وحصيه من الربح ، وصار الضارف قائصًا حصته من الربح، فوقعت القسمة من حيث الحكم، وإذا وقعت الفيسة من حيث الحكم التقضت المضارية كما أو وقعت القسمة من حيث الحقيقة .

وكفالك اجواب إذا احتار رب شال الدنم، والعسارب المعام، دعم رب البال ثلاثة أرباع المبدء وفدي للفسارات ربع العبف والتقصات الضاربة الأن الغداء عن الضارب بجنوبة الدهم، تم الشراء من المجنى عليه فكالمهما وفعاء، ولو دفعا التعضيب الفعارية، فكذا

١٨٣٠٤ - قال محمدرحمه عدلي الأصل. ومن دفع ألفًا مضاربة، فاشترى النضارات بها عبدًا بساوي ألمًا أو أقل من ذلك أو أكبر و عادعي أولياء قبل عني لعبد أنه فقل أماهم عمدًا، و جحد فعمد ذلك، فأهم أولياء الفنيل عليه بهذه للك، فإن كان رب طال والمصارب حاضرين، فإن البيئة على العمد مسموعة الأن الملك فيه لوب المان،

والباد للمضارب، وهما حاضواك، فأمارنا قائا غانس أو أحدهما ، إما الضارب ورما وب المال، قال من رواية أبي حقص رحمه الله: لا تسمع بينتهم على العبد، ولم يحاث فيه خلافًا. وقال في روايه أبي سليمان رحمه الله: عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تقبل البنة عنى لحدمني كانا غائبين أو أحدهما

وعند أمن يوسف رحمه الله القبل، وعلى فياس ما ذكر من جعل الأبق إذا أبق معيد، فأنسر السنة عليه بالسرقة، أو محد أحر من الخدود، أو بالقصاص، فإن على نول أبي حتيفة ومحمد رجمهما الله: لا تسمع البينة على العبد؛ لأنَّ الولى غانس، وعلى قرل أبي بوسف رحمه الله. تقيل، وأجمعوا على أنه إذا أقر بقتل عند الفاضي أو بحد أنه يقضي عليه بذلك، سوله كان رب طال حاضراً أو عاليًا؛ لأن العبد في حو القصاص والحيفود بمهزلة الحرب فإنه يحور إقراره على نصمه بالقعد اصراء ولا بجوز إفرار الولي عليما وقد عرف هذه السالة في جعل الأبق

فإن حضر وب المال والفساد ب غائب فانه لا يقضى عليه بالقصاص سنة أولياء الفئيل ، سواه كال فيه قضن على رأس امال أو بم يكن عند أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله، إن كان فيه أيضل ملان المشارب شريك في العسناء فلاند من حضرته كما لاند من حصره وب المال، وإن لم يكن في العبد شركة، فالعبد في نده، فلايد من حضرت على قو نهما .

هذا كما قابوا في الشفيع إذا أفام البينة على شفعته بحصره المستري وعبية البائم، والدالو في بد البائع. فإنه لا تسمه بيئة المشتري حال غيلة الدائع، وإن لم يكن لشائع فيه معك ؛ لأنه إن ليريكن له قبه صلك فيه قيه يف فكذا هذا.

٥٠ ١٨٣ - وإن أفر العبد بالقصاص قضى عليه به، وإن كانا رب المال والمصارب عائين بخلاف ما لو اقبمت عليه البينة ﴿ لأنْ أَبِيهَ تَرَدُّيْهِ لَا وَمَقَاعِنِ ، وربَّا لا يهتدي العبيد إليها لجهله بالأحكام في الفالب، ورب المال والصارب يعرفان ذلك، فشرط حصر بهما الأن بهما حقًّا في العبد، فشرط حضر بهما حتى إن كان لهما طمن أو دفع أستفيرا ذلك، فأما الإثرار ما لا يره بالطور، ألا ترى أنه لو طمن فيه رب المال، وإنه لا بممم طمز وسالنال في الإقرار، فلا مدى لاشتراط حضرته، وإدا صح إقراره وقضى عليه بالقصاص، فام بقنص مدحنى حق أحدوثي النفس إذا قاما له ولباد عيما الأ يخبو ثلاثة أوجه إمال تعديد رب المال و عسارب العبد في إقراره بالفتل الوصنانة الهراره، فلا شيء تولي الناب أو صناف رب المال و تقله المصنوب فإن الشاكات في إذرار بالخزيد الفقأة الأذا إذرار العبد بالقصاص بأ ايامح من حيث إله عير منهم في يقوره الأنه لا يحوز البروحة بالحق القصر تولاه، فإذا غما أحدولي القديم، فاقتب بالاه صام العدد منها في إفراره خواز أنهم عبادته على فلك لينتجى معفى وقراراً الملاية الفلا لا جل ماه النهائية والارادة خواز أنهم عبادته على المنافية المنافلة لينتجى معفى وقراراً الملاية الفلا لا جل ماه النهائية الا ترى أن المستحى معد عمو أحدهما إد يعى وقراراً المائية الخطأ إفرار على المولى، فيد موجب الحفا على المرتى وإفرار المدن على المولى يقال إذا كرامه فولى في تلك، يحاف موالا الموقعة أحد قوليلي، الأنه على مولى يقال إذا كرامه فولى في تلك، يحاف موالا المتحق باغما أحد قوليلي، الأنه جمل متراً على عمدة الأل المستحى يقراره القصاص والمنافق باغما معى عبره وجالعدة والمولى المحد والمدافق والمدافق والمدافق والمدافق والمدافق المدافق على عبره لا يحول والمدافق المنافق عبره لا يحول والمدافق والمدافقة والمدافقة

جأب إذ صدق المساوب العبدا في قراره بالفتل، وكافره رب الذكر و فهدا على العبدال المهدا على العبدال المهدا على العبدال المهدال المهدالمهدال المهدالمهدالمهدال المهدال المهدالما

⁽١٤) هاؤليا في فياو و في ف . الا يجوز من وجه او من الأعمال الباحل.

الفدويتصف الدية؛ لأنامن زعم المصارب أنا العدد فتن وصار كله مشعولا باحتابة الإلا أنه للاطفا أحدمها فرع بصف العبدعي جناية وابعي النصم مشعولا بهاء وزهاكان كذلك كان يصف حيصة المضارب من الربح مشعولا بالحناية وتصفعه فارغُاء فيذالُ له: ادفع نصف حصيتك من الرمع وهو أمن العبد أو المله تجيف الدبة ، وأبهما اختار إما الدنير أو القداء ، يطبت الفيارية حتى إذا تصرف المضارب في العبدلا يصح تصرفه وأم إذا الجنار الدفع فالأنا احتجنا إلى تحقيق مالك الصارب في حصته من الربح الأن المدنوع بالكارية يجي أن يكون حصة الصارب لا غراء والا يدحقق مثك الفعارات في حصنه س الربح إلا بعد فيض ومداخال وأس حاله و صحيل رب المال فالعما الوأس المال مفتضي تُعتبينَ ملكه في الربح، وجعل الصبارب قابقيًا خصته أيضًا. متحقيت الفسيمة، والقدمه مقص الضاربة بخلاف ما إذا اقسمت الربع ، وتركا رأس المال في بدالمصارف، حبث بقبت المضاربة عالى حالها حتى بقد تصرف الضارب فيد. أعدُّ في بدء أرأس المال؛ لأن ملك الفسارب فيما قبص لا يتحفق ربحًا، بل موقوف بن أن يكونا رأس طال مني هذك منا أعند برأس مال وبين أن يكان ورمعً أنه وهنا احدة جنا إلى أنه يستحلق هنك النفساوب؛ لأبه ما لمو شعف ملك لا يحته دفعه، ومن فسرورة تحفق منكه في الربح أن يصار وبالذلال فالصا والمرافاتها فإداصار فابصا وأس ماله وليص غصارب حصته من الوسع ، تحلقت القسمة ، فاستضب الفسارية .

وكادلات إذ اختيار الفرداء؛ لأنه حصيل عن يلك لدفع، فيجمل كانه دفعه إلى المجنى عليه ثم الشراء منه؛ لأن المدديا خالية قدار مستحاناً المعجني عليه و توصير له بالمداء، وإذا مبار في النقدير عله دفعه تم اشتراه بنه كان انقداء والدفع سواء، فيهذا قال بأن المهارية تشقص اختيار الدفع أو العداد، وإذا بقيف القيارية أحذرت المان من العبيد فدر رأس منك و مصنته من الربح، وأحد المسارية بصف حصيته من الربح وهو الثمن والأن نصف حصنه من الربح ومو السين مناهر عن الجارة، أبداته المصارية

 ها اإذا مدارًه و المصارب و كافيه رم المثار، فأما إذا تصبه المصارب وحساقه رب الدل، فهذا على وجهين: إما أن الكور فيمة العبد مثل رأس اذال أو أفل بأذ كالا عيمة المد الفا أو أقل، أو كانت قيمة العبد أكثر من وأس المال بأن كانت قيمته ألفي درهم، قفي الوجه الأول صبح تصديق رم المال، وبغال له: ادم نصف العبد بالحالة أو العدد بتصف الدية؛ لأمالا شركة للمضارب في العبد، فيكون كله ملكًا لرب المال، ألا ثرى أنه لو أصفه نفذ عنه، فإن التعار لدفع بطلك المضاربة في النصف، وبقى في النصف، الأنه لو دفع الكل بض من الكل، لأنه لو دفع العبد دلدفع، فصدر فابعث لو أس الملل، فتبطل الممارية، ولو لم يدفع شيئًا في المضاربة على حالها، فإذ دفع الصف، ولم يدفع شيئًا في المضاربة على حالها، فإذ دفع الصف، ولم يدفع النصف، وبديت في النصف، وبديت في المدود.

1879 - وهذا بخلاف ما تو احتا القيارات دفع نصف حصته فإن الفيارات تبطئ في لكن الألما احتجازه في فيز حصة المعارب من حصة وجا ذال وغفيل ملكه في حصته حتى يكون المدموع الحياية حصته لا حصه وما المال، ولا ينحفق منك المصارب في حيثته من الربح إلا بعد أن بصير وجا لمال قاملًا لوأس المال، وإذا معاورات المالك فالملك قرأس المال وحصت من طربح، والمضارب فعض حصت من الربح، محفقت الاستعارات التفاقي المصاربة .

فاما إذا كانت قيمة العبد مثل رأس المان، فجميع العبد لوب المال، لا طبركة للمضارب أراء، وإذ لم يكن المضارب فيه شركة لو يحتج إلى القسمة، علم تطل الضاربة في التصف اثناني

وكذلك وذا احتيار رب المال القداء، و وهاى تصف العدد متصف الذية كان الحوات كذلك و لأن النصف صار له من جهة المدنى عليه بالقاداة، فيجعل كانه دفعه إليه، تستشراء منه، وهناك تنظل المصاربة في السيف، وتسقى في النصف، أكاتران الدفل حق المضارب سركى بين المعقوب الفداء و فكذا الله حق رب المال، وإذا بقي النصف الباني على المضاربة إذا تصرف المصارب فيه، وربح، وأراد أن يقسده، كم يأخذ رب المال رأس مال المضاربة فيه وربح، وأراد أن يقسده، كم يأخذ رب المال تصف وأس المال مأس المال من الباني و الأنه استهلك من مال المضاربة فدر حسسمانة و فصار مستوفياً فسعمانه، فحمل المناف وأن كان قبحة العد قلم من أنس المال خسسمانة، وإن كان قبحة العد المناف المناف وأس المال في حقو النصف مستوفياً فلاتسانة من رأس المال ويقى حقو من الباقي سيمانة عن رأس المال في ويقى حقو من الباقي سيمانة عن رأس المال ويقى حقو في منهمانة عن رأس المال ويقى حقو من الباقي سيمانة عن رأس المال ويقى حقو في منهمانة عن رأس المال ويقى حقو في منهمانة عن رأس المال ويقى حقو في منهمانة عن منهمانة عن رأس المال ويقى حقو في في منهمانة عن رأس المال ويقى حقو في المناف الم

ما بقي يكون ربحًا، فينتسمانه على ما شرطا.

وفى الوجه الثانى: يصدق رب المال على حصته؛ لأن للمضارب شرىة فى هذا العبد بقدر الرجه فرب المال من صدق العبد في إقراره حعل مقراً على نفسه وعلى المضارب، فصبح إفراره فى حصته، ولم يعبح فى حصة المضارب إذا كذبه المضارب فى دلك، وإذا عبح إفراره فى حصته بقال له: اداع تصف حصتك ومو ثلاثة أثمان العبد أو الفده متصف الذبة؛ لأنه يعقو الباني، ظهر نصف حصته عن الجنابة، وبقى نصفه منخولا يها، وذلك ثلاثة أثمان العبد، فيقال لرب الحال: إما أن تدفع ثلاثة أثمان العبد، فيقال لرب الحال: إما أن تدفع ثلاثة أثمانه أو تغليه بنصف الدبة، وأى ذلك ما اختبار بطلت المقبارية هنا؛ لأنا احتمانا المنافى تميز ملك رب المال من ملك المضارب فيها دفع، وذلك لا يكون إلا بعد قبض رأس الحال وحصته من الربح، فعمار قابضاً كلاهما، فتحقت القسمة الحكمية، فبطلت المضاربة كما لو وجدت من الربح، فعمار قابضاً كلاهما، فتحقت القسمة الحكمية، فبطلت المضاربة من المجنى عليه، فيكون الجواب في الدفع والفداء سواد.

۱۸۳۰۷ - قال محمد رحمه الله في الأصل البشا: رمن دنع ألفًا مضارة بالنصف، فاغترى ما معمد رحمه الله في الأصل البشارة بالنصف، فاغترى ما عداً بساوى ألفًا، فجنى عنده جنالة عطأ، فإنه لبس المصاربة أن يدفع ولا أن يفدى من مال المضاربة، وإن كان مع العبد المضارب مال أخر المضاربة لا لا فدليس المضارب شركة في العبد، قبل كان المشاول برأس المال، إنا له مجرد حتى البيع، فكان بمنزلة الوكيل ببيع العبد إذا جنى العبد عنده جناية البس له أن يدفعه، ولا أن بغده من عال الوكيل، فكذا هنا.

قرق بين هذا وبين العبد الأذون له، فإنه إذا اشترى صفاً فجنى عند جناية خطأ، كان للماذون له أن يدفع أو يفدى، وكما أنه لا ملك للمشارب في العبد الجاني إذا كانت قيمته مثل وأس الماله، إنما له مجرد حق التصرف، فكذا لا ملك للماذون له في العبد الجماني، إنما له مجرد حق المصرف، لم جوز للمأذون المدفع أو القداء، ولم يجوز للمضارب، وحق المضارب في التصرف أكد من حق الماذون على ما عرف.

والفرق أن الدفع والقداء تجارة من وجه وليس متجارة من وجه، أما ليس متجارة

⁽١٧) وفي الأصل: "فإذ كان مشغولا"

من وجه فلأن الفاياء أو الدفع بدل عن الدع، والدع ليس بمال من الجانبين، وهذه مبادلة مان ما ليمي عال، فمن هذا الوجه ليس متحارف وأما تَجارف وجه فريه بالدفع أو القداء يدفع مالا وبحصل مالاه لأنه إن دفع العبد حصل لنفسه الفقاء، فإنه مال. وإن فقتي حصل ليفسه الفداء وإله مانيه وكان بهدا الاعبار فبارة؛ لأنه بربل مالا ويحصل مالاء مكان اللقعم والفقداء تجارة من وجه وقيس يشجارة من وحمه ، والعمل بالشميري في حي المأذون والقضاوب متعدر بالرمهما من الناهي، ووجاوا بشبه التجارة في حق لمأذوه و وألخفوه بالبيع والشراءني حقهم وفي حرالتهاوب أخفوه بالكتابة لتي ليست محارة توفيراً على الشهين حظهما بقدر الإمكان. وإنما أظهرنا ضبه لتجارة في حل المأذون دول الصيارات فيسكننا العمل بالشهبين والأنامش أطهوه السجاوة في حق المضيارات، وإنه مأمور من كل وحه بمترلة الركيل حتى كاناله الرجوع بالعهدة على رب المال فالوكين يرجع بالعهده على المركل، وإذا حص عليه موعًا لابتعدى إلى موع أخر ظالوكيل.

۱۸۴۰۸ مورد اشتري فريب رب المال، لا يسلح على الضاربة؛ لأنه مأمور بشراء ما يحكم بهمه ، يلزمنا إظهار شبه الشجارة في المأذه للعظرين الأولى؛ لأن اللهوال منصرف ليعيمه كالخراء وليس بوكيل مراحهة الوالي حتى لايرجم بأههدة عليه اوردا خص عليه بوعًا ممار مأذونًا في الأبواع كالها؛ لانه يتصرف للفسه بحكم فك الحجر كمه معا، العنل، ويلد لايتجزأ

٩٠ ١٨٣ - ولو الشيشري قرب المولي صبح، وعشق على الولي، وإذه ؟ اللحالة في السجارة أتوى من حال الفعارب" مني أظهرنا شمه التجارة في حق المضارب، يلومنا رظهار هذا الشبه في حل اللاذوان، والم بعشروه تجارة من حل المضاوات، والحفود بالكتابه فرحفه

ونظير هذا ما قال . في الصلح عن القصاص بصح من المأد، فإه إذا عن عبد من كسب المأذول وجلا عمداً حتى وجب القصاص على العبد، فصافح المولى المأذرك عن القصاص بعيم، ولا يتبع هذ من الضارب؛ لأنا في الصبح عن القصاص إحياء لمعبده وكانا بمنزلة المقفة من هذا الوجه، لكنه مبادلة من وحه والأمه ببطل مالا لإسخاط

⁽۲) ھېدىل طارېدىنى سامە اللائون .

القصاص، وكان معاوضة من هذا الوجه، والعمل بالشميون في حتى المضارب والمأذون، متعفو ؛ لما بين الأمرين من التنافي واعتبروه إحياء، وألحفوه بالنفضة في حق المأذون، واعتبروه مبادة مي حق المضارب، فقم بجوزوه مه ؛ لأنه مبادئة مال بما يبس بمال توفيراً على الأمرين حظهما بقعر الإمكان، وكذا هذا.

۱ ۱۸۳۱-فرق بين هذا، وبيتما إذ اشتوى عبدًا فيسته آلف ورأس مال الخدارية ألف، فاستهلك هذا العبد مال إنسان كان للمصارب أن يميع هذا العبد، ويقضى دين صدحب الملل، وإن شاء فضى ديته من مال المضاربة، فإدا جنى هذا العبد جاية لم يكن له أن يدفع، ولا أن يقديه من مال المضاربة.

والفرق بيتهما أنا صمان استبلاك ضمان تجازة من كل وجعه لأنه بفيد اللك في المقسمون، والمفسمون مثال، فكان مساطة مال قال، وما كان تحارة من كل وجه، فإنه يملكه المضارب هلي رب المال كالبيع وانشرامه فأما الدفع فضمان جناية، فكان نجارة من وجه، وليس يتجارة من وجه، ولا يملكه للصارب على مابينا، فإن قداه المصارب لا من مال المضاربة ، بل من مال نفسه ، كان جائزاً ، وكان متطوعًا فيما فدي لا يرجع به في مال المضاربة، أما كونه جائرًا فلأنه لو فداه أحنبي من ماله جاز؛ لأنه فيصل مقا وحب على غيره من ماله، وإن لم يكن للأجني في العبد الجاني حرَّ ما، فلأن يصعر المناه من المُصَارِبِ مِن مَالُهُ ، وله حقَّ في العبد الجائم ، وهو حقَّ النصر ف إنَّ ليم يكن له ملك أو لن وأحرىء وأماكونه منطوعا فيعا فلتى فلأثه قضى حفا وحب على زب المالء وعوعير مضطراً في ذلك، ولا محين ملكه، فبكون متطوعًا فيسافلن كالأجبي، وإنما فلنا: إنه غبر مضطرًا، وقالك لأن المضارب متى أقيام البيئة على أنه مضارب، فإنه لا يطالب بالدفع ولا بالفداء، والمصطرَّ في الشيء الجيور عليه ولا محيى ملك، وذلك لأن المضارب في حَيْرَ أَسِ الذَّن لِيسِ عِاللَّكِ لا حقيقة ولا حكمًا والما حقيقة فين إنسكال و وأما حكمًا ولأن ماله من حق التصد ف في هذا العبد، وإن كان حقًّا لازمًا إلا أنه لا يضمن بالإنلاف حتى إفارات المال أو أعنق هدا العدد أو قتلت لا يضمن للمضاوب شيئًا حتى يعطى لهذا الحق حكم الملك، وإذا لم يكن مضعرًا فيما فدى ولا محبيًا ملكه؛ لأمه نيس عالك حضفة كان منبرعًا فيما فدي بحلاف الرئين إذا فدي حصة الأمانة والراهن غانب، فإنه لا يكون متبرعًا عند أبي حنيفة رحمه الله حتى كان له أن يرجع ما قدي على وب المال، وإن لم

يكن مضطرًا فيد، فإنه لو أقام البيئة على أنه مرتبن فضل، فإنه لا يطالب بحصة الأمانة ؛ الأنه إن لم يكن مضطراً فيه فإنه صحير ملكه؛ لأنَّ الرُّنين في حصة الأمانة إن لم يكن مالكًا حقيقة ، فإنه مالك حكياً بن حيث إنه ماله من حق الجنس في حصة الأمانة بضمن بالإثلاف حتى لو أعنفه الراهن أو جني عليه ، والنين مؤجل فإنه يضمن جميم فيمنه للمرنين لا قدر المصمون، كسائو كان ملكًا للمرتين، فكان الرتين في حصة الأمالة مالكًا من وجه، فاعتبره أبو حنيفة رحمه الله مالكًا حالة الغيبة، والمالك فيما يصلح ملكه لا يو محف بالتبرع.

وإن لم يكن مجبرًا على ذلك؛ لأنه محيى سلكه، وكان كالمبر للرحن إنا قضي دين الرتين، الإيكون منبوعًا، وإن لم يكن مجبرًا عليه؛ الأند محيي ملكه، فكذا هذا، وحالة المفرة" تلحقه بالمودع، وجعله متبرعًا، فهذا هو الفرق لأبي حنيفة رحمه الله بين المضارب والمرتبن حالة الغيمة، وإن قداء المضارب من ماله بقي العبد على المضاربة، كما ل فداه أحند .

١٨٣١٦ - وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد، فانحتار الغداد، فإنه تبطل المصاربة ١ لأنه مني كان شريكًا في العبد، فالقداء إنما حصل بمن يملك الدفع، فإنه كان يلك دنم نصبيه لكونه مالكًا، والفداء مني حصل ممن يبنك الدنم يكن أن يجعل في التقدير كأنه ملكه من المدفوع إليه ثم اشتراه منه.

١٨٣١٢ - ولو دفعه تم اشتراه منه بطلت المضاربة، مكفًا هذا، فأما ههنا فالقداء حصل عن لا يملك الدفع، فيلا يمكننا أن نجيعل كأنه دفع، ثم اشترى، إذهر لا يملك الدفع، وإذا لم يمكن أن بجعل كذلك كان قداءه، وقداء الأجنبي سواء.

وإن باعه بربح أو بوضيعة لم يكن له أن يأخذ ما قدى به العبد من ذلك؛ لأنه صار منطوعًا كالأجني، ولو كان رب المال حاضرًا، والمضارب حاضرًا، يقال لرب المال: ادفعه أو افده؛ لأن الملك في جميع العبد لرب المال، فيكون المخاطب حر باللغم أو الفداء ، فإذا اختار أحدهما استفصت المصارية ، إن اختار الدفع فلأنه أستبلك وأس المال بالدقع، وكنان ربحًا عنزلة ما لو أعتف، وإن فدي، فلما فبت أنه بجعل كنائه دفع ثم

⁽١) مكذا في الأصل، وفي م: حالة القضرة "، وبي ط: "حالة الحضرة".

التبريء وتواهدهما فماشتره الطفيت الضاربة وكذا هذاء

فيان أرابي ب ميل وفعيد، فضل الصيارت أن أعديه حيتي والتي عالى الضائرية ، وأسعه حتى أربح فيمي ليسي لوسه المال اقلعه والأمه متحنك قبي الدفعرة لأبه مني دفه ينزونه والعبد عن مدكه وينطن على قادرارب حق الديم، ومنى فقاه مضارب لا يزون العبد عن ميك رب المال، ولا يرجم الفسارب عا مدي عليه، فكان في العد ، في الفضارت عم لرب المان، وفي الدفع ضوراء ومن الحند، الضور على النعم كان منحنت قلا بالنقت إلى تعنده وكان بمنزلة الراهن بقا الحدر الدفع والمرتس قال. أما أقدى حتى لا ينطن حتى، لا للتمنية بألى قول الراهن والأنه متعمت فيمه يحدار الصراة حلي المتعدة وفكه العالمة

١٨٣١٣ هذا رفا كان الفصارات حافسوك أما إذ كان قائل لم يكن فراب المال أن يدفي، إلى له أن يُعدي، وإذا لو يكل له الدور حال غيبه المضارب؛ لأو للعضارب حفًا مستحقا مي مداء وهو حي البيع بحث لا يملك رب المان الإيطال عاليه، وأو خضر . مَا يعقن القدادين بالدحن ينفي العبدحلي للصارية وصة لويجنسما لايدهم العبدو وتشاد بمؤلة منالو أراه الراهن للافع والوتهن فمالب بيس له دبك دالله بالمواتون في الترمون حفاء فكفاحفاء

افإن قيل. أي فالناه في حجر رب الذل عن الدفع حال فبية مضارب مني كان له الصفاءة وهذا لأندمني فداورت لبازيه وتنفصل الصارية كبمانو هالالمضارب هاضوأ و فقد من قابله مسقض بلضارية ، ما جنعن في النقطير كأنه دفعه أبو الحداث وإذا كان حقّه ينتفض والعداء، وقد حمل له العماء حال فيبته، فلا معني للحجر عن الدفع.

قلتا احق المصارب لا معقل بالقلاء مني فعاه رب النال حال عبده ٢ وهناك لأن القدار ورزاة الدفور أبها للشراء بعد دبك متى مصبل من غالث من حيث إن الدفع كاك مستحفاه والمستحارك لزائل عراميكهم ولهدا لاعجب فبه الزكاف وببذا الاعتمار كأته علام تم اشتري، ومن مستولة الملك في العبد قبل لتسميم لوينت للمحتى عبيه بيلا لاعتبار لايكون بالفأب تم مشتريًا من جهتم بل يكون معهرًا العبدعن الحدية كما لو فداد أحتميء وإن كان في الهداء كاز الأموين عقوره وافعاء نم مشتوباً من جهة اللحقي عليا بعد الدفع مني كالاللطارب حاصركم واعتبره مسهراً للعبد عن الخناية كما يوجات م المستحد المصارب عالم موقيراً على الأمرين حظهما بقدر الإمكان، وهما كما أو المتحدد الإمكان، وهما كما أو المتحدد الدفع والدداد أو الوقائي حتى المأذون، والهودة برائد الوقعي حتى المسارب؛ الأن فيه كلا الأمرين توفيرًا على الشهير، حظهما بقدر الإمكان، فكذا عند.

وإذا كان حقُّ للصاوب لا ينظل بالصاء حال شبكه. كان حجر وب الذل عن الدفع مراعية حقَّ مضارب مليمًا، فحجر الدفع درن القدام.

١٨٣١٥ - قال محمد في الأصل أروس دفع إلى غيره ألفًا مضاربه، فاشتري بها وياع وزبح ، ثم اتسترى بمعصها عبماً يساوي ألقًا ، فقنه رجل عمدًا ، هل بجب الفصاص؟ هذه السألة لاتخفر من ثلاثة أوجه الإما أن تكون فيمة الديد منل وأس المال مأن كان رأس المال أملًا. و قسمة الحمد أنف، إلا أن في يند المصارب مالا احر سوى العبد من مال المضارمة أو كان فيمه العبد أكثر من رأم راطل بأناك لا فيمته ألفي درهم، وكان وأس مال المصاربة ألف درهم، أو كان قيمته مثل رأس المال ألف درهم، عين كان قيمة العبد عن رأس الذاب والهريكن في بدائك مرب شيء احر من ماله انتضارية ، ففي الوجه الأول لا ينحب الفصاص لانسب من له القصاص، وإله ينم وحوم القصاص، وهذا الأن جهالة الفضي له تمنع لقصاء بطال، وإن كالدالمال عايثيت بالشمهات، فلأن يمم القضاء بالقصاص، وإنه بداري مثنابهات أولى، وإنها فلنا: إنه انتبه من له الفصاص، وذلك لأدرب مال باستيفاه القصاص لايصير مستوفيا راس ماله والأنا القصاص ليس بمال، والهد قلنا إن شاهدي لعمو إداوجها، لم يشمه شيئًا، ولهد فلنا، إن مو حرام إسبالًا عمدًا، فأبرأ الحارج عن الحراجة وما محدث منها، صح الإمران واعتمر من جميع الذال، ومركان مالا لاعادبر من التلث، ولم تصح الرصيبة فيه للصائل، وإذا لديكن القلماص مالاه لم يحز أن يعابر رجانتال مستوفيًا رأس ماله ماستفاء القصاص، وإدا المربصر مستوقبًا والن ساله باستيفاه القصاص، كافاله أن يستوفي وأس سله عافي يد اللعب ويسابعها مستيفات الشعباص ، فإن بقي ما في بدا الفيارب قس استيها ورأس امات منه، قان الحَقَّ كله والقصاص لوب للنان، ولا يدري أنَّ النَّافي القصاص لهما أم لوب المال على الاتمواد، فأشده من فه الذهاء الله حال لهما وهي حال مرب اسمال على الالفراده فسأبجب الفصاص

فإن فيل إذا اجتمعا بحد الديسونيا، لأن التي لا بعدوهما، فعد إلى يكتبدا الاستيف مالة الاجتماع إذا وجد القصاص وقت وجويد فيانه من له القصاص وقت وجويد فيانه في حال الهمت، وفي أخرى ارب المان لا عسر، ولا يادوى من أحد الا يعدو عمل وهذا الاحتماع وإن كان الحي لا بعدوهما، وهذا كما فالوافي الكابب إذا فائل عملاً عن وعيام ، مترك الذاتو البشمع الولى والالان ، وأراد أن ينتصل الم يكن الهد ذكك ، وإذاك الخل لا تعدوهما الالانالانساس لم يحب تحهالة من له المناسس لم يحب تحهالة من له المناسس لم يحب تحهالة

وفي الوجه التابي . لا يحب الفصاص أمنياً لتبغير الفضاء من وذلك لان الغضاء من وذلك لان الغضاء ما لتبغير الفضاء من وذلك لان الغضاء ما تتبعير المال حق المسارب في الرجع والاتراق الدوب المال حق المسارب في الرجع والإتراق الدوب المال حق المضاوب وقعام المبدية المداونة المداكلة والمبارك للمداور المشاور المبدور المبدور المشاور المسارك المداور المسارك المداور المسارك المداور المسارك المداور المسارك المداور المسارك المداورة والمسارك المبدورة والمسارك المنافقة المبارك المداورة المبارك المبارك المبدورة المبارك المبارك المبدورة المبارك المبارك

۱۸۳۱۵ فرق بن هذا وبيندا له اعتقا هدا انجيد بعاء فإنه يصح باعثاق كل واحد منهما في حصنه، وإنه كناء في ذلك تحصيل حصه للضارب من الراح فين وصول رأس المثال بني رد. المال

فيّنا . لا من فيه عصيل حصة المصارب من الربح مع وصول وأس المان إلى رب المال من حيث الحكم والأن المنن المنها، حكسًا والاثراق أن المنسري لو أستر المنترى قبل القراس، فينه وصها فايضًا بالمنق! فيضا حكمًا، فمن حكم النفاد بعناف قبل واحد مهمة في حصيته ، كان في فلك أحصيل حصة المصارب من الربح مع وصول وأس المان إلى ومدالمان، ومان جائز فأم فالقصاص لا يصير والدالما والمستوفرة وأن وأس ماله والالد

٢٠ ولى الأصل: بالشفل ، وفي ف الله يصبر قبط كابا للعن ولاك

فيس عال، فيمتي قصينا لهما بالقصاص أدى إلى تحصيل حصة المماثرية من الرمع قبل وصول رأس الماليه وهذا لابجوز

و في الوجه الثالث: يجب القصاص لرب الماله؛ لأنَّ الحق له في القصاص باعتمار الخال والذان جميعًا. باعتبار الحال؛ لأنه لا شركة للمضارب في العدد للحال، ألا ترى أنه لو أعتمه الفهارب، لم ينفذ إعتاقه، وباعتبار الأل لا شبت للمضارب فيه شركة؟ لأنه ليس في بد المفسوب منال أحر حتى بمشوفي والمال وأس ماله ، فيظهر الرابع الخبين مي المَالُ أَنَّ المُصَارِبِ كَانَ مَسْ مِكَا فِي القصاصِ وَ وَكَانَ مِنَ لَهُ القَصَاصِ مَعَلُومًا هيما ماعتسار الحال والمأل جميعًا، فوجب القصاص لرب المال، بحلاف الوجه الأول؛ لأنَّا الحوَّانِ كان فرب المال دعندر الخال، فباعتمار المال مني السوافي رأس ماله الما في بد المضارب، إن سلم فالحق نهسا على ما سيق بيانه وتقريره، وإذا وحب القصدص ترب المال في هذا الوجع، عرج العند عن المضاربة؛ الأنه دات من غير خلف يصمح للمصاربة، وكان محرلة ما لو مات العبد عرج عن الصارية ، فكذ هذ .

١٩ ٣٨٣ - فون ما نام رب المال الفائل على ألف درهم، جاز الصمح، وكالت قرب الذل من رأس ماله ، أما الصمح جائز وإن صاحه على أقل من فيمة الفصاص وذلك لأن الولى لو واع هذا العبيد بألف لو كان حداء أو بأقل من الأنف كان حائزًا؛ لأنه لا سركة فيه للمصارب، فكذا إذا صالح على الأعمار أقل، وأما الأخذم أس ماله فلأن الألف مدل العدد، فكان يحزَّنهُ ما لو باعه بأنف حال حياته، وأخذ الألف، وهناك بأحده يرأس مالك فكفا هذار

وإن مسالحه على أنفي، المشوقي رب المال من ذلك رأس ماله، وما بغي يكون ويحا بينهما على ما تشتر طاه لأن الأنفين بدل العبدة فكان عنزلة مذلو باعد بأنفي هرهم حال حياته، ولو بهم العبد بألفي هرهو، بأخدوب المال ألف درهم رأس ماله، والألف الأخرى تكون ويحاسبهما على ما اشترطاه فكدا هداء

عبان قبيل أستم حكمتم يخروح العبد من الفيارية لما قضيتم بوجوب القصاص لرب المان. وإذا عرج المند من العسارية يجب أن تكون ألفًا درجم كلها برب المال، كما نو فسنده المصاومة، نهريخ وب المال لعبد بألف درهم، وهناك بكون جميع الألفين لرب بالأولى فكشاهشا قلنا. المضاربة لم تنفسخ مقصودًا، فإنهما ثم بفسخاها، وإنما انفسخت حكمًا لقرات المحلء فإنه فات جميع مال المضاربة، والم يخلف بدلا يصلح للمضاربة، فإذا القلب مالا بالصالع فيار العبد فائتا بخلف بصلح للمضاربة وفعادت المفتارية.

مذا كيما لو فالوا: إن العبد الرهون إذا آبق، أو كان شاه فيمانت. منقط الدين لفوات الرهن بلا حلف، قلو عاد العبد من الإباق، أو دبغ الجلد، قاته بعود المدين؟ لأف السقوط ما كان بالإيراء منصودًا، زغا كان لفوات الرمن بغير حلف، فإذا جيئ بعد ذلك عاد الدين، فكذا هذا، وكسا قالوا في الحراة فتل عمداً، فاقتص الورثة من قائله، لم يكن للغرما، فيه حق. ولو صالحوا القائل على ماله، يثبت حن العرما، فيه حتى يحب على الورثة أن يقضوا ديسم من بدل الصلح، فكذلك هذا

الفصل لثلاثون في المتفرفات

۱۸۳۱۷ - ومن ديم إلى أخير أنت درهم منصدرية على آذينيش ي يه القياف ويتعليها أن يتناها ويتعليها المناها ويتعليها المناهاء الأفاعي المنسانية معيى الشركة وسعى الإساراي وأي دلك به الهيئة المنكن تحويرها على هذه الأعمالية وهذا بملاف مال ديم إليه ألف درهم على أدريختص أو يحتش على أد ما روق الله من شهر ويتهد تصفات والاحتمالية من الاحتمالية أن عليها الاحتمالية أن الإجارة ملى الاحتمالية أن الله المناها أن الشركة فيهدها

۱۸۳۱۸ - وفي انوالو بشير اعن أبن بوسعيه اجمعه الله: رحل منده ألف درهم مصاربة، مقال لرب الناب أفرضها فقعل وهي قالمة بعيما، تم المنزي بها، قالم، إما قصها الضارب للده من لنه أم صناوقه أو كيسه أو صرفها في حوالح نقسه، فهي فرص عليه

۱۹۳۱۹ وهي مواد الن سماعية عن أن يو مفدر حمدالله إذا تصرف الفعارب في الفعارية، ورجع مثل بأس المال، فقال له رب المال، الفع إلى أرأس المال، وما يقي، فهو الله، فهذا لا يجوز إذا قال نفاي فالم يوبده الأنه فية مجهولة، وإدا قال مستهلاً ، وله جالر الأيم إذا فال مستهلكاً قات إلا أما عبد، وله جالر

 ۱۸۳۲ - وسر دفع إلى شهره العدورهم دشيارية، وقال: هذه مصابيه شداله شهراء فإذا مضى الشهراء فهر فرص وقهر كذلك، فردًا مضى الشهراء وطي ماده ورف، كانت فرصاء، معى دا فصهاء وإن كان درضًا أم يكن فرصًا حتى بيبعه، فيصير ورفًا، فيكرن قرضًا عدم.

١٩٣٢٠ - وهي الوادر ابن وستما عن محمد رحمه الفار وحل دهم إلى احر ألف

هرهم مصاربة بالتصف ، فأقرضها الصارب من رجل ، ثم قبضها ، وعمل فيها وربح ، قال: إذا رحمت الدرامم تلك مينيات ، حمد ، على الضاربة ، وإن أحد ، دالها الم مكن على الضاربة .

۱۹۳۲۹ قال محمد رحمه في الأصل ؛ إذا دفع الرجل إلى رجل أعد مرهم مصاربة، وأمره الابعس فرأية في ذات، فاشترى الصارف بالألف الصاوية عملًا يساوي خسسته، وقبص السف، ونقد الشهر، فيها العراء ولزم النسارات؛ لأن رب المثل و كله بالشراء، والوكيل بالشراء إذا الشترى عا الابتغاين الناس في منك، مصير محالفًا، وبدرمه المتراء عندهم، محلات ألوكيل دليم المطلق عند أي حقيقة رحمه الانتفاقي.

قايان قبل. أنسى أن رب المان قبال له ، اعماع صنة برأطك فللنا: اعتمل فينه برأطك ينصر فبارلي ما هو تجارة والحجاباة الفناحشة عبرانة الهينة، ويقو نم احمال برؤباء لا إطاء الهينة ، وإنما إعلان به دفع المال مضاوبة ولف كذه والخلطة له إطاله وأنساه ذلك").

روى خسس عن أبي حبيعة وحمه الله أنه إذا كانت الضارية دنانيو ، وأودحها الضارات عند صيراني ، مخلطه العبيراني عالم بعير أمواء أنم الشتري المضارات متاعاً بمثانيو ، فإنه منا المن

المستلاف المستلاف المراجعة المعلى عن أبي يوسف وحسبه أقدا رجل دمع إلى راحل أله والمراجعة المراجعة المستلاف وهي طابورة أنم التما بيدة أن ذال إلكوب رأس الله قيمة المطربة بطيرستان يوم مختصفان، وعن أبي يوسف وحده الله أيضاً: وحل دفع إلى رجل الله عنداً، وقد مساربة باللسف، فاشترى المسارد، بالأنف عنداً، وقد من العاد، وقم بنقط الأنها، وما معالم المعادب بي سات العند من ماع العيد مرافعة أن المفسارت، وذلك وصاعت الألوف الثلاث في المن محمل هني وسائل القي دفعه إلى المفسارت، وذلك الألف، تم ما نقى ياكون طليست و وكذلك ما قل من ذلك أو أكدو، وإن كان الشاري بالأعب عبداً، وقبض العبد، وقبع يدفع الدار، وباع العبد بعد ذلك بخسستانة وقبض الذار، وسائل العبد على وسائلة بالمستلالة وقبض الذار، وسائلة عليما تعلياً العبد، في بداء، فيضياع النال كله، فين على وسائلة بالعبد ألف ورهم، والمستلالة عليما تعلياً المنالة .

١٠) حكة التي طء وكان في الأصل ولت ... و. فالطه بدعا أنساء ذلك .

وقال محمد وحبه الله : في السائة الأولى يرجع المسارب على رساطان بالفين وسمسمانة ، فيدفع منها ألف إلى الأول، ويعزم من عنده خمسمانة مقد رويحه ، فيضيفها إلى ما يقي ، فيدفع دلك كله إلى انشاى ، وقماس قول محمد وحمه الله هي المسألة التالية : إن المسارب وجع على رساطان بجميع الحاون ، وهما أحد وخمسمانة ، فيودى إلى الأول أنفا وإلى النالي خمسمانة ، ولا يغزم المتدارب شيئاً من عنده؟ لأنه لا ورح له .

18774 وفي الوادر بشراعي أبي يوسم رحمه الله الرحل دفع إلى رجل الله الدول الله إلى رجل الله الدول المستوى بها وبالف درهم المسارية بالتصف مشترى بها وبالف المن عدد مشاها و أنه وتحمل برأية والمهاجلط المائن وأنم أراد أن يبيع حصله أو حصة المفسارية خاصفه البيل له ذلك من فيل أن المسركة وقمت في السيع ، وزدا وقمت في البيع على أن يبيعا ويشتريا، لم يكن تو حد منهما أن يخص نصره .

وفي الوادر ابن سلماعة عن أبي يوسف رحسه الله: وجل دفع إلى وجل ألف درهم مضاولة بالسلف فالشترى المضارف بها ، وياع وربع حتى صار ثلاثة آلاف درهم ، ثم السرى بشلالة ألاف ثلاثة أعدد فهمة كل واحد منهم ألف ، وثم بنشد الشمن "" حتى ضاع ، كان عرم ذلك هلى رب المال من في إن هنتل المصارب لم يكن يحوز الى شيء منهم ، وبكون وأس المال أربعة الاف درهم .

و تو آن و ب المال الشاترى عسلاً بألف و فاشاته في حده المفساوب بألف في يلايه من المفسوية ، وليس في يلايه غييرها و فيفساحت قسل أن يستنده وب الخال، فيلا غوم على المتساود ، ويأخذ العبد بغير شرى ، فيكون المال على المساولة ، ووأس الحال فيه ألفان

۱۸۳۲۵ - ولى الله تني الرحل دفع إلى رحل ألف درهم صف ربة دالتصف . خالت ترى المفارس بداعيداً يساوى ألني توهم، فنهده رب المال أنابيع إلا بالنفد، وقال الفعارب البهم بالنسبة ، أو قال: أبيع حصتى، وهو الرمع بالنسبة، فلس له أنابيع إلا بالنفد؛ لأنارب المال لم يستوف وأس والمو للا يكون بسطارت أن يختار لنفسه، وربع المنديعمل فيه ما أحب ، فإناباع المفارس ثلاثة أرباه، بالتعدد المريكل له أنابيع

⁽١) وفي ظاوف وم. الثال

الربع بالتسبيشة حتى يقبض ثمن القلاتة الأرباع ، ويوقى من ذلك رب المال وأمر صافه وربحه ، ثم بيع بمد دلك الربح إن أحب بالنسبلة

هشام مسعد أيا يوسف رحمه الله قال. ليس للمضارب أنا يشترى على فصاربة إلا بألمين منها حتى إنه فا اع مناع المضارخ، ثم اشترى على ذلك الدين على الضارف لم يعز على المصاربة ، وإن اشترى غلامًا، فو حدم حراً فسس ، قال: ومسعد محمداً وحدمه الله يقول: إذا أدن المصارب المعلوث من المساوبة في الشحارة في الل الذي من المصاربة بعينه ليشترى به وبيع ، فهن جعاز ، وقيس على حدًا المعلوك عهدة شيء عامل ه وإنما المهدة على المضارب ، وهذا بمثر له رجل عال فسلوك عيده الشتر بي بهذه المراهم كذا ، أو قال: مم ، فقعل كانت العهدة على الأمر .

1977 - وفي الواد الن ساماعة ، عن أبي بوسف و مسه ته : المصارف إذ اشترى بألف للصاربة متاعاً وقصه ، ولم يقد الألف حتى هلكب . فأمرأه الناتج هنه . لم يكن للمضاوب أن يوجع على رب المال شيء ، والمتاع على المضاربة .

14774 - وفي المنتقى ، وحل ديم إلى ؛ جل أعد در مم مضيرة بالشعف ، دنت إلى بها مناعاً وقيضه ، ولم ينقد الألف ، قد باع الناع بالنون ، وقيص الألفول ، ولم ينفع الناع ، لم يكي له أن نستري على القصارية شدناً من دلك ، فإن دمع الناع استرى ، وب دفع بالأنجن على الصدرية من قبل أنه برئ عن الديل جل دمع امناع إلى النسترى ، وب دفع الناع ، تم النادي با لألفان ، تم هلكت النلاتة ألاب حميمًا ، وجع المصارب على رب الذل بألفين و المستدالة ، وعرم الصارب من عنده حمسمالة ، وبكون وأس مال المصارب الديل وخمسمانه ، وهذ قول محمد وحمد اله .

14774 رفي ألوافر إيراهيم أأين رستم عن محمد رحمه أنه إلذا كان وأس حال الفهارية الفادرهم، فاشترى لفسارات عالله فيار طلامًا، وقييمة الدناسر السا درهم، فند يدفع حتى بلغت قييمة الدنائير ألقين، فالمصارب بتسرى بألبين محمسين دينارًا، ويرجع على رسالك بخمسين فيتبرًا، ويكون رأس لنك ألف فوهم وخمسين دينارًا، الم ۱۸۳۱۹ - بشرين غناب عن أبي يوسف رحمهم الله: رجلان دهما إلى رجل ألفه هرهم مصاربه بالنصف، ومهاه عن الشركة، هاشق الكيس الدي فيه الدواهم، والشركة بيمهما بدراهم المصارب من عبر عمل، فأنه أن بشارى باللك، ولا ضمان عليه، والشركة بيمهما نابته واليس له أن يخص بفسه بيم شيء من ذلك الشاع، ولا يتشرى بشمه شيد الشار دون صاحبه، وذكل لو كان في أن بشتري بللل شيد الشارى مما المحمارية من عامالك درهم، واسترى ثم عدها من الاس. تم السترى للفسه مناها بالمد دوهم، وتعدها من المشراء كنه، مهى شركة تحاره، فإن بين الشراء، فلا شركة بنهساء الصاربة على حالها المشراء كنه مهى شركة تحاره، فإن بين الشراء، فلا شركة بنهساء الصاربة على حالها والمال عني حاله

۱۸۳۴ - وفي توافر ابن سماعة أعن أبي برسف رحمهم الته رحل وفع ألف درهم مصارية بالنصف، وطهر أبن الشيرب بها حاريم، وباعها من وب المال بألف درم، ته إن المضارب الشيرام معه بأهل درهم، ته إن المضارب الشيرام منه بأهل درهم وسالة ، فيا جارية على المضاربة ، ولا يكن هذا نظمًا للمصاربة و وضعصارية فيه مائة خاصة ، وإنا كانت له مائة حاصة ، الأنه الشيرى حارية بألفي الشيرى حارية بألفي درهم، هاشيرى حارية بألفي درهم ومائة ، فل منه مائة ، والميقة على المضاربة .

۱۹۳۳۱ - ومن دهم إلى غيره ألف درهم مضاربة بالصف. فاستوى بها جدرية قيمتها ألف، رقيضها ولم يعد النمن حتى اشترى بالألف التي هي بدر جارية أخرى على المصاربة ، وقدان أبيع مجارية وأنف النمن، نبايه بصيير مشتريًا الخارية لنفسه لا للمفعارية ، لأنه الشترى الخارية المدنداورة الدوراهم بعد ما يعي در هم المفطرية ديث، ويصير مشريًا نصب حتى لا يصير مستدينًا على المضاربة بعير إذن رب الالى.

وزعه قللنا: بعد ما على دراهم الفساوية لأن دواهسها كنائب ألفك. وقد صناوب مناجوية البين الخادمات والشغرال بالدين كالرائل عن الديون حكمًا حيث لا يحيد فيه الركاف ولا كرم به الصدفة كأنه ليس في يده

ا فإذا قيل: «تضارب إشا لا يجورانه أن يستدين على الضاربة؛ لأنه مني استدان

افكارهي والخبرية

عيب يحتاج إلى أن يوضع بماشتهان على رب المائه، والمربر ص رب المال بدلك و وهها حتى استشانا حتى المفساوية لا تحشاج إلى أنابر حم على رب المالية لأنه يديم الحدود. فيوفي شيل بخارية من الخادم.

قالمان قد مكنس الخادم الحيث لا تشترى، فسنى حال شراءه بالما ية فنى راب مال يحتاج إلى أن يراجع على راب المال بنامن الجارية وراب المال لم يرض الفائد ، وإن كنان حشالة الرجوع على راب مال بما لم يراني به مالحاً من حوار الشراء على الفائرة، مكفة موهم الرجوع على راب الذل تما تو براض به تكون مائماً من حوار الشراء على الصارة

و لو الله بي بالجنارية التي قيض حيوية أخرى لالأولك حالزًا، وقالت المفيارية . لأنه الشرى النيفيارية معي مال الصارية حقيقة وحكمًا، فعيم مشربًا للمضارية .

۱۹۳۳ مند و بن الولد، عن أن يوسف وحسده الله ارجم فقع إلى رجل ألف فرهم مشدرية و فشترى بها عبداً و فقال له رب الآل ، قدا اللي وقد الشدرية عال السارية و فلا يلزمن و كذبه الأضارية و فالقول فوق الشارية ، ويعتق العبد ، وينبت سبه من وب الآل نقراره حتى لا يكول ثرب الله تضييف ولو قال كل واحد سهما : هو إلى ، وليس في فيضه فضل ، فإنه يعتق من ما أن رب المال ، وينبت سبه ، ولا يقبل فول وب الذل على مضيع الفشارات ، ولو كان في قدمه فقبل على ، أمر المال ، كان المشارب صابيًا للمدال وهو بنه

ورة اشترى المضارب إمه وهو معروف ، ولا قصل ف، ثم صار فيه فعس على وأمر الله عنق ، ويصمن المصاوب لرب الله وأمن مله واعمته من الربع إلى كام غنياً!" في قول أبي يومعه وحمه الله ، قال أبو الفصل وحمه لك عدد حلاف جواب الأص

۱۸۳۳۳ - دفع إلى رحل الصادرهم مصاربة. فاشترى بها حاربة نساوى أنشا أو أكثره ثم إلا رب الذل وطنها، فقم تعلق فعده مهر مثنها، ويكون مى الفدائية من قبل ما هيها من الشيركة، وإن كان فيها ربح، قبل أبو المصلق رحمه الله الحد قبل قدم لأبي والمدارجية الله

٨٨٣٣٤ بدارين أواي 4عن أبي يوالف وحاساة لله المنشوي المفسارب ممال

⁽¹⁾وفي الأصل أعطان

المصاربة جارية، وفيها فضل على رأس المان، فم إن الصارب استولدها وأبه استحقب، فأخذت عقوهاء وقيمة والمنفاء أجهوج المضاوب على الباشع بفيمة الولاة لأندما شتراه المسمد ولهم يقره الباتعي

١٨٢٣٥ - وإنه أفر المصلة ب لمن لا تقبل ضهاءته له بسبب القرامة. كالوالد والولاد والروجة، أو يسهب المانك كعبده الأذول والمديون او مكانيه، فإنه لا يصبح إقرار ، في قول أس حليقة ٢٠ وفي قول أس يوسف ومحمد رحمهما الله يصح الإقرار إلا لعمده ومكاتب وعلى هذ الحلاف إذا أقر العبدا للأؤون لمن لانقبل شهادته له سبيب القرابة

وعلى هذا الحالات أحد المتعاوصين إداأهر لل لاتفيل ضهادته له بسبب الفرامة والملك ولابصح إفراره في فصيب الشريك عندأني فيفة راممه الله وعندهما أيصم الى مصبب شاريكه إلا في عبده للديون و مكاتبه

وهذه المسألة فوع مسالة النبع والشراء، فإذ على قول أبي حنيفة رجمه الله. القصارب محجور عن البيم والشراء مع من لاكشارك والاندنه بالعبي، وإن كان يسيأ، مبكولًا محجوراً عن الإقرار أبضًا؛ لأنَّ الإقرار يبنس على البِّيع والشراب وعلى قولهما: المضارب عير محجور عن المهم والشراءمم هؤلاء بالدي البسير، فلا يكون محجوراً على الإقرار أبضًا: لما دكرنا أن الإقرار ببني عن البيع والشراء.

حكى عن الفاضي في العاصم العامري وحبهه الله " أنه كان بقول: كنت أظل أن إفرار المضارب تهوكا، لا مكون أكثر من الإقرار الفسه . ولو أقر لنفسه بدين في التصارية ، صحرإقراره فلأق يصح إفراره تهولاه أولي بحلاف أحداطته وصينء فإندلو أقر لنقسه منهن في المفارضة ، لا يصبح إقراره ، فكذا فهزلاء كالإقرار سفسه من وحد، قال. فكت أظن هكدامش وجدت لا و يه في كشاب فصيارية بصا أد إفراره لهما لاه لا يجرون فيحتاج إلى الفرق وينم إدا أقر لتفسه بدين في المضاربة، ويسما إدا أقر الهواكا، مدير في المصارية ، والفرق أن مطلق الإفراد بدين في الصيارية إقرار بالتجارية الأن الصارب لا يمنك في المصاربة إلا النجارف ورفا كان الاقوار بعين الضاربة إفرار منا جارت، وقد خفه الحجر عن النجارة في حق هؤلام، فلحقه الحجر عن الإقرار لهؤلاء أيضًا، فأما دين المصارب عن مال المصارية إنما يشت بأنه يشتري شيطًا من أجيبي، ويطد تصه من مال

تقسمه وليريفحقه الحجر فرحق الشراء مز الأجنس يرجه ماء فكذا فر الإقرار الذي بيئتي عليه، يخلاف المفاوض إذا أفر بدين لنفسه في مال المفاوضة؛ لأمه لا يجب له دين على مباحيه بالنقد من مال نفسه الأن ما نقد كان ملستركًا بيته ، وبن صاحبه بخلاف

وحدًا إذا فم يكن في مال المفسارية فضل، فأساؤنا كان فيه فضل، يصبح إفراره فهولاء في حصته ، نص صليه في المضاربة التسخيرة.

١٨٣٣٦ - إذا باع رب المال هال المضاربة عثل قيمته أو أكثر جاز ١ لأنه يصير معينًا فلمضارب وومانته صحيحة وكست ينقض للمضاربة وقدامر مزرهذا الجنسء فإن باعه بأقل من قيمته بما يتغاين الناس هيه أو لا يتغابن، لا يجوز بيعه إلا أن يجيزه المضارب؛ لأنه ليس يتصرف بحكم الأمر من جهة للضارب، بل بحكم الملك بطريق الإعانة، وقد تعلق به حل الضيارب، فكان البيع بالغين استهلاكا، والاستهلاك لا يتحمل فل أو كثو .

وعلى مدا إذا كان الضارب النبن، فباع أحدهما بإدن رب المال، لم يجز إلا بقل القيمة أو أكثر إلا أن يجيزه للضارب الأخراء لأنه لا يطك النفرد بالتصرف بموجب عقد المصاربة، وإنما بملك باعتبار إذن المالك، وتصرف المالك بنفسه لا يصبح إذا كان فيه غن، فكذا تعم ف أحدهما.

١٨٣٣٧ – ولو باع المضاوب وارًا من الصاولة ووب المال شفيعها : فلا شفعة فعه سواء كان في الدار وبح أو لم يكن، أما لم يكن في الدار وبح فلان المساوب وكيل في البيع، والوكيل بالبيع إذا باع لا يكون للموكل فيه شفعة، وأما إذا كان في الدار ربع، أما حصة وب المال فلما ذكرتاء وأما حصة المضارب فلأنه يتفرق الصفقة على المُشتوى؛ ولأن الشنوي صار شريكًا في الدار، وأنشريك مقدم على الجار.

١٨٣٣٨ - ولو ياع رب المال دارًا فنفسه والمضارب شفيعها بدار من المضاربة، فإله كان في بد المفساري، من مال الفسارية مائة وضاء بشمل الغاراء فم تجب الشفعة؛ الأنه لو أحذها بالشفعة وقع ذلك لرب المال، فلا شفعة قليائم، وإن لم يكن في يده وفاء شمن العار، فإن ثم يكن في دار المضاربة ربح، فلا شفعة، وإن كان فيها وبح، فللمضاوب أن واحدها للفساء الأماله نصيبا من دار الضاربة والكان حارثاء فيأخذه بالشمعة

14764 ولو أو أجنبها الشرى داراً بحنب دار المفارية ، فإن 3 ، في بدا المسارب وفاه بنس المدر ، فاه أن يأخدها أن للمفسارية ، وإن سلم الشفعة بطلب و لأن عن الأحد له ، فيصح نسليمه ، وإن ثم يكن في يده وداه بنس الدار ، دن كان في دار المفارية وبح ، فالشفعة لرب شال والمصارب ، وإن لم يكن فيها وبح ، فالشفعة لرب المان خاصة .

۱۸۲۴ قال أبو بوسف رحمه (نه) إذا استأجر أحيراً كل شهر معنوة دراهم ليسيع له ويشترى ، لد دمع فستأخر إلى الأجمر دراهم مصورة، فالمضاربة هاسدة. والربع لوساللك، ولاشى، للأحير سوى الأجرة.

وقال محمد رحمه الله القضارية حائزة، ولا سي، للأحير في الوقت الذي يعمل في الضارية .

۱۹۳۵ - وقال محمد رحمه الله . فيمن دقع إلى أخر مالا مصارفه وشرط عليه أنه إن الشتري به احتطف فله بصف الربح ، وإن الشتري به الدقيق فله ثلت الربح ، فهذه جائز ؛ لأن النخير "" وقع مين عملين مختلفين، قصار كخياط الرواس والعارسي .

ولو تفع إليه على أنه إن عمل في العمر، فيه نلك الربح، وإن سافر له نصف الربح، فإن سافر له نصف الربح، فالشراء، فإن الشاري في الربح، فالشرى في البلد، وباعد في السور، طور الفسارية على الشراء؛ لأن العمل قلا حصل القصر، فله ما شرط له في المسرء وبالبعض في بالشراء والديم إلياء أنه : في الخدم والذائر على شرطه، م كناب المصارية من المحيط، ويتلوه السفر، فريح كل، احدمن المالين على شرطه، م كناب المصارية من المحيط، ويتلوه كناب المصارية من المحيط، ويتلوه

¹¹ والى الأصارات طعال بأخفعه التصبح وإن سلح

٣٦) هكدا مي ظاء و في م وف . النجري ، وكان في الأصل. التجزين

كتاب المؤارعة

هذا الكتاب يشتمل على سنة وعشرين فصلا.

الفصل الأول: في بيان ركنها وشرط جوازها وحكمها .

القصل الثاني: في بيان أنواعها.

الغصل الثالث: من الشروط في الزارعة .

الفصل الرابع: في بيان ما يجب على المزارع من الأعمال من غير ذكره.

القصل اختامس: في دفع التخيل والأشجار معاملة.

الفصل السلامين: في رب الأرض والنخيل إذا تولى العمل"" بنفسه .

القصل السابع: في دفع المزاوع أو المعامل أأولي غيره مزاوعة أو معاملة.

الفصيل الثامن: في المزارعة يشترط فيها المعاملة.

الفصل التاسم: في الخلاف في المزارعة.

الغصل العاشر : في الزيادة بين رب الأرضى والنخيل والنزارع والمعامل $^{\circ\circ}$.

الفصل الحادي عشر: إذا مات رب الأرض أو المتقضت المدة والزرع يقل، ويتصل به

عرب الزارع ، أو مؤنة في يعض المدة ، ويشصل به إذا التقنصت الشيفعية والزرع بقل وأبي المزارع قلع الزرع .

الفعمل الثاني عشر: في زواعة أحدالشريكين الأوض المشتركة.

الفصل الثالث مشر: في الأرض المدنوعة زوامةً.

(١) هكدافي ظرف، وكالوفي الأصاروم: أشوط

(1) وقر الأصل وف: "العامل".

(٣) مكذا في ظوم، وكان في الأصول وف: العامل".

التصل الرابع عشر . في العذر في فسح المرازعة والمعاملة .

المصل اخامس عشراة فيما إدا مات الرازع أو العامع والمريدر ماذا صنع بالروع أو التمر

الفصل المنادس عشرا في مؤارعة الريص ومعاملته

المصل السابع عشر التي الرحن في المزارعة .

المصل التامي عشران في العنق والكتابة أنه مع المراوعة والمعاملة.

التعصل الناسع عشرا في الترومج والخلع والصلح عن دم العمد في الزارعة وللدائدة الفصر العشاران في أن كيل فيهما

القصل الحدي والعشرونان في يالا ما يجب على الرازع والعامل.

المصل النابي والعشرون. في الكفالة فيهما.

العصارات ندن والعشاءان الهراسان متارعة الصهرا واثعلب

العصل الرابع والعشروف في الاحتلاف الواقع في مقاءلهاب.

الفصل الحاصي والعسرون: في رزاعة الأرض بغير عقد

المسل السادس والعث وف في للتفرقات.

المفصل الأول في بيان ركنها وشرائط جوازها و حكمها وصفتها

* ١٩٣٤ - فأما وكنها: فالإيجاب والقبول؛ لأنهما ينعقدان إجارة إن كاننا بيشمان التبركة، والركن في الإجارة الإيجاب والقبول.

١٨٣٤٣ - وأما شوائط جوارها: قسن شوائط جواز المراوعة كون الأرض صالحة للمزاوعة ⁹³، وكون وب الأوض والمزاوع من أهل العقد .

وصها بينان للدة بأن يقول: إلى منة أو منتين وفيهما إذا دفع الكوم معاملة في ا القيام لايجوز من غيريان لندة.

وفى الاستحسان : بجوز ويقع على أول شرة نخرج في المك السنة ، فعلى جواب الاستحسان فرق محمد بين المراوعة وبين العائماة على ثمرة وإحداق، وما وقع المرارعة على زرع واحد في سنة واحدة : ووجه العرق أن المدة في باب المعاملة معلومة عرفًا ، لأن البناء العمل في لا يتقدم ، و لا يتأخر في السجل والكروم في الأماكن كلها ، وإن تقدم أو ابتداء العمل في لا يتقدم ، والا يتأخر في السجل والكروم في الأماكن كلها ، وإن تقدم أو يتقدم انبياء العمل ولا يتأخر ، ولا يتقدم انبياء العمل ولا يتأخر ، ولا يتقدم انبياء ما ولا يتأخر أيف ، وكانت المدة معلومه عرفًا ، أما في ماب المراوعة المدة غير معلومة عرفًا ، لأن ابتداء العمل قيها ما بتقدم ويتأخر ، عوف تقاولًا فاحشًا من الناس من يزرع في الخريف، ومنهم من يزرع في الربيع ، فإذا كان بتداء العمل قيها بتقدم ويتأخر عرف كافراف عن الخريف، عن محمد بن عرف على عنة واحدة ، يعنى على منف واحدة ، وما أخراعة من عبر بيان المده جائره أيضًا ، وتقع على سنة واحدة ، يعنى على الذي يخل الزاعة من المفتاوى . ومن الشرائط أن يخفى "أن يخفى" رب المراوعة من المفتاوى . ومن الشرائط أن يخفى المراعة من المفتاوى . ومن الشرائط أن يخل حتى إدا

⁽٦٦ وني الأصل: المزراعة .

⁽٣) هكذا بي الأصل، وكالزمي طوم، النعلي ، وفي ما على

نسرط في العقد ما يتعدم به انتخلية "أمال عمل وب الأوض والنحيل مع الزاوع أو مع العامل، لا يجوز على ما يأتي بيانه بعد هذا -إن شاه الله تعالى - .

ومن الشرائط بيان من عليه البلاء الأو المؤارعة تتعفد إجارة ابتداء، قلايد من بيان من عليه البلو حتى يعرف الوجر من المستأجر ، حكى عن بعقو أنمة بلغ ا أن بيان من عليه البدر إنما يشترط في موضع ليس فيه عرف ظاهر أن البلار على من يكون، أو كان العرف مشتركاً، أما في كل موضع كان بيهم عوف ظاهر أن فيفر يكون على أحدهما بعينه، لا ينشرط بيان من عليه إد المعروف كالشروط، كما في نقد البلد.

وفي أوادرابن رستم عن محمد: إذا قال لغيره أحرت أرضى هذه منة بالنت. أو قال: بالنصف قال هو جائز، وليفر على الرازع و ولو قال: دفعت إليك أرضى و جائز، وليفر على الرازع و ولو قال: دفعت إليك أرضى و قال: أعطيتك أرضى مزارعة بالثلث، فهذا فاسد، إدليس فيه بيان من عليه الشفر، وإنه تسرط الله و النسرائط بيان ما يزرع في الأرض فيس الوأي إلى المزارع، أو فع بالاستحسان: بيان ما يزرع في الأرض فيس بسوط، فرض الوأي إلى المزارع، أو فع بعوض بعد أن ينص على المرارعة، مكذا ذكر شيخ الإسلام في أفل سرح المزارعة، وبن الشرائط بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة بينست في الخارج بأن يقول بالنصيب في المنارع، أن ما أشبه ذلك؛ لأنه نتم شركة في الانتهام، وبيان النصيب في المنزكات على وجه لا يقطع الشركة، فإن بنا نصيب من لا يفر من جهته، جازت الزارعة فياسا واستحساناً و وإذا بينا نصيب من كان البغر من جهته، جازت المؤارعة فياساً واستحساناً ووإذا بينا نصيب من كان البغر من جهته، جازت المنارعة فياساً لا قباسً.

ومن شرائط العاملة أن يكون المقدواقعا على ما هو من حدّ النمو بعيث يزيد في نفسه يسبب عمل العامل حتى إدا عقد عقد المعاملة على ما بينا مي عظيمة ، وصار بحال الإيزيد في نفسه بسبب عمل العامل، فالمعاملة لا نصح ، وسيأتي بيان ذلك في خلال المبائل -إن شاء الله تعالى-.

١٨٣٤٤ - وأما بيان حكمها مغول: لها حكمان: أحدهما: يثبت في الحال،

مكنا في الأصل وف وم، وكان في ط: التخيله .

⁽٢) وفي طير وأنه نبرط ولا كذلك الصورة الأولى ؛ لأب الأجرة تكون على المستأجر لا محالة ..

وهو الملك في منفعة الأرض إن كان السقر من جهة المؤارع؛ لأن المؤارع يصير مستاجراً فلارض إذا كان البقو من جهتم، أو فيوت الملك في منفعة العامل إن قان المقرم من جهه رب الأرض ؛ لأن وب الأرض يصير سستأخراً نسبزارع إذا كان البقر من جهته ، وفي العاملة الحكم الذي بشبت من الحال فيوت الملك في منصعة الصامل ؛ لأن وب الحيل مستأجر للعامل كرب الأرض إذا كان النفر من جهته ، وحكم اخر ينبث في الثاني، ومو النبركة في الخارج.

المحدود على المجالات المستوال المساملة الإرام من الجنائين للحال حتى إل كان واحد من الجنائين للحال حتى إل كان واحد من المحافظة في إلى كان حتى الا يملك النسخ ولا بعدة را في المرابعة المؤرّسة في المستوالا المستخ ولا يعذر ، فيه الأوم من فيل من له المدرّ قبل إلغاء المدر في الأرص حتى تبلك المستخ من غير عدر ، وبعد ما ألمني الدرّ في الأوض تصر الازمة من الجانبين حتى الأيلان أحدهما المستخ بعد ذلك إلا بعدر ، وهذا الأن من كان البدر من قبلة مهو مستأجراً وسنستأجر بحير على قبض المستأجراً والمستخلص بالمستخلص حتى يتعلق به حتى أحد ، فيكون بالخيار إلى شناء استوفى ، ويذ شاء المستوفى ، ويذ الما لم يستوفى .

ولهانا فالله إن من استأجر داراً بدو هم ليسكنها ، كان مجبراً على فعض الدار حتى يتأكد حق الأحو في الدال، هاما لا بحير على استيفاه المكنى، بل هو بالخيار ، الا شاه مكن وإد شاه لم يسكن .

و تقالله إذا استأجر أرضاً ليزوعها بدراهم، يكون هجيراً على قض الأوض حتى يتأكد حق الآخر في الأجر، فأما لا يجبر على طوارعة، بل يخير، فقال: فإنه شنت فارع، وإن شنت نزرع، قدل أن المستأجر في لا يجبر على سنيفاه ما منكه بالإحارة، بل يغير في فائك إذا وقعت الإجارة الدواهم وأنسانير، فكفا إذا وقعت الإجارة بعض ما يخرر.

- وإذا كان محبرًا في الرزاحة الله اللزوم، لو يقي ، يقي بحق الاخر ، ويقاد اللزوم.

⁽١) وفي الأحس حالة

مى حق الآخر لا ينسد؛ لأنه متى بقى لازمًا، ولم يكن لصاحب البذر نقض المزارعة، ولم يحتر الآخر لا ينسد؛ لأنه متى بقى لازمًا، ولم يكن لصاحب البذر نقض المزارعة، ولم يحترج فيها، فستى لم يزرع لا يوجد الآخر حتى يجب بالتمكن، فيتبت اللزوم لحق الآخر، وكانت غير لازمة في حق من كان البدر من قبله لهذا المعنى، بخلاص ما لو استأجر أوصاً للزراعة بدراهم أو فنانير أو بعرض بعينه، تم ق ل المستأجر: لا أررع هذه الأرض، وإغا أزرع أرضاً أخرى، أو فال لا أزرع أرضى ستى هذه، فإنه لا يجسو على الزراعة، ويكون بالخياد إن شاء زرع، وإن شاء لم يزرع إلا أن اللزوم لا يبغى لحق الأخر، لأن اللزوم لو يبغى لحق الأخر، لأن اللزوم الوبغى في حقه، وترك في يده إذا انتقضت المدة، وجد له الأجر على المستأجر بالنمكن والزراعة، وكان في المزوم واندة.

قياس مسألة الاستنجار يدراهم يمينه أو بعرض بعينه الوادفع النخيل معاملة بالنصف، ثم أراد صناحب النحيل أن ينقض العاملة، كم يكن له ذلك، وإن كناد هو مستأجراً بمترفة من كان البقر من قبله ؛ لأنه إنما لم يجسر على استيما ما ملك الإجازة، وهو استحمال العامل؛ لأن اللزوم لو بشي لحق الأحر مضيدًا" إذًا انفضت المدة؛ لأن الأضجار عائضر لامحالف فكان لفاء اللزوم شق الأخر مقيداً، بخلاف الزاوعة.

فأما في حق من لا بقر من قبله فهي لازمة؛ لان من لا بقر من قبله إلا كان مزارعًا، مهم أحرد والآجر يمز لقالملوك ولانه ملك عليه بالإجارة مناهمه، والمطوك يحبر على العمل، إلا أن يعجز عن العمل حقيقة في الرس، فكذا الأجير، وإن كان من لا بقر من قبله صاحب الأرض قد ملك عليه منفعة أرصه، فيجبر عليه إيفاءه؛ لأن الإنسان يجبر على إيهاء ما عليه إلا أن بعجر عن الإيفاء حقيقة، والمستأجر في استيفاء المنفعة يستوهي ماله، وليس عوفي ما عليه، والإنسان عي الحق الذي يستوفيه لنفسه مجبر الشاء استوفى وإن شاء لم يستوف

وفي المنتقى عن أبي يوسف: إذا كان البذر من قبل رب الأوض، ودفعه إلى المزادع، فليس لواحد منهما أن ينطل المزارعة، وإن لم يدفع الدفر إلى المزارع، فلرب الأرض أن يبطلها، وليس للمزارع أن يبطلها

⁽¹⁾ وفي الأصل مفسد .

الفصل الثانى فى بيان أتواع المزارعة

1975 مناتل حدا النصل تدور على أصل أن استنجار الأرض لوراعة ببعض ما يخرج منها جائز الأنز عبد الله من حدر وشي الله عنه ولنعامل النامي عبد الله النامي تعاملوا اشتواط البلارع على الزارع، ومنى كان البلو على الزارع، صار المزارع مستأجراً للأرض ببعض الحارج و كذلك استنجار العامل، والأرض ببعض الحارج جائز لألز رسول الله يجاز مم ألهل حبير، ولتعامل النامي، قانهم تعاملوا الناموط البلار على رب الأرض، وإذا تموط البلار على رب الأرض، وإذا البلار على بعض الخارج والما استجار غيرهما ببعض الخارج لا سحوة الأن القباس أن لا يجود استجار المعامل والمسامل، والنامس ورد الراسات جار العامل البعض والاس ورد الراسات جار العامل المعامل النامية ، والكن جوزة ما نصاء عرفها، فيقي استنجار غيرهما على أصل القباس.

وبعد الوقوف على هذه تشخل بييان الشائل، فتقول الزارعة تتنوع على توعين ا أحدهما: أن تكون الأرض من أحدهما، والتني: أن تكون الأرض منهما.

١٨٣٤٧ - قان كان الأرض من أحدمها فهو على وجهين أيضًا : أحدمها: أن يكون النفر من أحدهما، والثاني: أن يكون البقر شهما، فإن كان البقر من أحدهما، فهو على وجود:

أحدها: أن يكون البذر والأرض والبفر والات العمل من قبل أحدهما، ومن الاخر محرد العمل، وفي هذا الوجه العقد حائز؛ لأنارب الأرض يصير مستأجرًا للعامل بعض الحارج.

فيان فين: شيرطا ألات العبيل على به، الأرص والمزارعة لائة : ضي والميه، ألا ترى أن من غير الشرط تجب ألات العبيل على المزاوع، وفيه منعمة المزارع، فينبعي أن

قدنا : هذا شرط يفتصيه المقد من وجه من حيث إن به تأكيد الاستبقاء و الإيفاء ؛ لأن الرازع إغا شدر على إبقاء العمل بالات العمل، و 5 الله رماء الأرض إقا إه در على استيفاء العمل بالات الاستيفاء ، ومثام لا بواجب فساد المقد

النوحة الشائل أن يكون من قبل رف الأرشر الأرض وحدها، والباقو والباقو والعمل والات العمل على الزارع، وفي هذا الوحة للعقد جائز أيضًا، لأن العامل صار مساجرًا للأرض .. مض الحارج، وإنه جائر، أكثر مذهبه أنه شرط على العامل الات العمل وإلا أنه شرط يقتصبه العقد، فهو نفير ما لو استأخر خباطًا على أن نكون الإبرة علمه

الوجه الثالث: أن يكون الدّر والارض من واحدًه والعمل والغر من أحر، وهي فقا الوجه العقد حائر أيضًا؛ لأن صاحب الأوض يصير مستأجراً للعامل بيعص علوج

فيان قبل كما صدار مستأخراً للعامل ببعض الحارج صار مستأجراً ليقره أيصاً بمعض الحدرج، فلنن جدر هذا العقد من حيث إنه استنجار العامل لا بحوز من حيث إنه استجار البقر .

قشاء الأجر لا يقابل البقرة؛ لانه أله العمل، والآلة لا يقدنها شيء من الأجر؛ لان ابكون على العامل كالإبرة وأنسامها، فلا يصبر رب الأرص مستأخر البقوة، إن يصبر مستأخر العامل، ويكون البقر تبعًا له من حيث إنه ألة العمل، واستنجار العامل يعفق الخارج جائز

لوجه الرابع أن تكون الأوص والبقر من واحد، والبقر والعمل من اخر، وفي هذا الوجه الرابعة فاصابة في ظاهر الرواية، وروي أصحاب الأمالي عن أبي يوسف واحمه الله: أنها تحوزه الأن هذا شرط ألة العمل على رب الأرض، وشرط ألة العمل على وجا الأرض جائز، ألا ترى أنه لو شرط الدفر مع الدفر على رب الأرض يجوزه فهنا تذكك.

وحدظاهم الدواية أناصاحت الارض اجراليقر للعض الحدرج الأدامفعة ليقر

نيسب من جس منفعة الأوض ليجمل مابعا الأرضى، فصارت متقطعة عنها، واستنجار المقتر بدعض الذارح ثم روديه الأرم بخالات ما بالمائد طلى الدامل، حيث يجوز، ولا يجعل رس الأرص مستأجر البقر والعامل؛ لأن البقر أنه العسل، وقال منفعته من جنس منفعة العامل، فيحين ليما للعامل، فلا يصير رب الأرص مستأجراً به، ويخيلات ما إذا شرط ليقر مع البعر على سياحت الأرض؛ لأن هناك العامل لا يصير مستأجراً له معض منفعة نقسه، وذلك بطير مستأجراً له معض منفعة نقسه، وذلك

وزه المسمند الزارعة في حق البقر، فسمدت في حق الأرض أيضاً ؛ لأنه توالم يسمد في حق الأرض أيضاً ؛ لأنه توالم يسمد في حق الأرض من نصف أخارج على أحر مثل الفر، وعلى أجر مثل الأرض، فيصير الزارع حبنته مستأخراً للأرض بما يخصه من نصف الخارج النسر مثل العمل و البغر الراض، والحصة في أحر مثل العمل و البغر والأرض، والحصة الأرض معلومة من حيث والأرض، وجوزة المنشحار الأرض عوف بحلاف الغياس في موضع كان الشروط ترب الأرض معلوماً بيقي بأن شرط له الصف أو الثاند أو الربع، أو ما أسمه ذلك، فيقي ما عداد على أصل القياس.

الوجه الخاصل: إذا ونع بلواً إلى رجل بيزرعه في أرص بنصف الخدرج أو النّت أو الربع ، فالوارعة فاستده في هذا الوجه في ظاهر الروالة ، وكدنك إها دفع بقراً مفروًا إلى رجل ليزرع في أرص بنصف الخارج والترازعة فاستلة في طاهر قار وابقه وهي أبي يوحف أنه حورًا فلك ؛ لأناصاحب البدر في لصورة الأولى وصاحب البقر في النائية صار مساجراً للأرض وللعامل ، وكل واحد منهما جائز حاله الانمواد : فيجوز حالة الاجتماع، وحمد ظاهر الرواية عديث محاما .

و وكار شيخ الإسلام في اليات الفائل من شرح كتاب المزارعة : أن على فوا، أن يوسف رحم الله . إنه يحوز والماء إلما يجوز هذا المفد إداكان العامل في الأوض عبو رب الأرض، أما إذا كان العامل رب الأرض فلا يحوز .

وفي الوادر بشرا عن أبي يومث رجمه الله إذا كالدرم الأوص هو العامل بلذه

رجل وبقره، جازت المزارحة، فم رجم، وقال: لا يجوز أنَّ بأخذ رب الأرض مزارعة ليعمله.

وفى "النوازل": رجل له أرض إذا كان بأخذ بقراً من رجل حتى يزوعها ، ويكون الزرع بينهما، فالحيلة له فى ذلك أن يشترى تعلق البلغر منه ، ويبرته البائع عن النعن ، ثم يقول له : ازرعها بالبدر كله على أن اخارج بيننا تصعان؟ لأن البذر إذا صار مستركاً يبتهما، فالخارج يخرج من محل مشترك بينهما، فيكون بيسهما بدون شوط، فعع الشرط أولى .

الوجه السلاس أن يكون البند والبقر من واحد، والأرض و لعمل من اخر، هإنه فاسد أيضاً كما لو دمع البقر وحده، ثم في كل موضع جازت المزراعة كان الخارج بين المزاوع ورب الأرص على السهام، والأجزاء التي شرطا في المراعة؛ لأن المزاعة متى صحت، فإنها تنعقد إجازة ابنداء، ويتم شركة عدد حصول الخارج، والأصل في الشركات أن المستفاد من الأصل المشنرك يكون مشتركا بين الشريكين على السهام، والأجزاد التي شرطا في عقد الشركة، فكذا هذا.

وإن هنك الحارج قبل الإدراك بأن اصطلم الزرع آفة، أو لم ينبت أصلا، فإنه لا شيء لواحد منيسا على صاحبه، أما إذا اصطلم الزرع آفة فلا إشكال فيه؛ لأن يعد حصول الخارج نصير المزارعة شركة، والمال المشترك منى هنك، فإنه لا يستحل أحد الشريكين على صاحبه أجزاه كما في سائر الشريكين على رب الأرض، و لان المزارعة تنعقد إشكال، وكان يجب أن يكون لغامل أجر المثل على رب الأرض، و لان المزارعة تنعقد إيجازة، وإلى نصير شوكة إذا حصل الخارج كالهبة بشرط العوض إلها تصير معاوضة عند انصال الشريعين إجازة، وإذا يقيت إجازة يقول رب الأرض: استأجر العامل بعض ما يخرج من عمله من مذه الأرض، وإنه يمتزلة العين حتى لو أواد أن يعطيه الخارج من أرض أخر لا يقدر، والأجرة في الأجرة متى كان الشراعة عند أن يعليه المحرة متى كان الشريعين أباء المؤلف قبل التسليم إلى الأحر بعد استيقاء مضعة الأجرء إله يجب للأحرو أجر المثل الآن، ولجواب عنه: أن هذا هذا إذا هلك الأجر أمين قبل التسليم، وههنا هلك المثل الأن والمؤلف الأصل الأصل

الزرق، فينصيبر هالفايض للأجر من هذا لوجه، والأصر العين منى همك يعده نفس. الأحرر، فيده لا يحل للحافل لجر أحر.

ومى على موضع صددت الزارهة، فالحدرج كله لصدحها أبدر، ففي حادث مجاهد؛ أن رسوب الله يمية الوق الزارهة، وأخل الروع كالمساحية البقرة ولألا خادث عاد ماكد، والأجر مستحق البعص بالسعية، ولما فسادت النسمية كان المعاه كله منا الأرض، فحد ذلك يطر أن كان الفرس في العالمية فورن كان الساء كله منا الأرض، فعليه لرسائل منفعة الأرض بإجازه فاسمة ورن كان السارس فس رب الارض، فعليه المعامل أجر من قس رب ذلك بنقر إن كان الشر من قبل صاحب الأرض، وغرم للعامل أجر صفه صفه بطيسالة ذلك بنقر إن كان الشر من قبل صاحب الأرض، وغرم للعامل أجر صفه صفه بطيسالة يحتى حق الأرض، ولا يحت وينده والسدة بالمنافقة عند المعامل المنافقة المنافقة عند عن عن العامل المنافقة المنافقة الإرض، والمنافقة المنافقة عنده العامل المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عنده المنافقة عنده العامل المنافقة المن

وي كان النفر من جهة النزوج، فالراوع باعداق ما الدعلي ما يدود با ما أمق وما حرم من أجر من الرحم لصاحب الأرس، لاب شبت والعساد قكل من مفعة الأوص في أنه رفع من دلك قام به وما عرم الصاحب الأرض من أجر من المحتف الأوص من أجر من الأرض، لأن منعة لأرض من أجر من الأرض، لأن منعة لأرض، وتم يوجب النصابي على عكل الحباد والعسادي على المحتف والعسادس منعة لأرض، وتم يوجب النصابي على عكل الحباد والعسادي عمل العامل، وكما لا يد لحصولها من عمل العامل، وهو العامة أن وكما لا يضاب ويقا بعل هناؤه من المحتف المحتف والعامل، وكما الأرض، ويقا بعلى المحتف الأرض، وحد دول وحد الأصل به المحتف المحتف المحتف الأرض، وحد دول وحد المحتف المحت

العين من كل رجه؛ لأن الإندارة إلى العن معتبرة جوبزًا واستحقاقًا.

ولمُ انصل الحَبِثُ بِالرَّابِ مِن كُلِّ وَجِهِ أُوجِتِ الصَّدَقَةِ ، وَلَوْ كَانَ السَّصَّافِ فَيْ في الدراهم التي ملكها بحكم عقد فاصد وربح، فإنه لا يتصدق بالربع، لأن الحبث المتمكي في الدراهم بمسبب الفسياد النمية وبالسدل من وجاه ولم يشعبوا به من وجبه من حبيت إن اللإنسارة إلى الدراهم عبوة في حق الجوار ، كان الانصال للبناء ومراحيث إلى العقد لا يتعلق بالمشار وليه استحفاقاء فالانصال فيرا فاستاء فيما كانا الانصال مي رجه دوي وحم المهورجب العبدقة وارفاشت هذا الأصل يقالي الحبت التمكن في عمل العاد رسيب الفياد الصل بالخارج من حيث الحكم، وأما من حيث الحقيقة فلا الصاف له الأن عمله فع مضيء وانفضي فيا حصول الروء، فكان كالشراء بالعراهم الماوكة بعقفات سع غُداه فاسالُه والحَيث المتمكن في منفعة الأرض بسبب العساد تصل بالخارج حفيفة وحكماه لأنامضعة الارص منصار بالخارج مراأون مااتب إلى وقت الإدراك، وإذا أسنة الانصاق من كل وجه أوجب الصدقة ، كما أو مصرف في العين الشنوي شواءً فاسلاً وربح

فإنا قبل : هذا بدكة عال اتمترى شيئة بدراهم مغص بذ، فإنه لا يطيب، والانصمال ثابت منه وجمه دون وحمه دلأن وللمارة إلى الدراهم لا عميرة بهما في الاستحقاق، وإن كان لها ميرة في حق الجواز.

قلنا: إنما الأعبية ملما الأصل في حق المعوك بحكم عشد فاسد، لا في العصب، بال العرصيب الإنفيدان من كل وحرف أو من وجره يمكن الحبيث؛ لأن الحبث في العرصيب أكثر من خبث في المثلوك بعقد فياسلام لأن الخصوب حوام عن الشرع، وأمالت جمه ياف والمهاوك فالرابأ فلما بأحواج بغني الشيرع لاحق بنائك وفؤة كالداخ بشافي الغصب كتراء وفي الشراء الفاسد أقل فصلوا في الجواب في الملوك بعقد بناسد تمصيلاً ، وفي الغصب أطلقوا ولجورت إطلاقًا لنظهر مزية العصب في الخبُّ في الشراء العندد

١٨٣٤٨ - وإذا أراد وب الأرض والزارع أن يطبب فهسمنا الزرع، عندهمت في موضع فسدت الزارعة عندهما ، وعند أبي حنيفة رحمه الله : في موضع صحبه النزارعة

عندهما والوجه في ذاك ما حكى عن الشيخ الإمام إسساميل الزاهد: أما قال: يميز التصميلات تصيب وب الأرض، وتصميب الرارع، ويقول رب الأرض للموارع: وجب الراعليك أجرامثا الأرض أوانقصاب ووحب لمك على أخرامت عملك وثبرالك رقدر بذرك، فهن تصالحني على هذه الحنطة، وعلى ما وجب لك على عما وجب لي عليث، فيفول الزارع لرب الأرض: قناوجت في عليك أجر مثل عملي وبذري، ووجت لك حلى أحومته أزضك أو يقصرانون، فهل صالحتين حما وحب الله عفي والوجب لن عليك وهلي مذه الحنطة، فيقول وب الارض. صالحت، فودا تراصية على ذلك جال. والطب الكوا والحد منهما ما أمهامه والآل الحق للنهما لايمادوهما الفؤداتر الصابا بذكك ذال الوجب للخبان فطات لكل واحد سهما ما أصابه .

وهي كل موضع لونسند الزارعة إدا شرط البقر عالي أحدهما، لا نصد للزارعة إداشرط استنجار النفر على أحدهماه وإن شرط في الرارعة عقد أحراء وهو استنجار البقراء فيكون صففة مشروطة في صفقة واراي لا تفسيد الزارعة الأن المراد من ذكرا استنجار النفر سالامن همه النفراء لاحقيقة الاستنجار بدبيل ألاموا لبرط عليه استنجار الذهر إذا تم يستأجر اليفري لكن كرب الأوص ينفسه أو كرب بفر وهب له أو ورث، أو الشوى حاز دلك وإن لم بستأجر ، وإذا صار ذكر الاستخار عبارة عن السراط البغر على أحدهما لا عن حفيقة الإجارة صار قوله على أن تستأجر أحدهما بمرلة قوله: على أن اللهر من أحدمناه وكال حوال عرفته ثمة ، فهو احوال ههتال

ونظير هذا ما قالوا: فيمن زوج امرأة على أنايشتري بها دار دلان أو هبد فلان، فيكون ميواً لها كان الراد من ذكر الشنوي أنا مسابو إنسها صد قلان أو دار قلان. لا حقيقة الشياراء حيتي فه إذا أمكنه التسليم بدون الشيرى، بأن ورث نظك العسلاء أو وهب له اجرت الرأة على القبرل، كذا هيئا

١٨٣٤٩ - هذا الذي ذي د إذا كانت الأرض من أحدهما ، والسار من أحدهما ، فأما إذا كننت الأرض من أحدهما والبذر منهمات فإن شرط الحمل على المدوع إليه الأوخراء وصورته وحل دفع أرضه إلى وجل على أنا بعمل الدفوع إليه فيها لنعسه وبقره سنة علم وسِفره شرًّا من طعام بينهما، فهذه المسألة على ثلاثة أوجه؛ زما أن شاط أن

بكون، خيارج بينهما نصفيان، أو شرطا أن يكون ثلثنا الحيارج ثلغامل وثلث لندافع، أو شبرطا أنا بكود ثلث الخنارج لرب الأرض والثلث للمدفوع إليب وفي الوجوه كنها الزارعة فاسده، والوجه في تحريج هذا المنألة وما يجاسها أن نجعل ما يختص به كل واحد منهما من نصف الأرض كأرض على حداء ثم يقدر المزارعة تقديراً، فما حاز في أرضين جار في أرض واحدة، وما فسد في أرضين فسد في أرض واحده و إلاء اعتبرنا كل نصف من فقد الأرض بأرض على حددة؛ لأن نصف فقد الأرض مناء أجار م والتصف غير مستأجر ٩ لأن البدرإذا كان عليهما كان الدائم باعتبار ما عليه من البذر مستأجراً المُعامَلِ، والعامل باعتبارها عليه بكون مستأجراً لتصف الأرص، وإذا كان نصف الأرض مستأجراء والنصف غيو مستأجر كالاحكم النصفين مختلفاه فاعتبرنا كل نصف على حدة من هذا الوجه ، إذا لبت هذا الأصل حننا إلى تخريج هذه المسألة ، فيقول: إغا فسنت المزارحة في هذه المسألة إما إذ خرطا أن يكون الخارج بيبهما نصفان؟ لأن تفدير هذه الزارعة كأن رب الأرض قال للمزارع: ازرع أرضى هذه ببذري على أن يكون الخارج كله لي، وازرع أرضى الأخرى هذه بيدرك على أن يكون الحارج كله لك. وهدا فاسد في الأرضين مني كالزالبذر مشتركًا بينهما؛ لأن المديم جعل أجاه عمل العامل في بذر مشترك منعمة الأرض، والواجعل أجرة عمله في بذر مشترك دراهم أو ونانبو لم يجزء فكذا إذا حمل أحر عسه في شيء مشترك في منفعة الأرض، وإذا لم يصح هذا في أرضين إذا كنان البقر مششركًا ، فكذا في الأرض الواحد إذ كنال الدفر منشرك بينهماء وإذا فببدت الزازعة كان الخارج بينهما على فقر بذرهما النصف للدافع والنصف للعامل على ما عرف أن المزاوعة مني فسيدت كان الخارج كملا" لصاحب البذر والفوهم كالابنهما تصفين فيكون نصف الخارح للدائع والصعبا للمرارع الم ما أصباب الداند من نصف الخبارج بكون طببُ له لا يلزمه التصيدق بشيء منا؛ لأمه المسغادة من أرضه وبذره، ولا عبب فيها، إنما الحب عن عمل العامل، فإنه استأحره إجارة فامدة: والخبث في عمل العامل لا يوجب التصدق بالحارج، ولا يغرم" أجر حتل العامل في صمله له؛ لأن العامل عمل في شيء هو فيه شريك ؛ لأنه عمل في البذر،

⁽٥) فكنا في ظاء وكان في الأصل، فدرم: أسعلاً !..

⁽٣) مكمًا في ظاء وكالذفي الأصل وف وم .. ولا يغرم لو قتل العامل في صله به

والبدر كان سنرك بيهما.

هذا إذا كان الدر مشتركًا سنهما وقت الإلقام، وإن لم يكن البذر مشتركًا وقت الإلقام، وإنما تنبت الشركة بالاحتلاط بعد الإلقام، هل بحوز أو لا يجوز؟ فالمسألة على روابتين في بعض الروابات يقول: يجوزه وفي يعص الروابات فاستذه وسيمأتي الكلام في جنس هذه المُسألة بعد هذا -إن شياء الله تعالى- ثم قبال: إنه يغيره العيامل للدامر أجر نصف أرضه ؛ لأنا اعتبرنا كل نصف من الأرض بأرص على حدة، وجعب كل بصف مشغولا بيقر أحدهما على حدة، فعلى هذا الاعتبار: وكان العامل مستأحراً نصف الأرض بتمغله أأبطعام نصفه وإنه جائز إلا أن الإجارة إنما قسدت مهناء لأته أحره يصف الأرض على العامل في بذر مستنزك، وعمله في بدر مخشرك لا يصلح أجرأك وأماإذا شرطا للتا الحارج للعامل، والثلث للدافع، فإنما فسدت المزارعة؛ لأن تقاديا حاله المرادعة كأن الدافع قال للعامل: الزرع أرضى عذه يبقرك ليكون الخارج فنه لك، وازوع أرضى الأخرى هذه بيلوي ليكون الخارج بينا أتلانًا ثلثه لك وتلشأه لي. وهذ قاسده الأنه دفع إليه أرصه مزارعة ليعطى للمزارع أرضاً الحرى يزرعه لنفسه، وهذا يوحب قسد الزارعة، كما لو دفع إليه أرضًا مزارعة على أنا يعطبه وب الأرض توبًا، أو يتم ضه عفاء لأتدجمل أجره على العامل في يفر مشترك نصف منسعة أرصه، ويعفن سايخرج من بذره من الأرض الأخرى، ولو جعل أجر عمله في ندر مشترك تصف منفعة الأرض لا فهر كان فاسداء فوفا حعل أجر عمله في بقر مشترك بنهسا نصف منفعة الأرض وبعض الخارج المزيده أولى أنا يفسده لاته لزداد الفساد.

وآف إذا ضرطا تلفا المشارج للتافع والثلث للعامل، إلى فسيدت المؤارعة؛ لأن تقديره كأن الدافع قال للعامل: الزرع أوضى هذه سدرى فيكون الحالج كله لمي والزرع هذه الأرض الأحرى بيدًرك ليكون الحارج بيتنا أثلاثًا للله لمي وتلك، لك، وحذ، فاسد؛ لأن الدافع دفع نصف الأرض مؤارعة بالثلث على أن يعسل المزارع له عبسلا في أوضى أحرى، وهذا يوجب فسناد المزارعة ، كمد لمو دفع إليه أوضاً مؤارعة على أن يخيط المؤارع

⁽١) وتمن الأصل وم المستفله بطعام أضاع بأرض على حارف وإنه جائزا .

⁽٦) مكفا من طاوم، وكان في الأصل رف. اسره ...

كه توبك.

• ١٨٣٥ - هذا إذا كانت الأرض من أحدهما والبدر بينهما ، وقد شرطا العمل على المدنوع إليه ، فإن كانا شرطا العمل على المدنوع إليه ، فإن كانا شرطا العمل على المدنوع إليه بيدر مشترك بينهما ، فهذه رجل أرضًا على أن يعمل فيها رب الأرض ، والمدنوع إليه بيدر مشترك بينهما ، فهذه علم الميالة على وجوء أيضًا ، فإن شرطا أن الخارج بينهما نصفان ، فهذا بالزو الآن تقدير حده الأرص يبذرى ، فيكون الخارع كله لي ، فازرعه أنت هذه الأرض الأخرى بيدرك ليكون الخارج كله لك ، وهذا الخارع كله لي ، ويكون صاحب الأرض معيراً إحدى الأرضين من العامل ، فكذلك في الأرض أنواحد بجوز ، ويتمير صاحب الأرض معيراً نعيف الأرض للعامل؛ لأنه في يترخ لنصف الأرض الغاي يزرعه العامل بيفره عوضا، ولهذا قالوا: بأنه يطيب للمامل نصف الخارض كان عارية عنده ، لهمامل نصف الخارض كان عارية عنده ، وليكن عنده بإجارة فاسدة .

قين قبل: وب الأرض شارط على العامل بإزاء مضعة نصف الأرض الذي يزوعه العامل بينوه عوضاً، وهو أن يعمل مع رب الأرض في نصف الأرض الذي كان يزوعه وب الأرض برغره الأنهد الشرطا أن يعلما حسبساً، فيكون حمل كل واحد منهما مشروطًا فيما يزوعه الأعر لنفسه بينوه.

الجواب عنه أنهما لم يشترطا في الرازعة نصا أن يعمل كل واحد منهما مع صاحبه فيما يزرعه لتفسه بيذره، وإغاشرطا أن يعملا في بدر مشترك، فإذا عملا جميعاً يصرف عمل كل واحد منهما إلى ملكه خاصة قعيد بن شريكين باعا العيد ينصرف بيع كل واحد مهما إلى ملكه و فكذا هذا، وإذا انصرف عمل كل واحد مهما إلى ما هو ملكه لم يصر شارطاً عمل الآخر مع نفسه فيما يروعه ببذره، قلم يصر دب الأرض شارطاً على الذي يعمل معه أن يعمل مع رب الأرض فيما يزرع بذره في كونه معيراً فصف الأرض.

۱۹۳۵ - هذه إدا شرطا أن يكون الخارج بينهما بصعيف، فأما إذا شرطا أن يكون تصياحب الأرض النفشان، والنلك للذي بصمل معه ،أو شرطا أن يكون ثلثا الخارج للعامل كانت المزارعة فاسدة في المسألين جميعًا؛ لأنهما لو لم يشترطا في الزارعة عمل وب الأرض كانت المرارعة فاستوه فإذا شرط فيه عمل وما الأرض مع المزارع أولي أن تفسد الرارعة، وقد ازداد العسادا الذه على رسا الأرض و الزارع أو تم يكن مشتركه يوحيه الفسياد؛ لأنه تما يمنع الشحلية بن الأرض وبين المزارع على ما نين بعد هذا - إن شاء عله تعالى - فالأن يكوانا أموجب للفسياد، والمدر مشارك أولي، وإذا المسلمات هذه المزارعة في المسألين حميمًا بقول، إذا أحرجب الأرض طعامًا إلا كان شرعاً أن يكون المثانان لرسا الأرض والملك للعامل، فالحارج بشهما نصفان على فدر المربها، عما أضاب صاحب الارض يكون فيها له لا بتصدق بشيء معه الأنه حرج من أرضه وقدره و ولا خست فيهما، والنصف الاخر للعامل إلا أن العامل بعرم أحر مثل بصف الأرضوع لأنه شرط له الإذاء تصف منفعة الأرض عوض، وهو بعض أخارج من قر العامل

الإدادة بقا صنعه دها من أورجه غيره أجه مش بصف الأرض، في يأخذ من نصف الأرض، في يأخذ من نصف الخارج قدر بدوه وما غرم من أحر مش بعيف الاوض، ويتصدق بالريادة الأن الزيادة بقا صنعه دها من أوص عبوه بحكم مرارعة فاسنده وإن ضرطا أن يكول النشال للعامل وانتثث لرب الأرص، ف لخارج بيها عرمان على غور بغرائي أن أو العامل لا بعرم تبيئا من أجر مثل الأرص بعياحيا الأرص بغلاف السيالة الأولى أن عي السيالة الأولى من عبر من در المؤرج ومن بدر عبر على العامل فست من دور المؤرج ومن بدر المامن و بن شوط له بعض الخارج من بلوه، وإذ المهنئ عوضاً بإزاد من يؤرجه العامل بعضاء أن أوض عبره بحكم يؤرجه العامل بعضه الخارج تعامل الأوض عبره بحكم الجارة فاسدة بخلاف الميالة الأولى، فإنه استفاده عن أرض عبره بحكم الإغراد فاسدة بخلاف الميالة الأولى، فإنه استفاده عن أرض عبره بحكم الإعرادة فاسدة بخلاف الميالة الأولى، فإنه استفاد المؤرج بحكم إجارة فاسدة بخلاف الميالة الأولى، فإنه استفاد المؤرج بحكم الميالة بالميالة المؤرد والمناذة بخلاف الميالة المؤرس، فينه استفاد المؤرج بحكم الميالة والميالة المؤردة الميالة المؤرج بحكم الميالة المؤرج بحكم الميالة المؤرج بحكم الميالة المؤردة الميالة المؤردة الميالة المؤردة المؤردة المؤردة المؤردة المؤلى الميالة المؤردة المؤردة الميالة المؤردة المؤرد

فون قبل هذا جعل كان صاحب الأرض أقرضه نلب بدره، حتى يكون تلت الخارج للعزارع.

الله: القرص لا يصع من غير قبض الأن النفر في أيديهما من شرط أن يعملا

⁽¹⁾ مكادا في طاء وكان في سرها - فلا يكون . .

في البقراء وإذا لم يُكن إثبات القرص بفي نصف البسر على ملك الشامع.

۱۸۳۵۳ - هذا الدي دكرنا إذا كان الأرضى من أحدهما، قاما إذا كان الأرضى من أحدهما، قاما إذا كان الأ، شي بن رجون دامه إحداهما إلى صاحبه على أن يزرعها، فيكون الحارج بينهما ، فهده المسألة على وجهان : بما أن يكون فيمر من جهة الزارع أو من حهة الدائم ، فإن كان من جهة الزارع وشرطا أن يكود، اخارج بينهما عنفين، فهذه الزارعة فاسعة، هكذا دكر محمد رحمه الذهن الكاب .

قال متنابختار حميمهم الله: أراد بصوله: القرافة فياستدة، الوّارهة في نصيب الدائم؛ لأنه لا مؤارعة في تعييب المؤارع، بل في تصيبه مشورة، وهو بالخدر، إل شاء، زرع، وإلى شاء مويزرع.

وإها فسندت الزارعة في تصلب الدائع اللان نقدير هذه الخزارعة كأن الدائع قال الفسوارع: الزرع أوضى بهدوك ليكون الخسارج كله لي على أل بزرع أوصك بهدرك . فيكون الحارج كله لك ، وهذا فاسد في أوضين على ما تبين بعد ها أ - إن عده الله تعالى -فكذا في الأوص المشترك .

وإذا فسيت الزارعة، إن أحرجت الأه ض كبيراً كان كه لصاحب الناره وهو المراتع ويأدا فسيت الزارعة إن أحرجت الأه ض كبيراً كان كه لصاحب الناره وهو المراتع ويأدان والنصف الأخر خرج من نصيب النافع، يرفع العامل من ذلك مقدا إبارة الأوه ومن عجم من أوسه ويأدان والنصف الأخر ضرح من أحسبته، وما خرم للأحر، ويتصدق بازياده الأن الغماد لاكن في إجازة الأرض في تصيب النافع فد فسند، والخارج الماصل من الأرض محكم إجازه فاسدة سيبله النصدق به، وإن لم تخرج الأرض شبط غرم الزائ المعافق من الأرض أحرب الأرض شبط غرم الزائ المعافم أجر مثل نصيب النافع من الأرض عليه أجر مثل نصيب النافع من الأرض

\$ ١٨٣٥ - هذا الدي ذكرة إذا كان السفر من حيمة المرازع، أما إذا كان من جهة الدامع، وشرطا أن بكون الحارج بنهما بصفان، فالمؤراعة فاسلة أبضًا ١ لأن تقدير هذه المؤارعة كان لقافع قبال الزرع أرضى بسمري ليكون الخدرج كله لمى، وازرع أرضك بنفرى ليكون الخبارج كله ثبت، وهذه لا يجوز في أوضين إدا كان آخ، هما مشروطًا في العالمية وطًا في العالمية وطًا ف الاحراء الان الدافع حمل أجره عمل المرارع في أوض الدافع أن يقرصه الفرّا فراع به أوض بعسم، فإن من فال لأعم الزرع أوضات سنّا وي اليكون الخارج كنه داء كان جمسيع المخدرج للمنوارغ، وصية الدامع مقرضاً "المنفر من الزارع

وقوله البزرع أرضى ببدرى ليكون الخارج كله في يكون استعاله بالعامل و وزفا شرط احدهم في الآخر، فقد حمل أجره عمل الفضارات في أرض صاحب الدارد الأبه منى صدر أجيراً بعمل، صار القرض مصمولاً بالتى ويزيادة، وهو عمل المزارع في أرض فساحب الدائر، وهذا لا يحوز، وصاحب البذر استأجر العامل كا لا مسلح أجراً. فنسلت الإجازة، فإر كان هذا لا يجوز في أرقبين متى كان أحلاهما مشووط في الأخو لد حزمي الأرض المشرك، لأنا تحير كل تصف من الأوض المترك بأرض على حلمة، وقد شرط أحدهما في الأخر.

فون قبل " هلا حمل تصف المدر بحيث على الفساد أجرة حتى لا يحمل على الفساد

والجوب عد قلد هذا حقاء هذا وكان حسله على الصحة غير ممكن لوجهين الحديث على الصحة غير ممكن لوجهين الحديث وهو أن هذا حاله الانفواد من الدالع بكون إفرائك للبشر من المراوع، فإن من الانوع، فإن كان هذا فرض تفرض للدار من المزاوع الخارج كله لك بكون مغرض للدار من المزاوع الخارج والدائل هذا فرض كل تحول القرض من للدارج والدارج على أن أفراض كل حجود المراوع على أن أفراض كل الزاع أوضى حلى أن يكون الخارج كله لى على أن أفراض كل حجود شبك من الخراص كل على أن المراد والمن الخراص كله وعلى الأجر ووالمن الكرد لا شبكا من الكراب والمن الكرد لا شبكا من الكراب والمناكد والمناكد والشبكا من الكراب والمناكد وا

والنامي، أما متى حمليا بصف الكريمينة أحرة على الرازع في نصب الدامع لا تصبح للإجبرة؛ لانميصير الأحر مندر كالينوسا، ويسير الدامع مستأخراً للمعل ليعمل في يقر مشترف، والإحارة على عمل الأحراب مركة لا يحوق، وكان كمن استأخر

١٩٠ م كاند على الأصل * الأعبو ..

⁽¹⁾ وقر الله عشرات

حسالا لبحمة الدخنصة لبكان أحراها أصف تدن اطرتك أكلم بجراء ولاستحق أحرأه من حمل، فلبس خمل هذا العقد على الصحة إمكان أي الأمرين ما اعتبر به، وإن قان البحر من جهة لمزارع، وشوطا أنا يكول اخارج ينهما أنجابًا، وإن تما ها: الدين المراوع والناب للدافع دجدا جائره والخارج بيلهما على ما شرطاء لأن تقدم هده المردعة كأن الدافع قبال للمعراوع - الزوع أرضي ببطري ليكون الخارج بيننا أثلاثًا نظاء الي ونذ وذك على أنه نور وأرضات بهذا الدابكون كالرجرلة لتء وهده مبسورة، وإنها جانوة. فالاول مرازعة حائزة أيضًا كنر ما فيه أن المنبورة صارت المنبوطة برا الإارعة إلا أن اشتراط المنبورة في المراوحة لا توجب هساء الراوحة، وإن شرط الثلثين لندافع، فهذه القصل لمو مذكره محمد وحمه الله في الأصل ، قالول ويجب أن تكون هذه الوارعة فاسده الان تقسير هذه الزارعه كالدالد فع فال للموارع الزرام أرصي برسرك ويكون الخاراء كلمالي على أَنْ تَوْرُوعُ أَرْفَعَتْ بِينَوْكَ لِيكُونَ (فَدَرَحَ بِينا بَصَافِيا)؛ ﴿ الْمَالِقِعِ لِمُوطَ لَتَفْت بِعَصَ احارج في أرض مرازعة ليس له في ذلك لا بدر ولا عمل.

١٨٣٥٥ - و أنا كان البسر من حهة الداهم، وضرطا أن يكون الحارج بسهما عسفان فسقمت المرفوعة، ويد شرعا الذيكون أفلاله إلى شرطا التلابي للداعا ، فهذا فاستاد أن المقدم هذه الرازعة كان الدافع فال للموارع. و١٥ أخبي بيدري على أن بكون الخارج كمه بي على أن نزرع أرضت بيفري ليكون الحمرم بيننا أشلاف وهذا فلسده لأن المامم جعل أجرة عمل الدمل في أرض نفسه بعض ما تحرجه أرص الرارع، وإذا فسات هذه المرازعة وأخرجت الأوص طعاف فالحارم كمالصا حب البقر وهو الدفع ويغرج الدافة لدفيامل أحر فيتل صمعه في حيمتم الأوض، وأجير مين تصفيه لأرض، لأنه استومي عمله ومنفعة أرضه بحكومزارعة بالمدد، فيغرع لدلك أجرافض ويطيب له عمقه الحاوج، لأنه حرج من أوعيه وعدود

واما النصف الانحر فإذا حراوص أرضو المرارع، فيبأخذ مر ذلك تصف بداء ومصف ماعرج من أحر منل عمل العامل ويصلب أجر مثل الأرض، والتصدق بالروادة ١

الماري ما الأملة أر

وتالمكفامي مالدوهن ورمرها المارب

ألأن الزيادة استفادها مواأرض غيره بحكم مزاوعة فاسدف

وإن سوطًا النَّذَيِّن للمزارع لم يذكر هذا القصل عن الكتاب قال. ويحب أن تكون الم ارعة فالمدود لأن تقدير حده المزارعة كانا الدافع قال للموارع: ازرع أرضي يبدري على أن الخارج بيما أللانًا ثلثاء لي ، وقلمه لك على أن تروح أرضك بيذري لكون الحرج كنه لك، و تدافع جمعل أجر عميل الزارع في أرضه بعص الخيارج من أرضه، وهذا

١٨٣٥٦ - هذه الذي وكونا إذا كان الأرض ينهجة والبذر لأحدهما، عاما إذا كان الدفر منهماء فهم على وجوء: الأول: إذا شرطة أن يكون البغر بينهما بصفائه وفي هذا الوجه إن شرطة الخارج بينهما عبدان، فهو حائزه والخارج بينهما على ما شرطاة لأن تقدير هذا العقد كال الدافع قال للسراوغ الزوغ أرضي سدري على أن يكون الخارج كاء لمري، واروع أرصك بمفري على أن يكون احدرج كله بك، وكل واحد منهما حائز حملة الانفرادة لأن أحدهما استعابة والأخر مشورة، وإن شوطا أن يكون انتذا لخارج للموارع وبلته للدافع، ذكر في رواية أبي حليمان، وفي بعص روايات أبن حقص. أننا فاسدة.

وذكر في بعض روايات أبي حفص ؛ أنها جائزة

وكان الفقيلة أبوانكم السلخي يقبول أنيس في المسألة احتلاف الرزايتين، ولكن احتلف الجواب لاحتلاف الوضوع.

وكان العميه أم إصحاق الحافظ بعول: في الممأنة روايتان، وهو الصحيح، ولا حرياف أن البدر إن كان مختفظًا وقت الإلقاء أن الرارعة فاسدة، ورعا بسدت الزارعة إذا كان البيذر مختلطًا وقت الإلقاده لأن النافع بصبر ضارطً للعامل بعص الخدوج من معره أجرة عبيله في يذر منشرك، والرازعة على هذا الوجه باسدة؛ لأن الرارعة تتعف إحارة النداد، والإجازة على ما هو فيه نسريك لا يصح، وإذا عمل الأجير لا يستوحب سُيًّا. وأما إدالم بكي ليدر مختلطا فئل الإنقاء بوجه وإية الجواز ظاهر أنا المذر إذا لم يكي مشتركاً وقت الإلفاء، ولا يكون هذا إجارة على عمل في سحل مشترك، من يكون إحارة على عمل يصير الحاصل مشتركًا على نقدير الحدوث، وإنه لا مجنع جوار الحقد؛ لأن الخذج في الزارعات كالها يحدث مشتركاء ولاجم ذلك حواز الزارعة، وهذا الروابة

اميح عندي.

1489- وإذا جازت المؤارعة على هذه الرواية كان الخارج بينهما على ما شرطا، وإن شرطا أن يكون ثلثا الخارج للله قع والثلث للمزارع، فالمزارعة فالمدادعلى الره ايات كلها؛ لأن تقدير هذه المؤارعة كأن الدائع قال للمزارع، الراع أرصى بهقرى على أن يكون الخارج كله لى و وازرع أرصك بهقرك على أن يكون الخارج بيننا أثلاثا، وهذا فاستعان بالعامل في نصف الأرض، وشرح على العامل يعض الخارج من أرضه وبقره، فهو نظير من دفع إلى خياط ثوبًا ليجيطه له يغير شيء إلى أن يعطى الخياط دومة الصاحب الدوس.

۱۸۳۵۸ - هذه إذا شرطا أن يكون البقر بينهما تصعده ولو شرط أن ثانى البقر على الدائع و تلته على النزارع إن شرطا أن يكون الخارج بينهما و ضازاره قطاسدة و ويكون الخارج بينهما على قدر بذرهما .

وكذلك إذ شرطا أن يكون شرطاً في هذه الوجه أن يكون الحارج بينهما على قدر بغريهما النفتان تلدانع والنلك المرارع كانت الزارعة فاسدة أبضاء وكذلك إذه شرطا أن يكون نلت البغر للعافع والثلان للعامل كانت الزرعة فاسدة أبضاً.

المفصل الثالث في المشروط في المزارعة

هذا القصل بشتمل على أنواع: فوع منها: في شرط الخارج كله لاحدهما.

1879 - وإنه على وحهين: إما أن يكون النذر من قبل زب الأرض، فصورته رجل دفع إلى رجل أرضاً ويذراً على الزرعة عند مده وأجراء ويقومه فإن شرطا أن يكون اختارح كله لوب البفر، فهو جائر، هكذا ذكر محمد رحبه الله من "الأصل"، وكم يد بقرله، فهو حائز أن المزارعة جائزة؛ لأن هما العقد ليس بمرازعة الأن في المؤارعة الخارج وكون مشتركا، والحارج في علد الصورة ليس بمشترك، وإغا أواد به أن المنسوط بعد بعد الخارج لصاحب المسدر جائز، وهذا لأنه ليس تحت هذا الشرط إلا الاستعانة بالعامل ليؤرع أرضه الإن مذا شرط العمل من غير عوض، وهذا تعسير الاستعانة جائزة

وإن شرطا أن يكون الخارج كله للمنزارع ، فهذا جائز ، وأراديه أن انشراط جميع الحفارح للمنزارع حائز إذ ليس تحت هذا الشرط إلا إضارة الأرض من الزارع وإقراض المبدر منه ، وكل ذلك جائز حالة الانفراد ، فكذا حالة الاجتماع ، وهو نظير ما لو دفع إلى رجل حائوةً و أفق درهم ، وذل له : اعمل بها في حائوتي على أن يكون الرمح كنه لك ، فهذا الشرط كله جائز ، ويصير صاحب الحالوث معير الحائوت مغرضًا العراهم ، كذا هها .

وإن كان الدّر من جهة المؤارع، وهو الرجه الذي، فهذا على وجوء: "حدها: أن بشول صحب الأرص لوجل الزوع أوضى بكر من طعامك على أن يكون اختارج كله كي، وهذا عاصد؛ لأن صناحت الهذر يعميو مستناجوة للأوض يكل الختارج في هذه الصورة، والشرع إنما جوز استنجار الأوض بيعض الخارج بخلاف القياس، فبقى جواز الاستعمار بكن الخارج على أصل القياس، واد فسند هذا العمد كان جميع الحارج لصاحب الدفراء وعليه أجر من الأرض عبد حد الأرض عبد ويطيب لعد حيد البدفران الطارح فقد لفراء علم وارتصد في البيادة وكان بدول أدرادي جمع الما حارب الأرض كما السرطاء الصال المسائلة عليه مناوس المدر من رسالة وعلى المصل ومنا الأرض الدولية المسائلة عليكه ومنا الأراب المسائلة الملكة الأرضة الأرضائة عليكه والما ومنا الأرض عالم المرابع الما مناه والما المسائلة عليه المناه والمائلة المناه والمائلة المناه والمائلة المناه ال

والمحدولات إلى ليدر إذا كالدمن في بي رب الأرض، إلى حدول ب الأرض المعروبات إلى المحدول ب الأرض مسوحياً والمجمل مستأخراً المعامل المعمل لدى الرحاء الأن لوجعلناه مستأخراً المعامل الأمامل حاملاً لنقلت من وجد والرب الاخراص من وجد من حيث بعد على المعامل من العامل والوحد والمحدولات المعروبات الأحلى في معلى الخراك الكون عملة له من كل وحد ما الأحلى في معلى الخراك الكون عملة له من كل وحد ما الموسطين المعامل المعروبات الأحلى والمحتفظ المعروبات الأحلى والمحتفظ المعروبات حلى المعامل المعروبات الأحلى والمحدولات المعروبات الأحلى المحدولات المحدول

وال جماناه مستأجراً مكرفين مجموع اخترج كان حاملا لتصديل وحمالي حيث إنه بقلك صعمة الأرضي، والحراطين أنفيته يقصية الأصل ما تو يحتل علمه لعروه برائم يتبت جعل عمل العدمو الرب الأرض الانصاء والاستشفى اشتراط حيرج الخدرج برب. الأرض (الأن الفيارج كله كنت بكون فرنت الأصل بالقراص بكون تم يحكم الدار محدر الأرض صف تجعده مستأخرا للارض من تيصير عاملا تصدير وجه، والتعريب ما

را (معنى م - درانوس مقرم؟ دركون - راج

وكرنا، ولو فالدوب الأرض للمزارع: الرعلي أوضى بيفرك على أن يكون الخارج كله لل، فهذا الذرط جائز، ويصبر العامل مقرصًا للبذر من رب الأرض ويكون الحارج كله لرب الأرض ويكون الراوع معينًا له في العمل، وهذا لأنَّ وب الأرض أمره بالزراعة له حيت قال لي: وإنما يصير زارعًا له إذ صيار البلو ملكًا له قبل ذبك، فتضمن الأمر مالرواعة له استقراض الندر، وحين أجابه الزارع؟ فقد أفرضه، وصدر برسا الأرص وابف نذلك حكما لاتصاله تمكه، وعمل الحر بحمل لاهير عمد جعل العامل، وقد وجد الجمل مقتضى الأقدام على الزراعة بناء على طلب رب الأرمس الزراعه له .

١٨٣٦٠ - ولو قال له رب الأرض: اورع في أرصي ببغرك على أن يكون الخارج كله لك، فهذا فاسد. والحارج كله لرسائلًا وفي وللمزراع على رب الأرص مثل بذره وأحر مثل عمله؛ لأن صاحب الأرض با قال له أو لا. ازرع أرضى لي سفرك. فقد صار مستفرضًا للدفر منه وصار فابضًا له حكمًا لانصاله بملكه، فلما قال بعد ذلك. على أن مكون الخارج كله لك، فقد جعل جميع الخارج للمزارع، وتعلم جعله له حكم الفراض الذبَّاء لأن الفراص لا يصمر إلا بالقيص، ولا يواحد من الزارع بعد إلمَّاء البذر في الأراص الغيضى، فكان جميع الخارج مشروطً بحكم الإجارة، فقد استأجره للعمل بجميع اختارج وإله إحارة فناصده ويبجب للعامل أحرامثل عمله وبقرامثل بذره بحكم الفوضور

١٨٣٦٦ - ولم قال رب الأرض: اروع وصلى بيندرك على أنا يكون الحارج كله الله. فهذا جائز، ويكون الخارج بصاحب الندر"" ، يكون صاحب الأرض معيرًا له أرصه.

ولو قال له مدحي الأرض. از وهها لي بيفرك على أن يكون اختارج كله بيت تصفان وكانت الزارعة حائزة وكان الخارج بينهما لصفان وفكاد المراوع مقرضا للمادر من وب الأرص مقتضي أمر رب الأرص إياه الزارعة له يقوله : ازرعها ، وصار رب الأوضى فبالغشا لذبك حكسة لانصباله تبلكه وفيم صدررب الأرض دامحا إليه الأرض

⁽¹⁾ وفي الأصل: أحنبه إحابه الوازع.

⁽٢) وفي الأصل. وتكونها لحارج كنَّه لصاحب البدير.

مرّازضة بعندإنفاء الحب في الأرض بالتصف، هرف ذلك بقوله: على أنّ الحارج بيننا تصفاف، ودفع المرازعة بعد إلقاء النفر قبها وبعد النبات حتى ترب العامل ويستبه حائز

واستنسهد بسده المسألة، فقال: ألا ترى أن رسا الأرض إذا قبال بلسزارع. أقرصتي مائة درهم، ثم اشتر لي مباكر حيطة والفرحا " لي في أرضى على أن يكون الحارج بننا نصفان، ألبس أنه يجوز، فكذا عهنا

وإذا دفع شراً إلى آخر ، وقال: الزرعها في أرصك على أنه ما أخرج الله تعالى من شيء ، فهو بيننا ، فبلز ارجة فاستية والزرع بصاحب الدانو مكانا ذكر في مزارعة الإصل . وذكر في أول كنام المأذون: أن الزرع للمزارع وهو صاحب الأرسى .

قال شيخ الإسلام في شرح كتاب الزرعة: لا فرق بين السائنين، ولكن تاريل ما ذكرنا في كتاب المأذون أل صاحب البنر قال الصاحب الأرض : ازرعها الفسك ليكون الخارج يتنا أصفاف، وفي هذه الصورة الزرع يكون لصاحب الأرض ومو المراوع ؛ لأن المراوع صار مستقرف للبنر مع والراوع ، وقد ذكر هشام مسألة المأثون في نوادره فسئنت المزاوعة بقي الزرع لصاحب الأرض، وقد ذكر هشام مسألة المأثون في نوادره معسرة على نحو حافقاته وفي كتاب المزاوعة لم يذكر أن صاحب البنر فال قصاحب الأرض : ازرعها ليكون الخارج بيناه الأرض : ازرعها لغسك وغاذك أن صاحب قليلا على البدر على ملك صاحبه ، فيكول وفي هذه الصورة لا يصبر المزاوع مسفر ضا البذر على البدر على ملك صاحبه ، فيكول الزرع للماحب البذر على المؤلف صاحبه ، فيكول الزرع لماحب البذر على المناحب البذر على المناحب البذر على المناحب البذر على المناحب المناحب البذر على المناحب الأوص : ازرعها لنفسك على أن اخارج بيننا بصفاف : وباقي المسألة بحالها للمارح لصاحب الأوص : ازرعها لنفسك على أن اخارج بيننا بصفاف : وباقي المسألة بحالها

۱۸۳۱۲ - وإذا دفع الرجل مذراً إلى وحل، وقسال: أذر عسه في أرضك ليكون الحارج كله لك ، أو قال، أورع أرضك بيذري ليكون الخارج كله لك ، فهذا جائز ويصير صاحب اليذر مفرضاً للسفر من صاحب الأوض ليزوع في أرضه ، وقد قسضه رب الأرض يبدره سقيقة ، وإن كان صاحب اليدر قال له : أزرع كي أرصك بيذري فيكون الخارج كله لك، فهذا فاست، وأخارج كاه نصاحب البدر الأن مناحب البذر كا قال له :

⁽۱) وهي أط : وابتدرها.

ارزعها ني، فقد بقي البدر على منكه، فالوارخ ألفي بذر رب البلوا" في أرضه مأمر رب النفر، فيكون كإنقاء البدر بنفسه.

وبو ألفي وب البيدر مفرد في أرض العبيس، ثم أعطاه مبرار عبة من رب الأرض لبكون الحارج كله لرب الأرص لا يحور.

وإذا دفع بذراً إلى رجل تيزرهه هي أرضه على أن احارج كنه لصاحب البدر ، فهذه الشرط جائزا ويهبير صاحب النذر مستعيراً للأرص من رب لارض، ومستعبئاً به البررع له بدره، كلم دلك جائز .

ولوكان قال: ابدر هذا في أرضك لنفسك على أنَّ ما أخرج أنه تعالى من شيء، فهو لي كنام فاخرج كله لصاحب الأرض، ولتباحب البدر على صاحب الأرض من يقروه لأن صاحب البعر فاقبال به: ابدره لنفسك، فقد أقرض البقر منه، وصار وب الأرض قابعاً الله به ما وإذا قال بعد الله العالى أنه الخارج كالعالى وقد استقرض منه ما وقع في لأوض، واستقواض ما يقع في الأرض لا يصبح.

وإذا فالدائر جن لغيره: ازرع أرضك ببذرك على أنا الحارج ثنه لي ذكر في كتاب ولؤ وعة أل هذا استقراص.

ودكر شبخ الإسلام في بينوع الجامع في بالدبيع أحمدالعمدين الدهذا موادعه فالبدق

نوء أخر

في اشتواط عمل غير المراوع مع المؤ وع:

١٨٣٦٣ - رايد دفع الرحل أرفسه إلى رحل على أن يزرعنها بسفره ويغمل فيها معه هذا الرجل الأحراء فما أحراج الله تعالى من طيء، فالثاث من ذلك إصاحب الأرض، والثلث لصاحب البدر، والعيمن والثلث لصياحب العيمل الذي لا مذر من

(١) هكذا في ط، وتسادي عبيرها. ﴿ قَالَوْ رَعَ ٱللَّهِ بِشِرُ رَبِّ الأَرْضِ مِن أَرْضِه مُصَّرِ رَبِّ الأَرْضِ فيكون كإلفاء بندر

جهته، فهذه الرازعة فاسدق وأراد به الفساد في حق المزارع التاني، أما في حق المزارع. الأول فالمرازعة صحيحه

أما صحة المزارعة في حق المزارع الأول فطاهر .

وأما فساده في حق المزارع الثاني؛ لأن المزارع الأول صار مستأجراً للأرص لما كان البذر من جهته، وصار مالكاً متعه الأرض بحكم الإجارة، فيعشر بما لو كان مالكاً بملك الرفية، ومالك الرقية إذا دفع الأرض إلى غيره مزارعة على أن بعسل معه المالك لا بحوز لعوات التخلية بين الأوض وبين الزارع، وكذا هذا.

ند فسساد المزارعة من حق التناني لا يوحب فسساد المزارعة في حق الأولى؛ لأن المزارعة الثانية غير مشروطة في المزارعة الأولى حتى ثو كانت المزارعة الثانية مشروطة في الأولى بأن قال: على أن يعمل هذا الرجل الأحر معه كانت المزارعة الأولى فاسدة عد بعص الشايخ.

وقال بعض المتنابخ. لا تفسيد المرارع الأولى وإلا كنائت التانية مشروطة في الأولى و لأنها غير مشروطة لرب الأرض، بن هي مشروطة للثالث، فهي صفقة شرطت فيها صفقة للأحيى لا لأحد للحاقدين، ومثل هذا لا يرجب فساد العقد.

وعى المُتنفى أنّ اتستراطُ الصمقة للأحنبي يوحب القساد أبضًا كما إذا قال لغيره. بعت منك هذا له بند بكذا على أن تبيع دارك هنه من فيلان، أو على أن تفرض فيلانًا الأجنبي كذا.

18718 - فرق بين هذه المسألة وبين المسألة المدكورة في باب المعاملة ، وصورتها رجل دمع نخيلة إلى رجل معاملة بالنصف على أن يعمل فلان مده على أن يعمل أن يعمل الدامل خلائا مانة درهم، ذكر أن المعاملة فاسدة لمن حق المعامل الأول، وههنا قبال: لا تفسيد النزارعة في حق الأول، أما على قول من قال من مشابخنا: المزارعة في حق الأول إلى لم يفسدها الأن عمل الثاني معطوف على الأول غير مشروط في م فالفرق بين هذه المسألة ومسألة المعاملة ظاهر الأن في مسأله المعاملة عمل الناني مشروط في المعاملة الأولى وجب العساد أيضاً ، وهي مسألة المعاملة وكان عمل الثانية مشروطة في المزارعة الأولى وجب العساد أيضاً ، وهي مسألة المعاملة للعاملة وكان عمل الثاني معطوف، بأن كال: ويعمل معه فلان على أن له على

الساس أجر مائة درهم كانت المعاملة جائزة أيضاء وأما على قول من قال من مشايخنا فوجه المراحة في حق الأول لا تفسد وإن كانت الزارعة الثانية مشروطة في الأول ، فوجه الفرق أن في مسألة انعاملة العقد الثاني وإن كان مشروطاً للشالث لا لصاحب النخيل من حيث الخفيقة إلا أنه باعتبار المعيى منووط لصاحب النخيل والا كان منفعة دلك عائدة إلى صاحب النخيل مستأجر للعامل ، فيكون أجر العامل الشاني عنيه لا عني المعامل الأول ، قبان الشراط على العامل الأول كانت منفعة هذا الشيرط عائدة إلى صاحب النخيل ، صار هذا الشرط باعتبار المعنى مشروطاً لصاحب النخيل المساقب النفيل المناسب عنيه المناسب النفيل المناسب النفيل المناسب النفيل ، صار هذا الشرط باعتبار المعنى مشروطاً لصاحب في مسألة المؤارعة قالحقه الثاني مشروط فلمزارع الثاني لا لوس الأرض ، الأرض و المناسبة المؤارع الثاني على المرارع الأول لا على وب الأرض ، وليس بمستأجر مني كان البقر من جهة المؤارع ، بل المستأجر هو الزارع الأول ، فيكون أحر الثاني على المرارع الأول لا على وب الأرض ، فلم يصر المقد الثاني مشروطاً لمرب الأرض ، بل كان مشروطاً للناني ، وهذا لا يوجب فلم يعس المقد الثاني مشروطاً لمن الميار من أجبي .

ولو كان اليفر من قبل رب الأرض، والمسألة بحالها كانت عله مزارعة جائزة: لأن اليفر إذا كان من جهة صاحب الأرض، صار مستأجرًا للعاملين ببعض الخارج، واستنجار العاملين ببعض الخارج جائز.

نوع أشتر

في اشتراط بعض الخارج لغير المتعاقدين:

18870 - إذا شرط في المراوعة بعض الخارج لعند أحدمها ، فهذا على وجهين : الأول : أنّ البدئر من صداحب الأرض ، وقد شيرط ننت الخنارج لوب الأرض والثلث للمزارع والثلث لعبد وب الأرض ، فالمزارعة جنائزة ، سواء كان على العبد ديل أو لم يكن ، وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشترط .

أما إذا لم يكن على العبد دين، ولم يشترط عمل العبد مع الزارع، فلأن المشروط لعبد رب الأرض، ولا دين عليه، ولم يشترط عمله مشروط للمولى، وهذا لأنه إن تعذر تصحيح هذا الشرط للعبد بحكم الزارعة؛ لأنه لم يشترط همده في المزارعة أمكن تصحيحه للمولى؛ لأن كسب العبد، ولا دين عليه علوك للمولى، فجعلنا هذا الشرط للمولى حتى لا ينغو الشرط، وكاتهما شرطًا للمولى تُك الخارج، وللمزارع ثلث الخارج.

وأما إذا شرط عمل العبد ولا دين عليه ؛ لأنه إن تعذر تصحيح هذا الشرط محكم المزارعة للعبد مع أنه شرط عمله ؛ لأن المولى بصير مسأجراً عبده، واستنجار المولى عبده، ولا دين عليه لا يصح، أمكن تصحيحه يجعله مشروطًا لفعولي، وصار كأسما تعرط للمولى ثلثا الخارج والثلث للمراوع.

وأما إذا كان على العبد دين، وثم يتسترط همل العبد مع المزارع فلأن المشروط لمعمد عند من يجوز المزارعة كالمشروط للموانى، وإن كان على العمد دين؛ الأن دين العبد لا يمنع وقوع الملك للمولى في كسبه عند من يجوز المزارعة، فعمار كالمشروط لمعبد مشروطاً فلمولى من هذا الوجه.

أما إذا كان على العبد دين، وقد شوط عمل العبد فلأن المشروط للعبد وعليه دين مستقرق مشروط للعبد، وأمكن تصحيحه بجمل الشروط مشروطًا للعبد، لأن استنجار الولى عبد المديون صحيح.

۱۸۳۹۱ - حذا الذي ذكرة إذا كان الدفر من قسل دب الأرض وشرط للت الخارج لعبد دب الأرض، فإن شرط ثلث الخارج معبد المؤارع فالزارعة جائزة أيضاً سواء كان على العبد دين أولم يكن، وسواء شرط عمل العبد مع الزارع أو لم يشتوط.

أما إذا لم يكن على العبد دين ولم يشتوط عمله فلان المشروط لعبد المزارع، والحالة هذا كالشروط للمزارع، فكأنهما شرطا في الابتداء تلقي الحارج لمزارع.

وأما إذا شرطا عمله فلان الشروط للعبد، إذا شرط حمله مشروط للعبد، وأمكن تصحيح هذ السرط بحكم الرامة ؛ لأن رب الأرض بصير مستأجر الراوع وعده ينش الخارج، وإذا صبح هذا الشرط للعبد، صار المشروط كسب العبد، فإذا حَى العبد دين، والمولى لم يأخذ ذلك منه بعد، يقضى منه دين العبد،

وأما إذ كان على العبد دين، ولم يشترط عمل العبد مع ذلك فلأن المشروط للعبد

إذا لم يشترط عمله مشروط كولاه على قول من بجوزً المرازعة، وإن شرط عمل العبد مع ذلك، فالشروط للعبديكون مشروطًا للعبد حتى يقصى منه ديونه

هذا المقرية كرنا إذا كان المقرص قبل رم. الأرض، وإن كان المدرس قبل المؤرخ، فإن كان المدرس قبل المؤرخ، فإن شرط ثلث الحدرج لصدرت الأرض، هللزارعة جائزة إذا تم يكن على العبد دين، ولم يشترط عمله، ويعتمر المشووط للعبد مشروطاً للمولى من الابتداء، وإن شرط عمل العبد ولا دين عميه، فاغز ارعة فاصدة في ظاهر المواية ؛ لأنه إذا شرط عمله كان المشروط له حتى يقضى ديوته منه إن لحقه دين، ويكون ذلك في يده، وعند ذلك يصير المراوع مستأجراً للأرض ببعض الحارج، وإنه حائز، وعبد رب الأرض ببعض الحارج، وإنه حائز، وعبد رب الأرض ببعض الحارج،

وروى أصحاب الأمالي عن أبن يرسف رحمه الله: أنه بحوز ،

وجه هذه الرواية أنه لبس تحت هذه الرارع فإلا استناج از الأرص واستشجار العاس، وهو عبد رب الأرض بعض الخارج، وكل ذلك جائز حالة الانفراد.

وجه هذه الرواية: أن القياس يأبى جواز استنحار العامل ببعض الخارج، وإعا ورد الشرع به إذا كان الاستنجار من رب الأرض، وههنا المستأحر للعامل ليس صاحب الأرض، فيرد هذا إلى ما يقتضيه القياس، وإن كان على العبد دين إن لم يشتر ساعمل العبد، فالزارعة حائزة، ويكون المفروط للعبد مفروط لمولاء كأنهما ضرطا من الابتعاء ثلثنا الشارج لرب الأرض وثلث للمنزارع، فإن شوطا عمل العبد مع ذلك، فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية؛ لأن المؤرع يصر مستأجر الأرض، والعبد معض الخارج.

٩٨٣٦٧ وإن شوط ثلث الخارج لعبد المزارع في هذه الصورة إن لم يكن على العبد دين ولم يشتوط صفله فيهو جائز، ويكون ثلثا الخارج للعزارع والثلث لرب الارض، وإن شرط عمل العبد مع ذلك إن شرط عمل العبد في العقد فلنزارعة فالمزارعة فيما جميعًا، وإن لم يشرط عمل لعبد في العقد، بل عظف عليه، فلمرارعة فيما بين رب الأرض والمزارع جائزة، وفي حن العبد في العقد،

وإن كان على العبد دين إن تم يشترط عمل العبد، فالغزارعة جائزة، ويكون المشروط للعبد متروطًا للمزارع، وإن شرط عمله فالجواب فيه كالجواب فيما إذا لم

بكن على العبد دين، وغد شرط عمله

1477A ولو شرط بعض الحارج ليشر أحدمها، فالحواب فيه كالجواب فيما إذا شرط بعشر الخارج العبد أحدهما، ولا دين عليه إذ لا يتصور وجوب الدين على البقر، وهي العبد إذا لم يكن عليه دين إن قم يشترط عمله يعتبر الشروط للعبد مشروطاً لمولاه، وكن البغر إدائم بشترط عمله بعتبر المشروط للبشر مشواط للملاه، وإذا شرط عمله وكذلك يعتبر المشروط للبقر مسروط لمولاه بخلاف العبد، ألا ترى الدعن أوصى لشاة فلان تعالى المعارسة، كما هها.

18714 - رواً شوطا الك الحارج للسبكين جاؤت النورعة، فكان ما خرط للمساكين متووط للساحين المدوط الله أو شرط تلت الخارج لرجل معلوم ولم يشترط عماه في الراوعة لم عصح والآن الخارج إنما سنحق إما السفر أو بالسمل أو ولارض والإدارة والمسلط للودة أو بالسمل أو ولارض وإذا شرط للمسجه وإذا لم يصح ما عوادا شرط للمسجه وإذا لم يستح ما شرط النساكين صار كالمسكوت عنه، فيكون صاحب البقر إلا أنه يجب على صاحب الأرض فيما ينه وبين وبه أن بتصدق مذلك والأنه تصديق بثلث الخارج الذي يتصرف من لمؤوه على المساكين، وكان حدا نقرأ امنه، ومن بدر أن يتصدق بثني، من مائه، فإنه بلزم الوفاء به فيحد بينه وبين وبه لقول نصالي الخراؤة والإنجاج المناز إذا الماضي لا يجب ومن كان الأمالا مدخل المفاحل المنازعة وإن شيط فيها مالا تقتصبه المؤارعة، وإن شيط فيها مالا تقتصبه المؤارعة، وللمام وطاله سفعة توجهين. أحدهما للاحس فإنه الإبوج خاصاد العقد إذا كان مشروطًا للعائد، فأما إذا كان مشروطًا للعائلة في المنازعة عند في المؤلفة والمؤلفة في المؤلفة والمؤلفة والمؤلفة كان مشروطًا للعائد والعقد إذا كان مشروطًا لله منازية كان مشروطًا للمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة كان مشروطًا للمؤلفة والمؤلفة والمؤلفة كان مشروطًا للمؤلفة والمؤلفة كان مشروطًا للمؤلفة كان مشروط كان مشروط كان مؤلفة كان مشروط كان كان مشروط ك

والثانى! أن ما شرط لم يصر حق للمشروط له، ألا ترى أنه تم يشت للمسكين حق المطالبة والخصومة في ذلك، واسترط إذا لم يصر حقاً تنسشروط له، قانه لا يوجب مساد العقد، راك كان دلك شرطًا لا يعتصبه العقد وفد شرط للمعقود عليه، فإذا ¹⁷⁴ سرط اللاحتى أولى.

¹⁴ مورواليحل: الأبة 4

⁽٢) وهي الأصارات فأما إدا تبرط .

وبيان ذلك ما قالوا؛ فيمن اشترى حمارًا أو رمكة عنى أذ لا يبيعه، قالبيع لا يعمد بهدفا الشيرطة الأن الشيرط لم يصبر حيفًا للسنسو وطالعه الان اندمة ليسمت من أهن الاستحقاق، ويخله ثو اغترى صداً على أن لا يبيعه المتنوى، أو أمة على أن ينخذه أم ولد كان البيع باطلاء الأنه شيرط في البيع ما لا يقتصيه المبع، وقد صار الشرط حفًا للمنر وطائه، وإنه من أهل الاستحقاق، فأرجب الفساد، فكذا هذا.

والذي ذكر بامن الحواب بيسا إدا شرط بعش الخارج لعبد أحدهم، فهو الجراب فيما إذا شرط بعص الخارج لذير أحدهما، وسائر ما بملك المولى كسم، وإن شرط بعص الخارج لمكانب أحدهما وسائر ما لا يماث كسيم.

وإن شرط بعص الخارج فن بقبل شهاديه له كام أحدهما أو أخت أحدهما ، أو لا نقل شهادته له كامن أحدهما أو لا الجنبي فهو عالى وجهين الحدهما ، أن يكون البلار من قبل رب الأرض ، وهي هذا الوجه الزارعة جائزة ، شرط عمله أو له يتنبوها عمله ، أما يوار ما الأرض صار دافعا أرضه وبلاره إلى رجبين ليزرعاها ، وهله جائز ، بحائز ، لأمهما شريكان في العمل وراس المال ، وهو المدر من رب المال ، وهذا جائز . كمد في الفعل المحاوية إلى النبل ، وكان الحارج بيمهم على ما شرطوا ، وأما إنه تعفر أن المهاشر طوة عمله فكذلك الحواب، ويكون ما شرط الهؤلاء لرب الأرض ؛ لأنه تعفر العمل المؤلوج بعمل المؤارض ؛ لأنه تعفر العمل والمحكم ، الزارعة ؛ لأنه ليس له عمل ولا بذر والا أرض ، والخواج بعكم المؤارج بعمل ولا يكل تصحيح الكلام الشروط الهؤلاء مية ؛ لأبا بستون بأحد هذه الأسباب ، والا يمكن تصحيح الكلام الشروط الهؤلاء مية ؛ لأبا عبة ما لوساحق أل

۱۸۳۷۰ - وإذا تعذر تصحيح المسروط لهؤالا ، جعل المشروط لهؤلاء كالمكوت عنه ، وما وقع المكوت عنه من بعص الخارج ملحق بصحت البلد ؛ لأن الحارج متوالد عن ملك ، فكون له ما لم يشرط لغيره .

الوجه التالى: إذا كان البذر من حهة المرابع، وقد شرط بعض الخارج لمن لا بملك النوارع كان لم يملك المؤارع كان لم يشرط عمله، والمؤارعة جائزة، وكان المشروط لهؤلا، هن الخارج للمؤارع، وإذا شرط عمله، فالمراوعة بين صاحب الأرض وبين المرارع جائزة، وقاملة

فيما بين المزارع والمشروط ته حتى إذا عسل المشروط له مع المزارع كان له على المزارع أجر مثل عمله.

١٨٣٧١ - وإذا دفع أرضه مزارعة إلى رجل على أن يزرعها سنة بيذره وبقر خلان على أنَّ قرب الأرض ثلث الخارج وللمزارع ثلث الخارج ولصاحب البقر ثلث الخارج فالزارعة فيما بين رب الأرض والزارع جائزا، وفي حق مماحب البقر فاسدة؛ لأن صاحب النقر دفع البقر مفردا مزارعة، ودفع البقر مفردًا مزراعة لا يجوز، وفيه حديث محاهد

فإن قبل: ينسخي أن تفسد المزارعة فيصابين رب الأرض والزارع؛ لأن هذه مزارعة فاسدت فتكون صفقة مشروطة في صفقة.

فلنان اغيتها ط الصيفقة فررمه فقة اغاء وحب الفسياء إذا كانت مشروطة لأحد العاقدين والصفقة الأخرى ههنا شرط لملاجتين لالأحد العاقدين، ولصاحب البقر أحر مثل البقر على الزارع؛ لأن الزارع صار مستأجرا ليفره، إذ اليفر كان من جهته، وإن كنان البقر من حبهة رب الأرض فنالز ارعية فيبعا بين دب الأرض والمزارع جنائزة. وغاسدة في حق صاحب البغر، وعلى رب الأرض أجر مثل البقر ؛ لأنه صار مستأجراً للقر إذاليق كالأمر جهته.

توعأخر

في اشتراط أحدهما لصاحبه شيئًا من الخارج بعينة

1877 - إذا شرط في المزاوعة ما يقطع الشركة في الخارج صبى تفسيد المزارعة ؛ لأن المرارعة تنعقد إجارة ونتم شركة، فإذا شرط فيها ما يقطع الشركة في الخارج تبقي إجارة محضة ""، والإجارة الحضة ببدل ممدوم لا تجوز، وعن هذا ثلثا: إنهما إذا شرطا أن صاحب البذر يرفع من الخارج فيتر بفره، وبكون الباقي بينهما، كانت الزارعة فالمسادة؛ لأن الأوض وبما لا شخوج إلا قساد البدفوء صهدًا شوط يقطع الشوكة في

⁽¹⁾ وقرح: أمختصه ،

ولو شرطا أي بروع "أحدهم طهر الحارج النفسه، أو الطب أو مدائسة فقت كالت المرازعة حياترة؛ لأن هذا الشراط لا يقطع الشركة في الحارج، لأن الخدرج أي شيء يكون أنه مدير وبالك، وهذا هو الحينة لهياحت السلار إذا أواد أن يتمنز غارفع عشر الدهر أولاه و لهافي ينهما أد ينظر إلى مقد والمروه وإلى مقدار ما يحرح من مثل ذلك الأرض عامة حتى يعلم أن بدره من الحدوج كمريكون، فإن كان همر بدره من الحارج فدر للمد الخارج يشتر طالفيه الفلك، وعلى هذا القياس حلاقهاء.

۱۸۳۷۳ ربو شرطانی افر رمه وجع قدر اخواج نشاطان می اخترج و لدفی پیهما و دان کان الحراج خواج و طبقه دراهم مسمانه آو ففزان صدمه کانت المرادعة و ساده الان شاراط فدر الحارج الططار وصفحه دلك عائده علی رسالاوص الآجرله المتراط دلك لرب الارض فليمد المرادعة و كفاعها و ران كان الحراج الحاسات و مراج مقاصدت

وكذلك إذا قالت الأرض عشرية، وشوطا رفع قدر العشو من الخارج، أما لاحط السلطان، والسافي يتهجما، فالمؤارهة جنائزة؛ لأنا علما الشوط لا يقطع الشوكة في الحارج

۱۹۳۷۵ ولو ۱۱ الالافهار عندويًا مع الاربا الأرض الدوارع الاستراب المدوارع الدوارع الدوارع المنظري وما المستقى الأرض هذه الدوارية أو تسخله فيأحد السلطان منا المدرو أو تستريد أو الرف في أخذ الدوارع الأرض المستقد عما تحرج الارض ولد أخذ الدوارع المنظرة المنظ

⁽¹⁾ وهي والسور الخارج هيسي أ

⁽١) هكدا في ظرام، وكان مرا الأصل وقت الهامع

العالومي طاوم والأصواء إبي رب الأرض

حيان .

١٨٣٧٥ - ولو كان الأرض خراجيًا، فقال صاحب الأرض للمزارع؛ إنا لا تدري أن السلطان يأخيذ مناحذه السبة حراج الوظيفة أو خيراج المقاسيمية، وصعني هذا أن الأراصي تكون خراجية خراج وظيفة إلا أنها في بعض السنين لا تطبق خراج الوظيمة، وعند ولك يجوز ("" نسططان أن يأخيذ خراج الشاسسة ، وذلك إلى تعيف الحارج ، فالمالك بقول: لا ندري أن الأراضي في هذا السنة، هل تطبق خواج الوطيعة، فيأخذ السلطان ذلك، أو لا تطبق، فبأخذ السلطان خراج القاسمة، فبقرل للمزارع: عاملتك على أن يرفع" مما يخرج الأرض حط السلطان مقصمة كانت أر وطيفة ، والماقي بيننا، فهذه المرازعة فالمدة ؛ لأن تحراج الوظيفة على رب الأرض ملا خلاف، فالمُشروط من لأنك للسلطان مشروط لوب الأوص، وخواج للفاسسة على رب الأراض، وتلزاوع، خالت وطامر ذلك للسلطان منسروك فهماء فصار تقدير عده المرازعة كأن صاحب الأرض، قال للمزادع؛ وقعت إليك حدَّ الأرض حدَّ العرَّ على أنَّ لي من الخيارج بقدر إحراج الوظيفة، كنا ففيزًا، والبافي بينا نصفان، أو على أن الخارج بينا نصفان، ولو صرح بهذا ليس" أنه لا يجوز الزارعة بخلاف مسألة المشر التي نقدم ذكرها؛ لأن العشر عليهما عدهماء فيصير تقدير ذلك الزارعة كأن صاحب الأرض قال: دفعت إليك الأرض مزارعة على أن الحارح بيناء ولو صوح بذلك كانت الزارعة جائزة، أما مب بخلاف

نوع أخر

في اشتراط الأعمال على أحدهما:

١٨٣٧٦ - الأصل في هذا البوع : أنه إذا نشرط في المزارعية على المزارع أو على رب الأرض ما ليس من أعمال المزارعة نفسديه المزارعة؛ لأنه شرط فيها س لا تقتضيه

٢١) وكالدني الأصل وعدوم: الإيحول.

⁽١) وقي الأصل: على ألاتوفع ...

 ⁽٣) هكذا مي ظارف زم، وكان في الأصل: أ أنبس أبه لا يجور أ.

المرارعة . وفيه منفعة لأحدهما، ومثل هذا الشرط يوحب فسناد المرارعة؛ لأن المراوعة تتعقد إجارته التلاجئ تقسما من علم الشرط، فكذا المزارعة

۱۸۳۷۷ و پردا شرط فیها ما کان من آنصال انزاو هاه لا نفسته الزار عاد لاک شرط هایا ما نقیقیده الراوعات و شرط مایفتصده العقد فی العقد پرچید کافیت العقد لا مساوره واقعا مس بین عمل الراوعات و عیس عمل افرار عاد آن کان عمل نفست و معی و مردد فی حد رجی مهوامی معیل افراد عدا و کان عمل لا پنسب، والا پسی، و لا بزاید فی اتحارج ا فهوالیس من آعدال فراد عد

۱۸۳۷۸ - إدا شوط على الإلوع أو على ولد الأرض الحصاد والمباص والتدوية . و يقعه إلى البنو الأفسمات الروعة ، هكذا ذكر في ظاهر الرواية .

وروى أصبحات الأمالي عن أبي يوميف رجمه الله: أذا المزاوعة مع شاعد الحصاد والذياس والتذرية على المرازع حائز .

فال العقبه أبو لكر الذليخي كان محمد بن سالمه وعبره من تبدر مشايخ بلح يفتون يحواز الزائر عنّا مع هده الشير الله، وكانوا بزيدون على هذا، ويقونون: محواز شرط التنظية " والحمل إلى مؤل راب لأرض - لأن الزائرة لهذه الشرائط متعاص فيما بين الناس.

وجه ما روى عن أبي به سف و حمدالله الله الطاهر في التمراط مقدالانتباء على المؤادع .

وجد الاستحمال: أن هذه الأشباء ليست من أعمال المروعة؛ لأنها لا تستد، لا ينسى، ولا تربد في اعتازج، فلانشياء لا ينسى، ولا تربد في اعتازج، فلانشراطها على افرارع برحب فساد الوارعة كما لواشرط عليه الطحل والحمل إلى مناكروب الارب الارباء ومن يقول الأنالة الرعب بهذه الشيرانط متعادل في معمل البلدان دون السيفي، ألا تري أن سحسدة حلام بسيادها، و با وحدها متعاملة في جميع البلدان ما حكم بسيادها، وتعامل بعس بالبلدان لا يكون حجة.

هكتما في نقاء وغايا في الأحمل وم اللسوارات.
 هكاه معكامي طارح، وكانا في الأصل الطمين.

١٨٣٧٩ - وينا شوط كوى الإنهار وإصلاح المسنة على أحدهما، إن شوط على المزارع، فالمزارعة فاسدة. مو - كان لبغر من فيله أو من قبل رب الأرضى.

أما إذا كن البقر من قبله؛ لأنه فسرط في الزارعة منا لا تقتصيه المزارعة؟ لأن الورعه تقتضى أو يكون كوى الأنهار وإصلاح المسئاة على وسا الأرقق لا على غزارع؟ لأن رب الأرض هو "حر للارض يبعض الحارج، يعتبر عالو أجره، بالدواهيم معتا إصلاح النهر على رب الأرض؛ لأن يه يتمكن استأخر من لانتباع، كذه هها.

وأساؤها كنان الدفر من فس رب الأرض، فلانه استأجر العامل يبعض المحارج المراحة والعامل يبعض المحارج المؤرعة والعدال الموارعة والعدال الموارعة والمستخدار العامل فلرزاعة والعمل أخر معض الخارج لا مجوز كما لو ستأجر فازاعة أن وطباطة فوسالوب الشوب، ويكون جميع الحارج للمزارع، ويضرم فرارع أجر منل الآرض لرب الأرض أم ورشر ورب الأرض أمه وروع أجر منط عصده في كبرى الأنهار وإلى الموالة والمدارة والمدارة

۱۸۳۸۰ و إن شرط ذلك على وب الأرض، ف لمزارعة حائرة من أبهمها كان البلار، وإن كان البلار من فس المرارع، الأنه شرط في الزارعة ما يفتضيها؛ لأن البلاراة قسان من فيس الزارع كان وب الأوض مؤجر تكارض، ويسسلاح النهس والمسئلة على الإجرار

وإن كان شدر من قبل رئيد الأرض، قلاله استأجر العامل بعمل الزارعة، وشرط على نقسه ماليس من عمل المزارعة، والمزارعة مكما لفنضي.

الالالا وإن شرط في عقد المؤارعة كيراب الأوض على الحدهدة، فإن شرط على الرازع، فإن شرط على الرازع، فان شرط على الرازع، فان شرط على الرازع، فان المؤارعة أو بالمؤارعة أو بالمؤارع، أو أما إذا شرط على المؤارع، فإن كان الإيجهل المؤارع كانت المؤارعة فاسدة؛ المؤارع يصبو مستاحرًا المؤارض موان كان النبقر من قبل المؤارع كانت المؤارعة فاسدة؛

[﴿] ١١ رِئَالَ فِي الأَصَالِ. اللَّهُ عَدْ

، الأرض ببعض الخارج لا يجوزه فهاده مراوعة شرط فيها إجارة قاسدة، وإن كان البدر من قبل رب الأرض، ف الزار فية جائزة إذ قيس بجب فلي هذه الشوط سوى إحسافة الزارعة إلى وقت في المنتقبل، وهو ما بعد الكراب، واستئجار العامل لبعض أحمال الزارعة و 12 فكك حائر حالة الإنفراد.

ومن سلك هذه الطويقة يقول: إغا تجوز الزارعة إذا بين للكوات وقدًا معلومًا حتى يكون وقت العفاد الزارعة معلومًا، وأما إدالم ببين فائز ارعة فاسدة لجهالة وقت العفاد الزارعة، وإلى هذا ذهب العقوم أبو بكر الباخي والفقيم أبوجعفر الهندواني

ومن المشابع من قال. إنها جار العقدة لأنه أراد بهذا الكراب الكراب المحداد، وهو الكراب قبل الزراعة عيرانه شرط غير الزراء الأنا الزراعة حير الزراعة في القله البلد في الأرض من كان المدر من جهند، فكذا ما ضرط في المراوعة الايكون الزراعة ومش هذا الشوط الايوجب فسياد الزارعة حتى في كيان المراد من هذا الكراب الكراب بعد الرواعة غيد المراوعة والأنه بصير الرماً كالزاوعة، وإنه شوط الايتنفيه العقد، والأحد التعاقدين فيه منفعة، ومثل هذا الشرط يوجب فساد العدد

ومن سلك هذه الطريقة يقنول: يحور المزارعة بأن للكواب وقشًا معلومًا أو لم سُرَار.

١٨٣٨٣ - وإذا شرط في المؤفرعة على أن أحدهما أن يسرقنها من عند نفسه، فإن شرط ولك على المزارع، فالمزارعة فاسدة من أيهما كان البدار.

أما إذا كان البدر من حهة المزاوع؛ لأن الزارع صار مستأحداً للأرض ببعض الخداج وبالسرقين؛ لأن يقل شيئير بإذا- منصف الأرض بصف الخداج والسرقين مجهول، وجهالة الأجر قنع صحة الإحارة، ودكون الخارج كنه لنمز رع، وعليه آجر مثل الأرض، ولا ينسرم رب الأرض فيث للمؤرج من قيمة السرقين الذي طرحه في الأرض، الأرض، وبعد المقامة السرقين حصلت للمؤرع حال قيمام الرزع في الأرض، وبعد الحصاد الباقي محود المنفعة و وهو قوة الأرض إما عين السرقين صار مستهلكاً بالإلقاء كاللذر، ومجرد المنفعة عدنا لا تنفيم من غير عقد، ولا شبة عقد.

وأما إذا كان البدر من جهة رب الأرض فلأن رب الأرص قابل بعض الخارج برزاء

المنفعة، وهي بدة منه العامل ، وماؤه العن وهو السروين، فعايشا في العين نسرا ، وشراء السرقين بعص خارج لا يجوزه فهذه مرابعة شرط فيها ضراء وسند ، ولو شرص فيها شراء حيثرا أوجب فساده ، فههنا أولى ، فيكون اخارج كله قوب الأرض ، وعليه أجر من عمل المردق في أوجبه ، وقيسة ما طرح من المسرقين ، لأن رب الأرض ، وعليه أجر السرقين شراء واساله و وقيسة ما طرح من المسرقين ، لأن رب الأرض خصلت له ، وكان عيه فيمة ما طرح من السرقين في أوضه ، وإن شرط السرقين عن وسالارض من الرض في المردق من المردق من السرقين من بالأرض يسعص الحارج ، ولكون الخارج في المسراوع ، وعليه أجو منش الأرض وقيسة السروين الانهامية والمائم والمناه والمناه

١٨٣٨٣- وإن شوط أحدهما على الأحر إلفاء السوقين في ألا ضرعن سرقين وب الأوض الدما عو العروض في بلادا، لع يذكر منعمد رحمه الله عدا العصل في الكرب.

و حكى عن المفيح الإمام الراحد عالم الواحد رحمه الله اكه شان بقول إذا شرط ولك على المراوع، فالمرارعة حائزه من أجما كان المفراء لأن هذا أموط يضضمه العقداء الإن إلفاء السموفين من علمل المراوعة الانهام بريد في الحنازع، فكان كالكراب، وتشاعراط الكراب على الزارع لا يوحب فسناه الوارعة من أبهما كنان الدلو، فكاللك

عال قبل الأبيس أن منهجته سقى إلى العام الثاني ، وهذا بو هب فعماد المراوعة

قطال متعدة عمله لا تبقى إلى العام الثانى، إلى الدي يبقى إلى العام التالى منفعة السار قبل العام التالى منفعة السار قبل من حله السار قبل من حله المعام التاليخ من حله المعام من حله المعام المعا

ولجواب فيه كالجواب في الكراب من هذا الوجه

عاما إدا شرط في الزارعة أن لا يبعد والايسرف أحدهما فالزارعة حائزة على الهما شرط فلف وإلى شرط فهما ما لا إليما شرط فلف والذوع وإلى شرط فهما ما لا يتتصبه المتلد الأن الزارعة لا نفتضى أن لا يسرفن الأرض الآل اشترط ما لا المتفضه المعقد في العقاراتا بوحب فساد العقد إن كان فيه متمنة الأحدهما وأنه لا يوحب فساد العقد كما أوياع ضعامًا شرط أن لا يأكله ، أو تولًا شرط أن لا يلكله ، أو تولًا بشرط أن لا يلكله ، فو تولًا لا يدهمه وإن شرط فيها ما لا ينتضيه الأنه لا منفعة فيه الأحدهما، ولا مضعة الأحدهما، ولا مضعة الأحدهما في أن لا يسرق الأرض، مل فيه مضرة.

والأصل في هذا حديث عبد لله من عمر رصى الله عنهما، هإنه إدا كان أجر أرصه شرط على المستأجر أن لا يعرف، ولا يدحمها كلبًا، ولو كان هذا الشرط عا يو جب فساء المراوعة لما شوط عبد القابن عمر وضي الله عنهما في الإجارة

1370.8 سنل الإنسان بالزمام نجم اللين للسفى عمن دفع كرمه وأرضه معاملة ومرارعة إلى بنسان، وظلك الإنسان بالزم القاء السرور والمالاح السناة وحفر الأمهار وكسو النسفرق، والشيقراف، والشيقراف والمامل النسامل والزارع، ولو واعده دله أن لا يفي غات، وله أراد صاحب عنه لم ينزم دلك العامل الوحه فيه وقال بسناحره على ذبك كنه بعد إضلامه بأحرة يسيرة عير مشروطة في الفقد، ويسح ذلك، ويلزمه والا يفسد العقد، كبل به فكيس الشقوق والعلام الحسة وحفر الأنهاز صور، فأما إلقاء السردور فيه بحناح في إلى جميع أو فارة كثيره من الشواوت، الأن بعضه روت وبعضه عارة، وبعضه غراب وبحوه، فلا يكون مصورط منطقوت، الأن بعضه روت وبعضه عارة، وبعضه غراب وبحوه، فلا يكون مصورط الوصف، فلا يكون مصورط،

وقو استأخره على النقل إلى ملكمه فالمنقول معدوم، والمكان المعوق عنه غير معلوم، فما وجه الصحه، قال: الشروط لنعل عن الملاه، براحيها، وبغاوت ذلك قلبل لا يؤدي إلى التنازع، والمجموع قبل الحميع هير منقوم. وبالم العراء قوم على ملك المستأجر بأمره، والمعود عليه هو العمل وهو المعفود، فكانت إجازة صحيحة، وإن سمَّى فيه العبل، وقيان المنس هو العمار كاستشجار السفاة بحمة ركفة قرمة إليه من الماء، غبإنه يصبح ذلثء وكانت الأجرة بمقباطة العبهل والمياء والاكبان أعسافا لمريتناولهما العقد، وقد يكن شرامعا، وترك إعلام مكان النقل عنه لم يصر حتى جاز ، وإن لم يبيّر أنه ينتقل هذه المباه من حوض كذاء وقه أن يقل من أي موضع ضاءه والهربوحب ذلك جمه له المعقود عليه لما ذكرما أن هذا تصاوت لا يؤدي إلى التنازع، وكما إذا استأجره البحنظب ته كدا وقرآه ويبحش لده كدا وقرآه فهو جائز على مداء فكذا مدا.

وأما إذا غم طافي الذراعة الذو لات والفاقية على أحدهمنا " فالجواب فيه كالجواب في انست اط السف عني أحد عيما؛ لأن الدائسة والمدولات أنَّة السبقيء والسبقي على الزارع، وكان بمرئة المشراط البقر الذي هو ألة الزراعة، ثم المتراط البغر على المرارع حالز من أبيما كان البقر، قافًا سرط البقر على رب الأوض فافرار مه فاسدة إن كان المدر من قبيل المزارع، وإن كالا البياء من قبل رب الأرض جنازت المزاوع على ما قلنا، فكذا

١٨٣٨٥ - وكذلك إذا غيرط الدالة التي يستسفى لها على أحدجت إلى لمرط الدالة حم العلف على المراوع حازت الراوعة من أيسما قبان البغر كما في اغتراط البقراء وإل خوط على وب الأرض بن كان البلو من قبل الزاري فالمزارعة فاسده ، وإن كان من قبل وب الأإض جاؤت كما في أتمنزاط العقور.

عاما وذائم ط الدابة فالي أحدهما، والعلف فلي غير صاحب الدابة أوحب ذلك فسلد المؤفرعة شبرط على المزاوع، أو على وب الأرض كان المفرعين المؤاوع أومن فبل رب الأرض لوجهين: أحدهما: أنه شرط في المؤارعة ما لا تقتصيبه المزارعة، فإن المؤمرعة تقتضي أذيكون علم الشواب على صاحبها، فإذا شرط على فير صاحب الدابة بيهيذا نموط لا مقتضيه المزارعة، ولا حدهمنا في ذلك منفعة، فأوجب بساد الرارعة.

والثاني. أن البقر إن كالامن قبل العامل صار العامل مستأجرًا للأوض ومشتريًا فلعلف بيعص الحارج، وشرى العلف سعض الخارج لا يجور، وإن كان اليعرس فيل رب الأرض صار رب الأرص مستأجرًا العامل بمعض الخارج وبالعلف، ولو استأجره

نوع أخرصه:

١٨٣٨٣ - إذا شرطار ب الأحص على المؤارع أن يكرب الأرض وبشبها، فالمرارعة ولدناة.

واحتلف المثالج في تفسير النشة، قال معضهم، أواد أن يحمل الأرص و داول ومستة ورسنان، فيتروع الجداول، ويترك المستان كما الايفعل ظلك في الأوض للبطحة يروع على طوق الخيالول، ويموك البسان حلى يروع وهذ دلك ود. الأرض حاصة، أو يزوع المستاذ وينوك الجناول، وإذا كان تفسير النتية هذا أوجب الشيراط فسند الزارعة إذا كانب مدة الزارعة سنة والأنه شرط على المزاوع سملا تبقى متعمته بعد مدة الزارعة خاصاً فرب الأرض، والشواط من هذا الشرط بفسد أنزارعة.

اجتمال المستان كان ولك حائزاء الاراحة سمى حتى يزرع الرابع في السنه الأخرى الجمالون والسيئان كان ولك حائزاء الأراص متعقق ذلك عائدة وليهما لا إلى وب الأراص خاصة، وعمل الرابع ما يمود مضمته إليهما لا إلى الحدهما خاصة، وعدًا التقسيم صحيح والآن أفسو، وله قال المنبية إلى الأراص لا إلى الكراب نفسه، وله قال المنبية والما كان يعوب وقال بعضهم، تفسير النائية أن يكربها مره وين مديعة الخاصاء منه الرواعة بكربها مرة أحرى ويردها مكروبة على وب الأرض، ومتى كان الراد من التنبية هذا أرجب فساد المزارعة سواد كانت منه الراعة ولكن قالون عالمة الراعة أن الكرب المنافق أن المنابعة ولكن قالون عالمة المنافق أن الكرب المنافق في الأرض عددها التفسير في الايكاد بقوى الأن محمدة وحمدات قال في الكتاب؛ المرابعة فالمدافق قال في الكتاب؛

ولو كاد الراد من انتئبة هذا كان عال النداء منعجة تحصل لوب الارض بعد القصاء منه كروانية وكريكن بقاء منعجة .

وقال مصفهم : التثنية هو أن يكرب الأرض قبل الزراعة مرة بعد موة حتى يقوى الأرض ، ويقعب ما همها من احسبيش وانساس التي بفسد الأرض، قبال كان النفسير هذا، فالمرارعة فالمدة إذ كنات صدة الزارعة سنة، وإن كالت سنين لا مسلم الأن متفعتها نبعي بعد مصلي السنة، والانتفى بعد سسين، دالوا - يعقا التي بلادهم، دأما مي بلاد الحضرة فإنه تحور المراوعة - لأن مقعه النتيه في بلاد الحصرة عالا بيقي بعد القضاء مدة المراوعة - والله أعلم-.

نوع أحوا

18784 - او شوط عليه رب الأرض أبدأن زرحها بغير كراب، فللمزارج لربع، وإن ررضها بخير كراب، فللمزارج لربع، وإن ررضها بكراب، فللمزارع النبية، وإن ررضها بكراب، فالمزارع النبية، في المناوء، وتتم شركة، والإحارة ما فضة إذا عقدت على عسين مختلفين بدلين معاولين، وقم يجعل احدهما شرطاعي لأحر، وغير العامل في ذلك كال جائر عدهم جلسك كما لو تقع توكا إلى حيات، وقال إن حقته روسية، فلك دوهم، وإن تحقته فارسية، فلك نصف درهم، فالأل تحوز المزارعة على هذا الوجه، والوارعة تم شركته، والدركات عامل ما لا عنمل ناعاوصات أولى.

ثم دكر في الأصل في وواية أبي سليستان زبادة لم يدكره في رواية الى حامسة ولك المصف، وذكر المن لل شال من المراوع اليان زبادة لم يدكره في رواية الى حامسة أنه مني تني وروع كان اخارج بينهما عصمن على ما شرطاء طعن عبسي الن أبان رحمه الله مني تني وروع كان اخارج بينهما عصمن على ما شرطاء طعن عبسي الن أبان رحمه الله من وكل المراوع كان الخارج بينهما يجعل كأن المحد من الابتداء على الله حيرًا وين عقود تلاقه، فعني مال إلى أحدهما يجعل كأن المحد من الابتداء على الكراب والتبيية كانت المؤرعة فاسدة، وإلى هذا مال العقيم أبو القسم الصفار الباحي، وكان الفقيم أبو يكر المؤرعة فاسدة، وإلى هذا مال العقيم أبو القسم المدفار الباحي، وكان الفقيم أبو يكر المؤرعة على النشقة وحده ومندا إدا كان مع النشية عبرها مني كان مع النشية مز وعة الزارعة عبرها مني كان مع النشية مز وعة

وجه الفرق بينهما أله متي كالت الزارعة مفصودة على التلتية و حدماء وانتشبة في الزارعة مذكورة لفظا و حكمًا ومعنى لفظاء فلا إشكال، وحكمًا ومعنى الأدويجير المزارع على الوفاه بهذة الشرط متى صحت الزارعة بهذا الشرط، وإذا كان شرط الشنية مذكوراً لقطا ومعنى لا يكننا أن نجمله غير مذكور، فاعتبر مذكوراً من كل وجه، وإنه شرط بوجب فساد المزارعة، قأما إذا كان مع الزارعة على النشية مزارعة أخرى جائزة، فالنشية إن كانت مذكورة لقطاً، فهي غير مذكورة معنى وحكمًا، لأنه لا بلزمه النشية متى كان مع النشية عند آخر، فإن للمزارع أن يحتار الأخرى متى كان مشروطًا في العقد، والمشرط إغاير حب فساد العقد إذ، كان لازمًا بجب الوفاء به، فأما إذا لم متى شرط في مائه لا يوجب فساد العقد، ألا ثرى أنه ذكر في أخر هذا الكتاب أنه متى شرط في المؤرعة على أحدهما أن لا ببع الحارج، فالرارعة لانفسد؛ لأن ما شرط غير لازم، وإذا للإمكان، فقال: من حبت إنه غير مذكور معنى وقر محمد على الشبين حظهما بقدر الإمكان، فقال: من حبت إنه غير مذكور معنى لا يوجب فساد المزارعة ، ويجعل كأنه كرب ونتى من غير شرط، فتكون المزارعة جائزة، ومن حبث إنه مذكور لفظًا إذا تني استحق ما شرط مإزاءه من نصف الخارج عملا بالشبهن بعقر الإمكان، وسبأتى بعد هذا من حب أن صف الخارج عملا بالشبهن بعقر الإمكان، وسبأتى بعد هذا من هذا التوعمن فلمائل إن شاء انه تعالى -.

نوع أخوز

۱۸۳۸۹ - إذا دفع الرجل أرضاً وبذراً إلى رجل ليزوعها، وضرطا الشركة في الأصل والفرع يعنى في التين والحب، فالمؤارعة جائزة، وهذا ظاهر، وكذك إذا ضرطا أن يكون الحتارج أو الروع أو الربع بينهما؛ لأن هذا يؤدى إلى معنى الأول، وإن شرطا التين لأحدهم، والحب للاخر لا يجور؛ لأنه لا شركة في الأصل، ولا في الفرع، وكذلك لو شرطا أن يكون الحب لاحدهم بعينه والتين بينهما؛ لأن المفصود هو الحب، وعد شرط يؤدى إلى قطر الشركة فيها برجع إلى المقصود.

وإن شرطا الحب بيتهما والتبن لأحدهما بعينه، فإن ضرطا التبي لصاحب البذر جار، ولو شرطاه للآحر فند.

وعن أبي برسف رحمه الله : أنه لا يجوز أصلاً ؛ لأن مذا شرط يؤدي إلى قطع الشركة على بأن لا يخرج الحب، وجه ظاهر الرواية أن النص ورد بجوار العاملة ، وإنها شركة في الفرع وهو الشعر دون الأصل وهو الغرس، فأمكن القول: يجواذ مثلها من المزادعة في الفرع وهو الشعر دون الأصل وهو الغرس، فأميل في المماملة، فينفي على أصل الغياس، وإن شرطا الحب بينهما، وسكتاعن التبن يجوز في ظاهر الرواية، والتبن لعباحب لبندر.

وعن أبى يوسف وحمه الله: أنه لا يجوز ، وذكر الطحاوى رجوع محمد إنى قول إلى يوسف، وجه ظاهر الرواية ما مر أن استحقاق من لا بذر منه يحكم الشرط، قاذالم يوحد الشرط في النبن بقى فصاحب البقر ، وكأنهما شرطا أن يكون الحب سهد، والنبن لصاحب لبقر، وذلك جائز على ما مر

وعن بعص مشايخ بلغ أن في هذا الصورة التين كاطب ماعتسار العرف، فإن عرفهم أن النين والحب يكون بينهما نصفي، وتحكيم العرف عنذ الاشتياء واجب، وإن شرطا أن يكون النين بينهما، وسكنا عن الحسالا يجوز الآن القاصود" وهو الحب، فالسكوت عنه بنزلة السكوت عنهما.

1879 - وإذا شرط على المزارع أن يزرع المصفر، وشرطا الشركة في المصفر والقوطم والساق الاحدهما، إن شرطا الساق لم وإن شرطا العصفر والقرطم بيسهما والساق الاحدهما، إن شرطا الساق لمن له المبفر حاز، وإن شرطا الساق لمن لا نفر له من جهته لا يجوز، وإن شرطا العصفر والترطم العصفر وإن شرطا العصفر لا حدهما أصل للاخر، بل والقرطم للاخو لا يحوز ؟ لأن العصفر والفرطم لمرتان ليس أحدهما بأصل للاخر، بل الأصل لهما الساق، فقد شرط ترع شهره الأحسمها، وإنه يرجب فساد المؤارعة، وكذلك الجواب فيه إذا دفع إليه الأرص ليزرعها الفت، وشرط الفت لأحدهما، والبذر للاخر للإخر الاخر

توع أخر

يرجع إلى الشرط وإبطالهما الشرط:

١٨٣٩١ - هذا النوع بيتني على أصل أن صباحب الأوض مع المزارع إذا شوطا في

⁽١) وفي الأصل العقود أ.

عقد الوارعة شرطًا فاسداً بنظر إليه إن كان شرطًا لا فائدة فيه لأحد المتعاقدين بأن شرطًا أن لا يبيع أحدهما حصته من الخارج أو لا يأكل، فالمزارعة جائزة ؛ لأن ما لا يفيد من الشروط ذكره وعدم بجزئة، وكان جزلة ما لوباع طعامًا بشرط أن لا يأكله المشترى، وإن كان في الشوط فائدة لأحدهما، فهو على وجهين: إن كان الشوط داخلا في صلب المهقد بأن كيان له حظ من المدل، فإن البدل من صلب العقد في المتاوضات لا يجوز العقد بدونه، فإن الزارعة تفسد بيضا الشرط، ولا يعود جائزًا، وإنَّ أبطل من له الشرط الشرط بأن شرطا في الزارعة عشرين درهمًا الأحدهما مع نصف الخارج، ثم أبطل من شرط له الدراهم الدراهم فيل العمل، أو شرطا الحصاد والنباس على أحدهما، حتى فسد العقد على جواب الكتاب، ثم أبطل من له الشوط هذا الشوط؛ لأن لهذا الشوط حظًّا من البدل، فمن أبطل من له الحق الزيادة فلا بدوأن يطرح عن الأخر ما بإزاءه من العمل، فما بقي وراء الحطوط على الزارع يبقى مجهولا، وإنه كاف في فساد العقد، وكان عِنزلة ما فو باع عبدًا بألف درهم ورطل من خمر، ثم إن البائم أبطل الحمر لا يعود البيع جائزًا، كذا ههنا.

وإن كان الشرط مستعار) في العقد، ولم يكن من صلب العقد، مأن لم يكن له حظ من البدل بأن شرطا في الزارعة خياراً مجهولا وأجلا مجهولا لأحدهما، فأسفط من له الشوط قبل تقرر المفسد، فإن المزارعة تتقلب جائزة في قرل علما منا الثلاثة رحمهم اف، وإن كان عدَّ الشرط مشروطًا لهما لا يعود جائزًا ما لم يجتمعا على الإيطال، أما بإبطال لأحدهما لايمود جائزًا الأنه يبقى مشروطا للآخر، وإنه كاف لفساد العقد.

وإن شرطا على أحدهما أن يبيع نصيبه من صاحبه، فللزارعة فاسدة ٩ لأنه شرط لايقنضيه المرارعة، وفيه منفعة لهما، فإن أبطله البائع أو الشتري لا يعود جائزًا؛ لأن في هذا الثيرط منفعة للبائع والمشتري، وكان بمنزلة ما أو شرطا في الزارعة خياراً مجهولا لهداء فأبطل أحدهما الخيار ، فالعقد لا يعود جائزًا ، ولو أبطلاه جميعًا هادت الزارعة إلى الجواز؛ لأن هذا الشوط لاحظ قه من البدل، فيكون شرطًا مستعارًا في العقد إلا أن منهمة هذا الشرط عائدة إليهما، فإذا أبطلا ذلك انقلب العقد جائزًا.

ولوشرط أحدهما على صاحبه أن بهب نصيبه من الخارج كانت المزارعة فاسدة،

و معمى مشايحنا ما قالوان يحب أن لا تعود المؤارعة حائزة بإطال الوهوب له وحده الأن في هذا الشرط منفعة المسوحوس له ، هو المال، ولمواهب وحو الشاء والتوده والتحبب وطلب العوض، فكان كالبيع، ولكن ما ذكر في الكتاب أصح الأن هذه الأشياء لا تصلح عوضًا عن نقال من حيث الحكم، ولهذا يقى تم عًا حتى لم تجز هبة الصمى المأذوب، وإذا لم تصلح عوضًا كان هذا إزالة الملك بقبر عوض، فتكون المنفعة للموهوب له لا للواهب بحلاف البيع؛ لأن قلبك مال عال، فتكون المضعة فيه لنباتع والمنذي.

نوع أخر

في المزارعة التي يشترط فيها بعض العمل:

18797 - وإنا دفع الرحل أرضه إلى غير ا مزارعة بالنصف، وشرط بعض النصل على المزارع أو على تقسمه، فهذا على وجهين: الأول: أن يكون لبدر من قبل رب الأرض، وإنه على ثلاثة أوجه: إما أن يكون شرط بعص أعسال المزاوعة على المزارع، وسكت عن الباقي، أو شرط معض أعمال المزارعة على نفسه و مكت عن الباقي، أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه ، وشرط البعض على الزارع.

فإن شرط بعض أعسال المزارعة على الزارع، وسكت عن ذكر الباقى بأن شرط عبيه أن يكوبها، ويزرعها وسكت عن ذكر المبقى فهذا على سنة أوحه افإن كان الأرض عبيب أن يكوبها، ويزرعها وسكت عن ذكر المبقى فهذا على سنة أوحه افإن كان الأرض بحيث لا تحرج شيئًا، ولكن لا يرغب فيه من مثل هذه الأرص، وي هدين الوجهين المزارعة فاسده ولان رب الأرض سنة جر العامل بأجر ينعض ما يحرج من هذا الأرض، وإنه محايضتين هي الإجازة حتى لو أواد المستأجر أن يعطيه من غيره نهى له دلك، واستأجر عير قادر على تسليمه إذا كانت الأرض لا تخرج شيئًا بدون السقى، ومثل هذا الإجازة لا تحور كما لو

السلاحر غيره لعمل من الأعدل لعبد بن أو لطير بعير في الهداء

و كملك إذا كانت هذا الأراضي تخرج شيئة ندون السفى إلا لهما لا تحرج شيئة. مرغونًا فيه الأن ما لا يرغب به عاده و مومه والمدم تنزلة

۱۹۳۹۳ - و تدلك ودا كانت هذه الأراضي تخرج شبئة مرعوبًا به بدا دالسقى ولا أنه بيسو بدويًا به بدا دالسقى ولا أنه بيسو بدويًا للساوي المستقد وي قامت الاراض مع بدا مختل سخرج ضبئًا موسودًا في معلى ما تهد معلى الأرض من ما تهد ملى سليمه و كدلك بنا كان استقى بوثر من وياده في ديد من المراج كانت الرابع في حالوه المحافية بالمدون السقى بوثر من وياده في الحالوج كانت الرابع في حالوه الانتقال بالمدون السقى .

و كمالك إذا كان لا يمري أن السفى ، هار يؤلر في حوده الخارج بأن كان لا بدري ان الطريقل أو يكتره الأمدار كان يدري أن السفى بريد في حردته لا نفسد المزارعة . انهيئا أولى .

الوجه الثاني، إذا شد ظارت الأرض بعض الاعتمال على نفسه بأن شرط على تعلمه السفي وسكت على دكر الباقل، فهاد على الوجود في ذكرت إن علم يقبأ أن السفى لا يؤثر في الحارج، قائراز عا حائزه، وإن شرط فيها عمل رب الأرض لا لأن هما عوض لا يفياه، وخل شرط لا يقبد وجوده والدفو تنزقه، ولو عدم الشوط كانت المؤارعة جائزة، فكذا إذا عند وجوده كعدمه، وفيما عدادك من الوجود لمراجة فاسدة.

وأما إذا كنت الأرض الا تحرج شيفا الدرة السفى أو تحرج شيفا الابر عب في مثله الراض ولك الأرض أو تخرج شيفا الابر عب في مثله الراض ولك الأرض في الراض ولك المنفى أو يجز السفى في الراض ولك المودة والانه شرط معيل رب الأرض في الراض، وإنه شرط معيد، فأما إذا كن الابدري أن أنا من من يؤثر في ربائه الحاودة و الانهاء والله على رب الارض في الراضة بي حيد معيد، فإن كان مشكلا مغيث المسرة للأصل، فإن كان مشكلا مغيث وما لو شرط السفى على تلحاص وحيد المهد على الحاصل وهيد وما لو شرط السفى على تلحاص والمائي في المحيد والمائي على العاصل على العاصل

اقتضاء كالمشروط بصاء مصار سواء من هذا الوجه .

الوحد اشالت: أن يكون الدفر من قبل تفروع، فإن شرط رب الأرص بعض الأعدان على المؤرس الأرص بعض الأعدان على المؤرس المؤرس بعض الاعدان على الشفى ، فالزوحة بعثرة وين كان الإباء الحصوب الخارج من السفى ، وفاعد إذا كان ليشر من جهة رب الأرس تضد الما الرعدي هذه الصورة.

والفرق أن البدر إذا كان من جهة المواع فلأرض، فهو المنتأجر لمعلم الخارج. فيكون هو الصنامن للأجر، فيصهر ما وراء التبذير من الأعسال مشروطاً على المزارع مقاضي ضمار الأجر، فاستراط أعمال الزارعة على المراوع لا يوجب فعاد الراوعة.

هاما إذا كنان البشر من جهة رب الأرضى: ههو انف من للأجر، قيصدر ما وراء لمشروط على الرازع مسروط على رب الأرض إدا كان لا يحد، نسليم الأحر إلا بحد وراء لمشروط على المزارع من الأعمال، واشتراط عمل رب الأوض مع المزارع بوجب فعاد المزارعة.

1874 . وإذا غيرة بعض الأعساد على رب الأرض، أو شرط البعض على وب الأرض والبعض على العامل فاخو ب فيه كاخوات فيما إذا كانا البدر من حهة رب الأرض، وقد شوط رب الأرض يعض العمل على نفسه ، أو شوط البعض على نفسه ، والنعص على العامل

ه ۱۳۹۹ و افا دوم الرجل إلى الرجل أوصه على الريز عنها قرارع سدر نفسه عده السنة مايد له من عمل السناه والصيف على أن الخرج وينهم نصفات وعلى أن الذي يلى طرح البندر في الأرص وب الأرض، فلغزارعة فاسنة الأن افزارع استأجر الأرض ورئها بيعص احارج، وعلى الايجوزاء لأن هده مزارعة فسرة فيهم عمل رب الأرض الأن افزارع إنحا بدهم البيار إليه حكمًا لعقب الزارة أالتي حوات بينهماء واشراط عمل وب الأرض الأراض في مراوعة يوجب فسد المزارعة بحلالات ما إذا كان البيار من حية بينهماء ويشراط عمل المراوعة بينهماء الإرض الارازعة إلى المعلى بعض الخارج ليعض أعمال افزارعة وهو ما

⁽١) وفي الأصل. أعلق.

وراء التبذير من الأعمال، وإنه جائز حوالله أعدم...

نوع أحر:

1979 - إذا دفع الرجل أرضً وسراً إلى رحل مزارسته وقال له : ما زرعتها بكرب فيكذا، ويغير كراب مبكذا، ويكرب ويثبات مبكذا، فالزارعة حائزة الأنه خبر ما يز عنود ثلاثة بأسال مختلفة معلومة، وأصاف كل عقد إلى جميع الأرض حيث قال. ما ررعتها، وصار تقدير هذه المزارعة إن ررعت جميع هذه الأرض بكراب فلك كدا، وإن زرعت بعضه بكراب، وبعضها كدا، وإن زرعت بعضه بكراب، وبعضها بشير كراب فلك كدا، وإن زرعت بعضه بكراب، وبعضها بشيرة فلك كدا، وإن زرعت بعضه بكراب، وبعضها

و گذلك إذا قال: ما زرعت فيها لكواب طلك كفاء وما زرعت فيها لغير كرات فلك گف فالمزارعة حائزه و ولأن كل عقد أضيف إلى جميع الأرض من حيث قال: فيها، و كافك إذا قال: ما زرعت ديها كوال، وبكفاء و ما روعت منها بغير كواب فيكذاء فالموارعة جائزة، وأي عمل احتره الموالع كان له ما شرط بزراء.

قاله ١؛ ما ذكر من الجواب في المسألة الثالثة خطأ لا وحه لتصحيحه ، ويجب أن تكون الزارعة فاسيمة مني ذكر بكلمة المن الالآن كلمة من الشبيض، فقد شوط عليه أن يزوع المعص بكراب والبعض يغير كراب، فلا يكون له أن براع الكل بغير كراب، والا أن يراع الكل يكراب، وإنها يكون له أن يراع البه ض تكراب، والبعض بقير بكراب، وذلك البعض مجهول لا يدري، فأرجب ذلك فسد الذارعة.

والدليل على صحة ما قلناء مسائل ذكرها محمد وحمه الله في الأصل أ.

ومن وسطتها إذا قال للدافع: حاروهت سها حيلة فلك كذاء وما زرعت سها شعيرًا ملك كذاء وما زرعت منها سمسمًا، قلك كذاء فللزرعة في هذه الصورة فسدة؛ لأن الشروط أن يرم البعض حنطة والبعض شعيرًا، وللك مجهول لا يُعرى.

ومن حملة ذلك إذ قال لدافع: ما زوعت منها في جمادي الأوني قلك تذاء وما زرعت منها في جمادي الأحرى الله، كلناء كانت هذه الترازعة فاستدة الأن المشروط أن يعجل أتورغ في البعض ويؤخر في البعض، وذلك مجهول.

و من جملة ذلك إذا قال له " ما زو هـ منها تماه السماء فلك كداء وما زوعت منها بغرب ه أو دالية فلك كفاء فالمراوعة فاسدة، وطريقه ما فك .

وكان الشيخ الإمام الجليل أبر بكر محمد بن الفصل يقول: ما ذكر من الجواب في مثل الكراب قولين ما ذكر من الجواب في مثل الكراب قولهما ، وما ذكر في هذه المسائل، فهو قول أبي حنيفة وحمه الله : لو كان يرى جواز الزارعة الأن كلمة من صد أبي حنيفة وحمه الله لنتيميض، وعندهما صلته ، قصار حاصل الجواب على قولهما : الجواز في هذه المسائل كما في مسائلة الكراب، وحمل كلمة من للصلة عندهما في المسائل كلها .

وغيره من الشايخ فالوا: مأن ما ذكر في هذه المدئل قولهما، وما ذكر في مسألة الكراب قولهما أيضًا، وهذا القاتل يجعل كلمة من الفتيعيض في المسائل كلها؛ لأن هذه الكلمة حقيفتها للبعيض قفة، وإعانفكر لمعلة محازًا، والكلام بحقيقته، وعلى هذا النفذير نتمكن الجهالة إلا أن هذه الجهالة في مسألة الكراب لا توجب فساد المرارعة؛ لأن الجهالة توول وقت تأكد المزاوعة؛ لأن تأكد المراوعة بإلغاء البذر.

فإن قبل: إلقاء البذر لصاحب الدر حن الفسيخ وبعده لا. والكرب عايقدم على إلقاء النذر حتى يتقوى الأرض، ثم ينفى البذر، فحال إلقاء البذر يعلم ما كرب عالم يكرب، وإذا كانت الحهالة زائلة وقت نأكد الزارعة كانت بمنزلة ما لو كانت زائلة وقت العقد، فهو تقاير ما أو ياع شيئاً يرقمه، وعلم الرقم في مجلس العقد، قانه يجوز العقد، ورجعل ذوالا بنهالة في مجلس العقد كزوانها وقت العقد.

أما هي مسألة الحنطة والشمير الحهالة فائسة وقت تأكد العفده الآنه إيما يعلم البعص المؤروعة حنطة من البعض المؤروعة شعيراً بإلغاء البلغر، فوقت إلغاء البلغو اللهي هو حال تأكد العقد تكون الجهالة قائمة.

وكذلك في مسألة جمادي الأولى الجهالة قائمه وقت تأكد العقد؛ لأنه إذا يعلم البعض المذي يزرع في أحد الرقنين بإلقاء البذر، فوقت إلقاء البذر الذي هو حال تأكد العقد نكون الجهالة فاتمة، وفي مسألة السقى كذلك؛ لأنه أواد بذلك السقى المعتاد بهنهم، والسفى المعتاد بهنهم السقى بعد إلفاء البذر، فوقت إلفاء الشار الجهالة تكون قائمة، ولركان المراد من هذا السقى السقى قبل الزراعة كانت المرارعة جائزة كسافى مسألة الكراب، إذ الجهالة تكون زائلة وقت تأكد العقد، وأما إذا نص على البعض، نقال: على أن ما زرعت بعضها منها بكراب قلك كذا، وما زرعت بعضا منها بغير كراب غلك كذا، حل بعسد العقد؟ لم يذكر محمد وحمه الله في الكتاب، وعلى قياص ما قاله الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن القضل: بجب أن تكون المزارعة فاسدة بخلاف ما لو دكر كلمة أمن ! و لأن هناك أمكن حمل العقد على الصحة بأن يجعل كلمة آمن اصلة، ويكون الداخل نحت كل عضد جمسيع الأرض، فأما إذا نص على البعض لا يمكن أن يبحل المداخل نحت كل عضست جمسيع الأرض، بل يكون الداخل بعضسها، وإنه يجهول.

1874 - وإذا دفع الرجل أرضه إلى رجل على أن يزرعها بستر، على أن إن رعها بستر، على أن إن ورعها حنطة ، فالخارج بنهما نصفان، وإن زرعها شعبراً ، فالخارج كله للعزارع ، فهذا جائز ؛ لأنه خيره بين المزارعة والإعارة ، ومثل منا جائز في الإجارة للحضة بأن بقول الرجل لشيره : إن سكنت هذه الدار شهيراً ، فعليك عشرة ، وإن سكنت هذه الدار الاحرى، قان زرعها حنطة ، قاخارج بينهما ، وإن زرعها شعبراً ، فالخارج بينهما ، وإن زرعها شعبراً ، فالخارج المنارع أنه .

ولو دفعها إليه على أنه إن زرعها حنطة، فالخارج بينهما، وإن زرعها شعبراً، فالخارج كله لصاحب الأرض، فهذا جائز في الحنطة؛ لأنه خيره بين الزارعة الجائزة وبين الفاسعة، وعطف الفاسعة على العبيحة، وقم بشترطها في الصحيحة، وطل هذا في الإجارة المحضة لا توجب مسادا في الأوجارة المحضة لا توجب مسادا في اتن قال طياط: إن خطت هذا التوب رومية فلك درهم، وإن خطته فارسية فلك رطل من خمر، فإن زرعها حنطة فالخارج بينهما تصفان، وإن زرعها شعيراً، فالخارج كله فلمزارع، وعلى المزارع أجر مثل الأرض.

۱۸۳۹۸ - وإذا دفع الرجل أرضاً وكر حنطة وكر شعير على أنه إن زرع الحنطة، خالخارج بينهما نصفائه والشعير مردود على صاحبه، وإن زرع الخسعير، فالخارج

⁽۱) رمي لا أللزارج أ.

لصناحب الأرض، والحنطة مردودة عليها، فهالما جائز ؛ لأنه حيره بين الزارعة والاستعانة، وهذا جائز في الإجارة الحصة بأن قال للخياط؛ إن خطنه رومية فلك عشرة، وإن خطنه فارمية، فلا أحر لك، فههنا أولى.

وكندك لو قال: على أنك إن زرعت الحنطة فالحارج ببننا، وإن زرعت الشعير، فالخارج كله لك، فهذ جائز؛ لأنه حيودين النزارعة وبين إعارة الأرضو وإفراض البلار. وهذا جائز في الإجارة المحضة.

١٩٣٩٩ - وإذا دفع إلى رجل أرضًا ليزرعها بدنوه على أنه إن زرعها حفظة: فالخارج سنيم، وإذ ذرعها سعرًا، فالخارج كله للعامل، وإن ذرعها سمسطًا، فالخارج كله لصاحب الأرض، فهذا جائز في اطفاه والشعير، فاسد في السمسم، وثر كان البدر من جهة صاحب الأرض والمسألة بحالها، فهذا جائز كله، الأنه خيره بين الاسعانة وبين إعارة الأرض وإفراض البدر، ومثل هذا حائز في الإجازة المحضة.

نوع أخر:

• ١٨٤٤ - وإذا دفع الرجل أرضه مزارعة إلى وجل على أن سنتأجر المرازع قيها لمجيراً بمال مفسه كانت المراوعة بحائزة الأنه شرط ما تقصيه المزارعة من غير شرط به الأنه منزط ما تقصيه المزارعة من غير شرط به لأنه منزط بدل العمل كانستراط عمل المزارع استراط ما تفتضيه المزارعة ، وإن شرط استنجار الأجراء من مال المزارع على أن يرجع المزارع بدلك ماسدة ، وكذبك إدا شرط استنجار الأجراء من مال المزارع على أن يرجع المزارع بدلك من مال رسا الأوض كانت المزارعة فاسلاء ، وفرق بين هذا وبيسا إذا دفع أوضاً إلى رجل مزارعة والبار من قبل رب الأرض ، وشرك في عقد المزارعة عمل عبد رم ، الأرض ، أو شرط عليه بقره ، أو أن يستأجر بقراً من ماله حبث يجون .

والعرق أن القياس أن لا يجوز العقد متى شرط عسل عبد رب الأرض، أو عمل بعره إذا كان البدر من حجته و لأنه شرط بعض العمل على وب الأرض، وذلك مصد للعقد، وجوزُناه للتعامل، فإن دفع البقر والإهامة يعبده يتعامل فيصابين الناس في

⁽١) وفي الأصل وف الأرض

ج ١٨٨ - كناب القرارعة (- ٣٩٦ - المصل؟): انشروط في المرارعة الفرارعات، والقرارعة جورت للتعامل فيما كان فيه نعامل يجوره وما لا فلا

وأما اشترط الأجرء على وب الأرض غيير متعامل فإنه اشتراط العمل عليه في الحاصل، فيرد إلى ما يقتصيه القياس.

الفصل الرابع في بيانا ما بجب على المزارع من الأهمال من عير شوط وما يجب من الأعمال على رب الأرص

الرعوب قدم من مثل الأرض المدورة على عدى والدرائع من المحصيل الثالثين الرعوب قدم من مثل الأرض المدورة في المراح على المراح ال

الا قدار ويد استبع الزارع عن الكراب والساد من حهيد. فيهو عنى وجهار. الاول. أن يكون للكراب منتوعة عن الدارعة ويدار عن الكراب الديون إحدار وجهان المدارعة للإيراز عن الديون إحدار المدارعة على وجهان المدارعة الإيراز عن الديون إحدار الديون إحدار الديون إحدار الديون إحدار المدارعة ال

اكر الراستار ولله المتفايل المؤارسة وإن كان من الكالد ابتداء حصيل الراح المرفوب عبد إلا أنه لو كرب الأراض يربه عي حودة الحارج لا يحير الأراح عابد والطائل إن زاج عالم قال: أن لا أسفى فيضًا رسيحًا، ويكتب ماء السماء، فقد ذكر السقى بعد الزراعة، وهذا حرف في الانتهاء أن من ولادناً كفي في الراح، وذكر الحواد من المقي على تحو ما ذكر في الكراب، إن كان السفى فيحًا وسيحًا مشروط، وله يؤثر في الحارج بحير عليه، وإن كان لا يؤثر لا يحر عليه، وإن له يكن السفى فيحًا أو سبحًا مشروط في الراج فهم وجهن على ما ذكر في الحاب.

١٩٤١٣ وحصر لنهر الذي يستقي منه الأرض للدوعة إليه على رب الأرضى و و و المدار مناه و الأرضى المدار مسئاه على رب الأرضى و و و المدار المسئلة المسئلة المسئلة المدار و المسئلة المدار و المسئلة المسئلة المسئلة المدار و المسئلة المسئلة

 ١٤ ١٥ ١٥ - ورنا أدرك إباذتمان أو البطيخ، فالنفاط ذلك عابيهما، والحمل والبيع عنيهما أيضًا وو كدلك الخصياد فابيهما ؛ لأنه ليس من أعمال الزارعة حتى يحب على الثيارع وحدد.

١٩٨٤ - وزنا صار الزوع فصيحا، فأراد أن يفصلاه وببيعاه فصيحا كمات، مالتصل عليهما والآن الفصل ليس من أعمال الراوحة والانه عا الاينمو والايزية عي اخارج، بل يوجب بفصلًا فيه، ألا برى أنه توادم القصيل إليه معاملة ليفصله في الحال م يماج، وكان عزلة الحصائات ويكون عليهما، ويه ما أخارة أحامط على كان واحد صيما في تعليمه الآن ذلك مؤنة الملك الراقة أعنداد.

⁽³⁾ هكار في ظاهر وكان في الأصل الكربور عارفي في الانتشار عارفي ج. فالصيور عارفي

الفصل الخامس في المعاملة في التخيل و الشجر

١٨٤٠٦ - قال محمد وحمه الله في "الأصل": إدا دفع الرجل نخلا أو كرمًا له معاملة بالنصف، ولم يسم كه سنين معلومة، فالغياس أن لا يجوز، وفعى الاستحسان: يجوز، وتقع المعاملة على سنة واحدة يعنى على تمرة واحدة تخرج في ثلك السنة، وقد ذكرنا حقد في صدر الكتاب.

44.44 وإذا دفع إلى رجل أصول وطبة ثابشة في الأرض معاملة، ولم يسمّ لذلك وقدًا، فإن لم يكن لجزازه وقدًا معلومًا، غالمعاملة فاسعة، وإن كان لجزازها وقدًا معلومًا، فالعقد جائز على المرة الأولى، وهذه لأن الوطبة عا يزداد طو لا بطول الملة، فعنى لم يكن وقت الجزاز معلومًا كانت مدة المعاملة مجهولة يخالف الشعر؛ لأن لملاورك وقدًا معلومًا إذا يلغ ذلك الوقت لا يزداد بعد ذلك وإن طال الزمان، أما الرطبة مخلافها.

14604 - وإذا دفع الرجل إلى وجل نشلا أو شجر؟ أو كرمًا معاملة أشهر معلومة يعلم يقبنًا أنّ النخيل والشجر والكرم لا يخرج شوء في مثل تلك المدة، فالمعاملة فاسدة؛ لأنّ رب النخيل جمعل أجرة همل العامل شيئًا لا يقدر على تسليمه وقت وجوب التسليم، وهذا يوجب فساد الإجارة كما لو استأجر وبشيء لا يملكه، أو يعيد أبن، أو سمك لا يقدر عليه إلا يصيد.

هذا إذا كانت المدة معلومة يعلم يقيناً أنّ النمرة لا تتغرج في مثل تغك المدة ؛ فأما إذا كانت مدة قد نشخرج اللعرة في مثل تلك المدة ، وقد لا تضرج فالمعاملة موفوقة ، فإن أعرجت الثمرة في المدة المضروبة صبحت المعاملة ؛ الأنه ظهر أنه جعل أجرة حصله ما يقلز المستأجر على تسليمه وقت وحوب التسليم فيجوز المعاملة ، وإنّ لم يعفرج ظهر أنه جعل أجرة حمله ما لا يقلز على تسليمه وقت وجوب التسليم ؛ فضادت المعاملة . وهذ إذا أخرجت في الملة المصروبة شيشا يرض في منله في المعاملة ، فأما إذا أعرجت شيئاً لا يرضب في منله في المعاملة لا نجوز المعاملة ؛ لأن ما لا يرضب فيه وجوده وعدم بمعنزلة ، وإن لم تخرج النخيل ضيئًا في المعاملة المضروبة ينظر إن أخرجت بعد عضى تلك الملتة في تلك المسة أصلا لها تلك الملتة أصلا لها تلك الملتة أصلا لها من حدثت بها كافت المعاملة جائزة ؛ لأنها إذا أخرجت شيئًا في تلك السنة علم يقيئًا أنه ضرب من المدة ما لا يخرج المعاملة على ثلك السنة لا يدرى أن المدة التي شوطت في المعاملة حدث بها علة ونم تخرج شيئًا في تلك السنة لا يدرى أن المدة التي شوطت في المعاملة معد تخرج في مثل النك المدة ، وإن لم يعدث بها ثلك العلمة وقد المعددت جائزة موقوفة إذا كان يعددت بها ثلك العلمة وقد المقددت جائزة موقوفة إذا كان حدال المقدة معدد علا يشبت الفساد بالشك

9 1846 وإذا دفع الرجل إلى رجل تخلاف طلع معاملة بالتعنف، فهو جائر، وإن لم يسميا وقتًا، يجب أن يعلم أن المعاملة إذا عقدت على منا هو في حدالنساء والزيادة صحت، وإذا عقدت على ما تناهى عظم، وصنر بحال لا يزبد في تفسيها والزيادة صحت، وإذا عقدت على ما تناهى عظم، وصنر بحال لا يزبد في تفسيها بحب عمل العامل، فإن المعاملة لا تصح، وإذا كان كذلك؛ لأنها متى عقدت على ما يعوف حد النباء والزيادة كان أجر العامل بعص ما يعزج من عمله، والمعاملة بيعض ما يعزج من عمله، والمعاملة بيعض ما يعزج من عمله، والمعاملة جوزت بخلاف القياس بالأثر فيما إذا كان أجر عرج من عمله، والمعاملة جوزت بخلاف القياس بالأثر فيما إذا كان في حد العامل بعض ما يعزج من عمله، وطعاملة وزيادة كان أبو

وإذا حرج عن حد النماه والزيادة لا يظهر أثر عمله فيه ، فلو استحق شبئاً استحق بغير عمل وإنه لا يجوز .

ولاً عرفنا هذا جنتا إلى تخريج المسألة، فنفول: ما وقع عليه عقد المعاملة في حد النساء والزيادة ووقته معلوم؛ لأن وقت فبنداء العمل ما بعد القراغ من العفد لحاجة الطلع إلى العمل عليب المفدولادراكه وقت معلوم فجازت المعاملة. قال قال . كان بحد الدوا تجوا العامة؛ لأنه جمل أجرة عبدالد مضل ما لحرج ال عسم، وشيئة موجودًا مع قلك ، وهذا يسع حرار العدملة شما أو دفع تحييلا ينعم، وأسمعت عنى أدريد و عليم المعرف، ديكرت المحيل مع الندو يهزم، وهشت، والعداد فع أدعاً مراه عة بالمعشد على أن يكون الحماج مع الأرجو بسيسنا بصفال ، اكتسامو شوط مع بعض الخارج للعامر إنها فو عنوة ورهم.

قد الحقا حكا، أوا كان ما حاط من الرجود تصير الحرة عمله مقصوداً بال كان يستحق بعد الحراة عمله مقصوداً بال كان يستحق مع المرافق على المرافق على المرافق المرافق

۱۸۵۲ - وكدلك توكان فيله بسراً أحمر أو أخضر إلا أله لم شاه مطمه ،
 اللماماة جائزة، وإن دوه ، مداه ويسهى عظمه ونيس بريد على بشد فيشار الا له لم بزراف فالمعاه درسة ، وكدا ضمر بزراف فالمعاه أجرا من عمله ، وكدا ضمر تطاع رافعي ما ذكاناً

وعلى هذه إذا نتح تطبح معاهمة على أباركون البحال مع القوار سدينا بصفائد الد كان التحيل في حد السناد مريدة، فيلمحاللة في حق التحليل والشميار حيائزة، وإلا خرجات البخيل على حد المدم والرداف فيلماملة فاستان وإلا أمورف خرامج الأشجار عن حد الداء والويدة إذا يعفق وأضوعه الأحيل الرشاد السجيل عابة يسهى إليما كنا فروم والتمور فعنف جايدال موغ على للمؤوجان والعراء فقد خرج على التعاد

وعلى هذا إلها أبني الرحل أرض مصلة وست الزرع إلا أنه لم يشاء، فعلم إلى عيره مرازعة عنى برحة المنامر - سنقية منز .

و أما إذا تناهى الروع فندفع الأرض مع الزرع المتناهي منزء عبة بالنصف بمجتمعه وكيخص و لا يجرز ، والمعني ما أكرة

١٩١٤ - وفي المناري أبي للبت " دفع كومًا ومعاملة، وقيم أشحار، ولا

يحناج إلى عمل سوى الحفظ، فإن كان بحال لو لم يحفظ ذهب فمرتها قبل الإدراك تُجِوزُ المَامِنَةِ ، ويكونَ السفط ههنا بِنوَقَة النَّمَاءِ والنَّهِ بادة ، وإن كَانَ مِحَالُ لا تَذَهِب تعرفها إلى وقت الإدراك لوالم تحفظ لا تجوز العاملة في تلك الأنسجار ، ولا مسبب للعامل من ذلك.

١٨٤١٦ - في "فتاري الفضالي" . سجر الجوز يجوز دفعها معاملة، وللمامل حصة من الجوز؟ لأنها تحتاج إلى السنس والخفط حتى لو قم تحتج إلى أحدهما لا يجوز .

١٨٤١٣ - وإذا كان النخبل بين رجلون، قديم أحدهما إلى صاحبه معاملة على أن يقوم عليه ، فيسقيه ويلحقه ، فما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهر بينهما اللائما ، ثلثه للدفعء وثلثاه للعامل، فهذه للعاملة فاسدة؛ لأنَّ الدافع استأجر العامل بثلث حصنه من الخارج من النخيل ليعمل في محل مشترك قيم، والإحارة على عمل للأجير ف شركة لأسطد أصلار

ونوكان مكان المعاملة مؤارعة ، بأن كانت الأرض بين رجلين دفع أحدهما إلى صاحبه ليزوعها بغو بينهما تصغان على أن للعامل ثنثا الخارج قذ دكرنا أن على أصح ولر والنبن لمزائر عة جائزه.

والقرق أنامعني الإجارة في المعاملة والحجة على معنى الشركة ، فالتحقت المعاملة بالإجارة المحصة، وفي الإجارة سحضة الشركة في محل العمل مانعة صحتها، فكذا في المُعامِلةُ ، فأَمَا في المزارِعة معنى الشركة واجعمة ، فالتحقق الزارحة في الشركات الحصة، والشركة في محل العمل لا تُنم انعقاد سائر الشركات، فكفا لا تمتم انعقاد المؤارعة، وإذا فسفت المعاملة كان الخارج بشهما فصفان على قدر ملكهما في التخيل، ولا يتصدق واحد متهما بشيء لاستفادته ذلك من نخيله وأرضه، ولو كانا الشترطا أل يكون الخارج بينهما تصفاف فذلك جائز ؛ لأن الدافع لم يشترط له شيئًا من مصيبه ، بل استمان به .

ولو أن الشرياك الذي لم يعمل أمر العامل أن يشتري ما باه حربه النخيل، فاشتر م رجع على صاحبه بتصف الثمن الأنه لما أمره بشراه ما يلقح به النخيل، والتخيل مشترك بينهماء فكأنه فالراها الشنر فصف مايلة حجه النخبل أيء واشتر نصفه لنفسك، فكان وكيلا في شراء النصف من جهة الدافع، فيرجع بنصف النمن عليه لهذاء أما إذا لم يأمره بنعراء ما يلعج به المحيل، ولكنه أمره أن يلقح النخيل، فإنه لم يذكره محمد رحمه الله مفاء لفصل في الأصل، قبيل، ينمني أن لا يرجع، وهو الأشبه؛ لأن قدر ما يلقح به النخيل لا يجرى فيه الشح بين الناس؛ لأنه ليس له كثير فيسه، والناس بشركون بذلك ولا يمناضون عنه، قصار كه ديره كأنه قال له: هد لي ما يلفح به النحيل، ولفح به نخيل، وهناك لا يرحم عليه بشيء، فهها كذلك.

4818 - وإدا دفع مخرالا معادفة إلى وجلين على أن يلفحاء بتاتيح ص عدهما على أن الحارج بينهما أنلاكًا ، فهذا جائزة لأن صاحب المخيل استأخر كل واحد من العاملين شلت كارج في مخيل لا شركة لهما فيها .

فإن قين: صاحب النخيل شرط ثلث الخارج لكل واحد منهما بزراء عمله، ويازاه ما يلقع به لم شرط التلقيع من عندهما، فعد يخص أما يقع به التلقيع من الخارج يكون شراء، قهذا شراء شرط في الماملة، فيوحد فساد العاملة.

قدا: ما تدرط للعامل من الخارج بكون كله بقابلة عداء ليس بحديلة ما يلعج به شيء والآن ما يلقح به النخيل تافة عادة إلا أن ما هو المقصود، وهو الخارج لا يحصل إلا به فإن النخيل الذخيل الخار، والعرص به فإن النخيل الأنفرج سبق مرحوبًا إلا به ، فبعنبو ما يلفح به ألة العمل، والوشرط أن نصاحب النخيل الثلث، ولاحد العاملين بعيه الثلثان، واللاحر أجر مائة على العامل الدى شرط له الثلثان، فهذا فاسده لأنه شوط في المعاملة لاحد العاقلين ما لا تقتضيه المعاملة: وعبه سفعة للمشروط قده بيانه أن تعب المعاملة أن تكون أجرة العاملين على صناحب النخيل الأن صاحب النخيل هو المستأخر لهما حيث وفع النخيل بهمه منفقة أجر أحدهما على الآخر، فقد ضرط ما لا تغضيه المعاملة، ولهمة العقد الدهد.

ولذا فيسدت المعاملة، كنان اختارج كله لرب النخس، وللعنامل الأخير "على العنام والذي شرط له التلتان أحر مثل عمده؛ لأن العنامل الذي شرط له الثلثان مسر

⁽¹¹⁾ وفي الأصل وف الأحرار

مستناجرًا للعامل الأخوا المعنى حيث تداط المائة عليه إلا أنه لا يجاوز به المسمى : لأل الإحارة فاسه قما والمسمى معلوم المقدار، وفي من حفا لا يجاوز مآجر الثل المسمى. فيه برجع العامل الذي نداط له التلفان على وب النحيل بأجر من عسله، وبأجر مثل عسل الأخو الغة ما المقدد أما الرجوع أجر عسله فظاهر، وأما الرجوع بأجر مثل عسل الفعاس الآخر بالمة بلغت فاهر أيضًا، فإن عسل الآجر النقل إليه.

وأما الرجوع بدلك بالغة ما للغت مشكل و لأنه و حديق العامل الذي ضرطته المثلثان، وبين صاحب النحيل تسمية، وهو ثلثا اختارج، فيجب أن لا يزاد على ذلك، والجواب إن وجد تسمية الثلثين إلا أنها مجهولة في نفسه، والمسمى إذاكان مجهول المقدار في إجارة فاسفة، يجب أجر التل بالغا ما بلغ، عرف ذلك في كتاب الإحارات

شوهوق بين المعامد وبين المراوعة إذا دمع الرجل أرضًا إلى رجل على أن يروعها يبدره وبعمل معه فلاناء فيكون الحارج يبهما أنلاق، ذكر أن الفرارعة جائزة بوزرب الأرض والمزارع الأول والثاني، وهها فال: انعاماته فاسدة فيما بينهم حميقًا.

حكى عن الشيخ أبي أحمد العياض أنه كالا يقول البس بي المسالتين فوق، بل في المسالتين روايتان .

ومن متسايعة من قان: بل بين المسأنين قوق من سبث الوضوع الامن سبث مُعنى، إلا أنهم المتلفوا في كيمية التفرقة بن المسأنين من حيث الوضوع، قال بعضهم. بأن موضوع مسألة المؤاوعة أنه قال: ويعسع معه فلاذ، فإنما علف العقد الفاسد على الجائز، ولم يشترط في اجائز ، فإنه لم يدكر كلمة الشرط، ومن كلمة على ، والعقد العاسد من عطف على الجائز الا موجب فساد الخائر، وموضوع سيألة المعاملة أن العقد المفاسد مشروط في المعاملة، والعقد العاسد منى شرط في الجائز أوجب الفساد، ومنهم من قال: إنّه اقترق في الموضوع من وجه أخو، وهو أن في مسألة المراوعة إنما شرط المذخيل! "فلك الحارج، وقو شرط أحد هما تصاحبه فنك الخارج الا بوجب دنك فساد

⁽١٦) وفي الأصل وب. الأجوا

٢٥) وفي لأمل رف الرسل

الزارعة و فكذ إذا شرط ثلث الحارج للدخير أنا وفي مسألة العاملة وصع المسألة الهدا شرطا للدخيل مائة عرضه وقد شرط أحده سالعد حبه مائة دراهم أرجت ذلك فساد المعاملة ، فكدا إذا شرط للدحيل ، ولر شرط في باب الزارعة للدخيل مائة درهم لقول . إن الزارعة نسبة فيما بينهم حبيطا ، وفي مسألة المعاملة لو شرط للدحين ثلث الحارج لا المسلة المدملة إلا أن هذا لا يقوى ؛ لأن استراط بعص الحارج من أحدهما لصاحبه إنما لا يوجب الفساد ؛ لأنه غوط حائر ، وأما استراط نلت الخارج للدخيل شرط فاسد حتى لم يستحق الدحيل تلك الحارج ، وأما استراط نلت الحارج الأول ، وإذا كان شرطه واستا ، وإذا شرط فر إذا الحارج ، وإذا المتراط الله على المرارع الأول ، وإذا كان شرطه

ومنهم مرزقيان المرارعة حازة رواية والحدة، والعاملة فاستدة رواية والحدة.

والعرق الدهى مسألة المعاملة صاحب المخيل مستأجراً للعامل، وأجر الأجبر على المستأجر، قلا يستقيم إبحاب أجر أحدهما على الأخر، وهي مسألة المرارعة العامل مستأجر للاأرض، وللمستأجر أن يستأجر عيره، فإيجاب البدل عليه صحيح، كن له كان ذلك مشروطًا في عقد المرارعة وذلك لإيلامه فسد العقد في حقم حاصة.

4.4 (۱۹۸ - وإدا شوط وب البخيل بعض أعمال المعاملة على العامل، وسكت عن الباقي، بأن سكب عن دكر السقى مثلاء فإنا كان السكوب عه شبة الا مدامه المحصيل الخارج بأن كان الشمر لا بحرج أصلا يدون السيقى، أو يضرح بدون السيقى شيء لا يرغب بيه مو مثل منا الشحير، أو ينفرح شيء مرغوب إلا أنه بيس بدون السيقى، وهي مذه الوجوء المعاملة فاصدة، وأما إذا كان السكوت هنه لا يؤثر في خارج أصلاء أو يؤثر في جودته، وبكون دلك معلومًا للحال، أد كان لا يُدرى في خال أبه عل يؤثر في زيادة الخرد، أو الإنواع فلنعاملة جائزه.

وفين تسرط رب التخيل السفى على نفسه، فيان كناب يعلم أنه السفى لا يؤثر في الخارج "، فالمعاملة فيها حائر ، وإن شرط عمل رب التخيل، وإن كان يعمم أن السفى لا يؤثر في عمدين الخارج الد أصلا أوجوده العاملة «السنة» وإن كان لا يقري أن السفى

⁽۱) وفي الأصل وف الشرجل. ا

الأساوي الأصل إلى عصبل الخدج .

هن يؤتر في الحارج أو لا يؤتراً فالعاملة فاسدة أبضار

وإدا شرط و ب الأوض نستى على نصد والدتى على العامل ، فهذا وما لو سوط المعقى على العامل ، فهذا وما لو سوط المستقى على نصد والدول المعقى على رب النخير إذا كان لم حكن لا محتاج له الى الحفظ، عأن كان هي حالة والمائط حصص، فاخواب في مكان لا يعتراط السقى على رسا الأرض إذا كنان المستقى لا يعترا في الحدارج أملاً!

۱۹۵۱ - ویفا دفع این رجل تحیلا معاملهٔ علی آن اختراح بینهما بصفات و علی آن سه آخر انعاش مختار معام بانهٔ درهما کان ها اجاستهٔ بحلاق می بنا قال تا وعلی آن ستآخر العامل آخران و نه بحل الاجس

والعراق وهو أبداستنجار أجير بعينه ليمن من قصاء انعاملة، أد استنجار أجير الا يعينه من تصايا لمعادمة؛ لأن لعامل لا يمكنه إقامة حميع الأعمال بعدد، وفيما وقاشرط استنجار الحير لعينه، هفقا شرط ما لا تنتشيه العاملة، ولدات النجيل فيه مع الآل همل الاسماراتيع لراب المخيل، واسما إنا شرط مستجاد أحمر الالعند شرط ما تقمصه المعاملة

143.14 - وبؤاكان الدخيل بين وجلس دفعه وإلى وخل معاملة مدة معاومة على أن معاملة مدة معاومة على أن معات علاوح للمداورة للما الما في الأحد مداحين الدخيل المداورة لا ينقص حاد شراء والله طاحر، ونو غيراطا أن تصف اخيا حالاً حدد مداحين الدخيل المداولين المدافرة من المداورة المداو

١٩٤١٨ - وقال على الأخص من وجدين دف هذا إلى، جال مؤارعه على أد يزرعها بهذرهما على أذ للمؤارع النت من الخارج تلثه من تعليب أحدهما بعيمه و وتشاه من بمديد الأخرى والدافي بين ربن الأوص بصافات، وذكر أن المؤارعة جافزة، والتشراط المناصفة بن ربي الأرض باحلة وإقا كان انتراط المناصفة باطنة في مسألة الراوحة الأرافق عرب المناصفة بن ربي الأرض باحلة وإقا كان انتراط المناصفة باطنة في مسألة الراوحة الارافق على تصرب صدحه لا أرض، ولا عرب ولا عمل والخارج الإستحق إلا بأحد هذه الاشياء الثانية عشر سهما خاجتنا إلى حساب له مصف، ولئنة ثلث وأنه الخاجة ولى التصعب الأن الخارج بين ربي الأرض عصدان لا كان الخارج بين ربي الأرض عصدان لا كان الخارج بين ربي الأرض على التحال كان الخارج بين ربي الأرض على التحال فالله في المساب الأخر والأنه من تصيب الحامه الوائناه من تسبيب الأخر والأن وحساب أو معامل على تحال عالم على واحد من بي الأرض الشعبة وقد شرطا للمزارع من داك النات سنة أرام وقدن وسيب من شرط عليه نكا الناث يبقى له سبحه وهو معنى قولنا الذي شرط المناس التحال من تصيب عن سرط عليه تكنا الذك يبقى له سبحه وهو معنى قولنا الذي الذي شرط المنات النائل من تصيبه شوط نسبه سيشا من تصيب و عليه والذي يب ما ذكر الم وقدر والشريب ما ذكر الم والمناس المسبح، والدري بالماذي والكن الراحة جائزة والمناس والمناس المسلم والمناس والكن المناس والمناس والمن المناس والمناس والمناس

طعل عيسى بن أبان في جنوب السائنون، وقال: لا فرق بنهما، فينعي أن يحكم بفسادهما أن يحوازهما، لأن المسداره م الفصيان، والجوز بجميع السائنون، لا سين بعد هذا، بعض مشايخة قالوا: ما ذكر في العادلة رواية في الزارعة بالعساد، وما ذكر عن الزارعة رواية في العادية علجوان، فيصر في الشائنون وابتان.

وجنه رواية جنون أنه لم يجنونها للنساوط والمُشاوط له عنف الزارعة والمناصلة وأن الشوط له عنف الزارعة والمناصلة وأن الشوط القالمة على من ولي الأوص ولال ولي الانجبل ولم الشهراط أحدهما بعض الخارج من عليها صاحبه للقليم، ولم يجربه ولي الأرض ولال أرض الأرض ولين رلي النحيين والمحلل المراوعية والله الماء إنه جربه وإلى ولي ولي رلي النحيين والمحلل، وحدًا النبوط لم يحز بينهم، والشرط الماسيد إنه بوحب فساد العقد إذا جرى لي المناسدة إنه بوحب فساد العقد إذا جرى لي المناسدة إنه بوحب فساد العقد إذا جرى المناسدة المناسدة

وحدوو به الفيبان أن ابشارط فعشرط الفاسلا عافد في هذا العقد، والشروط له عافد في هذا العقد أيضًا، وإنه شرط لا تقتصيه المزارعة والمعاطلة، وللمشروط له فيه منفعة، فترحي فسند مرازعة والقاملة جميعًا. ومن الشايخ من قال: بون المسالنين قرق.

والفرق أن في مساكة المؤارعة العققد إداكان واحداً من حيث الحقيقة وضم حيث الاعتبار هما عند مراحة وضم حيث الاعتبار هما عقداً من وعد مراحة فيما بين ربي الأرض والمؤارع، وعقد شوكة بين ربي الأرض وإذا لم يتنفظ لذلك الآن ومي الأرض الأرض المنافظة عقد الشركة بين ربي الأرض وإذا مريضة فقط المنافظة ألا ترى أن الاستحقال الحدج بعقد الشركة الآنوى أن الحدها لو زرع هذه الأرض بهذا البذل بغير إذن صاحة كان اخارج كله لمراجع .

148.9 و وكذلك أو ررحه غاصب، فنط أنهما لا يستحدان الخارج بملك البذو، ورفا لم يستحدان الخارج بملك البذو، ورفا لم يستحدان الخارج، وحد الخارج، وحدا إلى إنمات عقد الشركة بسهما لاستحداق الخارج، وحد الشركة وعدد الشركة عا لا الخارج، وحد فقل الشركة وعدد الشركة الخارج، وعد الشركة المعاملة الثابت عقد وحد حقيقة ومعنى، وهو عقد المعاملة الأنا لا المحتاج إلى إثمات عقد انشركة فيسا بين ربى انتخيل لاستحقاقه الخارج من المحل و لأنهمة يستحقان الحدوج بملك المخل من غير عقد. ألا ترى أنه أو فقح أحدهما النخيل من غير إذك صناحيه، أو خاصب احركان الخارج بينهما، ووذا لم يحتج إلى البت عقد أخر كان النابت عقداً واحداً منهفة ومعنى، وعو عقد المعاملة، وقد شرطه عدداً فالشرط

ومن المنابخ من قال المناصفة بن ربي الأرض كان معطوفًا على الموضوع ، موضوع مسألة المؤرعة أن شرط المناصفة بن ربي الأرض كان معطوفًا على المراوعة و ما كان مشروطًا فيه ، فإنه قال ، وما يقي ، فهو بينهمة نصمال ، والشرط الماسد إذا كان معطوفًا على المعقد لا يوجب فساء المقد ، موضوع مسألة المامة أن شرط المناصفة كان مشروطًا في المعاملة أو والشرط المناصفة كان مشروطًا في المعاملة أو كان معطوفًا لا يوجب فساء المعاملة أو وي المرازعة أو كان شرط المناصفة على إن في مشروطًا في العقد يوجب فساء المحاملة أو كان شرط ألماصفة مشروطًا في المعتمد وحمه المه في الكتباب حيث قبال . تعليل مسألة المعتمدة الإن صاحب المناسمة على الإجارة المسابعة مناسبة عبرط في الإجارة المسابعة المناسبة المعتمد وحمه المعتمد الكتباب حيث قبال . تعليل مسألة المعتمدة الإن صاحب المناسبة عبرط في الإجارة المسابعة المناسبة الإجارة الإنساء المناسبة المسابعة المناسبة الإجارة المسابعة المسابعة وهذا عملية عدالة المسابعة المناسبة المناسبة

٣ ١٨٤٣ - وإذا دفع الرجل إلى رحل تخبلا مدملة على أن يعمل ، فيكون النخبل

ي خارج پينهمه مصفان كانت المعاملة فاسسفه فقر دامن الدام المسالة إذ اللحت الأسجار و أتمار عبيرة المسالة إذ اللحت الأسجار و أتمارت و سرجت عن المدالات المسالة إذا قبل هذا أن الأشجار الما دامات السعود فلما الميارة على المارج قلا الملكة بينا أراج قلا الملكة الماركة الماركة

ووجه الفرق أن النقل عا يتميز يعمن العامل، ويصبو شيئًا أ مر يعمله، فيشبه من مذا الرجه الله

وقو دفع بقرأ أو ارضاً إلى رجل مزارعة على أذ يكون الحارج بنهمه تصفات بحوز، كله همها، فإما الحبل لا يتغير بعمل العامل ولا يصور شودًا الحر، ودان بحرقة الأرض في غزارعة، وتو شرطاني الوارعة أن تكون الأوض بينهما تصفال لا يحور، كله عيد.

الأحراس والنصر بيسهما، فهو حائزه لأجهما شوط الشركة في جيم القرات على الدالم المراس ويهما أقرات على الدالم المراس ولنصر بيسهما، فهو حائزه لأجهما شوط الشركة في جميع ما بحرج معمل العدمل، الأثري أنه أو كان عاصمًا كان العرس لد، وهذا جائز في المراوعة، فكذا في المعامل الشامل لا تروي أنه أو كان حرفا أن بكوم الإقراب لأحوازه لان منا الشرط فاطع للشركة على والذارات والذارات العاملة على من ولأن العاملة حوارد، يخلاف المدن عالمان ولا أثر في عقد الصورة ولا تعدم و فرد إلى القياس.

وإن شوطا أن يكون الأعراس سيما، والنمو ضاصة لأحفظا بعيد، فهذا فاصله للرجهان الكون الأعراس سيما، والنمو ضاصة للرجهان الكون الشمر بنهم للصفات، والاغراس حاصة لأحد هما يعدد، فإن شرطا الأعراس فصاحب الأغراس فضنت جائز، وإن ضرطا الأغراس لمن تحقيد، فذلك فاسده والفرياس أن لا ماه والى الوسف رحمه لله من الثواد، الالأن الفرع إلى الوسف رحمه لله من الثواد، الالأن الفرع إلى الوسف وحمه لله من الثواد، الالأن الفرع إلى الوسف وحمه الله من الثواد، الالأن الفرع إلى المدرد إلى التوسف وحمه الله من الثواد، الالأن الفرع إلى الوسف وحمه الله من الثواد، الالأن الفرع إلى التوسف وحمه الله من الثواد، الالأن الفرع إلى التوسف وحمه الله من الثواد، الالتحاد، والمناف التوسف وحمه الله من الثواد، الالتحاد، وحمد الله من الثواد، الأن الفرع إلى التوسف وحمه الله من التواد، القريد التحاد، والتحدد التحدد ا

يلك بملك الأصل، فإذا كان الأصل لأحدهما خاصة يجب أن يكون الفرع كله له، لكن عرفنا ذلك بالأتر وتعامل الناس، فإن رسول الله يُخيّة دفع تخيل خبير معاملة بالنصف"، وكانت الشركة في الفرغ لا في الأصل.

وإن شرطه أن يكون الذهار بينهما، وسكنا عن الأعراس، فالأغراس في كان الاغراس من جهنه؛ لأن الأغراس ملك صاحبها، فاخترج منها يكون ملكا له، وما يستحق غيره من دلك يستحل بحكم الشرط، فما لم يتنترط فغيره ببقي على ملكه، فلهذا قال: الأغراب لصاحبها.

1984 - وإذا وقع الرجل إلى غيره أرضاً بيضاء سنى مسملة على أن يغرسها تغلا أو شهراً أو كرم أو نسر فهر تغلا أو شهراً أو كرماً على أن ما أحرج الله تعالى من ذلك من نخل أو كرم أو نسر فهر منهما نصفان، وعلى أن الأوض بنهما نصفان، فهذا واسد، لأن هذه معاملة فد ط بها شرى فاسد الأن وب الأرض على أن يدفع الاعراض إليه معاملة ، بيان شراء الأغواض ببعض الأرض أن وب الأرض بذل نصف الأرض على أن يدفع في الدعل من بإذاء الأغراض ويإزاء عمل العامل، فيكون بعض هذا الصف بإذاء الأغراض فيكون بعض هذا الصف الإمام الأغراض فيكون بعض هذا العدد الأن الأغراض مهمولة.

ورد فسدت هذه العاملة، وقبص العامل الأرض على حدا، وغرسها نخلا أو شجراً أو كرماً، وغرسها نخلا أو شجراً أو كرماً، وأخرج شعراً كثيراً، فحديم المنخل والكرم والشجر لرب الارض المنزي الأشجار منه شراء فاسداً، وصار قابضاً لها حكماً لانصاله على ورب الأرض قبيبة الأغراس للغارس وأجر مثل عمله؛ لانه بعد الشراء صار فافعاً للأغراس في الشواء، فقد صار فافعاً عمله بحكم عقد قاسدة؛ لان المعاملة كانت مشروطة في الشواء، فقد المنوفي منفعة عمله بحكم عقد قاسد.

وكذلك لو لم يشترط له رب الأرض شيشًا من الأرض، ولكن قال له: عرسها

 ⁽۱) والمنابث أحرجه البحاري في أحيجيحة ٢/ ١٩٢٠/١٥١١)، والبيبقي في الكبرى ١٩٠/١١٠ والعبرائي في حديث (١٤٥٠) و(١٤٠٨ حديث (١٤٥٨) ووالعبرائي في اللاوسط (١٤٥٨ حديث (١٤٥٨))، والعبرائي في اللاوسط (١٩٥٨)، وأخرجه أبر عوالة في حديث (١٩٠٨)، وأخرجه أبر عوالة في حديث (١٩٠٨)، وأخرجه أبر عوالة في حديث (١٩٠٨).

شيجراً أو نبخلا أو كبرها على أن ما أخرج الله نعالي من ذلك من شيء، فهو يبتهما نصفان، وعلى أن لك على مائة درهم أو كر حنطة أو نصف أرض أخرى بعينها سوى الأوض النر قرس فيها فهذا كله فاسد.

14877 - وإذا دفع الرجل إلى رجل أدضاً بيضاء سنين مسماة على أن يغرسها نخلا أو شجراً أو كرمًا، والعرس من عند رب الأرص على أن ما أحرج أنه تعالى من ذلك من شيء فهو بيشا نصفان، وعلى أن للعامل على رب الأوض مائة دوهم أو كر حنطة وسط، فهذا فاسد، واخارج كله لرب الأرض.

وإنما فسندت المساملة ؛ لأن جواز المعاملة عرف بالأثر وتعامل الناس، والأثر جوازها يبعض الخارج وحده، والناس تعاملوها يبعض الخارج وحده، فقى كل موضح شرط مع يعض الخارج شيء أخر يبقى على أصل الفيباس، وههنا شرطا مع يعض الخارج مائه درهم للعامل على رب الأرض، ولو كان الغرس من قبل اتعامل، وشرط لرب الأرض مع نصف الخارج مائة درهم على العامل، وياقى المائة بحالها، فهذه المعاملة قاسعة أيضاً الأن رب الأرض صار مؤاجراً أرضه يبعض الخارج رمائة درهم، وإجازة الأرض يعض الخارج وشي، آخر لا يجوز،

4 1842 - وفي النواول": دوم إلى أخر أرصًا لينفرس فيسها الأشبجار والكرم بغصال من قطه، أي من قبل المدفوع إليه، ولم يوفتا وفقا، وفرس المدفوع إليه، وأدوك المكرم وكبرت، واستأجر الأرص كل سنة بغلة مسمّاة، فيأخده أي يأخذ رب الأرض من المستأجر وقت الربيع فيل البيروز أن يرفع أشجياره قال: إذا اخذه في وقت لا نمر فيه، فله دلك.

قبال الفاضى الإمام فيشر الدين " عندى إن كال ذلك قبل تمام السينة، وقد استأجر الأرص مشافهة، لا يجير المستأجر على قلع الأشجار؛ لأنه لا ضرر على الغارس حينته في وفع الاشجار، وهي المشتقى " أبو يوسف وحمه الشعر أبي حتيفة وحمه الله : في رحل أعار رجلا أرضاً، فأمره أن يغرس فيها تخيلا، شم إن صاحب الأرض أواد أن يأخد الأرض منه أن عليه فيمة الاشجار.

قال الحاكم أبو الفضل: هذا خلاف جواب الأصل.

وجه ما ذكر في المنتفى أن أن الأشجار إن تعرس للدوام وه.. أذن كه فيه ، فيأخذ. الأرض بصبر غارك فلدفع الغرو أرجعنا الفيمة.

وحيه منا ذكر في آلاً صلل : أن المستنيم مختبر (أنه ونيس بالمرور ؛ لأنه غراس الأشجار معتمدًا على إدنه مع عليه ألا ميني هذا الإذن على إدنه مع عليه ألا ميني هذا الإذن عني الجواز دون اللزوم.

وقال أبر يوسف رحمه الله البس عليه الفيسة إلا أن تكون العاربة موفقة، وأراد إخراجه قبل الوقت، فحيثته تلزمه الفيمة، وحه ذلك أن التاقيت في العاربة لا بدله من فائلة، وذلك بأن ينعلق بها بعض أحكم العقد اللازم إن لم يتعلق بها جميعه.

وفي كتاب الشروط في الرجل بسكن الرحل داره سنة، وأذن له أن يبني فيها يناه، فغمل ثم أراد صاحب الدار أن يحرجه، قال: يخرجه ويضمن له قبعة الساه عند علمه فنا التبلاثة إلا أن يقول المستعبر : البناه أصب إلى من القيمة، فحبيته له أن يضهه، قالوا: تأويل هذه إذا كان يقول المستعبر، المؤول هذه إذا كان يفسر فالخيار للمستعبر، فأما إذا كان يفسر فالخيار لرب الأرض طرراً فاحشاً، فيكون الخيار للمستعبر، فأما إذا كان يفسر فالخيار لرب الأرض؛ لأمل، فوذ لم يوقت لذلك وقتاً، وأواد أن يبخرجه، فله ذلك، ونبي عليه قيمة أبناء.

18470 - وفي الموازل أيضًا إذا دفع إلى بن له أرضاً ليعرس فيها أهراسًا على أن الحارج بيهما نصفان، ولم يوقّت له وقتًا، فغرس فيها، ثم مات الدافع، وخنت الابن المدفوع إليه، وورنه سواه، فأراد باني الورنة أن يكلفوا الابن الدفوع إليه فلع الأشجار كلها ليفسموا الأرض

فال: إن كانت الأرض تحتمل العسمة قسمت بيتهم، قسد أصاب حصة العارس، فذلك له مع غرسه، وعاء قع مي نصيب غيره كلف قلعه، وتسوية أرضه إنالم يجر بينهم صلح، وإن كانت الأرض لا تحتمل القسمة كلف قلع الكل إلا إذا حرى بينهم صلح؟ لأن في الوجه الأول أمكن دفع الضور عنه بقدر بعض الأشادار، وهي الوحم النامي تعقر دفع الضرر، فيتعين القلع.

١٨٤٢٦ - إدادةم أوضًا إلى رجل على "لا يقرس فيسها أشراسًا عالم أن الخنارج

⁽١) وتي الألوم: مغر ، رني ف مغير .

سهماء فانقضت الده يخبر رب الأوص، إنا شاء غرم نصف قيمة انشجر ويملكها، وإذ شاه فلعهاء ولوكان مكان العامل مستأجره فانقصت المانا فلرب الأوض أن يطاليه بقلم الأشجار، وليس نرب الأرض أن يملك الأشجار من مير رضا المستأجر إذا لم يكن في قلم الاشتجار ضور فاحش بالأوفي، والقرق أنَّ الأستحار تبع للأرض من وجه لعيامها بالأرض، ولهذا للخل في بيع الأرض من غير شرط، وهي أصل من وجه حتى جاز بيحها لدون الأوضىء فلجالب الأصالة لا يتمدكها رب الارضى على الغارس بالفيحة من حير رضاد، إذا ثم تكل فيها شركة بمنزلة صاحب السفارة لأنه لا يتعلك على صاحب العلو العلو بالقيمة من عير رضاف و بحانب التبعية بتملك على العارس لصيبه بالقيمة من غير رضاء إذا كان شريكًا فيها، وهذا لأنه إذا كان شريكًا في الأنسجار كان له منع الشريك من الغلع؛ لأنه يستبقى نصيبه من الأنسجار في أرص نفسه، فلا يكون لأحد أد يبطله عليه هذا الحق بالقلع مار فيرار صاده وقبل أنظع لا ننحفق الفسمة بنهما حني بخلص للعامل حصيته، فكان لرب الأوض قلك نصيب الغارس ضرورة؛ لأنه صاحب أصل وشويك في البيع بحلاف ما لو لم يكن لوب الأرض شركة في الأشجار ١ لأن المستأجر بتمكن من قلم أنسجاره من عبر ضرر لرب الأرض، فلا يتملكها عليه رب الأرض إلا ألَّا يكون فلعها بصر بالأرض ضررا شديداء لويكون استبلاقاه فحبنتذ بكون لراب الأرص أن بلرام الممتأجر فيمة أتمجاره من غير القراري ويتماكها علمه من عير وضاه، وتمامها في ماب أخو العذو في المراوعة

18874 - إذا دفع الرجل كرمه إلى عيره معاملة، وقام عليه العامل مدة ثم تركه. تم جاء عند الإدراك بطلب السوكة، إن كان رده على صاحبه بعد ما خو حت النسر والعدب، وحسارت بحل لو قضعت كان ثها قيصة لا تبطل شركته، وحو شريك على الشرط المعاملة، ووحو شريك على الشرط المعاملة من والكان رده قبل خررج النسرة، أو بعد خروجها، ولكن في وقت لو تطعمت لم يكن لها قيمة، فلا شركة لها قيب، وإذا دفع النخبل معاملة ، فأرقد العامل أن يضع الوصل على الأنسجة و مناصل القضيب على الذائع، ثم العمل في الوصل من ضرب الدائل حتى ينشق الشجوء فيدخل قصيب الوصل في الشق ، وما أشبه طلك في أن يتم الوصل على النفو، وما أشبه طلك الدائم والعمل في العمل على العامل، وعلى هذا الذي يتحدد منه الغرس على صاحب الكرم، المعدن قيم صاحب الكرم، والعمل على صاحب الكرم، والعمل على صاحب الكرم،

وتصبيه في الكرم على العامل على هذا جرات العادة تي ديارنا، وحايه العتواي.

١٨٤٣٨ . وهي افتاوي أهل سيوقت الرين غربي أتسجاراً هي أرضو رسا الأرضيا بغب إدبه وفلما كبر الأشمحار اختصما قيهاه كالارت الأرض مقرأ أن لحرات غرس · لأشجار مراجلك مفسه ، فالأشجار للحراث، ولكن لا تضيف له ديانة فيسا بينه وبين الله . تعالى إذا كان بغير أمروه وإن كان عرس بأمره من غير شرط شركة بطيب له؟ لأن رب الأرض صاد معبراً الأرض للعاديب

١٨٤٢٦ - وهي أحداوي أبي النبيت ٢ إذا سرس على حدقة تهر قربة ناثة مقدميت، والعارس في عبال رجاء ومن حمله حيمه فقال الرجاء الشحرة لربه لالك كيت خادمي أو في عيالي حون غرست. قان كانت التاله لنفارس فالشجرة له، وإن كانت الشالة للرجل ، فإن كان العارب في هياله يعسل له مثل هذا العسل، فالشجرة لصاحب لشالة؛ لأن الطاهر شناهد أهماحت الشاقه، وإن له يكن يعسل قه مش ذلك العمل والم بغرسها بإذناء فهو للقارس، وعلمه قبية النانة؛ ولأنه شميكها على صاحب النالة.

وكفلك لوكال الغارس قلم النالة من أرص رجل وعرسها فهي للمارس، وعليه الصاحب الأوض قيمة الدلة به و قلعها .

١٨٤٣٠ - وفيه أيضًا " وجل دفع إلى رجل أرضًا ليخرسها نه كوف والتالة من الدافع، علم أدرك الكوم، قال الغارس لصاحب الأرص المرق مي النالة التي دفعتها إلى وأماغ سنسها من عمدي، فأطعها لا يصدق الدفوع إليه على أعوس الدي في الأرض، والقرل في له في أن النالة التي دفعها إليه سوقت منه حتى لا بكون عليه فسمان. التالمة؛ لأنه أمن أخب هر: هلاك الأمامة .

القصق السادس في رب الأرض والنخيل إذا تولى العمل بنفسه

1887 - قابل محمد وحمد الله في "الأصل ، إذا دفع الرجل أوضه إلى رجل مزارعة بالتصف، ثم إن وب الأوض تولى الزراعة بضمه مهذا على وجهين: الأول أن يكون البقر من قبل رب الأوض، وإنه على وجهين أيضاً: الأول أن يتولى الزراعة بأمر المؤارع، وإنه على ثلاثة أوجه: إسابان استحال الزارع برب الأرض، وقي هذا الوجه المقارج مين الأرض وين المؤارع على مناشر فالصفال؛ لأن عمل المين مبقول إلى مشعين، وكان المزارعة وفي الزارعة بضم،

مون فيل: البقو إذا كان من قبل رب الأرض فالمزارع أجبر، والأجبر إذا استعان مالمستأجر لإقامة العسل الذي استوجر عليه لا يستحق أحراً على المستاخر كسافي الإجارة المحضة الخياط إذا استعان برب النوب لأجل خماطة نويه، وخاطه وب النوب تبطل الإجارة حتى لا يستوجب الخياط على رب النوب أجراً.

قلنا: الزارعة إجارة ابتداه شركة النهام، تكانت إجارة من وجه شركة من وجه م فمن حيث إله رجارة إذ كان يبطل منى تولى رب الأرص الزراعة لنفسه من حيث إنه شركة لا يطل كما عي المضاربة إذا استعاد انضارب برب المال لبعم هي القسارية ، فعمل لا يبطل العسارية ، ويكون الربع بيسماء فوقع الشت في بطلان الزارعة بعد العقادها وصحتها ، فلا تبطل الشك ، قالوا: إن يكون الزرع بينهم على من غرطا إذا لم يغل رب الأرض وقت الزارعة : إذر عها لنفسى ، أما إذا قال: إن عها لنفسى يكون الخدرج كله ترب الأرض وتستقص الزارعة ، وهذا لأن صاحب البقر يملك نقض الزارعة قبل إلقاء البذر ، وقوله : اذر عها لنعسى مفض للمزارعة ولالة ، لأنه لا يعد إذا عالمفسه إلا بعد معض الزارعة ، إلا أن محمداً وحمه الله أطلق الحراب إطلاق .

قال شيخ الإسلام: وأنجراب على ما أطلق محمد رحمه الله صحيح؛ لأن صاحب البذر إلى بملك نفض الزارعة قبل إلغاء البذر حال حصرة صاحبه لا حال غيبته، فهذا التعليل بشير إلى أن الراوع لو كان حاضراً وقت زواها رب الأرض، وقال وب الأرض، وقال وب الأرض، الرعب للناس

لله جده السائل من مذه الوجدة إذا استأجد الراوع رسا الأرض به واصم مدهومة ليعسل صمل الزارعة، وفي هذه الوجدة الإجازة بالطقة والرادعة على حالهاه الانه استأجره ليممل هو فيه شريت الان الزارعة نامقد إجازة ردهام، وحال ما استأجر رسا الأرض، فيهر شريك فسه علا تصح الإحارة بهذا الطريق الدلمان الانكفارية إذا استأجر رسافان بدراهم عمله مة ليعمل في مثل النشارية لا تصح الإجازة.

الله جمه الشائلة من هذه أنو حمه: إذا دفع المزارع الأرض إلى رب الأرض منزارعة بطائمه من حصته من الروع ، وهي هذا الوجه أثر ارعة المتائبة باطلة ، والمرازعة الأولى على حالها

1987 - هذا إدانولني رب الأرض الإارعة بأن المرارع، فأما إدانو الاها بغير أمر المرارع، فأما إدانو الاها بغير أمر و البغر من حهة رب الأرض، وإنه يعير مناقضاً للبغرارية الأن صاحب الدر بخلك نفض المرارعة بالغراب، فيصلك بعضها بالنعل اللذي هو دليل النقص و صدرها البعر والأرض، وزرعها للفيه دليل النقض، وإن كان لبغر من قبل المرارع، فاحتراب في هذا الوجه يدر فامر الرارع، أو بغير أمر المرارع نظير الجواب في الوجه الأمن إلا في خصلة والأن رب المال إداروع عدر أمر المرارع في هذا الوجه بضامن المعرارع بقرامة المرامة بدراكم المراجعة بقد من المعرارع بقرامة المراجعة المرامة المنارع بقرامة المنارع بقرامة المنارة عليه المنارة المنارة

ولو كان الدفر من قبل وب الأرض، أو س قبل المرابع، وأمر المزارع ورام المزارع وب الأرض حتى سنتأخو أجبه أفي ذلك ، فالحنارج بين رب الأرض والمزارع على ما اشترطه لان استنجار رب الأرض الأحراء بادن لموارع كاستنجار المزارع الأجراء بتصنع، ووجع وم الارض بالمو الاحراء على المرارع مخلاف ما إذا استعمال المزارع برب لأخض، ونه بأمره باستشجار الأجراء هناك ما حصل مامر المرارع، أما هيمتا بخلاف .

والجوات مي العناملة نظهر القواب في الزارعة حنى إنَّا من دفع ذخيا الله رجن

⁽¹⁾ ومر الأمل الهذا الطوبل بدي قطا

مه ادمه بالتعمد على أن يكفحه ويحمظه ويسفيه، فاستبعال فعامل باب التحيل في فلت، وفعل صاحب التخييل دنت بنفسه، فالحارج يسهمنا على ما شرفا، ولو كان صدحب الحيل فيص التخيل بغير أمر العامل، وفعل ما دفرما، فالخارج كله تصاحب التخيل وانتفقي المعاملة من فهر التخيل وانتفقيل المعاملة من فهر عدر، لأنه إن كان كان صيد إن صدر، لانه إن كان عبر عملا لنفيه صدر عملا لنفيه

راو كالاصاحب للحيل أخار التخير العداما خرج الطلع، وقام عليها يغير إذا العامل فالخارج بشهما، ولو أخارها قبل حروج الطلع وقام عليها، قد أحفها العامل منه يعبر أمره، وقام عليها حتى صار قرآ، فجميم ذلك لصاحب النخيل.

۱۹۶۳۴ - وإذا دمع أرضًا ويذراً مزراعة بالحيف، ثم إن المزارع بعد منا تسعى الأرض دمعها إلى وب الأرض مزارعة على أن للمزارع الثلث وأرب الأرض الثلثان. فالمراجة الثانية فاسدة، وما خرج عهو سيهما تصفال.

ة ذي قبل الفراوع إذا شرط النائين أرب الأرض وقد شراط أوسى تصريب نفسه النفث، فإذا لم تصبح الزارعة النائمة لم لا مجمل ذلك من الوارع حطًا لدنك القدر من نصيبه في المؤسمة الأولى؛ ليكود للمؤسرة النفت بحكم الزارعة الأولى.

قلم المؤلم عظم عن تصيب ذلك بعنوض ، وهو أن يسلم له عمل رب الأرض بحكم الزارعة الثانية ، وعمل رب الأرض لم يسلم له يحكم المرارعة الثانية (الأنها ثم تماح إما وقعت عن المراوعة الأولى

18875 - وإذا دفع أرضًا منزارعة بالتصعب، وتسرط البيلار على النزارع، فلمما ورعها المزارع وسقة وفيت، قام عليه رب الأرض بنفسه، وأجراء وسفاء عن غير أمر الموارع حتى استحصد الخارج بين رب الأرض والزارع على ما غوطاً.

ولو أن الزارع المرابع إلا أنه لم يستقه وله صبت حتى سقناه رب الأرض الخبر آمر المؤارع، طالعيناس أن يكوف احترج لتله ترب الأرض؛ لأف السفر خبل النسات فاقه هي الأرض حضيقة. ألا نرى أنه يكن تبيره من الأرض إذا تكلف، فكان كونه في ليطن ككونه على طهير الأرض، ولو كنان على خهير الأرض. فأحده وب الأرض وبذره وسفاده حتى نبت يصير ناقف للموارعة ، كذا ههنا.

وفي الاستحسان: يكون المخارج بينهما على ما شرطا في المزارعة؛ لأن سفى رب الأرض في هذه الحالة حصل بإذن المزارع دلالة، لأن البلو إنما بيادر في الأوض للنات، والبيات لا يكون إلا بالسفى، والسفى عالا يتفاوت بيه، فصار المزارع بعد إلعاء البلو مستعبدًا يكل واحد من أحاد الناس لسفى الأرض دلالة.

هذا إداينوه المزاوع وسقاه رب الأرض يغير إدنه، فأما إذ ينده رب الأرص يغير إدنه، فأما إذ ينده رب الأرص يغير إذن المزارع، فلم ينت حتى استحصد ذكر أن الغزارع بينهما على ١٠ شرطا، ولم يذكر القباس والاستحساد ههنا الآن انقباس مى المشاكة الأولى إنما جاء الانا اعسيرنا الدر مى الأرض قبل النبات، كأنه على ظهر الأرض، وأخذها ويذره بغير أمر المزارع يعمير ناقضاً للمدارعة.

والوجاء المزارع وبذرها وسقاها بعير أمر رب الأرص كان الخارج بينهما على ما شرطا قيامًا واستحمالًا.

الفصس السابع في دفع المزارع، أو العامل إلى غيره مزارعة أومعاملة

1985- وإدا أراد الرارع أن يعنع الأرض إلى عبر، مزاوعه فها على وجهين الأول: أن يكون البيغر من تبل وجهين الأول: أن يكون البيغر من تبل وب الأرض، وفي هذا الوحه ليس له أن بدفع الأرض عبر، من وعة إلا إدا أذر له وب الأرض مدلت نصاً أو دلالة بأن يفول وب الأرض الأرض عبر أيف المغذر إذا كناذ من قبل وب الأرض، فالمزاص، فالقراص إلى مستوكته لا عبر، مزاوعة يندتون الأرض إلى رضى مستوكته لا عبر له قبر، ولكن له أن يستأجر أجبراً عالم لإقامة عمل المراوع؛ لأن المراوع أجبر إذا لينا المدر من قبل وب الأرض المشروط إذا لم

والا دالالة ذكر أن الغوارعة حارة من السيف مع أن رب الأرض في يأذه له بذلك الاستقا والا دالالة ذكر أن الغوارعة حارة من الموارع الأول والناس، والاسم، طرب الأرض أن يذراً غرارع الأول صاء معالما، فضار غاصباً علاوس والبدر، ومن غصب أرضاً أو بذراً ودفع إلى غسره من وعة صحت الروعة بسهما على ما شرطاه الأن الغاصب يصير مستاجراً المدمل ليعمل له في الأرض المغصوبة، وظلك حائز وبكون الخارج بيشهه على المترح، وأرب الأولى ملكه بأداء الغسمان، فبين أنه دفع بقر نف مزاوعة، وإن مسمن على الثاني يرجع على الأول، الإعامان منار معروراً من حهته، وإن كامت الأولى الإبرجع به كان الشعمة على الأول، الإعامان دول الأول عند أبي حسقة وأبي يوسف رحمهم الله الأمراء الأن الدول، وعلى قول محمة أن حسقة وأبي يوسف رحمهم الله شعل الثاني دول الأول، وعلى قول محمة، وحسه الله عاص بالأولى ما أصحب تفصل الثاني دول الأول، وعلى قول محمة، وحسه الله عاص بالأولى ما أصحب

ده) وفي من أفيلترك

المزارع الأول من تصف الخارج، فيطب له من لك فدر ما غرم لرب الأرض، ويستعدق بالقضاراء أذأته استقده القضور من أرص معصوبة دوما أصاب المزارع الفاني مو أصعب الخنزح قانوان يطبب له جميع ذلك والأفراقرارح الأول مدر تحاصباً فلبدر مستهلكا له بدفعه إلى عبر دمني تعمل به الاشتراك بالزراعة، عصار البذر ملكُ له بالضمالية فالخارج كله تولد من منك الأول، وقد حص تصفه أجر الدفير . فيعدر مجانو الرع بنصه في أرض معصوبه وحصل اخترجه فاستأجو ببعض الخارج من الأوص المعصوبة رحلا ليعمل له عيملا من الأعيمان، وعنك بطب ديك للأجبر ؛ لأنَّ ورد على المتداد بسب حبيث ، والسيارة فالخسان يستار وحاثون

تم إلها يصبهر المزاع الأول ملدهم إلى عبيره مزاوحة متحالمًا إداكا. تبالزارعة لأولى والثانية وفعتا مصفة الجدان

أما إذ وقعت إحداهما بصفة التساد إما الأولى وإما النانية لا يصير مخالفًا، أما وذا وفعت الأولى يصمد العساد فالآن الإترع يقايصير مخالف بالاشتراك والمابسك الاخسيراك إذا وقبعت الأوثي خاصيرة والأنه لاشيرية للميزارع الأول إداكات الأولى فاسدنه فلا يملك النفراك فبراء الانزي أبه لو عمل الاول حتى فصل خارج لايكون اللمز أرح الأول فيه شركية ، فكما إذا عمل عيره بأمره لا يكون له فيه شركة وإن كالت التالية والمدورة فكافائك لا يصبر الأول مخالفًا، وإن كان للأول شركة ني لحاوج • لأنه لا شركة للقالي في الشارج، بإر هو أجير للاول استأخرات وللاول أنه يستأجر غيره لإضمه العبوانية.

١٨٤٣٦ - بنال ما قائنا من للمناثل الإدادهم أوصاً البلاراً منز وعباء وشبرط رب الأوضى للمؤاوع البصف، فنقع غرار وإلى أخر مرازعة، وسرط الأول للثاني عشوين مَفْرِراً مِن الخارج، حتى فسفت الرازعة الشبيخ، فإن الأول لا يفسم مخالفاً وكان الحَارِج مِن رَبِ الأَرْضَ وَالْمُوارِعِ الأَوْنِ عَلَى الشَّرِقَ، وَتُشْرِأُوهِ النَّانِي عَلَى المُرازعِ الأول أحرامتل عمله وورن كاذ البذرامن فبل الزارع ووفسدت الرارعة الأوثي بأباشرطارت الأرض تلسرارع الأول عشرين فعيزال وشيرط الأول للشاني نصعه خارج أواللته فأحرجت لأرض ررغا تنبيرك فجميع فاخرج بين المؤارعين، ولرب الأرض أحو مثل الأرضى على الزارع الأول؛ لأن المرارعة الأولى لماة سدت، صار الزارع الأول مستأجرًا للارض إجارة فاسفة، فيجب عليه أجر مثل الأرص.

وأمن إذا أذن وب الأرص والبناو للمرارع بقلك نصا أو دلالق مأن فال قد احمل فيه برأيك، وقد كان شرط رب الأرص للمزارع الأول النصف، فقع لأول إلى الثاني مرارعة بالنصف، جارت المزارعة الثانية، وما أخرجت الأرص من الزرع، فنصفه لرب الأرصى، ونصفه للمزارع الشامي، وخرج الزارع الاول من البين؛ لأن شرط الأول النصف للذني انصرف إلى نصعه تحرة للجواز تتماخي المصاربة، فلم يبل للمزارع الأول شرء

وإن شهرها المزارع الأول على المزارع الشائي أن صف الخارج ارب المال والتصف الأعوابين المرارع الأول والثاني أثلاثا أونصيفات، فذلك حائز أيضًا، والحارج بينهما على الشاط أيضًا.

الوحه الثاني. أن يكون افيدُ في المؤارعة الأولى من جهة المؤارع، وفي هذا الرحه الأولى من جهة المؤارع، وفي هذا الرحه الأولى أن يدفع الأولى مراء مة إلى الذائق سراء أذن له رب الأرض بذلك نساءً أو ولالله بأن عالى أد وب الأرض العمل فيه برأيك؟ لأن الذار من قبل المؤارع الأولى، فهو بالشخع إلى غيره مزارعة بشترك المثاني في مان نفسه ، لا في مان رسا الأرض، وله هذه الولاية .

فين دمع التزارع الأول الأرض مزارعة إلى غيره، وقد كان الشروط في المرادعة الأولى الناصيفة في الخارج، فيشرط في المرازعة الثانية الناصيفة في الخارج حارت المرازعة الثانية، وكان الخارج بين رب الأرض والمرازع الثاني نصمان، ولا شيء للمرازع الإول، وإن شرطا في المرازعة الثانية أن للمرازع لناني ثلثا الخارج حازت المرازعة.

غوق بين هذا وبينها إذا كنان البغر من قبل رب الأرص في المزاوعة الأولى ، وقد كان رب الأرض قال للمنزارع الأول : احمل هيه مرأيك ، ودهم المزارع الأول إلى خيره مزارعة على أن للمرارع الثاني للذ الخدرج حيث لا كور المزارعة المثالية .

تم في مسائنها إذا جازت الراوعة تنان ثانة الخارج للموارع النابي، وثلقه لوب الأرض، ويعرم الزارع الأول لوب الأرض أحر منل ثلث الأرض، لأن الزارع الأول استأجر من وب الأوض بنصف الخارج، فيكون بقابلة كل ثلث من الأرض منذ نصف الخارج، وهو سندس الكل، ولم يسلم "كرب الأرض سندس الخارج الذي هو يُقابلة ثلث الأرض، فيرجع عليه رب الأرض بأجر مثل ثلث الأرض.

1887 - وفق كان المراوع الأول دفع الأرض إلى غيره عاربة ليزرعها لنف كالت الإعارة جائرة، وإذا روعها المستعير سلم الخارج له، ويغرم المزرع الأول لرب الأرض أجر مثل جسيع الأرض؛ لأنه استأجر الأرض منه ينصف الخارج، ولم يسلم قرب الأرض شقء من الخارج.

فرق بين هذا وبينما إذا لم يُعر الأوض من غيره ولم يزوع بضمه أو أعاد من غيره ، ولم يزرعها المستعير ، قاله لا يغرم المؤادع الأول لوب الأوض شيئًا من أجر مثل الأرض.

والقرق أن الزارع الأول استأجر الأرض بنصف اطاوح، والإجارة منى عقدت بمحض الحارج لا بجب نرب الأوص أجر إذا لم محصل الحارج، ومنى لم تُعر ولم يزرعها بنفسه، أو أعارها ولم يزرعها المتعرر لم يحصل الحارج قلا يجب عليه الأجر، أما ههنا عدر وعها المستعير وحصل الحازج إلا أنه استحق الحارج غيره، وكان على المستأجر فيمة منافع الأرض كما لو استأجر الأرض بثوب بعينه، فم استحق التوب.

1827A قال : وإذا نفع إلى رجل تخبلا معاملة بالتصف ولم يقي : اعمل برأت و فدنع المال أمر معاملة وقدم يقي : اعمل برأت و فدنع المال إلى أحر معاملة و فعمل قيد، قما خرج و فهو لعما حب التخيل والمعامل الأول أجر مناه ويد، عمل بالفا ما يلغ و لا أجر للعامل الأول الأنه لل في يقي : اعمل برأيك لم يملك الدافع إلى غيير و معاملة الأنه يكون إيجاب الشركة في مال الفير و والعامل الأول لم يصمل بنفسه و عمل الشائي عبير مضاف إليه في حق صاحب التخيل و لأن العقد الأول لم يتماوله و فعل بست عن

وأما للعامل الشاتي أجر مثله على الأول؛ لأنه أوني العمل، وقد استأجره الأول، ويستحق أجر المثل عليه.

قالوا، وقوله: بالغَّا ما يلع أقول محمد رحمه الله، فأما عند أبي يوسف رحمه

⁽١) وفي الأصل: أولم يسمًّا .

الله: ولا يجاوز به ما سمي.

قال - ديو هلك الدمر مي يدي العامل الأحيرا المي عبر عمله ، وهم في وازمس المخيل ، فلا فسنان على واحد سهماه الأن العصب لد يتحقق عازا العصب برالة المال عن بديالك عمر ما ذكرنا في كتاب الغضاب ، والم يوجه

قال: ولوهنك التمر من هناق العامل الأخير في امر حالف فيه ما أمره الأول، مالصمان لعداجي البخار على العامل العامل الأخير و لا صامان على السال الأول، الأله لا خالف فيد أمره لم يقع العامل مصافا إليه، بل هو مقتصر عليه، قصر طلق للنسر هي طلال، ويجب عدم المسال، وإن كان العر عملت في يده من عمله من أمر لم يحالف فيه أمر العامل الأول، فقصا فيه التكني أن يصمن يهمه أساء، أما الأول الان العمل مقت القاني، الأما عنزة فاصب قال العامل الأول عمل بنفسه و فله أن يصمنه، وإن تسه شمن الثاني، الأما عنزة فاصب الخاصب، قان المهن الأخير وحج من الأفراد الأما عمل الأفراد الأما عمل الأمراد الأمام على الأمراد الأمام عمل الأمراد الأمام الأمراد الأمام الأمراد الأمام المام الأمراد الأمام الأمام المام الأمراد الأمراد الأمام الأمراد الأمام الأمراد الأمراد الأمراد الأمام الأمراد الأمراد الأمراد المام المام الأمراد الأمراد المام المام المام الأمراد المام المام الأمراد المام الأمراد المام المام الأمراد المام الم

ومو كناق الأول أمره أن يعلمن برأيه ، وعند كان شواما رسا التحييل للعامل الآول المصلف ، فدفعه إلى الناقي بلك اختارج ، فهو حالا ؛ لأنّه ما قواص الرأى رئيه كان متضمنا معلى فقعة معاملة . فها ذكرنا في الصاربة والشركة .

قال الرف يجرح من الشهرة، فنصفه لرب التحمل، والذات الفصل الأحماء، والدات الفصل الأحماء، والمستدر بعمامن الأولاء لأن تسرط الأساس الأول، للتالي، ينصرف إلى صحبه دراة المسبب فسلحب التخيل الأولاء وإذا استحق من صببه المستدر من المستدر من المستدرات المس

١٨٩٣٩ . وذكر منصف وحيداته في الأصل الذك الأمل أو كان فاستأ مأن غوط له شيئة معلوط، وشرط الأول للتاني مثل فائك، فهما فاستان ولا قسال على العمل الاولى بريادة أو المربق له العمل بالبك من قبل الاعالم للاعلى الإستاجة شيئاً من

فاتكا وعي الاعمل وف الأحجار

⁽١/ : وهي الأصل): (على العامل الأرك، وإذ البرنشية الشركة) يريده (

ج.١٨ كتاب المزارعة - ٣٧٠ - فلعيل ١٧ دفع الزارع أو العامل إلى غيره مرازعة الحارج بالفرط لمتحان العساد فليرشيت الفركة، فيقي العمل داخلا تحت العقد الأول؛ لأن تنعامل أن يستعبن منسوم، وإغالك ونبك قافيه من إنسات الشركة، وإذا أبو نسب فتتركة لمريض فيدمنًا، وكفا إذا كان أنف ط الأول جائزًا. والنائر فاسمأه أو كان الأول فالمدلأن والثاني جائراً الإن انفاتي لايستحق شيئا من عين الخارج مإذا فاستدااه قالد الأول؛ لأنه لاحق للأول فيه، حتى بثبته لعيره.

• ١٨٤٤ - وفي "النوازل": دفع أرضه إلى وحد البورجية ببدوهما جميعًا والمقو من عند الأكار على أن الحارج بينهما بصفائه فشارك الأكار في عنيبه رجلاء فعمل معمد فالمزارعة والسركة فالمدنيان، أما فسياد المرادعة الفلان رسا الأوهر أعطى منافه تصف أرضه للعامل وشرط عليه العمل لنقسه في النصف الماقي، فلا يكن تصحيح هما عاربة؛ لأنه لم يعر هز العرص، ولا إجارة جُهالة الأجرة. همستاب الرارعة، وإذا فسدت الزارعة فسدت الشركة؛ لأنَّها بناء على الزارعة العاسدة. وإذا فسدت الشركة أيضًا فمحد دلك الزراء بين الدافع وبين الدفوع إليه على قادر بدرهما والأله خرج من ملكهماء ولصاحب الأرضى فلي العامل الأول أجر منل نصف الأرضى؛ لأنداس مميل ينصف أرضه بحكم عقد قاسد، وعلى لمزارع الأول للثاني أجر مثل عمله الأنه عمل له وإجازة فاسقف وتيس للمزارع الأول على رب لأرض أجر مثل العمل؟ لأنه عمل فيما هو لمريك فيه، فلا يستوجب بذلك أحراً، ويتصدق الزارع الأول يقصى تصبيه وما عوم؛ لأنه فضل زوع خرج من أرض عيبه بإحرة فاسدة.

الفعيل النامن في المزارعة يشترط فيه المعاملة

١٨٤٥ - فعاملة إدا شيوطت في الراحة ينظر إن كنان المدر من قبل العامل مسدن الرازعة والعاملة جميف ، وإن كان البادر من قبل رب الأرض جارت الزارعة والعاملة جميدًا

ولو كانت العاملة معطومه على قدارعة جارتا من أبهمنا تناز البدرة أما بذا كانا. النفر من قبل العامل وقد نبوطت العاملة في المرادعة.

صورتها وجل دمج إلى رجل أرضا بيصاء فيها تغيل مرارعة على أن بروعها لعمل بدره باللصف على أن بروعها لعمل بدره باللصف على أن يقوم على الخرل، ديسقيه ويقتمه و كالمود فيصدان حميط حييله ، وذلك لأنهم عندان حميط وحكم سوط أحمده في الاحود فيصدان حميط كما نو حلى أده در إنيك الأرض مرارعة شروعها مند أن بالصد على أن تؤجر دارك و ترديك معيك متى و وافع قدا عقدان ودلك لأن البدرايد كان من قبل المرارع و مغرائح نصدة من رب الارض بصدل في المستقدر بعض الخرج على أن يؤحد طردها في الأخرة فسدة من رب الارض بصدل في المحية بعض الخرج و كان عقدين غرط أحدهما في الأخرة فسدنا حيمة

وأما اداكان الدر من فين رب الأولمي حازات حديدًا، الأنه عقد واحد من حيث الخكم والمعنى إن كان عقد واحد من حيث الخكم والمعنى إن كان عقد ال من حيث العدورة؛ لأن المعقود عليه واحد من حيث الخذرة والمعنى والماد من حيث الخدرة والمعنى كان على الأرض من حيث احقيقة والمعنى كدنت؛ لأن عمل المراد عقو المعاملة من حيث وحقيق والمعنى واحقيق والمعنى واحقيق والمعنى المراد عقو المعاملة واحتى وحقيق وكانا غيثًا واحدًا من حيث العلى والماكن المعقود عليه واحدًا حقيقة وواحد، وعالم المعتود عليه واحدًا حقيقة واحد، وعالم المعتود عليه واحدًا من حيث المعنى والمعارف في المعتود عليه واحدًا حقيقة واحدًا من حدث المعنى والاعتبار، عمار واحدًا من حدث المعنى والاعتبار، عمار

منهما، وقر صرَّح بهذا كان جائزًا، وكان عنزلة ما قالوا: قال: استأجوت منك هذين العبدين شهرًا بكذا على أن يحتمني هذا، ويزرع الأخو أوضى، وذلك حائز، فكذلك ههنا.

فأما إذا كان البذو من قبل رب الأرض فالمعقود عليه شيئان من حيث الحقيقة والمعنى أحدهما منافع الأرض، ولأخر منافع العمل، ويتصور عقدان في شيئين، فكانا عقدين حقيقة ومعنى، شرط أحدهما في الآخر، ونطير هذا ما قال في الزياهات: إذا قال: بعث مث هذا العبد بألف درهم على أن بعثك هذه الجارية بمائة دينار، وقبل المشترى فسد العقدان جميعًا؛ لأن المعقود عليه نبتان من حيث الحقيقة والمعنى أحدهما عبد، والآخر جارية، وقد شرط بيع الحارية في العبد، فقسدا جميعًا.

ونظير ما إذا كان البقر من قبل صاحب الأرض من البيع أن يكون العبد واحدًا . فقال . بعث مك هذا بألف درهم ومالة دينار ، وقبل المشرى كان جائزاً ؟ الأن المعقود عنيه واحد، وقد هقد المقد عليه بيدنين مختلفين معلومين فجاز، فكذلك هذا المعقود عليه شيء واحد حقيقة ومعنى، إلا أنه عقد المقد عليه بيدلين صختلفين معلومين فكان حائاً .

1885 - عرق بين عداء وييتما (ذا دفع الأرض مزارعة بالنصف ليزرعها يبذر من قبل رب الأرض على أن يخيط لرب الأرض ثرباً بعشرة دراهم فسدنا جميعًا، وإن كان المفود عليه واحد في الأرض والنوب جميعًا، وهي منفعة العامل.

والفوق بشهما أن في مسألة الخياطة المعقود عليه إن كان واحداً من حيث الحقيقة . وهي منافع العامل، فهو شيدان باحتبار العني (لأن حمل الزراعة " غير عمل اخياطة حقيقةً ومعنّى ، وكان المعقود عليه شيئين باعتبار العني ، ويتصور في شيئين عقدان ، وكان عقدين حقيقةً ومعنّى شرط اسدهما في الآخر ، فقسدا جميعاً .

وأما في مسألتا هذه: فالمقود عليه شيء واحد حقيقةٌ ومعنَّى، أما حقيقة فلا إشكال؛ لأن المعقود عليه على الزارعة والعاملة منافع العامل، ومن حيث العتى؛ لأن عمل الزراعة وعمل المعاملة واحد من حيث العي، ولا يتصور في شيء واحد في وقت

⁽۱) رفی م: الدارمة .

و حد عقدان، فكان العقد واحداً من حيث المعنى

ونظير هذا ما قال محمد وحمه الله: فيسن دفع علاماً إلى حالك ليعلمه" احميالة حسبة أشهر كل شهر بكذا، وعلى أن يعطبه الحالث معد خسسة أشهر كل شهر كذا، إن الإجارتين جائرتان، وإن شرط أحمدها في الأخراء لان وقت الإحارتين مختلف، فلم بتصور اجتماعهما في وقت واحد، فلم لكن أحدهما مشروطاً في الأخر من حبث الملكني، وإن كان أحدهما مشروطاً في الأخر من حبث

وأساباذا كالت المعاصة معطوفة على المرازعة حازت الرازعة والمعاصة جمرة أو لأنه لم يشترط أحدهما في الأخر، وإنما عطف أحدهما على الأحر، لأنه لم يذكر كلمة الشرط، ومتى عطف عقد على عقف فإنه بجوز العقدان جميعاً، وكان بمزلة ما لو قال: بعثال هذا المبد، وأجرتك هذه الدار، جارتا حميعاً؛ لأنه عصف أحدهما على الأحر. وتبريشرط أحدهما في الأخر.

و لو قال: بدئك هذ العبد بألف على أن أجرتك فقه الدار شهراً بعشرة فراهم فسدتا حمعاً.

وعن مسألة الحائلة استحرجنا حواب مسألة صارت واقعة الفتوي.

وصورتها: رجل استأخر من أخر أوصاً بدراهم باخسار، الكال وبر أنكه حرر خيار و رداده همين بومين وابعكم مزارعة أكر حواهد رمين واكتنم كرده فقد قيل. نفسه الإجازة، وكانت ما فقة في مدة فقه وقبل الانتساء الإجازة، وهو الصحيح؛ لأنا وقت العقدين مختلف، فلا يتصور اجتماعهما في وقت واحد، فلا يصبر أحدهما مشروطة في الأحر معنى، وإلى كان أحدهما مشروطة في الأحر محودة، الإبكارتين وإن كانت واحدامة مشروطة في الأحرى الأنا وقب الإجازتين مختصه، فلم يتصور احتماعهما في وقت واحدا، فلم يتصور احتماعهما في وقت واحدا، فلم يكن أحدهما مشروطة في الأخر معيى، كما في مسألك حوفة في واحدا، فلم يكن أحدهما مشروطة في الأخر معيى، كما في مسألك حوفة في واحدا، فلم يكن أحدهما مشروطة في الأخر معيى، كما في مسألك حوفة

⁽۱) وفي ب و م اللغيم .

الفصل التاسع في اخلاف في المزارعة

١٨٤٤٣ - وإذا دمع الرجل إلى رحن أرصاً على أن يردعها حنطة، فليس له أن بررع غير الحنطة، وإن كان دلك أهرن على الأرض وأنس صوراً من خنطة بخلاف ما إذا استأخرها بقراهم ليزرعها حنطة، وزوع فيها ما هو أقل صوراً بالأرض من الحنطة حبث بحوز، ويستحق الأجر.

23.84 - وانفرق أن في المزارعة الأحرينغير برراعة غير اخطاء وفي الإجارة لا متمبر > لان في الإجارة الأحريراهم ، وحركذلك سواء زرسها حطة أو شعيراً ، وكذلك لو فيان الجدهد الأرض سؤارعة تزرعها حنطة ، أو فيان التزرعها حنطة ، أو فيان فيان عجد هده الأرض سؤارعة تزرعها حنطة ، أو فيان في على المنطقة التراعها حطة ، فإن إرعها حنطة لا يستقيم الإشداء مه فيجعل متعلق فيله ، تبصير مشاوطة .

ولوقال، وأورعها حنطة جانواو حل يكون شرط أو يكون مشورة؟ نم يذكر مذه السئلة في الزارعة، ودكو في المضاوية إذا وقع إلى وجل ألف درهم مضاوية و وقال: خذ هذه الألف مضاوية بالصف واعمل بها في الكوفة، فهذا مشورة حتى لو عمل بها في غير الكوفة لا يعبر مخافةًا.

فسى مشايحتا من قال: يحب أن يكون الحواب في المزارعة كذالك؛ الأنا فوقه: وازرعها حنطة كايستقيد الابتداء، فلا بعتبر متعلقا عاقباء، فلا بعبر شرطا كما في المضاربة، وكان الشبخ الإمام الحليل أبو لكر محمد من المغلل وحمه الله يقول: يعتبر هذا القائد شرطا في الزارعة؛ لأن تو اعتبر شوطا تباز هذا بيانا لنوع البلر، فتحور الزارعة فياماً واستحمالًا، وثو معناه مشورة لا يكون بيانًا لنوع البلاد فلا مجوز

ع 1 كتاب المزارعة - 275 - الفصل 13 الخلاف في المزارعة المورعة فياساً بخلاف المصارع؛ وأن بيان مكان العمل بيس شرط الصحة المصارية فياساً واستحسالًا، فلا صرورة إلى أن يجعل فوله. وعمل بالكوفة، وإنه مما بسنقيم الامند، به متعلقًا عا قبله -والله أعسر-.

الفصل العاشر في الزيادة من رب الأرض والتخيل أو المزارع أو المعامل

1488ه الراحة نهايتها جائزة، وحدت الزيادة من رب الأرض، ومن الزرع في البدل فسل ومده الراحة نهايتها جائزة، وحدت الزيادة من حاجب البسر، أو عن لا بغر من جهته، ودهد ما انتباه الراحة نهايتها خال الراحة الراحة في البدل لا تصحب ودهد ما انتباه المراحة في المراحة الراحة من صدحب الرد لا تصحب وكان الخارج بنيسها على ما الشيرطة في المرازعة، والزيادة من ضبر صاحب لمسلم لا يقوم ، أما الزيادة في القارعة إلى حارت من الجانبين، لأن الزيادة إلى أو بدلت في حد النه المجازة المرازعة على الحارج ما دام الحارج من حد النه المجازة المرازعة على الخارج، عان النامة على الحارج، وأما الزيادة المحاركة وأما الزيادة المحاركة المحاركة المحاركة المحاركة المحاركة المحاركة وأما الزيادة المحاركة المحارك

وإنما جارت من غير صاحب البدرة لأن تجويزها بطريق احط عكو الأن من لا يسر من جهته أجير، والاحر حق الأحير، فيتصور منه احظ، وأمكن تصحيح الزيادة يطريق الخط، وإن لمريكن المعود عليه بحثل يجوز ابتناء العقد عليه؛ لأن الحظ إحراج يعص البدل عن العقد، فيفتضي قيام البدل، لاكون المعقود عليه بحال يجوز ابداء العفا عليه.

وعن هذا فله : إن من اشترى عصيراً ، وقبضه فصار خبراً في يعه ، تم إنه زاد في النمس تلبائع شبكًا لا تصنع الزيادة ، ومواحط البائع عن المشترى بعض النمن صنع الحط ، وطريقه ما فننا ، بيان هذا الأصل من المماثل وحل دفع إلى وجن أرضًا مزاوعة بالنصف سده معلومة وشرط المذرعين الزارع، قلمه أدرك الزرع وإدالمزارع نوب الأوص سدماً من نصيبه حتى صار لرب الأرض انتقال وللمزارع الذات. عظريادة باطلاء الان الزيادة حصلت من وب البقر في حال لا مجوز ابتداء الزارعة وإذا لم مصح الزيادة صار الحقال بعد الزيادة كاحال فيلها، وجل الزيادة كان الحارج بسهما ساصفة، حكمًا بعد الزيادة، ويقده لو زاد رب الأرض للمرابع السندس، واصطلح على أن يكون لرب الأرض انتشاء، وللمزارع الثلقال، مقلت جائز، ويكون دلك من رب الأرض حطاعن بعض معيد، والحط مه حائر، الأوق الإبقر من حهله، ويكون فرب الأرض الثلث، وللمزارع الثلثان،

والجواب في شعاملة كالجواب في النزارعة إذا كان المدّر من جهة رب الأرض. وفي المؤارعة (فا كنان البدّر س جمهة رب الأرض جمالات الزيادة من صل المرارع لمرت الأرض قبل إدراك الروع وحده، ومن جانب رب الأرض حالات الزيادة للمؤارع قبل ودرك الزرع، ولا بجور بعده، فكذا في المعاملة.

الفصل الحادى عشر فيما إذا مات رب الأرض أو انقضت المدة والزرع بقل وما يتصل بذلك من موت المزارع، أو موته في بعض المدة ويد خل في هذا الفصل بعض مسائل النفقة على الزرع

14337 - إذا دفع رجل إلى رجل أرضً مزارسة، و لذر من قبل الزارع، فدات رب الأرض بعدما نبت الزرع قبل أرض رجل أرضً مزارسة، والذرات الزرع، ودولة وقورفة الإرض أن بالمنذوا أرضهم، وفي الاست حسانا يبنى العقد إلى أن بسنحصد الرع، ومعنى قوله يهنى العقد عقد المؤرعة، ولا تثبت إحارة مبندأة حتى لا مجب الأحر عنى المزارع، وإغارفيها عقد المرارعة نظراً للمزارع، لأنها لو لم تبنى مورثة رب الأرض" ليمانون الزرعة والمنافذة الأنه روع بدنارب الأرض، ولو لم تنعض عمد المزارعة وهو غير متعد في الورنة ولا يبطل، لان للزرع عادنارب الأرض، ولو لم تنعض عمد المزارعة يتأخر حق الورنة ولا يبطل، الإرضار الإبطال

هذه إدا قال الزارع : أما لا أقام الزرع، فأما إذه قال: أنا أقلع الزرع، فهام لا يبقى عقد المؤارعة ، ولا بثبت إجارة سندأة ؛ لأنا بن بغينا عقد المؤارعة في الفصل الأون صباتة لحق المرارع في الزرع

فاما بإذا فال: أن أقلع الزرع، فقاء رصى بطلان حقه، وإذا ثم ينب عقد أخو منى الدور و الذائم بنبت عقد أخو منى الدور و الزارع الفاع كان لووثة رسا الأرض ضيادات ثلاثه، إن نساؤوا فلسوا الزرع، ويكون المقلوع بينهم، وإن نساؤوا أتعقو على الزرع بأمر الفياضي حتى يرجعوا على الزرع بأمر الفياضي من الزرع، ويكون الزرع بجميع النفلة مقداراً بالحصف، وإن شاؤوا عرموا حصة المرازع من الزرع، ويكون الزرع لهم.

إذا الأصل (فورتقرب الأرض بقاسمون قررع) دفعين رب العمارغ بإطلال حمد في الربغ

هذا إذا مات رب الأرض بعد الزراعة ، عاما إذا مات قبل الزراعة ولكن بعد ما عمل الزراعة ولكن بعد ما عمل الزراع على الأرض بأن كرب الأرص ، وحقر الأنهار ، وسوى السناة انتفضت المؤادعة ، ولا يقي صيانة خفق على الأعسال ، وهذا لأنا لو يقيا عقد المزارعة صيانة خلق المؤادع في الأعسال ، فقد أزلنا بدا لورثة عن العين ، وهو الأرص صيانة خلق المؤادئ في محرد النفقة والعمل ، وإنه لا يجور .

أماة في المصل الأول: وهو ما إدا نبث الزرع لوطينة عقد الوارعة، فقاد أزّنها يد الورثة عن العين، وهو الأرض صيانة لحق الزارع عن عين الزرع، وإنه جالز

تم في هذه الصورة لا يغوم ورثة رب الأرض للمزارع شيئًا؛ لأنه ليس للمزارع عين مال قائم في الأرض إغاله مجرد عمل، وإنه لا يتقوم من غير عقد ولا شبهة عقد، ولم يوجد عني عمله عقد إنما وجد العقد على الأرض إذا كانا ابذر من حهة العامل.

المداوعة وراح أن إذا مات وب الأرض بعد الزراعة فيل النبات على تنقي الإارعة ، فليه احتلاف النبات على تنقي الإارعة ، فليه احتلاف النبات على ولو ثم يهت وب الأرض في عذه الصورة ، ولكن المراوع فادكان الخراطة وراع في أخر المسنة ، فانقضت السنة والزرع بقل لم يستحصف فأوادوب الأرض من القلع ، وبنبت بنهمه إجارة في نصف الروع حكما إلى أن يستحص الروع مرائة الحق الزامع في الزرع ، حتى يعرم المزامع في النبات إجارة مبتدأة ، وقال الزامع في الخرص في وسط المدة ، وقال الزامع في عقد المؤارعة حتى لا يغره المزامع لوب الأرض شيئاً

و الفوق بسهما وهو أن رب الأرض مني مات قبل انقصاء ماة الزارد في والرزع بقل، معاجنة إلى إيقاء الزارعة، لا إلى إشات الإحارة.

وزقا بقبت المراوعة على حانها تعدر إبحاب الأجراء لأنه بكون جمعًا بين الأجراين وإذا منصمة الأرض في مدة واحدة ، وهي بعص الحارج، وأجر الثل دراهم ودنانير، وإيجاب صمالين بإزاد عين ماحد لا يجوزا، وليجاب ما لين بإزاه مفعة واحدة لا يجوزاء والشمعة دون الدين أولى، فأما إذا انقضت مدة المراوعة فصاحتنا إلى إثبات الإحارف فمنى أوجبنا الأحراطلي الزارع بعد انقضاء مدة المزاوعة لا يكونا جمعًا بين أجربي بإزاء متصمة الأرض في مدة واحدة ، بل يكون ويجالة بالأجرين في مدنين مختلفين ، وهد. جائل فإغا فارق انعصاء مدة الزارعة موت رب الأرض من مفاءلو جه لهفاء

ثم قال: والعس عليهما نصفان حتى يستحصد الزرع؛ لأنَّ الزارعة يضي الدة التبهت تهايتهاء وجميع العمل على الزارع إنما يجب معمد المرازعة، فإذا انتهت المزارعة فهايتها كالذالعمل عليهما على قدر ملكيتهما في الزرع كما لو زرعا بأنفسهما، وهذا بحلاف مناطو منات رب الأرص في وصط المنذه والزرع بقل فيان جميم العمل على المرازع مني قال: لا أقلع الروع، وذلك لأن منك يقينا المزارعة صبياتة على المرازع في الزرع، وجميع العمل حال فيام المزارعة على المزارع، وإنما يغرم المزارع أجر مثل نصف الأجراء لأذا إعا أثبتنا الإجارة في نصف الأرص صبانة حتى الزارع في الزرع، والشفول بزرعه نصف الأرض، وكان عليه أجر مثل نصف الأرض.

وحذا إذا لها يرد المزارع النَّمُوم، قان أراد القلع كان أوب. الأرض خيارات قلالَة على نحبو مبايبًنا في الفيصل الأول في حق ورثة رب الأرض، وغير في بينمها إذا سات رب الأرض في وصعد المدة والزوع بقل، ويتما إذا انتهت المدة والزوع بقل، فضال في فصل الموت: إذا أنفق ورنة رب الأرض بأصر القياضي عنى الأرض، وجمعه اعلى المزارع بجميع النفقة مغدراً بالحصة، وفي فصل انتهاء المدة فيأل: إدا أنفق رب الأرض على الزارع مأمر الفاضي، وجع على الزاوع بنصف القيمة مقدراً بالحصة.

والفرق بينهما أنافي فصل الوت بغينا عقد المرارعة على ما أمراك وإذا يقبت المزارعة كان جسيع النققة على المزارع إلى أن يستحصد الزرع، فوذا لمنفق الورثة بأمر الفاضي كادائهم الرجوع محسبع العفة ، ولكن مقدرًا بالحصة حتى لا يرجعوا بالزيادة على حصت من الزرع؛ لأن الرجوع بالزبادة على الحصة رجبار منا إياه على التفقة، وليس لنا ولاية الإجبار بعد موت رب الأرص، وأما بقدر الحصة فلا إجبار على ما مر.

وأما إذا انتهت المدة فالحزارعة انتهت فيابتهاء وبعد انتهاء الزارعة البققة عبهما تصفان، فرجع ينصف القيمة، وفكن مقدرًا بالحصة حتى لا يرجع بالزيادة على الحصة.

وقرق بين قصل الوث وبين فصل انتهاء الله، من وجه أخر، فقال: إذا مات رب

وقر الأصل وم مر .

الأرضى في وسط اللغ، وقال: ورتة وب الأوض للمراوع، بحن نفرم قيمة حصيك من الزرع، فؤقا يصلمون مصنع في الرزع ثابتًا غير مقلوع، وإذا الشهاد المدن، وغالبرب، الأرضى للموارغ، أغرم فيمة حصلت من لروع، فإعابقوم حصيه من الزرع مقموعًا

والعرق أن في مسألة الوحد بغينا عقد الزارعة للمعنى الذي ذكران، وإذا بنينا عقد الرارعة، كان للمزارع حق الترك والقرار حكمًا شباء المزارعة، فيردة رب الأرض فتكرا عبيه ررحًا للمًا، فيضموذ فيمة حصته ذيئا، وأما إدا التهت الذه، وأراد المزارع الفيع لم يؤا الزارعة، ولم تست بجارة مستمأة حكمًا، ومع من الفعرارع حق اكبرك والقرار، فوم الأرض إنا قفك زرعًا مفلوعًا حكمًا، فيصس فينه كذلك

وزنا انقضت مدة المعاملة، والنمر المربد كا بعد، وأبي انعاص تعرم، فإنه بترك في يده بغير جارة بحداف ما إذا المقتب عده المرارعة والزرع بغل، فإنه يترك الأرص في يد المرازع بأجراء الأن في فصل المرازعة الدرك الأجراء كان الأن إجاءة الأرس حائزة، أما في فصل المعاملة الترك بأحر ضير محكوم الأن رجارة التحيل لا يحوز، وقند وجب حراعاة من العامل، فوجد النبك بغير أجراء

وتمايتصل بهذا الفصل:

14444 - وإن الغسطت السنة، والزاع نفال، وأبي المزارع قلع الزاع، وترك الأرض في بده بإحدة حتى رجب عبد أحر من نصف الأرض في بده بإحدة حتى رجب عبد أحر من نصف الأرض في بده بإحدة حتى رجب عبد أحر عبد أنفلاً أخلاً أنفل أحدهما بغير أمر عليهما من يستحصد الزاع، وتكون الفقة عنيهما أيضًا، فإذا أنفل أحدهما بغير أمر مباحيد، وبغير أمر أمر أمرة وبغير أمر ما يفي عليه أمر عليه عليه أمر علي

ه بازرهٔ بل ۱ هاو ما ضطر فی همدا الاته ای ۹ لاله بخایی به حتی نماید به ۱۹ بازیرصف. بالتبرغ.

فلله هو غير مضطر في دلك والأنه بكله الإنعاق بأمر القاضي

١٨٤٤٩ - وإذا هوم الموارع في وصط السنة ، والمزرع نفي ، فسقسام عقيسه رب

الأرس، والنفق عليه حتى استحصد الربع وجع على الوارع به أنفل بالذّ ما للغ غير وغيار بطون قد مخلاف مه تقدومل النفقات، والوجه ما ذكرنا فل في الرجوع بالزيادة على الشصة إحبار سناعني النضة، وليس للقاضي ولاية الإجبار على النفقة فيما لغدم من المسكل .

وأما في مسألتنا هذه لفساضي ولاية الإجبار هلى النفسة، فإن المؤارع لو كان حاضراً كان بجبره على الفقة وكان الربا الأرض جبل حصة غرارع معدما استحصد حتى نوفي في نفقه و لان هذا الدين إلى وحب لرب الأرض بسبب الزان ، فيكرن الزان محدوداً به كمن استأخر داراً او ضحل الأجرة ، وتماسحا الإحدة في مصى الملة كان للمستأجر حق حبس المستأجر و لان هذا الدين إلها وجب على الأجو بسبب هذا العين ، فكان محياساً به .

وإن المختلفا في مقدار التعقة. فالثول قول الزارع مع يمينه على علمه ١٩٠٠ لأنه يتكر. لريادة

• ١٨٤٥ - وإذا مات الراوع ، والزرع بفل ، فقالت ورثة المراوع : تحن نصلها على حاله حتى يستحصد الروع فقالت الهجاء الأن لهجاء هلى الزرع ، وسقهم محترم واحب الرعابة ، وإن قال ورثة المزارع . تحن تفاع الزرع ولا نحيل لم يجروا على العسل ، لأنه لا وحم إلى أبيجروا على العسل بحكم المغد ، لأن المغد ما حرى بن رب الأرص، ويرثة المراوع ، ولا وجه أن يجسروا حكم الاحتاد الأن الزرث لا يحترى في سحرد المدل، ألا نرى أن الكفيل بالمغم أن محاد الا تجر ورثته على تسليم الغس، وطريته ما قدل.

1940 - وإذا لقاضت مدة المرازعة ، والروع بش، وحدت احددهما، وأغفى الخاصر بغير أمر الفاضي، وقف عدد فكرنا أنه منصوع، فإن كان الخالت ومن الأرض، مرمع المؤلف الأمر إلى الفاصي ليأمره بالإنفاق، فالفاضي لا بأمره بلامت ما مدينم البيئة على دموله أن الزرع بينه ربين الفائب، وإذا قام على دلك بينة بأمره بالإنفاق، ولبس مساح هذه البيئة للفضاء على لغناب، فإنا وند الأرض لو حضر، ولمنك الشركة، وقال .

الأرض والزرع كله لى وقد خصيتها "منى لا يكون له الرجوع بالنفقة على رب الأرض ما لم بعد البيئة أن الزرع كان مشتركا بينهما، وإغا سماع هذه البيئة لإيجاب الحفظ على القاضى، وهذا لأن المدعى بما المقى بريد به إيجاب الحفظ على القاضى؛ لأن حفظ مال الفاضى، وهذا لأن المدعى بما المقضى بريد به إيجاب الحفظ على القاضى؛ لأن حفظ مال المغانب واجب على القاضى، القاضى، أن يلزم " ذلك بمجرد دحوى الحدى بدون البيئة ، فقبل إقامة البيئة بالرفائل مطلقًا حتمًا، فيقول له: أنفق، وإن خاف القاضى الهلاك على الزرع قبل إقامة البيئة، فإنه يأمره بالإنفاق مقينًا على نحو مابيئًا، وتقرير قول القاضى له: أنفق، وإن كان الأمر كما وصفت إن كان الزرع مشتركًا بهنك ربين فلان، فقد أمرتك بالإنفاق على تحو مابيئًا، وقد وبين فلان، فقد أمرتك بالإنفاق على أن لك الرجوع بالنفقة، وإن لم يكن مشتركًا، وقد وبين فلان، فقد أمرتك بالإنفاق.

١٨٤٥٢ - وإذا انفضت معدة الزارصة والزوع بقل، فأراد وب الأرض أن يقلع الزوع، وأبي الأرض أن يقلع الزوع، وأبي المؤارع، وأبي المؤارع، وأبي المؤارع، وأبي المؤارع أبي المؤارع لوقال: أنا أعطى فعية حصة وب الأرض من الزوع ليس له ذلك من غير وضارب الأرض ذلك من غير وضا المؤارع، والمؤارع القلع، فلرب الأرض ذلك من غير وضا المؤارع.

والفرق أن صناحب الأرض صناحب أصل، والمزاوع صناحب ثبع، ولصناحب الأصل أن يتملك الثبع من غير رضاء صناحب الثبع، وليس لصناحب النبع أن يتسلك الأصل من غير رضا صاحب الأصل.

⁽١) وفي الأصل: "وقد خصبها من"

⁽۲) وني د وف: "أذ لا يلتزم".

الفصل الثاني عشر في زراعة أحد الشريكين في الأرض المشتركة وفي زراعة الغاصب

۱۸۵۵۳ - في "النوازل" عن محمد وحمه الله. في وجلين بيهما أرض، فغاب أحدهما ، في وجلين بيهما أرض، فغاب أحدهما ، فلشريك أن يزرع نصف الأوض ، ولو أراد في العام الشائي أن يزرع ، يزوع التصف الذي كان زرع ، وفي موضع أخر إن علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينفصها ، فله أن يستفع كل الأرض مثل ثلك الملفة لأن فله أن يستفع كل الأرض مثل هذا ثابت ولالة ، وإن علم أن الزرع ينفصها أو النرك ينفصها ، ويزيدها فوة ليس قلحاضر أن يزرع شبدًا منه أصلاء لأن الرضي غير ثابت مهنا.

وروى ابن أبن مالك عن أبن يوسف عن أبن حنيفة رحم به منافة : أنه ليس للحاضر أن يزرع بقدر حصته .

1020 - وفيه آيضاً: إذا زرع أحدا انشريكين الأرض الشتركة بغير إذن صاحبه ، ولم يدرك بعد، فلشريك أن يقاسمه الأرض، فما وقع في نصب المرارع أقرم، وما وقع في نصب المرارع أقرم، وما وقع في نصب المرارع أقرم، وإن كان في نصب المرارع أقرم، وضعته ما دخل الأرض من النفصان بذلك ، وإن كان كان دخل في المستون المرارع في نصب المرارع لشريكه نقصان نصف الأرض، وإن كان دخل فيه المقصان المحب حداء وفي كان دخل فيه المقصان المحب حداء وفي غصب المنزوع بينهما نصفين، قبان كان ذلك بعد ما نب الذي لم يزرع نصف البذر، ويكون الزرع بينهما نصفين، قبان كان ذلك بعد ما نب الزرع جاز، وإن كان قبل تا ترارع لا يجوز، وإن كان الزرع قد بت، فأراد الذي لم يزرع أن يقلع الزرع بينهما، فما أصاب الذي لم يزرع من الأرض يقلع ما أب يورع أن يقلع الزرع بقسم الأرض بينهما، فما أصاب الذي لم يزرع من الأرض بعض الكتب يورع أن يقلع أرض، ادفع إلى يعض الكتب يومل زرع أدض غير، مغيو إذا و أن كان الزارع قال لرب الأرض ادفع إلى يعض الكتب يعلى ذرع أدض غير، مغيو إذا و كان الزارع قال لرب الأرض ادفع إلى يعن الخياة وقال الذي وقت كانت الخطة المبدورة الكارا لك، ودعم، فقد قبل إلى كان الزارع قال لرب الأوض ادفع كانت الخطة المبدورة الكارا الذي وقت كانت الخطة المبدورة النارة الم قال المرب الأوض المنات الخطة المبدورة الكراك ودعم، فقد قبل إلى كان الزارع قال دهة على وقت كانت الخطة المبدورة المراك وقت كانت الخطة المبدورة الكراك ودعم، فقد قبل إلى كان الزارع قال دهة على وقت كانت الخطة المبدورة المبارة المبدورة المبارة المبارة

⁽۱) وبي ظاوم: الصف ا

فائمة في الأرض، فذلك حائز، ويصير الزارع متملكا الحنطة الزروعة بحطة مثلها، وذلك جائز، ويصير الزارع أكاراً له، وتكون هذه الزارعة بحسة على ما هو جواب الكتاب؛ لأنهما لم يبيًا مدة المزارعة، وإن قال الزارع: هذه المنافة بعد ما مستحد الحنطة المراحة لا يجوز.

1400 - وعن أبن بوسف رحمه قد في وحل أذن ارجل أن بورع في أرصه ه فزرعها، تم أواد رسا الأوض أن بخرجه من يده، فليس له ذلك حتى يستحصد الزرع، لا يجوز ؛ لأن التخرير بالمؤمن حرام، فيان قال وب الأرض : أعطيك ألبذر وتقشتك وأخر حك ويكون ما وَرعت لي، ورضى به المزارع، فإن كان لم يطنع شيء من الزرع لا يجوز ؛ لأن الرارع بصبر ماتماً للزرع، وسع المزارع قبل النبات لا يجوز، ولم يفتعل بينما إذا كان هذا الغول من رب الأرض حال ما كان البغر قائماً أو مستهلكاً، فأما أن يقال: بأن تأويل هذه المسأنة أن يكون هذا القول من رب الأوض بعدما صاد البئة تصير روابة في حتى تصبر هذه المسأنة أن يكون هذا القول من وب الأوضى بعدما صاد البئة تصير روابة في

1860 - وفي النوازل : زرع أرض الغيو ولم يعلم به صاحب الأرض إلا عند الاستحصاد، ورضى به حين علم، أو قال مرة الا أرضى به، ثم قال ارضيت طاب الزرع للمزارع، لأن الموحب للخبث حق صاحب الأرض، فإذا رضى التفي الوجب للخبذ، وطاب له الزرع لهذا.

1889- وفيه أيضاً: ثلاثة بقر أعذره أرضاً بالنصف ليزرعوها بالشركة، قعاب واحد فررع الاتفال بعض الأرض شعيراً واحد فررع الاتفال بعض الأرض شعيراً والدعم الأقل كل واحد مهم، فالحنطة بينهم، ويرجع صاحب المنطة على الآخر مثل الخراء والشعير أبضاً بينهم، فيرجع صاحب التنفير عليهما أيضاً بناش الشعير الذي بذره وإن فعلوا دلك مغير إذن، فالحيطة تشبه لصاحب الأرض وتشاها لهما، ويقيم لهما ناف الحارج.

وأما الثلث الأخر يوقعان منه نفضيه وينصدقان بالفضل، وهذا لأن تلني دلك تصبيمها، فروعاه فهو على الشرط في التلث لأخر صارا غاصين، فصاركل الخارج من ذلك الثنث تهداء فحصل لهما ثلث الحطة، ولصاحب الأرض للنهاء وأما صاحب الشعير فله حمسة أسدس الشعبوء ولرب الأرض مندسها؛ لان ثلثي دلك زرع عصباً، فالخبارج منهيا يكونانه وزرع التبث بحنىء فبكونا على انشرطاء فنصفه يكوناله فيصير له خمسة أسداس الشعير ، ولوب الأوض السدس، وعليه نقصان تُللي الأرضي، قيل. في نقصان الأرض بسبب الزرعة، إنه ينظر أن هذه الأرض بكم تشمري قبل استعمال الغاصب إياها بالزراعة، وبكم تشتري بعد ذلك، فتفاوت ما بنهما نقصان

وقيل: ينطر بكم تستآجر هذه الأرض قبل استعماله العاصب إياها بالزراعة ، ويكم تستاحر بعد ذلك، فتفاوت ما بينهما نقصان لأرض، وعفاهو الصحيح.

٨٥ } ١٨ - وإذا التقضيف الأرض بإرامة القاصب، فم زال النفصال، ينظر إن زال بفعل رب الأرضى لا بيراً أصلاء وإن زال بدون فعيد، فقد الحلف الشابخ فيه، سهم من قبال: إن زال فيها الرد على وب الأرض بهم أنا وإن زال بعيد الود علم روب الأرض لا بيوأ، منهم من قال: يورأ في الوجهين جميعاً، وبه يفتي، وكان كالمبع إذا زال عنه العبب قبل القيص أو بعده تنفطه عنه خصومة المشتري في الحالين.

وكذنك إذا صباقع مشتري الحاربة بعد القبض عن بيناض وحدها في رحدي عينيه ، شمرال البياض، ردما قبض على البائع إلا إذا أزال بمعالجة المتنزي، فحينة لا ىرد.

١٨٤٥٩ . وإذا دفع الرجل أرصه مزارعة . وشرط البذر على لمزارع، فزرعها الزارع، فجاه مستحق، واستحقها خدها استحق بدون الزرع، وأه أن يأمره بقذم الزرع وإناكنان الزرع بقبلاء ولا يترك الأرض في بدانزارع بإحارة إلى أنا يستحصده الأنه تبهن أنه كنان غناصيًا للأوضى متحديًا هي النوراعة ، ويكون القلع على الدافع والوارع تصفين ؛ لأن الزوع مشترك بينهما ، فتكون مؤنة القلع عليهما ؛ أم المزاوع بالخيار إن شاء رضي للصف للقلوع، ولا يرجع على الدافع بشيء، وإداشاه ودالمتنوع عليه، وحسمته قيمة حصته نابتًا في أرضه، لا في أرص غيره، يربد نقوله. ضنتُه قيمة حصت نابتًا في أرضه فيمة حصنه من زرع له حق القرار ، وهذا لأنَّ الدائم بعقد الرَّازعة ضمن للمزارع سلامة الزّرع نابتًا في أرضه إلى أن يستحصد الزّرخ، فإذا لم يسلم جعل معرورًا من جهته، فيرجع عليه بما خرّه، وفيمته تابنًا في أرض الدافع أكثر من قيمته مقلوعًا، أو نابنًا في أرض الغير، فيرجع بقالك.

ألا ترى أن من استأجر أرضًا بدراهم وزرعها، ثم استحقها مستحق، وأخد الأرض، وأمر السناجر بقلع الرض، وأخد الأرض، وأمر السناجر بقلع الرض، رجع على الأحر بقيمة الزوع نابئًا في أرضه لا أرض الغير، وطويقه ما فلنا: من ضمان السلامة، فكذا مهنا؛ لأن الزارع مستأجر للأرض إذا كن البدر من حهته، وهذا بخلاف من قصب أرضًا، فزرعها فحام إنسان، وقدم الزرع، فإنه يضمن قيمة ربع فيس له حق القرار؟ لأنه أتلب ربط عليمة ربع فيس له حق القرار؟

۱۸۶۱۰ - ثم إن أوجب الزرع تفصائا في الأرض فللمستحق أن يفسس المزاوع ملا خلاف، وليس له أن يفسس المزاوع ملا خلاف، وليس له أن يفسس الدافع عند أبي حيفة رحمه الله الأن غاصب العقار عند الا يفسس إلا بالإنلاف، وهذا إذ كنان البنفر من قبيل المزاوع، وأخذ المستحق الأرض، فأمرهما بالقلع وقلما، فافر روع بالخبار إن شاه رضى بسعب المفلوع ولا غنى، له حيوه الان أجره قلد تعين بالفلع ، وإن شاه رود للقلوع على قول على أبو بكر البنخى، ويفيمة صصته من الزرع على قول القفيه أبي جعفر رصى الله عدم على قول القفيه أبي جعفر رصى الله

ووجه قول الفقيه أبن يكو: إن بعد ما نبت الزرع صار الأجر معينًا، وهو نصف المخارج، ولهذا لو أراد الدافع أن بعطى أجرد من محل أخر فيس له ذلك، فيعتسر عا لو كان معيد في الابتداء، ولو استأجره العاقع للمزارعة بأجر معين، واستعنى الأجر وسع الاجر على الستأجر بأجر مثل عمله، فههنا كذلك، وجه ما دعب إليه الفقيه أبو جعفر وحسه الله. أن الأجرة لم تكن عيد وقت العقد لا حقيقة ولا اعتدارًا، إنما نعين من بعد، فإذا ردّه بالعيب وجب الرجوع عيمة الأجر، لا بقيمة النافع كما لو كان الأجر مكيلا أو موزونًا في الذمة، فقضه، ثم وجديه عيمًا فرقه.

ولو أن المستحق أجنار المزارعية لم يذكر منحسد رجيمية الله هذا الفرص لي في

ويعدالا راعة يشهى نهايته، فلا تعمل إجازته

الأمران أما ودكر شبيح الإسلام في شرحه: أن الخواسافية على انتفصيل، إن كان البقر من جهة رب الأرض لا تصح إجارته الآن العقاء مها وعلى حق المستاحق، وقا ورد على مستع العمل وذلك ملكه، وعلى بعض الحارج من بقو صدحب الأرض، وذلك ملكه أيضاً له وإذا لم بسول العقد ملك المستحق لا تعمل إجازته بعد الزارعة، وكان المشترى لا يتوقف على الإحازة؛ لأمه لم يتناول حن المجيرة كما ههنا، وإن كان المذر من قبل العامل صع إجازة المستحق قبل الزراعة، ولا يصح إجازته بعد الزواعة؛ لأن

الإجازة وردت على منافع أرضه : فبتوقف على إحازته ، كسالو مع ماله إلا أن إجارته إنه بمسل فبل الزراعة ، ولا يعدل بعد الزراعة الاناحيل الؤراعة العقد لم ينته بهايته .

وكان كامن أجر دار غيره شهراً، فأجاز صاحب النار الإجازة، إن أجاره قبل مصل المده حال، وإن أحار بعد مضل الدة لا يجواء لأن مد مضل الدة قد النهل العقد الهزيد، وكذا ههاء

وذكر هذه السالة في الباب الأخر من إحارات القدوري عن محمد وحمه الله مصنفة من عبر فصن بينما إذا كان لبنو من عبن القراص وقال الأرم قد منبل أو لم سنبل لحقة الإجازة، ولا شيء النعاصب من قررع، وقال للمائك الآراع قد منبل أو لم سنبل لحقة الإجازة، ولا شيء النعاصب من قررع، وهو للمائك الأرام في وهو واحد لا القرارة شيء واحد لا يقود بعضها عن العمل، وإذا أحاره المائك جاز، المائك المدائك الأوراع الإحداد والمراء في المنافل المائل والحراء في المنافل المائل والأن العقد من المائل المائل والأن العقد من بعض المائم المائل والمائل على المائل والمائل والمائل والمائل المائل والمائل المائل والمائل المائل من المائل المائل عند الراعة في أن بسين الراع، وإنه بخالف ما ذكر المنافل عند المائل عند الراعة في أن بسين الراع، وإنه بخالف ما ذكر شيخ الإسلام، فينام الإسلام، فينام الإسلام، فينام عند العترى.

١٨٤٦١ . وذكر في النبقي : أبو سبيمان عن محمد رحمه لله : وجل عصب

⁽¹⁾ وفي الأصل وف وم. خصه الإحداث

أرفد ، ودفعها إلى عياء مزارعة سنة على أن المراس قبل الدارع ، فورعها المرامع والو مستاله وعاجبي أحدر رب الارص الفاارعه جاز إحازته ارمه حرح مهاء فهواييل رب الارص والداراء على مناشد عد مليه العاصب، ويكو دالعاصب هو الذي بندال فيض خاصة وب الأرضيء معالفص الأوض مزحمو الوارج، فلا صمان عليه إلا مانة صهاه قالم أن يحير رب الأرض ، فإذ ذلك التفهيال مفسيد طرار ، قرب الأرض في فياس قول أن حبيمة وحمدالقة وقال محمد وحمدالله الدائدة واستالأوهن نفيما التوارع بأناتاه وإناشاء ضمن العاصب

وله البت الدرج وصار له فيدمه ، نهم أحدر والد الأوغور الذاوعة حذرت المالزعات . وليما العالى بمصمها يعقامه أحارها والكن لاغيراء فاصا الأوهارمي الواوع، وما يحامث هينه من من محمد، فنجيمينغ دات بني سوار ۾ والعامينيا، و معتي ة واعد او أحداد رب الأرض المزارعية. حارت أن لايكون لرب فأرض بعدا لإحادة أن يطالب المرادع يقلع التراع وتفريع الأرصيء وقعوا الإحلية كالتلاط المالا لاكتيفهم الدرغ لوب الأرص

والمعلى به الحيار زليه شبيح الاسبلاء وحمه الله أن العقادقيد النهي بالرزاعه ، فإن قال فان العدايشكل إلا وناعصت أرصا والجرهامي عباه بجاريه بناه مسة وقبص مرأجار والمبالأوض الإحبارة حبوبت الإحارق وصدرت طبا يغام بالأراص معاره كالمت للعاميب

قيل: لا ينسما فمرية في هذا حصة الفاصف من الرزعة لأن الإحارة لو النقصف هي الحارية قبل الديزوع نفت ُحر رجعت الجارية إلى المناجر

والوالشصية المرازعة فيعابين المرازع والعاصب سلو للعاصب مصيبه مي الورخ الذي مقد أو لام ألا في الاحتماد للدوجيب له تطها قبل إحارة رب الأرض المؤارعة و فها ترداد من حصته بعد الإحارة بكون له لا لرب الأرض، الا له تبطر الي قيمه ما وجب للدمل منابرة فمغل الإجاره وميتصدفي بدو ويطبب لدمدن لامعد الإحمروه عأما الخزاري والا بتعبدق بذورف

١٨٤٣٢ وفي اللهبي أيضًا رجل عصب من احرارتك، وفعمها إلى رجوا والراجية بالتصف والسدر مرزقية اللماقعي فيوان رب الأرف أحيار المرازطية وفتاتك لإجارة أقبل الزرعة أو بعده. فالإحارة أساطلة حتى لا يكون لا ب الأصور الزرع شوء ، والمعنى ما أنسار إليه شبح الإسلام رحمه الله أن البعد إذا كان من قبل الدافع ، فالعند لم يردعلي حن المستحق.

قال في المنتفي التوالوهي معالا والأخارة عنوله العاربة في يدالما على والمراح الموارع المراح ا

قال قال الغافسية: لا أغرم من الأجر نسقًا، وتلكني أنه تورج، فالزرع بالخيار أي بالخيار أي المالية الراح مده، وإن شاء أدى أحر من الأرض مائه، وعمل في الزرع منسه و أحراء، فإد استحصد بصريلي بصبب العاصب، والمحد من ذلك ما غرم من أجر الأوض، وأجر الأجراء مي تصيب الغاصب، وكان المعافر بالغاصب، ولا يأخذ من ذلك أجر عمله؛ لأنه لم يغر م ذلك إلى يأخذ الفاصب عن ما مرم من سرور، وقال ما عمله بنصمه فهو منظوع فيد، وإذ قال الزرع الا أغرم أحراً ولا أهمل في ذلك عملا، وأنا أفلم الزرع، فإن أح مع الفاصب، وعام على ذلك قلمنا وصلمنا الأرض لعماصسه، وإذا أبي ذلك في العاصب كان للخاصب أن يؤدي أحر من الأرض، ويشال له. قم عني لورع، فالعملة

⁽¹⁾ ومراط الإحارة

الاعارة) ومراط عالاعارة

بنفست وأجراطات عنى يستحصف فتأخد من حصة المزارع ما غرمت عبد من أحر الأرض، أو لا أحراله أو كاذ سالك فيه متل سال النزارع في الوجه الأولى، وهذا كاه وه كان طفساء قاضي، فأما ودفعله أحسمها بغير قصاء الفاضي، ولا رضاء من صاحبه، فهو متطوع فيه ، وسلم للأخر نصيبه فته كملاء وليس على واسلامهم أن تصدق بما أصابه من ألووع إلا ما وحب للفاصب من الزوع قبل أن يجير وب الأرض المزارعة، ألا أخار المحسوب منه المال، فإن الغاصب يتصدق بحصته من الربع، ولا يتصدى الضارب بني - من حصه والأنه كان أجراً مذلك، فإنه أعما أحر عمله.

وإذا أجاز وسا الأرض المرازعة فسل أن يدنس تم نفر قلم يتمت معنى أواد الحد أوضه مشال المرازع: أنا الع الزراعة ، ولا ساجة في في العمل والان البقر لم يتيت ، فقال العاصب: أما أنصل على المؤارعة الأن البقر قد صد حين طرح في الأوضى، قبل المه المسب: عليك أحير مثل الأرض إلى أن يستحصد لورع، فإذا وصلى بذلك و حب على المرازع أن يصلى على المرازعة ، كما الشترط عليه العاصب، وكان الأجر كله على المرازع أن يصلى على المرازعة ، كما الشترط عليه العاصب، وكان الأعلميت الأعطى الاحراء وأنا الخدائية وعلى المرازعة ، ولا في حصت بشيء ، فإن قبال المناصب الاأعطى الأرض أحد الرازعة ، والمناصب أخد نذاء ، ولرب الأرض أحد أرضه ، وإن شنت ، كان علي على المرازعة ، ولم يكون المرازع ، فإن وضى بذلك جازت المرازعة ، ولم يكن ثرب البدر على آحدة بشره مدييل ، ويكون المرازع ، منصوعة في عاضما على من أجر المراض أجد الأرض أحد أنه وحب لهما من المراض ، ويكون المرازع ، فلا يصدة المرازع ، فلا يضدة وجب لهما من المعام ، الأذرب الأرض أجر المرازعة ، والبقر على حاله عبى أن يثبت ، ويكون له المعام ؛ الأذرب الأرض أجر المرازعة ، والبقر على حاله عبى أن يثبت ، ويكون له فعد ، فلا يضدى واحد مهما بشيء من ويادة الزرع بعد ذلك .

١٨٤٤٣ - وإذا فصد ؛ بقرأ ، وزرعه في أوض نصم، فقبل أن يبت كان لصنحب البدر أن يجير فعله ؛ لأن قبل البيات الحيطة فائمة في الأرض ، فيعتبر بما لو كانت قائمة على وجه الأرض ، ويعد البيات لا تعمل إجازته ، دكر شيخ الإسلام في تحر كذات. ۱۹۶۹۵ - وفي اللعبون ، رجل غصب أرصًا، وزرعها حطف نم ختصمت وهي مدر لمرتب بعد، فصاحب الأرض بالخيار إن شاء تركها حتى نشت، أم يعول له : اقلع روعك، وإن شاء أعظامها زاد البذر صه، أما الخيار طلام لا طريق لنفريخ الأرض إلا ولك، ون اختار إعطاء الضمان كيف يضمى!

ويى هشام من متحدد وحمه الله أنه بضيعن ما وادالتقوضية ، فيقوم الأرض وليس فيها بدرة وتقوم وبها بلكر .

وروى العلى عن أبي يوسف رسمه الله . أنه يحقيه مثل مدرو، والمحتار أبه يصمى فيسة بذره، لكن ميدفوراً في أرض غيره، وهو أن يقود الأرض غير مددورة، وتقوم مدوراً، ولكن بيدر لغيره حق النقص والقلع، ففضل ما يسهما قيمة بذر ميذور في أرض غيره، ومذفل هها: محمد رحمه الله : ذلك يمه بذر مدفور في أرض نصه

18270 - وفي افتتاوي الفضيل الدرجي ألتي الديواجي أرضعه فيحد أحراء وألفي بقرمه وسقى الأرض، فتبت الزرعان جميعًا وأن ألتي مبية بقره وفلمه الأوص قبل أن ست بدر صاحب الأرض، ونبت الروعان جميعًا ما استاد لكون الانجر عبد أبي حيفة رحمه الذاء لأن خلط الجنس ولجنس عنده استيملاك، وعليه للأول فيسة بنره، ولكن مستورًا في أرض ملخه وطريق معرفه ذلك ما مراء لكن تهدوضيين مدمه بذره ميدورًا في أرض غيره، وهمها يضمن فيمة غيره مدورًا في أرض نفسه.

مهان جناه صاحب الأرض وهو الأولى، فالتي فينها بدر نصب مرة ثالته ، وقلب الأرض قبل أن يبيت الأرض البذرات أو لم يقلب وسقي، فصابت من المذور كلها فهو أند، وعنيه لنفاصب من بذره لكن مبذوراً في أوض غيره؛ لأنه أتلف، كفلك هكذا ذكر هها، ولم يشبع الجواب، والجواب المسع أنه يصمن القاصب الأولى فيمة بقر الأولى مبدوراً في أوض نصب، أم يصمى المالك فيمة الدرين جميعاً مبذوراً في أوض غيره الأولى ورد كذلك

14871 - هذا كله إدائم يكن انورع بابدًاء سأم إدا زرع النائك وليت، تو حماء رجل، والقر بدر نفسه وسقي، فهذا على وجهين إدا إنالم يفلب أو قلب، ففي الوجه الأول: إذا بيت الثاني كان الحواب على ما مراً له يصمن فيمة بذره يعني يوم نبت الزرع الثاني مختلط بزرع وب الأرض، وفي الوجه الثاني: انسألة على قسمرن: إما إن كان لزرع المدت إد قلب مرة أخرى يست أو لا يشت، فقى القسم الأول. الجواب على ما مر، وفي القسم الثامي: الروع لمثاني، وعلى الثاني: فيمة ذرعه تابقًا؛ لأنه أتنف كذلك

148.74 - سنل المثنية أبو جعمر وحملة الله: عسن بذرعي أرضه بذراء أماحه . خراء فسفى تلث الأرض حتى أدرك الزرع، فإن الروع في القياس للسافي، وعليه قبمة الحب مسدوراً في الأرض على شرط الفراء إلى سقاها فيل أد يفسد البذر في الأرض، وإن سبقاها بعد ما فسد البذر قبل أن سبق تناقأته قسمته، فنت سقسه، فإن في القسس عليه قبمة مفصان الأرض تقوم الأرض مبذورة قد فسد حمياء وتقوم فير مبذورة، فيعرم فيما تقيام فراميذورة، فيعرم

وإن كان سفاه بعد ما ستا الزرع، فصار له قيمه، فعليه قيمة الزرع يوم سقاها» والزرع لنسائي، وإن كان سفى الأرض بعد منا استختى الزرع عن السفى، فكن السفى ينفعه وأجود له، فإن لورغ لصاحب الأرضل"، ولا شيء للسافي.

1858 - وحنه كيف : أو أن وجبلا ألفي بذراً في أرض غييره، ثم إن صاحب الارض مقيره، ثم إن صاحب الارض مقي الزرع كله فصاحب الأرض. وعليه فينمة طب إن كان سقاه، وهو حب فينمته مبذوراً في الأرض يغير حل الفرار فينه، وإن كان بنفاه، بعدما فينم أخب في الأرض، وخرج الرزع بعد ذلك، ولم لا السقى لم يكن يخرج، أو كنان يخرج، ولكن لم يكن له فينسة، خالزرع لصاحب الدرس، ولا صمان عليه الصاحب الدرس.

ولو كناه البقر من غير صاحب الأرض، والسقى من رجن آخر غير صاحب الأرض أيضًا كان سيله معه كسيل الساقي مع صاحب الباد والأرض جميعًا.

١٨٤٦٩ - وعنه أيضًا: لو أنا وجبلا زرع أرضيه تم حباء الحواء وألقى بلود في ثلك الأرض حميعًا، فحرج الزرع ، إنا خرج من فير سقى، فنالزرع كله لقساحب

¹⁵⁾ من الأصل: على الزرع لصاحب الأرض من هذه الوحود كلها، ولا شيء للساقي .

كراض، وعبد فيمه ألحب مبذوراً في الأص عمل حق لقراد في قيدس قول أبل حشقة رحمه الله ، ورد ألفي البذر بعد ما فسد الحب في الأرض، لم بت بعد ذلك كنه ، فعله غاصال الأوضر البذ ورد سلل حق الصرار والروع كنه للشامي ، وبديدر بعد مدخرج الروع ، وصاد له قمة ، ثم أدرك دنك كنه مختبطاً ، فعنيه فيمة أرع وب الأرض ما بالتا في التا في التا في المتافي المحددة . الأرض، وهذا كله قول ألى الحددية ، حددية .

وقال أبو برسف ومحمد وحسهما الله: الربع بيسما في هذه العصول قالها على الشركة، وهذا قد إذا أدرك الربع من غير سقى أو ساقى مناحب البقر الذي لا أوضل له، ولو أدرك الزبع بسقى فساحب الأوضل أخطابه له، ولو أدرك الزبع بسقى فساحب الأوضل "فنالزبع كله عصاحب الأرض وعليه الأخر، وقامة حدال مقادقيل أن نفسد جد، وإن مقاد بعد ما فسد لم بلزمه الضمال.

¹⁹⁷ وفي الأصل ومن اغتلافات

الرَّا وَفِي الأَصِيرِ. صَاحِيهِ الأَرْضِ لأَرْضِ

الفعيل الثانث عشر في بيع الأرض المدفوعة مزارعة

۱۸۹۷ - وإذا دفع الرجل أرضه مزاوعة سنة ليزوعها المزارع بيفوه وآلاته، فلما فررعها المزارع بيفوه وآلاته، فلما فررعها المزارع باعها و الأرض، فهذا على وجهين: الأول: أن يكون الزوع بقلا، وفي عذا الوجه البيع موقوف على إجازة المزارع سواه باع الأرض مع الزرع أو ياع الأرض بلاو الزرع مثل المزارع، وقد باعد رب الأرض بفرازع، فيتوقف على إجازة المزارع ولان بتوقف السع في الأرض، وفي مصيب رب الأرض من الزرع على إجازة المزارع استحق نشقة تصيم في الأرض إلى وقت الخوض لا المؤرد بالأرض من الزرع ألا المرازع استحق نشقة تصيم في الأرض إلى وقت المحصاد ولوجاز البيع في الأرض، وفي نصيب رب الأرض من الزرع كان للمشترى المنازع، وتصرف المغلك في مائكه إدا تعلق به حل المؤرد، وليوف على إجازة دلك الغرر كيم المردون، وكبيع المستأجو.

و أما إذا باع الأرض وحده فلانه لو مَدُ السِع في الأرض وحده يبطل حق الزاوع في قبقية الزرع على ما ذكرنا.

غان أجار المزارع السيع في الأوض والزرع جميعًا نقذ للبيع، وانقسم الشمن على فيمة الأرض، وهلى فيمة الزرع يوم للبيع، فما أصاب الأرض، فهو لوب الارض، وما أصاب الزرع فهو بين وب. لأرض وبي الزارة تصفان.

هذا إذا أجار المزارع البيع، فإن لم يجز البيع فالشترى يالحيار، إن شه، تربص حتى يشوك الروع، وإن شاء مسخ البيع الآن البائع عجز عن تسليم ما ماع خق المراوع، فيعتبر بما تو عجز عن تسليمه لإباق العسد، وهناك المشترى يشخير، فهيمنا كذلك دكو المسألة في الكتاب مطلقاً.

وعن أبي يوسف رحمه الله: أن الشترى إن كنان علم بالمزاوعة وقت الشراء، فلا

خسار له ، وإن لم يعلم ، فله الخيار ؛ لأن تعلق حق الغيو بالبيع بمثر لما أنعيب ؛ لأنه يمنع المنشتري عن الانتفاع به ، والعبب سايوجب فوات منفعته ، والشراء مع العلم بالعب لا يوجب الخيار ، هذا إذا باع الأرض والزوع جملة ، وإن باع الأرض وحده بدول الزوع ، فأجاز المزارع البيع ، فلفري بالخيار عني نحو ما يبناً .

وين كان باع الأرض وحصته من لزرع، وأحاز الزارع البيع أخذ المفتري الارض وحصته رب الأرض بجميع النمن، وإن لم يجز الزارع اليوم، مالفتتري بالحيار، فإن أراد الزارع أن يفسخ اليم في هذه الصورة، فالصحيح أنه لبس له ذلك

الوجه الناني: إذا بنع رب الأرض بعد ما استحصد الزوع، فإن بنع الأوض بدون الزرع، أو بنع الأرض بحصته من الزرع جاز البيع من عبر ترفف؛ لأن الترقف عي حل المؤارع في الفصل الأولى، حتى لا يبطل حقه في يقية الزرع إلى وفت الاستحصاد، وهذا المعرى لا يتأول عن المؤارع في الفصل الأوتى، وقت الاستحصاد، وهذا المعرى من الزرع، ويتوقف في تصبب المؤارع، فإن أجاز البيع نفذ البيع في نصيب المؤارع أيضا، وكان لنعزارع من التمن حصة نصيبه من الزرع، والباتي من الثمن فرب المؤارع، وإن لله يجر البيع يخرو المشترى الأوض، وإن لله يجر البيع يخرو المشترى إذا له يه أم بالزارعة وفت الشراء للشراء المفرق المستفتة عليه، وإن كان صاحب الأرض باع الأرض والروع بقل، فلم يجز المؤارى، فلم يتنز المؤرض، المؤرض من الزرع، فلم يتنز المؤرض، والمنازع، وقل المؤرض من الزرع، وقلم يتنز المؤرض، والمناز المشاء، أخذ الأرض وحصة ويد الأوض من الزرع بحصتهما من النص، وإن شاء فرل لتفرق الصفقة عليه، وإن كان ماع الأرض مع حصته من الزرع فلم يعز المؤارع البيع، ولم يضبخه المشترى حتى استحصد الروع نقد المشترى عنى استحصد الروع نقد المشترى أن يأحدهما بجميم الثمن، ولا حبار له.

وكذلك إذا باع الأرض دون الزرع، فلم يجز الزارع البيع، ولم يفسخ النستري حتى استحصد الروع، فقد البيع في الأرض، ولا خيار للمشتري.

۱۸۹۷۱ - كتاوى الفضلي ، إذا دفع أرضه مزارعة، ثم باعها قبل أن يروع المزاوع، فيها ما على وجههين الأول: أن يكون البقر من قبل رب الأوض، وفي هذا الوحد للمشتري أن يمنع المزاوع من الزراعة ، لأن المشرى مسسأجر المراوع، ولا يمك

إعصاد الاحارة إلا يزتلاف المال، ومن استأجر أجيرًا، ولا يفدر على إمصاء الإحارة) (بإغلاف الذان كنان للمستعأجر أن عنع عن دلك، فمحد ذلك إن تم يكن الؤارع مسرع في الممنى، وليريمهل شيئًا من أعمال للرازعة، فلا شيء للمراز وحكمًا وديانةً، وإناكان عمل بعص الاعمال نحر حمر الأنبار وإصلاح السمات. فكذلك حكمًا، ولكن يبعي الوب الأرص أن يرضى المزارع فيما بينه وبين ربه باعتبار ما عمل له في أرضه بإضه لاعلي وجدالبرج.

الوجه الذائل: إذا كان البذر من قبل لل ارع، وفي هذا الوجه لمن للمشترى أن يمنعه من الزراعة؛ لأن المزرع في هذه الصورة مستأجر الأرض من رف الأرض ببعض الخباري مدة معلومه ، وله كان استأخر ها بالدر اهيرمها معلومه ، تدباعها رب الأرض كان للمستأجر أفا يعمل فيهاء ويزرع إلى أفاعضي المدة، والمر للمذهري منعه كافلك

١٨٤٧٣ - وهيمه أنيفيا: و(فا دمم أرفيه من رعبة إلى رجل أوالياب من قبل رب الأرص، فالمنازرع للزارع الأرض باعرت الأرض الأرض، فجاد كنانا الزرع فيتنانيك وعاع والما الأوض الأرض مع الراع بعدل بأن كان عليه دبن فادح، لا وهاء له إلا من انس الارض، فبالسبع حبائر، وليس للمنزارغ حلى المند، ويبور ؛ النسس على الأرص والروع، فيما اصباب الأرض، فيهو لرب الأرض، وما أصباب الزرع، فيهو بينه وبين المؤارع مصفين وبران كادوالزرع لوبنيث يعلد فباع رب لأرض الأرض، فالبيع حائره وحصلة الأوضى من انتمن لوب الأرص و لم ينظو بعد دلك إلى فيسمة الأرض سيدوراً وغير مهدورة فذلك الفصل منهمان والأرض والزرع كلعالمنتوي هكاذا فكر

وحذ الجواب صنحبح فيعا إذا باع برضا المؤارع وفأما إداباغ بغير رصبا المزارع والبيع موقوف على إجارة المرارع، سواء باع الأرض بعد ما بيت الروع، أو قبل أن ينبت الزرع، ولكن المناضي بخرجه من انسجي إن كان محبوسًا إلى أن يستحصد الزرع إذا علم أنه لا وقاء له إلا من ليس لأوضى.

وإن كنان البنار من قس الأرض، فلبس برب الأرض بيع الأوص قبل الرازعة من

⁽١) مغي أحل .

غير هذه ، وله بيعها يعذر ، وبعد إلغاء البذر في الأرض ليس لرب الأرص بيعها بعذر وبغير عدر ، وكذنك إذا كان البذر من قبل رب الأرض ، وألفي البذر في الأرض ، فليس له بيعها بعدر وخير هذر .

وفي فناوى أبي اللبت : رجل دفع أرصه مزارعة، فزرعها المزارع، لم ياع رب الأرض الارض برضاء المزارع، في فان لم يكل الزرع قد نبت وقد كان البذر المنظور ولا الأرض فلا شيء للمرازع من النبس في الحكم، لأنه لا سلك له في البذر المبذور ولا حق، فلا حية في البذر المبذور ولا حق، فلا حية في المرازع من الأرض الأرض المبدورا في الأرض الأرض الأرض الأرض المبدورا في المرازع برضاء المرازع والمبدورا في المبدورا في المبدورا

1484* - وإذا ياع الرجل أرضاً فيها زرع لم ينبث، قان كان البذر قد عفن في الأرض، فهر للمشترى، وإلا فهو للبائع، فإن سقاء للشنرى حتى نيت، ولم يكي عفن عند البيع، فهر للبائع أيصاً، والمشترى منظرع فيما قعل، وهذا لأن خنطة التي نسادت في الأرض، لا يحوز بسعهم عشى الانفسراد، فيصار بمؤلفة جنز من الأرض، في الأرض، واختيار على البيع بخلاف ما إذا لم نفسداً أو وكذلك لو بيت ولم ينعوم بعد، واختيار المدينة أبي الميث رحمه الله أنه للمائع على كل حال إلا إذا بيم مع الأرض، إن نعماً أو دلالة حولة أعموه.

⁽١) وفي الأصل. عله قمة حصته مبدورًا عن الأرض .

⁽¹⁾ وفي حالبة ط: أتممن

الفصيل الرابع عشر في العدر في فسخ المزارعة والمعامية

40.30 أنه إذا منتج أمن الله فقيل عن العبى على الوالم على الوالم على المائم على المائم على المائم على المائم على المائم على المائم المائم المائم المائم والمائم المائم والمائم المائم والمائم المائم على المائم على المائم المائم

الاحداد - قال محداد إحداد الفرى الاصل الرياد كان الدر مو فال الباري . وما كان الدر مو فال الباري . فقال غرب المارية في مده السنة الدول المارية أن أزرج أن قال أخرى من مشاطسة عدوى عدم فالدول الدول لد أن تفسيح المراد عليه ولم كلس المستأخير الارس بالدراعية ولمارية الدول الدول الدول عدراً عن المستأخير في عدم في المدراة عدراً عن المستأخير المارية عدل المستأخير المارية الدول المستأخرى، وعال أن أن الأربع أحدة المستأخري، وعال أن الأربع أحدة المستأخرى، وعال أن الأربع أحدة المستأخري، وعال المستأخري،

المعدد المنافسة والرحي عدد من دبل قرائح أو العالمين عن المدح عوارة أ والمعاملة وقد ذكر في تعفر الدافعة الدائمة الالكواء عدراً، فعن قسيم عن قال: في السائة روارداله وعليم من قبل: إعاامتك الحراب لاشتلاف الوضع، والداعمية شيخ الإسلام المدول والحوامر الداعم موضع ما فكر الدلا لايكوا عدرا الدائمة مراوعة أو معاملة للحال عدراً له احدو والوائم والعدالما في فيكته إلامة العلم بأجواء المداورة والمدالمة العلم والحرافة والمعالمة المعالمة العلم المنافذة وإحداثه والعدائمة العالمة العدادة والحداثة العالمة العدادة والحداثة المعالمة المنافذة العالمات المنافذة العدادة والعدائمة والحداثة العدائمة العدائ

149 وفي م الدرو فرصلا أمري او لا أراع أوفي تأسل الوعك الولا أراع

1989/ - و من العدر من قبل وب المخيل ، و ب الأراض أن يفحده دين فاضح . لا وقاء له إلا من أسل التخيل أو الأرضى ، وعند ذلك لا بد لعد حدّ الفسح من الفضاء أو الرضياء على روايه الزيادات ، الأنسمة في محنى الإحارة، وعلى روامة الزيادات الا بد لفسخ الإحارة من القصاء أو الرصاء ، وعلى رواية كتاب المزارعة ، لإحارات ، الخسم للصفيد لا يحتاج فيه إلى الفضاء ولا إلى الرف ،

معص مشاير خدا المتأخرين أخدوا مرواية الزيادات ، ويصفيهم أخفار إبرواية الأصل و الحامع الصفير ، فيان طلب من القاصي القص قبل البح " ، فاضفي لا يجبيه إلى ذلك، ولكن يميع بنفسه، ويشت الدين عدالف صلى حتى تبضى القالضي البعر، وينتفض العقد مكم .

لم إداؤه وساحب الأرض الدين ما فراندين والسفر من قبل المرادع فالحال لا يخلو إسافية كال المحامل قد عمل على الأرض محر الكراب وسعوية المستانا وأشباه دائل إلى الدين عمر الكراب وسعوية المستانا وأشباه دائل الدين المحر الكراب وسعوية المستانا وأشباء للغامل على رب الأرض الان العمل لا ينقوم إلا بالعشد أو نهية العقد، وأوجوجه فلك مهده لا ألبغ العقد وأوجوجه المعتدوارة على مستاجراً للأرص، فكون مستاجراً للأرص، فكون العشد وأوا كان من غير عقد، العشد وأوا على عمل العامل وغير عقد، ولا نبية وقا كان من فير عقد، ولا نبية عقد، فلا ينقوم على رب الأرض مستأجراً للعامل، وكان العند وأوا كان من فيل وب الأرض حتى كان وب الأرض مستأجراً للعامل، وكان العند وأوا كان من فيل علمه مقد، إدائة من شرح مزارطة مستأجراً للعامل ويرجع على رب الأرض بأجر مش عبد على الله الأرض بأجر مش عبد على الله الأرض بأجر مش عبد على الأواج الأرض بأجر مش عبد على الإرض أن الأواج الأرض بأخر مثل المنافرة والمنافرة والمن

⁽١) وفي الأصل أصراليع .

⁽٣) وفي الأصل: ألما يؤرغا:

⁽٣) وفي الأصل وف: إلا أن فابع

البروع، فين المنشق في يستم الزوع، والزوع عين مان فالمسا وحق رسا الأرضوعي المدير والعرب في لديار، فكان مراحلة حتى قرارع في الرواح أولى وخلاف مدقيل الزواهم، لا له في الرواسة حق المراوع في منفعة الاوضاء، وهو المسافدير في فدر عمل والدراهم خمر من المنفذة، فكان مراعله حق رب الدين أوفي

ورة الحريكان الراس الأراض حي بع الاراض إلى أن يستخصصه الرابع ، وقله كال الصاصى حبيس راسا الأوشر ، فقهل يعاني الساسلة ، لأن راسا الأراض عليها في لعج الأراض ، وإيما الذين خق الرافع ، فيمنا المسك ، وإن كان المرازع الشروع الأرض إذا أنه أنه القاضي يخرجه من الراسجي ، فهذا المسك ، وإن كان المرازع الأراض الأراض إذا أنه أنه است يعد على خورات الأراض الأراض في قاطر ، حل أنه أن الراض ع الأراض المراكز ، وحداث المعاني الراضية الله يقول له ، فقلك ، وقال الشيخ من المحاق ، خافظ شوال ، ليس له المعاني الراضية الله يقول له ، فقلك ، وقال الشيخ من المحاق ، خافظ شوال ، ليس له

وحدما وهد وله الشيخ أنو اكر العناس!" أو السي اصاحب البشرافي الأرض عبل مثال فالدار الأن السنير المستخ أن الإصفاع المثال فالدارات المنظم أن المدارس المنظم ال

وحمه ما وعيد بيمه الشريخ أمو إسلحاق الحافظ وحمه القائر التشفير استنده واليس بالمسلم قائل أكل ترى الدالات و الوصي أبرالخال وراعيه أحص المسلس، وحمد الايدكال المشهلاك مال العليمي ، وإذ كان المتسدم كان للمرارع في الادهن عبر عال قائم حوالة أعلم

¹⁵⁾ وفي الأصلى السابي. (19وع إلاكس الشائب

فهوس المحتويات

الفصل الناسع عسر في تصلح عن احفوق التي ليست بمان ١٠٠٠،١٠٠، ١٠٠٠ ٣٠٠٠ ٢٠٠٠
الفصل العشرون في الشهادة على الصلح. وفي الصلح عن الشهادات
وهي الاختلاف لواقع في الصلح، يدخل فيه بعض مسائل الإبراء
الفصل احادي والعشرود في الصلح في المللم
الفصل الثاني والعشرون في الصلح عن العبوب
نوع أبخر: المستنب المس
نوع احرنی در
موع الخوا
مرع آخود
القصل الثالث والمشروف في صلح المكاتب والعبد التاجر
القعب الوابع والعشوون في صلح أهل اللفعة
الفصل الخامس والمشرون في الصلح في الرمل والبيع القاسد والصدقة ٧٠
المصل السادس والمشرون في المفوقات
كتاب لوهن
الفعيل الأول في بنان شرائعله مما مماني من المنافق المستعدد المنافق المستعدد المنافقة
العصل التاني في مسائل العدل المسلم التاني في مسائل العدل

العصل الثانث في هلاك المرمون بضمان وبغير ضمان
الفصل الربح في نفقة الرجل وحاضا كالها
الفصل اخامس فيما يجب للمرتبن من الحق في الرهن
العصل السادس في الزيادة في الرمن ومن الرمن
القصل السابع في تستيم لرجن حد لنص المالي
الفصل النامن في تصوف الرامن أو الرئيس في الرحود تصرفُ
ومحا يتصل بهذا المفعمل:
المصل التاسع في احتلاف الراهل و لمرتبن في فرهن والشهادة فيه
العصل العاشر في رهن المصه بالفضة والدهب بالناهب
العصال الحادي عشر في الدعاوي في الرهن والحسومات فيه، وما يتصل بذلك . ١٠٤
المصل النسي عنم في المنفرفات
كتاب المشارية
الفصل الأول في شرعفها وحكمها
القصل الثاني فيما يكون مضاربة بغير للغلها
الفصل الشلت مي بيان ما يحوز من مُعمارية من عبر تسمية الربح فيها نصَّ
ولايعوز المستنانين أستانا المستادين المستادين
المصل الرامع في بيان ما لا يكون مصاربة مع لفظها
الفصل الحامس في المصاربة يشترط فيها الواح لأحدهما، ويسكت عن الأعو ١٤٥
القصل السادس في شرائط لربح لثالث
الفصل السابع هي الرجل يدفع الثال بعضه مصارية ويعضه لا
وغابتصل بيقا الفصيء وروون والمراوي والمتعالي وعابتصل بالمعالية
الفصل الدمن في بيان ما يماك الضاوب على وب المال في النصرة تدوما لا يملك . ١٥٦.
المقصل للتاسيع قيما بشرط على المضارب من السروط
الفصل العاشر في المُقبارِ ما يدفع الحال إلى غيره مضاربة ١٧٦
النبصل الحادي عشر في المضاربة بالشيء يكون على عبر ما أمر به أيجرر
أم لا يحور؟

لقصل الشامي عسم في شهي رب المال المضاوب عن العمل وفي العمر لم
لفصل الثالث عشر في المصارب يمنع عن البيع وعن التفاضي حتى يحد الحاً (٩٠
أغمل الرابع حشرفي دفع المضاوب حال المصارفة لصاعة إلى رب المال
رفي بيخ احدَّمَيَة عالى المُصَارِية عن الأخوال الله على الأخوال المنابية المنابية المنابية المنابية المنابية ا
لقصل الخامس عشرامي عقة الضارب
ارع في الغانوري على مسألة الجعل
ا الفصل السادس عشر في بيع المضارب مال الصارة في تحد الله الله الله العالم المالية المالية الله الله الله الله ا
القصل السابع عسرافي المصارب يسيدانه يشترى نتفسه
رکان ذلک بعد انشرای آر و فت انشراه
الصحيل اقتامي سنمر في دفع النالين مضارعة على الموادف
أمصل الناسع عشرتي هنق عبد المضاربة، وهي قتابته وهي دعوة لنسب
ىرىغالشارى
الفصل الحالتي والعشرون في جمحود الصارب بال لمضاربة
المصل العاني والعشرون في قصة الربح
لفصل الثالث والعشرون في مولد المبارد
لقصل الرابع والعشرون في تعمر ف المصارب من لا نقبل شهاديدك
نفصل الحاسن والعشرون في العيب وخنار الوؤية
الاصل الاستعمل والعشرون في دفع مال الصغير مضاربة وفي أخجة
مال تفضارية للصحير
مصل السابح والمشرون في الاختلاء والواقع بين الضاء بالموت للمال
رع مه فيما إذا علم على العموم والخصوص في المضاربة
رع السياسية على المختلاه بهما هي مضارا والربح الشاروط المدغيان وهي احتلاقهما
ى جهة قطى الثان
ن به حسن المحال
منع الواجع على المساوليهما في وصوف المان إلى إلى المان عن المسافيهما الربع . مراع الحامس في المتلافهما في وصوف وأس المال بعد التسافهما الربع :
سران بالسراس ع ^{لى} رسمي مكتمه على فاسعاري فرياس المان أمين بمستوطعين بران المان الاستار الاستار الاستار المان ال

النوع السادس في الخبلافهما عن مقدار رأس المال والمربع: ﴿ ﴿ رَبِّ مِنْ مِنْ مِنْ وَالْمُوعِ } ٣٦٣
النوع السابع في المتمَوَّات من حَمَّا العصل *
المعصل التامن والعشرون غي تعيين النقد في المصاربة وشراء المفيارب
سقه اخو يسري عن المضاربة
القصيل الناسع والعشرون في جابه عبد المضاومة
الفصل الثلاثون في التقرقات
كتاب الوارضة
القصل الأول في نيان وكنها وشوائط حوارها وحكسها وصفتين
الفصل النابي مي بيان أنواع المؤمرعة
الفصل الثالث في الشروط في المزارعة
نوع احر في المشراط معلى ميز المؤارع مع المؤارع؛
نوع أخر في الشنراط بعض الحاوج يخير النعاقدين
وع اخر في شتراط أحتمها لعباحيه شيئا من الحارج بمينه الله الله المحالة ٢٧٨
نوع أخر في انشراط الأعمال على أخلعما 💎 ٢٨٠
توع احر منه
نوع احر
نوع أخو *
نوع آخر
يرجع الي الشرط وإبطالهما الشوط:
موع أحر في المؤاوعة التي يشترط فهها يعفق العمل
ئوج أخر ·
نوع احر:
الفصل الرامع في مبان ما يجب على الزفرع من الأعمال من غبر شرط
وما يحب من الأعمال على زب الأرض - ١٠٠٠، الماء الماء ١٠٠٠، الماء الماء ١٠٠٠
المصل الخامس في المعاملة في التخبل والشجر
الفصل السلاس في رب الأرض والنجيل إذا تولى العمل بلسم

278	الفصل السابع في فقع المرازع، أو العامل إلى غيره مرازعة أومعامله
274	القعسل الناعي في الله ارعة يشتر فلافيه المعامدة 💎 🔻 🔻 🔻 🔻 🔻 🔻
173	القصل التنسع في الخلاف في المرارعة
įľť	الفصل العاشر في الزيادة من رئا الأرص والسابل أو الزارع أو العامل .
	النعمل الحددن عشر فيما إذا مات رب الأرض أو القضت الدة والزرع نقل
₹ ₹0	وما يتصل بذلك من موت المزارع، أو دونه في يعص اللذة 💎 🔻 🔻 🔻 🔻
ire	بعسن مسطل التفقة على الزرخ
įψA	عابتعبل بهدا المفصل المسترين المسترين المسترين المسترين
	المصل الثاني عشرامي وراعة أحدالتموركين فيرا لأوض المنشركة
ŧŁi	وفي (راغة العاصب
[åT	الفصل النقلث عشر في سع الأرص للديوعة مؤارعة 💎 🔻 🔻 🔻
(a)	العصور الوائم عشر في العلور في فسج الراوعة ومهامنة